الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيـة

وزارة التّعليـم العالي و البحث العلـمي

جامعـة محمد خيضر ـ بسكـرة .

كليـــــة الآداب و اللُّغـــات

قسـم الآداب و اللُّغة العربيَّة

الدَّرسُ اللسانيُّ عند تمَّام حسَّان

رسالة مقدَّمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل .م . د) في اللُّغة العربيَّة و آدابها

تخصّص : علـوم اللّسان العربي

إعداد الطالب :

جمَـال غشـة

إشراف الأستاذ الدكتور :

عمّـار شَلـواي

لجنـة المناقشـة

الاسـم و اللّقب	الدّرجة العلميّة	الجامعـة	الصّفـة
محمد خـان	أستـاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ	رئيسـا
عمّـار شلـواي	أستـاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ	مشرفا و مقـرِّرا
عمار ربيـح	أستـاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ	عضوا مناقشـا
السعيد بن إبراهيم	أستـاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر ـ باتنـة ـ	عضوا مناقشـا
ليلى جغـام	أستاذ محاضـر (أ)	جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ	عضوا مناقشـا
زينب دوادي	أستاذ محاضـر (أ)	جامعة الحاج لخضر ـ باتنـة ـ	عضوا مناقشـا

السنة الجامعية :1440/ 1441هـ ـ 2019/ 2020م .

قـال تعـالى :

﴿ هَـٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَـــن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴾ [النّمـل40].

مقدمة

مقدمـــــــــة

الحمدُ لله الذي بِعَونِـــه تتمُّ الصَّالحاتُ ، والذي يُشْـــرِقُ نُـوره بعد حالِكِ الظُّلمـات ، له الحمدُ إنَّـــه هو القائِـــل :﴿ **فإِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا۞ إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا** ﴾ **[الشّرح 6 ـ7]**

شهدت اللِّسانيات الغربيّة في القرن العشرين نهضةً فكريَّةً ؛فتوالدت نظرياتها وتعدَّدت مدارسها، وكان لزامًا على الدَّرس اللِّساني العربي أن يساير ذلك التّطور مطَّلعًا و محاوِرًا ، وقد انبرى لتلك الغاية الملحَّة ثلَّة من الدَّارسين الذين صرفوا الجهد محاولين التَّأسيس لدرسٍ لسانيٍّ عربيٍّ يأخذ ـ وفق أدوات منهجية صارمة ـ موقعه الصّحيح ضمن ثنائية الرافد العربي و الوافد الغربي ، ومن أبرز أولئك الأعلام تمام حسّان الذي ما برح يجتهد وبالاجتهاد وصل إلى تقديم إضافات كثيرة جمعت بين جودة النّظر وجدَّة الطَّرح ، وهذه خصيصة تحفّز على المباحثة وتحثُّ على المتابعة،و وفاءً بهذا المطلب اخترنا هذا العَلَم أنموذجَ دراســـةٍ تحت العنـــــوان :

الدَّرسُ اللِّسـانيُّ عند تمَّام حَسَّـــان

لهذا الاختيار أسبابه المسوِّغَـــــة له ومـــــن أهمِّهَا :

ـ تُعدُّ إشكالية المقاربة بين التُّراث اللُّغوي العربي والنَّظريات اللِّسانية الغربية من أهمِّ إشكالات اللِّسانيات العربية في عصرها الحديث ،وليس من سبيلٍ إلى تحسُّسِ ملامحها بصفة وافية إلَّا بتركيز النّظر في جهود أعلام الفكر اللُّغوي العربي الحديث الذين شكّلت تلك المقاربَـــة شاغلا صريحا صرفوا إليه الجهد ،ومن ثمَّ يكون بحث تفكير د. تمام تتبُّعا من وجهِه الآخر لتلك المقاربَـــــة .

ـ إنّ جهود د.تمام لم تدرس على وجهٍ وافٍ يتَّسم بالشُّمولية صوتًا وصرفًا و نحوًا و دلالةً ،وأكثر ما قدِّم من دراسات توجّهت إلى دراسة ما قدَّمه في النّحو و أغفلت آراءه في مستويات اللغة الأخرى ، ونحن نقرُّ بأنَّ تفكيره اللّغوي لا يفهم إلَّا بدراسته كنظام مُتكامل ، وتلك غاية أساسية قصدها البحث .

ـ لقد اجتمع في د. تمام القولان : **هو صاحب أوفى قراءة للتُّراث اللغوي العربي** ، وهو كذلك صاحب كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) أجدر مصنف بأن يحمل **اسم اللسانيات العربية** ، هذا التَّوفيق المعرفي محفِّز على معرفة الأسسِ المنهجيـــة التي جعلته يحقق هذه الغاية ذات الأهمية البالغـــة .

ـ إنَّ المتتبع لمسائل اللغة صوتا و صرفا و نحوا و دلالة يجدها لا تخلو من آرائه المتفردة ، من حيث الجمع و الترتيب ، ومن حيث تقديم البديل مشفوعا بالمسوّغات الكافية مبنيًّا على الأسس الوافيـة ، وهذا طرحٌ حقيقٌ بالبحث لبيان حظِّها من التَّقبُّـل و التمثُّـل .

أمَّـا الغاية فملاحقـةُ جُملة من الأسئلة منها: **ما السِّمات المنهجيَّة التي ميّزت الدرس اللساني عند د. تمّام حسَّان عن غيره من الدَّارسين ؟ وما دوافع الجرح و التّعديل أو الطّرح و التَّبديـــل لكثير من مسائل التّراث اللُّغوي العربي ؟ .وما حظ الصِّيغ التي طرحها لإعادة وصف نظام العربية من التَّوفيق ؟ ثم ما مبلغ تأثيرها في الدَّرس اللِّساني العربي الحديث تنظيرًا وإجـــراءً ؟** .

هذه المساءلات وغيرها هي منـــاطُ المباحثة في أمـــرِ الدَّرس اللساني عند تمَّام حسّان ومِنها استمدَّ البحث خطَّتـــه ،فاستقام على ستّة فصول تسبقُها مقدمة وتعقبها خاتمة .

جاء الفصل الأول تحت عنوان : **التّفكيرُ اللّغويُّ عند تمّام حسّان قراءة أوليَّة و مقاربة منهجيَّة** ، والغاية منه بمنطوق عنوانِـــه هي الوقوف على المعالم المنهجيَّـــة التي جاء على هَديِها تفكيـرُه في اللُّغـــة ، فكان المبتدأ بسيرة الدكتور تمّام حسَّان من خلال معرفة بعض محطَّات تكوينه ، وبعدُ قـــراءةٌ أوليَّةٌ لنتاجه الفكري ممثَّلا في كتبه المؤلَّفة والمترجمة ومقالاته وأبحاثه المنشورة في مختلف المجلَّات، ثُمّ كان المنتهى بتفصيل القول في أهمِّ المعالم المنهجيَّة التي قام عليها تفكيره اللُّغوي من خلال منهجه في التّعامل مع نصوص التُّراث اللُّغوي العربي، ثم منهجه في

تمثّـــــل مقولات المنهج الوصفي من حيث النَّظر ومن حيث الإجـراء ، ومن ثَمَّ الحديث عن السِّمات المميِّزة لمنهجـــــه فيما يتعلَّق بطبيعة التّجديـد ، وتطـوُّر الآراء و نَباتِها .

أما الفصل الثَّاني الذي عنوانه : **آراء تمام حسّان في الأصوات و النِّظام الصَّوتي** ،فقد صدَّرناه ببعض المفاهيم الأساسيّـــــة في الدِّراسة الصوتيّــة الحديثة ، ثم الحديث عن مخارج أصوات العربية وبيان آرائه في هذا المبحث وموقعتها ضمن جُملة الآراء التي قال بها اللُّغويون قديمهم و حديثهم ، وبعد ذلك تطرَّقنا لصفات الأصوات فكان الحديثُ عن صفتي **الجهر و الهمس** و صفتي **الشدة و الرخاوة** ،وقد قمنا بعرض ما قدَّمه الدكتور تمام من وصف وتصنيف ومناقشات للمفاهيم الصّوتية التّراثية ، وفي النّظام الصّوتي وقع الاختيار على مبحثين كان له فيهما ضربٌ من الاجتهاد وسهمٌ من الرَّأي هما : **المقطع الصَّوتي و التَّنغيم** . وقد دارت المباحثة بعد التّطرق لمفهوم المقطع و الإشارة إلى حضوره في التُّراث العربي ، ثم بسط القول في أنواع المقاطع عند تمام حسان وتتبع ما أثارته آراؤه من جدلٍ و نقاشٍ .

وأما الفصل الثالث فخصِّص لبحث **آراء تمَّام حسّان في النِّظام الصَّرفي** ،ومداره اجتهادات د. تمام في وصف نظام صرفِ العربية ، فكان بيانًا لبعض أوجه الاختلاف بين تصوّر علماء العربية وبين ما جدّ من تصورات المحدثين ،ثمَّ الحديث عن القضايا التي وجَّه د. تمام اهتمامه إليها ومناط الأمـر تحدّد في خمسة مباحث هي : **الوحـــدة الصّرفية (المورفيم) ، و الصِّيغـــة ، والنَّبـــر ، والاشتقاق ، وأقسام الكلم العربي** ،وقد حاولنا عرض ما كان فيها من آراء وموقعتها ضمن ثنائية القديم و الجديد وتتبُّع ما أثارته من نقاشٍ ، وبما أنَّ مسألة تقسيم الكلم هي حجر الزَّاوية في النّظام الصّرفي ،فقد أخذت من تفكير د. تمام نصيبها المستحق ، وتساوقا مع ذلك بسطنا القول فيها وقوفا عند الأُسس و الأقسام وما تضمَّنته من لفتات تجديديَّة ، ثم التَّطلع إلى مآلاتها في طروحات اللُّغويين المحدثين .

و الفصل الرابع عُنـــون بـ : **آراء تمام حسّان في أصول النّحاة العرب** ، والقصد منه بيان مواقف د. تمام من أصول النُّحاة العرب في تعاملهم مع المادة اللُّغوية ، وقبل الحديث عن تلك الأصول كانت القراءة الابستمولوجية للنحو العربي بغيـةَ معرفة بعض الظّروف التي لابست طلائع التَّفكير النَّحوي والتي لا يفهم تفكير النّحاة إلَّا بعد الوقوف عليها ، ولا يُتَوَجَّه إليه بالنّقـــد إلَّا بعد معرفتها ، فمن الضّرورة تحديد عوامل النَّشأة وطبيعة الخلاف بين المدارس النَّحوية والتَّمييز بين مسائل العلم و مسائل التَّعليم ، ثم معرفة الأصيل و الدَّخيل في صنيع النّحاة العرب ، وبعد ذلك تكفّل البحث بعرض بما أورده د. تمام من آراء محلِّلة ومقوِّمة لمنهج السَّماع و الاستصحاب و القياس .

والفصل الخامس جاء للإحاطة بأهمِّ **آراء تمام حسّان في النّظام النّحوي** التي تلخَّصت في ثلاثة مباحثَ هي:

نظرية العامل التَّجاوز و البديل : عقدنا الاهتمام فيه على مُدارسة **نظريـــة تضافر القرائن** ، التي مثَّلت الخيطَ الرّابـــط لتفكيره اللُّغوي لما لها من جُـــرأةٍ على التَّجاوز وجـــدّة في الطّـــرح وبُعْـــدٍ في المطمَح ، حيث أراد بها أن يغيّر منهج النّحو العربي كلِّه بعد أن كَلفَ بالعمل النّحوي و زهـــدَ فيما يحتويه التّركيب من قرائنَ أُخَـــــر لا تقلُّ أهميةً عن العلامة الإعـــرابية ، وقد حاولنا النَّظر في هذه النّظرية من خلال معرفة مواضع التّقليد و التّجديد فيها ،فرجعنا بكلّ تقليد إلى أصوله في التّراث النّحوي العربي ، ووضعنا كلَّ جديد على محكِّ المناقشة ، وكل ذلك خدمة للباحث ليفهم النّظرية على وجهِها فلا يبخسَها قيمتها ويعطيها ما تستحقّـــه من العنايـــة و الاهتمام .

الجملة العربية مفهومها و أقسامها : وفيه إطلالةٌ على مفهوم الجملة قي التراث اللغوي العربي ، ثم عرض لبعض تقسيمات المحدثين للجملة ، وذلك تمهيدا للحديث عن تقسيمات الجملة عند

تمام حسان من حيث المعنى ،ومن حيث المبنى وقوفا عند ما تفـرَّد به من آراء في الجملتين الوصفية و الإفصاحية .

وثالث المباحث حديثٌ عن **مقولة الزَّمـــن** ، وفيه بيانٌ لما كان له من سبقٍ في تصوُّر النِّظام الزَّمني في اللُّغة العربية ؛حيث يعدُّ أوّل من حدّد جهـــات الزّمن ، وأوَّل من فرَّق بين الزَّمن في الصّرف الذي يُتَوصَّل إليه من خلال الصّيغة الصَّرفية والزّمـــن في النّحو الذي يُتَوصَّل إليه بمعونة قرائن السِّياق ، وفي ذلك تفريق بين النّظام و الاستعمال ،وهو ما غاب عن النُّحاة العرب في تعاملهم مع هذا المبحث .

أما الفصل السادس فمعقِد النَّظر فيه **آراء تمّـام حسّـــان في الدّلالـــة العربية**،وقد اقتضت ضرورة الإحاطة بجملة تلك الآراء بسط القول في مباحثه ، ذلك أنّ مسألة المعنى نالت حظَّها وافـرًا من تفكير تمام حسان ؛ ولا غـرو في ذلك فالمعنى عنده هو غاية كلِّ دراسةٍ لغويـة، وللوفاء بعرض أهمِّ آرائه استقر هذا الفصل على أربعـةِ مباحثَ هي:

ـ **أُطُر التَّصور الدّلالي عند تمّام حسّان** ؛ فيه وقوفٌ عند تلك الأطر التي جاء التّفكير في الدّلالة على منوالها ، متمثّلة في تصوره للظّاهرة اللّغوية ،من خلال مناقشة مقـــولة العُرف في تصوّره بعد إناطة اللّثام على بعض جوانب مقولة المواضعة في التّراث العربي ،و مقوله الاعتباطية في الطَّرح اللّساني الحديث .

تشقيق المعنى عند تمّام حسّان ومداره كشف دوافع التَّشقيق وغاياتـــه ، ثم معرفة خلاصة النّظر في كلِّ شقٍّ على حـــده ، بدءًا بالمعنى الوظيفي بأقسامه الثّلاثة الصّوتي و الصّرفي و النّحوي ، ثم المعنى المعجمي ، وختامًا بالمعنى الدَّلالي .

فكرةُ المقام بين الرَّافد البلاغي العربي والوافد اللّساني الغربي وهذا المبحث ذو أهمية بالغة؛ لأنَّه يكشف عن منهج التّوفيق المعـــرفي بين البلاغة العربيّـــة والمدرسة السّياقية الحديثة ، وقد

كان لِزامًا بَداءةً أن نعرض لفكرة المقام في تصوُّر علماء البلاغة العربية ، وكيف اعتمدوها ضابطا في الحكم على صنوف القول والمفاضلة بينها ،ثم الحديث عن سياق الموقف عند جون فيرث ، وبعد ذلك تتبّع لآراء د. تمّام في تعامله مع المفاهيم البلاغية والمعطيات السّياقية وما كان له من اجتهاد في التّصنيف و التّنظيم للمقامات المختلفة .

اللّبس في اللّغة العربية مسالكه و سبلُ أمنه لم نشأ أن نختمَ الحديث عن الدّلالة دون أن نعزِّز الفصل بهذا المبحث الذي لا تخفى أهميته في البحث الدّلالي ، ولقد أولاه د. تمام عنايةً واضحة فانتهى به الاجتهاد إلى طرح عميق ونظرة شاملة يعـــزُّ وجود مثلها عند غيره من الباحثين ، حيث كان سبَّاقا إلى تقديم تصوُّر واضحٍ لمسالكِ اللّبس في اللغة العربية وبالموازاة سبل أمنها من خلال الاعتماد على القرائن المختلفة لبيان المعنى وأمن اللّبس وتلك غاية اللّغة الأساس ومعقِد اهتمام الباحث فيها .

وفي الأخير جاءت خاتمة البحث حاصلَ ما تفرَّق من نتائج البحث عبر مباحثه و وفصوله و وثمرة ما كان في الدّرس اللساني ـ موضوع البحث ـ من آراءٍ ومواقـــفَ .

وأما المنهج الذي سيق البحث على منواله ؛فهو المنهج الوصفي ،حيث قام بوصف آراء د. تمام من خلال الوقوف على مقولاته الممثِّلة لتفكيره ، و تحليلها من خلال جسِّ تضاعيفها وتقصي مراميها ، ومحاولة موقَعَتها ضمن ثُلاثية الرَّافد التُّراثي العربي والوافد اللســـاني الغربي و اجتهادات اللُّغويين العرب المحدثين من جهة ثالثـــة .

وقد اعتمدنا على جملة من المؤلفات في مقدمتها ما قدَّمه د . تمام حسان من كتب و مقالات ، ثم مؤلفاتٌ أخرى نذكر منها :

- ❖ دلائـــل الإعجـــاز في علم المعاني **لعبد القاهر الجرجاني** .
- ❖ المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة) **لعز الدّين مجدوب**.

- ❖ النّظام اللّغـــوي بين الشّكـــل و المعنى من خلال كتاب اللغة العربية معناها ومبناها **لمحمد صلاح الدّين الشّريف** .
- ❖ اتجاهات الدّراسات اللّسانية المعاصـرة في مصرَ **لعبد الرحمن حسن العارف** .
- ❖ نظام الارتباط و الرّبط في الجملة العربية **لمصطفى حميدة** .
- ❖ العربية و علم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللُّغوي العربي الحديث **لحلمي خليل** .

ومن الصعوبات التي واجهت البحث أنَّ التّفكير الذي اخترنا الحديث عنه تفكيرٌ متسعٌ عميقٌ ليست الإحاطة بفلَكـــه أمرًا ميسورا ، ولا ندَّعي شرفًـــا لم نبلغه بل نقرُّ بأنَّها محاولة متواضعة سارت خطوات ولكنَّها لم تبلغ المنتهى .

وفي الأخير أتوجَّـــه بالشّكر الحسـن والثناء الجميل ،وفاءً بحـــق التّلمذَة و اعترافا بأبـوَّة العِلم ، إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور **عمَّـــار شلـــواي** الذي شرَّف هذا البحث بإشرافه منذ كان فكرةً إلى أن استقام على سُوقه فآتى ثمـــاره طيبةً مباركـــةً .

الفصل الأول :

الدَّرس اللِّساني عند تمَّام حسَّان قراءة أوليَّة و مقاربة منهجيّة

أولا / تمَّام حسَّان سِيـــــرةُ عَلَمٍ و مَسيـــرةُ عِلْـــمٍ .

ثانيا / قراءة أولية في النّتاج الفكري عند تمّام حسّان .

ثالثا / معالم الدّرس اللِّســـــاني عند تمّام حسّـــــان .

أولا /تمّام حسّان سيرة عَلم ومسيرة عِلمٍ :

سنَّةٌ ماضيةٌ في هذه الأمَّة أنْ تقدِّر أُولي العِلم حقَّ قَدرهم ، فتخطَّ لهم على صفحة التّاريخ سُطورًا من السّيرة هي عربونُ الوفاءِ ورغبةُ الاقتداءِ ،ولم يكن لهم ذلك إلّا بعد سبقِ خُطًى في مسيرة العلم خَطَوْها ،وفُتوحات من الفِكر خطُّوها ،فكانُوا بذلك معالمَ يسترشِد بها الحادي في دُروبِ العلمِ فلا يحيدَ عنها ،وله أنْ يزيدَ غير مُنكِرٍ ولا مُسِيء .

وقد كان للدكتور تمّام حسّان من شَرفِ الاجتهاد في خدمة اللُّغة العربيَّة ما يُلحقُه بزُمْرَة أولئك الذِين سبقَ ذكرهم ،تلك ثمرةُ الاعتكافِ في محراب لُغةِ القرآن ، وما ألزمه ذلك المقامَ إلّا أسئلةٌ اعترضت السّبيلَ وتملَّكتِ الفكر فعكَّرت صفوَه ، فأضْحى العقلُ مُطرقًا مُفكِّرًا فيها ،ولها ذلك ـ اللغة ـ من حيثُ هي مظهرُ الإنسان البيِّن ، ومعقِد لسانِ آياتِ قرآنٍ عربيٍ مُبين.

هو تمَّام حَسَّان عُمر داود المكنّى **بأبي هانئ**[1] ، ولد في السّابع و العشرين من شهر يناير عام 1918م بقرية الكَرْنَك بمحافظة قِنَا بصعيد مصرَ،أُلحق في سنِّ الخامسة(1923م) بكتَّاب تعليمِ القرآن وتحفيظه ،أتمَّ حفظَ القرآن على قراءةِ حفصٍ عن عاصم سنة 1929م ، ثم انتقل إلى مدينة طَرشُوط ليتعلَّم أحكام التَّجويد على يد الشّيخ توفيق القاضي ،وبعد ذلك انتقل إلى معهد القاهرة الدِّيني الأزهري في سن الحادية عشرة 1929م،فيه حصل على الشهادة الابتدائية الأزهرية سنة 1935، ثم على الشّهادة الثّانوية الأزهريَّة سنة 1939م.

التحق بعد ذلك بكلية دار العلوم العليا (وهي الآن كلية دار العلوم بجامعة القاهرة) رغبةً في الاطلاع على منهجٍ مختلفٍ في التّعليم ،وفيها حصل على دبلوم دار العلوم سنة 1943م ،ثم حصل على شهادة التَّربية سنة 1945م .وكان أوّل الخريجين فيها [2].

[1] ينظر : تمام حسان ،البيان في روائع القرآن دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرآني ، دار عالم الكتب ، ط1، 1413هـ . 1993م ، ص 13.

[2] ينظر :عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسان رائدا لغويا كتاب تذكاري ،دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1422هـ . 2006م ،ص 13.

وبعد ذلك مباشرة عُيِّن من قِبَل وزارة المعارف معلِّما للّغة العربية بمدرسة النَّقراشي النَّموذجية ،ولم يستمر مُكثه فيها طويلا إذْ سرعان ما اختارته دارُ العلوم مُعيدا بها ، ثمَّ أوفدته في بعثة دراسيّة في شباط 1946م إلى جامعة لندن ؛ ليتخصَّص في علم اللّغـــة بمشورة من الدكتور إبراهيـــم أنيس .[1]

وبدأ هناك بتعلُّم اللُّغة الإنجليزية التي أتقنها بعد عام واحد من التحاقه بالجامعة ،وانتظم في الدِّراسة بمعهد الدِّراسات الشَّرقية والأفريقية التّابع لجامعة لندن ،وحصل فيه على شهادة الماجستير في علم اللُّغة العام فرع الأصوات اللُّغوية ، وكان موضوع رسالته [2]:

[دِرَاسَةٌ صَوتِيَّةٌ لِلَهْجَةِ الكَرْنَك في صَعِيدِ مِصْرَ]

(***The Phonitics of Ekarnak Dialect (Upper Egypt)***)

ثم حصل على درجة الدكتوراه في الفرع نفسه سنة 1952، وكان موضوع أطروحته :

[دِرَاسَةٌ صَوتِيَّةٌ وفونولوجية لِلَهْجَةِ عدن في جنوب بلاد العرب]

(The Phonitics & Phnology of An Aden Of Arabic (South Arabia))

وقد كان المشرف على هاتين الرسالتين الأستاذ جون فيرث[3] ، واقتضت طبيعة الموضوع القيامَ بعملٍ ميدانيٍّ فسافر إلى عدن ،وأقام بها حوالي خمسة أشهر (من ماي 1951م)، وبعد شهر واحد من حصوله على الدكتوراه عاد إلى مصر و عيِّن في آب 1952م مدرسا (أستاذا مساعدا) بكلية دار العلوم قسم فقه اللغة (علم اللغة و الدراسات السامية و الشّرقية حاليا) [4].

وفي عام 1957م أرسلته الكلية إلى أمريكا لاختيار أجهزة حديثة لمعمل الأصوات اللُّغوية ، والتَّدريب على استخدام هذه الأجهزة ،وكيفية استخراج النتائج منها ،وذلك بناء على المنحة التي قدَّمتها مؤسَّسة fullbreght

---

[1] ينظر : عبد الرحمن حسن العارف ، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر (1932ـ 1985م) ،دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط1، ص 64.

[2] ينظر : نفســـه ، ص 64.

[3] ، ينظر : مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلـــو المصرية ،(د.ط) ، 1990م ، ص 68. هو جون فيرث John Firth (1890 ـ 1960م) ، درس التَّاريخ قبل الالتحاق بالخدمة الوطنية ، ثم استقر بالهند وفيها تعلَّم اللُّغات الشَّرقية ، وتأثَّر بالنَّظريات اللُّغوية الهندية ، تولَّى سنة 1919م مهمَّة تدريس اللغة الإنجليزية بجامعة البنجاب وظل بها حتى سنة 1928م ، ثم رجع مباشرة ليشغل منصب أستاذ بمعهد الصوتيات ، وفي سنة 1938م انتقل إلى كلية اللسانيات للدّراسات الشَّرقية و الإفريقية بلندن (School of Oriental and African Studies) ليتولَّى تدريس مقياس الدِّراسات الشَّرقية و الإفريقية ، وهو أوَّل من درس هذا المقياس منذ إقراره عام 1944م ، وكذلك أوّل من مُنِحَ رتبةَ أستاذٍ ذي كرسي في اللسانيات العامّة ببريطانيا العظمى .ينظر : أحمد مومن ، اللسانيات النشأة و التطور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة بن عكنون ، الجزائر ، ط4، 2008م ، ص 172. 173. .

[4] ينظر : عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسان رائدا لغويا ، ص 13. 14.

الأمريكية ، وهناك أقام شهرا كاملا في جامعة MICHIGAN ، تم خلاله اختيار جهاز الأوسيلوغراف OSILLOGRAPHوجهاز السبكتوغراف SPECTROGRAPH ،وكان موجودا قبله جهاز الكيميوغراف KYMOGRAPH فكونت هذه الأجهزة الكترونية لتحليل الأصوات نواة لمعمل لغوي متكامـــــل[1] .

وفي عام 1959م رُقِّيَ إلى درجة أستاذ مشارك وانتُدب سنة 1961م للعمل مستشارا ثقافيًّا بسفارة الجمهورية العربيَّة المتَّحدة ـ آنذاك ـ في العاصمة النيجيرية (لاجوس)،وهناك قام على مدة خمس سنوات (من 1961 إلى 1965 م) بتوثيق العلاقات الثقافية بين جمعيات التعليم الأهلي الإسلامي في نيجيريا و المؤسسات الثقافية و التعليمية في مصر ، وعمل على استقدام الأساتذة المصريين للتَّدريس بمدارسها ، وأنشأ في مدينة كانو مركزا ثقافيا . وأثناء عمله في نيجيريا تقدَّم بإنتاجه العلمي لكلية دار العلوم للحصول على درجة أستاذ كرسي في النّحو و الصّرف ورقّي إلى هذه الدّرجة العلمية عام 1964م[2] .

وفي مطلع عام 1965 م عاد إلى مصر ليشغلَ لمدة عامين منصبَي رئيس قسم النَّحو و الصَّرف ، ووكيل كلية العلوم ،ثم أُعير إلى جامعة الخرطوم سنة 1967م وفيها كلِّف بإنشاء قسم للدراسات اللغوية وإليه عهدت رئاسته.

وعاد سنة 1970م إلى كلية دار العلوم ، فشغل المنصبين السَّابقين ثم عُيِّن سنة 1972م عميدا للكلية ، وكلِّف مع العمادة بأمانة اللَّجنة الدَّائمة للُّغة العربية (لجنة ترقيات الأساتذة)التابعة للمجلس الأعلى للجامعات المصرية لمدة ثلاثِ سنوات (1970م ـ 1973م كما أنشأ خلال العام 1972م الجمعية اللّغوية المصريـــــة .

انتخب عضوا بمجمع اللّغة العربية بالقاهرة ، في المكان الذي خـــلا بوفاة الأستاذ إبراهيم عبد المجيد اللّبـــان (ت 1977م) ، وبقي بالمجمع مدة ثماني سنوات يؤدي رسالته المجمعية على أكمل وجه، إلى أن استقال من عضويَّة المجمع سنة 1988م[3].

وقَّع صيف 1980م عقدا للعمل أستاذا بجامعة الملك عبد العزيز – فرع مكة المكرمة جامعة أم القرى حاليا ، وتحديدا في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها ،وأثناء عمله بالمعهد تم تكليفه بإنشاء قسم جديد هو قسم

---

[1] ينظر : السابق ، ص 14. تجدر الإشارة إلى أنّ د. تمام لم يستفد من هذه الأجهزة في كتابه مناهج البحث في اللغة ، لتقدُّم صدور الكتاب بسنتين عن تاريخ اجتلاب هذه الأجهزة ، وقد جاء وصف الأصوات العربية في الكتاب المذكور طبقا لمعطيات أجهزة ثلاثة هي : **البلاتوغرافيا** (تكتيك الحنك الصناعي)، و**الكيموغرافيا** (تكتيك التّعرجات الذّبذبية) ، **وصور الأشعة** ، وقد أشار ضمّن المقدمة دعوة إلى اقتناء أجهزة تدعم المعامل الصّوتية ؛ لأنَّ ما تحتويه معامل دار العلوم لا ينتفع به لعدم وجود أجهزة متكاملة معها.ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 73. 80. 82. وينظر : اتجاهات الدِّراسات اللِّسانية المعاصرة في مصر، ص 164. 165.

[2] ينظر : عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسان رائدا لغويا، ص 14.

[3] ينظر : نفســـه ، ص 15.

التخصّص اللُّغوي والتَّربوي ، يتخرج فيه معلِّمو اللغة العربية لغير النَّاطقين بها ، وعيِّن رئيسا له منذ ذلك الحين حتى أواخر عام 1994م [1]، حيث قدّم استقالته الاضطراريّة من رئاسة القسم ،ليتِمَّ تعيينه بعدها نائبا لرئيس وحدة البحوث والمناهج بالمعهد ،وظلّ يواصل عطاءه العلمي بالمعهد حتى أواخر عام 1996م ، حيث انتهى عقده بالجامعة نظرا لبلوغه السّنَّ النِّظامية ، وعاد إلى مصر بعد ست عشرة عاما قضاها بمكة المكرمة وجامعتها أمّ القرى ليعمل أستاذا متَفَرِّغا بكلية دار العلوم [2].

وفي عام 2005م أعيد انتخابه عضوا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة في المكان الذي خلا بوفاة أحد أعضاء المجمع ، وظلَّ ـ رغم تقدّم السّن ـ مواظبًا على الذّهاب إلى المجمع وحضور ندواتـــه .

توفي رحمه الله في الحادي عشر من تشرين الثّاني سنة 2011م ، عن عمر ناهز ثلاثة و تسعين عامـــا (1918 م ـ 2011م)،وما من شك أنّ قاله د. سعد عبد العزيز مصلوح في وفاة د. أحمد مختار عمر يصدق على وفاة د. تمّام حسّان ؛لأن **مثله لا يموت** ، وما أبعده عن وسم التّأبين والرّثاء ؛لأنّ كليهما يكون للموتى ،ومثلُ عالمنا الجليل لا يموت [3].

ومثله لا يموت ؛ لأنّه استوفى شرائط الخُلود على التّفصيل الذي حَوَتْه أبياتُ أمير شُعراء العربية أحمد شوقي ، حيث قال (الوافر)[4] :

وليسَ الخُلْـــدُ مَرْتَبـــةً تُلَقَّى وتُؤْخَـــذُ من شِفَاهِ الجَاهِلينَـــا

ولكـــنْ مُنْتَهَى همَـمٍ كِبَـــارٍ إذا ذَهبَتْ مَآثِرُهَـــا بَقِينَـــــا

وآثارُ الرِّجَـــالِ إِذَا تَنَاهَتْ إلى التَّارِيـــخِ خيرِ الحَاكِمينَـــا

وأخْذُكَ مِنْ فَمِ الدُّنْيَا ثَنَـــاءً وتَرْكُكَ في مَسَامِعِـــهَا طَنِينَـــا

[1] كان من ثمار هذا الانتداب بجامعة أم القرى كتابان هامّان من كتب د. تمام حسّان هما : التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها (1984 م) ، والبيان في روائع القرآن (1994م)، مضافا إليهما المقالات المجموعة في مصنف مقالات في اللّغة و الأدب في جزأين 1985م.

[2] ينظر : عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسان رائدا لغويا ، ص 16.

[3] ينظر : سعد عبد العزيز مصلوح ، (**مثله لا يموت**) ، ضمن كتاب عاشق اللغة العربية العالم الجليل أحمد مختار عمر (شهادات و دراسات)، إعداد : عبد العزيز السّريع ، ماجد الحلواني ، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشّعري ، الكويت ، ط1، 2004م ،ص 35.

[4] أحمد شوقي ، الشّوقيات، مجلد 1، دار العـــودة ، بيروت ، 1983م ، ص 268.

ثانيا /قراءة أوليّـــة في النّتاج الفكري عند تمّام حسّان :

إنّها أزيد من خمسين سنة قضاها د. تمّام معتكفا في محراب البحث اللّغوي ، وقد آتت أُكلها مباركا بما أثمرته من نتاج فكري شاهد على نفسه بالجدّة و الجـــودة معًا ،وفيما يلي وقوف على أهم ما احتواه ذلك النّتاج من كتبٍ المؤلَّف منها والمترجَـــم .

أوّلا / الكتب المؤلَّفَـــة :

1 ـ مناهج البحث في اللّغة :

صدر سنة 1955م[1] ، وهو باكورة النّتاجِ الفِكري في ميدان التّأليف عند د. تمّام حسّان ،وقد صدَّره بتقْدِيمٍ تضمَّن همًّـا تخطّى الهُموم اللّغوية إلى همومِ الحضارة و الفكر في جَميع مناحي الحياة ،وفيهِ دَعْوَةٌ يحدُوها الحَماس إلى كسرِ قُيـــود التّقليـد والثّورة على الجمود ، للخروج من القَابلية المردِّدَة لأقوال السَّلف إلى الفَاعلية المنتِجـة ، وهي دعوةٌ تأتي وقـــد « **تشعَّبت المسالك أمام الشّعب بعد أن تثاءب وتمطَّى ونفض عن نفسه غبار الموت ، فوجد أمامه طريقا في الماضي يقوده إلى التُّراث في الماضي العربي الخصب،ورأى أنّـــه لو بعث هذا التُّراث و أحياه لكان دافعا لعزة جديدة لا تقلُّ روعةً عن التّاريخ العربي نفسِه ،ووجد أمامه طريقا في المستقبل معالمه في أيدي الأمم من علوم و معارف يمكن أن ترقى بمصر إلى مستوى الأمم ذات العلوم و المعارف ، ثم رأى أنَّـــه لو سلك الثاني فحسب لانقطعت به الحياة عن التّاريخ ففضل أن يأخذ بنصيب من التراث العربي يوحي إليه بالاعتزاز ، ونصيب من الثّقافة المعاصرة يمنحه العزة** » [2] ، في هذا القول إقرارٌ بنقطة منهجيَّة مُؤدَّاها أنّ التّجديد يكون بالجمع بين الأصيل والدّخيل ،ولا يكون التَّجديد بالاتِّكال إلى الأدوات المأْصُولة وَحدهـا ، بل بها وبالأدوات المدخولة على حدٍّ سَوَاء ،وتلك نقطةُ خلافٍ هذا رأيُه فيها .

وبعد ذلك جاءت مقدّمة الكتاب عميقةَ المرمى ،حيث قصدَت إلى الجوهر الذي به يتحقّق للتّجديد جَدْوَاه ، فكان العنوان [الحاجة إلى المنهج في اللغة]، الذي فيه نقطة ثانية يصدر عنها هذا الكتاب ؛إذ يحمل في فحواه غيابَ المنهج في التّراث اللّغوي العربي ،والقصدُ من ذلك أنَّ البحث اللّغوي لم يَضْمَن لِنَفْسِه عبر تاريخـــه الطَّويل

[1] ذكر د. عز الدين مجدوب أن صدور الكتاب كان سنة 1954 .ينظر : المنوال النحوي العربي ، ص 38.والصواب أنه صدر سنة 1955م . ينظر : تمام حسان رائدا لغويا ، ص17 ، وينظر : فاطمة الهاشمي بكوش ،نشأة الدرس اللساني العربي الحديث (دراسة في النشاط اللساني العربي)ط1، 2004م ، ص 26.وينظر : اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر ، ص 65.

[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص1 .

الاستقلال من حيث المنهجُ كما حدَّدَتْه اللّسانيات العامّة ، وهو أن تُبحث اللُّغة ليسَ بمقولات الفلسفةِ و المنطق إنّما بمنهج لغوي خَالص ،قوامه بحث اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها .

وتخالط دعوةُ التّجديدِ عنده دعوةَ التّيسير فقـال : « **ولقد مُنِيَت الدّراسات اللّغوية العربية مدّة طويلة بسمة الصّعوبة و أحيانا بسمة التَّعقيد ... ولعلَّ نعت الدّراسات العربية بهذه النعوت إنما جاءها لعدم التجديد في منهجها** .... » [1] ،ومحصول القول تشخيصٌ للدّاء وهوالتّعقيد ،وتحديد الدَّواء وهو التَّجديد في المنهـــج .

وبذلك تتحدَّد الغاية الأسَاسْ لهذا الكتاب ،وهي التّجديد في المنهج بالاعتماد على ما جادت به اللّسانيات ، وقد صرحَّ بذلك قائـــلا : « **ولكنَّني لا أستطيع أن أغمط حقَّ النّظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة ، وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب ، فهيكلها غربي وتطبيقها عن اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤول عنه في هذا الكتاب** »[2] .

هذه أدوات الوصف المستعارة من النّظريات الغربية ، أمّا مادة الوصف فلم تكن الفُصحى وحدَها ، بل كان إلى جنْبِها التَّمثيلُ باللَّهجات المختلفة: لهجة الكَرْنَك / لهجة عَدَنْ / لهجات أخرى مُقتبسة من بطون الكتب / الذاكرة السَّمعية الخاصة .

وينبني الكتاب على فكرة تعدُّدِ الأنظمة في اللّغة الواحدة ، فكان منهج بحث اللّغة متفرِّعا إلى مناهجَ فَرعيةٍ متضافرة شكَّلت فصـــولَ الكتاب :

1/ **منهج الأصوات (الفوناتيك)** **2/ منهج التّشكيل الصّوتي (الفونولوجيا).**

3/ منهـــــج الصّرف . **4/ منهـــــج النّحـو .**

5/ منهـــــج المعجم . **6/ منهـــــج الدّلالـة .**

هذه هي المناهج التي قصدها عنوانُ الكتاب[3] ، ولعلّ أهم ما تضمّنه هو إعادةُ وصفِ أصواتِ العربيَّة ؛فقد جاء بعد أن تزوَّد صاحبُه بمنهجٍ في دراسة الأصوات في رسالتي الماجستير و الدكتوراه ، لذلك جاء الكتاب ملتزما

[1] السابق ، ص 2 .

[2] نفســـه ، المقدمة هـ .

[3] أشار د. عبد الرحمن حسن العارف إلى أن هذا العنوان أثار تساؤلا بين الدارسين ، حيث إنه يوحي لفظ المناهج بصيغة الجمع أنه سيعرض فيه للمناهج المختلفة في دراسة اللغة : التاريخي و المقارن و الوصفي ، لكن لا تجد فيه إلا المنهج الوصفي ، فذهب د. حلمي خليل إلى أن المقصود بلفظ المناهج هو المستويات ، ومنهم من قال :إنه على نية حذف المضاف والتقدير : مناهج البحث في مستويات اللغة . وهذا هو الأقرب للصواب . ينظر : عبد الرحمن حسن العارف ، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر(1932، 1985 م) ، ص 65 .

بنقاط منهجيَّة مهمَّة ،و يُعَدُّ من الكتب الرَّائدة في مجال الدّرس الصّوتي الحديث [1] ، فبعد أن أخرج د. إبراهيم أنيس كتابه الأصوات اللُّغوية (ما بين 1941و 1946) الذي قال في مقدمته : « ... **وإزاء هذه النّهضة المباركة في بلادنا أشعر بالغبطة و السّرور لأنّ كتابي الأصوات اللّغوية يعدّ أوّل كتاب يؤلّف باللّغة العربية في هذه الدّراسة** »[2] .جاء كتاب (مناهج البحث في اللغة) مستفيدا منه ومتفرِّدا عنه في المنهج في الوقت نفسه ، وتتلخّص السّمات المنهجية لهذا الكتاب في النّقاط التّالية :

ـ التفريق أثناء الدراسة بين منهج الأصوات ومنهج التّشكيل الصّوتي وهو أمر لا نلمَحه في كتاب الأصوات اللُّغويَّة

ـ دراسة أصوات اللُّغة في ضوء التّفريق بين اللّغة و الكلام ، والتَّفريق بين رمـــوز الأصوات و رمـوز الحروف .

ـ تحديد طبيعة الصّوت اللُّغوي ، وتوضيح مراحل الوصف :

الملاحظة ـــ اختيار مساعد البحث / طريقة وضع الأسئلة .

تسجيل الصّوت ـ اختيار مادة الوصف لخدمة أغراض معينة .

منهج عمل آلات التسجيل ـ البلاتوغرافيا / الكيموغرافيا / صور الأشعة .

ـ مخالفة القدماء و المحدثين في بعض مخارج وصفات الأصوات ، وضبط الكثير من المصطلحات وتحديد مفاهيمها

ـ العناية ببحث الأصوات في حال المجاورة في السِّياق ، ودراسة الموقعيات المختلفة للأصوات العربيـــة .

وفي منهج الصّرف توجه الاهتمام صوبَ بعضِ المفاهيم الأساسيَّة التي تقوم عليها الدّراسة الصّرفية ، وأوّلها الوحدة الصّرفية Morpheme فوضع لها مفهوما دقيقًا سليمًا من الخَلْطِ بينه و بين اصطلاح "الباب" واصطلاح "العلامة" ، ثم وضح مفهوم الصّيغة الصَّرفية وبيَّن علاقتها بالمورفيـــم ، ثم مناقشة تصوُّر القدماء لفكرة الاشتقاق الذي خضع لمقولة الأصل و الفرع فبيّن رأيه في المسألة معتمدا على جُملة من الحُجج ، ثم الحديث عن وسائل خلق الرباعي وعن الملْحقات بأنواعها الموقعيّـــة النّـــلاثة .

وفي منهج النحو بيانٌ للمعنى النّحوي وصلته بالمعنى المعجمي، ثم بيانُ أنَّ النّحو دراسةٌ للجمل التّامة قِوامها العلاقات السنجماتية Syntagmatic Relation أو السّياقية ، في مقابل الصّرف الذي يدرس العلاقات البراديجماتية Paradigmatic Relation أو الجدولية . وإلى جانب ذلك يدرس النّحو الأبواب العامة لمعاني الجملة [3] .

---

[1] قالت د. فاطمة الهاشمي بكوش : «**يعد هذا الكتاب أبكر محاولة لتقديم مناهج البحث اللساني الغربي الحديث** » . فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ،ص 41.

[2] إبراهيم أنيس ،.الأصوات اللغوية ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، مصر ، (د. ط) ، (د . ت) ، المقدمة ،ص1 .

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 195.

ثم حديثٌ عن أقسام الكلام فيه اقتراح لقسمة رباعية مبنيَّة على أسسٍ أربعةٍ هي : الشَّكل الإملائي المكتوب و التَّوزيع الصّرفي و الأسس السِّياقية و المعنى الأعم أو معنى الوظيفة .ثم دراسة للعلاقات السِّياقية وضَّحت بالشَّرح و التَّمثيل : وسائلَ التّرابط السّياقي من تماسكٍ و توافقٍ و وسائل التّأثير السِّيـــــاقي .

أما منهجُ المعجم فقد عَمَد فيه إلى توضيح المعنى المعجمي والتَّفريق بينه و بين المعنى الدّلالي ،وما دامت الكلمة هي موضوع المعجم ،فقد وضَّح مفهومَها بعد نقدِ مفاهيمِها في التُّراث العربي و في الدّرس الغربي على حدٍّ سواء ، وانتهى إلى تعريفٍ جامعٍ مانعٍ قِوامُـــه النَّظرة السِّياقية المُعينة على تحديد الكلمة في سياقها الجُمَلي .

وأما منهج الدّلالة فقد دار حول فكرة أساس هي مركزية سياق الموقف في context situation في بيانِ المعنى الدَّلالي ، وهي فكرة كلَفَ بها أستاذه فيرث وبها أيضا كَلَفَ د.تمام حتى أصبح البحث في الدّلالة بحثا في الماجريات المختلفة المحيطة بالحدث الكلامي .

وخلاصة القول في هذا الكتاب أنّه إذا وُضِعَ في سياقه الزّماني فَلَهُ السَّبقُ في نقلِ المفاهيم الأساسيَّة التي انبنى عليها المنهج الوصفي ،ولم يتوقف عند مجرد النّقـــل بل تجاوزه إلى المحاورة مع بعض مسائلِ التُّراث اللُّغوي العربي.

2 ـ اللغة بين المعيارية و الوصفية :

صدر هذا الكتاب سنة 1958م [1]،وقد أشار د. تمام إلى الصّلة بينه وبين سابقه الذي ذكر في مقدِّمته أنه كان يطمَح لو اتسع المجال لدراسة فصول ثلاثة أخرى هي :

1 ـ التركّيب و التّحليل في اللّغة 2 ـ المستوى الصّوابي والمجتمع اللّغوي 3 ـ الأبجدية ووظيفتها وإصلاحها .

وقد جاء هذا الكتاب وفاء لما وعد به ، وقد بناه على بابين هما المعيارية و الوصفية :

- **المعياريـــة**
  - القياس و التعليـــــل .
  - المستوى الصّـــــوابي .
  - أثر الفرد في نمو اللغة .
- **الوصفيـــة**
  - الرمـــوز اللغويـــة .
  - الاستقراء و التقعيـــد .
  - اللغة مسلك إجتماعي ذو نماذج .

[1] يبدو أن الأمر قد التبس على د. سعد عبد العزيز مصلوح في التأريخ لهذين الكتابين ، حيث جعل كتاب اللغة بين المعيارية و الوصفية قبل كتاب مناهج البحث في اللغة حيث قال : « منذ أخرج للناس كتابة اللغة بين المعيارية و الوصفية الذي أراده ليكون فرقانا بين هاتين الطريقتين من طرائق النظر في اللغة ؛ أعني المعيارية و الوصفية ، **ثم كان أن تلاه** بكتاب مناهج البحث في اللغة ... » سعد عبد العزيز مصلوح ، المذهب النحوي عند تمام حسان (من نحو الجملة إلى نحو النص) ضمن كتاب اللسانيات العربية دراسات و مثاقفات ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1425هـ . 2004م ، ص 208.

ولقد جاء هذا الكتاب فُرْقَانًا بين المعياريَّة و الوصفيَّة وبرهانًـــا على أنَّ اللُّغة يَدْلِفُ إليها الباحثُ من طريق الوَصْف ،كما يدلِف إليها المتكلِّم من طريق المعيار (العُرف)، ولا يجوز بحالٍ من الأحوال أنْ يسلكَ الباحث مسلكَ المتكلِّم ، وقد وضَّح د. تمام مـــا بين المتكلِّم و الباحثِ من فُروقٍ وخلاصـــةُ الأمـــر :

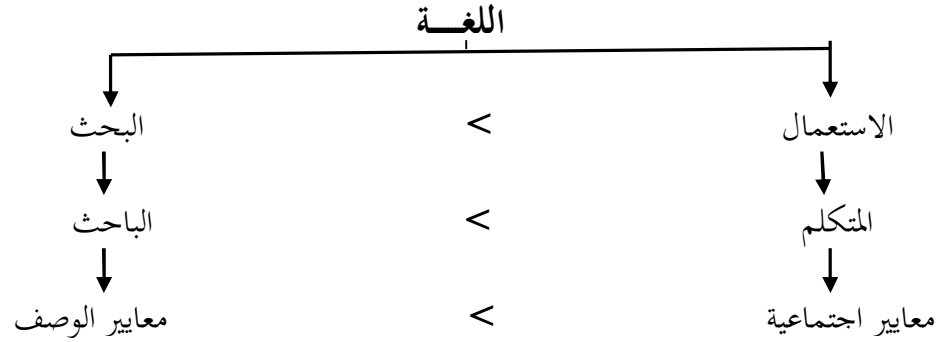

فاللُّغة إذًا ظاهرةٌ اجتماعيةٌ يخضع فيها المتكلِّم لمعاييرِ مجتمعِه ،فهي المسؤولة على تحديد المستوى الصّوابي الذي أقـرَّه العُرف ، أمَّا الباحث فهو واصفٌ خَاضِعٌ للمنهج الذي يعترف بالاستعمال ثم يقوم بالوصف دون أن يسلِّط المعيارَ على الاستعمالِ ؛ لأنَّ الاستعمال عُرف جَمعي ، والبحث عرفٌ خاصٌّ، وللأول الغَلبَـة على الثَّاني .

وقد صدر هذا الكتاب على ضوء حَدَسٍ يقضي بأنّ المعياريَّة هي الملخّصة لعيوبِ النّحو العربي ، فهي موطن الـــدّاء ، وأساس البَـــلاء ، ومَكْمَن الشَّكوى وموطن البَلوَى ،وفي ذلك قال : « **ولقد اتَّجهت نفسي إلى دراسة المعيارية و الوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه ، فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه ، فتكلموا في جزئيات النحو لا في صلب المنهج ، وشتان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها ، لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهجُ لا من حيث التفاصيلُ وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوي الحديثة ، فاستطعت أن أحدّد لنفسي موطن الداء ،وحاولت جهد الطاقة أن أشخصه ، آملا أن يسهل علاجه بعد ذلك على من يريدون العلاج** »[1] .

[1] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ،دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط4،1421هـ . 2001م ، ص8.

وقد جاء هذا الكتاب ليحدِّد الإطـــارَ العام للمنهج الوصفي في بحث اللّغة الذي يتمثَّل في« **الإجابة عن كيف تتم هذه الظاهرة أو تلك . فإذا ما تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن لماذا تتم هذه الظاهرة لم يعد منهجا علميا . بل لا مفر من وصفه بالحدس و التخمين** »[1] .

ولقد كان لهذين الكتَابين من التّفرُّد في الطَّرح والإحكام في المقاربة ما جعلهمـا « **آيتين في الدّقة و التّقصي فيما صوّرا من المذاهب الحديثة في بحوث اللّغة ، وإنّ فيهما لجهدا مشكورا في رد طائفة من تلك المذاهب إلى مبتدعيها ، ومحاولة ناجحة أحيانا في المقارنة بين العربية و اللّغات الحيّة من خلال ما استحدث العلماء من مناهج** »[2] .

3 ـ اللغة العربية معناها و مبناها :

صدر هذا الكتاب سنة 1973م ،وهو ثالث الأثافي التي بها تم لهذا النتاج الفكري نضوجه ، وما كان من أفكار في الكتابين السّابقين ما هو في الحقيقة إلّا بذور كوامنٌ آتت أُكلها في هذا الكتاب ،والذي كان حيّره من أمـــرِ المنهـــج في دراسة اللّغة منذ فاتحة التّأليف اهتدى في هذا الكتاب إلى ما يزيلُ تلك الحَيـــرة ؛ فهو « **نتاج زمنٍ طويلٍ من إعمال الفكرة ومحاولة إخراجها في صورة مقبولة** »[3].

ومجال « **هذا البحث هو البحث في اللُّغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة ،فليس هذا الكتاب في فرع من فروع هذه الدراسات و لكنه يجول فيها و يأخذ من كل فرع منها ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافا عظيما أو يسيرا عن الطريقة التي ارتضاها القدماء ...** »[4] .

أما موضوعه فلابد «**أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب ؛ لأنَّ كلَّ دراسةٍ لغويةٍ ـ لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم ـ لا بد أن يكون موضوعها الأول و الأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة ...** »[5] .

وأما الغاية فـأَنْ « **أُلقي ضوءا كاشفا على التّراث اللّغوي العربي كلِّه منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة ، وهذا التطبيق مع الجديد للنظرة الوصفية في هذا الكتاب يعتبر (حتى مع التحلي بما ينبغي لي من التواضع) أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار بعد سيبويه و عبد القاهر** »[6] .

---

[1] نفســـه ، ص 44.

[2] صبحي إبراهيم الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط16 ، 2004م ، ص 10.

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، دار الثقافة ، المغرب ، طبعة 1994م ، ص 7.

[4] نفســـــه ، 9.

[5] نفســـــه ،9 .

[6] نفســـــه ، 9.

وأما الأمـــل فإن الكتاب « **على ضآلة حجمه قد جعل كل تفكير لغوي سبقه في متناول نقده ، إما مباشرة أو غير مباشرة ....ولو أن جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يستحقّه من إثارة الاهتمام ، فإنه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهدا جديدا في فهم الفصحى مبناها و معناها ...** »[1] .

وقد جاء الكتاب في فصول ثمانية هي :

1 ـ الكـلام و اللّغـــة 2 ـ الأصـــوات .

3 ـ النّظام الصّـــوتي 4 ـ النّظام الصّـــرفي

5 ـ النّظـام النّحــوي . 6 ـ الظّواهــر السّياقيـــة .

7ـ المعجـــــم . 8 ـ الدّلالـــــة .

وإذا كان من المسلّم به أنَّ الوِجهة التي ينبغي للبحث اللُّغوي أن يسلكها هي المعنى ،فقد ابتدأ الكتاب بمقدمة هامَّة فيها بيان للمنهج الذي يرتضيه بحث المعنى وفق المنهج الوصفي ،ومن هنا يُصدر د. تمام حكمًا على الدِّراسات اللُّغوية العربية التُّراثية قائـــلا : « **من هنا اتّسمت الدّراسات اللغوية بسمة الاتجاه إلى المبنى و لم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك و على استحياء** »[2] .

ومن الأسس المنهجية التي قامت عليها فلسفة الكتاب ، ما أقره التّفريق السوسيري بين الكلام و اللُّغة ، فبعد أن تصدَّر كتاب (مناهج البحث في اللغة) حديثٌ عن هذا الأسِّ المنهجي في الدّراسة الوصفية للُّغة ،عاود د. تمام الحديث كـــرَّة ثانيةً عن هذه الثُّنائية لما لها من خطرٍ على الكثير من المفاهيم و التّصورات ،من أهمّها ما تعلق بطبيعة اللُّغة ذاتها من حيث هي موضوع الدّراسة ، وغايـــةُ الأمرِ الاعترافُ بها ظاهرةً اجتماعيةً ومنظّمة عُرفيّـــة .

ومن ملامح الجِدَّة التي حملها الكتاب ، فكرة النِّظَام ، وهي الفكرة المركزيَّة التي نُسجَ الكتابُ على منوالها ، ولم يغب عنه الإلحاحُ على ضرورة دراسة اللّغة على أنَّها نظام تكامليٌّ ذو وظائفَ محدَّدة .يشبه جسم الإنسان في ذلك التَّكامل و التّعاون ، والنُّظُم اللُّغوية التي يتكوَّن منها النّظام الأعَم وهو نظام اللّغة،كما جاء في الكتاب هي : النِّظام الصَّرفي النِّظام الصّرفي النّظام النّحوي ،ولا يصدق مفهوم النِّظام على مفردات المعجم ولا على الدَّلالة ، أما الفصل السادس وهو الظَّواهر السِّياقية فهي مما خالف النّظام من الاستعمال ، فليس كل ما أقرَّه النِّظامُ بمتحقِّقٍ في الاستعمـــال .

[1] السابق ، ص9 ، 10.

[2] نفســـه ، ص 12 .

وقد عُنيت دراساتٌ كثيرة بمباحثة هذا الكتاب ؛إمّا لمسائلَ فرعيةٍ منه ،وإما لبنيته العامَّة من حيثُ الأسس و المنطلقات والمآلات ،وهم في ذلك بين مادحٍ و قادحٍ ،و كلاهما خادمٌ للحقيقة العلميَّة ، وما كان ذلك للكتاب إلّا لما احتواه من جدَّة و اجتهاد ، فقد أفـــرد د. محمد صلاح الدّين الشّريف مقالًا لبحث بنية كتاب اللّغة العربية معناها ومبناها ،وكان مما قاله: « ... فنحن مطالبون بالعُمق و العلم ، قبل مجرد التَّيسير ومجرَّد التَّجديد ومجرد المحافظة على القديم للقديم . هذا ما حاول فعله تمّام حسّان في كتابه اللّغة العربية معناها و مبناها فقد ترك **التيسير إلى العمق** ، وأدرك أن ما ذهب إليه السلف في التحليل ينتظر من الخلف التأليف ،وأراد التأصل في القديم فدخله من باب العلم الحديث ... »[1] ،وقريب منه ما قاله د. عبد العزيز مصلوح :« هذا الكتاب الذي جاء آخريًّا جاوزت معاودة النظر في تراث النحاة جميع محاولات التهذيب و التيسير ، وتخلت عن سمة الجزئية والتفتت و التَّشعث لتستحيل **طرازا مباينا لسائر ما سبقه من طُرز البحث النّحوي** . وكما هو العهد بكل تجديد بصير لم يقم شيخنا مذهبه على المفاضلة المنهجية بينه و بين التّراث النّحوي بل أقامها على الوعي به ، و الاصطبار عليه ،واستبار أغواره ، معترفا طوال الوقت بالفضل لرجلين من رجال الدِّراسات اللُّغوية في الثَّقافة العربية ، وهما سيبويه ، وعبد القاهر ، منوِّها بذكر الأول في حقل التَّحليل ، وبذكر الثاني في حقل التركيب »[2] .

أما د. حلمي خليل فقال : « إن هذه المحاولة ليست نموذجا جديدا يقف أمام النموذج البصري ، وإنما هو في الحقيقة دراسة نقدية مع إعادة ترتيب ، **ولكن شمولها وإعادة الترتيب وفق المنهج البنيوي الوصفي** ، يجعلها تنفرد بميزات خاصة عن الدراسات الوصفية الأخرى ، التي غالبا تكتفي بالنقد دون محاولة إعادة الترتيب، أو تكتفي بتنازل جزئيات محددة من مستويات اللغة العربية ، ولا تنظر هذه النظرة الشمولية التي في كتاب اللغة العربية معناها و مبناها »[3] .

وخلاصة القول في هذا الكتاب الذي يمثّل حجر الزاوية في صرح التَّفكير اللُّغوي عند د.تمّام حسّان ،إنّ سمات التجديد تظهر فيه من عدّة نواحٍ منهـــا :

ـ المزاوجة بين المبنى و المعنى في دراسة اللّغة ، وتلافي القُصور الذي يقع فيه الدّارسون إنْ هم ركَّزوا على أحد الزَّوجين دون الآخـــــر .

---

[1] محمد صلاح الدين الشريف ، النّظام اللغوي بين الشكل و المعنى من خلال كتاب اللغة العربية معناها و مبناها ، ص195 .

[2] سعد عبد العزيز مصلوح ، المذهب النحوي عند تمام حسان (من نحو الجملة إلى نحو النص) ضمن كتاب اللسانيات العربية دراسات و مثاقفات، ص 207.

[3] حلمي خليل ، العربية و علم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، (د. ط) ، 1996م،ص 240.

ـ المزاوجة بين التّنظير و التّطبيق ،ويأتي التّطبيق على العربية الفصحى في الدّرجة الأولى ، ثم التّمثيل باللّهجات العاميّة خاصةً في فصل الدّلالة ، أين اقتضى الأمر التّمثيـــلَ بعبارات لَهجيّـــــة .

ـ النّظر إلى اللّغة نظرةً شموليّة من خلال فكرة النّظام التي عُنِيَ الكتاب بها و صيّرها منهجا تُدرس قضايا اللغة على منوالـــــه بطريقة أكثر ضبطًا و شموليةً .

ـ تميز الكتاب بمنهجٍ خاص في طرح المسائل قِوامه تقديمُ البدائل ،فجاء النّقد مشفوعًا بنماذجَ بديلةٍ واضحةِ الأسس والمعاييـــــر .

ـ تميّز الكتاب بمنهجٍ مُحكم في تناول المسائل اللّغوية ، فكان للرّأي نوع من الثّبات في أغلب المسائل غير ما سنشير إليه من تطوُّر أو تجديد أو تراجع في بعض الآراء .

ـ وضع الكتاب تصوُّرا واضحا للعلاقة بين علوم العربية ،كالعلاقة بين النّحو وبين علم المعاني ، والعلاقة بين المعجم و علم البيان وغيرها .

4 ـ الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي عند العرب النّحو ـ فقه اللغة ـ البلاغة :

صدر هذا الكتاب لأول مرة سنة 1981م ، وهو إن وَلِيَ كتاب اللّغة العربية معناها و مبناها من حيث تاريخُ الصُّدور إلاَّ أنَّه سابق عنه في التَّأليف ، وقد أشار د. تمام إلى ذلك في مقدِّمته حيث قال : « كان من الطبيعي لهذا الكتاب أن يسبق ظهوره كتابي الأخير الذي نشر عام 1973 لأسباب منها : أنَّ تفكيري في موضوع هذا البحث الذي بين أيدينا سابق من حيث الزّمن إذ جعلت عناصره تساور تفكيري منذ أن اضطلعت في سنة 1959بتدريس النحو في كلية دار العلوم بتغير انتسابي من قسم الدّراسات اللُّغوية إلى قسم النّحو و الصّرف و العروض في هذه الكلية ... ومن هذه الأسباب أيضا ما أشرت إليه منذ قليل من أن النحو العربي كان أحد دعامتين قام عليهما كتابي الذي ظهر في 1973م (اللغة العربية معناها و مبناها) ، ومن ثم يصبح من الطبيعي أيضا لهذا البحث الذي بين أيدينا أن يسبق ذلك في الظهور ليكون تمهيدا له و تقديما لبعض ما اشتمل عليه من إشارات غير أنني ـ والحق أقول ـ خضعت لدوافع الموازنة بين جدوى الإعلان عن رأي جديد هو من فكري وإبداعي والإعلان عن رأي جديد يدور حول آراء الأقدمين من النحاة ، فغلبت عندي عوامل الأثرة عل عوامل الإيثار فظهر ذلك و بقي هذا ينتظر ... » [1] ، كان هذا القول ردّا منه على القائلين بأنّه قد تخلّى عن آرائه التي أودعها في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ،وقد كان قولهم لما رأوه في الكتاب من إعجابٍ بصناعة النّحو العربي

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 12.

وإشادةٍ بجهودِ بُنـــــاةِ صرحِه ،غير أنَّه لم يتخلَّ عن المنطلق الأساس في نقد التُّراث النّحوي و البلاغي وهو المعيارية التي انتصرت للمعيار على حساب الاستعمال في الأسلوب العادي ولم يسلم من ذلك حتى الأسلوب الفنِّي .

ومصطلح الابستمولوجيا Epistemologie كما حدّده أندري لالاند André Lalande قائلا : « تعني هذه الكلمة فلسفة العلوم ، ولكن بمعنى أكثر دقة فهي ليست دراسة لمناهج العلوم ؛ لأن هذه الدراسة موضوع للميتودولوجيا وهي جزء من المنطق ، كما أنها ليست أيضا تركيبا أو توقعا حدسيا للقوانين العلمية (على طريقة الوضعية)، **إنها ، بصفة جوهرية ، الدراسة النقدية للمبادئ و الفرضيات و النتائج العلمية ، الدراسة الهادفة إلى بيان أصلها (المنطقي لا النفسي) وقيمتها الموضوعية ، وينبغي أن نميز الإبستمولوجيا عن نظرية المعرفة . بالرغم من أنها تمهيد لها ، وعمل مساعد لا غنى عنه ، من حيث إنها تدرس بتفصيل ، وبكيفية بعدية في تنوع العلوم و الموضوعات لا في وحدة الفكـــــر** »[1] ،فالابستمولوجيا في عُمومها وِفق هذا المنظور هي دراسة نقديَّة غايتها كشفُ الأصول التي قامت عليها العلوم والتي تشكّل منطلقاتها الأساسية ، فإن ابستمولوجيا اللّسانيات هي « مقاربةٌ تهتم بصورة المعرفة اللسانية ، بغية تقويمها من جهة أسسها ومبادئها المصرح بها أو المسكوت عنها »[2] .

وقد جاءت الدِّراسة الإبستمولوجية للنحو و فقه اللغة و البلاغة كما عرضها كتاب "الأصول" متوافقةً مع هذا المفهوم لطبيعة الممارسة الإبستمولوجية ، فقد جمع بين عرضِ الأصول التي قام عليها التفكير العربي في هذه الفروع الثلاثة من الثقافة العربية وبين رأيٍ ناقدٍ للمعرفة ؛ بل إنَّ النقد هو الغاية الأساس التي سُطِّر من أجلها الكتاب حيث إن الدّافع لإخراج الكتاب هو ما اعتقده « **من أنّ النّحو العربي لم يعرض حتى الآن في صورته المتكاملة على رغم جهود علماء أفاضل صرفوا الجهد المشكور في استخراج أصوله من بطون الكتب ، ومن أقوال النحاة أنفسهم** »[3] ، وقد تجاوز معسكر النَّحويين متطلِّعا إلى معسكر اللُّغويين و البلاغيين ، فكان له في منهج البلاغيين خاصةً آراء لا تقلُّ أهميةً عن آرائـــه في منهج النُّحاة . ومن أهمِّ ما انطوى عليه الكتاب :

[1] حافظ اسماعيل علوي و محمد الملاخ ، قضايا ابستمولوجية في اللسانيات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، ط1، 1430هـ . 2009م ، ص 21. 22.وينظر : محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة و تطور الفكر العلمي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الدار البيضاء بيروت ، ط1 ، ص 18.

[2] نفسه ، ص 26.

[3] نفســـه ،ص 10.

ـ التّفريق بين المعارف و الصّناعات ، فانتهى إلى أنّ النّحو و البلاغة كلاهما صناعة مضبوطة ،لخضوعهما لعناصر الصناعة (العلم المضبوط) كما يوضحهما المخطط التالي[1] :

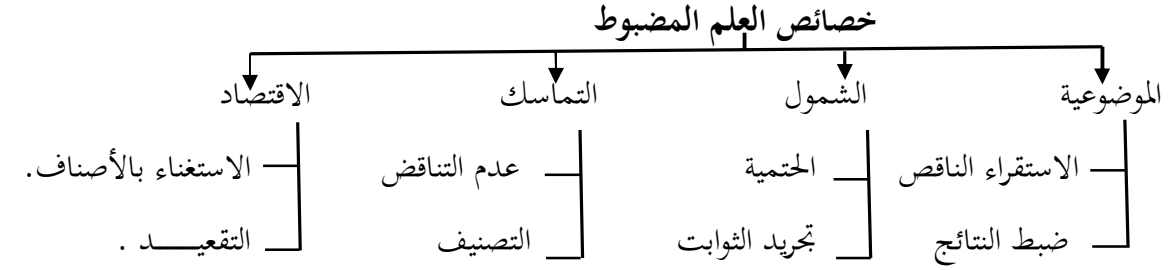

ـ مواقف وآراء في أصول النّحو العربي : السماع و الاستصحاب و القياس منبعثة من المنهج الوصفي .

ـ أراء في البلاغة العربية دارت حول المعنى في فرعي المعاني و البيان ،وحول صلة المعاني بالنحو العربي ، وصلة علم البيان بالمعجم ، ومناقشة بعض الأصول التي قامت عليها البلاغـــة العربية .

5 ـ التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها :

صدر هذا الكتاب عام 1404هـ . 1984م ، أثناء انتدابه بجامعة الملك عبد العزيز ـ فرع مكّة المكرّمة ، وكان صدوره ضمن سلسلة دراسات تعليم اللُّغة العربيّة ، ولم تغب سمةُ التّجديد التي تعدُّ ميزة جهود مؤلِّفـــه عن هذا الكتاب ،حيث قدَّم له عميدُ المعهد منوِّها بتميُّزه عمَّا سواه من الكتب التّعليمية ،حيث جاء حاملا « **فكرة مستحدثة وتجربة جديدة حول اكتساب اللغة العربية** تقوم على ثلاث عمليات عقلية يرى المؤلِّف الأستاذ الدكتور تمّام حسان جدواها في تعليم اللّغة العربية من غير أبنائها ويقرّر أن اكتساب اللّغة لا يتمُّ بدونها ، تلك هي على التّرتيب ، التّعرف و الاستيعاب و الاستمتاع »[2] .

وإذا كانت غاية الكتاب تعليميَّةً ،فإن ذلك قد وجَّهه وجهةً مخصوصة ،إلّا أنّها انطلقت انطلاقة إصلاحية للنَّموذج النَّحوي البصري و الكوفي ،والوقوف على مُعيقات التَّعليم التي مردُّها إلى تجريد أصولٍ « **هي من تصوُّر النحاة لا من استعمال العرب،فهذه الأصول في جملتها عسرة الهضم في التعليم ،يحتاج ربطها بالاستعمال الفعلى للغة إلى جهد عقلي قد لا يكون الطالب المبتدئ مؤهلا له ،ومن ثم لا تعد من أساسيات تعليم اللغة العربية** »[3] .

---

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،ص 16 .

[2] تمام حسان ، التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ، ص05 .

[3] نفسه ، ص 16 .

وفي الكتاب اختبارٌ لنموذجِ اللُّغة العربية معناها ومبناها في مجال التّعليم ،حيث أقام المرحلة الأولى من مراحل التّعلُّم (التعرف) على مفهوم النِّظام كما في الشَّكل التـــالي[1] :

التَّعَـرُّف
- العلاقات الوفاقية للعناصر ← مناط التبويب .
- العلاقات الخلافية للعناصر ← مناط التفصيل و أمن اللبس .
- العلاقات بين العناصر ووظائفها ← مناط الطابع الرمزي للغة .

والمرحلة الثانية من مراحل التّعلم هي الاستيعاب ،ويبتدئ الحديث عنها بعرض ما قال به فيلهيم همبولدت 1767 ـ 1835) صاحب القول بالنِّسبية اللُّغوية أو ما يعرف عنه باسم نظرية « **رؤية العالم** »،ويتعلق الاستيعاب بمعرفة جانبين من المعنى هما : المعنى الثَّقافي و المعنى اللّغوي البلاغي ،أمّا المعنى الأوّل فمعرفته ضروريَّة في الاستيعاب ،ويرى د. تمام أنَّ الثقافـــة في المجتمع العربي الإسلامي لها جانبـــان هما[2]:

- **الجانب القومي العربي** : وهو المعبَّر عنه بالثّقافة العربية ،وهي ثقافة وصفية غايتها المعرفة و الاعتزاز القومي ، متعدِّدة الروافد ،وهي محليَّة تنحصر في مجتمع واحد .
- **الجانب الإسلامي** : وهو المعبَّر عنه بالثَّقافة الإسلامية ،وهي ثقافة معياريَّة غايتها تحقيق القُدوة ،ترفض العناصر الجاهلية ،سُدْوَتُها و لُحمتُها الكتاب والسُّنَّـــة ، وهي ثقافة عالمية .

ثم يبحث علاقة الطالب غير العربي بهذه العناصر ،فرأى أنَّ التَّفكير في ذلك يكون **أولًا بمعرفة النِّسبية اللُّغوية** أي ما تتميَّز به اللُّغة العربيَّة من حيث مخارجُ أصواتِها ومعرفةُ وظائفِ وحداتها الصَّوتية ومعرفةُ أقسام الكلم ، ثم طريقة الصِّياغة الصَّرفية وطرق التَّراكيب ومعرفة الظَّواهر السِّياقية وحصيلة المفردات ،والطريقة المثلى لتعليم كلِّ ذلك هي تعريضُ المتعلم للاستعمال بأن يسمع الكلمات منطوقةً في بيئتها السّياقية ،**وثانيا بمعرفة المحتوى الثقافي العربي و الإسلامي** وأن يتمَّ ذلك باختيار المادَّة المناسبة مع مراعاة البساطة وعدم التَّعارض مع ثقافة الطالب ، ثم حسن العرض .

أما معرفة المعنى اللّغوي البلاغي فهي محاولة للإجابة عن السُّؤال: كيف يعرف الطالب غير العربي التَّفريق بين أسلوب و أسلوب آخر ؟ هنا فرق د. تمام بين المعنى الأصلي الذي ينسب إلى أصل الوضع ، ثم ما يطرأ عن هذا المعنى من تغييرات بلاغية و أسلوبية التي تَعُود إلى عاداتِ الطَّبيعة كدلالة ارتباط الرّعد و البرق على سقوط المطر

[1] ينظر : السابق ، ص 17.
[2] نفســـه ، ص 86 .

، ومنها ما يعود إلى حركات النَّفس وترجع إلى ما يفهمه السَّامع أو القارئ من الجُمل الإفصاحية المعبِّرة عن كوامن النَّفس ،أو ما يزعم المتكلِّم أنَّها من كوامن النَّفس كجملة المدح و الذَّم و التّعجب و النُّدبة ...، وبعضها يعود إلى ارتباطات المنطق ومثالها ما يقوم بين مفردات اللغة من علاقات منطقية كالترادف و التضاد والعموم و الخصوص ، والمعنى الكنائي و التورية ...، وبعضها الآخر يعود إلى حدود العُرف ،وهو المعنى الوظيفي ، الذي تكون فيه العلاقة بين المبنى و المعنى علاقة عُرفية توصف بالمناسبة المعجمية ،وقد يتخطّى التعبير العلاقة العرفية الاجتماعية إلى علاقة فنية فرديّـــة ،وهنا تتنزل إشكالية المجاز في تعليم اللُّغة العربية لغير الناطقين بها ،وبحث ذلك ضمن ما اصطلح عليه بالأسلوب العُدُولي .

أما الثالثة فهي مرحلة الاستمتاع ومردُّه إلى الذَّوق وفيها يميز د. تمام بين نوعين من الأسلوب هما : الأسلوب الأُصُولي و الأسلوب العُدُولي ، وفي هذا الصَّدد فرق بين الأسلوب العُدولي والترخُّص ،وقد عدَّدَ ثمانية عشر أسلوبا عُدوليا منها النَّقل ، وتسخير اللَّفظ لتوليد المعنى ،والترخيم ، و المناسبة الصَّوتية بإعراب الجوار و نحوه ، والالتفات و اختلاف الاعتبار ... ، وهي أساليبٌ ترجع إلى قدرة اللُّغة العربية في التَّصرف الفردي الفني عن طريق السَّماح بالعدول عن القوالب القياسية بطرق تحقَّقت لها شرعية القبول بالاستعمـــــال .

وخلاصة القول في هذا الكتاب أنَّه قد انطوى على نظريَّة تعليميَّة عربية أصيلة استمدَّت قَبَسها من التُّراث اللُّغوي العربي وما حَـوَاه من أقوال النُّحاة والبلاغيين في فحص الأساليب العربية من خلال إبراز خصائصها التعبيرية الجامعة بين الإفهام والإمتاع أو بين الاستيعاب و الاستمتاع ، ويبدو أن هذه النظرية لم تُعط ما تستحقه من الاهتمام في حقول التعليمية ،خاصة وأنَّ البحث أراده صاحبه أن يكون «**حجر الأساس لنظرية جديدة في الأساليب العربية هي نظرية الأسلوب العُدولي التي جمعت من الاستعمال أشتاتا تناولها الأقدمون في مظانها المختلفة ... لقد كان الأقدمون على علم بكل هذه الظواهر ولكنهم لم يجمعوا أشتاتها في إطار واحد ولم يقيموا بينها شركة في تفسير واحد ...** »[1].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ معهد اللُّغة العربية للنَّاطقين بغيرها بمكَّة المكرَّمة قد أصدر ثلاثة كتب في تعليم العربية للناطقين بغيرها ، شارك في تأليفه مجموعة من الأساتذة كان د. تمام حسان أحدهم ،وقد جاءت الكتب الثلاثة مستفيدة من كتاب (التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها) ،حيث راعت لجنة التّأليف على أن يتحقّق في

[1] الســـابق ، ص 153.

الكتابين الأولين مبدآ : التَّعَرُّف والاستيعاب كما نصَّ عليهما الكتاب المذكور ،أمّا الكتاب الثالث فكان تحقيقا للمبدأ الثالث من المبادئ المذكورة وهــو مبدأ الاستمتاع [1].

6 ـ البيان في روائع القرآن دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرآني

صدر هذا الكتاب 1413هـ . 1994 م في مجلَّد كبير يضم قسمين كبيرين ، دراسات لغوية من خلال القرائن ، والثاني : دراسات أسلوبية ، وتحت كل منهما ثمانية فصول على النحو التالي :

القسم الأول : **دراسة لغوية من خلال القرائن**

1. قرينة البنية في التركيب القرآني .
2. قرينة النمط التركيبي في التركيب القرآني.
3. قرينة الرتبة في التركيب القرآني .
4. قرينة الربط في التركيب القرآني .
5. قرينة التضام في التركيب القرآني .
6. قرينة الإعراب في التركيب القرآني .
7. قرينة السياق في التركيب القرآني.
8. قرينة الرخـــــصة في التركيب القرآني.

القسم الثاني : **دراسات أسلوبية**

1. تأمّلات في القيم الصوتية في القرآن الكريم .
2. ألفاظ و عبارات مختارة .
3. الأسلوب العدولي أو المؤشرات الأسلوبية .
4. إباء اللبس في القرآن .
5. أسلوب الدعوة في القرآن الكريم .
6. من المقاصد الأسلوبية للقرآن الكريم .
7. قصة يوسف عليه السلام كما تعرضها السورة .
8. الهيكل البنيوي لبعض سور القرآن .

والملاحظ أنّ القسم الأوَّل من الكتاب جاء تطبيقًا لنظرية القرائن، فبعد أن جاء عرضُها في كتاب "اللغة العربية معناها و مبناها" عرضًا مركِّزا على التَّنظير ولم تسمح مساحةُ الكتاب بالتَّفصيل عن طريق الشّواهد الشَّارحة ، جاء كتاب" البيان في روائع القرآن" ليستفيض في تحليل الشَّواهد من القرآن الكريم،وقد أثبت د. تمام نجاعة هذه القرائن في قراءة النّص عامَّة و النّص القرآني على وجه الخصوص ،أمَّا القسم الثاني فكان الجانب الأسلوبي للقرآن الكريم المحورَ الذي دارت حوله فصولُه ،قد توصَّل بمعونَة السِّياق إلى مجموعةٍ من المعاني التي خالف فيها المفسِّرين ، كتفسير (الوُسطى) بالحسنى في قوله تعالى : ﴿حافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَ الصَّلَاةِ الوُسْطَى وقُومُوا للهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة 238]، ولفظ (اللباس) من الملابسة في قوله تعالى : ﴿فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ و الخَوفِ بِمَا كَانُوا

[1] ينظر :عبد الله سليمان الجربوع و آخرون ، تعليم العربية للناطقين بغيرها الكتاب الأساسي ، معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها وحدة البحوث و المناهج ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط3 ، 1429هـ . 2008م .

يَصْنَعُونَ ﴾ [النّحل من 112] ، و(ربِّـــه) في قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْ رَءَا بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾ [يوسف من 24]. بمعنى سيّده الذي ربـّاه[1] .

7 ـ الخلاصة النّحوية :

صدر عام 1420هـ . 2000م ، وهو محاولةٌ لتطبيق نظرية تضافر القرائن ،فبعد قرابة ثلاثة عقود من إذاعة النّظرية أراد د. تمام أن يقدِّم خلاصةً نحويةً مستمدَّةً من تلك النّظرية ،وقد عبَّر عن عدم اهتمام الدّارسين بالنّموذج الذي جاءت به ،قائلا : « **ولكن السنين مضت دون أن أظفر بدراسة نقدية لهذا العمل حتى كدت أفهم من سكوت النقاد عدم استحقاق الدراسة لعنايتهم ... ثم بدأت بشائر النقد تظهر بعد السنين وتوالى القادحون و المادحون فرحبت بقراءة هؤلاء وأولئك من نقد موضوعي وتحمّلت التّجريح النّادر أيضا بصدر متّسع وابتسامة واثقة** »[2] . وقد اعتمد منهجا خاصا في طرح المسائل فجاء في مخطَّطات تختصر القواعدَ النّحوية في شكل مبسَّط . والغاية التي ترمي إليها هذه الخلاصة تتلخَّص في النقاط التّاليـــــة [3]:

1. أن تكون تطبيقا للنّظرية المشار إليها وذلك بإبراز تضافُر القرائن على بيان المعنى .
2. أن تكون مركّزة تركيـــزا شديدًا بحيث تخلو من إيراد الشّواهد إلّا في أضيق الحدود .
3. أن تكون مبنية على أنواع الجمل للوصول من داخلها إلى أبواب المفردات طمعًا في أن يكون ذلك أكثر كشفا عن الأساليب النّحوية .
4. أن يلجأ إلى نوع جديدٍ من حقائق النّحو عن طريق الأشكال الإيضاحية المُـعِينة على تصوُّر العلاقات بين الأحكام .
5. اشتملت قواعد هذه الخلاصة على لفظ (زيد) و (عمرو) في معظم الحالات وجعلت ذلك موازيا لما في علوم الرياضة من رمزي (س) و (ص) فالمهم هو المثال أما أناقة العبارة فتلتمس في الشّواهد لا في الأمثلة .

8 ـ خواطر من تأمُّـــل لغة القرآن الكريـــم :

صدر سنة 2006م ،وهو كتاب على شاكلة كتاب البيان في روائع القرآن ،وقد تضمن جملةً من الخواطر وليدة التأمُّل في القرآن الكريم مبانيه و معانيه ، محاولا فهم الأغراض وتتبع المرامي منطلقا من « موقف الساعي إلى

[1] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، ص 318 .
[2] تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1420هـ . 2000م ، ص 8.
[3] نفسه ،ص 08. 09.

الفهم في ضوء التراث اللُّغوي والاستعانة بما جدَّ من دراسات حديثة ، والوصول بواسطة هذا التَّأمل إلى آراء وخواطر تتعلق بفهم النص »[1] .

9 ـ اجتهادات لغوية :

صدر عـام (1428 هـ. 2007 م)،وهو كتاب يضم مجموعة من المقالات بوَّبَها د. تمام في ثلاثة أبواب هي :

2 /قضـــايا المبنى 3 /قضـــايا المعنى 4 /نحو النّـــص

وقد تناول الكتاب اللُّغة من حيث هي نظامٌ ومن حيث هي استعمالٌ ، أمَّا قضايا اللُّغة من حيث هي نظام فجاءت تحت عناوين متعدِّدة هي : منهج النحاة العرب والرَّصف و التَّضام و البنية واللَّبس ومكوِّنات الضَّمائر و الثَّوابت و المتغيرات و الصِّحة و الجمال كما تناول الإصلاح و نظام الكتابة ، ثم أضاف إلى النّظام مقالا تناول جانبا من مفهوم علم النص تحت عنوان العلاقات الملفوظة cohesion والعلاقات الملحوظة cohenence في النّص القرآني .

و أما تناولُ قضايا اللغة من حيث هي استعمال فجاءت تحت عناوين: مشكلة إبداع المعنى من منظور تعدُّد الحقول المعرفية واختص المعنى بعنوان خاص عنوانه مأخوذ من القرآن الكريم ﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُم ﴾[البقرة 273]، ودراسة قرينة السِّياق بعناصرها المختلفة من حيث هي دليـــلٌ على المعنى .

أما الباب الثالث المعنوَّن **بلغويات النص** ، فتضمَّن عناصر النَّصية المختلفة ، وخُتم بمقالين مترجمين :

- أحدهما مأخوذ من كتاب Linguistic Encyclopedia المنشور بواسطة Kirsten Malnkiaer ـ كاميردج 1991 بشرح مصطلحات لغوية .
- مقدمة لكتاب نظرية سيميوطيقية للنصوص كتبها فلويد ميريل Floyd Merrel.

10 ــ مفاهيم و مواقف في اللُّغــة و القـــــرآن :

صدرت طبعته الأولى سنة 2010م ، وقد افتتح بمقدمة مدارها حول الفصحى و اللهجات ونشأة النحو العربي و مصادره ، و اكتساب السليقة ، ثم تلاها بحديث عن بعض الأفكار المتعلقة بمنهج البحث اللغوي ، وجاء الجزء الثالث منه ليبسط القول فيه في بعض الغيبيات من دراسة القرآن الكريم[2] .

11 ــ الفكر اللغوي الجديـــد :

صدرت طبعته الأولى سنة 2011م ، وهو محاولة لتعمُّق معاني القرآن الكريم ، منطلقا من قناعة مفادُها أنَّ التجديد ضرورة حتمية ،و الركون إلى ما انتهى العلماء القدامى لا يستقيم في نظر المفكر الطّامح إلى تفحُّص

[1] تمام حسان ، خواطر من تأمل لغة القرآن ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1427هـ .2006م ، ص3.

[2] ينظر : مفاهيم و مواقف في اللُّغــة و القـــرآن ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2010م .

الأسلوب القرآني الذي لا تنضب معانيه ، الطّامع في الظفر بما لم يظفر به السَّلف من لفتات قرآنية فريدة نسجِها ، وقد قال في مقدمته : « هذا التراث الذي تركه السلف على حسن تناوله لم يكن كافيا لإعطاء القرآن حقه من الغوص في الدرس و الوصول إلى ومضات من المعاني لم يصل إليها جهد السلف »[1] .

12ـ حصاد السنين من حقول العربية :

صدر عام 2012م ، وقد تضمَّن مجموعةً من الأبحاث من قبيل ما ورد في كتاب "البيان في روائع القرآن" ، حيث ضم الكثير من الآراء حول المعاني القرآنيَّة لبعض الألفاظ القرآنية التي لم يذكرها المفسّرون ،وكذلك حول بعض خصائص التعبير القرآني في الدَّلالة على المعاني .

ثانيا / الكتب المترجمة :

لقد كان للدكتور تمام حسان إسهامات متعدِّدة في ميدان التّرجمة ،يظهر ذلك في كمٍّ هائل من المصطلحات اللِّسانية التي عمَد إلى ترجمتها منذ ظهور كتابه "مناهج البحث في اللغة"،مضافا إلى ذلك الكتب التي ترجمها ، وقد نالت ترجماته إعجاب الكثيرين من حيث السّبق أولا ومن حيث الدقّة ثانيا ، وفي ذلك قال د. عبد السّلام المسدّي : «... وحيث كان المترجم من روّاد الجيل المبكر من بين اللسانيين العرب فقد كان منهجه في صياغة المصطلحات واضح المعالم منذ تصنيفه مناهج البحث في اللغة ، لذلك كان محكما لزمام وضع الدوال الفنية وإن جنح أحيانا إلى القالب الجاهز و أحيانا أخرى إلى العبارات التّحليلية مما ليس منه بدّ »[2] ، ومن كتبه المترجمة نذكـر :

1 ـ مساك الثقافة الإغريقية إلى العرب ، تأليف : ديلاس أوليري De Lacy Oleary،نشر سنة 1957م بمكتبة الأنجلو المصرية .

2 ـ أثر العلم في المجتمع ، تأليف : برتراند آرثوليم رسل B.A.W.Resl نشر سنة 1958م بمكتبة نهضة مصر ضمن سلسلة حياة المجتمعات التي تصدرها

3 ـ **اللّغة في المجتمع** :صدرت ترجمته لأوّل مرة عام 1959م ، وهو كتابٌ لصاحبه موريس ميكاييل لويس(**M .M.Lewis** ، الذي يعدّ من المحدثين الذين رأوا بأن اللّغة يجب أن تدرس على أنّها ظاهرة اجتماعية مَثلها في ذلك مَثل بقية الظواهر الاجتماعية ، وقد جاء تقديم الكتاب من توقيع د. إبراهيم أنيس.

[1] تمام حسان ، الفكر اللغوي الجديـــد ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2011م .

[2] عبد السلام المسدي ، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح ، الدار العربية للكتاب ، (د. ط)، (د. ت) ، ص 75.

4 ـ الفكر العربي ومكانه في التّاريخ :

صدر ترجمته لأوّل مرة عام 1961[1] م ،وهو كتاب ألّفه المستشرق الإيرلندي الأصل ديلاس أليري الذي كان أستاذا في جامعة برستول ، والدّافع إلى ترجمته هو الردّ على المؤلِّف من خلال مقارعة الحجَّة بالحجَّة فيما اعتقده من أنّ « الفكر العربي لم تنتجه قرائح عربية ، بل ،ولكن قام به العرب وكثير من غير العرب الذين عاشوا بينهم وتحدثوا العربية ، وأنَّ ثقافة العرب مأخوذة من ثقافات أخرى، فالفلسفة الإسلامية في نظره هي طور من أطوار الفلسفة الهيلينية ، والتّصوف الإسلامي أخذ من الأفلاطونية الحديثة »[2] ،وقد عبر د. تمام عن موقفه من مؤلف الكتاب فقال : « **وصاحب هذا الكتاب من بين غلاة المستشرقين الذين يتلمسون في ثقافة العرب ما يرجون أن يردّوه لأدنى شبه إلى ثقافة الإغريق أو الرّومان** »[3] ، وينافح د. تمام عن التّراث العربي من منطلق أنّ القومية العربية لم « **تكن رابطة الدم و لن تكون في أي شعب من الشعوب أقوى من رابطة اللغة ذلك بأن رابطة الدم غامضة لا يمكن التعويل عليها ، فمن تكلم العربية واتخذها لغة له عاش في المجتمع العربي عيشة العربي و أحس بما يحس به العرب من ألم أو أمل فهو عربي ولو كان فارسي الدم أو تركيه أو روميه** ... »[4] ،وبذلك فمفهوم القومية مفهوم بيئي أساسه اللغة وليس مفهوما مرتبطا بالدم ، وبهذا الفهم يصبح أبو الفلسفة العربية الكندي ت 252هـ (نسبة إلى قبيلة كِندة اليمانية العربية) وابن سينا و الفارابي وغيرهما في القومية العربية سواء ؛لأنَّ التي يحفل بها إنما هي شركة اللُّغة ولا تُدانيها في ذلك شركة الدَّم . وبذلك يكون د. تمام حسان في هذا الكتاب مترجما وناقدا ومدافعا عن أصالة التراث العربي في الوقت نفسه .

3 / النص و الخطـاب والإجــراء :

صدرت ترجمته في طبعتها الأولى عام 1418 هـ . 1998م وهو كتاب للأستاذ روبرت دي بوجراند ، وهو آخر ما صدر له من الأعمال التَّرجمية [5] ، ومجال هذا الكتاب هو لسانيات النّص ،وقد صدَّرَه د. تمام بمقدِّمة استغرقت قرابة سبعين صفحة ،شرح فيها شرحًا مفصلا ما تضمنه كلّ فصل من فصوله التِّسعة ، ولا تخلو ترجمة الكتاب من تعليقات وآراء تعبِّر عن وجهة نظره في بعض النّصوص و المسائل .

ثالثا / البحوث و المقالات :

---

[1] ينظر : تمام حسّان رائدا لغويا ، ص 23.

[2] ديلاسي أوليري ، الفكر العربي ومكانه في التاريخ ،ترجمة : تمام حسان ، مراجعة : مصطفى حلمي ، سلسلة الفكر ، (د. ط)، 2007م ، ص 8.

[3] نفســـه ، ص 13.

[4] نفســـه ، ص 10 .

[5] عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسان رائدا لغويا ، ص 23.

تشهد كثير من المجلّات في مشرق الأرض و مغربها بمشاركات د. تمام حسان ببحوث و مقالات مختلفة ،وقد تواترت على مرِّ زمن طويل فتنوَّعت المجلات التي حظيت بنشر مقالاته وذلك لكثرة تنقُّل صاحبها بين الدُّول العربية ، ولقد كانت شـــواردَ يتلقَّفها المهتمُّون بالدَّرس اللُّغوي ، وقد كان أن بلغت من الكثرة مبلغًا يصعب معه إحصاؤها ،ذلك ما عبَّر عنه هو نفسه في مقدمة كتابه الذي خصّصه لجمع بعض تلك المقالات ، فقال : « **إنني لو أردت إحصاء تلك البحوث التي كتبتها على مدى ذلك الزمن ما استطعت** .. »[1] .ونظرا لأهميتها وتسهيلا لاطلاع الباحثين عليها ووفاءً بفضل الأستاذية اجتهد د. عبد الرحمن حسن العارف في جمع ما استطاع منها ،ومحصول ذلك في الجدول التالي[2] :

المقـــــال	المجلـــــة
نشـــأة النحو العربي	**مجلة الأزهر** ، مجلد 32، جزء 1 ،1960م، ص 47.
مشكلة الخط العربي	**مجلة الأزهر** ، مجلد 32 ، جزء 5، 1960م ، ص 439.
النحـــو و المنطـــق	**مجلة الأزهر** ، مجلد 32 ، جزء 7، 1960م ، ص 704.
مصطلحات سيبويه في أصوات اللغة العربية	**مجلة الأزهر** ، مجلد 32، جزء 10، 1960م ، ص 1077.
أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية	**مجلة منبر الإسلام** ، مصر، 1968ـ 1969م ،ص 123.
منهج النحاة العرب	**مجلة منبر الإسلام** ، مصر، 1969م ـ 1970م ، ص 35.
وظيفة اللغة في مجتمعنا المعاصر	**مجلة المجلة ،مصر** ، السنة 10، العدد 114، 1966م ،ص 31.
القرائن النحوية واطِّراح العامل والإعرابين التقديري و المحلي	**مجلة اللسان العربي** ، المغرب ، مجلد 11،جزء 1974،1، ص 24.
نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية	**مجلة اللسان العربي** ، المغرب ، مجلد11 ،جزء 1، 1974م ، ص 284.
مشكلـــة الترجمة	**مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية** ، جامعة محمد الخامس ، الرباط المغرب ، العدد 3ـ 4 ، 1978م ، ص 181.
اللغة العربية و الحداثة	**مجلة فصول** ،مصر،مجلد 4،العدد 3،الجزء 1، 1984م ،ص 181
من طرق القرآن الكريم	**مجلة مجمع اللغة العربية** ، القاهرة ، الجزء49، 1982م ،ص 172.
درجات الخطأ و الصّواب في النّحو و الأسلوب	**مجلة مجمع اللغة العربية** ، القاهرة ،1985، ص 55.
وحدة البنية و اختلاف الأنظمة	**مجلة مجمع اللغة العربية** ، القاهرة ،الجزء 57، 1985م ، ص 22.

[1] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ، 05/1.

[2] ينظر : عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسان رائدا لغويا ، ص 24. 25 . 26.

تأملات في بعض القيم الصوتية في القرآن الكريم	**مجلة مجمع اللغة العربية** ، القاهرة، الجزء 60، 1987م ، ص 258.
لغــة الإعلام	**مجلة مجمع اللغة العربية** ، القاهرة ،الجزء62، 1988م ، ص 44.
الإفادة و العلاقات البيانية	**مجلة مجمع اللغة العربية** ، القاهرة ، الجزء 65، 1989م ، ص 45.
موقف الأديب و الفنان من الحرية و الالتزام	**مجلة المناهل ، المغرب** ،العدد 3 ، 1975م ، ص 72.
في الشعر السياسي للدكتور عباس الجراري (تعليق)	**مجلة المناهل ، المغرب** ،العدد 4، 1975م ، ص 332.
اليقين بين الإسلام و الفلسفة	**مجلة المناهل ، المغرب** ، العدد 5، 1976م ، ص 59.
التضام وقيود التوارد	**مجلة المناهل ، المغرب** ، العدد6 ، 1976م ،ص100.
رأي في الارتباطات الطبيعية و النفسية في التذوق النفسي	**مجلة المناهل ، المغرب** ، العدد9 ، 1977م ، ص 57 .

تكمــن قيمة هذه المقالات فيما أحدثته من أثــرٍ في التّفكير اللّغــوي ،حيث قصد د. تمام من ورائها أن يسلك بمنهج البحث اللُّغوي مسلكًا خاصّا، وأراد أن يسلك الباحثون معه المسلك ذاتَــه ؛مسلك الجِدَّةُ و الجَوْدَةُ فيه يلتقيان ،فليس يليقُ ببحث اللُّغة العربية في ظلِّ النَّهضة اللِّسانية العربية أن يبقى حَبيس التَّقليد محضــورا عليه التّجديد ،والملاحظ أيضا أنَّ تلك المقالات تجاوزت التَّفكير اللُّغوي إلى عمــوم الفكر في النقد الأدبي و في الفسلفة .وفي الإعلام وهلمّ جرا،وقد توّجَت تلك المساهمات بجوائــزَ كثيرة نذكر منها [1]:

1 ـ حاز على الدرجة الأولى في المسابقة التي أقامها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي في الرباط ، 1972م ، عن بحثه الموسوم بـ : القرائن النحوية واطِّراح العامل والإعرابين التّقديــري و المحلِّي .

2 ـ جائزة آل بصير العالمية لخدمــة الإسلام و الأدب العربي و العلوم بترشيحٍ من جامعة أمِّ القُــرى بالمملكة العربية السعودية وذلك عن كتابه الأصــــول عام 1984 م .

3 ـ جائزة صــــدام للدِّراسات اللُّغوية عام 1987م .

4 ـ جائزة الملك فيصل العالمية عام 2005م .

5 ـ تكريم في المؤتمر الدَّولي للغة العربية و التنمية البشرية بوجــــدة ، عام 2008م .

[1] تمام حسان رائدا لغويا ، ص 30. 31. ، وينظر : تمام حسان ، حصاد السّنين من حقول العربية ، دار عالم الكتب ،القاهرة ، ط1، 2012 م ، ص 244.

ثالثا /معالـــمُ الدَّرس اللِّساني عند تمّام حسّـــان :

يستند التّفكير المنهجيُّ إلى جُملة من المعالم التي هي بمثابةِ الأُسسِ التي تنبني عليها أصوله وترد إليها فروعه ، ومن ذلك يعدُّ النَّظر في المنهج مُلزَمًا بتحديد تلك المعالم التي تساعد على فهم التّفكير كلِّه ،وإذا كان مدار الأمر هو الدّرس اللساني فإنَّ تلك المعالم مستمدَّة في الأساس من تصوُّر الظَّاهرة اللُّغوية نفسِها ، من حيث هي الموضوعُ ،ولقد صدر بحث اللُّغة عند د. تمام حسّان على هَدْيِ جُملةٍ من المعالم التي لا يمكن الحديث عن المسائل اللُّغوية صوتا وصرفا ونحوا ودلالـة إلّا بعد الوقوف عليها ، والمطلب من وراء ذلك فحصُ كثيرٍ من الأسئلة منها : ما موقع التراث اللغوي العربي من مشروع د. تمام حسان ؟ ما مدى تمثّله للمفاهيم اللّسانية الحديثة وخاصَّة منها المنهج الوصفي ؟ ما فلسفة التّجديد عنده ؟ .

1ـ موقع التّراث العربي من مشروعـــه اللّغـوي :

مما لا شكَّ فيه أنّ جهود السّلف في البحث اللّغوي لا تفتأُ تمثِّل الخامـــةَ الوَلُود التي يستمدُّ منها البحث اللُّغوي الحديث بعض منطلقاتِه الأساسية ،مُقيما بذلك جسرَ التّواصُل بين القديم و الجديد ؛ إمَّا عن طريق القبول وإمَّا عن طريق الرَّفض ، ذلك لأنَّ « القديم متغلغلٌ دائما في الجديد وأنّ الجديد عادةً هو ردٌّ للقديم ،فهو صادر عنه بمعنى من المعاني ،حتى عندما يخالفه أو يناقضه ،فإنه لا يزال ردَّ فعلٍ له ؛ لأنّ رد الفعل كما يكون بالموافقة يكون بالمخالفة أيضا ،أو بمزيج منهما معا »[1].

لقد أدَّت هذه الصّلة القائمة بالضّرورة ، والتي هي من سمات البحث اللُّغوي العربي الحديث إلى المساءلة من أجل التعرف على صورة حُضور التُّراث اللُّغوي في ممارسات اللُّغويين المحدثين خاصةً منهم أولئك الذين بشَّروا بالمناهج اللِّسانية الغربية وتبنَّوا أُسسَها محاولين تطبيقها في بحث اللّغة العربية،ولعلَّ أوّل مَدارجِ المساءلة هل تبيَّن د. تمام آلياتِه المنهجيَّة في قراءة التَّراث اللُّغوي العربي؟ وما درجةُ النَّجاةِ من الهفوات التي وقع فيها المتعاملون مع ذلك التُّراث؟ .

[1] راضي عبد الحليم ، مدخل في قراءة التراث ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط2، 1426هـ . 2005م ، ص 16. 17 .

لقد تعدّدت مناهج قراءة التّراث اللّغوي العربي، لكنّها رغم التّعدد يتضافر أغلبها مؤّكدا على ضرورة الانطلاق من ذلك الموروث ،ولا ينفكُّ بحث اللّغة العربية في عصرها الحديث من الالتفات إلى نتائجِ البحث التي توصّل إليها القدماء ،ولقد تعدَّدت نماذج تلك القراءات وتعدّدت ومنها نذكـــــر :

1 ـ **القراءة السّلفيــة**[1] :ترفض هذه القراءة أن يكون التُّراث اللُّغوي العربي مسرحًا للجَرح و التّعديل أو للطرح و التبديل؛ ذلك أنّ صرح التّراث اللّغوي العربي قد بلغ التّمام على أيدي علماء القرون الأولى ،فقد اتقنوا الصّنعة وليس للخالِف إلَّا أنْ يتأمّـل جوانبَ الإبداع فيه قراءةً و فهمًا وتحليلًا دون أنْ يضيفَ إليها أو ينزعَ منها ،ولذلك حُكِمَ عليها بأنَّها غير مُسايرة للزّمـــن ؛لأنّها « قراءة لا تاريخية ،وبالتَّالي فهي لا يمكن أن تنتج سوى نوع واحد من الفهم للتّراث هو : الفهم التراثي للتُّراث . التراث يحتويها وهي لا تستطيع أن تحتويه لأنَّها التُّراث يكرّر نفسه »[2] ، ومرد الحكم إلى أنّ اللّغة عبر سيرورتها الزّمنية عرضة للتّطور والتّغير وتِبعا لذلك كان لِزاما أن يكون التّجديد مرافقا لما جدَّ فيها من ظواهرَ وإخضاعِها للدّرس والمباحثة خضوعَ ضرورةٍ لا خضوعَ اختيارٍ ، أمَّا القارئ الذي قصاراه أن يقرأ التُّراث كما هو فمثاله « مثال الصَّانع الذي يصنع نمطًا واحدًا من التُّحف أبًا عن جدٍّ همُّـــه الوحيد أن يمكِّن من إضافة عنصر جديد لا يغير الشَّكل العام بل ينتظم مع سائر عناصره وينسجم معها فهو أصيل بالتزامه السُّنة المألوفة طريف بما فيها من فويرقات هي بمثابة إمضاء صاحبها »[3] .

2 ـ **القراءة المقوّمـــة** :إذا كانت القراءة السّلفية تستحضر التُّراث وتعتكف عليه مؤمنةً بأنّه يمتلك في ذاته الأدوات التي تفك مغاليق الحاضـر، فإنّ القراءةَ المقوّمَـــة تُقرُّ بأنَّه « لم يعد هناك معنى للقطيعة مع التّراث كما لم يعد هناك معنى أيضا للانعطاف المطلق نحو التُّراث ،ولم يبقَ إلَّا أنْ يصبح التّراث موضوعًا للتّأمُّل وعلى هذا الأساس كان التفاتنا إليه بين الحين والحين ؛ فنحن نبتعد عنه لكي نقترب منه ، لكي نراه في حجمه الطّبيعي وأبعاده الحقيقية »[4] ،ومن ذلك فالنّظر إلى التّراث مرتبطٌ بتموقُع القارئِ نفسه على خطِّ الزَّمن ،وهي نقطة ثابتة

---

[1] الاصطلاح مقتبس من عند محمد عابد الجابري ، ينظر : نحن و التراث قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 6، 1993م ، ص **12**.

[2] نفســـــه ،ص 13 .

[3] عبد القادر المهيري ،نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1993، ص 103.

[4] عز الدين إسماعيل ، تقديم ، فصول مجلة النقد الأدبي ، ج1، م 6، ع1، 1985م.

من حيث هي الحاضر الذي لا يمكن تجاهُله حتى يتحقَّق لذلك النَّظر مشروعيتَه ،ولقد كان لهذه ا القراءة أنْ تخالطها ـ علاوةً على مستجدَّات الجديد في مقابل القديم ـ مناهجُ النَّظر اللِّساني الحديث ، حيث جاءت القراءةُ على هديِ المناهج اللِّسانية الحديثة ،وقد أخذت الجهود وجهتها في بحث أشكال الاتِّصال و الانفصال بين التُّراث اللُّغوي العربي وبين اللّسانيات الحديثة ،على مستوى المفاهيم و الإجراءات،وتلك هي البَيْنِيَّة التي تصوِّرها لنا الكثير من عناوين البحوث التي موقَعَت نفسها ضمن ثنائيَّة القديم و الحديث ،وبذلك يمكن القول إنَّ اللِّسانيات الحديثة ـ على تعدُّد مدارسها ـ أضحت نقطةَ الانطلاق في دراسة التّراث اللُّغوي العربي وهي في الوقت ذاته الآلةَ المقوِّمة لذلك التُّراث، وقد انبرت لكلِّ منهج من المناهج ثُلَّة من الدَّارسين العرب الحاملينَ على عاتقهم نقلَ مفاهيمِه وتمثُّلَ أسســـــه ، ولعلَّ أشهرهَا المنهجُ الوصفيّ بتعدُّد اتجاهاتـــــه .

كان المنهجُ الوصفيُّ الوافدَ على الثَّقافة العربية في العصر الحديث ،ويرتبط ظهوره كنظريَّة متكاملةِ الأركان بشخصيّة غيَّرت مفاهيمَ علم اللُّغة واتجاهاته من المتغيِّرات إلى الثَّوابت ،من المعياريَّة إلى الوصفيّة عن طريق ملاحظة الواقع الفعلي للُّغة ،ومن الاقتصار على جانبٍ واحدٍ أو جوانبَ محدَّدة إلى جوانب اللُّغة جميعها صوتيَّة وصرفيَّة و نحويَّة ودلاليَّة ،كما انتقلَ بدراسة اللُّغة من هدفها التّعليمي إلى الهدف العلمي في المقام الأوّل ، إنّه دي سوسير الذي «يعدُّ الآن مؤسِسَ اللِّسانيات البنيويَّة ،وذلك لأنَّه كان أوَّلَ من ألهم معاصريه في قوَّةٍ بأفكارٍ جديدة عن اللِّسانيات ،بل أولئك الذين لم يخضعوا خضوعًا مباشرا لتأثيره بدأوا من الأسس النّظرية نفسِها التي تضمَّنتها آراؤه »[1] .

أما رحلة انتقال تلك المفاهيم الوصفية إلى السّاحة العربية وخاصّة منها مصر، فقد كان بإيفاد الطَّلبة المصريين إلى الجامعات الأوربية حيث تلقَّوا المناهجَ اللِّسانية الغربيَّة الحديثة ثم بدأوا في نشر بحوثهم [2]، ويعبِّر عن ذلك د. كمال بشر قائلا : «... استمر الحال على هذا الوضع بين السّالفين و الخالفين دون تغيير أو تعديل يذكر،حتى حلّت

[1] ميلكا إفيتش ، اتجاهات البحث اللساني ، ترجمة : سعد عبد العزيز مصلوح و وفاء كامل فايد ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط2، 2000م ،ص 193.

[2] فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي ،دراسة في النشاط اللساني العربي ، ص 18، وينظر : حلمي خليل ،العربية و علم اللغة البنيوي ، ص 139.

بأرض العرب بارقةٌ من نور في **أوائل الأربعينيات** من القرن العشرين ،لمعت هذه البارقة في جهود رائدَين كبيريَن وأعمالهما هما : دكتور علي عبد الواحد وافي ودكتور إبراهيم أنيس حيث حظيَ الرَّجلان بهذه البارقة من الجوّ العلمي اللّغوي بأوربا ، الأوَّل من فرنسا و الثّاني من انجلترا ، واتّسعت دائرة النّـــور اتّساعا ملحوظا بجهود جمعٍ من الخالفين الذين تلقّـوا ثقافتهم اللّغوية بصورة علمية على وجه الخصوص، ومن أوائل هؤلاء الخالفين محمود السّعران و **تمّام حسّان** وعبد الرحمن أيوب وكمال بشر ومحمد أبو الفرج »[1] ، وبذلك كانت البعثات العلميّة إلى الجامعات العربية بادرةَ نقل مناهج الدّرس اللّساني الحديث ،وقد « كان النّحو الوصفي آنئذ بمثابة الموجَة الجديدة في الدّراسات اللّغوية ،وقد عاد ليبشِّر بها عددٌ من الباحثين الذين درسوا في بريطانيا و فرنسا ورفعوا من شأن هذا المنهج واعتبروه وحْدَهُ الذي يصلح لتناول اللُّغة ووضعِ قواعدها وتحديد ظواهرِها ،وكان بدار العلوم من بين هؤلاء المبشرين نصيب تمثَّل في فارسين هما : عبد الرحمن أبوب الذي أصدر كتابه دراسات نقدية في النحو العربي واكتفى فيه بجمع المآخذ التي أوردتها الحواشي والتقارير على التقسيمات و التعريفات والدكتور **تمام حسان** الذي أصدر كتابين هما : اللغة بين المعيارية و الوصفية و مناهج البحث في اللغة ولم يمس فيهما الأسسَ الجوهريَّة للنَّحو العربي ... »[2] .

لقد كانت هذه البعثات قناةً لنقل تلك المفاهيم التي اطَّلع عليها أصحابها في بلدانها ، ورفعوا بعد العودة شعار التَّمثّل، نلمح ذلك واضحًا في متونِ مصنَّفاتهم التي جاءت في الأساس خدمةً لذلك الغرض الذي رأوه ضرورةً لا سبيلَ إلى تجاهُلها ،ويعدُّ كتاب "الأصوات اللغوية" للدكتور إبراهيم أنيس أوّل كتاب عربي حاول تطبيقَ النّظرية الغربية وتحديدا النّظرية البنيويّة [3] ،وانطلق في نقده من قناعة مؤداها أنَّ « ما صحّ من نقد الأوربيين لتراثهم

---

[1] كمال بشر ، التفكير اللغوي بين القديم والحديث ،دار غريب ، القاهرة ، د.ط ، 2005م ، ص 59.

[2] علي أبو المكارم ، الحذف و التقدير في النحو العربي ، ص 5.

[3] تعددت الآراء حول في تاريخ الطبعة الأولى لهذا الكتاب وأيهما أسبق أهو أم اللهجات العربية ، حيث رأى د. حلمي خليل أن كتاب الأصوات اللغوية هو أول كتاب للدكتور إبراهيم أنيس وأن طبعته الأولى كانت سنة 1947م ، أما كتابه الثاني في اللهجات العربية فقد طبع أول مرة سنة 1950م . في حين رأى د. عبد السلام المسدي أن كتاب في اللهجات العربية هو أول كتاب أصدره إبراهيم أنيس أي أنه قبل الأصوات اللغوية ، وبذلك فالطبعة الأولى كانت سة 1946م في حين كانت الطبعة الأولى للكتاب الثاني سنة 1950م . وترجح د. فاطمة الهاشمي بكوش أن كتاب الأصوات اللغوية أسبق من كتاب في اللهجات العربية وحجتها في ذلك أن الطبعة الأولى جاء ت خلوا من حرف الجر أي اللهجات العربية أما الطبعة الثانية فجاءت بإثبات حرف الجر في العنوان وفيها يقول :" ظهر هذا الكتاب للمرة الأولى منذ ست سنوات ، ويذكر في نهاية المقدمة تاريخا صريحا هو

النّحوي **ينسحب أيضا على التّراث العربي** »[1] ،وقد قال د. عبد الرحمن أيوب محدِّدًا مهمَّة اللِّساني : «إنّ على اللِّسانيين العرب أن يُعرِّبوا النّظريات اللسانية من خلال عرضها في نطاق اللغة العربية ،وإنَّ تطوُّر اللسانيات العربية يجب أن يعتمد في دراسته لغة الدارسين بدلا من ترجمة النصوص ؛ أي أن المفاهيم اللسانية لا يمكن فهمها إلا في نطاق لغة معينة ، فمهمة اللساني إذن أن يدرس المشكلات اللغوية القديمة وفق منهج حديث »[2] .

أمّـــــا د. تمّام حسّان فلا يكاد يختلف عن سابِقِيه من حيث المنطلقُ ،فقد حدَّد منهجه في قراءة التُّراث اللُّغوي العربي ،مُعربا عن نقطةِ الانطلاق التي لم تكن التراثَ بل كانت **المنهج الوصفي** ، ولقد تكرّر ذلك في كتبه من ذلك قوله : « ولكنني لا أستطيع أن أغمط حق النّظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة ، وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب ، **فهيكلها غربي وتطبيقها عن اللغة العربية** هو القسط الذي أنا مسؤول عنه في هذا الكتاب »[3] ،وبذلك جاء تفكيره « مستضيئا بمناهج **الدراسات اللغوية الحديثة** ، فاستطعت أن أحدّد لنفسي موطن الداء ، وحاولت جهد الطاقة أن أشخصه ، آملا أن يسهل علاجه بعد ذلك على من يريدون العلاج »[4] ، وقد جاء كتاب اللغة العربية معناها و مبناها «... ضوءًا كاشفا على التراث اللغوي العربي كلِّه منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة ، وهذا التطبيق الجديد للنّظرة الوصفية في هذا الكتاب يعتبر (حتى مع التحلي بما ينبغي لي من التواضع) أجرأَ محاولةٍ شاملة لإعادة ترتيب الأفكار بعد سيبويه و عبد القاهر »[5] . في قوله هذا تصريح واضح بأنّ الجديد في الطّرح والمعوّل عليه في إعادة التّرتيب لما تضمَّنه التّراث اللّغوي العربي هو المنهج الوصفي الذي انبرى إلى نقل مفاهيمه و تمثُّلها ،وذلك مكمن الجُرأة ـ في نظره ـ غير المسبوقة في قراءة التّراث اللّغوي العربي منوِّها بذكر عَلمين من أعلامه همـا :سيبويه في مجال التّحليل و عبد القاهر في مجال التّركيب .

سبتمبر من سنة 1952م وبذلك تكون الطبعة الأولى من قي اللهجات العربية سنة 1946م .ينظر على الترتيب : حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 148. عبد السلام المسدي ، مراجع اللسانيات ، الدار العربية للكتاب ، د. ط ، 1989م ، ص 22. فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي ، ص 19. 20.

[1] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط6، 1978م ، ص 200

[2] عبد الرحمن أيوب ، محاضرات في اللغة (كلمة المؤلف) ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1966م .

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، المقدمة هـ .

[4] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص8.

[5] نفســـه ، 9.

وقد رافقت هذه الطّليعة في نقل المفاهيم هواجسُ التّقبل ، ذلك لأنّ جهود النّقل و التّجسير لم تتوقف عند مجرّد النقل والتعريف بالمناهج اللّسانية الحديثة بل صيّرتها أداةً مقوّمة للتّراث اللُّغوي العربي ومن ثمَّ كانت العلاقة بين اللّسانيات والنّحو العربي علاقــةً خاصةً هي علاقة المقوّم بالمقوَّم ، والعلاقة على هذا الوجه أدَّت بالكثير من الباحثين إلى الوقوف موقف الرَّفض تجـــاه الوافد الجديد من تلك المناهج اللّسانية ،والحال أنَّ « الفكر العربي الحديث يتشكل بقطبين متنافرين : سلفي يريد أن يعيد إنتاج التراث الموروث الحضاري العربي الإسلامي بصيغته القديمة نفسِها ، أو بصيغة معدلة تعديلا جزئيا ، وحداثي يحاول أن يتبنى المسار الحضاري الغربي بكل تفصيلاته ، ويعلن القطيعة مع القطب الأول »[1] .

و المطالع لطلائع الجهود اللّسانية العربية يلاحظ تعبيرَ أصحابها عن تخوّفهم من ردّة فعل التيَّار الآخـــر ، فلقد « كان اللّسانيون العرب يتوجَّسون مما قد يجابهون به من ردود أفعال مناهضة لنشاطهم ،سواء من المشتغلين باللّغة أو من الجهات الجامعية والمؤسَّسات العلمية التي ترعى النَّشاط اللّغوي فقد استشعروا صعوبةَ تقديم المناهج اللّسانية الحديثة للقارئ العربي،ولم تكن الصّعوبة في عملية عرض المناهج بقدر ما ارتبطت بإقناع الآخر بجدوى هذه العملية »[2] ، وبذلك كانت جهود أولئك الأوائل مَعْنية إلى جانب النَقل بالإقناع قصدَ أن تكون تلك المناهج موضعَ قَبُـول وتمثُّـــل من معشر المشتغلين بالبحث اللُّغوي في البلاد العربية ،وفي هذا الصَّدد قال د.محمود السّعران : « إنّ أغلب المشتغلين باللّغة في البلاد العربية يرفض النَّظر في هذا العلم الجديد أولا يحاول تَفَهُّمه ، أم يعجب أن ما في يده من علم قد يحلّ محلّه علم آخر حادث وافد من البلاد الغربية وخيرهم ظنًّا بهذه الدِّراسة وبالقلَّة القائمة بها من أبناء العربية يعد علم اللّغة أو بعض فروعه كعلم الأصوات اللغوية ترفا علميا لم يؤُن الأوان بعد للانغماس فيه أو التّطلع إليه »[3] ،وفي ذلك أيضا قال د. عبد الرحمن أيوب « أما كيف يتلقى النّاس هذا الكتاب فإني أعلم مقدَّما أنّ منهم من سيعتبره كُفرانا بثقافتنا التّقليدية و تجريحا لسلفنا اللّغوي الصّـــالح »[4].

---

[1] فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي ، ص 14.

[2] نفسه ، ص 16.

[3] محمود السعران ، مقدمة للقارئ العربي ،دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط2، 1417هـ . 1997م ، ص 27.

[4] عبد الرحمن أيوب ،دراسات نقدية في النحو العربي (**تقديم**)، ط1، 1957م.

أما د. تمّام حسّان فقد عبّر عن حال تقبّــل اللّسانيات في الجامعة المصرية قائلا : « وحين كنت أتولّى تدريس علم الأصوات اللّغوية لطلبة السنة الثانية بكلية دار العلوم ـ فيما بين عامي 1953و 1959 ـ كان الاتجاه العام بين أساتذة الكلية في ذلك الحين هو التَّشكيك في قيمة الدّراسات اللّغوية الحديثة و لا سيما عند تطبيق منهجها وأفكارها على دراسة اللّغة الفُصحى ، وكان هؤلاء يرون أنَّ المنهج الوصفي إنْ صادف أيَّ قدر من القَبُــــول في نفوسهم فما كان لهذا القبول أن يتعدَّى تطبيق هذا المنهج على اللَّهجات العامية أمَّا الفُصحى فهيهات؛ لأنّ الأوَّل ما تـــــرك للآخر شيئا حتَّى إنَّ النّحـــــــو قد نضجَ واحترقَ ... »[1] .

لقد ظلّ هاجسُ تقبُّل اللِّسانيات ملازِما لتلك الطّلائع ،ويؤرّخ د. حسن خميس الملخ لبدايات تقبُّل اللسانيات في الوطن العربي قائلا : « **يعد فوز تمّام حسّان بجائزة المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي في الرباط البداية الحقيقية لتقبل عموم الثقافة العربية للسانيات** ، ولا سيما أنَّ بحثـــــه كان عن القرائن النحوية وإطـــــراح العامل و الإعرابين التقديري و المحلي ، أي نقد نظريـــــة العامل في النَّحو العربي على أسس لسانية أصبح رأيا علميا يحظى باحترام وتقدير بعد أن كان رأيا ثوريا غير مَرْضِيٍّ عنه عند عبد الرّحمن أيوب »[2] .

وما من شك في أنّ التّراث اللغوي العربي هو ثاني دعامتين قام عليهما الدَّرسُ اللّساني عند تمام حسّان ،فالغاية التي قصد إليها منذ البداية هي إعادة ترتيب ذلك التُّراث وعرضه على صورة أكثـــــر تنظيما ، وخدمةً لهذه الغاية ذكر أنَّـــــه لم يقبل الإشراف على بحث لا تطعِّم أفكارُه أفكار السّلف بوحـــهٍ بمعطيات المنهج الوصفي، وقد ذكر في مقدمة "كتابه اللغة العربية معناها و مبناها " قائمة لأسماء بعض البحوث نذكر منها [3]:

- ابن مضاء ومنهج النحاة القدماء في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (رسالة ماجستير)
- اسم الفاعل بين الاسمية و الفعلية (رسالة ماجستير)

---

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 7. 8 .

[2] حافظ اسماعيل علوي ، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية ، دار الأمان ، الأمان ، الرباط ، ط1، 1430هـ . 2009م ، ص 314.

[3] قال د. عبد الرحمن حسن العارف : « **كان التصدي لبحث هذه الموضوعات و أمثالها في رسائل علمية سببا في نشأة مدرسة فكرية متميزة في حقل الدراسات النحوية و اللغوية بصفة عامة** » . تمام حسان رائدا لغويا ، ص 29.

- أقسام الكلام العربي بين الشكل و الوظيفة (رسالة دكتوراه)
- الصواب و الخطأ عند النحاة الأقدمين في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (رسالة دكتوراه)
- الزمن في النحو العربي (رسالة ماجستير)

ولعل السّؤال الذي تجدر العناية ببحث جوابه في هذا السّياق هو : كيف تعامل د. تمام حسان مع نصوص التراث اللّغوي العربي ؟ وما المآخذ التي أخذت عليه في منهج القراءة والتخريج لأقوال القدماء ؟

يقع النّاظر في مؤلفات د . تمّام على إحالاته في مواضع كثيرة إلى المصنفات التراثية ، وفي مقدمتها "الكتاب" لسيبويه و دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ،كما أنه وظف متن الألفية وشروحها بصورة لافتة للنَّظر ، مضافا إلى ذلك الكثير من المصنفات التراثية الأخرى كالمقرب لابن عصفور و مغني اللبيب لابن هشام و الرد على النّحاة لابن مضاء القرطبي ،والجني الداني في معرفة حروف المعاني للمرادي ، والإغراب في جدل الإعراب والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري... ،وقد كان إيراده نصوصَ التّراث اللغوي العربي لغايات مختلفة منها :

- إطراء القديم و الإشادة به والاعتراف بسبق اللغويين العرب تناول بعض الأفكار .
- تقويم فكرة من الأفكار التّراثية والخروج برأي يسلم مما شابَ الفكرة في العرض التراثي من خلطٍ أو غموضٍ أو جزئية ، خاصة وأن الغاية التي وجه د. تمَّام جهده خدمةً لها هي إعادة ترتيب الفكر اللّغوي العربي .
- تجاوزُ فكرة من الأفكار بعد بيانِ مسوِّغات التَّجاوز وطرح بديل يجبر النقص الذي شاب التصور التراثي .

ولم يتوجه بالنقد للهيكل النظري الذي قام عليه التراث اللغوي العربي إلا بعد بصيرة به ، فهو« صاحب أوفى قراءة للتراث النحوي العربي ، وفضله لا يقتصر على تمثل ما سماه المنهج الوصفي وحسن نشره و التمثيل له بشواهد من الفصحى أو من اللهجات فله الفضل **في إدخال التراث النحوي في حوار مع اللسانيات نافع و ثري** »[1]، ويضيف د. عبد الله الجهاد قائلا : « وهذه **المزاوجة** بين التراث العربي القديم ، نحو أو بلاغة وأصول فقه و تفسير و قراءات ، والدرس اللّساني المعاصر هي **نتيجة لأعمال تمام حسان المتفردة** التي كانت وحيد نسيجها في زمن تأليف ((اللغة العربية معناها و مبناها))»[2] .

---

[1] عز الدين مجدوب ، المنوال النحوي العربي ، ص 37..

[2] عبد الله الجهاد ، منهج تمام حسّان و الحركة اللسانية في المغرب ، مجلة جذور ، ج 30،محرم 1431، يناير 2010 م.**ص 489**.

2 ـ تمثُّل اللِّسانيات :

كونُ اللّغة موضـــوعًا للدّرس و المباحثة شاغلٌ تمتدُّ جذوره في القِـدم ، غير أنَّ مناهج دراستها اختلفت عبر سيرورة الزّمـــــن ،ولكنَّه اختلاف لم تهتد فيه تلك الأنظار المتعاقبة إلى تحديد الموضوع تحديدا دقيقا بحيث تكون اللُّغة هي موضوع الوصف بمنهجٍ يضمن لنفسه الاستقلالية و العِلمية في الآن ذاتِـه ، وظـــــلّ الأمر على حاله إلى أنْ جاء فرديناند دي سوسير [1] الذي يُعد مؤسِّس علم اللّغة الحديث بدون نزاع ، فقد اتَّخذ البحث اللّساني معه منحى جديدا رسمته جملـــةُ الأسُس و المبادئ التي أرســـــاها ، والتي كانت بمثابـــة المعالم الفارقة لتوجُّهه عن الطّروحات السّابقة له ، وهي أيضا المعالم التي وجّهت الطُّروحات اللّاحقة له ،حتى إنَّه ليمكن القول إنّ « اللّسانيات على اختلاف مدارسها تتفرَّع عن أسس نظرية واحدة أرسى دعائمها دوسوسور»[2].

ولم يكن البحث اللّساني العربي بمنأى عن هذا التّوجه الجديـــد ، فقد انتقلت أفكار دي سوسير في دراسة اللّغة إلى السّاحة العربية ،وانبرى كثير من الباحثين إلى ترسّم مبادئ البنيوية في بحث اللّغة العربية استقراء ووصفًا وتصنيفًا ، وكان الحال أنْ هيمنت الوَصفية على خمسينيات القرن العشرين حتى نُعت **التّفكير اللّساني المعاصر بالتَّفكير الوصْفي[3]، وذلك لقناعة اللّسانيين بأن يكونوا وصّافين للظَّواهر اللُّغوية لا مُفلسفين لها [4]** . لئن كان هذا هـــو القالبَ العام الذي صِيغَت على منواله جلُّ الدِّراسات اللّسانية حتى شكَّلت توجُّها له أتباعُه

---

[1] ولد فرديناند دي سوسير (Mongin Ferdinand de saussure) في جنيف بسويسرا في 17 نوفمبر 1957م ، وقد انحدر من عائلة فرنسية بروستانتية ، وبعدما تلقة التعليم الأولي في جنيف انتقل إلى برلين و ليبزيغ لمزاولة دراساته ومكث هناك من 1876م إلى 1878 يدرس اللسانيات التاريخية و المقارنة ، وبين 1880م إلى 1891م أقام بباريس وتولى خلال هذه المرحلة منصب مدير الدراسات بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا ، وفي الوقت نفسه كان يحاضر للطلبة في اللسانيات التاريخية و المقارنة إلى أن وافته المنيَّة سنة 1891م .ومن أشهر مؤلفاته:

ـ دراسة حول النظام البدائي للصوائت في اللغات الهندية الأوربية Mémoire sur le system primitif des voyelles dans langues indoeuropeennes 1987

ـ حالة الجر المطلق في اللغة السنسكريتية le general absol en Sanskrit 1981

ـ محاضرات في اللسانيات العامة Cours de linguistique G eneral

ينظر : أحمد مومن ، اللسانيات النشأة و التطور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط4، 2008م ، ص 119.

[2] عبد الله الجهاد ،منهج تمام حسان و الحركة اللسانية في المغرب ، مجلة جذور ، ج 30، محرم 1431هـ. يناير 2010م، ص 479.

[3] عبد الرحمن أيوب ، محاضرات في اللغة ،مطبعة المعارف ، بغداد ، 1966م ، ص 6 .

[4] عبد الرحمن أيوب ،دراسات نقدية في النحو العربي تقديم : إبراهيم مصطفى ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، 1957 م، د.ط ، ص100، .

ومريدُوه ، فإنَّ من دعاتـه الأوائل د. تمّام حسّان الذي صيــرّ مبادئ البنيويّة إطارا عامًا لتفكيره اللُّغوي ، ولقد صرَّح في غير ما موضع بأنّ آلياته في دراسة اللّهجات و الفصحى مستمدّة من المنهج الوصفي ،ومن هنا مولد السؤال عن منهج التقبُّـل و التّمثُّـل ؛ فما أهم المبادئ التي أفاد منها في تصوره اللغوي ؟ وجواب ذلك في النّقاط التّـالية .

1ـ **اللّغــة و الكــلام** : تقتضي السّلامة المنهجية في أيّ مجال من مجالات العلم تحديدَ الموضوع تحديدا قوامـه الدِّقة، وكلّ خلط يؤدِّي إلى اضطراب في منهج البحث و المكاشفة ، والأمــر نفسه يصدق على علم اللِّسانيات ، حيث إنّ أول مدارجه تبيُّنُ الموضوع الذي هو منـاطُ البحث اللّساني ، ولأجل ذلك « **كان دي سوسير مهتما قبل كل شيء بطبيعة اللغة بما هي موضوع للبحث العلمي ؛ أي بالكيفية التي ينبغي أن تتم بها مقاربة اللغة و استيعابها** ... »[1]

وفي سبيل تحديد موضـوع اللّسانيات فرَّق دي سوسير بين اصطلاحات ثلاثة ممثِّلة للظّاهرة اللّغوية كما يوضحها الشّكل التّالي :

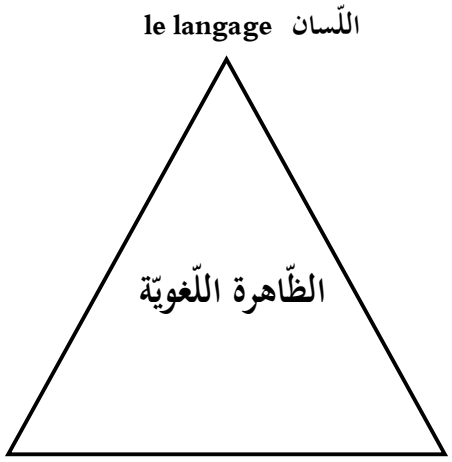

(نتـــاج فردي) (نتاج جمعي)

[1] ميلكا فيتش ، اتجاهات البحث اللساني ، ترجمة : سعد عبد العزيز مصلوح ، ووفاء كامل فايد ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط2، 2000 م،ص 215 .216.

هذه المصطلحات الثّلاثة هي مظاهر الظّاهرة اللّغوية في عمومها ، ولئن كانت تلك نقطة الشّركة بينها فإن بين اللّسان و اللّغة و الكلام من الفَوارِق الواجبِ أخذُها في الحسبان ونحن بصدد تحديد موضوع اللّسانيات ورسم منهجها،ولقد وضّح دي سوسير العلاقة بين هذه الاصطلاحات حيث اعتبر دراسة اللّسان تشتمل على جزءين هما [1]:

الأول : جوهري و غرضه اللغة التي تتميز بكونها **اجتماعية في ماهيتها ومستقلة عن الفرد** ، وهذه الدّراسة نفسية وحسب . و **الثاني: ثانوي** ، وغرضه **الجزء الفردي من اللسان** ، ونعني بذلك الكلام بما فيه التّصويت ، وهذا الجزء هو نفسي فيزيائي .

وبذلك فـرَّق دي سوسير بين اللّغة و الكلام[2] عن طريق موقَعَة كلٍّ منهما من حيث هما مظهران للّسان، الذي يمثّل الظّاهرة اللّغوية ؛فكانت اللُّغة هي المكوّنَ الجوهري للّسان باعتبارها ذات صبغة اجتماعية مستقلة عن الفرد لأنّ « اللّغة توجد لدى المجموعة النّاطقة بها على شكل مجموعة آثار مرتسمة في كل دماغ على شكل معجم تقريبا و تكون جميع نسخه المتماثلة موزّعة بين الأفراد ، فهي إذًا أشبه ما تكون بشيء موجود عند كلّ فرد وهي مشتركة بين الأفراد جميعا و متموضعة خارج إرادتهم ويمكن تمثل طريقة وجودها بالصيغة التالية : 1+1+1+1.....= ج (نموذج جمعي)»[3].

أما الكلام فهو مجموع ما يقوله الأفراد ويشتمل :

أ ـ أنساقا فردية خاضعة لإرادة المتكلمين .

---

[1] فردينا نده سوسر ، محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة : يوسف الغازي و مجيد النصر ، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة ، السداسي الثاني ، 1986م ،ص 32.

[2] لقد ثار النقاش حول أحقية دي سوسير في نسبة هذا السّبق إليه ،وهل كان البحث فيما سبق غير مدرك للفرق بين اللغة والكلام ؟ يكفي هنا أن نذكر ما قاله د. محمد صلاح الدين الشريف : « ليس التفريق بين اللغة و الكلام بالفكرة الجديدة فقد فطن إليها القدماء غير أنه لم يكن لها ما لها اليوم من أبعاد نظرية . وقد سبق دي سوسير في العصر الحديث w. D. Whitney وإليه يرجع ما لها من قيمة . وكان العالم السويسري معجبا به وعليه اعتمد في دروسه فطور الفكرة وجعلها أساسا في الدراسة الألسنية ».صلاح الدين الشريف ، النظام اللغوي بين الشكل و المعنى ، ص 196.

[3] فردينان ده سوسر ، محاضرات في الألسنية العامة ،ص32.

ب ـ أفعال تصويت إرادية أيضا و ضرورية لتنفيذ هذه الأنساق .

وخلاصة هذا التّفريق أنّه « لا جمعيَّ إذًا في الكلام ، فالمظاهر فردية فيه و علنية ... لهذه الأسباب مجتمعة ، نرى أنه لمن الخيالي أن نجمع اللّغة و الكلام تحت منظور واحد . إنّ الكلَّ الشُّمولي للّسان لا يدرك ، وذلك لكونه غير متماثل ، في حين أنّ التّمييز و الانصياع المقترحين يفسّران كلَّ شيء »[1] .

إنّ سوسير قصد من وراء هذا التّمييز أن يحدّد موضوع اللّسانيات الذي يمكن أن يُدرس دراسة علمية ، لينتهي إلى أنَّه « يجب أن نحصر اهتمامنا في ميدان اللّغة فقط وأَنْ نتخذها قاعدة للحكم على جميع مظاهر الكلام الأخرى ، وفعلا فمن بين ذلك العدد الجم من الثنائيات المتعددة ، تبدو اللغة وحدها حَرِيَّة بحد قائم بذاته مستقر يطمئن إليه فكر الإنسان »[2] .

وإذا ما انتقلنا إلى د. تمّام ظهر واضحا أنّ التّفريق بين اللّغة و الكلام مثّـــل عنده مُرتكزا منهجيا إليه استند في تفكيره اللّغـــوي،حيث عرض له في كتابه "مناهج البحث في اللغة " شارحًا و موضّحا نظرةَ دي سوسير ، ثمّ التطرُّق إلى ما أثارته آراؤه في هذه الثنائية من نقاشٍ ونقـــدٍ من قِبَل عدد من الباحثين من أمثال شارل بالي و ألسير ألان جاردنر و يسبرسن و جيقونز و مدام دي ستايل و بلومفيلد و فندريس وغيرهم .

وقد أعاد في "كتابه اللّغة العربية معناها و مبناها "، فأفرد لثنائية [الكلام و اللّغة] الفصل الأوَّل منه ليشرح في ضوئها فكـــرة لم يكن تطرق لها في الكتاب السّابق هي فكرة النِّظام الذي هو سمة اللّغة الأساس .

ومن المنطلق الذي أرســـاه دي سوسير في التّفريق بين مظهري اللّسان ،صاغ د. تمام عباراته الموضّحة للسّمات الفارقة بين كليهما ،منها قولـه : « فاللغة المعينة نظام و الكلام أداء نشاطي طبقا لصورة صوتيـة ذهنية ... و اللغة المعينة مكتوبة مسجّلة أو مفهومة صالحة للتطبيق الكلامي ، أما الكلام فهو هذا التّطبيق الصّوتي و المجهود العضوي الحركي الذي تنتـج عنه أصوات لغوية معينة ، واللُّغة المعينة توجد في المجتمع الناطق masse parlant

[1] السابق ،ص 33 .
[2] نفسه ،ص 29.

وأمّا الكلام فهو وظيفة الفرد المتكلم sujet parlant واللُّغة جهاز من الحروف و الكلمات و الصِّيغ و العلاقات النحوية في مجتمع ما ،... وأما الكلام فهو التنفيذ الفردي و الاستخدام الشخصي لهذا الجهاز ، وهي حقيقة اجتماعية وهو عمل فردي ... »[1] ، ويضيف قائلا : « فالكلام عملٌ و اللغة حدودُ هذا العمل ، والكلام سلوكٌ و اللغة معاييرُ هذا السّلوك ، و الكلام نشاطٌ و اللغة قواعدُ هذا النّشاط والكلام حركةٌ واللّغة نظام هذه الحركة ، والكلام يحسُّ بالسّمع و هو المكتوب واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة و المعجم ، والكلام قد يحدث أن يكون عملا فرديا و لكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية »[2] .

أراد د. تمام من وراء هذين القولين أن يحدِّد خصائص كلٍّ من اللّغة و الكلام من خلال رصد ما بينهما من فروق على مستوى البحث ،وهي فروق لا تمنع الصِّلة القويَّـة بينهما التي هي في المتانة كصلة العمل بإطاره الضابط له ، أو كصلة الفرد بالجماعة التي هو واحد منها .

والتفريق بين اللّغة الكلام بالطريقة التي توصّل إليها سوسير تحفِّز على العودة إلى عبارات القدماء وفحصِها من أجل معرفة ما قبع وراءها من تصـوّر ، وقد توقف د. تمام عند قول جلال الدين السُّيوطي في مزهـره : « فإنَّ قال قائل ، فقد يقع البيان بغير اللّسان العربي ؛ لأنَّ كلّ من أفهم بكلامه على شـرط لغته فقد بين . قيل له إن كنت تريد أنّ المتكلّم بغير العربية قد يعـرب عن نفسه حتى يفهم السَّامع مـراده فهذا أخسُّ مراتب البيان ؛لأنَّ الأبكم قد يدل بإشارات وحركات له على أكثر مراده ثم لا يسمى متكلما فضلا عن أن يسمى بينًا بليغًا »[3]، وقد ذيّل د. تمام معلِّقا فقال : «ولست أدري إن كان السّيوطي واعيا بهذا التّفريق أو لا... وهنا نقطتان هامتان من التّفريق . أولاهما أنّ المتكلم إنَّما يتكلم على شرط لغة معينة بمعنى أنه يأتي بكلامه مصوغا بحسب النُّظم الصّوتية و الصّرفية والنّحوية من مفردات هذه اللُّغة و مادتها . فالكلام كما يبدو في نظره نشاط عضـلي مصوغ

[1] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 35.
[2] تمام حسان ،اللغة العربية معناها و مبناها ،ص 32.
[3] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 55.

من رمـوز معينة موضوعة بحسب قواعد معينة هي اللّغة وثانيتها أن الذي يستعمل الإشارة يستعمل اللغة لا الكلام »[1].

2 ـ اللغـــةُ نظـــــام :

يمكن القــول إنّ منهج دراسة الظّاهرة اللّغوية هو فــرعٌ عن تصوُّر الظَّاهرةِ نفسِها ، وكلَّما كان التصوُّر أكثـرَ وضوحًا و ضبطا كلَّما استكمل المنهـج آلياتِ الصَّرامــة وضمِنَ لنفسه الابتعاد من الخلــط ، ولا شك أنَّ اللُّغة من حيث هي محطّ الوصف و المعاينـــة قصد رصد الخصائص الجامعـة للأجـزاء المكوِّنة ، التي لا شك أنَّ بينها من العلاقات ما يجعلها نظامًـــا خاصًّـــا .

إنّ من المفاهيم الأساسية التي أرستها اللِّسانيات البنيوية مفهوم النِّظـــام ، فاللُّغة كما حدّدها دي سوسير هي نظام من الأدلَّة التي تتَّفق عليها مجموعة لغوية واحـــدة ،وأصبح من المقرَّر المستحكم أنّ « اللّغة نظام ويجب أن تدرس على هذا ؛ فلا ينبغي أن تؤخذ الحقائق الفردية معزولة بعضها عن بعض ،بل على أنّها أجزاء من نسقٍ كلِّي ،آخذين في حسابنا أن كل جزء تفصيلي يتحدد تبعا لمكانه في النّظام »[2] ، فالنّظام إذا مفهوم سوسيري حيث تكرَّر قوله مؤكدا على أنّ اللّغة نظام من العلامات ،من ذلك قوله اللّغة « **هي نظام من الدَّلائل ليس فيه من جوهري سوى اقتران المعنى و الصورة الأكوستيكية ، وهي نظام يكون فيه وجها الدليل نفسيين بنفس الدرجة و القدر** »[3] ، وقولـــــه : «**اللُّغة من حيث هي نظـام** »[4] . لقد كانت فكـــرة النِّظام كما عرض لها سوسير من الأفكار المميزة لتوجُّهه ، لما أعطاه لها من بُعد منهجي ،فكان صنيعه بمثابة إدِّعاء ميـَّز

[1] الســـابق ، ص 55.
[2] ميلكا أفيتش ، اتجاهات البحث اللساني ، ص 194.
[3] فردينا ن ده سوسر ، محاضرات في الألسنية العامة ، ص 36 .
[4] نفســـــه ، ص 33

وجهة نظـــره « في اللّغة بشكل جذري من وجهات نظر معاصريه وأولئك الذين سبقوه مباشرة في حقل الدّراسات اللّغوية»[1].

ويتوقف فهم النِّظام على ربطه بجملة المفاهيم البنيوية التي شكلت في ترابطها واستدعاء بعضها لبعض لحمةً واحدة ،لا يتحقق فهم إحداها بمعزل عن البواقي،من تلك المفاهيم (اللغة و الكلام ،والقيمة،العلامة ، والاختلاف ،والتقابل والعلاقات الترابطية ،والعلاقات التركيبية)؛ومكمن الفضل يرجع لدي سوسير ليس في اكتشافه لهذه المفاهيم،بـل إلى « اكتشاف علاقاتها المفهومية والمنهجية ، وإلى صياغتها صياغة تقابلية منسجمة ومتناسقة بحيث لا يقوم فهمها و استيعاب توجهاتها إلَّا بربط بعضها البعض ضمن نسيج عضوي متكامل»[2] ، لقد أمكن كشف الروابط بينها من جعلها قاعدة منهجية ضابطة للوصف و المعاينة .

وتجدرُ الإشارة إلى أنّ اللّسانيين من بعْدِ سوسير قد طوّروا مفهوم النّظام ،فاختار كل منهم مفهوما للنّظام يتماشى مع توجّهه اللّساني ،فإذا كان مفهوم النّظام يرتكز عند سوسير في كونه مجموعة من العلامات والقيم ، فإن اللسانيات الوظيفية نظرت إلى اللّغة باعتبارها نظاما من الوظائف System de valeurs [3] ، واللغة عند ل . يالمسلف في نظريته الجلوسيمية نظام من الصّور أو الوجوه الدلالية [4] ، وهي عند تشومسكي نظام من العادات الكلامية ، أو نظام من إدراكي ، أو نظام من بديهي من القواعد System axiomatique de regles [5] .

وليس القصد هنا تتبع رحلة المصطلح على وجه التّفصيل ، إنَّما القصدُ أن نعرض له كما هو في تصوّر د. تمام من خلال تتبع مقولاته حول هذا المعطى اللّساني ،وأوَّل ما يتراءى للنّاظر في نِتاج د. تمام أنَّ فكرة النِّظام شكَّلت عنده معلَما نسجت على منواله خطّة كتابه "اللغة العربية معناها و مبناها" ؛ فلقد « **بيَّن هذا الكتاب كيف**

---

[1] روي هاريس و وتوليت جي تيلر ، أعلام الفكر اللغوي التقليد الغربي من سقواط إلى سوسير ، تعريب : أحمد شاكر الكلابي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، ط 1، 2004م ،ص 260.

[2] الطيب دبّه ، مفهوم النظام وإعادة بنائه المنهجي في تاريخ اللسانيات الحديثة ،ضمن ندوة أعمال ندوة اللسانيات و إعادة البناء ، إعداد ومراجعة : المنصف عاشور و سرور الليحاني ،كلية الآداب و الفنون و الإنسانيات ، منوبة ، أفريل 2014، ص 36.

[3] ينظر: نفســه ، ص 43.

[4] نفسه ، ص 43.

[5] نفسه ، ص 43.

ينبني كلُّ نظام من أنظمة اللُّغة العَربيـــة »[1]،وبذلك كانت فكرة النّظام هي الفكرة المركزية فيه ،ويعدُّ الوعي المنهجي بها السرّ وراء تلك الشُّمولية التي تميز بها ، تلك خاصية لا نكاد نلمحها في كتب سبقته ، فمنها ما اختص ببحث مستوى من مستويات اللّغة ككتابَي الأصوات اللّغوية 1941م و دلالة الألفاظ (1958م) وكتابَي **دراسات نقدية في النحو العربي** 1957م و كتاب **أصوات اللّغة** لعبد الرّحمن أيّوب ، ومنها ما حاول الجمع بين المستويات الأصوات ككتاب **علم اللغة** (1940م)لعبد الواحد وافي ولكنه استثنى منه المعجم ،وكتاب **من أسرار اللّغة** لإبراهيم أنيس (1946م) الذي استعرض فيه بعض المشكلات اللغوية .

ولكي يوضح د. تمّام مفهوم اللّغة من حيث هي نظام رمزي عقد مشابهة بينها و بين جسم الإنسان فقال: « المعروف أن الجسم الإنساني جهاز حيوي واحد ذو وظيفة معينة ربما صح أن نسميها الوجود البيولوجي للإنسان . ولكن هذا الجهاز الحيوي مركب من **أجهزة فرعية** كالجهاز الهضمي و العصبي و الإفرازي و الدوري و التنفسي وغير ذلك ، وهذه الأجهزة جميعا تقوم بوظائف يمكن فهم كل منها على حدة ... ولكن هذه الأجهزة لا يستقل أحدها عن بقيتها من الناحية العلمية ، إذ يجري بينها نوع من تنسيق الوظائف و التكافل في نطاق الجهاز الحيوي الأكبر ... وكما أنّ جسم الإنسان جهازا أكبر مكون من أجهزة فرعية نجد **اللّغة جهازا أكبر مكوّنا من أجهزة فرعية** و الخلاف الوحيد بين هذا الجهاز الأكبر وذاك أن الجسم جهاز حيوي و أنّ اللغة جهاز رمزي عرفي »[2] .

في هذا تأكيدٌ منه على ضرورة النّظر إلى اللّغة باعتبارها نظاما رمزيا لكلِّ عنصر داخل النّظام وظيفةٌ محدَّدة يقوم بها متحالِفا مع غيره من العناصر التي بينها من الرّوابط الجامعة ما يجعل كلّ وظيفة داخل النّظام منسوبة إلى ذلك العنصر من حيث هو مرتبطٌ بغيره ،ولقد كان لفكرة النّظام أثرها الواضح في بحث اللُّغة بحثًا شاملا من خلال فحص كلِّ نظام على حده ،ثم الاستفادة من معطيات الوَصْف في كلِّ نظام فرعي خدمة لنظام اللّغة ، ويمكن القول إنّ د. تمام كان له الفضل في إعمال فكرة النّظام في وصف اللغة العربية تنظيرا وإجراءً ،محاولا تجسيرَ المسافةِ

---

[1] تمام حسان ،اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 10.

[2] نفســـه ، ص 33.وينظر : تمام حسان ، حصاد السنين من حقول العربية ، ص 20.

بين النّظر اللّساني العربي والمنهج البنيوي الحديث مضافا إليه بعض مبادئ النظرية السّياقية الفيرثية ، وللإحاطة بما قدمه د. تمام في هذا الصّدد كان التدرّج وفق النّقـــاط الآتية :

2 ـ 1 ـ النّظام علاقات :

قال د. تمّــام : « يوصف مفهوم ما بأنّه نظام إذا قامت علاقة تكافل بين مكوّناته بحيث يتوقّف أداء كلّ منها **لوظيفته على طبيعة وظيفة الآخر** في هذه الحالة ينسب للبنية العامة للمفهوم الخاضع للدّراسة أنّها نظام أكبر »[1] ،وهذا الفهم يلتقي مع نظرة سوسير حيث قـال: « النّظام ليس هو الأدلة فقط وإنّما هو العلاقات التي تنسجها الأدلّة فيما بينها »[2] ، فالعلاقة بين الأدلَّة هي قوام النّظام ، فكلّ دليل تتحدّد قيمته من خلال علاقته بالأدلّة الأخرى التي تنسجم معه في منظومـة واحدة ، ويظهر التوجه الوظيفي في قوله (أداء كل منها لوظيفته على طبيعة وظيفة الآخر) ، وهو ما قال به مارتيني : « يعتبر العنصر في عبارة ما لسانيا بناء على و ظيفته [...] ويمكننا تصنيفه ، بحسب طبيعة تلك الوظيفة ضمن العناصر الأخرى المحجوزة »[3].

ويعد مفهوم العلاقة مفهوما مركـــزيا في الدّراسة الوصفية والبنيوية ، ذلك أنّ « الدّراسة الوصفية للّغة هي النّظر في علاقة كلّ عنصر من العناصر اللّغوية الدّاخلية بغيره من العناصر الأُخـــرى »[4] ، أمَّا البنيوية فهـــي « نظرية علمية تقول بسيطرة النِّظام اللّغوي على عناصره وتهدف إلى استخلاص هذا النظام من خلال العلاقات القائمة بين هذه العناصر كما تحرص على إبراز الطابع العضوي لشتى التغيرات التي تخضع لها اللغة »[5] ،فنقطة التلاقي تكمن في تعلق الوصف بكشف العلاقات داخل النظام ،والبنيوية تستخلص النِّظام من تلك العلاقات القائمة بين عناصر البنية ، وبما أن النّظام اللّغوي هو محصّلة نُظم فرعيـة ، فإنّه يمكن الحديث عن العلاقات داخل

---

[1] تمام حسان ،حصاد السنين من حقول العربية ، ص 21.

[2] فردينا ن ده سوسر ، محاضرات في الألسنية العامة ، ص 31 .

[3] الطيب دبّه ، مفهوم النظام وإعادة بنائه المنهجي في تاريخ اللسانيات الحديثة ، ص 36.

[4] حلمي خليل ، العربية و علم اللغة البنيوي ، ص 100.

[5] نفسه ، ص 137.

كلّ نظام من النظم الفرعية ، ثم العلاقات بين تلك النّظم المكونة للنّظـــام اللّغـــوي . ويمكن أن نلخص وجهة نظره في نظام اللّغة العربيّة في الخطّاطة التالية :

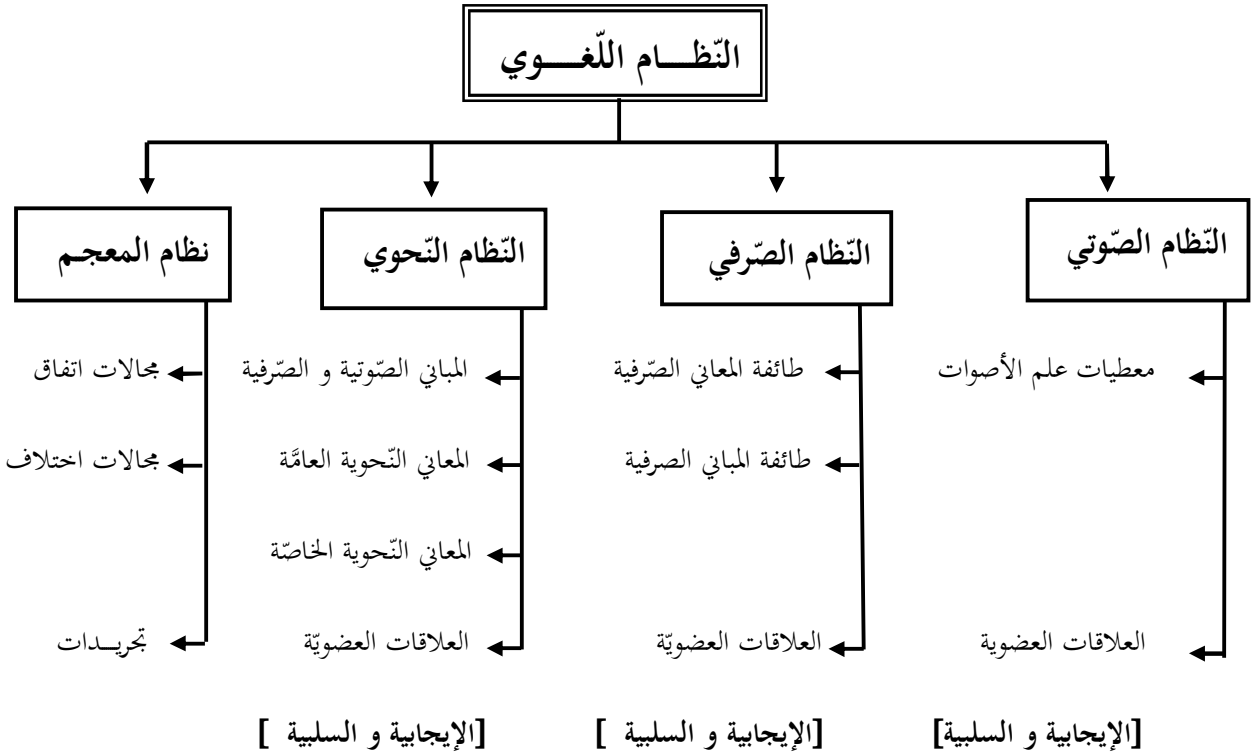

تُظهر هذه الخطّاطة تصوّر د. تمام للنّظام اللّغوي وكيفية تشكّله من نظم فرعية مترابطة ،ثم كيفية تشكّل كلّ نظام فرعي ،ولعلّ أهمّ ما تضمّنه هذا التّصور هو شبكة العلاقات التي بها يكون النظام نسيجاً مترابطا ، ويمكن ملاحظة نوعين من العلاقات هما :

أ- العلاقات داخل النّظام الواحـــد :

النظام كما عرفه د. تمام هو « **مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية المعبرة عن هذه المعاني ثم من طائفة من العلاقات التي تربط ربطا إيجابيا أو الفروق (القيم الخلافية) التي ربطا**

سلبيا بإيجاد المقابلات ذات الفائدة بين أفراد كل مجموعة من المعاني أو مجموعة من المباني »[1] ، ومن هذا القول نستوحي المخطّط التّـــالي :

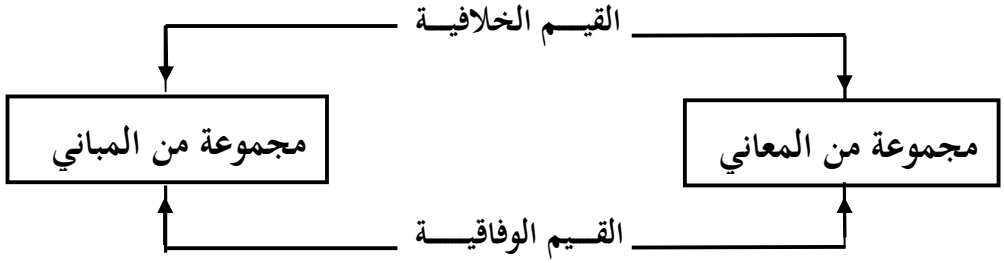

قد جعل د. تمام النّظام قائما على مجموعة المعاني تقع في مقابلها مجموعةٌ من المباني ، تربط بينهما مجموعةٌ من العلاقات السّلبية و العلاقات الإيجابية ، فكيف يفسّر هذا التّصور على كلّ نظام من الأنظمة ؟

يقوم النّظام الصّوتي على دعامتين هما : معطيات الأصوات وهي ما يسجّله بحث الأصوات من صفاتٍ و مخارجَ والعلاقات العضوية بين الأصوات من حيث المخارج و الصفات و الوظائف ، وفي سبيل تحديد وظائف أصوات العربية قام د. تمام بالتّمييز بين وظائف الصّحاح و العِلل ،ثم انتهى إلى أنّ الوسيلة إلى كشف النّظام الصّوتي للعربية هي الجمعُ بين معطيات علم الأصوات و الوظائف و القيم الخلافية.

وقد ذهب إلى أن الصّوت لا ينسب إليه فيما يتصل بنظام اللغة أيّ معنى إيجابي ، ولكن ينسب إليه أحد معنيين مما يأتي [2]:

1 ـ معنى المعاقبة وذلك من حيث له أنّ يعاقب في الكلمة أحد أصواتها فيغير معناها ،نحو صوت القاف في "قام "و النون في "نام " .

2 ـ معنى القرينة على صوت آخر لاحق له ، كدلالة صوت النون الذي مخرجه الطبق عن ورود صوت القاف بعده مباشرة .

---

[1] تمام حسان ،اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 34.

[2] تمام حسان ،التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ، ص 19. 20.وينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص78 .

فالمعاني الصَّوتية هي معانٍ سلبيةٍ مرتبطة بالتَّوزيع الموقعي للأصوات من حيث هي وحداتٌ استبداليةٌ ،وهذه إحدى العيوب التي رصدها د. صلاح الدّين الشريف في تعريف النّظام كما صاغه د. تمام لأنّـه « لا يكاد ينطبق انطباقًا كاملا إلّا على النِّظام الصّرفي،فهو في تعريفه للنّظام الصّوتي لا يقدم مجموعة من المعاني ولا العلاقات الرابطة بينها ولا يمكنه أن يفعل غير ذلك لأنّ الصّوت لا يعبر عن معنى ، وإن كان ذا وظيفة أساسية في تمييز الكلمات من حيث المعنى »[1] .

أما في النّظام الصّرفي و النّحوي فيقول د. تمام : « والنّحو دراسة الجمل التّامة من ناحية العلاقات السنتاجمية Syntagmatic Relation أو السّياقيـــــة ، في مقابل الصَّرف الذي يدرس العلاقـــــات البراديجماتية Paradigmatic Relation أو الجدولية . وإلى جانب ذلك يدرس النحو الأبواب العامة لمعاني الجملة كالتقرير ، والنفي ،و الاستفهام ، والتأكيد ، وهلم جرا »[2] ، وبذلك جعل د. تمام النحو قائما على **العلاقات السّنتاجمية (الأفقية)** Syntagmatic Relation وهي: « تلك التي تربط بين سنتاجمات Syntagms ، والسنتاجم مصطلح يطلق على أي سلسلة من الوحدات التي تكون مع بعضها وحدة متشابكة أكبر حجما ؛ أي السنتاجم عبارة عن سلسلة من الوحدات ذات علاقات سنتاجمية »[3] ، ويعرفها هرتمان و ستورك بأنّها : « العلاقات الأفقية بين العناصر اللغوية والتي تكون تتابعات ممتدة »[4] .**أما الصّرف فقوامه العلاقات البراديجماتية الرأسية** Paradigmatic Relation عرفها هارتمان و ستورك فقالا : « العلاقات الرأسية تكون بين الصيغ Forms التي يمكنها أن تحتل نفس الموضع في بنية لغوية »[5] .

أما المعجم فقد رأى في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" أنه ليس نظاما بل هو رصيد من الكلمات ، وبذلك يكون نظام اللغة العربية كما عرضه الكتاب يتشكل من ثلاثة أنظمة هي : النّظام الصّوتي،والنّظام الصّرفي والنظام

---

[1] صلاح الدين الشريف ، النظام اللغوي بين الشكل و المعنى ، ص 203 .

[2] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 195.

[3] جلال شمس الدين ،الأنماط الشكلية لكلام العرب نظرية و تطبيقا (دراسة بنيوية)، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995، ج 1، ص 152 .

[4] نفسه ،ص 152.

[5] نفسه ،ص 179.

النحوي ، وطائفة من الكلمات ، أي أن مفردات المعجم لا تشكّل نظاما ،وقد عاد عن رأيه في مقال خصصه لذلك [1].

أما الدَّلالة عنده فلا تشكل نظاما قائما بذاته ،وقد ذهب د. صلاح الدين الشريف إلى أنَّ د. تمام لم « يتمكن من التفطن إلى إمكان وجود نظام رابع يسود النحو فالصرف فالأصوات و هو النظام الدّلالي »[2] ، والذي نـــراه تعليلا لعدم اعتبار الدلالة نظاما رابعًا أن الدلالة عنده قائمة على فكرة المقام ، والمقام كما هو معلوم لا يعد من الثوابت التي هي مناطُ كل نظامٍ لغوي ، أما العلاقة بين الدّلالة و الصّوت و الصّرف و النّحو فلم تكن خافيةً في تصوُّر د. تمام ، بل إن فكرة تشقيق المعني مبنيةٌ في أساسها على إدراك العلاقات القائمة بين المعاني الوظيفية الثلاثة و المعنى الدّلالي الذي يعد محصِّلة كلِّ تلك المعاني .

وفي سبيل تحديد العلاقات داخل النِّظام الواحد ، يبرز مصطلح (**القيـــم الخلافيـــة**) مفهوما مركزيا اعتمده د. تمام في فهم النّظام اللّغوي ،وقد جعل لها دورا أهمَّ من دور القيم الوِفاقية ، و هي على حد قوله : « المقابلات أو نواحي الخلاف بين المعنى و المعنى أو بين المبنى و المبنى أهم بكثير جدّا من العلاقات الرَّابطة لأنّها أقدر من تلك العلاقات على تحقيق أمن اللبس وهو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي ، فإنه ليمكن الزعم أن أي نظام لغوي ينبني أساسا على مجموعة من القيم الخلافية التي بدونها لا يكون اللبس مأمونا ولا الكلام مفهوما »[3].

وقد ذكر أنّ القيم الخلافية هي ترجمةٌ للمصطلح الأجنبي differectial values[4]، وذهبت د. فاطمة الهاشمي بكوش إلى أنّه اقتبسه عن مفهوم Distinctive Features الذي قدمته حلقة براغ [5]، ومن الباحثين من اختار ترجمة هذا المصطلح إلى الملامح التّمييزية[6].

---

[1] ينظر : مقالات في اللغة و الأدب ، 87/2 ، وينظر : اجتهادات لغوية ، ص 338.

[2] صلاح الدين الشريف ، النظام اللغوي بين الشكل و المعنى ، ص 228.

[3] تمام حسان ،اللغة معناها و مبناها ، ص 34.

[4] تمام حسان ،اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 118.

[5] فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي ، ص 115 .

[6] مهدي أسعد عرار ، ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل و التفاصل ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، ط1، 2003م، ص 15 .

وبعد أن أشار إلى أنّ مصطلح "**القيـــم الخلافيـــة** " ترجمة للمصطلح الغربي ، قام بالتّأصيل له في التراث اللّغوي العربي ، حيث رأى بأنّـه لم يكن غائبا عن مقولات القُدماء سواء منهم الأصوليون والنّحاة والبلاغيون ، أمّا الأصوليون في نظره فقد « أبلوا بلاء حسنا في تحديد المعنى على طريقتهم وأنهم أثناء تقسيمهم لدلالة الكلمة قدموا لنا نوعا سلبيا هاماً جدًّا من هذه الدلالة اصطلحوا على تسميته (**مفهوم المخالفة**) ولهذا المفهوم قيمة خاصة لدينا الآن عند الكلام عن القيم الخلافية التي تتكون منها الأنظمة اللغوية على نحو ما سنرى بعد قليل وكلاهما يذكرنا بفكرة الخلاف التي قال بها الفراء من النّحاة»[1]، ولقد أشاد في غير ما موضعٍ بفكرةِ المخالفة التي نصّ عليها علماء الأصول ،والمقصود بها أنّه : « إذا دلّ النّص الشّرعي على حكم في محل مقيدا بقيد ، بأن كان موصوفا بوصف ، أو مشروطا بشرط ، أو مغيبا بغاية ،أو محدّدا بعدد ،يكون حكم النص في المحل الذي تحقق فيه القيد هو منطوق النّص ، وأما حكم المحل الذي انتفى عنه القيد فهو مفهوم المخالفة »[2] .

وقد أشار في خاتمة قوله السّابق إلى فكرة الخلاف التي قال بها الفرّاء من النّحاة ، والخلاف كما هو معلوم من المصطلحات الكوفية ،وقد ذكره صاحب الإنصاف في مسائله الخلافية ،ومن ذلك ما جاء تحت المسألة الثلاثين [النّاصب للظَّرف إذا وقع خبرا] حيث «ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظَّرف ينتصب على **الخلاف** إذا وقع خبرا للمبتدأ »[3] .

وإلى جانب مصطلح الخلاف ظهرت في التراث العربي مصطلحات أخرى من بينها مصطلح "**الفَرْق**"، وقد علّل ابن جني الاختلاف بين الفاعل و المفعول من حيث العلامة الإعرابية فقال : « إنَّما فعل ذلك للفرق بينهما »[4]، ومن تلك المصطلحات أيضا الفصل ،قال ابن الأنباري (ت 577هـ):« الإعراب إنّما دخل الكلام في الأصل لمعنى ، وهو الفصل وإزالة اللّبس والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية و المفعولية وغير

---

[1] تمام حسان ،اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 24 .

[2] عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، دار الحديث ، القاهرة ، 1423هـ . 2003م ، ص 179.

[3] أبو البركات بن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، تحقيق : حمودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،ط2002،1م ، ص 203.

[4] ابن جني ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى ، دار الكتب العلمية ، (د. ط) (د . ت) ،1 /49.

ذلك »[1]، والملاحظ من القول أنّ الفصل والفرق من السّبل المعينة على أمن اللّبس فاختلاف المعاني النّحوية يقتضي الاختلاف في الحركات الإعرابية فتكون بذلك دلائل على المعاني .

وفي ضوء تتبُّع المصطلح في التراث نــوّه بالإشارة الذّكية التي ألمحَ إليها عبد القاهر حين تحدَّث عن ما سمّاه **الفُروق**[2] ، هذا التّأصيل الذي أشار إليه د. تمام دليلٌ على أنّ فكرة القيم الخلافية باصطلاحه لم تكن غائبة عن الثقافة العربية ،ولكنّه على الرغم من ذلك لم يأخذ بأيٍّ من المصطلحات الواردة في نصوص القدماء وارتضى (القيم الخلافية) مقابلا اصطلاحيا للمصطلح الأجنبي ،ولعلَّ مردَّ ذلك إلى أنّ الفكرة كما قدّمها تختلف عن مقصود أولئك من حيث شمولية الإجراء والغرض الذي يرمي إليه .

ب ـ علاقات بين النُّظم الفرعية :

لقد أصبح من المسلمات المنهجيّة اللّسانية التّمييزُ بين مستويات اللّغة لأغراضٍ دراسيــّةٍ ؛ قصد تحقيق غاية منهجيّة هي تحديد منهج البحث في كلّ مستوى من المستويات ،ثم تحديد العلاقة التراتُبِيّــة على وجهها الصّحيح بين المستويات المكوّنة للنّظام اللّغوي ،وقد كان من بين المؤاخذات التي رمي بها التُّراث اللُّغوي العربي عدم فصله بين المستويات وعدم الاستفادة من معطيات النِّظام الصّوتي في بحث مسائل الصّرف، ثم عدم الاستفادة من معطيات الصّوت و الصّرف في دراسة النّحــو، لذلك ذهب د. كمال بشر إلى القول : « فهناك ـ في التراث اللغوي العربي ـ نجد الفرع اللغوي المعين تناقش قضاياه و مسائله كما لو كانت منفصلة عن قضايا و مسائل الفرع السّابق عليه أو اللّاحق له ، وكما لو كان هذا الفرع نفسه مستقلا بذاته ليس في حاجة إلى معونة غيره و ليس من شأنه أن يقدِّم العــون لفروع البحث الأخرى »[3] .

ويظهر من المخطّط السّابق للنّظام اللّغوي أنّ د. تمام قد جعل كلّ نظام لغوي ينبني على دعائمَ أوَّلها ما يستفيده من معطيات الدّراسة السّابقة ،حيث إنّ النّظام الصّوتي يعتمد معطيات الأصوات مقدّمةً ضروريــةً له ،والنِّظام

[1] أبو البركات بن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، 20/1.
[2] تمام حسان ،اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 178.
[3] كمال محمد بشر ، دراسات في علم اللغة ، دار المعارف ، مصر ، ط 9، 1986 م ، ص 23.

الصّرفي لا يمكن دراسته إلّا بمعونة معطيات النّظام الصّوتي ،أما النّظام النّحوي فليست مبانيه إلّا المباني التي يقدِّمها إليـــه النّظامان السّابقان،وبذلك يقتضي بحث نظام اللّغة المتابعةَ في شكل تدرُّجٍ سُلَّمي غير قابل للإخلال بمتواليته الترتيبية فليس« الترتيب بين هذه العلوم ترتيب أهمية أو أفضلية ،بل هو ترتيب يقتضيه منطق الأشياء»[1] .

2ـ 2 ـ الثّوابت مناط النّظـــــام :

قال روبنز(Robins): « لقد أصبح من الشّائع اليوم القول بأنّ اللغويات بنيوية Structural ،وأنّ اللّغويات عند تحليلها بمعرفة اللّغويين إنّما تعالج بنيويا Structurally وهو تقرير لتلك العناصر ـ أي الثّوابت ـ التي تجمع عن طريق التّجريد في الوصف و التّحليل اللّغوي ، حيث تعتبر تلك العناصر مرتبطة كل منها بالآخر بطبيعتها المحضة لكي **تكوّن أنساقا متشابكة** لا مجرد مجموعة من الوحدات المنعـــزلة »[2] .

فالتّحليل البنيوي للّغة هو تجريد للثّوابت التي هي « **مناط التبويب و التقسيم و التجريد و التقعيد أو بعبارة أخرى إذا توسعنا في مدلول الثوابت قلنا هي ما يعرف باسم نظام اللغة** وهي أيضا موضوع النظم الذي تكلم عنه عبد القاهر في دلائل الإعجاز »[3] ، والتّحليل اللُّغوي كلّه كما يرى د. تمام وصولٌ من المتغيرات إلى الثّوابت ويوضح ذلك بالمثال التّـــالي[4] :

المتغيرات		ضرب	زيد	عمرا
الثوابـت	المعنى	فعل ماض	فاعل	مفعول به
	المبنى	مبني على الفتح	مرفوع	منصوب

وقد ذهب د. تمام إلى أن ثوابت النّحو العربي ثلاثة هي :

---

[1] كمال محمد بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق2، ص 84.

[2] جلال شمس الدين ،الأنماط الشكلية لكلام العرب نظرية و تطبيقا (دراسة بنيوية)، ، ص 149. 150.

[3] تمام حسان ،اجتهادات لغوية ، ص131.وينظر : تمام حسان ، قضايا اللغة ، مجلة المناهل ، المغرب ، عدد: 14، 1399هـ. 1979م ، ص 80.

[4] نفسه ، ص131.

1 ـ أمن اللبس 2 ـ طلب الخفة 3. ـ الطرد أو الاطراد (وهو نتيجة لتحقيق الثابتين الأولين وتتصف به القواعد).

3ـ النِّظام بين الشّكـــل والوظيفـــة :

يمثِّل زوجُ الشَّكل و الوظيفة أو المبنى و المعنى أساسين منهجيين بهما يتحقَّق فهم النّظام اللُّغوي ، وهما كيانان وإن اعترفت الدِّراسة بانفصالهما إلّا أنّهما متّصلان في الواقع فلا يمكن تصوُّر أحدهما بدون قرينه ،وقد أدّت هذه الثنائية إلى ظهور اتجاهين في البحث اللّساني هما : **المنهج الوصفي الشّكلي والمنهج الوصفي الوظيفي**.

لقد نهج د. تمام بالبحث اللغوي نهجا وظيفيا ،ممثَّلا في ما توصَّل إليه علماء الانجليز، معتبرا « كلَّ دراسةٍ لغويَّة في العصر الحديث لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم لا بد أن يكون موضوعها الأول و الأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة »[1] ، ويرى د. حلمي خليل أن د. تمّام انطلق في كتابه مناهج البحث في اللغة من نظرية سوسير ، وراح يدرس العلاقات بين الأبواب أي الكلمات على **أساس شكلي** غير أننا نلمح أيضا استخدامه للمعنى في بعض مباحثه ، حيث أسماه بالمعنى الوظيفي مثل الفاعلية ...[2].

والوجهة السليمة التي يجب أن يتوجه إليها بحث اللغة هي المعنى ، وقد كان على االتراث اللغوي العربي أن يسلك الوجهة نفسها « ولكنّ الظّروف التي أدّت إلى نشأة الدّراسات اللّغوية العربية كانت العامل الرئيسي في تحديد مسار هذه الدراسات و فلسفة منهجها . فلقد نشأت دراسةُ العربية الفصحى علاجا لظاهرة كان يخشى منها على اللغة وعلى القرآن ، وهي التي سمَّــوها ذيوع اللّحن) ... ومن هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة **الاتجاه إلى المبنى و لم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك و على استحياء** »[3] ،

---

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 09.

[2] حلمي خليل ، العربية و علم اللغة البنيوي ، ص 200. 201.

[3] تمام حسان ،اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 11. 12.

لقد كان الربط بين الشّكل و المعنى هو العمود الفقري الذي قام عليه كتاب اللغة العربية معناها و مبناها ، ولم ينفِ د. تمام عن العلامة الإعرابية دلالتها عن المعاني ، بل إن الحركات التي هي من وضع العرف لها دلالة على المعاني ، وفي ذلك يقول : « وإنَّما يدل كل اسم في الجملة بحركته الإعرابية على باب من أبواب النحو و المبرر الوحيد لوجود حركة إعرابية ما هي الدلالة لا العمل كما يقول النُّحاة .وإن الدلالة على باب من أبواب النحو هي جزء مما اصطلحنا عليه بالمعنى الوظيفي لأية كلمة »[1] **ويضيف** : « المقصود من أية حركة إعرابية إذن هو الربط بينها و بين معنى وظيفي خاص . وقد جاءت هذه الحركة في نمطية اللغة على هذه الصّورة **لأن العرف ارتضاها** كذلك و الشرط الوحيد في كل ذلك أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات و اختلاف الأبواب النحوية التي ترمز إليها »[2] .

4 ـ اللغة بين إصرار النّظام و إقرار الاستعمال :

من المعلوم أنّ اللّغة وضــعٌ واستعمال ؛ أي هي نظامٌ واستخدام لهذا النّظام ،ولا شكَّ أنّ الباحث اللساني ينطلق من الاستعمال ليستنبط منه النّظام الذي هو جملة الضَوابط التي تحكم الاستعمال ،ولكن للاستعمال مطالبُ في بعض حالاته لا يقرُّ بها النّظام ؛ لأنّ تلك الحالات تبقى حالات فردية وليست ظواهرَ مطَّردة تخضع لنظام يحكمها ، والمعلوم أنّــه « **لا يطالب العلماء في أي علم من العلوم إلا برصد الحالات المطردة أو على الأقل الكثيرة و تقديم أنظمتها ، أما ما يرد شاذا أو قليلا فلا نظام له حتى يطالب العلماء باستنباطه** »[3].

ولقد حدّدت اللّسانيات الوصفية منطلقها في بحث اللُّغة من الاستعمال الذي يعد ميدان الملاحظة و الوصف ، وبذلك فقد « دخلت اللغةَ من نافذة الاستعمال بعد أن زهدت في المعيار ،وذلك بحجة أن ظواهر الكلام ليست إلَّا وليدةَ التّداول الذي هو نسغُه و ماء الحياة في كل شرايين الظاهرة اللغوية»[4]وليس من الصَّواب من وجهة النّظر

---

[1] تمام حسان ،اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 43.

[2] نفســـــه ، ص 53.

[3] محمد عبد العزيز عبد الدايم ، النظرية اللغوية في التراث العربي ،دار السلام ، القاهرة ط1، 1427هـ . 2006م ، ص 14.

[4] عبد السلام المسدي ، العربية و الإعراب ،دار الكتاب الجديد المتحدة ،بيروت ، ط1، 2010م ، ص 33.

اللِّسانية الانطلاق من النّظام وجعله معيارا في تطويعِ الاستعمال؛لأنّ الظّواهر اللّغوية وليدة الاستعمال و التّـــــداول .وهما (أي نسق اللّغة و نسق الاستعمال) « نسقان مختلفان من حيث طبيعتهما لكنهما مترابطان ويتجلى هذا الترابط في كون النسق الاستعمالي يحدد في حالات كثيرة قواعد النسق اللغوي المعجمية و الدّلالية و الصرفية ـ التركيبية و الصوتية »[1].

وقد جاءت آراء د. تمام مناهضة للمعيارية التي تظهر في تغليب المعيار على الاستعمال ،ذلك المعيار الذي استمدّه اللغويون من استعمالات ذهب زمانها وحلّت محلّها استعمالات أخر، أكسبها المتكلمون الشرعيّة من خلال التّداول ،والحديث عن هذه الثنائية يجرّ إلى الحديث عن جدوى الاعتماد عن تلك القواعد حَكَما على الاستعمالات بالصواب أو بالخطأ ،وقد أخذت هذه المسألة حيّزا واسعا من النِّقاش لدى الدّارسين، مختلفين في ضبط العلاقة بين مقرِّرات النظام وإقرارات الاستعمال ،حيث ذهب فريق منهم إلى ضرورة تطويع الاستعمال ليمتثل للنِّظام ولا يحيد عنه،وذهب فريق آخر إلى أن الحكم على الاستعمال مرده إلى العرف و« أخص ما نطالب به اللغويين هو القواعد المتفقة مع الاستعمال وليست القواعد التي تتحكم في سلوك اللغة »[2] و« ليس من العقل أن يظل هذا النحو بمواده و ما يتعلق به من لوازم هو نحو العربية في القرن العشرين »[3] .

يتفق د. تمام مع الفريق الثاني مفرّقا بين عمل النّحوي وعمل معلِّم النَّحو ، قائلا : « وليست القاعدة قانونا يسنُّه النحوي بما أعطاه العلم من سلطة يشرع بها اللّغة ،ومن هنا لا ينبغي أن تكون القاعدة معيارا على مستوى العلم ، وإن وجب أن تكون كذلك على مستوى التعليم في قاعة الدَّرس ، ومعنى ذلك أنّه يقبل من العالم الباحث أن يقول : العرب تقول كذا ـ العرب تقدم كذا على غيره و ترفع كذا ...الخ . ولا يقبل إلّا من المعلّم أن يقول يجب كذا ، ويجوز كذا ... »[4] ، ويضيف في الصفحة نفسها : « العالم الباحث ينظر إلى مشكلة الصّواب و الخطأ من

---

[1] أحمد المتوكل ، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول و الامتداد) ، دار الأمان ، الرباط ، ط1، 1427هـ . 2006م ، ص 21.

[2] محمد عيد ،الاستشهاد و الاحتجاج باللغة (رواية اللغة و الاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث)، عالم الكتب ، د.ط ، 1988م ، ص 69. وينظر : هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب ، الجامعة المستنصرية ، ط1، 1408هـ. 1988م، ص 105

[3] إبراهيم السامرائي ، من سعة العربية ،دار الجيل ، بيروت ، ط1، 1414هـ. 1994م ، ص 209.

[4] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ، 2/ 195.

زاوية اجتماعية ترى الاستعمال سنةً متبعة ، والمعلّم ينظر (وهو على حق) إلى هذه المشكلة من زاوية فرض القاعدة على الاستعمال » .

وقد رأى د. تمام أنّ « **النّحاة لم يفطنوا إلى طبيعة التّعارض بين النّظام ومطالب السّياق أو بعبارة أخرى بين مطالب التّحليل و مطالب التّركيب فوقعوا في أخطاء منهجية كان أخطرها ما نشير إليه فيما بعد عند دراسة الزمن** »[1] ،وخلاصة الرأي عنده أن النّحاة ربطوا بين الزمن بين الصيغة الصّرفية ، والصواب عنده أن الزمن هو ما تدل عليه الصّيغة في السياق.

وقد أفرد في "كتابه اللغة العربية معناها و مبناها" فصلا عنونه بـ "الظّواهر السّياقية" ، وهي مجموع الظّواهر التي تمثّل حلولاً لمشاكل تطبيق النِّظام ،وفي هذا يشبه نظام اللّغة نظام المرور الذي يقتضي في جميع الحالات السير على جانب معين وهذه قاعدة في النّظام ، ولكن قد يطرأ طارئ على أحد المسارين فيتحوّل السّير إلى المسار الآخر على عكس مطالب النّظام ، وهذا حلّ لمشكلة من مشاكل النّظـــام .

ومن ذلك رأى بأن النّظام اللغوي هو **[نظام افتراضي]** ؛ لأنه « يقضي بأمور على تفسير الاستعمال ويصدر من الأحكام الصارمة ما يدعو إلى شيء من الاعتذار عن كثير من الظواهر التي توجد في النصوص قبولا وأعظمها أثرا في السامعين و القارئين»[2] ، وإذا كان النحاة قد وصفوا ما لم يطابق النظام النحوي بالشذوذ و القلة فإن د. تمام يفسر ذلك ضمن ظاهرة الترخص ،وهي ظاهرة تجد شواهدها في النصوص المختلفة حتى القرآن الكريم و الحديث الشريف ، وخلاصة الأمر أنّ نظام اللغة أضيق من الاستعمال ، لأنّ الأول نظام مغلق و الثاني نظام مفتوح ، يحاول الأول أن يقبض على أكبر عدد ممكن من حالات الاستعمال إلا أن هذا الأخير لا يتطابق تطابقا تاما مع مقرراته و لا يمتثل لكلّ تجريداته .

وخاتمة القول إنّ فكرة النظام بهذا الطّرح المنهجي تقر بمرجعيتها لسوسير ، وقد اقتبس د. تمام الجانب التنظيري منه ، والمزية التي أضافها في هذا الصدّد هي إجراء الفكرة على اللغة العربية محاولا تحديد خصائص نظامها ، وقد أصّل

---

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 17.

[2] روبرت دي بو جراند ، النص و الخطاب و الإجراء ، ص 3.

لمفهوم النظام فرأى أنه هو مفهوم النظم كما قصده عبد القاهر الجرجاني ، فقال: «**إذا توسعنا في مدلول الثوابت قلنا هي ما يعرف باسم نظام اللغة وهي أيضا موضوع النظم الذي تكلم عنه عبد القاهر في دلائل الإعجاز** »[1] ، ولكنَّه آثر استخدام مصطلح النِّظام بدل النظم ، وقد ألقى د. عبد العزيز حمودة باللائمة على الدارسين الذين تنكبوا عن المصطلح الأصيل و استعاضوا عنه بمصطلح دخيل ، فقال : « وما دمنا نتحدث عن نظام اللّغة العربية فلا أرى حاجة في استخدام المصطلح الغربي المستعار في وجود المصطلح العربي القديم الذي كاد بعضنا ينساه للأسف الشديد برغم أنّ جذوره تضرب في أعماق تراثنا البلاغي والنقدي ، منذ القرن الخامس الهجري على الأقل ، ونعني مصطلح النّظم الذي يقدم نظرية أو مكونا في نظرية لغوية عربية لا تقل سماتها وضوحا عن سمات أي نظرية لغوية حديثة غير عربية ... »[2] .

2 ـ 3 ـ طبيعة التّجديد :

من بداءة المعرفـــة أنّ التّفكير في أي فرع من فروع النشاط البشري ذو صفة حركيـــة تأبى السّكونية وتتطلّع دوما إلى التّجديد تجديدا لا يفرح بالجديد لجدته ولا يرفض القديم لقدمه ، وليس البحث في اللّغة بِدْعًا في ذلك،كيف وهي « **ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال**»[3] ، ولقد جاءت العصور الحديثة وجاءت معها المناهج المختلفة التي ترمي إلى تحقيق ما يتطلبه البحث اللّغوي من كفايات متعدِّدة ، فكانت الوافد الذي لابسَ دعواتِ التَّجديد مما زاد من هواجس تقبّل كل ما خالف القديم، ولكن ذلك لم يمنع من الاجتهاد ومعاودة النَّظر في مسائل البحث اللّغوي ، حيث إنّ الجديد لا يفهم منه دائما إقصاء القديم ؛ لأنّ « **القديم متغلغل دائما في الجديد ، وأن الجديد عادة ربط للقديم ،فهو صادر عنه بمعنى من المعاني حتى عندما يخالفه أو يناقضه ،فإنه لا يزال ردّ فعل له ؛ لأن ردّ الفعل كما يكون بالموافقة يكون بالمخالفة أيضا ، أو بمزيج منهما معا**

---

[1] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 131.

[2] عبد العزيز حمودة ، المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، 2001م ،ص 219.

[3] ستفن أولمان ، دور الكلمة في اللغة ،ترجمه وعلق عليه : كمال بشر ، ص 170.

»[1]. ولقد اصطبغ التّفكير اللّغوي عند د.تمّام حسّان بنزعة تجديدية[2] ، وهذه النّزعة وإن كانت ميزةً لجهود كثير من لغويي العصر الحديث ،إلّا أنّها اختلفت في بواعثها وفي وجهتها ثم في نتائجها و انعكاساتها ، والمطلب هنا أن نرصد بعض سمات التّجديد كما تظهر في مشروعه .

2 ـ 3 ـ 1 ـ التّجديد في المنهـــــــج :

لقد وجّـــه د. تمام طرحه التّجديدي صوبِ المنهج ، والمنهج عنده هو مجموعةُ « **الأصول التي تتّبع لدراسة أي جهاز من الأجهــزة اللُّغويـــة** »[3] ، وعِلّة ذلك أنّ كلّ ما مُنيت به الدّراسات اللّغوية من الصّعوبة و التّعقيد «إنّما جاءها لعدم التّجديـد في منهجها »[4] ، ومنه جـاء تفكيــره في « الدّراسات العربية القديمة من حيث **المنهـجُ** لا من حيث التفاصيلُ »[5] .ولعل هذا من أهم السّمات المميزه لطرح د. تمّام حيث إنّ التّجديد في المنهج يجب أن يكون أسبق من تجديد المسائل ، لأنّ تجديد المسائل دون النّظر في المنهج الذي صدرت على منواله يُفقدُ ذلك التجديد شموليته ويفقده جدواه ، وهو في هذا يعـد « **أكثر اللغويين العرب وعيا بضرورة بناء الدِّراسة اللغوية على أسس خاصة** »[6] .

لقد كان سؤال المنهج هو السؤال الذي حيَّره ثم اهتدى ، فرأى أنَّ **المنهج الوصفي يجب أن يكون بديلا عن المنهج المعياري** ،وقد دافع عن هذه الأطروحة التي في نظره تعد نُقلـــة من قيود المعيارية التي حصرت البحث اللّغوي في زاوية الخطإ و الصّواب ،وأفقدت اللغة أخصّ خصائصها من حيث هي ظاهرة اجتماعية ومنظَّمة عُرفية

---

[1] راضي عبد الحكيم ، مدخل في قراءة التراث ،مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط2، 1426هـ . 2005م ، ص 16.

[2] ورأى أن أخطر شيء هو غلق باب الاجتهاد دون الدِّراسات اللُّغوية ، ولذلك نجده لا يعتبر الإجمـــاعَ دليلا مستقلًّا من أدلة النَّحو ،وذلك لأن :

- ـ أن الإجماع لو كان حجة وأجمع أهل البلدين على أمر لأقفلوا دونه باب الاجتهاد مع كل ما يحمله ذلك من أخطار و مصادرة للأفكار و تعطيل لركب التقدم في العلم .
- أنّ النّحاة لم يكادوا يجمعون على شيء ابتداءً من أقسام الكلم إلى علامات الإعراب إلى العوامل اللفظية و المعنوية إلى التقديم و التأخير إلى المسائل الفرعية في داخل الأبواب ، فلو التمسنا ما أجمع عليه النّحاة لم نظفر إلا بقلة قليلة من المسائل لا تغني فتيلاً بين مصادر النحو الأخرى . تمام حسان ،أصول النحو وأصول النّحاة ، ص 82

[3] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، 191.

[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 2.

[5] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 8.

[6] عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة ، دار محمد علي ، كلية الآداب سوسة ، الجمهورية التونسية ، ط1، 1998م ،ص39.

،ولا يمكن الاعتراف بالمعيارية إلّا في موقف المتكلم ، ولكنّها في موقف الباحث موضع اعتراض كبيـــر ، وهنا تفريق بين الباحث و المتكلم إذ يخضع الأوّل للمنهج الذي له معاييره ووسائله المحدَّدة التي بها يتم الاستقراء والوصف و التصنيف، وبين المتكلم الذي يخضع للعُـــرف الاستعمالي الذي به يتم الاحتذاء .

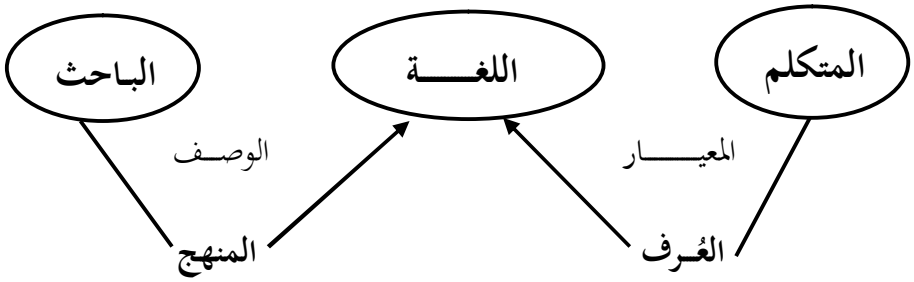

ويعد التفريق بين ثنائية المتكلم و الباحث من النقاط المنهجية التي ركَّـز عليها لما لها من أثر في تحديد مهمَّة الواصف ، وقد توجَّه بالنقد لجهود السّابقين، حيث « جرت عادة اللغويين في الماضي على أن ينظروا إلى **اللغة من زاوية المتكلم لا من زاوية الباحث** »[1] .

والمنهج العلمي كما حدَّده د. تمّام هو الـذي « يُعنى أولًا و أخيرا بالإجابة عن ((**كيف**)) تتم هذه الظاهرة أو تلك ، فإذا تعدَّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن ((**لماذا**)) تتمّ هذه الظَّاهرة أو تلك ، لم يعد هذا المنهج علميا ، بل لا مفـــرَّ من وصفه بالحدس و التّخمين ، وتفسير الإرادة و البحث عن الحكمة الإلهية في وجود الظَّاهـــــرة »[2] ،وهذه نقطة خلاف بينه وبين أصحاب المنهج التَّحويلي ، الذي لا يرتضي أصحابه أن يتوقَّف الباحث اللّساني عند حدود الوصف ، بل يجب أن يتعدّاه إلى التَّفسير ، بل إنّ النّظرية اللّسانية العقلية بعبارة د. الفاسي الفهري « بناء عقلي يتـــوق إلى ربط أكبر عدد من **الظّواهر الملاحَظة** بقوانينَ خاصّة ، تكون مجموعة متَّسقة يحكمها مبدأ عام هو **مبدأ التَّفسير** ،ويمكن تمثلها بمجموعة من المفاهيم الأساسية ومجموعة من السِّمات نستنتج منها **النتائج التفسيرية** »[3] ،فالملاحظة التي هي الخطوة المهمّة عند الوصفيين ،وليست عند التّحويليين غاية في ذاتها بل هي خطوة أوّلية تحتاج معطياتها إلى التّفسير الذي هو الرّباط الذي يشدُّ

---

[1] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ،ص 25.

[2] نفســـــه ، ص 42.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات و اللغة العربية ، ص 13.

الظّاهرة اللغوية ، أمّا قصر مهمة الباحث على الوصف فهو أمر يفقد المنهج عِلميتَه ، وفي ذلك قال د.**داود عبده** : « و يخيَّل إليّ أنّ عددا من اللّغويين المعاصرين قد بلغ في التعصّب للمنهج الوصفي حدَّ التطرُّف ، فكاد يجرّد علم اللّغة ممّا كان يستحقّ أن يسمّى من أجله علما . فإذا كانت غاية علم اللّغة الوصف فحسب ، فلأيّ علم ننسب تفسير الظّواهر اللّغوية ؟ ... » [1] .

ومن التجديد في المنهج أن تحدّد الغاية من كلّ تحليل لغوي ، **والتي هي التّوجّه إلى المعنى** ،وهي وجهة حادَ عنها التَّفكير اللُّغوي العربي في بعض مراحله ، ومردُّ ذلك إلى أنَّ « الظروف التي أدت إلى نشأة الدّراسات اللّغوية العربية كانت العامل الرئيسي في تحديد مسار هذه الدراسات و فلسفة منهجها . فلقد نشأت دراسة العربية الفصحى علاجا لظاهرة كان يخشى منها على اللغة وعلى القرآن ، (وهي التي سموها ذيوع اللحن) ... ومن هنا **اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتّجاه إلى المبنى و لم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء** »[2].فالوجهة إلى المعنى هي المسار السّليم التي يرتضيه المنهج الوصفي الحديث ،بل «**هو الهدف الأساسي لكلّ الدّراسات اللّغوية** »[3] ،وقد سلك بالبحث اللغوي هذا المسلك معتمدا على اجتهاده ومفيدا التراث العربي حيث التقط الخيط من آراء عبد القاهر الجرجاني الذي أشاد بذكائه وسبقه في هذا المجال ،ثم ما اطلع عليه من منهج علماء الانجليز وعلى رأسهـــــم أستاذه فيرث .

2 ـ 3ـ 2 ـ التّجديد بين العُمق والتَّيسير :

إذا وضعت آراء د. تمام في سياقها التَّـــــاريخي قيل إنّها جاءت ملابسة لدعوات التيسير و الإصلاح و الإحياء ، فهل كانت دوافع التجديد عنده وعندهم واحدة ؟ وهل يمكن أن تسلك جهوده ضمن تلك الدَّعوات ؟ .

من المعلوم أنّ المنهج الوصفي لا يشغل نفسه بقضايا التّعليم ؛لأنّ التّعليم أساسه المعيارية ولا يمكن للتّعليم أن يتمّ إلّا بالامتثال لجملة المعايير التي بها يتحقّق للدّرس أهدافـــــه .

---

[1] داود عطية عبده ، دراسات في علم أصوات اللغة العربية ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، ط1، 1979، ص 15.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية ومعناها و مبناها ، ص 11. 12.

[3] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 175.

غير أنّ الحكم بالفصل أو بالوصل بين دعاة الوصف ودعاة التيسير يقتضي تتبع مقولات كل من الفريقين قصد عقد المقارنة بينهما ،وقد قام بذلك د. حافظ إسماعيل علوي فلاحظ « **أنّ الوصفيين لم يبتعدوا عن حدود الأفكار التي صاحبت حركية الإحياء و التّيسير في الثّقافة العربية** ،... وإذا ما أقمنا مقارنة بين ما جاء عند إبراهيم مصطفى وبين ما جاء عند الوصفيين لا نجد اختلافا إلّا من جهة عدم انبهار صاحب إحياء النّحو **بالمنهج الحديث** ، رغم تعرُّفه إليه ، وانشداده إلى التراث اللغوي العربي على خلاف ما فعل الوصفيون ، لقد **كان يهدف إبراهيم مصطفى إلى التجديد بالأساس** ، لكن الجديد الذي حملته دعوته لم يخرج عن حدود التّراث ، ولم يبرح الأفكار التي جاءت عند القدماء . **أما الوصفيون فقد انبهروا بالمنّهج الحديث** ، وسعوا إلى تطبيقه على معطيات اللغة العربية لكنهم لم يستطيعوا التخلص من تحليلات النحاة ... نستنتج من هذا أن الاتجاه الوصفي لم يكن في حقيقته إلّا امتدادا و استمرارا لاتجاهات سابقة ، تغيّر شكلها و لم يتغير مضمونها »[1] ،محصول المقارنة بين الفريقين أنهما التقيا في الغاية وافترقا في الآليات الموصلة إليها ،حيث استند الأوّل(التجديديون) إلى التراث اللغوي العربي ،واستند الثاني إلى آليات المنهج الحديث مقوّما لمقولات النّحاة غير منفكٍّ عنها.

لا نرى أن هذا الحكم ينسحب انسحابا تامًّا على طــرح د. تمّام ، حتى و إنْ أوحت بعض مقولاته بذلك ،كقوله : « **ولقد مُنيت الدِّراسات اللُّغوية العربية مدّة طويلة بسمة الصّعوبة وأحيانا بسمة التعقيد . يشهد بذلك تلاميذ المدارس من جهة ؛ وهؤلاء الذين لم يتخصصوا في اللغة من جهة أخرى ؛ والأجانب و المستشرقون من جهة ثالثة . ولعل نعت الدّراسات العربية هذه النعوت إنما جاءها لعدم التجديد في منهجها** »[2] فهذا قولٌ يشهد لنفسه بصلــة القربى مع قــول الأستاذ إبراهيم مصطفى : «أطمع أن أغير **منهج** البحث النّحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصْر هذا النّحو و أبدلهم من أصولا يسيرة ، تقربهم من العربية

[1] حافظ اسماعيل علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي و إشكالاته)دار الكتاب الجديد المتحدة ، ليبيا ، د. ط ، 2009 م ، ص 257.

[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، (المقدمة) ، ج .

، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها »[1]، تتفق وجهة النّظر عند تمام حسّان ووجهة إبراهيم مصطفى في أن الجهد في تيسير النّحو يجب أن يوجّه إلى المنهج متجاوزا النّظر في التّفاصيل، وقد دفع هذا التّشابه بين الوجهتين إلى القول : « إنّ المرجع الفاعل في تفكير تمام حسّان عند نقده للتراث **هو صاحب إحياء النحو** ومن تبعه واقتدى به فكونوا اتجاها ضاغطا على كل متناول للتراث ، ورغم ما يبدو في قولنا من غرابة فتمام حسان كان مواصلة لمدرسة التيسير وتثبيتا لغاياتها أكثر منها قطعا معها وانتسابا للسانيات في صياغة عند نقد التراث النحوي ،وإن كان استعماله للسانيات في صياغة هذه الأهداف أو صياغة بعض مآخذ الميسرين توهم بخلاف ذلك »[2].

لا نرى أنّ المرجع الفاعل في تفكير د. تمام هو إبراهيم مصطفى ، ونميل إلى القول بأنّ المرجع الفاعل في **تفكيره هو د. إبراهيم أنيس** ؛ فالذي ينعـم النّظر في جهود د. تمام يجدها تطمح إلى مطلب يتخطَّى ما قصده دعاةُ التيسير ، لقد كان مطلبه إعادة صياغة التّفكير اللّغـــوي العربي وعرضه عرضًا شامـــلا ومنسَجما ،سواء أكان ذلك بالتَّوسع أم بالإيجاز ، بطرحٍ جديد ، وهذا ما انتهى إليه د. صلاح الدين الشريف حيث قال : « ... فنحن مطالبون بالعُمق و العلم ، قبل مجرد التّيسير ومجرد التّجديد ومجرد المحافظة على القديم للقديم . هذا ما حاول فعله تمّام حسّان في كتابه اللّغة العربية معناها و مبناها فقد ترك التيسير إلى العمق ، وأدرك أن ما ذهب إليه السّلف في التحليل ينتظر من الخلف التأليف ، وأراد التأصل في القديم فدخله من باب العلم الحديث ... »[3] .

2 ـ 3 ـ 3 ـ التجديد بين النَّقـــد وطرح البديل :

تعد النَّزعة التَّجديدية السمة البارزة في الدَّرس اللساني عند تمام حسَّان ، وهي نزعةٌ و إن شاركه فيها غيره من الباحثين إلا أن التجديد عنده تجاوز حدود نقد المسائل اللّغوية إلى طرح البديل عنها، فالنقد تبيانُ نقصٍ ،أمّا طرح البديل فمحاولة تجاوزِ ذلك النّقص ، ولا يكتسب النّقد المشروعية إلا إذا قدَّم تصورا جديدا يسلم مما شاب التصور القديم ،والبديل لا يكتسب مشروعيته إلّا إذا صدر عن أسسٍ منهجية واضحة، فيحظى بالتّقبل ثم بالتّمثل، وأمثلة ذلك كثيرة غير مقتصرة على مستوى دون غيره ومنها نذكر :

---

[1] إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ط2، 1992م . 1413هـ ، القاهرة ، المقدمة .

[2] عز الدين المجدوب ، المنوال النّحوي العربي قراءة لسانية جديدة ، ص 43.

[3] صلاح الدين الشريف ، النظام اللغوي بين الشكل و المعنى، ص 195.

- مخارج حروف العربية 16. 17 ـــــــــــــــــــــــــــ مخارج أصوات العربية 10.
- مقاطـع اللغة العربيـــة 5 ـــــــــــــــــــــــــــ مقاطع العربية 6 .
- الكلم اسم و فعل وحرف ـــــــــــــ الكلم اسم و صفة و فعل وظرف وضمير و أداة و خالفـة .
- نظرية العامل النّحوي . ـــــــــــــــــ نظرية تضافـــر القرائـــن .
- الجملة اسمية وفعلية ـــــــــــــــــ الجملة اسمية و فعلية و وصفية و شرطية .
- الجملة الإنشائية طلبية و غير طلبية ـــــــــــــــــ الجملة الإنشائية طلبية و إفصاحية .

ولعل النّاظر في هذه البدائل يجدُهـا تتعلق بمسائل خلافية في التّراث اللّغوي العربي،وهي توضح منهج د. تمام في تعامله مع الخلاف حيث يعمَـد غالبا إلى إعادة التّصنيف والتّرتيب،وجمع الظواهر المتفرّقة في كتب الأقدمين قصد تحقيق الانسجام و الشّمولية .

2ـ 3ـ 4ـ الآراء بين الثّبـات و التغيـُـر :

إذا كانت الحقائق العلمية وليدة البحث ، فلا مندوحة في الثبات على الرأي إذا ألزمت نتائج البحث تغييره ، فالأمر موكول إلى تحكيم المعايير العلمية في ثبات الآراء أو تغيُّرها ،ولقد جاءت آراء د.تمام مستمدَّة من معطيات المنهج الوصـــــفي الذي عقِبه المنهج التّحويلي الذي توجه بالنّقـــد لكثير من المفاهيم الوصفية ، فكان الخلاف في المبادئ و المنطلقات سببا في تغيير وجهة البحث اللّساني وقد أدّى ذلك إلى مراجعة كثير من الوصفيين لآرائهم والعودة عن مواقفهم في تقييم منهج التراث اللغوي العربي، فهل الأمر نفسه مع د. تمام حسان ؟.

قال د. محمد خير الحلواني « بل لقد أثبت الزمن أن الوصف البنيوي للغة يعتريه النّقص من كل جانب وأنه لا يكاد يحل إلا جزءا يسيرا منها . وههنا تبين لمنتقدي النّحو العربي أنّ ما أخذوا به من مقولات البنيوية ومنهجها كانتقاص الحذف و التقدير ، والنيل من نظرية العامل ، لم يكن غير ((زي)) مرحلي »[1].

[1] محمد خير الحلواني ،أصول النحو العربي ، إفريقيا الشّرق ، المغرب ، ط2، 2011 م ، ص 06.

يمكن المسَارعة بالقول إنّه لا شيء من هذا قال به د. تمام ، وقد ذكر في تقديم كتابه الأصول أن بعض زملائه أشاعوا بأنه قد تخلّى عن آرائه التي تضمنها كتاب اللغة العربية معناها و مبناها ، لما أظهره وهو يدرس منهج النُّحاة من إعجاب بأصالة ذلك التَّفكير في تماسك أجزائه وترابط عناصره ،لكنَّ ذلك الإعجاب لم «**يمنعه أن يلتزم فكرة أخرى قد تمتاز عليها من جهة البساطة أو سهولة التطبيق ، أو قدرتها على تفسير ما لم تفسره الفكرة الأولى من الظواهر**» [1].

ويوضح سبب اعتماده على الاستقراء ورفضه للتفسير(العلة الغائية) في ثلاث نقاط[2] :

1 ـ أنّ هناك فارقا بين النظرية و بين الحقيقة العلمية من حيث كون النظرية اجتهادا مصدره الحدس وكون الحقيقة أمرا قائما على الملاحظة (و الاستقراء من قبيل الملاحظة) .

2 ـ أنّ عمل تشومسكي ما كان له أن يتم لولا اعتماده على ما سبقه من الاستقراء الذي تلقاه و انتفع به من بلومفيلد و هاريس (أستاذه المباشر) فالاستقراء قائم عمليًّا في نظرية تشومسكي من هذه النَّاحية إذ بنى رأيه على استقراء غيره ثم قام بنقد هذا الاستقراء .

3 ـ أنّ تناولي لفكرة الاستقراء لم يتعارض مع اعترافي بما قام به النّحاة العرب من الاستنباط عندما جرَّدوا من المادة التي تم استقراؤها فكرة أصل الوضع و أصل القياس و أصل الاشتقاق و العدول والرد ، وكان ذلك منهم مبنيا على أُسُسٍ موضوعية أيضا لا على العلل الغائية التي تصلح في مجال الفلسفة و النّظريات المجردة .

وقد لفت انتباه كثير من الدّارسين ذلك التّشابه شبه التّام بين رأي عبد القاهر الجرجاني في النّظم و بين رأي تشومسكي متسائلين عن سر هذا التَّلاقي بينهما ، والجواب عند د. تمام مضمّن في قوله : « ولست أحبّ أن أنسب إلى تشومسكي تهمة النّقل عن عبد القاهر على رغم درجة القُرب بين الفكرتين . ولكنَّني أشير فقط إلى بعض القرائن التي تدل على التأثـــر دون النقل . فالذي بلغني عن تشومسكي أنَّ أباه من رجال الدين اليهود الذين يعرفون العربية معرفة جيدة ويعرف أن نحو العبرية قد تمت صياغته لأول مرة في الأندلس الإسلامية على

[1] ـ تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ،ص 9.

[2] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ،ص 10.

غرار نحو العربية . ومن هنا كان له إلمام بكتب النحو العربي . وإذا كان الأمر كذلك لم يكن من الغريب أن يكون الابن المحب للاستطلاع العلمي قد سأل أباه أن يترجم له أو أن يمكنه على نحو ما من معرفة بعض آراء النحاة العرب التي تأثر بها النحو العبري أو أي شيء من هذا القبيل ثم أن تكون فكرة النظم كما قررها عبد القاهر الجرجاني قد جرى ذكرها أو الإشارة إليها . وليس ببعيد أن تكون فكرة النظم مصدر الإيحاء بفكرة البنية العميقة أيا كانت الظروف التي صيرتها مصدرا للإيحاء و التأثـــر »[1] . وبذلك يشير إلى أنَّ ما نادى به تشومسكي قد سبقَ إليه منذ زمن بعيد عبدُ القاهر الجرجاني .

ويقسِّم د. تمام تفكيره اللّغوي باعتبار الإطار النّظري الذي قدمه في كتاب اللّغة العربية مرحلتين هما [2]:

- **مرحلة ما قبل التّأطيـــر** : ويحددها بما قبل عام 1965 ؛أي **قبل** كتاب اللغة العربية معناها و مبناها .
- **مرحلة ما بعد التّأطيـــر** : ويحددها بما بعد عام 1973 ؛ أي **بعد** كتاب اللغة العربية معناها و مبناها .

ونودُّ هنا أنْ نلفت انتباه القارئ إلى بعض الآراء التي عاد عنها د. تمام بعد إعمال الفكر ومعاودة النّظر ومن تلك قوله بأنَّ المعجم رصيدٌ من الكلمات ولا تقوم بين مفرداته شبكة من العلاقات السِّلبية حتى تكوِّن نظاما ، ولكنَّه عاد عن رأيه ورأى بأنَّ المعجم نظامًا له شبكة من العلاقات السِّلبية ، ومن الآراء التي عاد عنها كذلك ما كان خطَّأ فيه النُّحاة حين قالوا : (الإعراب فرع المعنى) وكان عليهم ـ حسب رأيه ـ أن يخصِّصوا المعنى فيقولوا: (الإعراب فرع المعنى الوظيفي) ؛لأنّ الإعرابَ يتمُّ بكشف التَّعليق بين المفردات حتَّى و إن انتفى المعنى المعجمي ، ولكنَّه عاد عن هذا الرأي في موضع آخر [3].

---

[1] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ، 2/ 343 .

[2] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب، 7/1 .

[3] ينظر :مناهج البحث في اللغة ، ص 227، وينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 372، وينظر : مقالات في اللغة و الأدب ، 89/2.

خلاصة ونتائـــج :

- تكشف مؤلفات د. تمام عن سماتٍ هامَّه في الدّرس اللساني عنده ، أولها أنها جاءت تنشد غاية غابت عن كثير من الدارسين وهي ضرورة الاهتمام **بالمنهج اللُّغوي** الذي يفضي النَّظرَ فيه إلى النَّظر في التَّفكير اللّغوي كلِّه ، وثانيتها أن تفكيره جاء منسجما على الرغم من تباعد المسافة الزمنية ،ورمن توافد مناهج لسانية جديدة إلا أنّنا لا نكاد نظفر في تفكيره بما يعارض أولَّه آخـــرُه إلا في مسائل محدودة ، وثالثة السِّمات أنه وفق إلى حدّ بعيد في التوفيق المعرفي بين الرافد التراثي العربي و الوافد الحداثي الغـــربي حيث قام تفكيره على الدّعامتين جامعا بين الأصالة و الحداثة ،وقد اجتمعت فيه الصفتان كما جَمع في تكوينه بين الدِّراسة الأزهرية وبين التلمذة على الأستاذ جون فيرث زعيم المدرسة الاجتماعية .
- تمثَّل مبادئ البنيوية في نظرته للغـــــة ، وقد جمع بين آراء دي سوسير وآراء المدرسة الاجتماعية الانجليزية في دراسة المعنى فرأى أن المنهج الوصفي الحديث هو المنهج اللِّساني الصَّالح للنَّظر في مباحث اللغة على مستوياتها المختلفة .
- لم يغب عن تفكيره ما بين المتكلم و الباحث من فروق ،وقد وضح ذلك أحسن توضيح مبينا الحدود الفاصلة بين نوعين من النشاط اللغوي هما : البحث و الاستعمال ؛فالأول أداته الوصف و الثاني أداته المعيـــــار .
- نزع تفكيره اللُّغوي إلى تقديم البديل في كثير من المسائل ، وكل منها حقيقٌ بالدّراسة وقوفا عند أسسه وبواعثه ، ثم تتبع مآلاتـــــه في الساحة اللغوية من خلال رصد أهم ما ثار حوله من نقاش بنـــــاء يرمي إلى تقييمها و تقويمها ليأخذ مكانه المناسب ضمن جملة الآراء اللّغوية الحديثة ، وقد تكفل البحث بذلك في فصولـــــه التالية.

الفصل الثاني :

آراء تمّام حسَّان في الأصوات و النِّظام الصّوتي

أولا / مفاهيـــم أساسيـــــة .

ثانيا / مخارجُ أصـــــواتِ العربيـَّـــة .

ثالثا : صفاتُ أصـــواتِ العربيـَّـــة .

1 ـ الجهرُ و الهمس .

2 ـ الشدّة و الرخـاوة .

رابعا / المقطــع الصَّوتي المفهوم و الأقسام .

خامسا/ التَّنغيـــم وظائفـــه وموازينـــه .

1 ـ مفاهيم أساسيَّـــة :

مما لا شكَّ فيه أنّ المفاهيمَ مفاتيـحُ العلوم، فلا يتمُّ الولـوج إلى أيِّ فرعٍ من فروع المعرفة إلَّا بعد بيانِها وفهمها ،فإذا حدِّدت المفاهيمُ عُرفت بواعثُ الآراء واتَّضحت مساراتُها وحدِّدت مآلاتها ،و الدّرس الصّوتي الحديثُ ينطلق من مجموعةٍ من المفاهيم التي تشكِّل نقاطَ الاختلاف في النَّظر بينَـــه و بين التَّصور الموروث ،الذي صدَر هو الآخرُ عن مفاهيمَ مُفارِقـــةٍ في بعضِ مناحيها للمعالجة الصّوتية الحديثـة ، ومنها نذكـــر :

1. الفوناتيك و الفنولوجيا :

تفرِّق الدّراسة الصّوتية الحديثة بين فرعين من فروع البحث في هذا الحقل ، يُطلَق على الأوّل منهما مصطلح الفوناتيك (phonetics)، وعلى الثَّاني مصطلح الفنولوجيا (phonology)، وهو تفريقٌ اقتضته طبيعة منهجِ البحث المختلف في كِليهما ،وترجعُ بدايات الإشَارة إلى هذا التّفريق إلى اللّغوي بودوان دي كورتيني(Boudouin De Courtenay) حيث أعلن أنَّ هناك فُروقا جذريَّة بين أصوات الكلام (spcch sounds) والصُّور الذِّهنية للأصوات (phonetic images) التي تتألَّف منها اللُّغة [1]، أمّا فضلُ التَّفريق الحقيقي بينهما فيرجع إلى مدرسة براغ اللُّغوية ، التي تأثَّرت بآراء سوسير في تفريقه بين اللُّغة و الكـــــــلام [2].

وقد انتقلت هذه المفاهيمُ إلى اللُّغويين العرب ، فكانت لهم فيها آراء مختلفةٌ ، وأوليَّة ذلك الاختلاف اختلافٌ في الاصطلاح ، ثم من بعده اختلاف في تصوُّر العلاقة بينهما فصلا و وصلا ، حيث نجد منهم من آثـر التَّعريب على التَّرجمة ،فاصطلح على الأول (الفوناتيك) ، وعلى الثّاني (الفنولوجيا) [3] ، وقد اصطلح أحمد مختار عمر على الأوَّل بـ (الفونتيكس) وعلى الثاني (الفنولوجيا)[4].

---

[1] كمال بشر ، علم اللغة العام الأصوات ، دار غريب القاهرة ، (د. ط) ، 2000م ، ص 73.

[2] ينظر : نفسه ، ص 75.

[3] ينظر :نفسه ،، ص 70.وينظر : إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، مصر ، د. ط ، د . ت ، ص 5. وقد عدل عن رأيه في موطن آخر متأخر زمنيا ، حيث ترجم الفنولوجيا إلى التشكيل الصوتي . ينظر: اللغة بين القومية و العالمية ، دار المعارف ، مصر ، د. ت ، ص 25.

[4] أحمد مختار عمر ، دراسة الصّوت اللغوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1418هـ . 1997م ، د. ط ، ص 45. 369.

أما د. تمّام حسّان فقد استعمل في كتابه (مناهج البحث في اللغة) مصطلح (الأصوات) للدلالة على الفرع الأول ، ومصطلح (التشكيل الصوتي) للدلالة على الفرع الثاني[1] ، وعدَل في كتابه (اللغة العربية معناها و مبناها) عن تسمية التّشكيل الصّوتي إلى (الصّوتيات)[2] .

تتطلّب دواعي السّلامة المنهجية الفصلَ بين هذين الفرعين وضبطَ العلاقة بينهُما ، وتحديد مجال كلٍّ منهما ، وتوضيح ذلك يمنع الخلط والتّداخل بينهما أثنـــاء البحث ؛فهما مرحلتان من مراحل البحث الصّوتي يجب الفصل بينهُما ،ويرى بعض الباحثين أنّـــه ليس من الضّرورة الفصل بينهما ؛لأنّ « هذين النّوعين من الدّراسة يعتمد أحدهما على الآخر ، وهما متكاملان ومن العبث أن تحاول أن تقرّر أيُّهما أفضل من أخيه ... لهذا يحسن تجميع الدّراستين معا تحت التّسمية العامّة التّقليدية علمُ الأصوات اللُّغويّة »[3] ،ولكنْ بين هذين الفرعين من الاختلاف في منهج البحث ما يحسنُ معه الفصلُ بينهما ،حيث يختصُّ « الفوناتيك للدّراسة الصّوتية المحضة ، التي تتضمّن النّواحي النُّطقية والفيزيائة ،والفنولوجيا للدّراسة التي تعمَدُ إلى وضع القوانين و القواعد العامّة للأصوات و إلى الكشف عن وظائف هذه الأصوات في اللُّغة المعينة »[4] .

وقد جاءت عبارات التّفريــق بينهما عند د. تمّام حسّان في سياق التّفريق السوسيري بين اللُّغة و الكلام ، ومنطلقةً من ضرورة التّفريق بين عمل المتكلّم و عمل الباحث ، حيث « إنّ دراسة الأصوات التي تجري في الكلام من حيث هي حركات عضوية مقترنة بنغمات صوتية هي ما نسميه علم الأصوات . ولكنّ دراسة الأصوات غير مقصورة على هذه النّاحية الدّراسية الطبيعية فحسب ،بل هي تخضع لقواعد معينة في تجاورها، وارتباطها و مواقعها ، وكونها في هذا الحرف أو ذاك ، وإمكان وجودها في هذا المقطع أو ذاك ... ودراسة **الأصوات** من هذه النّواحي الأخيرة دراسةٌ لسلوكها في مواقعها أكثر ممّا هي دراسةٌ للأصوات نفسها ،وتلك هي دراسة **التشكيل الصّوتي** ... فعلم الأصوات إذًا أوصافٌ لأعمالٍ ، وعلم التّشكيل الصّوتي أوصاف لأبوابٍ و قواعدَ . والكلام من عمل المتكلّم و الأبواب و القواعد من عمل الباحث يخترعها اختراعًا و لا يكتشفها اكتشافًا »[5] ، والعلاقة بينهما تتمثل في أنّ « دراسة الأصوات من وجهة نظر المخارج و الصّفات مقدّمة لدراسة التّشكيل الصّوتي التي

[1] ينظر: تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ص 59. 111.

[2] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 45. 66.

[3] ـ محمود السعران ، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي) ، ص 166.وينظر :إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 5.

[4] كمال بشر ، علم اللغة العام (الأصوات.) ، ص 60.

[5] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ،ص 111.وينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 33 .

تعبِّر عن النِّظام الرَّمزي الذي تنتظم به هذه الأصوات »[1]، واعتبر د . تمام دراسة الأصوات خارجةً عن دراسة اللُّغة ، بينما تنتمي دراسةُ التَّشكيل الصَّوتي إلى حقل الدِّراسة اللُّغوية ، « ذلك بأنَّ هذه الملاحظات و التَّسجيلات لا تتَّصل باللُّغة إلَّا حين يتمُّ تنظيمها و الرَّبط بينها في نظام صوتي كامـــل ، تُعرفُ به علاقات المخارج وعلاقات الصِّفات إيجابا و سلبا ،و تُعرف فيه هذه الظَّواهر الموقعيّة التي يتطلَّبها وُرود هذه الأصوات المدروسة في السِّياق »[2] ، ويظهر من هذه العبارات التَّأثُّر بأفكار سوسير وخاصَّة في قوله : « إنَّ علم الأصوات لا يصبح ذا قيمة إلَّا مشتركا مع عنصرين أو أكثر في علاقة تبعيِّة داخليَّة ، إذ إنّ للتَّغيرات حُدودا تختلف بحسب تغيّرات العنصر الآخر ، إنَّ الواقع الوحيد في وجود عنصرين إنَّما يستجر علاقة و قاعدة ،وهذا الأمر مختلفٌ جدًّا عن المعاينة ، هذا وفي البحث عن مبدأ تصويتي فإنّ العلم يعمل إذن في اتجاه معاكس ، معلنًا إيثاره للأصوات المعزولة »[3].

ويفرق د. تمام بينهما على أساسٍ وظيفيٍّ مشيرا إلى قول كانتينو : « إنَّ الأصوات دراسةٌ للظَّواهر الصَّوتية ، والتّشكيل الصّوتي دراسةٌ لوظائف الأصوات»[4]،وينبِّه إلى ضرورة التَّمييز بين المصطلحات في كلِّ فرع منهما ،حيث يتَّخذ المصطلح في كلٍّ مدلوله الذي يختلف عن الآخر ، حيث « إذا استعملنا الشَّديد مثلا للصَّوت ، فإنمّا نطلقه وصفا لظاهرة حركيَّة من ناحية ، وصوتيَّة من ناحية أخرى . .. ولكنَّنا إذا تكلَّمنا عن نفس الاصطلاح من النَّاحية التشكيلية فإنَّنا نتكلَّم عن وظيفة صوتيَّة من مجموعة وظائف يتكوَّن منها النِّظام الصَّوتي للُغة معينة »[5]. يظهر في هذا القول مفهوم الوظيفة كمفهوم أساسي في التّشكيل الصّوتي يقابله مفهوم الحركة في الأصوات ؛ فالشِّدة ظاهرة حركية في الفونيطيقا وهي وظيفة صوتيَّة في الفنولوجيا [6]، ويظهر معه كذلك مفهومان آخران هما : الموقعية و القيم الخلافية ،والموقعية هي : « دراسة لعلامات المواقع ، أو دراسة لسلوك الأصوات في الموقع ، طبقا لما يقتضيه هو سواء أكان هذا الموقع في بداية الكلمة أو وسطها أو نهايتها »[7]،وتتجاوز التَّفرقة إلى التّفريق بين المصطلحات ، فيظهر مصطلح الإجهار و الإهماس في مقابل الجهر و الهمس ، «والإجهار هو جهر ما هو مهموس من جهة التَّبويب و التَّقعيد ، والإهماس هو همس ما هو مجهور من هذه الجهة ، في موقع صالح لذلك »[8]

[1] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 115.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 32.33

[3] فرديناند ده سوسر ، محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة : يوسف غازي و مجيد النصر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1986م ، ص 69. 70.

[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص111.

[5] نفسه ، ص 112.

[6] نقسه،ص 112.

[7] نفسه ،ص 147.

»[1] ، وقد يكون التَّشابه بين حرفين أو أكثر في المخرج أو الصِّفة ،ولكنَّ المؤكد أنَّ كلَّ «حرفين في النِّظام التَّشكيلي في أيّـة لغة لا بدَّ أن تكون بينهما جهة اختلاف واحدة على الأقل ، وهذه الجهة إمَّا أن تكون مخرجا أو صفة ، ولو اتَّفق حرفان في المخرج و الصِّفة لما صحَّ أن يسميا حرفين ، إنما يكونان حرفا واحدا [2] ، وإذا كان التَّشابه فمن الضَّروري في هذه الحالة أن تتدخَّل القيمة الخلافية الوظيفية في الطَّريقة التي تحدّد بها الحروف في النِّظام الصَّوتي بحسب الوظيفة [3] ،ويتفرَّع عن القيم الخلافية مفهومٌ آخر هو المقابلات الصَّوتية ، حيث يقوم الوصف التَّشكيلي على أساس إيجاد المقابلات بين الأصوات في مخارجها وصفاتها فتظهر علاقات الإيجاب و السّلب بينهما ، ويشير إلى مصطلح آخر هو مصطلح **المَيْل** ، ويقصد به الميلُ بالمخرج الأصلي أثناء النُّطق إلى أن يدخل في مخرج آخر ، والفرق بين الميل و العلاقة يتمثل في أنَّ الميل صفةٌ في الموقع أكثر منه صفة في الحرف [4] [4] ، ويوظف هذه المفاهيم في التّفريق بين الصِّحاح و العلل ،فيكون ذلك اعتمادا على أربعة أُسس هي [5] :

- الأساس الفيسيولوجي .
- الأساس الصّـــــوتي .
- هذان الأساسان مُجتمعين .
- الوظيفة و التّوزيع أو التّطريز اللّغـــوي .

وخلاصة القول في تفريق د. تمّام حسّان بين الأصوات و التّشكيل الصّوتي ، أنّه يربط التّشكيل الصَّوتي بدراسة اللُّغة ، ولا يرى ذلك في دراسة الأصوات ، وهو في ذلك متأثّـرٌ بآراء فردينان دوسوسير في التّفريق بين اللُّغة و الكلام ، وناظـــرٌ إلى المسألة نظرةً وظيفيةً ، حيث كان الفارق بينهما هو فرقُ ما بين الحركة و الوظيفة ، وما بين الاستعمال و التّجريد ، وما بين ما هو من سلوك المتكلِّم وما هو من اختراع الباحث ،وينتهي إلى أنَّ النّظام الصّوتي يقـــوم على معطيات علم الأصوات بوصفها مقدِّمة ضروريَّة ينطلق منها الباحث في التّشكيل الصّوتي ،كما يعتمد على الوظائف ، وعلى القيم الخلافيَّـــة .

[1] نفسه، ص 151 .

[2] السابق ، ص 123.

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 73.

[4] ينظـــر : مناهج البحث في اللغة ، ص 112. 123.

[5] نفسه 113.

2. الصّوت و الحرف :

تحدّث سيبويه في أوّل باب الإدغام عن عدد حروف العربية ، مستخدمًا مصطلحَ الحـــرف ، وذكر أنَّ حروف العربية تسعةٌ و عشرون ، وتصبح خمسةً وثلاثين حرفًا بحروف هي فروع ، وأصلها التّسعةُ و العشرون ،وتكون اثنين و أربعين حرفًا بحروف أخرى هي فُروع أيضا لكنَّها غير مُستحسنة [1]، ولعلّ السّؤال الذي يُطـرح هو: ما المقصود بالحرف في قوله ؟ أهو الرّمـــز المكتوب أم الصّوت المنطــوق ؟ .

يذهب د. غانم الحمد إلى أنّ « الظّاهر الجلـــي هو أنّ سيبويه يريد بمصطلح الحروف هنا الأصوات اللُّغوية وليس الرمــوز الكتابيَّة ، وأكثَر سيبويه من استعمال مصطلح الحـــرف ، والحروف بهذا المعنى »[2] ،ومهما يكن فإن سيبويه استخدم المصطلحين دون الإشارة إلى المقصود من كلٍّ منهما ، وتؤكد الدّراسة الحديثـــة على ضرورة التَّفريق بينهما ، فهما مفهومان مختلفـــان يجب ضبط الفُروق بينهُما ليس على مستوى الاصطلاح فقط ، بل على مستوى العَمل و التّجريـــد قبل البِدْءِ في دراسة النّظام الصّوتي ؛ لأنّ « الحروف وحداتٌ من نظـــام وهذه الوحدات أقسامٌ ذهنيَّة ، لا أعمالٌ نطقيَّة على نحو ما تكون الأصوات ، والفرق واضحٌ بين العمل الحركي الذي للصّوت ، وبين الإدراك الذّهني الذي للحرف ، أيْ بين ما هو ماديّ محسوس وبين ما هو معنويٌّ مفهوم ... فالصّوت ينطق فيكون نتيجةَ تحريك أعضاء الجهاز النّطقي وما يصاحب هذا التّحريك من آثار سمعيَّة ، ولكن الحرف لا يُنطق وإنَّما يفهم في إطار نظامٍ من الحروف تُسمَّى النّظام الصّوتي »[3]، يفهم من القول أنّ الحـــرف مفهوم تجريدي ، والصّوت مفهوم استعمالي ، ومن المعلوم أنَّ الحروف أقلّ عددا من الأصوات ، فكلُّ حرف تندرج تحته مجموعةٌ من الأصوات منتميةً إليـــه و مختلفةً فيما بينها ، فهي أداءات لهذا الحرف ، والصّوت بتعبير أدق هـو : « ظاهرة طبيعية تنتجُ عن جسم يهتزُّ يؤدِّي إلى حدوث اضطراب تَضَاغُطِيٍّ ينتقل في الهواء على شكل موجات تؤثِّـر على طَبْلَةِ الأذن ، فيؤدِّي ذلك إلى الإحساس بالصّوت و سماعه »[4]، وقد كان لتصوُّر القدماء للعلاقة بين الصّوت و الحـــرف أثر على منهجهم ،حيث « اتَّجه سيبويه وأصحابه في استنباط الحروف اتّجـــاه عكس ما يراه المحدثون ،فسوف ترى في دراسة الصّوتيات أن اتجاه البحث الحديث إنّما يكون من

[1] سيبويه ، الكتاب ،تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 2، 1402هـ . 1982 م ، 4/ 431. 432 .

[2] غانم قدوري الحمد ، فكرة الصّوت السّاذج وأثرها في الدّرس الصوتي العربي ، مجلة معهد الإمام الشّاطبي للدّراسات القرآنية ، ع 4، 1428هـ ، ص 203.

[3] تمام حسان ،اللغة العربية معناها و مبناها ، ص73.

[4] سعد عبد العزيز مصلوح ، دراسة السّمع و الكلام صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك ، عالم الكتب ، القاهرة ، (1420هـ . 2000م)، ص18.

الأصوات إلى الحروف إذ ينظِّم الباحثُ ما لديه من أصوات جرت ملاحظتُها ووصفُها إلى مجموعات تُسمى كلّ مجموعة منها حرفـــا وذلك كأن يجمع الأصوات المختلفة الدَّالة على النُّـــون مع اختلاف المخارج بين هذه الأصوات فيجعلها تحت عنوان هو حرف النُّـــون »[1]، ويذهب د. تمَّام حسَّان إلى أنَّ سيبويه لم يكـن يفرِّق بين اصطلاحي الحرف والصّوت على نحو ما فرَّق علم اللُّغة الحديث بين phoneme **أو** sound **أو** allophone[2]، والتّفريق بين الصّوت والحرف يؤدِّي بالضّرورة إلى وضع رموز للأصوات أو ما يسمى بالكتابة الصَّوتية ، لأنَّ « رموز الأبجدية قاصرة قصورا عظيما من جهة العلل وقصورا أقلّ شأنا من جهة النّظر إلى الصّحاح . أمَّا من جهة العِلل فلم تُعـــن الأبجدية العربية بها لا من النّاحية الأصـواتية ولا من النّاحية التّشكيلية ؛ بل جعلت لها رمـوزا إضافية تابعةً لرموز الصِّحاح ، وتدلُّ على الحرف أكثر مما تدلُّ على الصَّوت »[3]، وفي هذا القول مأخذ مبطّن يتعلَّق باهتمام القدماء بالصّحاح أكثر من اهتمامهم بالعِلل .

3. الفونيـــــم :

تتطلَّب عملية التّحليل تحديدَ الوحدات الصّغرى للمادَّة الصَّوتية ، وقد ظهر مصطلح الفونيم ، وهو مصطلح يرى المؤرِّخون أنّ أوَّل من استخدمه هو Defrich Desgenettes في اجتماع الجمعية اللُّغوية الفرنسية في مايو1873، وثاني من استعمله كان louis havet ومنه انتقل المصطلح إلى ferdinad de sassure وأوَّل من أعطى الفونيم تحديدَه الدّقيق كان Jan Boudouin[4]، ومع ظهور المصطلح ظهرت معه اختلافات حول ضبط مفهومه ، وذلك لاختلاف المنهج وتعدُّد زوايا النّظـــر ،حتى قال دانيال جونز : « لا واحد من التَّعريفات التي سمعت بها لا يمكن مهاجمته . ولا أظنُّ أنَّه من الممكن تقديم تفسير لا يترك منفذا للشُّذوذ و الاستثناء »[5]،ويمكن أن نلخص اتجاهات النَّظـــر إلى الفونيم على النَّحـــو الآتي :

1. **النَّظرةُ العقليَّة أو النَّفسيَّةُ** : من أصحاب هذه النَّظرة "بودوان دي كورتيني"الذي عرَّفـه بأنَّه : « مجرَّد صُورة أو مثال يبقى واحدا في نفسه مهما اختلف نفسيًّا أو فيزيائيا ، عن طريق تمثيله بأصوات واقعيَّة »[6] ومن

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ،ص 50. 51.
[2] ينظر: نفسه ، ص 57.
[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 8.
[4] ينظر : أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 169.
[5] نفسه ، ص 174.
[6] نفسه ، ص 177.وينظر :كمال بشر ، علم اللغة العام (الأصوات) ، ص 488.

أصحاب هذه النظرة كذلك سابير Sapir الذي قال في تعريفه : « الفونيم صوت مثالي(ideal sound) نحاول تقليده في النّطق ولكنّنا نفشل في إنتاجه تماما كما نريد أو بنفس الصُّورة التي نسمعه بها »[1]، وقد قال ذلك في مقالة جاء فيها : « إنّ غرض هذه المقالة وروحها أن ترى أنّ الظّواهر الأصواتية ليست عضويَّة ، مهما كان من الضّروري في المراحل الأولى للبحث اللّغوي الاستقرائي أنْ نعطي الحقائق الأصواتية تجسيما عضويا . فالمناقشة الحاضرة في الحقيقة توضيحٌ خاصٌّ لضرورة الذّهاب إلى ما وراء مادة الإحساس ، وفي أيّ نوع من أنواع التّعبير لندرك من الأشكال ما يُدرك بالبديهة ويُعطي معنى للتَّعبير »[2].

2. **النَّظـــرةُ الماديـة** : من أصحاب هذه النَّظرة "دانيال جونز" الذي قال في تعريفه: « أسرة من الأصوات في لغة معينة متشابهة الخصائص ومستعملة بطريقة لا تَسمح لأحد أعضائها أنْ يقعَ في كلمة، في نفس السِّياق الصّوتي الذي يقع فيه الآخر »[3] ، هذه النَّظرة تشبه إلى حدٍّ ما النّظـــرةَ إلى الحرف الذي يمثِّل عائلةً من الأصوات ،وهي نظرةٌ كما يقول د. تمام يمكن أن تسمَّى نظرةً عضويَّة تركيبيَّة لأنَّها تعترف بكلمة "عائلة "من الأصوات أي أنَّها تنظُر إليه في بيئتِه الصَّوتيَّـــة [4].

3. **النَّظرة الوظيفيَّـــة** : في هذه النَّظـرة اتّجاهاتٌ مختلفة في تصوُّر وظيفـــة الفونيم :

ـــ وظيفته كوحدةٍ مناسبة للتَّعبير الألفبـــائي .

ـــ وظيفته في التَّفريق بين المعاني فهو في نظرهم « أصغر وحدة صوتيَّة عن طريقها يمكن التَّفريقُ بين المعاني »[5].

ـــ وظيفته في تركيب اللُّغة :ومن أصحاب هذه النَّظرة تروبتسكوي ، الذي يرى أنَّها وحدات تشكيليَّة لا يمكن تقسيمها من وجهة النَّظر اللُّغوية إلى عناصر لغويَّة متتابعـة ،وهي علامات مميّزة لا يمكن تعريفها إلاّ بالرّجوع إلى وظيفتها في تركيب كلِّ لغـــة [6]،ومن أصحاب هذه النّظرة كذلك بلومفيلد الذي عرَّف الفونيمات بأنّها « الوحدات الصُّغرى من الصّفات المميّزة »[7] .

---

[1] السابق ، ص 175.

[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 129.

[3] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 177.وينظر : كمال بشر ، علم اللغة العام (الأصوات) ، ص 485.

[4] ينظر : تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 128.

[5] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 179.

[6] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 130.وينظر : علم اللغة العام (الأصوات)، ص 488.

[7] نفسه ، ص 130.

4. **النَّظـــــرةُ التَّجريديّـــةُ** : من أصحابها توادل الذي قال: « إنَّ الفونيم ليس له وجودٌ حقيقيٌّ ، لا من النَّاحية العُضويَّة ، ولا من النَّاحية النَّفسيَّـــة ، وإنَّما هو مجـــرَّد وحدةٍ خُرافيَّـــة »[1].

وقد استعرض د. تمام لمختلف هذه الوجهات في النّظر ، ورأى أنَّها في مجملها تلتقي في غاية علميَّة واحدةٍ هي[2] :

ـــ أنَّ الفونيم يؤدِّي وظيفةً دلاليَّة ، حيث تأتي الدّلالة من الفونيمات و المورفيمات والكلمات و الجمـــل .

ـــ يُعين على تعلُّم النُّطـــــق الأجنبي .

ـــ يُعين على استخدام الأصوات الصَّحيحة في أماكنها الصَّحيحـــــة .

ـــ يُعين على فهم النّحو و الصّرف و بقيَّة الدِّراسات اللُّغوية عن طريق الإضافة و الاستخراج و الاستبدال .

ـــ يُعين على خَلْقِ أبجديَّات منظَّمـــــة للُّغات المختلفـــــة .

والملاحظ من عرض د. تمام للفونيم تركيزُه على الجانب الوظيفي، المتمثِّل في أداء الفونيم لوظيفةٍ دلاليَّةٍ ،هي التَّفريقُ بين المعاني بواسطة القيم الخلافيَّة بين الفونيمات[3]، ويتَّفق معه في ذلك د. كمال بشر حيث يعرِّفه بقوله : « الفونيم هو أصغر وحدةٍ صوتيَّة قادرة على التّفريق بين المعاني »[4]، ويرى د. تمام أنّ الفونيم في أحد معانيه هو الحرف ،وفي ذلك يتَّفق مع ماريو باي الذي قـــال: « الفونيم إذن يمكن أن يعرَّف على أنَّه مجموعةٌ أو تنوُّعٌ أو ضرب يضمُّ أصواتًا وثيقةَ الصِّلة (فونات) ينظر إليها المتكلِّمون على أنَّها تمثِّل وحدةً واحدةً ، بغضِّ النَّظر عن تنوُّعاتها الموضعيَّـــــة »[5].

---

[1] السابق ، ص 130.

[2] ينظر : نفسه ، ص 131.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص127.

[4] كمال بشر ، علم اللغة العام (الأصوات) ، ص 189.

[5] ماريو باي ، أسس علم الغة ، ترجمة و تعليق : أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط8 ، 1419هـ . 1998م ، ص 49.

2 ـ مخارجُ أصواتِ العربيَّـــة(الصِّحاح) :

من الضَّروري في الدِّراسة الصَّوتية معرفةُ مواضعِ إصدار الأصوات، فتلك نقطة البِدْء التي يتمُّ بمعطياتها تمايُز الأصوات بعضها عن بعض، وقد تشترك مجموعةٌ من الأصوات في مخرج واحد ، فيكون معيارُ الصِّفات مرحلةً ثانيةً تضمن لكلِّ صوتٍ استقلالَه عمَّا عداه ،ولقد تباينت الآراءُ حول مخارج أصواتِ العربيَّة بين القُدماء و المحدثين من جهةٍ ، وبين المحدثين أنفسِهم من جهةٍ ثانيةٍ ، وفيما يلي عرضٌ لمخارج أصوات العربية في تصوُّر د. تمام محاولين موقعتها ضمن أهـــمِّ تلك الآراء .

1ـ مفهـــــوم المخرج :

المخرج في اللّغة هو : « موضعُ الخُروج يُقَال خَرَجَ مَخْرَجًا حَسَنًا ،وهـذَا مَخْرَجُهُ »[1].

أمَّا في الدّراسةِ الصّوتية فهو : « الموضعُ الذي يلتقي فيه عضوُ النُّطق الثّابت و المتحرِّك ، و يمنع الصّوت من الامتداد و الاستطالة »[2] ،وهو بتعبير آخـــــر : « الموضع الذي ينشأ منه الحرف ،و يكون لازما في أحد الأعضاء المعروفة »[3] ،والمتصفِّح كتبَ اللّغويين يجدهم يتداولون مجموعةً من المصطلحات في تعبيرهم عن مكان الصّوت من جهاز النُّطق ،فقد ورد عن الخليل بن أحمد (ت 175هـ) ذكره المخرج ، والحيز، و المبدأ و المدرج [4] ، ولا نريد هنا أن نتوسّع فيما إذا كانت رديفة بعضها البعض ، أم أنَّ لكلّ منها مدلولًا يختلفُ عن الآخر ، ولكنّ أكثرها اطرادا في مصنّفات القدامى مصطلح المخرج .وهو في الدِّراسة الحديثة مكانُ النُّطق[5] ،أو هو موضع التَّماس (التَّلاقي) أو التَّقارب[6]، أو هو « النُّقطة الدَّقيقة التي يصدر منها أو عندها الصَّوت » [7] .

2 ـ عدد المخـــــارج وترتيبـــــها : لقد اجتهد القُدامى في تحديد مخارج الأصوات ،حيث أفصحت تآليفُهم عن العناية الواضحة بهذا المبحث مؤكِّدَةً على ضرورة تصنيف الأصوات اللّغوية حسب مواضعِ صُدورها ، والملاحظ على تحديد القدماء لمخارج الحروف أنَّهم اختلفوا في عددها و في توزيعها ، ولكنّهم اتَّفقوا على ترتيب

---

[1] ـ ابن منظور ،لسان العرب ، تحقيق : عبد الله علي كبير و آخران ، دار المعارف ، القاهرة ، مادة (خ ر ج)،ص 1125. .

[2] ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ،تحقيق : مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، 1 / 64 .

[3] إبراهيم الدوسري ، شرح المقدمة الجزرية ،دار الحضارة ، الرياض ، ط1، 1425هـ . 2004م ، ص 38.

[4] الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ، 1/ 68.

[5] ينظر : تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 84.

[6] محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1417هـ. 1997 م، ص118 .

[7] كمال بشر: علم اللغة العام (الأصوات) ،ص180 .

المخارج ترتيبًا تصاعُدِيًّا حيثُ بدؤوا بالحَلْقِ وانتهوا بالشَّفتين ، وهذه نقطةُ خلافٍ بينهم و بين المحدثين الذين ساروا في التّرتيب خِلاف مسارهم ؛بادئين بالشَّفتين نُزُولا إلى الحلق ،ومن نقاط الاختلاف أيضًا ما سنراه في معرض الحديث عن مخارج الأصوات عند د.تمام حسّان .

يعد كتاب (مناهج البحث في اللغة) من طلائعِ الكتب التي وجَّهت عنايَتها إلى الدّرس الصَّوتي بفرعيه الأصواتي و التّشكيلي، وإنْ كان الاهتمام بالفَرع الأوَّل أكثرَ وُضُوحًا ، وقد حاول د. تمام مُعاودة النَّظر في مخارج الأصوات مُستعينا بالتَّجربة العلميَّة ،و فيما يلي عرض لآرائه، محاولين موقعتها بين ما ورد في الموروث العربي ، و نتائج الدّرس الصَّوتي الحديث ؛بحثًا عن نقاط الالتقاء ونقاط التّوازي بينهُما .

استهلَّ د. تمّام حسّان حديثه عن مخارج أصوات العربية بالإشارة إلى الاختلاف بينَه و بين ما توصَّل إليه علماءُ القِراءات و التَّجويد قائلا : « **و المخارجُ التي نذكرها هنا تختلف إلى حدّ ما عن تلك التي توجد في علم التّجويد و القراءات اختلافا اقتضاه منهج البحث الحديث** »[1] وهو اختلاف في عدد المخارج وترتيبها وما يضمّه كلُّ مخرج من أصوات ،وكذلك اختلافٌ في الجهاز الاصطلاحي الذي اجتهدَ في ضبطِه، ومستقرُّ الرَّأي عنده أنَّ مخارجَ أصواتِ العربيَّة عشرةٌ هي :

1. شفوي (Bi-labial) :

الأصوات الشّفويَّة ، وهناك من اصطلح عليها "الأصوات الشفتائية"[2]، وهي يتمُّ نطقُها بتقريب المسافَة بين الشَّفتين بضمِّهما أو إقفالهما عن طريق الهواء الصَّادر من الرِّئتين ، ويضمُّ هذا المخرجُ ثلاثةَ أصواتٍ هي : الباء والميم و الواو ، وهذا ما ذهب إليه الدكتور تمّام حسان[3]، و كثيرٌ من البَاحثين المحدثين[4]، في حين نجد أنَّ هناك من استثنى الواو من هذه الثُّلاثية ذاهبًا في ذلك مذهبَ الخليل حيث نصَّ على أنَّ « ف ب م من بين الشَّفتين خاصَّة»[5] ، وخالفه في ذلك سيبويه حيث أخرج الميم وجعل الأحرف الشّفويه هي :الفاء و الباء و الواو[6] .

---

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 84.

[2] ينظر : منصور بن محمد الغامدي ، الصوتيات العربية ، مكتبة التوبة ، الرياض ، ط 1، 2001م ،ص 54.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 105.

[4] ينظر : إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 54، كمال بشر ، علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ، ص 89.

[5] الخليل ، العين ، 1/ 58.

[6] ينظر : سيبويه ،الكتاب ، 4/ 433.

- **البـــــاء** : لا خلافَ بين القُدماء و المحدثين حول مخرج صوت الباء ، الذي« يُنطق بضم الشَّفتين وإقفال ما بين الحلق و التَّجويف الأنـــفي»[1].
- **الميـــم** : حدَّد سيبويه مخرجـــها بقوله : « ومن حافَّة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان ما بينهما من الحنك و ما فُوَيق الثَّنايا مُخرج النُّون ... وممَّا بين الشَّفتين مُخرج الميم »[2]، وقد وصف د. تمَّام طريقةَ نُطقه وذلك بأنْ « تتَّصل الشَّفتان عند النُّطق به ، ويهبط الطَّبق فينفتح المجرى الأنفي ، ويمرّ الهواء منه »[3].
- **الـــــواو** : قال سيبويه : « ممَّا بين الشفتين مُخْـــرَج الباء و الميم و الواو »[4]، وينطق به بضمّ الشَّفتين ضمًّا دون الإقفال ، مع نتوئِهما إلى الأمام ، ورفع مؤخّر اللِّسان ، وسدِّ المجرى الأنفي ، ووجود ذبذبةٍ في الأوتار الصَّوتية[5].

2. **شَفَـــــويٌّ أسنَـانيٌّ** : **(Labio-dental)** : يحصلُ الصَّوت الأسنانيُّ الشَّفويُّ « نتيجةَ اتِّصال الشَّفة السُّفلى بالأسنان العُليا لتَّضييق مجرى الهواء »[6]، ويضمُّ هذا المخرج صوتًا واحدًا و هو الفاء ،وفي ذلك اتِّفاق اتِّفاق مع ما جاء في نصّ سيبويه : « من باطن الشَّفة السُّفلى و أطراف الثَّنايا العُليا مُخرج الفـــــاء »[7] .

3. **أسنـــــــاني : (Dental) :**

يندرجُ تحت هذا المخرج ثلاثـةُ أصواتٍ هي: الثّاء و الذّال والظّاء ، وهو ما قال به سيبويه حيث عدَّ مخرج هذه الأصوات «ممَّا بين طرف اللّسان و أطراف الثّنايا الظّاء و الذّال و الثَّاء »[8]، وهو رأيٌ سار عليه الكثيرُ من علماء علماء اللُّغة القدماء[9]،ويتمُّ نطقُ هذه الأصوات بتعبير د. تمام حسان « نتيجةَ اتّصال طرف اللِّسان بالأسنان العُليَا

---

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 91.

[2] سيبويه ، الكتاب ، 4/ 433.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 84.

[4] الكتاب ، 3/ 433.

[5] سيبويه ، تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 107.

[6] نفسه ، ص 84 .

[7] سيبويه ، الكتاب ، 433/4.

[8] نفســه ، 433/4.

[9] ينظر : سر صناعة الإعراب، دراسة و تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، بيروت ، 1413هـ . 1993م ، 1/ 47، وينظر : ابن السراج ، الأصول في النحو ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط3، 1417هـ . 1996م ، 400/3.

العُليَا »[1]. وفي ذلك موافقةٌ لما جاء في قول د.إبراهيم أنيس الذي ذهب إلى أنَّ مخارج هذه الأصوات « من أوَّل اللِّسان بما فيه طرفه و الثَّنـــايا العُليا »[2].

- **الثـــاء**: يتمُّ نطقُه بوضع طرف اللِّسان بحيث يُلَاصِقُ أطرافَ الأسنان العُليا ، وبإقفال المجرى الأَنفي برفع الطَّبَقْ بحيث يلتصقُ بالجِـــدار الخلفي للحَلْق[3] .
- **الـــذال** : يقول د.إبراهيم أنيس واصفا كيفيَّة حُدوثِ هذا الصَّوت: « يتكوَّن بأنْ يَنْدَفِعَ معه الهواء مارًّا بالحُنْجُرة فيحرِّكَ الوَترين الصَّوتيين ، ثم يأخذُ الهواءُ مجـــراه في الحلق و الفم إلى مخرج الصَّوت »[4].
- **الظـــاء** : يتم النُّطق بـه بوضع طرف اللِّسان بحيث يلتصق بأطراف الثَّنايا العليا ، مع رفع مؤخِّر اللِّسان في اتجاه الطَّبَق و تقريبه من الجدار الخلفي للحَلْق ، وسدِّ المجرى الأنفي برفع الطَّبَق حتّى يلتقي بالجدار الخلفي للحَلْق[5] .

4. أسنـــانيٌّ لثـــويٌّ (Dental-alveolar) :

الصّوت الأسناني اللّثوي « هو ما اتَّصَلَ طرف اللّسان فيه بالأسنان العُليا و مقدِّمةُ اللِّسان باللّثة ، وهي أصولُ الثَّنايا »[6] ، و الأصواتُ المنسوبةُ إلى هذا المخرج هي :الضَّاد و الدَّال و الطَّاء و التَّاء و الزَّاي و الصَّاد و السِّين .

.

- **الضَّـاد** : مخرج الضَّاد عند سيبويه « من أوّل اللّسان ، وما يليه من الأضراس »[7]، وبعبارة ابن جني : « من من أوَّل حافَّة اللّسان وما يليهـا من الأضراس »[8] ،يوضح د. تمام مخرج الضّاد بعبارات أكثر دقة قائـلا : « ينطق بوضع طرف اللِّسان بحيث يلتصق بالأسنان العُليا ، ومقدمه بحيث يتَّصل بأصول الثنايا التي تسمَّى اللَّثة ، ثم إلصاق الطَّبق بالجدار الخلفي للحلق ، ليسدَّ المجرى الأنفي »[9]. و يتَّفق د. تمام حسان مع د .أنيس

---

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 84.

[2] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 46، و ينظر :أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ،ص 269، كمال بشر ، علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ص 190،191.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 99.

[4] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 49.

[5] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 99.

[6] نفسه ، ص 89.

[7] الكتاب ، 434/4.

[8] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 1/ 47.

[9] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 92.

.أنيس في القول بأنَّ الضَّاد الحاليَّة في مصرَ لا تختلفُ عن الدّال سوى كون الضّاد أحد أصوات الإطْباق[1] ، و و يوجز د. تمام الفروق بين الضَّاد العربية القديمة و الضَّاد المصرية من حيث المخرج فيما يلي[2] :

ـ النُّطق الأسناني .

ـ الإطْبَـــاق .

ـ الاستطالـــة : وهي نتيجةُ امتداد اللِّسان من الأسنان إلى ما يُداني الجدار الخلفي ويسمَّى التَّحليـــق .

الإستعـــــلاء : و يرى أنَّ القدماء نسبُوه إلى الأصوات المطبقة و الأصوات الطّبقية على حدٍّ ســـــواء .

ويخلص إلى أنَّ الضَّاد العربيَّة القديمة بهذه المواصفات تختلفُ عن الضَّاد المصريَّة ، و علَّل د .أنيس ذلك بالتّطور بدءًا بعهد ابن الجزري[3].

- **الـــــدال** : وصف د. تمام كيفيَّة حدوث هذا الصَّوت بقوله : « يُنطق بإلصاق طرف اللِّسان بداخل الأسنان العليا ومقدّمه باللَّثة في نفس الوقت الذي يلتصق فيه مؤخّر الطَّبق بالجدار الخَلْفي للحلق »[4].
- **الطـــــاء** : يتمُّ نطقه بإلصاق طرف اللِّسان بالأسنان العليا من داخلها ومقدّم اللّسان بأصول الثّنايا (أي اللثَّـــة) ، ويرتفع مؤخّر اللِّسان في نفس الوقت في اتجاه الطَّبق[5].
- **التـــــــاء**:يتمُّ نطقُه بإلصاق طرف اللِّسان بداخل الثَّنايا العُليا ،ومقدّمه باللّثة و بتخفيض مؤخِّر اللّسان و إقفال المجرى الأنفي[6] .

ويوضح د .أنيس الفرق بين نطق الطَّاء و التّاء في « أنَّ وضعَ اللِّسان مع الطَّاء يختلف عن وضعه مع التَّاء ، فاللِّسان مع التَّـــاء يتَّخذ شكلًا مقعَّـــرا مطبقًا على الحنك الأعلى »[7] .

- **الـــــزاي** : « ينطق به بوضع طرف اللِّسان ضدَّ الأسنان السُّفلى ؛ومقدّمه ضدّ اللّثة ، مع رفع الطّبق إلى أن يلتصق بالجدار الخلفي للحلق ، فيسدَّ المجرى الأنفي » [8].

---

[1] ينظر : إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 51، و ينظر :تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 92.

[2] ينظر : تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 92.93

[3] ينظر : إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 52.

[4] نفسه ، ص 93.

[5] ينظر : تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص94.

[6] ينظر : نفسه ، ص 95.

[7] ينظر: إبراهيم أنيس ، الأصـوات اللغوية ، ص 54.

[8] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 99،100.

- **الصـــــاد** : يتمُّ النُّطق به بوضع طرف اللِّسان ضدَّ الأسنان السُّفلى ؛ومقدّمه ضدَّ اللثَّـة و رفع مؤخِّر اللِّسان باتجاه الطَّبَـق (وهو ما يسمَّى بالإطباق) وبرجوعه في اتجاه الجدار الحلقي (وهو ما يسمَّى بالتّحليق)[1].
- **السين** : يُنْطق به بوضع طرف اللِّسان بحيث يلتصقُ بالأسنان السُّفلى ،ومقدّمه بحيث يلتصق باللثَّـة ، مع رفع الطَّبق بحيث يلتصق بالجدار الخلفي للحلـــق[2].

5. **اللَّثَـــــوي (Alveolar)** : يضم هذا المخرج عند د.تمام حسَّان ثلاثةَ أصواتٍ هي :

- **الـــــلّام** :

مخرجها عند القدامى من : « حافَّة اللِّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللِّسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، ممَّا فويق الضّاحك و النّاب و الرّباعية و الثّنية مخرج اللّام »[3] ، ويصف د .تمام طريقة النُّطق به : « برفع برفع طرف اللِّسان حتى يتّصل باللثَّـــة ورفع الطَّبق حتى يتَّصلَ بالجدار الخلفي للحلق، فيسدَّ المجرى الأنفي ،وبإحداث ذبذبةٍ في الأوتار الصَّوتية ، ومعنى الجانبيَّة في نطق هذا الصَّوت أنَّ أحدَ جانبي اللِّسان أو كليهما يدعُ الفرصة للهواء الرِّئوي ليمرّ بينه وبين الأضراس في الوقت الذي يمتنع مروره على وسط اللِّسان لحيلولة طرف اللِّسان المتّصل باللثَّـــة دون ذلك »[4] .

- **الـــــرَّاء** :قال ابن جني : « ومن مخرج النُّون غير أنَّه أدخل في اللِّسان قليلا لانحرافه إلى اللَّام مخرج الرَّاء »[5]، وبذلك فمخرج الرّاء عندهم طرفُ اللّسان وفويق الثَّنايا ، أمَّا د . تمام فيجعلها مع اللَّام والنُّون ويجعل الصّاد و السِّين ضمن الأصوات الأَسنانية اللَّثوية ويصف طريقةَ نُطقها بأنَّ يتركَ اللِّسان مسترخيًا في طريق الهواء الخارجِ من الرئتين فيرَفْرِفَ اللِّسان ،و يضرب اللَّثة ضرباتٍ مُكـــــرَّرَةً[6].
- **النُّـــــون** :مخرجها عند القُدامى « من طرف اللِّسان بينه و بين ما فويق الثَّنايا »[7] ،والمقصود به صوت النُون المفْرَدة الذي بين صَوْتَيْ علَّة كما في (أنا ـ نفع ـ أمان) فيتمّ النّطق بها بجعل اللّسان ضدَّ اللَّثة مع خفضِ الطَّبق لفتح المجرى الأنفي ، و إحداثِ ذبذبة في الأوتار الصَّوتية ، ويتغيَّر مخرج النُّون بتغيُّر موقعيَّتها ؛ فتصبح أسنانيَّة إذا وقعت قبل الذَّال و الثَّاء و الطَّاء ، وتصبح لثويَّة إذا وقعت قبل الدَّال و التَّاء و الطّاء من

[1] السابق ، ص 100.
[2] نفسه ، ص 100.
[3] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 1/ 47.
[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ،ى ص 105.
[5] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 1/ 47.
[6] ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 105 ، وينظر: اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 79.
[7] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 1/ 47.

الأصوات الشِّداد ، وقبل الزَّاي والصّاد و السّين من الأصوات الرَّخوة ، وهي غاريَّة إذا وليَها صوتُ الشِّين أو الجيم أو البـاء ، وتصبح طبقيَّة إذا وليه الكاف ، ويصبح لهويا إذا وَلِيَته القاف مباشرةً[1] .

6. **الغـــــاري (Palatal)**:

هو الذي تحدث فيه صلة بين مقدّم اللِّسان و بين الغـــار وهو الحنك الصَّلب الذي يلي اللثَّة، و الأصوات ذواتِ المخرج الغـــاري هي :الشين و الجيم و الياء[2] ، وتسمَّى كذلك الأصوات الشَّجرية ، وهي عند سيبويه « الجيم و الشين و الياء »[3]، وقد اعترض د. إبراهيم أنيس على استعمال مصطلح الغَاري ؛ «لأن الغار يشمل كل أجزاء الحنك الأعلى»[4] ، و تبعـه في ذلك د. أحمد مختار عمر[5] .

- **الشيـــــن** : يتمَّ النُّطق به بوضع اللِّسان ضدَّ الأسنان السُّفلى ، ومقدّمه ضدّ الغار مع خفضِ مؤخّر اللِّسان ، ورفع الطَّبق حتى يصل بالجـــــدار الخلفي للحلق[6] .
- **الجيـــــم** : يتم النطق به بأن يرتفع مقدم اللسان في اتجاه الغار، حتى يتَّصل به محتجِزا وراءه الهواء الخارج من الرِّئتين[7].
- **الياء** : ينطق برفع اللّسان في اتجاه الغَـــار و رفع الطَّبـــق حتى يسدَّ المجرى الأنفي[8].

7. **ـ طبقـــــي (Velar)**:الصّوت الطَّبقي « هو ما نتج عن اتّصال مؤخّر اللّسان بالطّبق وهو الجزء الرّخو الذي في مؤخّرة سقف الفَم »[9] ،و يضمّ هذا المخرج الكاف ،ويصطلح عليها د .أنيس بأصوات أقصى الحنك مضيفا إليها صوت القاف[10]، وقد أشار د. تمام إلى أنّـه أخذ هذا المصطلح من كلمة **مُطبِق** و كلمة **إطبـاق**، ويحذّر من الخلط بين مُصطلحين قد يُوهم اشتراكهما في مادَّةٍ واحدةٍ بترادُفِهما ، ذانكا هما : الإطباق و الطّبقية ،ونجد من البّاحثين من لا يفرّق بينهما ، فقد عرَّف د. رشيد عبد الرحمن العبيدي الطّبق بقوله : « و هو الجزء الأعلى من سطح الفم ممَّا يلي اللّهاة و الحُنجرة (تُنسب إليه أصوات الإطباق)

---

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 106 .107.

[2] نفسه ، ص 101.103.

[3] سيبويه ، الكتاب ، 4/ 405

[4] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 103.

[5] ينظر :أحمد مختار عمر ، دراسة الصّوت اللّغوي ، ص 317.

[6] ينظر: مناهج البحث في اللغة ، ص 101.

[7] نفسه ، ص 103، 104.

[8] نفسه ، ص 108.

[9] نفسه ، ص 89 ، وينظر : ص 111.

[10] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ،ص 71.

أو الأصوات الطَّبقية و هي (ص ض ط ظ) وتسمَّى أيضا المطبقة »[1]، و يوضِّح د.تمام الفرق بينهما ؛ **فالإطباق** : « ظاهرةٌ عضليَّة تصحب النُّطق ، وتتسبَّبُ في وجود ظاهرة أخرى أصواتية تطَّرد معها وجودا أو عَدَمًا »[2] ،وهـو « ارتفاعُ مؤخِّر اللِّسان في اتجاه الطَّبق بحيث لا يتَّصل به »[3]، أمَّـا **الطبقية** فهي : « ارتفاعُ مؤخِّر اللِّسان حتى يتَّصل بالطَّبق فيسدَّ المجرى أو يضيِّقه تضييقًا يؤدِّي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائهما »[4]؛ فالفرق كما وضَّحه د .تمام متعلِّق باتِّصال اللِّسان بالطَّبق أو عدمه ،وقد أشار إلى الخلط بينهما بينهما في التّراث اللُّغوي العربي ، حيث عبَّروا عنهما باصطلاحٍ و احدٍ هو الاستعلاء ، ومثال ذلك قول ابن جني : « هو ارتفاع اللّسان إلى الحنك الأعلى عند النّطق بالصّوت »[5]، والأصوات التي توصف بهذه الصِّفة هي : (خ غ ق ض ط ص ظ) ، وقد قسَّمها د .تمام إلى قسمين وأطلق على الثَّلاثة الأولى مصطلحَ الطَّبقية ، أمَّا (ض ط ص ظ) فهي أصوات مُطبقة[6]، وذهب د. عبد الرحمن حسن العارف إلى أن هذا المصطلح من من المصطلحات التي تفرَّد بها الدكتور تمام حسان[7] ،وقد عقَّب د. رمضان عبد التواب على هذه التَّفرقة بقوله بقوله : « وقد أحسن الدكتور تمام حسان ،حين فرق بين الإطباق والطبقية»[8]،واستحسن ذلك الباحث إسماعيل خليل السامرائي قائلا : « ونرى أنَّ ما قاله الدكتور تمام من ارتفاع مؤخِّر اللِّسان في اتجاه الحنك الأعلى أكثر دقَّة في وصف عملية الإطباق فنحن لا نحسّ أنّ اللِّسان ينطبقُ على الحنك بشكلٍ تـــامٍّ »[9].

- **الكاف** :

ذكر سيبويه أنَّ الكاف « من أسفل موضع القاف من اللّسان قليلا ، وممَّا يليه من الحنك الأعلى مُخْرَجُ الكاف »[10] ،وذهب د. تمام إلى أنّ صوت الكاف « يتم النّطق به برفع مؤخّر اللّسان في اتجاه الطّبق ، وإلصاقه

[1] عبد الحسين معتوق الصكر ، وسهير كاظم حسن ، أصوات الإطباق و الصفات المشتركة بينها ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مجلد : 14، العدد : 11، كانون الأول 2007م ، ص 336.

[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 89.

[3] نفسه ، ص 89.

[4] نفسه ص 89

[5] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 1/ 62.

[6] ينظر : نفسه ، ص 89. 90.

[7] عبد الرحمن حسن العارف ، في المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام حسان ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ، م 6، ع 1، 2009،ص 90.

[8] رمضان عبد التواب ،المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي الحديث ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1417هـ . 1977م ، ص 83.

[9] عبد الحسين معتوق الصكر ، وسهير كاظم حسن ، أصوات الإطباق و الصفات المشتركـة بينها ، ص 337.

[10] سيبويه ، الكتاب ، 2/ 405.

به ، وإلصاق الطَّبق بالجدار الخلفي للحلق لسدِّ المجرى الأنفي »[1]، وجاء في قول النَّاظـــم[2]:

أدنَاهُ غَيْنٌ خَاؤُهُ وَ القَافُ أَقْصَى اللِّسَان فَوْقَ ثُمَّ الكَافُ

وقول ابن الجزري بموضع الكاف خلف القَاف محطّ تخطئة من د. تمام حسّان حيث قال : « و هو يجعل الكاف خلف القاف و العكسُ أصح ، فصوت الكاف من نفس مخرج الغين و الخاء »[3] ويعقب د. كاظم المحياوي بقوله : «وقد وجدت أن أحمد بن محمد ابن الجزري قد أدرك أنَّه من الممكن أن يفهم كلام والده خطأ ، فحاول أن يوضِّح دلالات الكلمات التي استعملها والده ،وبالفعل لو اطَّلع الدكتور تمام حسان على كلام أحمد بن محمد بن الجزري بهذا الصّدد لفهم ما قاله والده عن مخرج القاف و الكاف »[4].

8. **اللَّهـــــوي (Uvalar)**:يضمُّ هذا المخرج ثلاثة أصوات هي :

- **القـــاف** :ذكر ابن جني أنَّ مخـــــرج القاف من أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك الأعلى ، كما ذكر أنَّ مخرج الكاف يلي مخرج القاف[5]، ويرى أحـــــد المحدثين أنَّه يمكن اعتبارهما من مخرج واحدٍ إذا وسَّعنا دائرة المخرج لتشمل منطقة اللّهاة والطّبق اللّين المتجاورين ، كما أنّهما يمكن اعتبارهما مخرجين إذا فصَلنا منطقة الطّبق اللّين عن منطقة اللّهاة[6]، وهو ما قاله د.تمام حيث اعتبر« الطّبقيات من أصوات الاستعلاء كما اعترف اعترف بها العرب ، أي التي يتمُّ نطقُها في الطّبق هي أصوات : الخاء و الغين والقاف ، مع توسيع مدلول الطَّبق في حالة القاف حتى يشمُل اللَّهاة باعتبارها قصـــوى أجزائه »[7] .
- **الغيـــــن** : يتم النّطق به برفع مؤخّر اللّسان حتى يتّصل بالطّبق و خلقِ صلةٍ تسمح للهواء بالمـــرور ، ولكنْ مع احتكاك باللّسان و الطّبق في نقطة تلاقيهما[8] ، و قد علّق د .تمام على اعتبار القدماء مخرج الغين هو **الحلـــــق** ، قائلا : « لقد اعتبر النُّحاة و القرَّاء الحلق مخرجَ الغين ، و بهذا يستطيع البّاحث أن يقف

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، 96.

[2] ابن الجزري (أحمد بن محمد بن محمد) ، شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، ضبطه و علق عليه : أنس مهران ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2، 1420هـ . 2000م . ، ص 28.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 86.

[4] يوسف كاظم المحياوي ، الدرس الصوتي عند ابن الجزري ، دار صفاء ، عمان ، ط 1 ، 2010م ، ص 86.و ينظر :محمد ابن يالوشة الشريف ، الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة ،المطبعة التونسية ، تونس ط4، 1357هـ . 1938م ، ص 10.

[5] ينظر :ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 1/ 47.

[6] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 341.

[7] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 93.

[8] نفسه، ص 101.

منهم أحد موقفين ينبني كلّ منهما على طريقة فهمهم للاصطلاح (حلق). فإذا كان مفهوم هذا الاصطلاح في أذهانهم مطابقا لما نفهمه نحن الآن ، فهْمُ و لا شكَّ مخطئون في القول بأنَّ الغين يخرج من الحلق ،أمَّا إذا كان فهمهم للاصطلاح أوسع من فهمنا له ليشمل مؤخّر اللّسان و الطّبق ، فلا داعي للقول بخطئهم »[1] ، وفي هذا القول وقفةٌ عند مفهوم الحلق عند القدماء ، ومفهومه عند المحدثين ، فإذا كان مفهومه عند القدماء أكثر توسُّعا كان الحُكم بتبرئتهم لانسجام المفهوم مع الوصف ،وإذا كان مفهوم القدماء للحلق مطابقا لتصوُّر المحدثين كان الحكم بتخطئتهم ، للتَّطابق في المفهوم و التَّفارق في الوصف ، ويعلّق د .حسام النّعيمي على قول د. تمام قائلا : « و فاته أنَّه سيشكل عليه أنْ يعلِّل إخراجهم القاف من حروف الحلق ، وبقي بين هذه و تلك ، وذلك إذا اتَّسع المصطلح عندهم للمنطقة الممتدَّة من الحنجرة إلى مؤخّر اللّسان مع ما يليه من سقف الفم ، فلا شكَّ في أنَّ موضع القاف لهوي داخل في ذلك و مع هذا لم يقولوا القاف حلقي و لذا لم يبق إلَّا القول الأوَّل الذي قدّمه »[2] .

- **الخاء** : وصف د. تمام كيفية نُطقه بنفس طريقة نطق الغين مع فرقٍ واحدٍ هو أنّ الأوتار الصّوتية في هذه الحالة الأخيرة لا تكون بها ذبذبة ، وما قيل عن الغين يقال عن الخاء من حيثُ المخرجُ[3].

9. حلقي (Pharyngal) :

الأصواتُ الحلقيَّة هي الأصوات التي تخرج من الحلق ، وجاء ترتيبُ الخليل بن أحمد لها في قوله : « فأقصى الحروف كلّها العين ثم الحاء ولولا بحَّةٌ في الحاء لأشبهت العين لقُرب مخرجها من العين ، ثم الهاء ولولا هتّةٌ في الهاء لقرُبَ مخرج الهاء من الحاء ، فهذه ثلاثة أحرف في حيّز واحد بعضها أرفع من بعض ثم الخاء و الغين في حيّز واحد كلُّهن من الحلق »[4]، ويوضِّح د.تمام حسان هذا المخرج بقوله : « ونقصد به المخرج النّاتج من تضييق الحلق الحلق ، والحلق في اصطلاح هذا الكتاب هو ما يعرف في الانجليزية بكلمة(pharynx) ولا يشمل المنطقةَ التي تسمَّى (baccl area) فهو ما بين الحنجرة و بين جذر اللّسان و يسمَّى في العاميَّة الزّور »[5] . في هذا هذا القول ضبطٌ لمفهوم الحلق ، وتجدر الإشارة إلى أنَّ هناك فرقًا في مفهوم الحلق بين القدماء و المحدثين ، فهو عند القدماء أوسَع منه عند الحدثين ، فالخليل يجعله مخرجا لخمسة أصوات هي : (العين و الخاء و الحاء و

[1] نفسه ، ص 101، 102.

[2] حسام سعيد النعيمي ، أصوات العربية بين التحول والثبات ، سلسلة بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، ص 24.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 102.

[4] الخليل ، العين ، 1/ 57. و ينظر : سيبويه ، الكتاب ، 433/4.

[5] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 85 .

الهاء و الغين) ، وعند بعضهم الآخر مخرجا لسبعة أحرف موزَّعة بين ثلاثِ مناطقَ من الحلق من أولئك سيبويه في قوله :« و الحروف العربية ستة عشر مخرجا ، **فللحلق** منها ثلاثةٌ، فأقصاها مخرجا : الهمزة و الهاء و الألف ، ومن أوسط الحلق مخرج العين و الحاء ، و أدناها مخرجا من الفم الغين والخاء »[1] .

أمّا د. تمام فالحلق عنده مخرجُ صوتين فقط هما : **الحـــاء و العين**[2] ، و بذلك يخالف د .أنيس الذي جعل الأصوات الحلقية ستًّا هي :(الغين و الخاء و العين و الحاء و الهاء و الهمزة) موزَّعة بين أدنى الحلق ووسطه و أقصاه[3] ، و الخلاف حاصل في أربعة أصوات هي : الغين و الخاء و يعتبرهما د. تمام من أصوات الطَّبق ، أمَّا الهاء و الهمزة فهما عنـــده من مخرج الحنجرة .

- **الحـــاء** : يتمُّ النّطق به كما يحدث مع العين ، ويرى د. تمام أنَّ هناك علاقةً مباشرةً بين نطق الحاء و الغين ولسان المزمار حين تتَّصل بالجدار الخلفي للحلق قائلا : « و صوت العين حلقي ... يتم نطقه بتضييق الحلق عند لسان المزمار ، ... أمَّا صوت الحاء فحلقي ويتم النُّطق به كما يحدث مع صوت العين »[4] ،وهما عند سيبويه كما سبق من أوسط الحلق .
- **العـــين** : العين باتِّفاق القُدمـــاء و المحدثين من الأصوات **الحَلقيـــــة** ، ويتمُّ نطقُه «بتضييق الحلق عند لسان المزمار ، ونُثُـوء لسان المزمار إلى الخلف حتَّى يتّصل أو يكاد بالجدار الخلفي للحلق و في نفس الوقت يرتفع الطَّبق لسدِّ المجرى الأنفي »[5] ،ويوضِّح د.أحمد مختار عمر كيفيّة حدوثه بالقول : « عن طريق تقريب جذر اللِّسان من الجدار الخلفي للحلـــق »[6].

10.**الحنجـــري (Glottal)**: يخرج من الحنجرة صوتان هما : **الهمزة و الهاء** ، وذلك « نتيجة الإقفال أو التَّضييق في الأوتار الصّوتية التي في قاعدة الحنجرة »[7]،و يضيف الدكتور منصور بن محمد الغامدي قائلا : « ومخرج هذين الصَّوتين المزمار ، وهو الفتحة الواقعة بين الرقيقتين الصَّوتيَّتين »[8] .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، 4/ 433.

[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 124.

[3] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية، ص 74.

[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 102،103.

[5] نفسه ، ص 102 ،103.

[6] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 319.

[7] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 85.

[8] منصور بن محمد الغامدي ، الصوتيات العربية ، مكتبة التوبة ، المملكة العربية السعودية ، ط1، 1991م ، ص 65.

- **الهمـــزة** : قال الخليل : « و أمّا الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مَهْتُوتَةً مضغوطةً »[1]، وقد أشار الدَّارسون المحدثون إلى مشكلة الهمزة ، و لعلّ فاتحة السّبق منهم د. إبراهيم أنيس الذي دعا إلى إعادة النّظر فيما قدَّمه سيبويه بشأنها[2] ،ويصف كيفيّة حدوثها قائـلا : « يكون نطق الهمزة بانطباق فتح المزمار انطباقًا تامًّـــا ، فلا يَسمح بمرور الهواء إلى الحلق ثم تنفرج فتحة المزمار فجـــأةً ، فيسمع صوتٌ انفجاري هو ما نعبِّر عنه بالهمزة »[3] ، ويعقِّب د. عبد الرحمن أيوب بالقـــول : « ووجه اعتراض الدكتور أنيس أنَّ و صف الصّوت بأنه من أقصى الحلق يعني بالضّرورة أن ينسدَّ مخرج الهواء في هذه النقطة ، أو أن يضيق بحيث يسبب احتكاكًا مسْموعا و هذا لا يحدث إلا عند النطق بالسَّواكن »[4] ويقول د .تمام : « يتم النطق به بتضييق الأوتار الصوتية »[5] .

لقد توصل د حسام النّعيمي إلى رأي توفيقيٍّ حيث قال : « أمّا مخرج الهمزة عند المحدثين فقد جعله بعضهم من أقصى الحلق موافقًا ما عليه علماء العرب ،و عبّر عنه بعضهم بأنّه من المزمار نفسه ،وبعضهم بأنّه من الحنجرة ، و المزمار كما هو معلوم في أعلى الحنجرة ، وسبق أن ذكرنا إمكان شُمول لفظ الحلق عند القدامى أيضا ، وعلى هذا فلا خلاف في وصف الهمزة »[6] ، وهو رأيٌ د. عبد الصّبور شاهين الذي رأى بأنه لا تعارض بين الرأيين « فكلاهما قد نفى عن الهمزة صفة الجهر ،و لكن كلا منهما أصدر حكمه بناءً على نظره إلى الحنجرة تختلف عن الآخر »[7] .

- **الهـــاء** : يتمُّ نطق هذا الصّوت « بتضييق الأوتار الصّوتية إلى مرحلة في منتصف الطَّريق بين الهمس و الجهر ، إذا مرّ الصوت الذي يتردَّد صداه في حجرات الرّنين كان لاحتكاكه بهما أثر صوتي لا هو بالحسّ و لا هو بالتّنفيس »[8].ويمكن أن نلخص مخارج الأصوات عند د.تمام حسان بجدول مقارن بينها وبين النّموذج التُّراثي ممثلا في نموذج سيبويه وبين نموذج من العصر الحديث ممثلا في نموذج إبراهيم أنيس[9]:

---

[1] الخليل ، العين ، 1/ 57.

[2] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 115 ،116.

[3] نفسه، ص 96.

[4] عبد الرحمن أيوب ، محاضرات في اللغة ، ص 126.

[5] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 103.

[6] حسام سعيد النعيمي ، الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جني ، دار الرشيد ، العراق ، 1980، د .ط ، ص 304.

[7] عبد الصبور شاهين ، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، ص 24.

[8] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 103.

[9] ينظر : الكتاب ، 4/ 433. 434.وينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 84. 85، واللغة العربية معناها و مبناها ، ص 79، وينظر: الأصوات اللغوية ، ص 48. 78

سيبـــــويه		تمام حسان		إبراهيم أنيس	
المخرج	الحروف	المخرج	الأصوات	المخرج	الأصوات
ـ مما بين الشفتين	ب. م. و	شفـــــــوي	ب .م. و	شفـــــــوي	ب م
ـ باطن الشفة السفلى و أطراف الأسنان	ف	شفوي أسناني	ف	شفوي أسناني	ف
ـ طرف اللسان و أطراف الثنايا	ظ. ذ . ث	أسناني	ظ.ذ .ث	مجموعة كبرى (من أول اللسان بما فيه طرفه و الثنايا العليا بما فيها أصولها)	(ذ ث ظ)
ـ طرف اللسان و فويق الثنايا	ز . ص. س				د ض ت ط)
ـ طرف اللسان و أصول الثنايا	ط . د . ت	أسناني لثوي	ص د ط		(ل ر ن)
ـ ما بين طرف اللسان و فويق الثنايا	ن		ت ز ص		(س ز ص)
ـ ما بين طرف اللسان و فويق الثنايا أدخل في ظهر اللسان	ر		س		
ـ حافة اللسان إلى الطرف و ما فوقهما	ل	لثوي	ل ر ن	وسط الحنك	ش ج
ـ أول حافة اللسان و ما يليه من الأضراس	ض ش				
ـ وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى	ج ي	غاري	ش ج ي	أقصى الحنك	ك ق
مِؤخر اللسان وما يليه من الحنك الأعلى	ك	طبقي	ك	من أدنى الفم إلى الحلق	غ خ
ـ أقصى اللسان و ما يليه من الحنك الأعلى	ق	لهوي	ق غ		ع ح
ـ أدنى الحلق	غ خ		خ	وسط الحلق	ه ء
ـ وسط الحلق	ع ح	حلقي	ع ح	أقصى الحلق	
ـ أقصى الحلق	ء هـ	حنجري	ء ه		
ـ من الخياشيم	النون الخفيفة				

يتيح الجدولُ فرصةَ المقارنـــة بين مخارج الأصوات العشرة عند د. تمام ، والمخارج الستَّة عشر عند سيبويه ، ويبدو الاختلاف محصورًا في تحديد المخرج توسعةً و تضييقًا ؛ فتمَّام يجعل [ص د ط ت ز ص س] من مخرج واحد وهو الأسناني اللَّثوي ،في حين جعلها سيبويه موزَّعة على ثلاثَة مخارجَ محصورةٍ بين طرف اللِّسان و أطراف الثَّنايا ، كما نجد تمّـام قد جعل (ل ـ ر ـ ن) من مخرج واحد هو المخرج اللّثوي الأسناني ، بينما خصّ سيبويه كلًّا منها بمخرجٍ مستقلٍ ،وهي مخارج متقاربة فيما بينها ، ولعلَّ الاختلاف السَّابق له ما يسوِّغه نظرًا للاعتماد على نتائج المخابر المتخصِّصة ، أمَّا الاختلاف بين المحدثين أنفسِهم فهو الذي يدفع إلى السُّؤال ،وهو اختلاف في جانبين : الأول في تسمية المخارج ، والثّاني في عدِدها ، ونلاحظ أن ما يسمِّيه إبراهيم أنيس أقصى الحلق يسمِّيه تمام حسان حنجري ، وما يسمِّيه الأوَّل وسط الحلق يسمِّيه الثَّاني الحلقي ،وغير ذلك من التَّسميات ، أمَّا من حيث العددُ فقد ذهب أحمد مختار عمر إلى أنَّها أحد عشر مخرجا[1]، وذهب عبد الرحمن أيوب إلى أنها اثنا عشر مخرجا[2]، وهناك من قال بأنها تسعة[3] .

[1] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ،ص 269. 273.

[2] عبد الرحمن أيوب ، أصوات اللغة ، مطبعة الكيلاني ، القاهرة ، ط 2، 1986م ، ص 199 .217.

[3] جان كانتينو ، دروس في علم أصوات العربية ، تعريب : صالح القرمادي ، مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية تونس ، 1966م ، ص 23 .22 .

ثالثا ـ صفاتُ أصواتِ العربيَّة (الصِّحاح) :

بعدَ تحديد مخارج الأصوات وضبطِ مواضعِ صُدورها ، تأتي مرحلـــة تحديدِ صِفاتها ؛ذلك أنَّ معرفة المخارج وحدها لا يُسعف على تقسيم الأصوات وتصنيفها تصنيفًا يضمن لكلّ واحد منها انفصاله عن غيره ، خاصَّة إذا تعلَّق الأمر بالأصوات ذواتِ المخرجِ الواحد ،فتكون الصّفات فوارق بينها ولا يمكن لصوتين أنْ يتَّفقا في المخرج و في الصِّفة معا لكي لا يكونان صوتًا واحـــــدًا.

مفهوم الصِّفـة :

الصِّفة كما عرَّفها القُدماء هي : « كيفيَّة ثابتةٌ للحرف عند النّطقِ به »[1] ، وقد ذكروا لتَّحديد الصِّفات ثلاثَ فوائدٍ هــي[2]:

ـــ تمييز الحروف المشتركة في المخـــــرج .

ـــ معرفة القويّ من الضَّعيف لتعلُّم ما يجوز إدغامه وما لا يجوز إدغامه فإنَّ ما له قوَّة و مزيَّة لا يجوز أنْ يدغم في ذلك الغير لئـــلَّا تذهب تلك المزيّـَـــــة .

ـــ تحسين لفظِ الحروف المختلفةِ المخـــــــارج .

ومن تعريفات المحدثين للصّفة ننتخبُ تعريفَ عبد الرحمن أيُّوب حيث قـال : هي «الأثرُ السَّمْعِيُّ النّاتجُ عن حركةٍ من حركاتِ عضوٍ واحدٍ من أعضاء النُّطق »[3] ،والذي يظهر أن بين التّعريفين أنَّ شيئًا من التَّقارب حيث ربط الأوَّلُ الصِّفةَ بالكيفيَّة التي يؤدَّى بها الحرف ، وربطها الثّاني بالأثـر السّمعي الذي يحدثه عضوُ النُّطق أثناء مرورِ الصّوت ، وقد كان الاختلاف بين القُدماء و المحدثين في تحديد صفات الأصوات وخاصة منها ما تعلَّق بالجهرو الهمس ، وبالشّدة و الرَّخاوة ، ولذلك سنقصر الحديث عن هاته الصّفات المتقابلة ، نظرًا لما أسهم به د.تمام في تحديد الأصوات المصنَّفة وِفقها وتعديلِ بعض المفاهيم المحدِّدَة للجهر و الهمس والشّدة و الرّخاوة .

---

[1] أسامة عبد الله ، الدرر البهية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد ، مكتبة الإيمان ، ط2، 1425هـ . 2005م، ص 25.وينظر : محمد ابن يالوشة الشريف ، الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة ،المطبعة التونسية ، تونس ط4، 1357هـ . 1938م ، ص 13.

[2] نفســـه ، ص 25.

[33] عبد الرحمن أيوب ، أصوات اللغة ، ص 133.

2ـ الجَهْـــرُ و الهَمْـــسُ :

عرَّف سيبويه (ت180هـ)كلاًّ من المجهور و المهموس قائـلا : « فالمجهـور حرفٌ أُشْبِعَ الاعتمادُ في موضعه **ومنع النَّفس أنْ يجري معه** حتى ينقضي الاعتماد عليه و يجري الصَّوت فهذه حال المجهورة في الحلق و الفم إلَّا النُّون والميـم قد يعتمد لهما في الفـم والخياشيـم فتصير فيها غُنَّـة ... أمَّا المهمـوس فهو حـرف **أضعف الاعتمـاد في موضعه** حتى **جرى النَّفس معه** و أنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس »[1] ، يفهمُ من قوله أنّ معيار القُدماء في التَّمييز بين المجهـور و المهموس هو منع النَّفس مع إشباع الاعتماد وقوَّته في موضع الحرف المجهـــور ، وجريانُ النَّفس و ضعف الاعتماد في موضع الحرف المجهور ، وقد مثَّل هذا القولُ قاعدةً وقانونًا سار عليه تابعُـوه فذكر ذلك كلٌّ من المبرد[2] ، وابن السَّراج [3]، وابن جني [4]،و السّكاكي [5]، وابن يعيش [6] ، وبناء على ذلك استقـرَّ عندهم أن الأصوات المهموسة عدّتها عشرة وهي المجموعة في قولهم : (ستشحثك خصفة)[7] ، أو في قولهم: (سكت فحثه شخص) [8] ، أما بقية الأصـوات فهي أصوات مجهورة وهي (« الهمزة ، ، الألف ، الغين ، القاف ، الجيم ، الياء ، الضاد ، اللام ، النون ، الراء ، الطاء ، الدال ، الزاي ، الظاء ، الذال ، الباء ، الميم ، الواو »[9] .

أمَّا الدَّارسون المحدثون فقد وقفوا حَيَارى أمام تعريف سيبويه لكلٍّ من المجهـور و المهموس ، وأوَّل ما استوقفهم غموضُ مصطلحـاتِه، وكذا الأساس الـذي اعتمده في تمييز هذه الأصوات بين جهرٍ و همسٍ ، ولعلَّ فاتحة السبق في ذلك د. إبراهيم أنيس ، وقد انبرى الدكتور تمّام حسّـان إلى فحصِ عبارات سيبويـه وبيان المقصود من ورائها ،فماذا يقصد سيبويه بالإشباع و التَّقوية ؟ وماذا يقصد بالاعتماد و الضّغـــط ؟ .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، 4/ 434.

[2] المبرد ، المقتضب ،تحقيق :عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب ،القاهرة ،ط3، 1994م ، 330/1 .

[3] ابن السراج ، الأصول في النحو ، 401/3.

[4] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 1/ 60.

[5] السكاكي ، مفتاح العلوم ، ،مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، ط2، 1411هـ .. 1990م ، ص 04.

[6] ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، تقديم : بديع إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1، 1422هـ .2001م ، 129/1.

[7] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج 1، ص 60.

[8] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، تصحيح : علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية مصر ، (د.ت) . (د.ط)، 1/ 202.

[9] ينظر : الكتاب ، 434/4، وينظر : سر صناعة الإعراب ، 60/1 ، وينظر : رضي الدين الاستراباذي ،شرح الشافية ،حققها و ضبط و شرح : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1402هـ . 1982م ، 259/3 .

لقد أفضت قـــراءة د. تمام إلى مجموعة من الملاحظات هي [1]:

1. مقابلةُ سيبويه بين الإشباع و الإضعاف ،تدلُّ على أنَّ الإشباع عنده يعني التَّقوية ، أمَّا الإضعاف فيعني إزالة التَّقوية .
2. إسناد الإشباع و الإضعاف إلى الاعتماد ، واتفاق منع جري الصّوت مع إشباع الاعتماد، وجري النَّفَس مع إضعاف الاعتماد يدلُّ على أنَّ الاعتماد **لا يساوي** الضّغط ، وكذلك أنَّ **الجهرَ مظهره الصَّوت** و أنَّ الهمس مظهره النَّفَس .
3. استعمل سيبويه كلمة الموضع و كلمة المخرج ، وهذا ينفي التّرادف بينهما ؛ فالاعتماد له موضع ولا يوصف بأنَّ له مخرجـــا ؛ لأنّ المخارجَ عند سيبويه للحروف فقط ، والاعتماد يكون في موضعه واقعًا على مخرج الحرف ضاغطًا عليه فمنشأُ الاعتماد و موضعه هو الحجاب الحاجز الضَّاغط على الرِّئتين لإفراغ ما فيهما من هواء ،وهو أي الاعتماد أو الضَّغط واقعٌ على مخرج الحرفِ .

هذه قراءة د.تمام حسّان في المصطلحات التي بُني عليها تعريفُ سيبويه للمجهور والمهموس ، أراد من خلالها معرفةَ الأُسس المنهجيَّة التي بها يحكم على الموصوف بالجهر أو بالهمس ، وجاءت على شكل ثنائيات متقابلة هي:

- الإشباع ــ التقوية .
- الصوت ــ النفس .
- المخرج ــ الموضع .
- الاعتمـــــاد .
- الصـــــــدر .

وتوصَّل من خلالها إلى : [2]

1. أنَّ سيبويه لم يكن يعرفُ وظيفة الأوتار الصَّوتية في الجهر و الهمس بل لم يكن يعرف حتَّى تركيبَ الحنجرة بدليل تسميته إيَّاها أقصى الحلق واعتباره إيَّاها جزءًا قصيًّـــا من الحلق .

[1] ينظر : تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ،ص 61 ، 62.
[2] نفسه ، ص 62.

2. أنَّه رأى الجهر نتيجةً لتقويَّة الضَّغط كما رأى الهمس نتيجةً لإضعافـــه .
3. أنّ سيبويه مع إحساسه بهذا الضَّغط (الاعتماد) لم يكن يعرف مصدره و لا طريقته ومن ثم يكون الرَّبط بين هذا و بين الحجاب الحاجز تفسيرنا نحن للظاهرة وليس تفسير سيبويه .
4. أنَّ الجهر مظهره الصّوت وأنَّ الهمس مظهره النَّفَس .

وبعد هذه المآخذ على عبارة سيبويه ، أعـاد د .تمام حسان صياغتها باصطلاحات حديثة ـ حيث قـــال : « فالمجهور **صوتٌ شُدِّدَ الضَّغط عليه في الحجاب الحاجز معه و لم** يسمح للهواء المهموس أن يجري معه حتى **ينتهي الضَّغط عليه** ولكن يجرى الصَّوت أثناء نطقه فهذه حال الأصوات المجهورة في الحلق و الفـم إلَّا النُّون و الميم فقد يتـمُّ الاعتماد فيهما على مخرجهما في الفم و الخياشيم فتصيرَ فيهما غنَّة أي أثر صوتي أنفي مجهور . وأما المهموس فهو **صوتٌ أضعف الضَّغط في موضع الضَّغط** أثناء نطقه حتى جرى الهواء المهموس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردَّدت الصَّوت بنطقـه مع جري النَّفس فإنَّك لا تسمع جهرًا »[1] .

الملاحظ من هذا التّعريف أنه قديم ألبسَه د. تمام عبارات المحدثين ؛ حيث استبدل كلمة (الحرف) بكلمة (الصّوت) ناهجًا نهجَ المحدثين في التَّفريق بينهما ،وجعل عبارة (شدّد الضّغط عليه في الحجاب الحاجز) بديلا من عبارة : (اشبع الاعتماد في موضعه) هذا بالنسبة للصّوت المجهـور ، أمَّا في تعريف المهموس فحلَّت عبارة (اضعف الضغط في محل الضغط) محلَّ (أضعف الاعتماد في موضعه) وكلُّ ذلك تساوُقًا مع فهمه لكلٍّ من الإشباع و الاعتماد و الموضع .ولم يُبْدِ فهمَه في خاتمة قول سيبويه ،وقد كان للعبارة سبقُ قراءةٍ من د. إبراهيم أنيس حاول من خلالها تفسيرَ قول سيبويه فرأى أنَّ إشباع الاعتماد قصد به سيبويه قوَّة الوضوح السّمعي[2] ، أما الاعتماد على حدِّ تعبيره هو : « عملية إصدار الصّوت تلك العملية التي يلازم النّفس منذ خروجه من الرئتين إلى انطلاقه إلى الهواء الخارجي و لأمر ما عبَّر سيبويه بقوله موضعه و لم يقل في مخرجه لأنه يشعر بهذا الإشباع في مجرى الصوت كله منذ صدوره من الرئتين إلى انطلاقه إلى الخارج »[3] ،وقد كانت قراءةُ د. تمام حسان أبعد غورا في فك مغاليق العبارة و إزالة اللّبس من قول سيبويه .

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 62 .
[2] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 92 .
[3] نفســه ، ص 92 .

مناقشـــة وتحليـــل :

لقد اعتمد د. تمام حسان على قول فردٍ لسيبويه ، ولم يلتفت إلى غيره من أقوال القدماء التي قيلت في هذه المسألة ،ولا حتى إلى سياقات أخرى تردّدت فيها عبارات سيبويه ، فوقع في تعميم استنتاجاته من داخل هذا القول ، وكان يفترض أن يعرض لمفهوم كلٍّ من الإشباع ،و الصّوت ،و النّفس ، والاعتماد، و الموضع ،و المخرج كما وردت عند القدماء ، ثم بعد ذلك يصدر أحكامه في كل منها .

أما المأخذ الأوّل و المتّعلق بإغفـال سيبويه و القدماء عموما لدور الأوتار الصّوتية ، وهو قولُ غيرِ واحدٍ من المحدثين، وهما الأساس المعوَّل عليه عندهم في الحُكم على الصَّوت من حيث الجهرُ و الهمسُ ، انطلاقا من وضعية التي يأخذانها أثناء النُّطق اهتزازا أو عدمَ اهتـــــزازٍ ؛ فالصَّوت المجهور هو : « صوت يهتزّ معه الوتران الصّوتيان اهتزازا منتظما »[1] ،والسّؤال المطروح ،هل حقًّا لم يكن القدماء على علم بدورهما ؟ أم أنهم قد عبَّروا عنهما بتعبير آخر ؟ ذهب د. حسام النعيمي إلى إجابة تخالف النّفي الذي قال به د. تمّام حسّان وغيره من المحدثين ، قائلا : « واهتـــــزازُ الوترين و عدمه في تحديد الجهر والهمس في الحرف غير منظـــــورٍ إليه في هذين المصطلحيين ،وليس صحيحا أنْ يُحاكـــــم القدماء على وفق المعنى الذي وضعناه لمصطلح وافقناهم فيه في لفظه و خالفناهم في معناه . بل الصّواب أن ننظرَ في مرادهم من المصطلح ، ثم نرى أكانوا على صوابٍ فيما و صفوه أم لا »[2] ، وقد جاءت قراءة الدكتور حسام النعيمي عكس قراء المحدثين فكانت انطلاقته من نهاية التّعريف و ليس من بدايته ، فلم يستوقفه معنى الإشباع أو الاعتماد ولا النفس أو الصوت ، بل قوله : « .. و أنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس ، ولو أردت ذلك في المجهـــورة لم تقدر عليه »[3] ، وقد اهتدى إلى أنَّ الضّابط في تحديد الجهر و الهمس هو[4] :

- اخفض صوتك بالحرف إلى أدنى ما تستطيع ـ الإخفاء .
- ردِّد الصوت بالحرف ـ التكرار .
- أجر النَّفس و أنت تقوم بهذه المحاولة ـ جري النفس .

[1] السابق ، ص 88.

[2] حسام النعيمي ، أصوات العربية بين التحول و الثبات ، ص 27.

[3] سيبويه ، الكتاب ، 4/ 434.

[4] حسام النعيمي ، أصوات العربية بين التحول و الثبات ،ص 27.

- ومن بين المآخذ التي أُخذت على منهج د .تمام في تعامله مع قول سيبويه ، ما قاله د. عادل نذير بيري الحسّاني [1]:

جاءت قراءة د . تمَّام حسَّان لتعريف سيبويه عن الجهر و الهمس على طريقة المتون و الألفيات ،ولا تخلو الصِّياغة التي جاء بها من الفرضيّات و المعلومات المسبقة ومحاولة إلباسها عبارات سيبويه .

ـ أظهر الأستاذ الفاضل أنّ الإشباع + التّقوية ، و الإضعاف يعني إزالة القوَّة ، وتأسس له معنى الإشباع على الكتاب أولا ليحدِّد معاني مصطلح شائع من وجهة نظر سيبويه ، ولاسيما في ضوء السِّياقات التي و ردت فيها مفردة الإشباع ، فعلى سبيل المثال جاء في باب « الإشباع في الجر و الرفع و غير الإشباع و الحركة كما هي في قول سيبويه « فأمَّا الذين يشبعون فيمطِّطُون ، وهذا تحكمه لك المشافهة ، وأمّا الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا » [2]، والحقيقة أن الباحث مع إيراده موضعا من المواضع التي ورد فيها مصطلح الإشباع ، إلّا أنّه لم يتتبع جملة المعاني التي تخالف ما ذهب إليه الدكتور تمام لتكون بذلك حجّة له على ما قاله .

ـ يتساءل عن التَّحديد الشّافي في قول د . تمام عن المقصود من قوله : الضّغط (في الحجاب الحاجز) ، ولماذا استعمل (في) و لم يستعمل(على) ؟ ويبدو أنّ الدكتور تمام أراد الدِّقـــة في تحديد الموضع الذي تفيده في ولم يورد على التي من معانيها الاستعلاء ،و خلاصتة في نهاية هذه التّساؤلات إلى أنَّ الخلفيات التي حركت المحدثين ليست أقوال سيبويه ،و إنما هي جملة الآراء الصَّوتية كما تلقَّوها من المدارس الغربية حيث قال : « وقد انطلقت نظرة المحدثين في قراءة تعريف الكتاب من المعايير الصّوتية الحديثة ، وهذا يُجانب جادَّة الصَّواب إذا أردنا قراءة صحيحة لمجمل التُّراث اللُّغوي »[3] ، والحقيقة أنّه يجب التّمييز بين البحث في مستوى الصّوتيات ، والبحث في مستويات اللُّغة الأخرى ، ذلك أنّ البحث في الأصوات تعزِّز نتائجَه التَّجاربُ العلميَّة التي تُضفي عليها جانبا كبيرا من الموضوعية و الدِّقة في الآن ذاتـــه .

ولا شكَّ أنّ الاختلاف بين القُدماء و المحدثين في مفهوم الجهر و الهمس سينجرُّ عنه اختلافٌ في تحديد زُمرة كلّ من المجهورات و المهموسات من أصوات العربيّة ،غير أنّ حيِّز الاتفاق أوسع من حيِّـز الخلاف فقد وصل سيبويه ـ إلى نتائجَ تتَّفق في مجموعها مع ما يراه المحدثـــون . ووقع الخلاف بينهم و بينه في حسبانه الطّاء

[1] عادل نذير بيري الحساني ، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث . قراءة في كتاب سيبويه ، العراق ، ط1، 2009م ، ص 100.

[2] سيبويه ، الكتاب ، 4/ 434.

[3] عادل نذير بيري الحساني ، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث ، قراءة في كتاب سيبويه ، ص 101.

و القاف و الهمزة من المجهورة ، وأضاف د. تمام حسان لها رابعة هي الهاء التي تفرَّد بالقول بجهرها ، خلافا للقدماء و المحدثين ، وسنحاول أنْ نعرض لكلٍّ منهَا على حده ومعرفة تعليلاتِ د .تمام حسّان في كلٍّ منها :

1. **الهمزة** : جاء وصف الهمزة عند القدماء بأنّها صوتٌ مجهورٌ[1]، أمّـا المحدثون فأنكروا على القدماء عدَّها من المجهورات ،ولكنّهم لم يتّفقوا في وصفها على كلمةٍ سواء بينهم ،وانقسموا حيالها قسمين : قائلون بهمسها ومنهم الدكتور تمام حسان [2]، ود عبد الرحمن أيوب [3]،وهغنفر[4] ، وقسم ثانٍ وصفها بالحياد وهم : دانيال جونز[5] ،وإبراهيم أنيس [6] ،و كمال بشر [7]ومحمود السّعران [8] ، وكِلا الفريقين ينفي عن الهمزة صفة الجهر ، وهو بذلك ينفي اهتزاز الوترين الصَّوتيين حال النُّطق بها ، أمَّا القائلون بحيادها فهم يقرُّون بوضعية ثالثة بين الاهتزاز وعدمه تكون عند النُّطق بالهمزة .

فالهمزة عند د .تمام حسّان صوت مهموس ، ووضَّـح كيفية نطقه فقال: « يتم بإقفال الأوتار الصَّوتية إقفالًا تامًّا ،وحبس الهواء خلفها ،ثم إطلاقه بفتحهما **فجأةً** ،.ويطلق على هذا الصّوت عادة الاصطلاح وقفةٌ حنجرية(glottql stop). وتأتي جهة الهمس من هذا الصّوت من أنَّ إقفال الوتريـن معه لا يسمح بوجود الجهر في النُّطق »[9] ؛ فتعليل د.تمام لصفة الهمس مستمدٌّ من إقفال الوترين إقفالًا تامًّـــا وذلك لا يكون في الجهر الجهر ،وكذلك من الوقفة الحنجرية ، ويوافقه في ذلك د .عبد الرحمن أيوب في قولـــه : «لا يمكن حالَ النُّطق بالهمزة أن تظلَّ الأوتار الصَّوتية على ذبذبتها ضرورة ، إنَّ الانحباس في هذه الحالة يتمُّ بانطباق الأوتار الصَّوتية انطباقًا تامًّا ، وهو أمر يناقض التَّذبذب ،ومن أجل هذا نقول بأنَّ الهمزة مهموسةٌ ؛ لأنَّ الهمس يعني عدم التَّذبذب »[10] .

---

[1] ينظر : الكتاب 405/2، و ينظر : سر صناعة الإعراب ، 68/1، و ينظر : شرح المفصل ، 10/ 129.

[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 79 .

[3] جان كانتينو ، دروس في علم أصوات العربية.ص 123.

[4] كمال بشر ، علم اللغة العام (الأصوات) ، ص 109.

[5] كمال بشر علم اللغة (الأصوات) ، ص 109.

[6] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 78 .

[7] كمال محمد بشر ، علم اللغة العام (الأصوات) ، ص142.

[8] محمود السعران ،علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص171.

[9] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 97 .

[10] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 184.

أما د. إبراهيم أنيس فالهمزة عنده : « تنطق بانطباق الوترين الصّوتيين على نحو يخالف انفراجهما في النّطق بالمهموس ، ويخالف توتُّرهما في حالة النّطق بالمجهور ؛ولذا يمكن و صف الهمزة من هذا الجانب بأنَّها صوت **محايد** من ناحية الهمس والجهر »[1] ،وقد عقَّب الدكتور عبد الرحمن أيوب عليه قائلا : « ووجهُ اعتراض الدكتور أنيس أن وصف ..من أقصى الحلق ... يعني بالضَّرورة أنْ ينسدَّ مخرج الهواء في هذه النُّقطة ، أو أن يضيق بحيث يسبب احتكاكا مسموعا ، وهذا لا يحدث إلا عند النُّطق بالسواكن [2] وللدكتور كمال محمد بشر عرضٌ وافٍ حول مشكلة الهمزة ،حاول من خلاله تعليل موقفه ، وكذا بحث الأسباب التي جعلت القدماء يصفونها بالجهر ، فهو لا يرى التَّقابل بين الهمس والجهر ، وذلك في قوله : « نحن نرى أن الهمس ليس معناه عدم الجهر ، أو بعبارة أدق نحن نرى أن الهمس لا ينتج عن عدم التذبذب وحـــــده ، وإنّما ينتج عن عدم التَّذَبذب في حالة الهمزة فهو نتيجة للإقفال التام للوترين »[3] ،ويوضح المقصود بالوقفة الحنجرية قائلا : « فالهمزة وقفة إذا راعينا هذا هذا الإغلاق ، وهي انفجارية إذا راعينا انفجار الهواء »[4] .

تسوق هذه الأقوال إلى سؤال مفاده ما الذي جعل القدماء يصفون الهمزة بالجهر ؟ حتى أصبح ذلك من مسلّماتهم التي يعد الحديث عنها نافلةً من القول ، لم يقدِّم د. تمام حسان إجابةً معلِّلة لصنيع سيبويه ومن تبعه ،واكتفى بالقول : « ولكن النّحاة و القرَّاء أخطأوا فعدُّوا هذا الصّوت مجهورا ، وهو أمر مستحيل استحالةً ماديَّة ما دامت الأقفال الصَّوتية مقفلةً في أثناء نطقه »[5] ، ولم يراع في تخطئته التّطور الصّوتي الذي قد يكون حصل للهمزة ، بين ما سمعه سيبويه و تذوقه ، وبين ما أملاه مساعد البحث على د. تمام ، ويرى د .كمال بشر أن الهمزة لا توصف بالجهر ولا توصف بالهمس [6] ، وقدم احتمالين جعلا القدماء يصفونها بالجهر هما [7]:

. لعلَّهم وصفوا الهمزة متبوعة بحركة ، فأحسُّوا الجهرَ بسبب وجود الحركة . إذ الحركات العربية كلُّها ـ عادة ـ مجهورة

ـ لعلهم كانوا يصفون الهمزة المسهّلة وهي الهمزة بين بين وفي نطق الهمزة المسهّلة لا تقفل الأوتار الصّوتية إقفالًا تامًا .

[1] السابق ، ص 87.
[2] عبد الرحمن أيوب ، محاضرات في علم اللغة ، ص 125.
[3] كمال بشر ، علم اللغة العام الأصوات ، ص 111.
[4] كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ص109 .
[5] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 97.
[6] كمال بشر ، علم اللغة العام (الأصوات)، ص 414.
[7] نفســـه ، ص 116.

والاحتمال الثاني وضحه د. تمام حسان بقوله : « ولكنّ هذا الصّوت قد يأتي مسهَّلا ؛ أي أنَّ إقفال الأَوتار الصَّوتية قد لا يكون تامًّا حين النُّطق بـه ، بل يكون **إقفالًا تقريبيا** ، وفي حال التّسهيل يَحدث الجهر ، ولكن المجهور حينئذ **ليس وقفة حنجرية** ، بل **تضييق حنجري** أشبه بأصوات العِلّة منه بهذا الصوت »[1]، وفي السِّياق ذاته اعتبر د. عبد الصبور شاهين أنّ للهمزة صورا متعدّدة لا صورة واحدة فحسب ، وهي ما أطلق عليه ـ الحبسة الحنجرية ، فإذا اختلت هذه الحُبْسة فقدت الهمزة وجـــودها ،« وما هذه الهمزة بَيْنَ بَيْن غير سقوط الهمزة أساسا ، واتِّصال الحركتين قبلها و بعدها مباشرة بحيث يكون لها المزدوج بالمعنى الكامل ، وفي هذه الصورة المزدوجة يضعف وجود الانزلاق التي تنشأ عنه أنصاف الحركات (الواو و الياء)» [2]، وذهب في موضع آخر إلى أن كلاّ منهم أصدر حكمه انطلاقا من نظرته للحنجرة ،« فجونز قد اعتبر أن للحنجرة ثلاث وظائف ، وذلك في الهمزة وحدها و(الانفتاح دون ذبذبة) وذلك في المهموسات ،(و الانفتاح مع الذبذبة) وذلك في المجهورات ، وبذلك تكون الهمزة صوتا لا بالمجهور ولا بالمهموس ، لأن وضع الحنجرة لحظة النطق بها مغاير لوصفها حالة الجهرأو الهمس ، أمّا هغفنر فقد اعتبر أن للحنجرة وظيفتين :ذبذبة الأوتار الصوتية (وهي صفة الجهر)وعدم ذبذبتها (وهي صفة الهمس) ويدخل في حالة الذبذبة حالة الاحتباس في الحنجرة وذلك في الهمزة وحالة الانطلاق فيها ، وذلك في بقية الهموسات ،وقد أخذ د.أنيس بتفسير جونز »[3] ،والهمزة ـ بَيْنَ بَيْن ـ عند د. تمام « مجرد خفقة صدرية لا يُصاحبها إقفالٌ للأوتار الصَّوتية » [4] .

2. **القـاف:**

3. صوت القاف في وصف القدماء صوت مجهـــور [5]،ويكاد يجمع المحدثون على أن القاف صوت مهموس ، غير أنّ لكل منهم تعليلاته لرأيه ،وتفسير لما ذهب إليه القدماء ، فذهب د. إبراهيم أنيس إلى أنَّ مردَّ ذلك إلى التغير الحاصل وذلك عن طريق[6] :

ـ انتقال مخرج القـــاف إلى الوراء باحثا عن أقرب الأصوات شبها به من النَّاحيـــة الصَّوتيـة .

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 97.

[2] عبد الصبور شاهين ،القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، د . ط ، 1966م ،ص 105.

[3] نفسه ، ص 24.

[4] تمام حسان ،اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 53 .

[5] ينظر : الكتاب ، 2/ 405 ،وينظر : المقتضب ، 1/ 332،وينظر : سر صناعة الإعراب 1/ 68.

[6] ينظر :إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 86.

ـ انتقال مخرج القاف إلى الأمام مقتربا من مخـــرج الجيم القاهرية و الكاف .

ولم تُلتَمَس لهم هذه الأعــذار عند الدكتور تمام حسان ، فقال بتخطئة النُّحاة و القُّراء ،نتيجة تمسُّكهم ببعض المفاهيم التي استيقنتها أنفسهم ، فشكَّلت تصوَّرهم وخطّت أحكامهم ؛ وذلك لأنَّهم[1] :

ـ اعتبروه من أصوات القلقلة ، ووقع القدماء في اعتبار كلّ أصوات القلقلة من الأصوات المجهورة ، فانسحب ذلك على و صف القاف عندهم .

ـ عدم تفريقهم بين الطَّبقية و الإطباق ،وعبَّروا عن كلَيهما بمصطلح الاستعلاء ، وصوتُ القاف صوتٌ لهوي ؛ فهو طَبَقِيٌّ لا مُطبـــق .

وهو تعليلٌ أقربَ إلى الدِّقـــة ، إذا قُورن بتعليلات غيره المحدثين ، ينمُّ على منهج واضح في قراءة مفاهيم القدماء ،ويعلِّل د. كمال بشر المسألة تعليلا لا يبتعد عما ذهب إليه د.إبراهيم أنيس ، فالخطأ عنده راجع إلى خطإ في تقدير مخرج القاف ، وكذلك احتمال أن تكون تلك القاف تختلف عن القاف الحالية [2] ، وينفى د.حسام النعيمي عن القاف صفة التَّطور، فهي عنده من الثوابت [3] .

4. **الطـاء :**

جاء وصُفها عند علماء اللُّغة و القراءات بأنها صوت مجهور [4] ،وقد أحسَّ المحدثون بمشكلة في وصف القدماء لهذا الصَّوت ،فقال قائلهم : « ووصفهم للطاء بأنه صوت مجهور أمرُ محيِّر ،إلَّا إذا حسبناه النَّظير المفخَّم للدَّال وهو (مجهور) ... والمتفق عليه الآن أنَّ الضَّاد هو النَّظير المفخَّم للتَّاء لا (الدال) وهو مهموس » [5] ، ويرجّح أن الطّاء التي نقل إلينا وصفها ، هي الطاء التي كانت تدور على ألسنة ناطقيها حينذاك ، وبالتالي تنتفي نسبة الخطإ فيما أقروه بشأنها من حيث الجهر و الهمس ،« ولا يمكن أن يكون القدماء قد خلطوا في وصفهم بين صفتي الجهر و الهمس فيما يتعلق بهذا الصوت »[6] .

---

[1] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 96.

[2] ينظر :كمال بشر ، علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ص 110،

[3] ينظر : حسام النعيمي ، أصوات العربية بين ا التحول والثَّبات ، ص30.

[4] ينظر : الكتاب ، 405/2، و ينظر: سر صناعة الإعراب ، 69/1، وينظر : شرح المفصل ،290/2، وينظر : شرح طيبة النشر ،ص 31.

[5] كمال بشر ،علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ، ص180.

[6] إبراهيم أنيس ،الأصوات اللغوية ، 53.

ذهب د. تمام حسّان إلى التّعليـــل انطلاقا من وصفها كما هي في بعض اللّهجات العاميّة وإيجاز ما قاله فيما يلي[1] :

- الطّاء صوتٌ مهموز في بعض اللّهجات العامّية ،ومعنى كونها مهموزة أي يصحبها إقفالُ الأوتارِ الصّوتية ، وبذلك فالهمز جزء لا يتجزّء من نطقها ، وهذه الطّاء مهموسةٌ قطعًا بمعيـــار إقفال الأوتار الصَّوتية .

- يرجَّح أنّ الطاء التي وصفها القراء كانت بهذا الوصف الذي قالوا به ، ويحتمل أن يكون الخطأ تبادر إليهم من جهتين :

- لغرابة صوتها على السّمع .
- وقوعهم تحت سُلطان القاعدة القياسيَّة التي تقول بأنَّ كلَّ صوت من أصوات القلقلة مجهـور شديد .

والملاحظ على ما أورده د. تمام حسان من أعذار لوصف القدماء يتعلّق أساسا بالتّطور الزَّمني و اللَّهجي ، وكذا ربطـــه بين ما قال به القدماء في جهر هذا الصّوت ومفهومهم العام للقلقلة و إقحامها في وصف أصواتها ، والحقيقة أنّ الخلاف ليس في عدَّة أصوات القلقلة بين القدماء و المحدثين ؛ بل في نظرتهم إليها جهرا وهمسا ، واحتمالات ذلك الاختلاف يحصرها د. كمال بشر في ثـلاث نقاط[2] :

- قد يكون ذلك خطأ في التَّقدير ، خاصَّة مع عدم إشارتهم إلى وضع الأوتار الصَّوتية في حدوث الجهر و الهمس.

. قد يكون مردّ ذلك تطوّرٌ حاصل لهذا الصّوت .

- لعلّهم كانوا يصفون صوتا شبيها بصوت الطّاء الذي نسمعه في بعض لهجات الصَّعيد وفي نطق بعض السُّودانيين الآن ،وهو صوت طاء مشربـــــة بالتهميز حيث نشعر عند نطقها بوجود الهمزة فيها .

والاحتمالين الأخيرين سبقت إشارة د. تمام حسان إليهما ، أما الاحتمال الأوّل فرأى د. حسام النعيمي أنَّه أقواها ، فالاختلاف مرده إلى مفهوم الهمس والجهر ، وبذلك فهو صوت: « مجهور وفق ضابط القدماء للجهر ؛ لأن النَّفَس لا يجري معه ، فإذا ذهب منه الإطباق بقي الجهر »[3] .

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 94 .95 .

[2] كمال بشر ،علم اللغة العام ـالأصوات ، ص 252.

[3] حسام النعيمي ،أصوات العربية بين التحول و الثبات ، ص34.

4 ـ **الهـاء** :هذا الصّوت بتعبير د. تمام حسان : « حنجري رخو مجهور مرقَّق ، يتم النُّطق به **بتضييق الأوتار الصّوتية إلى مرحلة بين الهمس و الجهر** ، حتى إذا مرَّ هواء الرئتين بينهما كان لاحتكاكه أثر صوتي لا هو **بالحِسِّ** ولا هو **بالتَنَفُّس** . هذا الأثر الصّوتي فيه بعض الذّبذبة ، وذلك ما يجعلنا ننظر إلى هذا الصّوت باعتباره مجهورا . ولكنّ هذا الصّوت المجهور يُهْمَس إذا وَلِيَه آخر مهموس كما في (يهفو ya / hfuu) أمَّا إذا تلاه صوت مجهور بقي على جهره »[1] ، وفي حدود اطلاعنا لم نجد من وصف الهاء بالجهر من القدماء أو المحدثين على حد سواء ،وقال د. إبراهيم أنيس : « الهاء عادة صوت مهموس يجهر به في بعض الظروف الخاصة»[2]، وقد تفرد د. تمام حسان بالقول بجهرها وحجته في ذلك انطلاقا من قولـه السابق :

ـ وضعية الأوتار الصّوتية حالَ النُّطق بـها ، حيث يتم تضييقها ؛ فتكونَ وسطا بين الجهـــــر و الهمس .

ـ الأثر الصَّوتي النَّاتج عن مرور هواء الرئتين يُحدثُ احتكاكا نتيجةَ تضييق الأوتار الصَّوتية ، وهو احتكاكٌ لا هو بالحسّ [3]،و لا هو بالتَّنفس .

ـ تتأثر **الهاء** بما وليها ، فإذا كان مهموسا تبعته في الهمس ، وإذا كان مجهــورا بقيت الهاء على صفتها (الجهر) .

وتضييق الأوتار الصوتية الذي رآه د. تمام حسان مرجّحا في وصف الهمزة **بالجهـــر**، لم يره غيره من المحدثين [4]، حيث أورد د.أحمد مختار عمر في حديثه عن حالات الأوتار الصّوتيَّة : « وضعها في حال تضييق ولكن ليس بدرجة متقاربة تسمح بالذَّبذبة ، وهي الحالة التي تُصاحب الوشوشة ، والصّوت الذي ينطق بهذه الطريقة إذا كان مهموسا يظلُّ مهموسا ، ولكن إذا كان مجهورا فإنَّه يبدل به آخر يسمى مشَوَّشًا ، وهذا الوضع للأوتار الصَّوتية لم يفهم جيدا حتى الآن »[5]، والاحتكاك الذي أشار إليه د. تمام حسان عبر عنه د. أنيس بأنه حفيف مختلط بذبـذة الوترين [6].

---

[1] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 103.

[2] إبراهيم أنيس ،الأصوات اللغوية ، ص 71.

[3] يؤكِّد الدكتور تمام حسان على ضرورة التفريق بين اصطلاحات ثلاثة هي : الجرس و الحس و الصوت ، والحسُّ هو ما نطقه جهاز صوتي حيٌّ وبخاصة الجهاز الإنساني ، فمعناه ضيِّق محدودٌ . ينظر: مناهج البحث في اللغة ، ص 59.

[4] ينظر : إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 76 . وينظر : منصور بن محمد الغامدي ، الصوتيات العربية ،ص91،وينظر : أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص128.

[5] أحمد مختار عمر ،دراسة الصوت اللغوي ، ص 128.

[6] ينظر : إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 76.

ونخلص مما سبق إلى النتائج التالية :

ـ اتّفق د. تمام حسّان مع المحدثين في وصفهم للقاف و الطاء ، واختلف معهم في التّعليل حيث رجَّح أنّ السّبب الذي دفع سيبويه و تابعيه إلى القول بجهرها هو وقوعهم تحت سُلطان القاعدة القياسيَّة التي تقول بأنَّ كلَّ صوت من أصوات القلقلة صوتٌ مجهور، فكان ذلك علَّة حُكمِهم .

. لم يتَّفق د. تمام مع المحدثين بالقول **بحيـــاد الهمزة** بين الهمس والجهر ، وذهب إلى القول بهمسها ووافقه في ذلك عبد الرحمن أيوب من الباحثين العرب ، وكانتينو و هغنفر من المستشرقين .

ـ تفرد الدكتور تمام حسان في قوله **بجهر الهـــاء** ، وعلَّة حكمه احتكاك الهواء الخارج من الرئتين نتيجةَ تضييق الوترين .

3 ـ الشِّـــدَّة و الرَّخـــاوَة :

تختلفُ أصواتُ العربيَّة من حيث طريقةُ مرور الهواء في مخرج ما ؛ فتوصف انطلاقا من هذا المعيار بالشّديدة أو بالرخوة ، أو بالتَّوسط أو بالتّركيب .

جاء في الكتاب : « ومِنَ الحُرُوفِ الشَّديد وهُوَ الذِي **يمنع الصَّوت أن يجري فيه** ، وهُوَ الهمزة و القاف و الكاف و الجيم و الطاء و التاء و الدال و الباء . ومنها الرَّخْوَةُ وهي الهاء و الحاء و الغين والخاء و الشين و الصاد و الضاد و الزاي و السين و الظاء و الثاء و الذال و الفاء وذلك إذا قلت : الطس و انقض ،وأشباه ذلك **أجريت فيه الصَّوت** إن شئت .. أمَّا العين فبين الرَّخو و الشّديد ، تصل إلى التّرْدِيد فيها لشبهها بالحاء »[1] ، ويوضح ابن جني (ت392هـ) العبارة بقوله : « ومعنى الحرف الشَّديد ، أنَّه اشتدَّ **لزومه لموضعه** و **قوي** فيه حتى منع الصَّوت أن يجري معه عند اللَّفظ »[2] ، وخلاصة القولين معيارٌ وتصنيفٌ ، فضابط الحروف شدَّةً و رخاوةً وتوسُّطًا كما سنَّه سيبويه هو: جريان الصّوت وعدمه ،وأضاف ابن جني لـــزوم الصّوت لموضعه و قوته فيه ؛ فكانت الحروف الشّديدة في العدَّة ثمانية ، وعدَّة الرَّخوة ثلاثة عشرة ،و أضاف حرف العين بوصفه متوسِّطا ، وجُملة ذلك اثنين وعشرين حرفا ، فأين الستة الأخرى من هذه التصنيفات ؟ رأى أحد الباحثين في ذلك : « أن علماء العربية منذ القديم قد أدركوا لأصوات (لم نر) سمات معينة ترشِّحها لتشكيل صنف خاص

[1] سيبويه ، الكتاب ، 4/ 434.

[2] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 1/ 61.

في منظومة الأصوات اللغوية .وما فعله سيبويه هنا أمارة الإدراك الواعي لقيم هذه الأصوات وعمق التّذوق لخواصّها النُّطقية . ذلك أن الـدّرس الصّوتي الحديث يقرر مؤكّدا أن صوت العين لا علاقـة له بالأصوات الشّديـــدة (الوقفات) من قريب أو بعيد » [1]، وجاء تعليل أحدهـــم : « يبدو لي أنَّ الصّفات الأخرى هو المنحرف و الغنَّة و المكرَّر و اللَّين و الهاوي ، حيث إن المنحرف اللاَّم والغنّـة الميم و النون ، والمكرَّر الراء و اللَّين الواو و الياء »[2] ، وسنحاول أن نعرض أقوال سيبويه على ما أورده د.تمام حسان في هذه المسألة ممثلا في الجدول التالي :

حال المجـــــرى	كيفية مرور الهـــواء	نوع الصـــــوت
مسدود سدا تاما	انحباس الهواء ـ اندفاع الهواء ـ سرعة و مفاجأة(جرس انفجاري)	صوت شديد
تضييـــق لا ســـد	احتكاك في نقطة التضييق	صوت رخو

ـ جاء في قول سيبويه عن الصّوت الشَّديد (منع الصوت أن يجري فيه)وهذا المنع هو ما عبر عنه الدكتور تمام بمصطلح (الانحباس) وأضاف ابن جني عبارة (اشتد لزومه لموضعه وقوي فيه) وذلك لانسداد المجرى انسدادًا تامًّا فكان للصَّوت في موضعه انحباسًا وقـــوّة ، فكان خروجه موصوفا بالفجأة والسُّرعة ـ وهما شرطان في الصَّوت الشَّديد ـ مُحدثا جرسًا انفجاريًّا بتعبير د.تمام حسان .ويأخذ الهواء ثلاثَ مراحلٍ :

الانسداد ⟵ الانحباس ⟵ التسريح (فجأة سرعة) ⟵ **جرس انفجاري**

ـ استعمل د . تمام مصطلح الهواء بدل مصطلح الصّوت الذي ذكره سيبويه .

ـ الفرق بين هذه الصِّفات يظهر في كيفية مُـــرور الهواء ، فيكون الصّوت شديدا أو رخـــوا أو متوسطا أو مركَّبا .

[1] كمال بشر ، علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ، ص 254.

[2] أحمد طالب علي الخلوف ، وجوه من الدرس ا الصوتي في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير ، إشراف : عبد القادر مرعي خليل ، جامعة مؤتة ، 1422هـ. 2001م ، ص 27.

ـ تبدو عبارات د.تمام حسان أكثر تحديـــدًا لمراحل حدوث الصّوت ،وأكثر دقةً في وصف موضِعه ، بفضل الاعتماد على التّجربة ، وقد أدَّى الاختلاف في المفاهيم إلى اختلاف في الوصف ومدار ذلك الأصوات التَّالية :

1. **الجيـم** سبق في قول سيبويه عدُّ الجيم من الحروف الشَّديدة ، وأورد في موضع آخر ممثلا لها و موضحا دخولها تحت معيار جريان الصَّوت « ... وذاك أنّك لو قُلْتَ: الحَج ، ثم مدَدْتَ صَوْتَكَ لم يَجُزْ لَكَ »[1] ، ووقع الخلاف بين القدماء و المحدثين في وصف الجيم ، وقد شكّل أمرُ تصنيفها إشكالاً كبيرًا ، ويبدو هذا الصّوت الأكثر عُرضةً لتصرُّف اللَّهجات ، فيختلف باختلاف المناطق ، فما ظنُّك بذاك الزَّمن السَّحيق الذي قدّم فيه سيبويه وصفه له ،وتظلُّ الآراء فيها طَوْرًا من الافتراض النَّظَري ،في ظلِّ غياب وِحدةِ الموصُوف وتعدُّد الأوصاف ، وأورد د.إبراهيم أنيس : « ليس لدينا من دليل يوضِّح لنا كيف كان يُنْطَق بالجيم بين فُصحاء العَرب ؛ لأنَّها تطوَّرت تطوُّرا كبيرا ... »[2] .

أمَّا د.تمام فانتهى في وصفها إلى القول : « ويمكن وصف هذا الصّوت بأنه غاريٌّ مُرَكَّب مجهور يتمُّ النُّطق به بأن يرتفع مقدم اللّسان في اتجاه الغـــار ... ويلاحظ أنَّ نُطق الجيم يختلف باختلاف اللّهجات ، وقد وصفنا نطق الجيم الفصيحة ، و ينطق مثلها في الصَّعيد و السُّودان ، أما في القاهرة و عدن فللجيم صوت (g) ولها في الشَّام صوت (j) »[3] .في هذا القول إقرارٌ بتعدد الجيم تأثرا بتنوُّعات لهجية ، والجيم المقعَّد لها هي الجيم الفصيحة ،وهي صوت مركَّب ، «ومعنى التركيب أن نطق هذا الصّوت يستلزم طريقتين من طرق النُّطق ،أُولاهما الشِّدة أو الانفجار ، والثّانية الرَّخاوة أو الاحتكاك »[4] .وللدكتور حسام النعيمي رأي في هذا الطّرح إذ يقول : «و يبدو أنّ الذي جعل الجيم مع الحروف الاحتكاكية ، و الذي جعلها انفجارية احتكاكية لم يصف الجيم الفصيحة ، كما وصفها القدماء وكما ننطقها في العراق ، وإنَّما كان يصف الجيم السُّورية المُشْرَبَةِ صوتَ الشِّين بصورة مُشْبَعَة أو مُختلفة وهي في الحالتين تختلف عن وصف القدماء لها »[5]

2. **الـــــراء** : قـال سيبويه : « وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره و **انحرافه إلى اللام** ، فتجافي للصوت كالرخوة و لو لم يكرر لم يجر الصوت فيه ، وهو الراء »[6]، وجاء في سر الصناعة : « ومنها المكرَّر

---

[1] سيبويه ،الكتاب ،4 / 434.

[2] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 77.

[3] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ،ص 103.

[4] نفســـــه ، ص103 ،104.

[5] حسام النعيمي ، الدراسات اللهجية و الصوتية عند ابن جني ، ص 316، 317.

[6] سيبويه ،الكتاب ، 4/ 435 .

وهو الـــرَّاء وذلك أنك إذا وقفت عليها رأيت طرف اللِّسان يتعثَّر بما فيه من التَّكريـــر »[1] ،وهي عند د.تمام حسان من الأصوات المتوسطة ، وقال عنها : « صوت لثوي تكراري مجهور ، ينطق به بترك اللسان مسترخيا في طريق الهواء الخارج من الرئتين ، فيرفرف اللسان و يضرب طرفه اللثة ضربات متكررة ، وذا معنى التّكرار في صفته »[2] ، وواضح أن تمام حسان استفاد من عبارات الجاحظ في حديثه عن اللثغة في الراء [3].

والملاحظ أن سيبويه جعل التّكرير علَّة جريان الصَّوت ،وذكر انحرافه إلى اللَّام ، ويبدو أن وصف ابن جني أقرب إلى وصف المحدثين ، مع توضيحهم لمعنى التّكرير ، ويقول د.خليل عطية : « ويراد بالتكرير ملاحظة الضَّربات المتلاحقة التي تصحب النُّطق بالـرَّاء »[4] وقد أدرك سيبويه الشّـــركة بين الـــرَّاء و اللَّام وكلاهما عند المحدثين صوت متوسط .

3. **الضـاد** : تباينت الآراء حول هذا الصّوت بين القدماء و المحدثين ؛ فقد تناقل رواة التراث وصفها صوتا شديدا[5]، ولم يـــر المحدثون فيها ذلك الوصف ، فهي صوت : «رخو مجهـــور مفخم ، يتم النطق به بوضع بوضع طرف اللِّسان حيث يلتصق بأطراف الثنايا العليا ، مع رفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق وقريبه من الجدار الخلفي للحلق ، وسدَّ المجرى الأنفي برفع الطبق حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق ،...»[6].
4. **العيـن** :خصّها سيبويه بالتَّوسط ، وقوله فيها : « أما العين فبين الرَّخو و الشَّديد ،تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء »[7] ، وقال الرضي الإستراباذي : « أما العين فينحصر الصّوت عند مخرجه ، لكن لقربه من الحاء التي هي مهموسة ينسَلُّ صوته شيئا قليلا ، فكأنَّك وقفت على الحاء »[8] ، واقتفى وصفه من تلاه من

[1] ابن جني ،سر صناعة الإعراب ، 63/1 .
[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 104.
[3] ينظر : البيان و التبيين ، 1/ 37، و ينظر : حسام النعيمي ، أصوات العربية بين التحول والثبات ، ص61.
[4] خليل إبراهيم العطية ، في البحث الصوتي عند العرب ،منشورات دار الجاحظ ، بغداد ، د. ط ، 1983م ، ص60.
[5] ينظر :الكتاب ، 2/ 406،وينظر : سر صناعة الإعراب ، 20 ، وينظر : ابن عصفور ، المقرب ، 6/2 .
[6] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص98.
[7] سيبويه ،الكتاب ، 4 /435.
[8] الرضي الاستراباذي ، شرح الشافية ، 3/ 260 .261.

القدماء ، ونهج نهجهم من المحدثين برجشتراسر فقال بتوسطه وتنوع نطقه [1] ، ومنهم أيضا د.عبد الصبور شاهين [2] .

لم يؤيد هذا الوصف كثير من المحدثين ،وقد نفى د. تمام عنها التوسُّط وجعلها من الأصوات الرَّخوة، وحاول أن يجد تعليلا لمذهب القدماء فقال : « وربما كان ذلك لعدم وُضـــوح الاحتكاك في نطقها وضوحًا سمعيًا ؛ولكنَّ الأصوات المتوسّطة تشترك جميعها في خصائص ليست موجودة في نطق العين . وأوضح هذه الخصائص حريّة مرور الهواء في المجرى الأنفي أو المجرى الفَمَوِي ، دون سَدِّ طريقه أو عرقلة سيره بالتَّضييق عند نقطة ما »[3].

5. النُّون :

قال سيبويه : « ومنها حرف شديد يجري معه الصّوت ،لأنّ ذلك الصّوت غنّة من الأنف ، فإنما تخرجه من أنفك و اللّسان لازمٌ موضعَ الحرف ، لأنَّك لو أمسكت بأنفك لم يخرج معه الصَّوت وهو النُّـــون وكذلك الميـــم »[4] قد ذكر لها صورتين جعل واحدة منهما الأصل واصطلح على الثانية النون الخفيفة [5]، وفي معرض معرض حديث د. تمام عن النون تفصيل في تنوعها تأثرا بما يتلوها من حروف ،فانتهى بها إلى خمسة أنواعٍ ، تشترك في وصفها صوتا متوسطا أنفيا [6]:

- نـــــون قبل الأصوات الأسنانية اللثوية .
- نون مفردة بين صوتي علة .
- نون قبل الجيم و الشين و الياء .
- نون يتلوها الكاف .
- نون تتلوها القاف مباشرة .

---

[1] برجستراسر ،التطور النّحوي للغة العربية ، إخراج وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط2،1414هـ . 1994م،ص 15.

[2] عبد الصبور شاهين ، في التطور اللغوي ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2، 1405هـ. 1985 م ، ص208.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص102.

[4] سيبويه ، الكتاب ، 4/ 435. .

[5] اعترض د.تمام على هذه التسمية والصواب عنده النون الخفيّة فقال : « والمعروف أن النون الخفية غير نون الخفيفة . فالخفية هي نون الإخفاء قبل حروف الفم وهي التاء و الثاء والجيم و الدال و الذال و الزاي و السين و الشين و الصاد و الضاد و الطاء و الظاء والفاء و القاف و الكاف . وأمّا الخفيفة فهي إحدى نوني التوَّكيد ، ولها أحكام تُفردها بطابع خاص ». اللغة العربية معناها و مبناها ، ص53.

[6] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص106 .107.

6 ـ الميـــــم : صنَّف سيبويه هذا الحرف من الحـــروف الشَّديدة الأنفيَّة ويُشَارِكُه في هذه الصِّفة حرفُ النُّون [1]، وذكر ابن جني أنَّه من الأصوات التي بين الشَّديد والرَّخو [2]،وقد عدَّه المحدثون من الأصوات المتوسِّطة ، والصَّوت المتوسِّط «هو الذي لا يجري الصّوت في موضعه عند الوقف ، ولكنَّه تَعرض له أعراضٌ تُوجِبُ خُروجَ الصَّوت باتِّصاله بغير موضعه» [3] ،ويوضّح د. تمام كيفية النُّطق به في قوله : « تتصل الشَّفتان حين النطق به ، ويهبط الطَّبق فينفتح المجرى الأنفي ، ويمرُّ الهواء منه ، في حين تحدثُ ذبذبة في الأوتـــار الصَّوتية »[4] .

7 ـ الـــــــراء :قال سيبويه : «ومنها حرف شديدٌ يجري فيه الصّوت لتكريره و انحرافه إلى اللّام ، فتجافى للصّوت كالرخوة ، ولو لم يكرَّر لم يجر فيه وهـو الـــراء »[5]، ويظهر من القول أنه يعدها من الأصوات الشِّداد ، وهي عند المحدثين صوت من الأصوات المتوسطة [6].

[1] ينظر: الكتاب ، 4/ 435.

[2] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، 1 /61 .

[3] عبد القادر عبد الجليل ، الأصوات اللغوية ،دار الصفاء ، عمان ، ط1، 1994م ، ص 150. 151.

[4] مناهج البحث في اللغة ، ص 105.

[5] الكتاب ، 4/ 435.

[6] ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 105، وينظر : الأصوات اللغوية ، ص 26، وينظر : علم الأصوات ، ص 414.

4 / المقطـــعُ الصَّـــوتيُّ:

من المشاغِل الصّوتية التي كانت موضوع نقاش متجدّد بين اللُّغويين المحدثين مسألةُ المقطع الصَّوتي في اللُّغة العربية و غيرها من اللّغات ، فقد نالت كبيرَ عناية من لدن المتهمِّين بالدِّراسة الصَّوتية ، منبعها إيمانٌ بأهمية هذا المبحث في الدِّراسة اللِّسانية على وجه العموم ،صوتا و صرفا و نحوا و دلالة ، ويذهب البعض إلى أنّـــه : يمثِّل النقطة الأساسيـــة في التَّحول اللِّساني[1]،والمتطلِّع إلى ما جادت به الأبحاث في سبيل تعمُّق هذه المسألة يرى اختلافا كبيرا بينهم ، وأوليَّة ذلك الاختلاف اِختلافٌ في ضبط ماهيته ، ثم في تحديد أبعاده النَّظرية ،ومردُّ التَّباين تعدُّدُ وجهات النّظر منهجًا ومدونةَ وصفٍ،فكان ذلك مُسَوِّغ تعدُّد الأحكـــام .

1 ـ مفهـــوم المقطـع :

أوَّل إشكالية اعترضت اللُّغويين المحدثين هي ضبط مفهوم المقطع ،فكان لتعدّد نواحي المعالجة المنهجية انعكاسٌ على وحدة المفهوم ،حيث اعتمد البعض النَّاحية **الفسيولوجية** فركَّـــز تعريفه على أعضاء النّطق وتحركاتها ،وبنى البعض الأخر تعريفه من منطلق أنَّ المقطع حقيقة **فونتيكيـــة** ، وارتضي فريقٌ ثالث وجهة نظر **فونولوجية** بالمقطع بنيةً و تركيبًا ، وقد عرض د. إبراهيم أنيس لفكرة المقطع تحت عنوان خاص في كتابه الأصوات اللغوية[2] ، لكنَّه لم يضبط له مفهوما محدَّدا ،وعرَّف له في كتابه موسيقى الشِّعر بأنَّـــه : « عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة مكتنفة بصوت أو أكثر من الأصوات السَّاكنة »[3] ،وهو بذلك يعرفه انطلاقا من الحركة طويلة كانت أم قصيرة ، ومجموعة الأصوات الساكنة المكوِّنة للمقطع ،ويذهب د. تمام إلى أنها : « **تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية ، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام ، أو وحدات تركيبة ، أو أشكال و كميات معينة** »[4]، والحقيقة أن هذا القول لا يعد تعريفا للمقاطع ، بل هو تعبير عن وجهة نظـــر في دراسة المقاطع وقد تعدّدت وجهات النّظر ولكل منهنَّ غايتُها ونظامها الرَّمزي ، والمقطع بتعبير ماريو باي : « عبارة عن **قوَّة إسماع** (peak of sonority) غالبًا مـا تكون صوت علَّة مضاف إليها أصوات »[5] وهو عند جان كانتينو « الفترة

[1] ينظر :فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدَّرس اللساني العربي ، ص 110.

[2] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 87.

[3] إبراهيم أنيس ، موسيقى الشعر ، مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة ، ط2، 1952م ، ص 147.

[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 138.

[5] ينظر :ماريو باي ، أسس علم اللغة ، ص 96.

الفاصلة بين عمليَّتين من عمليات غلق جهاز التّصويت سواء أكان الغلق كاملا أو جزئيا »[1]، ويعرفه د.رمضان عبد التواب في قوله : «المقطع الصَّوتي هو كميَّة من الأصوات ،تحتوي على حركةٍ واحدةٍ ويمكن الابتداء بها و الوقوف عليها »[2] ، وقال د.عبد الصبور شاهين بأنَّه : « مزيج من صامت و حركة يتفق مع طريقة اللُّغة في تأليف بنيتها و يعتمد على الإيقاع التنفسي » [3]، وذهب د.كمال بشر إلى أنه « يمكن القــول بشيء من التَّجوز ، إنَّ المقطع من حيث بناؤه المثالي أو النّموذجي أكبر من الصّوت وأصغر من الكلمة ، و إن كانت هناك كلمة تتكون من مقطع واحد مثل : (مــن) بفتح الميم أو كسرها و الكلمات التي تتكون من مقطع واحد تسمى أحادية المقطع في حين التي تتشكَّل من أكبر من مقطع يطلق عليها متعدِّدة المقاطع »[4] ، والملاحظ من هذه التَّعريفات أنَّ منها ما قام على فكرة الوضوح السَّمعي ومنها من اعتمد على كيفية إنتاجه ،ويحصر د.أحمد مختار عمر هذا الاختلاف ،فلا يخرج على أحد اتجاهين في التَّطرق للموضوع هما : الاتجاه الفوناتيــكي أو الاتجاه الفونولوجي[5] .

والجمع بين الوجهتين يعطي المفهوم سعةً وضبطًا ،وقد حاول د. غانم قدوري الحمد صياغة تعريف جامع يفيد من الاختلافات السَّابقة فانتهى إلى أنَّ « المقطع مجموعة أصوات تنتج بضغطة صدرية واحدة تبدأ بصوت جامد يتبعه صوت ذائب (قصير أو طويل) وقد يأتي متبوعا بصوت جامد أو اثنين ويكون الصَّوت الذَّائب فيه قوّة الإسماع بالنسبة إلى الأصوات الأخرى التي يتألَّف منها المقطع »[6] وفي طيِّ هذا الاختلاف حول تعريف المقطع ، وإن كانت الأقوال في مجملها تجنح إلى التّفسير أكثر من جنوحها إلى الحدّ ، يذهب أحـد الباحثين إلى أن الدَّوران في فلك المفاهيم المتعددة لا يقدم كبير فائدة كونها ليست المقصودة في ذاتها في المعالجة المقطعية ، فهذه « التّعريفات مختلفة في طروحاتها متباعدة فيما قصدت إليه من تحديد المفهوم ، وعلى افتراض وصولنا إلى تحديد دقيق للمقطع ، فإن الجدوى المرجوة منه ليست بذات قيمة علمية كبيرة ، بحيث تدعونا إلى مثل هذا الاختلاف في التعريف »[7] .

---

[1] جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية ، ص 191.

[2] رمضان عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي ، ص 110.

[3] عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص 38.

[4] كمال بشر ،علم اللغة العام الأصوات ، ص 505.

[5] أحمد مختار عمر ،دراسة الصوت اللغوي ، ص 234.

[6] غانم قدوري الحمد ، المدخل إلى علم أصوات العربية ،دار عمار ، عمان ، الأردن ، ط1، 1425هـ . 2004م ، ص 202.

[7] رشيد العبيدي ، مباحث في علم اللغة و اللسانيات ، ص 92.

2 ـ المقطع الصوتي في التُّراث اللُّغوي العربي :

لم يُعن د .تمّام حسّان بالتّأصيـــل لمسألة المقاطع الصَّوتية في الموروث اللّغوي العربي ،، غير أنَّه أشار إلى ما ورد في عروض الشِّعـــر التي اعتمدت الحركة و السُّكون أساسَ التَّقطيع ،وذلك في قوله : « ولقد بنى العروضيون من العرب مقاييسهم العروضية بناء على هذه النّظرة على ما يبدو ؛ حيث نظروا إلى المقاطع باعتبارها خفقات صدرية أو وحدات إيقاعية أو شيئا له هذه الطبيعـــة »[1]، ويذهب أحد الباحثين المحدثين إلى المقاربة بين ما أورده علماء العروض وما توصلت إليه الدراسات الحديثة فقال : « والخليل بن أحمد قي نظرته لمكونات أوزان عروضه مسّ الحدود المقطعية ـ بدون قصد ـ وهو يضع بحور الشعر و تفعيلاتها . يتضح ذلك من تركيزه على مفهوم (المتحرك) وهو الحرف المتبوع بالضَّمة و الفتحة و الكسرة ، وعلى مفهوم السَّاكن في الحروف الصَّحيحة غير متبوعة بالحركات الثَّلاث أو ألف المد أو واوه أو يائه » [2] ، ويضيف في موضع آخر : « والمعروف أنَّ المقطع الصّوتي العربي عند المحدثين لا يخرج في أدقِّ وصفٍ له عن النِّظام الإيقاعي الذي تصوَّره الخليل و بنى عليه نظريَّته العروضية باستخدامه هذين المصطلحين (الحركة و السكون)»[3] .

أتى نقد د .تمام لمنهج علماء العروض من جهة « أنَّهم كانوا يعتبرون **الصّحيح الذي في بداية المقطع تابعا للحركة** ، وهذا عكس وجهة النّظر النّحوية ، التي تجعل الحركة صفةً للصَّحيح . ويجب أن ننبِّه إلى أنَّ علم اللُّغة الحديث لا يجعل أيًّا من الصّحيح والحركة مِلْكَ يمينٍ للآخر ،وإنما هما وحدتان مستقلَّتان متتابعتان ، لا ترد أحدهما وصفا للأخرى »[4]، وقد اتخذت مسألة التَّأصيل شيئا من التَّفصيل في مقاربة د. كمال محمد يشر ، فانتقل بها إلى إلى بيئة الفلاسفة فوجد ما يضارعُ قول المحدثين في نصِّ أبي نصر الفارابي (ت 339هـ) ، القائل : «كل حرف غير مصوّت أُتبع بمصوّت قصير قُرن به فإنه يسمّى المقطع القصير و العرب يسمُّونه الحرف المتحرك ، وكل حرف لم يتبع بمصوّت طويل فإنا نسمّيه المقطع الطويل »[5]،وتلخَّص لديه من خلال جسِّ تضاعيف هذا النّص إلى أنه « « يُنْبِئ بوضوح كامل عن أنّ الفارابي يدرك فكرة المقطع بصورة تشبه أو تماثل في مضمونها تصوُّر المحدثين فعلى

---

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة،ص 139.

[2] يحي علي يحي مباركي ، المقطع الصوتي العربي بين الكمية والمدة الزمنية (دراسة أكوستيكية تطبيقية)، رسالة دكتوراه ، إشراف: د .تمام حسان ، 1413هـ، 1993م ، ص 1.

[3] نفسه ،ص2.

[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 139.

[5] أبو نصر الفارابي ،الموسيقى الكبير ،تحقيق و شرح : غطاس عبد الملك حسنة ، مراجعة و تصدير : محمود أحمد الحفني ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، د. ط ، د. ت ، ص 1075.

الرَّغم من أنه لم يقدم لنا تعريفا للمقطع أو تحديدا لمفهومه نظريًّا . فقد انصرف بأمثلة إلى الإفصاح عن خواصِّ المقطع من حيث التّركيب والبناء ،أي كونه أشبه بحزمَـــة أو عنقود من الأصوات المتتابعة على وجهٍ مخصوصٍ ، هذا بالإضافة إلى قصر الأمثلة الواردة هنا على اللُّغة العربيَّة ، فكأنَّه يسير حذو النَّعل بالنَّعل سير الآخذين بالمنهج الفونولوجي لا الأصواتي المحض الذي ينظر إلى المقطع و تعريفه من حيث بنيته و مكوناته في سلسلة الكلام »[1]، يلهج هذا النَّص بإعجابٍ كبير بصنيع فيلسوف من فلاسفة القرن الرابع الهجري ، بعبارات ترسَّمت منهج المحدثين رغم فوارق الزّمن الطويل ، ويبدو أنّ إسهام الفلاسفة في هذه المسألة جليٌّ لا سبيل إلى جحده ، وقد كشف د. عبد السّلام المسدي عن أقوال ابن سينا و الفارابي و ابن رشد الذين أحرزوا السّبق واستوجبوا الاعتراف ، وأعاب على اللسانيين ومنهم د.تمام حسان إغفالهم هذه الجهود وتخطِّيها إلى المفاهيم الغربية ، قناعةً منهم بأنَّ المقاطع من معطيات الدِّراسات الغربية [2]،وتجدر الإشارة إلى أنّ د. عبد الرحمن الحاج صالح هو الباحث الوحيد الذي انطلق في معالجة مسألة المقطع من المفاهيم الخاصَّة عند العرب لعملية التَّصويت ، وطبيعة الصوت اللغوي ، وكيفية انتظام الأصوات في السلسلة الكلامية ، وهي مفاهيم ميَّزت تصوُّرهم عن تصوُّر الغربيين في لغاتهم ، وهو ما جعلهم في غنًى تام عن المقطع الصّوتي في تحليلاتهم المختلفة[3] .

والحقيقة أنَّ د . تمام لم يورد في (كتابه اللغة العربية معناها ومبناها) أيَّ مرجعية غربيـــة وهو يعرض لهذا المفهوم ، أمّـا في كتابه (مناهج البحث في اللغة) فقد ذكر قولا لفايك ينبّه فيـــه إلى أنَّ الباحث قد يصادفه عدم اطِّراد بين المقاطع الأصواتية و المقاطع التّشكيلية [4].

3 ـ عدد المقاطـــع :

جاءت معالجةُ د.تمام حسان معبِّرة عن رؤية واضحة ، فرأى أنَّه يجب التّمييز من النَّاحية المنهجية بين نوعين من المقاطع «أولهما هو المقطع التّشكيلي، والآخر هو المقطـع الأصواتي . أمّا أوَّل هذين ،فهو تجريدي مكوَّن من حروف ، وأمَّا الثّـاني فهو أصواتي مَحسوس مَسموع مكوَّن من أصوات . »[5] ، في هذه المقولة تمييز منهجي بين

[1] كمال بشر ، علم اللغة العـــام (الأصوات)، ص 507 .

[2] ينظر : عبد السلام المسدي ، التّفكير اللّساني في الحضارة العربية ، الدّار العربية للكتاب ،ط2، 1986م ،ص261 ،262 ،263.

[3] ينظر : محمد صالح عمر ، حداثة مفهوم السياق الصوتي و كونيته عند العرب ، مجلة المعرفة ، وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، سورية ، عدد : 28، 1986م ، ص 16.

[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة، ص141 .142 .

[5] نفسه ، ص 141.

التَّجريد والاستعمال أو بين القاعدة و الموصوف، أو ما بين عمل الباحث و عمل المتكلم ، فقد يكون بينهما عدم اطِّراد ، والشّكل التّالي يختصر ما بينهما من فوارق :

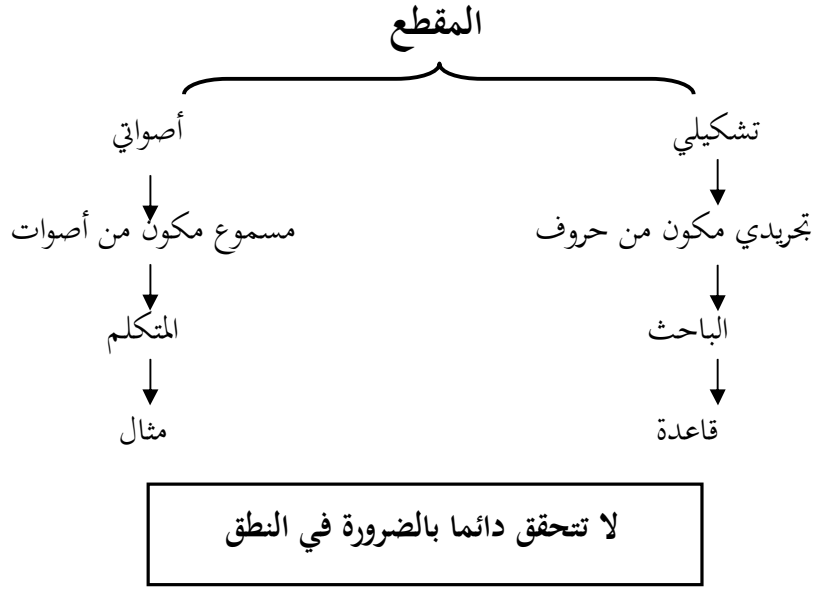

وبعدَ هذا التَّمييز المنهجي بين القاعدة والمثال أو بين الوصف والموصوف يردف قائلا : «وهذه الثُّنائية في التَّناول نتيجةٌ حتميَّة للاعتراف بالحقيقة القائلة إنَّ ما هو تقعيدي لا يتحقَّق دائما في النُّطق بالضَّرورة »[1] ،ويمثّل لذلك في قوله : «و إنَّنا لنجد أحيانًا مقطعًا تشكيليًّا في صورة (ص ع ص ص) يقابله من النَّاحية الأصواتيَّة مقطعان هما (ص ع + ص ع ص)كنتيجة من نتائج قلقلة الصّاد الأخيرة في المقطع التّشكيلي . مثال ذلك في الفصحى كلمة (**عَقْــلْ**) بقاف مقلقلة و لام ساكنة . فعلم التَّشكيل يقول إنَّ القاف ساكنة ، ولكن بملاحظة الأصوات يدرك السَّامع أنَّ بين القاف و اللَّام صوتَ علَّة مركزيا هو صوت القلقلة . فالكلمة إذًا مقطع واحد من النَّاحية التَّشكيلية ،و مقطعان من النَّاحية الأصواتيَّــة »[2]، ولم يتفق معه أحد الباحثين في التّمثيل له بكلمة (عقل) [3].

4 ـ أقسام المقطع :يقسَّم المقطع إلى ثلاثة أقسام هي : النواة ، و الإستئناف ، و الذّيل [4]:

النّـــواة : وهي قــوّة الإسماع ،وفي الغالب تكون صوتًا صائتًا ، وهي : « أظهرُ جزء فيه »[1].

[1] السابق ،ص 141.

[2] نفســه ، ص 141.

[3] ينظر : صباح عطيوي عبود ، المقطع الصوتي في العربية ،دار الرضوان ، عمان ، ط1، 2014 م، ص 129.

[4] نادية رمضان النجار ، اللغة و أنظمتها بين القدماء و المحدثين ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، 2004م ، ص 77.

الاستئناف : وهو بداية المقطع ، وقد عبَّر د.إبراهيم أنيس بالقول : « وقد وجد المحدثون صعوبةً في تحديد بدء المقطع و نهايته و لكنّهم استطاعوا دائما أن يجدوا أظهر جزء فيـــه »[2]

الذَّيـــــل : هو نهاية المقطع، وهي معيارٌ في تقسيم المقطع ، فإما أن يكون هذا المقطع متحرِّكًا(open) وهو المنتَهي بصوتٍ ليِّن أو قصير ،وقد يكون ساكنا(closed) وهو المنتهي بصوتٍ ساكن [3] ويصطلح د. تمام على المقطع الأوَّل بالمقْفـــل و الثاني بالمفتوح [4].

والمعيار الثاني الذي اعتمده اللّسانيون في تصنيف المقاطع هو طول المقطع وكميته ، وتبعا لذلك يكون المقطع قصيرا أو متوسطا أو طويلا[5] ، ويضيف د. تمام صنفا رابعا سماه **المقطع الأقصر**[6]،ويمكن أن نعرض لتقسيم الدكتور تمام لمقاطع العربية وفق هذا المعيار في الجدول التالي[7] :

نوع المقطـــع	رمـــــزه	مثالـــه
المقطـــع الأقصر مقطع الوصل	(ص)	(ال) التعريف
المقطـــع القصير	(ص ح)	(كـ) من كَتَبَ
المقطع المتوسط ـ المفتوح المقفل	(ص م) (ص ح ص)	(ما)النافية (لم)النافية
المقطع الطويل ـ الطويل بالمد و الإسكان ـ الطويل بالتقاء الساكنين	(ص م ص) ص ح ص ص)	(قال)ساكنة الآخر (قبلْ) عند الوقف و (ويب) من (دويبة) في غير الوقف

[1] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللّغوية ، ص 87.

[2] نفسه ، ص87.

[3] ينظر : نفسه ، ص 87.

[4] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 69 .

[5] ينظر : الأصوات اللغوية ، ص 92،وينظر: عبد الصبور شاهين البنية ، ص 40، وينظر: كمال يشر ، علم اللغة العام ، ص 510 ،511،وينظر: أحمد حساني ، مباحث في اللسانيات ، ص 94 .

[6] أضاف د. تمام هذا النّوع من المقاطع ، إصطلح عليه في كتابه مناهج البحث بالمقطع القصير المقفل ورمز له (ع ص) ، أما في كتابه اللغة العربية معناها و مبناها فقد اصطلح عليه بالمقطع الأقصر رمز له(ص) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 141،وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ،ص 69 .

[7] ينظـــــر: نفسه، ص69 .

وتجدر الإشارة إلى أن د. تمام عَدَل عن استعمال الرُّموز التي أوردها في كتابه "مناهج البحث في اللغة "حيث خصَّص رمـــزا للصَّحيح (ص) و رمـزا للعلَّة (ع)، واستعمل في "كتابه اللغة العربية معناها ومبناها" ثلاثة رمـوز هي : (ص) للصحيح و (ح) للحركة و (م) رمـزا للمدِّ ،وهي الرُّموز نفسها التي اعتمدها في كتابه البيان في روائع القرآن تحت عنوان الإيقاع ،ويوضِّح أنّ لدراسة المقاطع في العربية شُروطها التي لا تتحقّق إلَّا برعايتها وهي[1] :

1ـ كلُّ حرفٍ متحرِّك فهو بداية مقطـــع .

2ـ كلُّ صوتٍ ساكن بعد حركة أو مدّ فهو نهاية المقطع ،وقد يشدّد هذا السَّاكن عند الوقف .

3 هناك مقطع بحسب الأصل و مقطع بحسب الاستعمال ، و يتَّصل هذا التَّفريق في الغالب بهمزة الوصل .

و بالنَّظر إلى المقاطع من حيث كونها تعبيراتٌ عن نسقٍ منظَّم من جزئيات التَّحليل اللُّغوي ، يأتي نسجُ المقاطع العربية عند الدكتور تمام حسّان على ستـــة أنواع هي :

ـ المقطع الأول (ع ص) :

يكادُ يجمع المحدثون على أنَّ هذا النّسج لا يمثِّل مقطعًا في العربية الفصحى ، وخرج د. تمام على هذا الإجماع ،فرأى أنَّه سادسُ المقاطع في اللُّغة العربية ، فأثار هذا الرّأي نقاشًا كبيرا بين الباحثين ، وأكثرهم غير مسلِّم به ، ولا معترفٍ بوجوده ، وهو مقطع قصيـــرٌ مُقفـــل ومثَّل لـــه بأداة التَّعريف(ال) [2]، ووضَّحه بالقـــول : « هو مقطع تشكيلي غير أصواتي ؛ لأنَّ الأصوات لا تعترفُ بأن **تبتدئ** المجموعة الكلاميّة **بحركة** و لذلك تعمدُ إلى همزة تنشئها قبل هذه الحركة ،و تتَّخذها **قنطرةً** للنُّطق بها ، ثم تعتبر **هذه الهمزة من بنية المقطع** ، فإذا كان هذا المقطع التَّشكيلي في **وسط الكلام** ، فإنَّ دِراسة الأصوات لا تعترف به ؛ لأنّها تتخذُ من الصَّحيح قبله قنطرة ، كما اتخذت همزة الوصل في بداية الكلام »[3].

وبذلك يكون د. تمام حسان قد أقـــرَّ بوجود هذا المقطع من النّاحية التّشكيلية ولا وجودَ له في الدِّراسة الأصواتيَّة ،ويأخذ هذا المقطع إحدى حالتين ؛ فإمَّا أن يكون في موقع البداية فتنشأ همزةٌ بغيـــةَ التَّوصُّل وتصبح

[1] تمام حسان، البيان في روائع القرآن ، ص 258.وينظر : خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، ص 123.

[2] ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 145.

[3] نفســـه ،ص 145.

من بنية المقطع ، وإمَّا أن يكون وسط الكلام فيُتَوصَّل بالصَّحيح قبله، وعندها لا يُعترف به ، وبذلك فهو مقطع يلزم موقعه في **بداية الكلمة** و لا يصحُّ أن يقع في وسطها أو في آخرها ،فيصنف من المقاطع الممتنعة [1]،وإذا عدنا إلى تفريق د.تمام بين هاتين الوجهتين صدق القول إنَّ هذا المقطع موجودٌ من حيث التقعيد ، ولا وجود له من حيث الاستعمال ، فهو إذًا من اعتراف الباحث من النَّاحية التَّجريدية الذِّهنية ولا يتحقَّق مثاله عند المتكلِّم ، وقد عاود حديثه عن هذا المقطع في كتابه "اللغة العربية معناها و مبناها" ، في أثناء تفريقه بين الصِّحاح و العِلل ،متَّخِذًا (ح)رمزا للصّحيح و (ح) رمزا للحركة و(م) رمـزا للمدّ ،فيرمز لهذا المقطع بالرمز (ص) و يسمِّيه المقطع الأقصر ، ويمثِّل له بلام التعريف و سين الاستفعال و لا بد أن يكون هذا الحرف ساكنا متلـوًّا بحرف متحرك و أن يكون بداية الكلمة [2]، ومن مجمل ما أورده د .تمام حول هذا المقطع نجده يؤكِّد على سمتين من سماته هما [3]:

ـ **من حيث الموقع** : يتقيَّد بشرطٍ خاصٍّ حيث يلزَم موقعَ البداية من الكلمة و لا يكون في وسطها و لا في آخرها .

ـ **من حيث النَّبـــــر** :لا يقبل هذا المقطع النَّبـر .

وقد أحسّ د. تمام بأنَّ هذا النّوع من المقاطع يحتاج إلى فضلِ إيضاحٍ ، فخصَّ له الحديث تحت عنوان **الإيقاع** من كتابه (البيان في روائع القرآن)، وبما أنَّ الإيقاع ظاهرةٌ استعماليَّة، جاء توضيحه متساوقًا مع هذه الوِجهة ،ويذهب إلى القول : « وليس مما يقع في اهتمام دراسة الإيقاع أن نتكلَّم عن المقطع التَّأصيلي المجرَّد تجريدا ذهنيًّا مقطع الوصل الذي لا يتحقَّق في الاستعمال »[4] ، ويسوق بعد ذلك مجموعة من النِّقاط الموضِّحة للفرق بين الوجهتين في التعرض للمقاطع العربية ومن ذلك[5] :

1. يعترف نظام اللُّغة العربية بإمكان افتتاح الكلمة العربية بحرفٍ ساكنٍ ، ولكنَّه لا يُجيز الابتداء به فإذا قلنا (انطلقوا) فإنَّ أوَّل حرف من حروف الكلمة هو النُّون السَّاكنة أمَّا الألف فليست أكثر من وسيلة كتابيَّة

[1] أورد د .تمام نماذج ممتنعة في تركيب الكلمة من الناحية المقطعية ،و اصطلح عليها بالمقاطع الممتنعة ،وفائدة معرفتها مساوية لمعرفة الموازين الصرفية ، ذلك أن الموازين الصرفية نماذج تحكم على الصيغ المكونة على مثالها لها بأنها عربية ، بينما تحكم النماذج الممتنعة على الشكل التركيبي بأنه غير عربي. ينظر :مناهج البحث في اللغة ، ص 144.

[2] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 96

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ص 145.

[4] تمام حسان، البيان في روائع القرآن ، ص 259.

[5] نفســـه ، ص 248.

تشير إلى (موقع الوصل.... ومثلها كمثل الألف التي جاءت بعد واو الجماعة من كلمة (انطلقوا) السَّابقة لتدلَّ على أنَّ الواو واو للجماعة و ليست للجَمْعِ و تظهر فائدة هذه الأخيرة في التَّفريق بين (قاتَلُوا زيدًا و قاتِلُو زيدٍ)... ولما كانت كلمة (انطلقوا) بحاجة إلى همزة وصل ليتوصَّل بها إلى نطق أوَّل الكلمة ، أصبحت المقاطع الاستعمالية أي الصَّوتية للكلمة على النَّحو التّـــالي :

(ءِ نْ ـ طَ ـ لَ ـ قُو) . ولو وقعت هذه الكلمة في الوسط فلم يبدأ بها السّياق لكان على الحرف الذي قبل النُّون أن يحمل الحركة التي للهمزة التي بُدئ بها الكلام من قبل ، وأنْ يكون هذا الحرف مع النُّون مقطعًا واحدًا ، كما في قوله تعالى :﴿ فَانْطَلَقُوا وَ هُمْ يَتَخَافَتُون ﴾ [القلم من الآية23] وجدنا المقطع الأول على صورة فن أي الفاء حلّت محلّ همزة الوصـل في المقطع (ء ن) السّابق[1] .

2. يتساءل د. تمام على ضوء الشّرط الذي يجعل كلَّ صوت ساكن بعد حركة نهاية لمقطع ،فأين بداية هذا المقطع بحسب أصول اللُّغـة ؟ وينتهي إلى الإجابة قائلا : « إنَّه لا بداية له من حيث التَّأصيل و إنْ كانت له بداية من حيث الاستعمال نخلصُ من ذلك إلى أنّ النّـون في (انطلقوا) مقطع تأصيليٌّ بذاته و يحسن أن يسمَّى **مقطعَ الوصل** لأنّه تأصيليٌّ لا يوجد إلَّا في الذِّهن بواسطة التَّجريد العقلي ولا يوجد في الاستعمـــال »[2].

وقد أثارت آراء د .تمام حول هذا المقطع نقاشًا كبيرا ، فقد علّق د. أحمد مختار عمر على ذلك قائلا : « ولا يصحُّ هذا على إسقاط همزة الوصل و احتساب الحركة التي تليها فقط و على هذا فـ (ال) التّعريفية عنده تبدأ بفتحة تليها لام مشكَّلة بالسُّكون»[3] ، وذهب آخر إلى أنّ الفصحى لا تعترف بهذا المقطع وعبر عن ذلك بالقول : « ونحن نراه في الفصحى مقطعا افتراضيًّا لا وجود له ؛ لأنَّ **بدايه هذا المقطع لن تتحقَّق إلّا حين الوصل** حيث يعتمد المقطع على ما قبله و ما بعده ليشكّل نمطا مقطعيا آ خر . فإذا قلنا : (**قال الشّاعر**) . فإن مقاطع هذه الجملة التي تداخلت فيها همزة الوصل الخاصة بأداة التعريف (ال) تصبـح (قا ـ لش ـ شا ـ ع ـ ر). ورمز هذه المقاطع (ص ح ح ـ ص ح ص ـ ص ح ح ـ ص ح ـ ص ح) . وهنا فلا وجود لذلك المقطع الافتراضي حيث لا وجود **للهمز** أو للصويت المعبر عن و جود الهمزة . ولعلّ وجوده في العاميّة أمر يكاد يكون مقبولا حيث يمكن الإحساس في **البداية** بصويت قريب من الهمزة »[4] ، وحجةُ القائل في اعتراضه أنّ هذا النّوع

[1] ينظر :نفسه ،ص259. وينظر : خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، ص 126.

[2] تمام حسان ، البيان في روائع القران ، ص 259.

[3] أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي ، ص 257.

[4] أحمد كشك ، من وظائف الصَّوت اللغوي ـ محاولة لفهم صرفي و نحوي و دلالي ، دار غريب ، القاهرة ، ،ط1،2007 م ، ص 25.

من المقاطع لا يملك استقلاله ، بيدَ أنَّ وجوده مرتبطٌ بالسَّوابــق واللَّواحق في المنطومَة الصّوتية ، وهذا ما يخرجه من المقاطع الصّوتية للعربية الفصحى ، غير أنّ هذه السّمة في هذا المقطع لم تكن لتخرجه من عدَّة المقاطع في نظر د. تمام حسّان ،ويضيف آخر معلّقا على صنيع د .تمام : « وقد جانب الدّقة ؛إذ أنّ أداة التَّعريف لا تشكِّل مقطعا ، فإن أسقطنا همزة الوصل ، وهو غير جائز بقي / ـ لَ / وهو لا يمثِّل مقطعا عربيا ... وكذلك ما مثل له في (استخراج) فالمقطع الأول لا يمكن أن يكون / ـِ س/ ولا / س/ لأنَّ العربية ترفض ذلك »[1] ، وذهب آخر إلى أنَّه : « لا يعدو أن يكون المقطع الثَّالث نفسه وحتى لو نسلم بالابتداء بالسَّاكن فإنَّ المثال الذي ذكره يبدأ بالهمزة و هو صوتٌ صامتٌ »[2] و المتتبع لآراء د .تمام يجد أن هذه الانتقادات غير خافيةٍ عليه ، فهو يلحُّ على ضرورة التفريق منهجيا بين وجهتين مختلفتين عند التَّعامل مع المقاطع الصَّوتية ،الأولى تتعلَّق بالجانب التّنظيري الذي يعترف بوجود هذا النَّوع من المقاطع ذي الطَّبيعة الذِّهنية التَّجريدية ،والثانية تتعلَّق بالجانب الاستعمالي ،ولذلك أسقطه في كتابه "البيان في روائع القرآن" .

المقطع الثاني(ص ع) وهو قصير مفتوح ومثاله باء الجر المكسورة .

المقطع الثالث (ص ع ص) وهو متوســط مقفــل ومثاله (**لَـمْ**) .

وذكر د. تمام خصائـــص هذين المقطعين وهي[3] :

ـ من حيث الموقع : لا يتقيَّدان بشروط خاصَّة فيأتيان في بداية الكلمة ووسطها و نهايتها ،

ـ من حيث النبر : قد يكُونان منبورَيْــن .

المقطع الرابع (ص ع ع) وهو متوســط مفتـــوح ، فيه ياء مد أو ألفه أو واوه ، ومثاله (ما) ومن خصائصه :[4]

من حيث الموقع : لا يتقيّد بشروط .

[1] ينظر : صباح عطيوي عبود ، المقطع الصوتي في العربية ، دار الرضوان ، عمان ، ط 1، 2014م ، ص 92.

[2] عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، دار الفكر ، ط1، 2007 م ، ص 279.

[3] ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 145.

[4] نفسه، ص 141، وينظر: اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 67.

من حيث النبر : يأتي منبورا وغير منبورٍ ، ويرد في العامية وفيه خفضَةٌ أو رَفْعَةُ إذا جاء في أول الكلمة أو وسطها و لا تكونان في آخر الكلمة .

المقطع الخامس (ص ع ع ص) وهو طويل مقفل ومثاله (بَابْ) بالسُّكون ، ومن خصائصه :[1]

من حيث الموقـــــع :لا يتقيّد بشروط .فيأتي في أول الكلمة أو في آخرها كما في (ضالين)، ويأتي في وسط الكلمة مثل (مدهامتان).

من حيث النَّبـــــر : منبور في الفصحى دائما . ويضيف د .كمال بشر أنه « مشروط وقوعه بواحد من اثنين : أن يكون الصّوت الصّامت الأخير مدغما في مثله كما في المثال المذكور ـ ضالين ـ أو في حال الوقف أو الإعراب مثل "و" يقول في حال الوقف [ya/ quul] »[2].

المقطع السادس (ص ع ص ص):

وهو طويل مزدوج الإقفال و مثاله (عَبْدْ)بالسّكون [3]، ويميز بين العاميةو الفصيحة في خصائص هذا المقطع ،ففي الفصحى يأتي دائما في آخر المجموعة **الكلامية** حين الوقوف بالسكون على مشدَّد أو على صحيحين مختلفين في المخرج ، وهو منبورٌ دائما [4]، ويضيف د .كمال بشر نمطا ثالثا من المقاطع الطويلة وهو المكوّن من (صوت صامت + حركة طويلة + صوت صامت + صوت صامت) (ص ح ح ص ص) ومثل له بالمقطع الثاني من كلمة (مهام) [ma / haamm] وهو مشروط بالوقف أو عدم الإعراب [5] ، ووافقه في ذلك أحمد مختار عمر [6]، ولم يعرض له د. تمام في كتابيه ((مناهج البحث في اللغة)) و لا في كتابه ((اللغة العربية معناها و مبناها)) ، وقد استدرك ذلك في كتابه ((البيان في روائع القرآن)) وهــو : «صوت يتلوه مـدّ و بعد المدّ صوتان ساكنان ولا يرد هذا المقطع إلَّا عند الوقف على ألفاظٍ مثل ((حَاجْ))و ((تـَامْ)) و ((خاصْ)) و ((ضالْ)) فهو مقطع

[1] ينظر : نفسه ، ص145.

[2] كمال بشر ، علم اللغة العام ، الأصوات ، ص511.

[3] تمام حسان ، اللغـــة العربية معناها ومبناها ، ص 69.

[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ،ص 146 .

[5] كمال بشر ،علم اللغة العام ـ الأصوات ـ، ص 511.

[6] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، 301.

مرهون بموقع معيَّن ويرمز إليه بالرَّمز (ص م ص ص) و ربما حسن أن يسمَّى مقطع **الوقف** »[1] ،وفي هذا القول موافقه لما ذكره د.كمال بشر وكذلك د. أحمد مختار عمر فكلٌّ منهم ركزَّ على خصيصةٍ موقعية ينمازُ بها هذا المقطع ؛ هي أنّـه مشروط بالوقف ، ولعلَّ السؤال الذي يتهيأ في هذا المقام ، لماذا لم يورد د. تمام هذا النَّوع من المقاطع ضمن الكتب السَّابقة للبيان في روائع القرآن ؟ وهل هو مقطع استعمالي فرض منهج دراسة الإيقاع عرضه مثلما فرض إقصاء المقطع الأقصر ؟ والإجابة عن ذلك تفرض العود إلى ما قاله بعض اللغويين المحدثين بشأن هذا المقطع ،فقد ذهب د .أحمد مختار عمر إلى أن كلا من د.إبراهيم أنيس ود. تمام حسان قد أغفلا هذا المقطع[2] ، وتجدر الإشارة إلى أن د .أحمد مختار عمر لم يذكر هذا المقطع ضمن المقاطـع الخمسة الأساسية ؛كونها الأقلّ دورانا في اللغة العربية لعلة التقاء السّاكنين الذي يأباه ناموس العربية، إلَّا في حال الوقف[3] ،وقد حاولنا تتبع عدد المقاطع والنُّظم الرمزية الذي اعتمدها د .تمام ومقابلتها بما دهب إليه بعض المحدثين،وإليك ملخصها في هذا الجدول:

[1] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص 260 ،261.

[2] أحمد مختار عمر ، دراسة الصَّوت اللغوي ، ص 301.

[3] ينظر : نفسه ، ص 307، 308.

المؤلف	تمام حسان			إبراهيم أنيس	كمال بشر	عبد الرحمان أيوب	عبد الصبور شاهين	أحمد مختار عمر
المؤلَّف	مناهج البحث في اللغة	اللغة العربية معناها ومبناها	البيان في روائع القرآن	الأصوات اللغوية	علم اللغة العام الأصوات	محاضرات في اللغة	المنهج الصوتي للبنية العربية	دراسة الصوت اللغوي
1	ع ص	ص	/	/	/	/	/	/
2		ص ح	ص ح	ساكن + لين	ص ح	ص ح	ص ح	س ع
3	ص ع ع	ص م	ص م	ساكن + لين طويل	ص ح ح	س ح ح	ص ح ح	س ع ع
4	ص ع ص	ص ح ص	ص ح ص	ساكن + لين +ساكن	ص ح ص	س ح س		س ع س
5	ص ع ع ص	ص م ص	ص م ص	ساكن + لين طويل + ساكن	ص ح ح ص	س ح ح س		س ع ع س
6	ص ع ص ص	ص ح ص ص	ص ح ص ص	ساكن + لين قصير +ساكنان	ص ح ص ص	س م س	ص ح ص ص	س ع س س
/	/	/	ص م ص ص	/	ص ح ح ص ص	/	/	س ع ع س س

ونخلص من هذه الصّفحات إلى أهم النقاط التي ميّزت منهج د. تمام في دراسة المقاطع الصّوتية :

- ❖ خالف د .تمام المحدثين فعدَّ النَّسج (ع ص) مقطعا من مقاطع العربية يعترف به التَّجريد الذِّهني ولا يعترف به الاستعمال ،فجاءت على ستة أنواع : مقطعان قصيران ، ومقطعان متوسطان ، ومقطعان طويلان ،و أسقط في كتابه "البيان في روائع القرآن" المقطع التجريدي و أضاف مقطعا آخر طويلا اصطلح عليه مقطع الوقف .
- ❖ اعتمد في تحديده خصائص مقاطع اللغة العربية على ثلاثةِ محدِّدات هي : الموقع ، اللغة الفصحى أو العامية ، النبر ، والربط بين هذا بين الأخير و المقطع ذا أهمية بالغة ، وهو ما لم نلاحظه في أبحاث سابقه الدكتور إبراهيم أنيس ،حيث تحدَّث عن المقاطع ولم يربط بينها وبين خاصية النَّبر .وعُدَّ ذلك أساسا من أسس الدِّراسة في أبحاث لاحقيه .
- ❖ النّظام الرمزي الذي اختاره د. تمام للدَّلالة على المقاطع يبدو فيه نوعٌ من الاضطراب ،حيث بناه بادئ الأمر على ثنائية الصِّحاح و العِلل ، ثم استعاض عنه في كتابه "اللغة العربية معناها و مبناها" بثلاثة رموز هي الصّحيح و الحركة و المد ، والمد يقابل صوت اللين الطويل عند د. إبراهيم أنيس ، وحركتين عند بعض المحدثين ، وعلى الرغم من أنه يعتبر الرّموز مسألة اختيار مطلق إلَّا أنَّ هذا يسيء إلى وحدة الطَّرح ، وقد يُعزى ذلك إلى مظاهر التَّجريبة المواكبة لطليعة البحث .
- ❖ لم يعن د. تمام بالتَّأصيل لمسألة المقطع في التُّراث اللُّغوي العربي ، واكتفى بالإشارة إلى ما ورد في عروض الشِّعر ، مشيرا إلى الاختلاف في المنهج ، فالمقطع عندهم خفقة صدرية .

5ـ التّنغيـــــم وظائفه وموازينه عند تمّام حسّان :

لقد كانت عبارةُ ابن جني : « اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم »[1] عبارةً متسمةً بالدِّقة في تركيزها على الجانب الصّوتي للُّغة ،على جانبها الأدائي لا الكتابي ؛ لأنّ النّظام الكتابي يحـرِم اللّغة جوانبها الأصواتيَّة، وهو عاجزٌ على تصنيف الجمل وتحديد المعاني المختلفة ، فجملة (كتب محمد) و جملة (كتب محمد) هما من المنظور الكتابي جملة واحدة ، ولكنّهما بالمنظور الصّوتي خلاف ذلك ، فالنَّغَمة التي تؤدَّى بها الجملة تجعلها جملةً مثبتة أو جملة استفهامية أو جملة تعجبيَّة ، وكلّ هذه المعاني موكول أمرُ تحديدها إلى النَّغَمة الأدائيَّة التي تحدّد الفواصل بينها ولا يتأتَّى ذلك من الكتابة الخطيَّة لها ، وقد اتَّكل شاعر كعمر بن أبي ربيعة على التَّنغيم حين قال(الخفيف)[2] :

أَبْرَزُوهَا مِثْـــلَ المَهَـاةِ تَتَهَادَى بَيْنَ خمَس كَـــوَاعِبٍ أَتْـــرَابِ

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَـــا ؟ قُلْتُ بَهْـرًا عَدَدَ البِّحَارِ و الحَصَى و التُّرابِ

فجملة (تحبّها) جملة استهامية بشهادة النّغمة ،وكذلك قول الكميت بن زيد (الطّويل)[3] :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وذُو الشَّيب يَلعبُ ؟

هذه الأقوال ومثيلاتها معتمدٌ في الأساس على عنصر **التّنغيم** حيث صُرف المعنى إلى الاستفهام الذي مثَّل له نظام الكتابة بعلامة الاستفهام ،ومثَّل له النِّظام الصّوتي بنغَمَـة خاصَّة تختلف عن نغَمة التَّعجب أو الإثبات أو الإنكار ....

ولكن ما التّنغيم كمصطلح صوتي ؟و هل يمكن وضع نظام له يضبطُ موازينه ويحدِّد معانيـــه ؟ .

1. مفهومـــــه :

نجد في الدّراسات الغربية من حاول أنْ يصوغَ مفهوما للتَّنغيم ،فقال برتيل مالبرج هو: « تنوُّعٌ في درجات الصَّوت »[1] ، وقال روبنز : «تتابعات مطَّردة من الدرجات الصّوتية المختلفة »[2]، ويضيف دانيال جونز : «التّنغيم

[1] ابن جني ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار،دار الهدى ، بيروت ، لبنان ، ط 3، د. ت ، 1/ 33.

[2] عمر بن أبي ربيعة ، الديـــوان ، تصحيح : بشير يموت ، المكتبة الأهلية ، بيروت ، ط1، 1353هـ .1934م، ص 49 .50.

[3] الكميت بن زيد ، الديوان ،جمع و شرح و تحقيق :محمد نبيل طريفي ،دار صادر بيروت ، ط1، 2000 م ، ص55.

ربما يعرّف بأنَّه التَّغيرات التي تحدث في درجة نغمَة الصّوت في الكلام والحديث المتواصل، هذا الاختلاف يحدث نتيجةً لتذبذب الأوتار الصّوتية »[3]، والملاحظ من هذه التعريفات أنها تصف التنغيم باعتباره هبوطا أو صعودا في درجة الصّوت ،وليس ذلك الوصف بالأمر الصّعب إنما الصّعوبة تكمن في وضع نظام يحدِّد وظائف تلك التَّغيرات ، وربما ذلك ما أدّى بماريو باي إلى القول : « من الأسلم ألَّا يحاول المرء وضع قانون صارم يحدِّد طريقة النُّطق »[4].

أما الباحثون العرب فقد تنبَّهوا إلى ضرورة دراسة التّنغيم ، وقد اصطلح عليه د. إبراهيم أنيس بمصطلح (**موسيقى الكلام**) ، ولكنّه لم يفصّل الحديث فيه ونحسُّ في كلامه إدراكَ صعوبةِ دراسةِ التَّنغيم في اللّغة العربية حيث ختم كلامه عنه بالقول : «والبحث في نظام درجة الصّوت وسلسلة الكلام العربي يحتاج إلى عونٍ خاصٍّ من الموسيقيين عندنا ... ولسوء الحظِّ حتى الآن لم يهتد موسيقيونا إلى السُّلم الموسيقي في غنائنا ،أوبعبارة أخرى لم يتَّفقوا عليه ، لهذا نُؤثـــر تركَ الحديث عن موسيقى الكلام إلى مجال آخر عسى أن تكفل لنا البحوث المستقبلية القيام بهذا »[5] ، ويصوغ لنا أحد الباحثين تعريفا له في قوله : « أما التَّنغيم(intonation) فهو تغييرات تنتاب صوت المتكلم من صعود إلى هبوط ، ومن هبوط إلى صعود ، لبيان مشاعر الفرح و الغضب و النفي و الإثبات والتهكم و الاستهزاء و الاستغراب» [6]، ويفرق د . كمال بشر بين النبر و التنغيم في قوله : «وليس التنغيم هو النبر كما قد يظن بعضهم فالنبر(stress) وضوح سمعي في نطق مقطع من المقاطع ، وهو بهذا الوصف عامل من عوامل التنغيم »[7].

ويمكن القول إنّ الأمل الذي ترك د. إبراهيم أنيس بابه مفتوحا ، قد صادف جهدًا متميِّزا من قبل د .تمام حسان ، الذي ذهب كثير من الباحثين إلى أنه أوّل من استنبط موازين التنغيم بشيء من العموم و الشّمول لم يكن مثله عند سابقيه ، ويذكر د. تمام أن انطلاقة البحث كانت من دراسته الصوتية للهجة الكرنك في إقليم عَدَنْ ، حيث قال : « لقد وقعت على هذا التّقسيم في دراستي **للهجة عدن** ،وحاولت بعد ذلك أن أطبِّقه على العربية

---

[1] برتيل مالبرج ، الصوتيات ، تعريب و دراسة : عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشهاب ، (د .ت)، (د. ط)، ص 15.

[2] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 229.

[3] نفســـه ،ص230.

[4] ماريو باي ، أسس علم اللغة ، ترجمة : أحمد مختار عمر ، ص 93.

[5] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 104.

[6] خليل إبراهيم العطية ، في البحث الصوتي عند العرب ، ص 63.

[7] كمال بشر ،علم اللغة العام الأصوات ، ص 533.

الفصحى فوجدته وافيا بالغرض»[1] ،ونجده يفرّق في معرض حديثه عن التّنغيم بين اصطلاحين هما : النّغمة و اللّحن ،حيث اعتبر النّغمة هي تنغيم المقطع الواحد في المجموعة الكلامية ،فتوصف هذه النّغمة بأنّها صاعدةٌ أو هابطةٌ أو ثابتةٌ، أمّا اللّحن فهو مجموع النّغمات التي في المجموعة الواحدة [2].

والتّفريق بين النّغمة و اللّحن يجر إلى التّفريق بين نوعين من المجموعات هما : **المجموعة الكلامية و المجموعة المعنوية** ؛ فالأولى هي سلسلة من الأصوات اللّغوية المتّصلة في نَفَسٍ واحد واقعة بين سكتتين ، وهي بهذا التّحديد قد تكون جملة أو كلمة ، ويمثّل لها بجملة الشّرط حيث يستطيع المتكلّم أن يقسّم الجملةَ إلى قسمين : جملة الشّرط و جملة جواب الشّرط ، وكلاهما مجموعة كلامية مترابطة من جهة المعنى ، والجملتين مجتمعتين تمثّلان مجموعة معنوية ، فالمجموعة المعنويّة اصطلاحٌ لغويٌّ عام و المجموعة الكلامية اصطلاح أصواتي يتّصل معناه بالدّراسات الطّبيعية التي منها التّنفس ، وقد تكون المجموعة الكلامية مجموعة معنويّة إذا تمت الإفادة [3]،يحتاج هذا القول إلى فضل إيضاحٍ وإليك المثال التّالي :

مَنْ يذاكرْ ينجحْ ← تقسيم نحويٌّ وظيفيّ

أداة جملة الشّرط جملة جواب الشرط

مجموعة معنوية

مَنْ يذاكرْ ينجحْ ← تقسيم أصواتيّ وظيفيّ

مجموعة كلامية مجموعة كلامية

نلاحظ من المثال السّابق أنّ الجملة من المنظور النّحوي تتكوّن من ثلاثة أقسام مترابطة من حيث المعنى ، ومن المنظور الأصواتي تتكون من مجموعتين كلاميتين يمكن التوقُّف عند نهاية الأوَّلى ولكنه توقُّفٌ غير تامٍّ ؛لأنَّ الجملة مجموعة كلامية وليست مجموعة معنوية .

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 228 .

[2] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص165 .

[3] نفسه ،ص 168.

2. **وظائف التَّنغيـــم** : للتَّنغيم وظائف كثيرة ، وقد ذكر د. كمال بشر له أربعًـــا هي[1]:

1. **وظيفـــة نحويـــة** :وتتمثَّل في تحديد المعاني النّحوية ، وقد جعله د. تمام قرينة لفظيةً من القرائن الدّالة على المعنى ، وهو قرينة صوتيّة يمد بها النِّظـــامُ الصّوتي النّظامَ النّحـــوي .
2. **وظيفـــة دلالية سياقية** : تتمثل في اختلاف المواقف الاجتماعية .
3. **وظيفـــــة اجتماعية** : وتتمثَّل في تحديد الطَّبقة الاجتماعيَّـــة .
4. التفريق بين المعاني الخاصة .

وهذه الوظيفة الأخيرة وهي وظيفة معجمية لا توجد في اللّغة العربية ، فهي توجد مثلا في اللغة الصّينية ، ويسوق د. إبراهيم أنيس مثالا لها بكلمة (فـــان) حيث تؤدِّي ستَّةَ معانٍ لا علاقـةَ بينها هي : نوم ـ يحرق ـ شجاع واجب ـ يقسم ـ مسحوق، وليس هناك من فرق بينها سوى النَّغمة الموسيقية في كلِّ حالة[2] .

3. **موازيـــن التَّنغيـــم** :

لعلّ الإشكال الأساس الذي يتعلَّق بأمر استنباط موازين التَّنغيم هو عدم وحدة النَّموذج الذي تستنبط منه هذه الموازين ،وذلك ما يدفع إلى التَّساؤل ،هل النَّتائج التي توصَّل إليها د. تمام حسان انطلاقا من دراسة لهجة عدن صالحة للتَّعميم ؟ .فنقول إنّ الموازين التي استنبطها صالحة لأن تُسمى موازين التَّنغيم للُّغة العربية الفصحى . يجيبنا د. أحمد مختار عمر بالنَّفي في قولـــه : « ومعظم أمثلة التّنغيم في العربية و لهجاتها من النّوع غير التّمييزي الذي يعكس إمّا خاصية لهجية أو عادةً نطقيَّة للأفراد . ولذا فإنَّ أمر تقعيده يكاد يكون أمرًا مستحيلا ، وكلُّ المحاولات التي قدّمت حتى الآن لدراسة التّنغيم في اللّغة العربية قامت على اختيار مستوى معيَّن من النُّطق ، وعلى اختيار نغمات الصّوت بالنسبة للفرد ، ولكنّ التّنوع بين الأفراد في هذه النّاحية يحُول بين الباحث وبين تعميم النتائج »[3] .

ورأى د. تمام أنّ التَّعميم ممكن حيث قال : «التّنغيم في العربية الفصحى غيرُ مسجَّلٍ ولا مدروس ،ومن ثمّ تخضع دراستنا إيّـــاه في الوقت الحاضر لضرورة الاعتماد على العادات النّطقية في اللّهجات العاميَّة ،وفي دراستي للهجة عدن وقفت بواسطة الملاحظة التي أيَّدتها تجاربُ المعمل في بعض نتائجها على نظام التّنغيم في اللّهجة ، ثم

[1] كمال بشر ، علم اللّغة العام (الأصوات) ، ص 539. 541.

[2] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللّغوية ، ص 103.

[3] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 366.

حاولت أن أقارنه بكلامي أنا باللّغة الفصحى فوجدت الفُروق طفيفةً بحيث يمكن مع قليل من التّعديلات أن يمثّل هذا التنغيم كلامي بالعربيـــة الفصحى »[1] ، وقد قسّـــم التّنغيم إلى [2]:

- من حيث شكلُ النَّغمة :ينقسم إلى قسمين :
  - اللَّحن الأوّل الذي ينتهي بنغمة هابطة .
  - اللَّحن الثاني الذي ينتهي بنغمةٍ صاعـــدة أو ثابتة أعلى مما قبلها .
- من حيث المدى بين أعلى النّغمة وأدناها :
  - المدى الإيجابي .
  - المدى النّسبي .
  - المدى السّلبي .

وبذلك يأخذ التنغيم ستة موازين هي[3]:

1. النّموذج الإيجابي الهابـــط .
2. النّموذج الإيجابي الصّاعد .
3. النّموذج النِّسبي الهابـــط .
4. النّموذج النّسبي الصّاعـد .
5. النّموذج السّلبي الهابـــط .
6. النَّموذج السّلبي الصّاعـد .

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 228 .229.

[2] ينظر: مناهج البحث في اللغة ، ص 165، وقد ذكر نوعا آخر من النّغمات وسماها **النّغمة المسطَّحة** ؛ وهي نغمةٌ لا بالصّاعدة و لا بالهابطة ، كما في فواصل الآيات القرآنية ، كقوله تعالى:﴿ فَإِذَا بَرِقَ البَصَرُ۞ وَخَسَفَ القَمَرُ۞ وَجُمِعَ الشَّمسُ والقَمَر ۞يَقُولُ الانْسَانُ يَومَئِذٍ أَيْنَ المَفَر﴾ [القيامة7 . 8 .9 . 10]فالوقف على البصر والقمر أولا والقمر ثانيا وقف على معنى لم يتم فتظل نغمة الكلام **مسطّحة** دون صعود أو هبوط ، أما الوقف عند المفر فالنغمة فيه هابطة لأنه وقف ـ عند تمام ـ بمعنى الاستفهام بغير الأداة أي الاستفهام بالظَّرف . ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 230.

[3] نفسه ، ص 165.

ويظهر من هذه النّماذج المتقابلة أنّها مبنية على أساس الشّكل و الوظيفة ، حيث نجد اصطلاحات الايجابي /النسبي / السلبي تعبر عن معنى النّغمة ، ونجد اصطلاحي الهابط / الصّاعد يعبران عن شكل النّغمة ، وتنقسم هذه الموازين حسب هيكلية الجمل ، وسنحاول تمثيل هذه الموازين كما في الجدول التالي[1]:

الميـــــــزان	نوع الجملـــــة	المثـــــال
1. الإيجابي الهابط	تأكيدُ الإثبات	قولك في جواب من أنكر أنَّه قام بالفعل : أنت فعلت هذا
	تأكيد الاستفهام بغير الهمزة و هل	كيف حالك ؟
2. الإيجابي الصّاعد	الاستفهام بالهمزة و هل	هل رأيت محمدا ؟
3. النسبي الهابط	إثبات غير مؤكد التحية النداء	قام محمد السلام عليكم يا محمد
4. النّسبي الصّاعد	الاستفهام بلا أداة	قالوا: تحبها؟
5. السّلبي الهابط	الأسف التّحسر التّسليم بالأمر	ليتني كنت معهم وا ضيعة العلم . دع الأيام تفعل ما تشاء
6. السّلبي الصّاعد	التّمني العتاب	ليت الشباب يعود لماذا لم تجتهد

[1] ينظر: مناهج البحث في اللغة ، ص 169.

وتبقى هذه الأمثلة قاصرةً على الوفاء بالمطابقة بين الميزان كنوع من التّجريد وبين المثال كنوع من الأداء ، فدراسة التنغيم في أساسها دراسة مخبرية ،ونرى أنه من المفيد أن نورد بعض النّماذج التي توصّل إليها د .سلمان حسن العاني [1]:

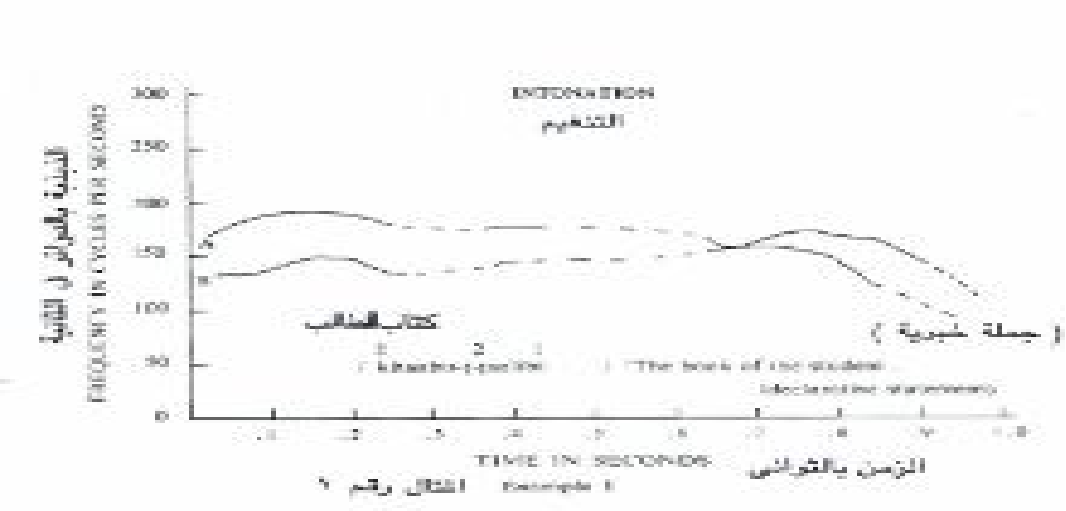

مثال رقم ١

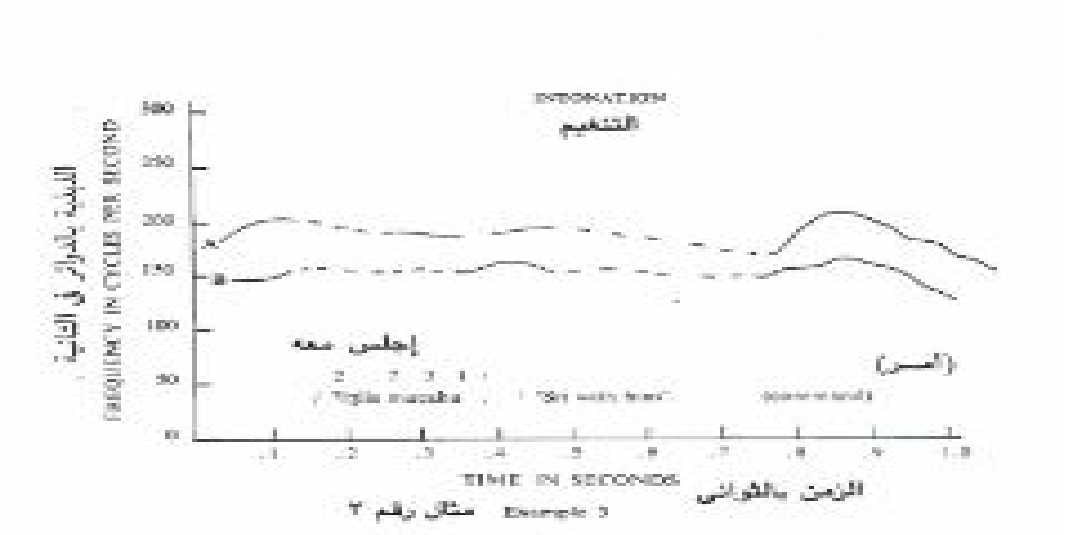

مثال رقم ٢

[1] سلمان حسن العاني ، التّشكيل الصّوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية ، ترجمة :ياسر الملاح ، مراجعة: محمد محمود غالي ، النادي الأدبي الثّقافي ، المملكة العربية السعودية ، ط 1، 1403. 1983. ص 145. 146. 147.

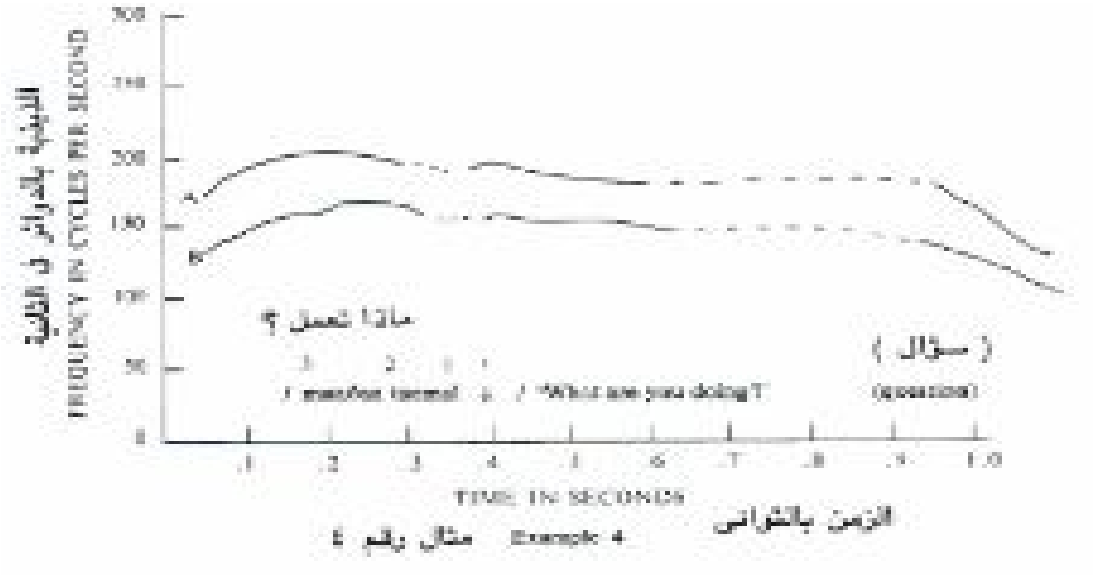

مثال رقم ٤ Example 4

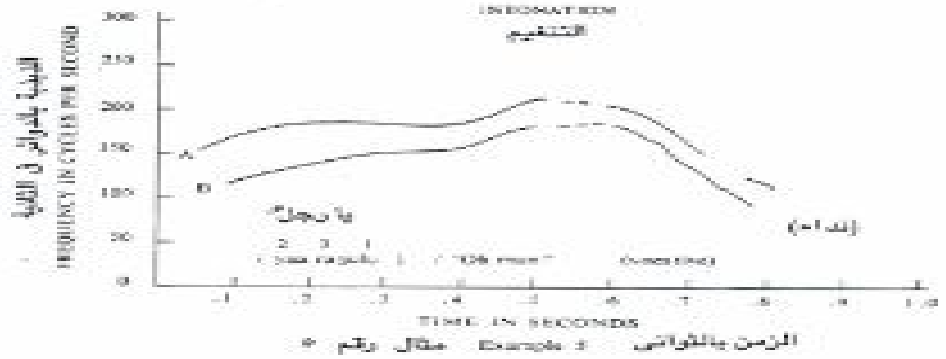

مثال رقم ٥ Example 5

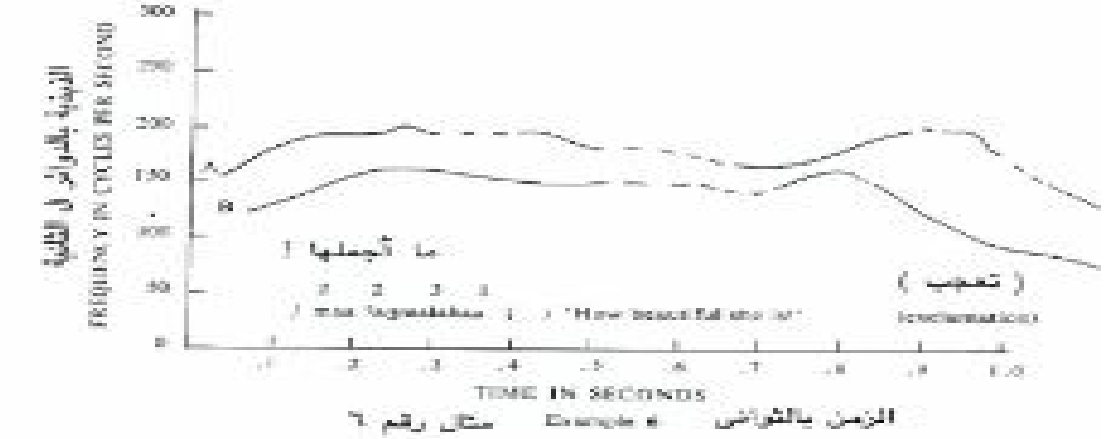

مثال رقم ٦ Example 6

خلاصة نتائج : انتهى هذا الفصل إلى جُملة من النّتائج أهمّها :

- فرق بين الفوناتيك و الفنولوجيا على أساسٍ وظيفي ، حيث اعتبر الفنولوجيا أو التّشكيل الصّوتي علمَ وظائف الأصوات ، كما عدّ الفرع الأوّل خارجَ البحث اللُّغوي ، في حين عدَّ التَّشكيل الصَّوتي داخل البحث اللُّغوي وفي ذلك تأثُّـــر بآراء فرديناند دوسوسير .
- رأى أنّ عدم تفريق القدماء بين الصّوت و الحرف أدّى بهم إلى الاتجاه في دراسة الأصوات من الحرف إلى الصّوت ، وهو اتجاهٌ معاكسٌ لاتجاه الدّرس الحديث الذي ينطلق من الصّوت و صولا إلى الحرف .
- نظـــر إلى الفونيم نظرة وظيفية باعتباره يقوم بوظيفة دلالية هي التّفريق بين المعاني عن طريق القيم الخلافية .
- رأى أن الضّاد الحالية لا تختلف عن الدّال ســـوى كون الضّاد أحد أصوات الإطبـــاق .
- ـ اتَّفق مع المحدثين في وصفهم للقاف و الطّاء، واختلف معهم في التَّعليل حيث رجَّح أنَّ السّبب الذي دفع سيبويه و تابعيه إلى القول بجهرها هو وقوعهم تحت سلطان القاعدة القياسية التي تقول بأنَّ كلَّ صوت من أصوات القلقلة صوتٌ مجهـــورٌ، فكان ذلك علّة حكمهم .
- فرق بين الإِطْبَاقِ و الطَّبَقِيَّـة ونبَّـــه إلى الخلط الذي وقع فيه القدماء وشاركهم فيه بعض المحدثين ، حيث اعتبر الإطباق هو ارتفاع مؤخّر اللِّسان في اتجاه الطَّبق بحيث لا يتّصل به ،أمّا الطَّبقية فهي ارتفاع مؤخّر اللِّسان حتى يتّصل بالطَّبَـــق .
- لم يتفق مع المحدثين بالقول بحياد الهمزة بين الهمس والجهر ، وذهب إلى القول بهمسها ووافقه في ذلك عبد الرحمن أيوب من الباحثين العرب ، وكانتينو و هغنفر من المستشرقين .
- خطَّأَ ابن الجـــزري في قوله إن الكاف خلف القاف ، والعكس عنده هو الصّحيح .
- تفرَّد في قولـــه بجهر الهاء ، وعلَّة حكمه احتكاك الهواء الخارج من الرئتين نتيجـــــة تضييق الوترين .
- خالف المحدثين فعدّ النسـج (ع ص) مقطعا من مقاطع العربية يعترف به التّجريد الذِّهني و لا يعـزِّزه الاستعمال ،فجاءت المقاطع على ستة أنواع : مقطعان قصيران ،ومقطعان متوسطان، ومقطعان طويـلان ، و أسقط في كتابه البيان في روائع القرآن المقطع التّجريدي و أضاف مقطعا آخر طويلا اصطلح عليه **مقطع الوقف** .
- اعتمد في تحديده خصائص مقاطع اللّغة العربية على ثلاثة محدِّدات هي : الموقع ، اللغة الفصحى أو العاميّة ، النّبر ،والربط بين هذا الأخير و بين المقطع ذا أهمية بالغة ، وهو ما لم نلاحظه في أبحاث سابقه الدكتور

إبراهيم أنيس ،حيث تحدث عن المقاطع ولم يربط بينها وبين خاصيّة النبر .وعُدَّ ذلك أساسا من أسس الدراسة في أبحاث لاحقيه .

- النّظـــام الرّمـــزي الذي اختاره د. تمام للدَّلالة على المقاطع يبدو فيه نوع من الاضطراب ، حيث بناه بادئ الأمر على ثنائية الصِّحاح و العِلل ، ثم استعاض عنه في كتابه اللغة العربية معناها و مبناها بثلاثة رموز هي الصَّحيح و الحركة و المد ، والمد يقابل صوت اللين الطويل عند إبراهيم أنيس، وحركتين عند بعض المحدثين ، وعلى الرغم من أنَّه يعتبر الرُّموز مسألة اختيار مطلق إلّا أن هذا يسيء إلى وحدة الطرح ، وقد يُعزى ذلك إلى مظاهر التّجريبـيّة المواكبة لطليعة البحث .
- لم يعن د. تمام بالتّأصيل لمسألة المقطع في التراث اللغوي العربي ، واكتفى بالإشارة إلى ما ورد في عروض الشّعر ، مشيرا إلى الاختلاف في المنهج ، فالمقطع عندهم خفقة صدرية .
- رأى أن سيبويه في حديثه عن الجهر و الهمس لم يعرِف وظيفة الأوتار الصّوتية ،وقد قام بإعادة صياغة مفهوم جديدٍ للصَّوت المهموس عن طريق إلباس مفهوم سيبويه عبارات حديثة .
- قال بأنَّ الهمزة صوتٌ مهموز ويوافقه في ذلك د. عبد الرحمن أيوب و هغنفر ، ويقع في مقابلهم فريق آخر رأى بأنَّها صوتٌ مُحايدٌ منهم : دانيال جونز ،و إبراهيم أنيس ، وكمال بشر ، و محمود السَّعـران .
- تفرَّد في وصف الهاء بالجهر ، ولم يقل ـ في حدود اطلاعنا ـ أحد من المحدثين بجهرها ، وقد علل ذلك بوضعية الأوتار الصوتية حال النطق بها ، وكذلك الأثر المسموع الناتج عن مرور هواء الرئتين الذي يحدث احتكاكا نتيجة تضييق الأوتار الصَّوتية .
- يُنسبُ إلى د. تمام أوليّـة استنباط موازين التَّنغيم ،وقد ذكر أنه استنبطها بادئ الأمر من لهجة عدن ثم قام بالتّعديل على اللغة العربية الفصحى فكانت موازين التَّنغيم عنده ستة هي : (النّموذج الإيجابي الهابط ،والنّموذج الإيجابي الصّاعد ،والنّموذج النّسبي الهابط، والنّموذج النِّسبي الصّاعد،و النّموذج السِّلبي الهابط، والنّموذج السّلبي الصّاعد) ، وهي موازين أساسها الجمع بين الشَّكل والمعنى وقد ربط كلّ نوع بالهيكليَّة الجُمليَّة التي يظهـــر فيها .

الفصل الثالث :

آراء تمّام حسّان في النّظام الصّرفي

أولا / الصرف العربي بين القدماء و المحدثين .

ثانيا / الوحدة الصرفية (المورفيم)

ثالثا / الصيغـــــة الصرفية .

رابعا / الاشتقـــــاق .

خامسا / النبـــــر .

سادسا / أقسام الكلم العربي .

1 ــ الصّرف العربي بين القدماء و المُحدَثين .

1 ـ 1 ـ الصّرف في التُّراث اللُّغـــوي العربي :

جاء كتاب سيبويه (ت 180هـ) متضمِّنا الكثيرَ من المباحث الصَّرفية، التي توزّعت عبر أبوابِه وفصولِـه ،ومن أقوالــه في التَّصريف نجــد: « هذا بابُ ما بَنَتْ العَربُ من الأَسماء والصِّفات و الأفعَــال غير المعتلَّـة و المعتلّــة ، وما قِيسَ من المعتلِّ الــذي لا يتكلَّمون به و لم يجيء في كلامهم إلَّا نظيره من غير بابــه ، وهو الذي يسمِّيه النّحويون التَّصريف والفعل »[1] ، ومعنى التَّصريف عنده هو : « أن تبني من الكلمة بناءً لم تبنِـه العربُ على وزن ما بَنَتْــهُ ، و هذا هو المعروف عند المتأخِّرين بمسائل التَّمرين »[2] ، ويذهب بعض الباحثين إلى أنَّ استقلال علم التَّصريف عن قرينـــه النّحو كان على يد أبي عثمان المازني (ت 247هـ) في كتابه المسمّى (**التّصريف**) ،وقد قام ابن جني (ت 392هـ) بشرحه في كتابه الشَّهير (المنصف)ويصــوغ للتَّصـــريف تعريفا قائلا : « هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على و جوهٍ شتَّى ، مثــالُ ذلك أن تأتي إلى (ضرب) فتبني منه مثل (جعفر)، فتقول : (ضَرْبَب)ومثل (قِمَطْر) فتقول : ضِرب ... فالتَّصريف إنَّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثَّابتة»[3] ، وقـد ظهر مصطلح الصّرف في مؤلف عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) الذي سمّـاه (المفتاح في فن الصّرف) وعرّفــه بقوله : «أن تصرِّف الكلمة المفردة فتتولّد منها ألفــاظ مختلفة و معانٍ متفاوتــة »[4] و يظهر المصطلح بعده في كتاب (نزهة الطّرف في علم الصّرف) للميداني (ت 518هـ) ،وقد توالت المصنَّفات بعد ذلك جيلا بعد جيل وتكاثرت الآراء ، ويرى د . محمد عبد العزيز عبد الدايم أنّ الصّرف العربي يمكن أن يقسَّم إلى طورين [5]:

الطّـــور الأول : وهو الذي يكشفه كتابُ سيبويه الذي قام في جانبه الصّرفي على دراسة الأبنية الصّرفية فيما يسمى بمسائل التَّمرين .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، 4/ 242.

[2] خديجة الحديثي ، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه ، معجم و دراسة ، مكتبة ناشرون ، لنبان ، ط1، 2003م ، ص 19.

[3] ابن جني ، المنصف ـ شرح تصريف المازني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، ط1، 1954، ج 1 ، ص 43.

[4] عبد القاهر الجرجاني ، المفتاح في فن الصّرف ، تحقيق : محسن بن سالم العميري الهذلي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، 1424هـ ،ص1 .

[5] محمد عبد العزيز عبد الدايم ، نظرية الصّرف العربي دراسة في المفهوم و المنهج ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية 21، 2000 . 2001م ، ص 14.

الطـــور الثاني : ويمكن أن يمثَّل له بجملةٍ وافـــرة من الكتب ، ككتاب التَّكملة للفارسي الذي عرض فيه أبواب التَّثنية و الجمع السَّالم والنّسب و تخفيف الهمزة و المقصور و الممدود و العدد و التَّأنيث و التَّذكير و جمع التَّكسير و التَّصغير و الإمالة و المصادر و المشتقَّات و الزِّيادة و الإبدال و القلب و الإدغام ...

ولعلَّ النَّاظـر في مدوّنـة التّراث الصّرفي العربي يصعب عليه الخروج بتعريف جامع مانعٍ لعلم الصَّرف ، مردّ ذلك اتّساع الفترة الزّمنية وظهور اختلافات في الآراء خاصّة من حيث المصطلح ، فقد تداخلت مصطلحات ثلاثـــــة هي : التّصريف و الصّرف و الاشتقاق ، ومعرفة الحدود المميّزة لكلّ منها ضرورية في صياغة مفاهيمها ،ويرى أحد الباحثين أنَّ كلاّ من التّصريف و الصّرف يعبر عن مرحلة زمنيَّة ؛ فالأوّل يعبر عن مرحلة انضوائه تحت مظلّة النّحو ، و الثّاني يعبِّر عن مرحلة استقلاله عنه [1]، وقد استوحى ذلك من قول د . محمود فهمي حجازي : « أمَّا مصطلح الصّرف الذي استقر في الاستخدام المدرسي بعد ذلك فهو اصطلاحٌ متأخِّر نسبيًّا . فالسّكاكي استخدم مصطلح الصّرف في حديثه عن الأحكام الخاصّة ببنية الكلمة ، و بهذا المعنى ذكر طاشكبري علم الصَّرف . و يلاحظ عند هؤلاء المؤلّفين المتأخّرين أنَّ الصّرف عندهم ليس جزءا من النّحو ، بل هو قسيم النّحو ، وهكذا استقر مجال علم النّحو عندهم باعتبار أنّـــه دراسة الإعراب وبناء الجملة في مقابل علم الصّرف الذي يتناول بنية الكلمة » [2] .

أما مصطلحا الاشتقاق و التّصريف فقد جاء نصّ التّفريـــق بينهما في (المُمتـــع) حيث قال ابن عصفور «وأما التّصريف **فتغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى** ، نحو بنائك من ضرب على نحو جعفر فتقول : ضَرْبَب و مثل قِمَطْر فتقول : ضِرَبّ ، ومثل دِرْهم فتقول : ضِرْبب ، ونحو تغيير التَّصغير و التَّكسير و أشباه ذلك مما تصرف فيه الكلمة على و جـــوهٍ كثيرةٍ ، وشبه الاشتقاق ، إلَّا أنّ الفرق بينهما أنّ الاشتقاق مختصّ بما فعلت العرب من ذلك ، والتَّصريف عام لما فعلته العرب ولما نُحدثه نحن بالقياس ، فكلّ اشتقاقٍ تصريف و ليس كلّ تصريفٍ اشتقاقا »[3] ،حصيلة القول أنّ العلاقة بينهما هي علاقة العام بالخاص ،حيث تشتمل دائرة التّصريف على الاشتقاق .

---

[1] ينظر: محمد سعيد صالح ربيع الغامدي ، الدّرس الصّرفي العربي طبيعته و إشكالاته ، مجلة التراث العربي ،دمشق ، ص 8.

[2] محمود فهمي حجازي ، علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث و اللغات السامية ، دار الثقافة ، القاهرة ، د.ت ، د . ط ، ص 64، 65.

[3] ابن عصفور ، الممتع في التّصريف ،تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1407هـ . 1987م ، ص 52، 53.

ويضبط د . محمد عبد العزيز عبد الدّايم موضوع الدّرس الصّرفي في التّراث العربي بأنّه دراسة الكلمات التي يدخلها التّغير من خلال[1] :

ـ ضبط جهاتها المختلفة التي تكشفها أوزانها ببيان عدد حروفها و ترتيبها وضبطها .

ـ تصنيفها من حيث التّجردُ و الزّيادة و الصّحة و الاعتلال .

ـ تحديد وظائف هذه الأبنية الدّلالية ببيان الدّلالات التي تستفاد من كلّ وزن .

ـ بيان علاقاتها بعضها ببعض، أي بيان تغييراتها الاشتقاقية و التّصريفية و الفونولوجية .

وقد سجل عن طبيعة المعالجة الصرفية عند القدماء عدة نتائج منها[2]:

ـ أنهم في فصلهم بين الصّرف و النّحو عن الصّرف لم يخرجوا الحرف الأخير كلّه ، بل أخرجوا ضبطه فحسب أو تغييره الإعرابي فجعلوه من الدرس النحوي ، أمّا الحرف الأخير نفسه فهو من الصَّرف لأنَّه لام الكلمة أي جزء من بناء الكلمة الصّرفي .

ـ أنَّهم أخرجوا من الدّرس الصّرفي بعضا من بُنى الكلّمات وهي بُنى الضَّمائر و أسماء الإشارة و الأسماء الموصولة و أسماء الشَّرط و الاستفهام و الحروف، وكذلك الأفعال الجامدة ، وذلك لأنّهم أدرجوا في الصَّرف التَّغير الصَّرفي فقط ، وكذلك على ما له قانون صرفي و لا توجد قاعدة يخضع لها الضّمير و غيره من المبنيات و لكنَّهم مع إخراجها لم يهملوا تغييراتها التي تقوم على تغيير البنية كلِّها .

1 ـ 2 ـ الدَّرس الصّرفي من المنظور الوصفي :

تقرَّرت في الدِّراسة الوصفية الحديثة الحاجةُ إلى العودة إلى مسائل الصّرف في التّراث كما عرض لها القدماء ،وإلقاء نظرة فاحصة تهدف إلى تقويم المنهج الذي حكم النّظر الصّرفي في تصوُّر القدماء، وسنحاول عرضَ وجهة نظرهم ممثَّلة في الانتقادات التي رأوها ممثّلة لذلك القُصور في ذلك الموروث ،والتي يعدّ تجاوزها ركيزةً أساسيَّة لدراسة النّظام الصّرفي للُّغة من وجهة نظرهم ، ويمكن أن نبوِّبها في النِّقاط التَّالية :

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم ، نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم و المنهج ، ص23 .

[2] نفسه ، 23.

1 ـ 3 ـ موقع النّظام الصّرفي من النّظام اللُّغوي :

يقتضي بحث النّظام اللّغوي ترتيبَ خطّته ممثّلة في مستوياته المختلفة وبترتيبها المحفوظ، وأهمّ المآخذ التي رَمَى بها المحدثون الصّرف القديم هو الخلطُ بين تلك المستويات، وعدم وضوح الفكرة في إجراءاتهم فصلا ووصلا ، حيث لم يوضع موضعه المجدي ضمن خطّة البحث اللّغوي عامَّة ، فجاءت المسائل الصّرفية متفرِّقة على أبواب النَّحو و فصوله ، وقد جاءت «نظرتهم للصّرف على أنّه غاية في **ذاته و ليس وسيلة لخدمة النّحو** »[1] ، ويلخِّص د. علي أبو المكارم علاقة النّحو بالصّرف عند القدماء في اتِّجاهين هما[2] :

الاتجاه الأول : يرى أنَّ الصَّرف قسم من النّحو مستشهدا بقول الرضي الاستراباذي في شرحه على الشَّافية : « التّصريف قسم من النّحو بلا خلاف من أهل الصّناعة »[3].

الاتجاه الثاني : يرى أنّ الصّرف قسيم النّحو ، وليس قسمًا منه، باعتبار أنَّ غاية الصَّرف إنّما هي معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب كما يقول ابن عصفور في (**الممتع**) وأنّ هدف النّحو هو دراسة تلك الظّواهر النّاتجة عن تركيب الكلمات في نطاق الجملة ؛أي أنَّه يقتصر على ما بين الكلمات من علاقات .

أما عن تصوُّر القدماء للعلاقة بين الّصرف والصّوتيات، فقد كذلك نافذةً للنَّقد والمناقشة ، كما ذهب إلى ذلك كثير من الباحثين المعاصرين[4]، حيث قال د. الطيب البكوش : « ورغم أنَّ اللُّغويين العرب قد درسوا خصائص لغتهم الصَّوتية درسًا عميقا طريفا من جوانب عديدة و توصَّلوا إلى نتائج يمكن الاحتفاظ اليوم بنسبة كبيرة منها فإنّهم لم يحسنوا استغلالها في مستوى التّجويد ، **ولم يوفّقوا كثيرا في ربط الصّلة بين الصّوتيات و الصّرفيات في العربية** وكأنّما أعوزهم الخيال عن تصوّر الأصوات بمعزل عن الكتابة فبقوا سجناء الخط المرئي » [5].

---

[1] عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، ص 25.

[2] علي أبو المكارم ، التعريف بالتصريف ،مؤسسة المختار القاهرة ، ط1، 1428هـ . 2007م ، ص 23. 24.

[3] الرضي الاستراباذي ، شرح الشافية ، 1/ 06.

[4] ينظر : كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق 2، ص 24.

[5] الطيب البكوش ،التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، ص 24.

لقد أصبح عقدُ الصّلة بين الصّرف و بين الصّوتيات من مسلّمات الدّراسة الوصفية الحديثـــة، فدراسة البِنَية العربيـــة ليست بذات جدوى إن هي لم تنطلق من معطيات علم الأصوات ، « فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة دون دراسة أصواتها و مقاطعها و علاقة الصّوامت (السواكن) بالحركات »[1] ، وتقول د . ديزيـرة سقال : « ومشكلة الصّرف العربي هو أنّ النّحاة العرب تعاملوا معه على اعتبار أنَّه من **طبيعة بَصَرِيَّـــة** ، أي على اعتبار أنّـه رسم ، ما أفقد الكلمة أهمَّ خصائصها ، و عقّد قواعد هيأتها تعقيدا لا داعي له ، بل اضطر النُّحاة أحيانا إلى افتراض أشكال للكلمة ليست واقعية **بسبب ابتعادهم عن طبيعتها الصَّوتية البسيطة** »[2]، ومن آثار عدم وضوح الرُّؤية في علاقة الصّرف بالصّوتيات أنّها جعلته « أقلَّ المستويات حظّا من الاهتمام و العناية ، ومؤلفات القدامى في هذا المستوى من أكبر الأدلَّة و أوضح الشّواهد على صحّة ذلك ، فهو يأتي في مؤَخِّرَة التَّآليف النَّحوية ثم إنَّ قضاياه و مسائله مبثوثةٌ هنا و هناك »[3] .

1 ـ 4 ـ حدود النّظـــر الصّرفي :

لا شك أنّ البحث في أيِّ مسألة من مسائل اللّغة يقتضي المعالجة دون الخروج عن دائرة المنهج اللُّغوي إلى ما وراءها من تأويلات ميتافيزيقية خارجة عنها ، وقد كثر الحديث عن تأثُّر الدَّرس اللُّغوي القديم بمقولات المنطق الأرسطي ،وخاصة ما تعلَّق بمسألة تقسيم الكلم العربي ،وهي من مباحث الصَّرف ، فهذا د. إبراهيم أنيس يقول : « قنع اللُّغويون القدامى بذلك التَّقسيم الثُّلاثي متَّبعين ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سمَّوها : الاسم و الكلمة و والأداة ، ولما حاول اللّغويون من العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شقَّ عليهم الأمر فوجدوا تعريفهم للاسم لا يكاد ينطبق على كلّ الأسماء كما وجدوا أنّ من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للفعل »[4]، ويذهب د . عبد الرحمن أيوب إلى أنّ النحاة قسموا الكلم العربي استنادا إلى تقسيم أفلاطون للموجودات فجاءت تعريفاتهم مطابقة لأجزاء الموجودات التي ذكرها أفلاطون وهو ما يُستنتج من أقوالهـــم[5] :

---

[1] عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص 25.

[2] ديزيرة سقال ، الصّرف و علم الأصوات ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، ط1، 1996م ، ص 07.

[3] عبد الرحمن حسن العارف ، اتجاهات الدراسات اللسانية في مصر ، ص 171.

[4] إبراهيم أنيس ،من أسرار اللغة ، ص 279.

[5] ينظر : عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص 9. 10 .

ـ **الاســـــم** : وهو الكلمة التي تدلّ على معنى في نفسها دون علاقة بالزّمن .

ـ **الفعـــــل** : وهو الكلمة التي تدلّ على معنى في نفسها مع علاقتها بالزّمن .

ـ **الحـــــرف** : وهو الكلمة التي تدلّ على معنى في غيرها دون علاقة بالزّمن .

ويذهب د . تمام حسّان في معرض حديثه عن الصِّيغة الصَّرفية إلى القول بأنَّ النُّحاة عالجوا هذا المفهوم الصَّرفي وهم خاضعين لنظرية العامل التي يعتبرها من آثار المنطق ، والقول بأصلِيَّة بعضِ الصّيغ وفرعية البعض الآخر بعيد في نظره كلَّ البُعد عن المنهـج اللُّغوي السَّليم ،وقد جرّهم ذلك إلى الافتراض والتّأويل [1]، ويظهر ذلك في معالجتهم لكثير من المباحث الصّرفية مثل قولهم : في (قَـال) أصلها (قَـوَل) و غزى أصلها غزو وغيرها ، وما قالوه من الأصول متوهّمة لا سند لها من تاريخ ولا دِعامة لها من لغة ، ومن أثر قولهم بالأصل المقدَّر ما قالوه في الإعلال و الإبدال و أن النّكرة أصل المعرفة و أنّ المفرد أصل الجمع و أن المذكر أصل للمؤنث و أنّ التّصغير والتّكسير يرد الأشياء إلى أصولها [2]، ولَإن كان أتباع المدرسة الوصفية ينكـرون على النُّحاة جعلهم طرفا الخيـط الرابط بين الأبنيـــة العربية هما الأصل و الفرع ، فإن أتباع المدرســـة التّوليدية التّحويلية على خلاف ذلك ، وقد قال أحدهم : «إذا لم نأخذ بفكرة الأصل والفرع فكيف نفسِّر الواو في يقول لو فصلناها عن (قال)، وكيف نفسر التاء في اصطبر لو فصلناها عن التاء في استعمل ألم تكن فكرة الأصل و الفرع هي التي تؤكد لنا أن التاء أصلية في استعمل ثم تحولت إلى طاء لمجاورتها حرفا مطبقا هو الصّاد » [3].

1 ـ 5 ـ مباحث الصّرف :

تمثّلت مباحث علم الصّرف عند القدماء في « أبنية الأسماء و الأفعال ، والإعلال و الإبدال ، والزوائد (أحرف الزيادة و الحذف و التغيير بالحركة و السكون ، والإدغام وبوجه عام كلّ تغيير يطرأ على بنية الكلمة سواء أكان زيادة أم حذفا ، أم إعلالا أم إبدالا أم إدغاما » [4]، وقد أملت معطيات اللسانيات الحديثة على الدّارسين إعادة النّظر في مشمولات علم الصَّرف ، فذهب د. كمال بشر إلى أنّ الصَّرف يبحث في

[1] ينظر : تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 215.

[2] ينظر : تمام حسان ، التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ، ص 10.

[3] داود عبده ، حركة الفعل الماضي الأجوف ، مجلة كلية الآداب و التربية ، ع 13، 1978 ، ص15 .

[4] عبد الرحمن حسن العارف ، الدراسات اللسانية في مصر ، ص 176.

التّغييرات الدَّالة على معانٍ وظيفيَّة وما عدا ذلك ليس من الصّرف في شيء [1] ؛ فكانت أبواب الصّرف عنده ممثَّلة في : المشتقات ، تقسيم الكلمة ، والنّظر إليها من حيث العدد و النّوع و الشّخص ، وتقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة والنّظر إليها من حيث التّعدي و اللزوم و التّصرف والجمود و البناء للمعلوم و المجهول » [2] .

أمّا د .تمام حسَّان فيجمل النّظـــام الصّرفي في ثلاثة أُطـــر هي : **مباني التّقسيم و مباني التّصريف والثالث طائفة من العلاقات العضوية** التي تهتم برصد الشَّركة بين الإطارين الأوَّلين ، وتدخل ضمن مباحث الصَّرف عنده ظاهـــرتي الاشتقاق و النّبر الذي اصطلح عليه **بالنّبر الصَّرفي** .

ـ 6ـ دعائم النّظام الصّرفي عند تمّام حسّان :

اجتهد د . تمّام حسَّان في معاودته النّظـــر في النّموذج الصّرفي ممثَّلا في تصوّره الموروث ،حيث تجاوز حدودَ النّقد الجزئي إلى الإفصاح عن المنهج الذي يحكم التّصور الجديد، و المنهج في أبسط مفاهيمه هو : «الأصول التي تُتَّبـع لدراسة أيّ جهاز من الأجهزة اللّغوية »[3]، ويكون ملزِما بحياكة هيكلٍ جديـدٍ يتقولب من خلاله النّظام الصّرفي للُّغة العربية الفصحى، وخلاصة نظره أنّه يقوم على ثلاثِ دعائمَ هامّـــة هي:[4]

1. **مجموعةٌ من المعاني الصَّرفيَّـــة** التي يرجع بعضها إلى التّقسيم كالإسمية و الفعلية والحرفية ، ويرجع بعضها الآخر إلى التَّصريف كالإفراد و فروعه والتّكلم وفروعه وكالتّذكير والتّأنيث و التّعريف و التّنكير ،ويرجع بعضها الثّالث إلى مقولات الصّياغة الصّرفية كالطّلب والصيرورة و المطاوعة و الألوان و الأداء و الحركة و الاضطراب أو إلى العلاقات النّحوية كالتّعدية و التَّأكيد وهلم جـــرًّا .
2. **طائفـــةٌ من المباني** (morphemes) تتمثّل في الصّيغ الصّرفية و في اللّواصق و الزّوائد و الأدوات فتدلّ هذه المباني على تلك المعاني أحيانا بوجودها إيجابا وأحيانا بعدمها سلبا وهو ما يسمُّونه (zero morpheme) و يسمِّيه النُّحاة **الدّلالة العَدَمية** وهي نفسها دلالة الحذف و الاستتـــــار و التّقديـر و المحل الإعرابي عندهم .

---

[1] كمال بشر ،دراسات في علم اللغة ، ق 2، ص 97.

[2] كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق 2 ، ص 83.

[3] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 191.

[4] نفسه ، ص6، وينظر : ص 82.وينظر : الفكر اللغوي الجديد ، ص 30. وينظر : مفاهيم ومواقف من لغة القرآن الكريم ، ص 77.

ويقسّم د .تمام حسان المباني التي تنتمي إلى النِّظام الصَّرفي إلى قسمين هما :

أ ـ مباني التّقسيـــم : تأتي هذه المباني في الدَّرجة الأولى من حيث الأهمية ذلك أنّ «هذه الطائفة من المباني التي تعبر عن معانٍ تقسيمية **هي حجر الزّاوية في النّظام الصّرفي للغة العربية الفصحى** ، وهذه المباني أبواب الكلم و قد سماها النُّحاة أقسام الكلام أو ما يتألّف منه الكلام فإذا تصوّرنا النِّظام الصَّرفي في صورة جدول تتشابك فيه العلاقات و المقابلات فإنَّ هذا النّوع من المباني سيمثِّل البعد الرَّأسي لهذا الجدول »[1] ،ولذلك نجد د. تمام أعطاها الحيّـزَ الأكبر في معالجته للنّظام الصَّرفي ، وتنقسم بدورها من حيث التَّصرف و عدمـه إلى قسمين :

ـ **مباني متصـــرّفة** : وهي المباني التي تَرْجِع إلى أصولٍ اشتقاقيةٍ ، فيظهر المبنى الأكبر الذي يتضمّن مجموعةَ المباني الفرعيـّـة ،وكلٌّ من هذه المباني الفرعية هو قالب تُصاغ الكلمات على قياسه يسمّى **الصّيغة الصّرفية** ، ومن ثم كانت بعض الصّيغ مبانٍ فرعيَّة عن المبنى الأكبر ، وهذه المباني هي : **الاسم و الصّفة و الفعل** .

ـ **مباني غير متصرّفة** : وهي المباني التي لا ترجع إلى أصولٍ اشتقاقيَّة ، وهذه المباني هي صور مجرَّدة لا صيغ لها ،وهي: الضّمير وأكثر الخوالف و الظّرف و الأداة . إذا كانت بنية الكلمة المشتقّـة تتمثَّل في صيغتها الصّرفية ،فكيف لنا أنْ نحدّد مبنى الكلمة الجامدة التي لا صيغة لها ؟ والجواب يظهر في اختلاف كلّ منهما ، ذلك أن « مباني الجوامـــد هي صورها الذِّهنية »[2] .

ب ـ مباني التّصريف : وتتمثّل في صور التّعبير عن معاني الشّخص و العدد و النّوع و التّعيين ، وهي المسؤولة عن التّفريع الذي يتمُّ داخل المباني التّقسيميّة ، ولذلك كانت هي المسرح الأكبر للقيم الخلافيـــة بين الصّيغ المختلفة التي تعتبر فرعًا من مباني التّقسيم ، فتحتها تندرجُ علاقات الاختلاف و علاقات الاتِّفـــاق .

وأمّا القسيم الثّالث لهذه المباني ، وهو **مباني القرائن اللفّظية** فقد اعتبرها د. تمام خارجةً عن نظام الصّرف ؛لأنّها تُساق لبيان علامةٍ نحويـــةٍ ولا تساق لبيان معنى صرفي ، وبذلك فهي هدية الصّرف إلى نظام النّحو .

[1] السابق ، ص 83.
[2] نفسه ، ص 19.

وأهمّ ما أورده د. تمام في حديثه عن هاتين الدّعامتين هو العلاقة بين معاني و مباني التّقسيم وبين معاني ومباني التّصريف من جهة ،وبين معاني التّقسيم و مباني التّصريف من جهة ثانية ، فتظهر بذلك القيم الخلافية التي أولاها عنايةً خاصّةً في كشف النّظام الصّرفي للّغة العربية ، ويتّضح ذلك من خلال الجدول التّـــالي [1]:

العلامة	مبـــــــاني التقسيم		مبـــــــاني التصريف	
	المعنى	المبنى	المعنى	المبنى
ضرب	الفعلية و المضي	صيغة فعل	الإسناد للغائب	الاستتار
يضرب	الفعلية و المضارعة	يفعل	الإسناد للغائب	الاستتار
اضرب	الفعلية و الأمرية	افعل	الإسناد للمخاطب	الاستتار
هو	الإضمار	صورة الضمير	التذكير و الإفراد و الغيبة	صورة الضمير الرفع المنفصل
هي	الإضمار	صورة الضمير	التأنيث و الإفراد و الغيبة	صورة الضمير الرفع المنفصل
الكتاب	الاسمية	الاسم فعال	التعريف (ال)	الاسم
في	الظرفية	صورة الحرف في	لا تتصرف	صورة الظرف

3. **طائفة من العلاقات العضوية:** وتتمثّل في العلاقات الايجابية و أخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى و المعنى وبين المبنى و المبنى كالعلاقة الايجابية بين (ضَرْب)و(شهْم) من حيث تشابها في الصّيغة ، فهي (فَعْل) فيهما و كالمقابلة التي تتمثّل في القيمة الخلافية بين أحدهما و الآخر من جهة المعنى فأولهما (مصدر) وثانيهما (صفة مشبهة).

يظهر في الدِّعامتين الأوليّتين الجمع بين المعنى و المبنى ، وبـه يتحقّق الغرض الأساس من دراسة النّظام اللّغوي، ،وليست هذه الدّعائم على صعيد واحد من حيث أهميتها بالنّسبة إلى النّظام الصّرفي .

ويمكن توضيح هذه الدّعائم من خلال المخطّط التّالي :

[1] السابق ، ص 85.

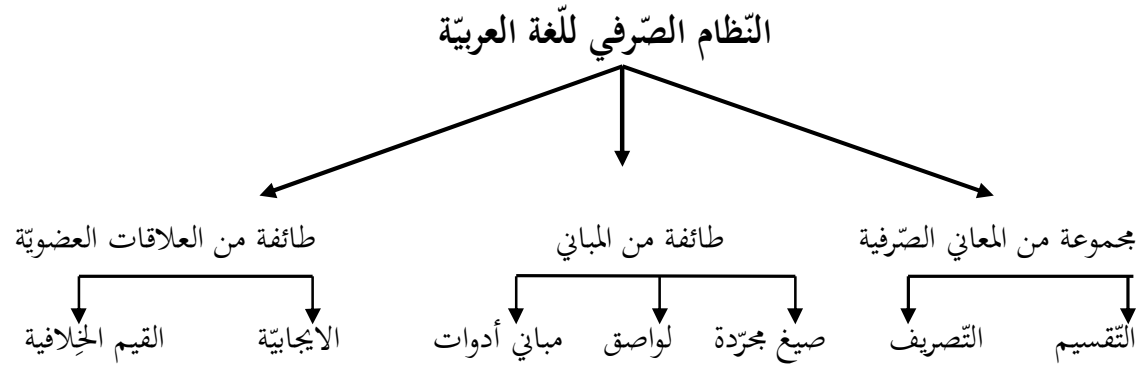

أوردت د. فاطمة الهاشمي بكوش مقارنة بين النّموذج الذي قدّمه د. تمام حسان وبين نماذج أدلت بها محاولات أخرى قائلة : « وتأتي أهمية المحاولة التي قدّمها د . تمّام حسّان من **وقوفها منفردة أمام جهود صرفية كثيرة** ، منها ما قدمه د . الطيب البكوش في كتابه التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، و د . عبد الصبور شاهين في كتابه المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصّرف العربي ، وعلى الرغم من أهمية الكتابين في إعادة النّظر في الظّواهر الصّرفية التي وصفها القدماء من خلال الدّراسات الصّوتية الحديثة ، نجد أنَّ هاتين المحاولتين فسَّرت الظّواهر الصّرفية تفسيرا خطيًّا ، أمّا د. تمّام حسّان فقد **استطاع أن يدخل بُعْدًا غير البعد الخطّي على الدّراسة الصّرفية ، هو البعد الاستبدالي أو البرايغماتي** ، أو كما سماه البعد الرأسي » [1] ، وتضيف موضحة : « ويبدو أن د . تمام حسان هنا معتمدا على ثنائية دوسوسير (النّظمي / الاستبدالي baradigma/ Syntagmatic) لا سيما أنَّه يفرق بين الرأسين بقوله إنّ فكرة الرأسية الاستبدالية تبنى على الخلافات الشّكلية في المادة الواحدة ؛ أي اختلاف الصّيغة في مقابل الفكرة الأفقية (النّظمية) التي تبنى على العلاقات بين الأبواب النّحوية في السّياق »[2] ، ويرى د . محمد عبد العزيز عبد الدايم أنّ كتاب اللغة العربية معناها و مبناها من الكتب التي تتكفل **بتصوّر متكامل للنِّظام الصَّرفي في العربيَّـــة** [3].

ولكي نفهم هذه الدّعائم على وجهها لا بدَّ من رصد المفاهيم والعلاقات التي تحكم زوج (المعنى و المبنى) أو (الوظيفة و الشّكل) باعتبارهما زوجا اصطلاحيا مفهوميا ،فيكون كلّ منهما دالًّا على تصوّر مضبوط و محدّد ، والذي بفضله تتَّضح علاقة أحدهما بالآخـر ، ومن مفاهيم المبنى أنه : « العنوان العام للجزء

[1] فاطمة الهاشمي بكوش ،نشأة الدّرس اللّساني العربي ، ص 130.

[2] نفســـه ، ص 130.

[3] ينظر: عبد العزيز عبد الدايم ، النظرية اللغوية في التراث اللغوي العربي ، ص 52.

التّحليلي الصّرفي ، وقد يمتد ليشمل مباني الجمل »[1] ، أمّا المعنى فهو وظيفة المبنى ذلك أن : « الوظيفة هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ ،أو الصّورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التّحليلي أو التّركيبي »[2] ، ويوضّح د .تمام العلاقة بينهما بقوله : « المباني رموز المعاني ولا غنى عن الرّمز في نظام كاللّغة هو في أساسه نظامٌ رمزي ولولا **المباني وهي تجريدات وتقسيمات شكلية تندرج تحتها العلامات المنطوقة أو المكتوبة** ما كان من الممكن للباحث أن يبحث عن حقائق البحث اللّغوي مستقلّة عن الاستعمال الفعلي ولأصبح الباحث في عجزه عن التّبويب في تيه لا ينتهي مداه من مفردات الاستعمال ... والمعاني التي في هذه الأنظمة الثّلاثة (الصّوتي والصّرفي والنّحوي) هي في حقيقتها وظائف تؤدّيها المباني التي يشتمل عليها وتنبني منها هذه الأنظمة » [3] ، ونمثّـــل لذلك بأمثلة توضيحية منها[4] :

المعنى	المبنى	العلامة
التخلص من التقاء الساكنين	الكسر	اضربِ الولد
الفاعل	الاسم المرفوع	قام زيدٌ
الاسمية	صيغة الاسم	زيد

وإذا كانت المباني و المعاني الصّرفية تجريداتٌ لا منطوقاتٌ و لا مكتوباتٌ ؛ أي أنّها أقسامٌ شكليَّةٌ تظهر كعناوين تضمُّ تحتها عددا غيرَ محدود من العلامات المنطوقة أوالمكتوبة ، وامتثالا لقاعدة التّمييز بين اللّغة و الكلام ، تكون المباني والمعاني من اللّغة ، بينما تندرج العلامات ضمن الكلام لا اللّغة[5] ،ويحدّد في كتابه (مناهج البحث في اللغة) مفهوم العلامة بقوله : « **هي العنصر الذي يعبر عن المورفيم تعبيرا شكليًّا . وهي إمّا أن تكون عنصرا أبجديا أو فوق أبجدي ، بمعنى أنّها تكون في شكلها كميّة أو نبرا أو تنغيما ، ويعبر عنها إمّا إيجابيا بوجودها ، أو سلبيًّا بعدمه ، إذ ربّما يكون هناك ما يسمَّى العلامة الصِّفر**»[6] وخلاصة القول في العلاقة بين هذه الثّلاثية المصطلحية : المعنى هووظيفة المبنى ، وهو ما يعرف بالمعنى الوظيفي، أما العلامة فهي عنوانُ المبنى الذي يتجسّد كمِثالٍ في الاستعمـــــال .

[1] مصطفى فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، ص 269.
[2] نفسه ، ص 203.
[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 38.
[4] نفسه، ص 38.
[5] ينظر : نفسه ، ص 39.
[6] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 172.

ثانيا/الوحدة الصّرفيـــة (المورفيم)

تتطلب عملية التّحليل اللُّغوي تفكيكَ البِنية إلى وحدات صغرى تمثّل مــدار الدّراسة والكشف اللُّغوي في جميع مستوياته ، وسنحاول فيما يلي معرفة آراء د. تمام حسّان في هذا المعطى اللّساني الذي بُني عليه الصّرف الحديث ، وهو ما أُصطلح عليه بالمورفيـــم .

1ـ مفهوم المورفيم :

يرجع مفهوم المورفيم إلى الأصل اليوناني (morph)[1]، الذي يعني الصّيغة ،وقد عرّفه فندريس (vendryes) بقوله : « عناصر صرفية تربط بين الأفكار التي يتكوّن منها المعنى العام للجملة ، وهذه الأفكار واضحة في السيمانتيمات semanteme أو نواة المعنى المعجمي »[2] ،يفهم من قوله أن السيمانتيم يدلّ على فكرة بينما يدل المورفيم على العلاقة بين هذه الأفكار ، ويوضح د. تمام حسّان عبارة فندريس بقوله : « المورفيمات تعبر عن العلاقة بين السّيمانتيمات ، وهذه الأخيرة عناصر موضوعة من الأفكار ، فالمورفيم في عمومه عنصر أصواتي (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع) يدلُّ على العلاقة بين الأفكار في الجملة »[3] ، ومن تعريفات المورفيم قـول د. عبد الرحمن أيوب : « أقلّ مجموعة من الوحدات الصوتية تؤدي معنى مثل (im) في الكلمة الانجليزية (impossible)»[4]، يحمل هذا التّعريف تركيزا على أمرين هامين هما : الطَّبيعة الصّوتية للمورفيم وقضية المعنى الذي ينبني عليه مفهومه .

أمّا د. تمّام حسّان فقال بأنّه : « **اصطلاحٌ تركيبيٌّ بنائي ، لا يعالج علاجا ذهنيًّا غير شكلي ، إنَّه ليس عنصرا صرفيًّا ،ولكنَّه وحدةٌ صرفيَّة في نظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفـــة** »[5] ،يطالعنا هذا القول بحدود منهجيَّة ضابطة لمفهوم المورفيم ومميِّـزة له عن مفاهيم أخرى قد يحصل التَّداخل فيما بينها ، وقد أشار إلى ذلك الخلط المنهجي الذي وقع فيه الدَّارسون حين تصدّوا له على مستوى التّفسير والتّطبيق ،

[1] محمد عبد العزيز عبد الدايم ، نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم و المنهج ، ص 27.
[2] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 180.
[3] نفسه ، ص181.
[4] عبد الرحمان أيوب ، المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب ، ص 18.
[5] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 173.

والخلط في نظره كان بين اصطلاحات ثلاثة اجتهد في بيان الفروق بينها هي :الباب و العلامة و المورفيم ، وسنوضح وجهة نظره في ذلك بعد جسّ تضاعيف تعريفه السّابق .

ـ قولـه : **اصطلاح تركيبي بنائي** ؛ فالمقصود بالتّركيب هو التّركيب الصّرفي ويوضح ذلك د. عبد الرحمن أيوب بقوله : « إنّ الكلمات اكتب و كتبت و مسلمون و الولد تشترك في ظاهرة تقسيم دلالتها المركبة بين أجزائها معنى هذا أنّ تركيب هذه الكلمات ليس مجرد تركيب صوتي ، بل إنّ تركيبا آخر يسمى التركيب الصّرفي ، وهو تركيب الكلمة من أجزاء ذات مدلول ، وكل جزء من هذه الأجزاء ذات المدلول تسمى بالصرفيم (morpheme)»[1] .

ـ وقوله : **لا يعالج علاجا ذهنيا غير شكلي** ؛ أي أنّـه اصطلاح وُجودي يختلف في هذه الخاصية عن مصطلح **الباب** الذي هو وسيلة تقسيميّة لا يدلُّ التَّعبير عنها على النَّمط الوجودي ، أمّا العنصر الذي يعبر عن المورفيم تعبيرا شكليًّا فهو **العلامة** ،وهي« إمَّا أن تكون عنصرا أبجديا أو فوق الأبجدي ، بمعنى أنَّها تكون في شكلها كميّة أو نبرا أو تنغيما ، ويعبر عنها إمّا إيجابا بوجودها أو سلبا بعدمه ، إذ ربّما يكون هناك ما يسمى (العلامة الصّفر) أو الصّيغ الصّرفية و حركات الإعراب و الإلحاقات وهلم جرا . تكون نظاما من العلامات لنظام من المورفيمات تعبر عن نظام من الأبواب ، يتكوّن منه الصّرف و النّحو العربيين »[2].

ـ وقوله : **وحدةٌ صرفيَّـة وليس عنصرًا صرفيًّـا** ؛ ذلك أنَّه ربما تكون «الوحدة الصّرفية كلمةً أو جزءًا من كلمة في بدايتها أو وسطها أو نهايتها ، وقد تكون المغايرة بين الصِّيغ ، كالمغايرة بين فعل المبني للمعلوم و فعل المبني للمجهول وقد تتكون الوحدة الصّرفية من وحدة صوتيّة (phoneme) أو أكثر »[3].

2 ـ المورفيـم والبـــاب و العلامـــة :

لعلّ أهمَّ ما أدلى به د . تمام حسان هو التّفريق بين اصطلاحات ثلاثة هي :**الباب و المورفيم و العلامة**، وبيان ذلك أكثر في قوله : « وكلّ نظام من المورفيمات له علاقة بنظام الأبواب، لا يمكن في

[1] ينظر:عبد الرحمن أيوب ، المفهومات الأساسيه للتحليل اللغوي عند العرب ، مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي ، الرباط ، المغرب ، ع 17، 1979م ، ص 18.

[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 172.

[3] كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ،ق2، ص 220.

اللّغة أن يعبر عنها كالتّعبير عن علاقة واحد إلى واحد ، أي أنّه لا يلزم أن يقابل كلّ باب في نظام الأبواب مورفيما في نظام المورفيمات ، وربما كان ذلك ممكنا في اللغة التركية ، أي طائفة من الوحدات من نظام مورفيمي لا يمكن دائما أن يعبر عن علامات و عناصر صرفية » [1]،ويمكن تمثيل هذا القول بالمخطّط التّالي :

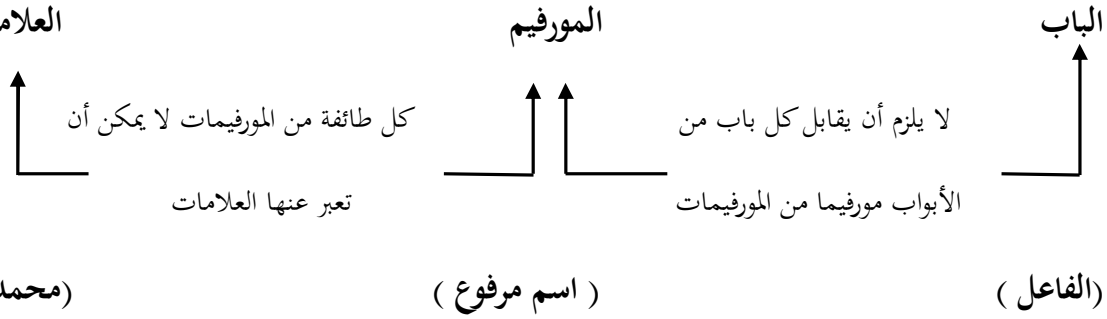

ويوضح المقصود باصطلاح الباب قائلا : «اصطلاح من علم اللّغة العام ، له معنى **العُموم لا الشُّمول** . وهو إن صحّ أن نستعمل عبارات سوسير يستعمل بالنّسبة إلى اللّغة المعيّنة ، ثم هو وسيلة تقسيميَّة لا يمكن التّعبير عنها على النَّمط الوجودي ، فلا ننسب له وجودًا خارجيًّا ولا يمكن إنشاءُ نظامٍ في اللُّغة يعبّر عن كلّ باب منه مورفيم معيّن»[2]،أمّا العلامـة فهي « العنصرُ الذي يعبِّر عن المورفيم تعبيرا شكليًّا، وتوجد في النُّطق »[3]، فالباب والمورفيم كلاهما مفهومان تجريديَّـان يَعمدُ إليهما الباحث لغاية منهجيَّة هي تنظيمُ المادَّة اللُّغوية عن طريق التَّقسيم ، أمَّا الذي يتجسَّـد في الاستعمال فهو العلامة التي لها وجود خارجي ، والعلاقة بين الأبواب والمورفيمات كما رآها د. تمام هي علاقة العموم لا الشُّمول لا ،حيث إنَّ أوجه المقابلة بين المجموعتين لا تتمُّ في جميع الحالات، فلا يلزم أن يقابل كلّ باب مورفيما من المورفيمات ، وكذلك العلاقة بين

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 172.ولعلّ السُّؤال الذي يتبادر إلى الذّهن هنا : هل مصطلح الباب في تصوّر د. تمام يتوافق مع تصور النّحاة لهذا المصطلح الشَّائع في مصنفاتهم ؟ . الظّاهر من استعمالات د. تمام لهذا المصطلح أنّه استعمله بمعنى الوظيفة ، فالفاعل وظيفة المورفيم الذي هو الاسم المرفـــوع ، والعلاقة بينهما كعلاقة الحرف بما ارتبط به من حروف ذات مخرج واحد ، فقد يكون الاسم مرفوعا لكنَّه لا ينتمي إلى باب الفاعل ، والحاصل من متابعات بعض الدارسين أنّ مصطلح الباب استخدمه النّحاة للتّعبير عن الوظيفة كما فعل د. تمام ،وتوسّعوا فيه كما فعل سيبويه حيث عقد بابا لكل مسألة من مسائل النّحو و الصّرف ،ومن ذلك باب ((هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء)) ، ورأى د. عبد الرحمن الحاج صالح أنّ الباب من معانيه الوزن مثل باب فَعِل بكسر العين ، وغيره من الأوزان حيث ينتظم تحت كلٍّ منها مجموعة من العناصر . ينظر : محمد إبراهيم عبادة ، النحو التعليمي في التراث العربي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، د.ط ، ص 24. وينظر : عبد الرحمن الحاج صالح ، القياس على الأكثر عند نحاة العربية ، بحوث و دراسات في علوم اللسان ، موفم للنشر ، الجزائر ، د. ط ، 2007م ، ص 226.

[2] نفسه ، ص 172.

[3] نفسه ، 172.

مجموعة المورفيمات ومجموعة العلامات حيث يمكن التّمثيل للمورفيمات بالعلامات ، ولكنَّه تمثيلٌ لا يستوفي كلَّ المورفيمات التي يعترف بها نظام اللغة ، فالعلامات هي مِنَ الذي يمكن العدُّ منه و لا يمكن عـــدُّه .

وفي (اللغة العربية معناها و مبناها) أورد تعريفًا آخر للمورفيمات حيث قال: إنّها « **تجريدات لا منطوقات و لا مكتوبات أي أنّها أقسام شكليّة ينطوي تحت كلٍّ منها ما لا حصر له من العلامات المنطوقة في استعمال المتكلّمين و المخطوطة في استعمال الكاتبين ، وهذه الأقسام هي جزء من اللّغة شأنها شأن المعاني ذاتها على حين نجد العلامات جزءًا من الكلام بشقَّيه المنطوق و المكتوب** »[1] ويضيف قائـــلا : « ولولا المباني وهي تجريدات و تقسيمات شكليّة تندرج تحتها العلامات المنطوقة أو المكتوبة ما كان من الممكن للباحث أن يعبر عن حقائق البحث اللغوي مستقلة عن الاستعمال الفعلي للكلام »[2] ، وتعلّق د .فاطمة الهاشمي بكوش على التّعريف السّابق حيث اعتبرته عُدولا و تطوُّرا عمَّا قدمه في كتابه (مناهج البحث في اللغة) إلى مفهوم المبنى في ثنائيـة المبنى و المعنى [3] ، ويخالفها الرأي د. حيدر محمد جبر حيث رأى أن د. تمام لم يعدل عن المفهوم الذي صاغه في الكتاب المذكور بل الفرق بين التّعريفين لا يعدو أن يكون تعديلاً «أرجع تمام حسَّان إلى الدائرة نفسها التي انطلق منها باحثون مثل عبد الرحمن أيوب الذي رأى أن البنية تقوم على ثنائيـــة (المادة و الوزن)»[4]

ويندرج ما قدَّمه د .تمّام حسّان في مفهوم المورفيم ضمن محاولة تكييفه مع طبيعة اللُّغة العربية ذات الطّبيعة الاشتقاقية ،وقد أدّت هذه الإشكاليّة إلى انقسام الباحثين بين القبول و الرَّفض ،وبين صلاحيته وعدم صلاحيته؛ لأنَّ « المورفيم كما نظر إليه في اللّغات ذات النّظام الإلصاقي العربي شكليّة لها استقلالها في هذا النّظام الاشتقاقي العربي ، على جذر الصّوامت يكون ثلاثيا في الأغلب ، وتتولّد عن هذا الجذر صيغ صرفيّة متعدِّدة بإدخال أنماط و كيفيات محدّدة من الصّوامت »[5] ومن الذين قابلوا فكرة المورفيم بالرّفض نجد د. ريمون طحان وعلّة ذلك أنّ المورفيم لا يصلح في الدّراسة التي تلجأ إلى التّغيير الدَّاخلي كاللّغة العربية فالأحسن أن نتكلَّم عن مميِّز و عن كلمات مميّزة [6]، ومن ثمَّ فغيابه عن الدّرس التُّراثي لا يمثِّل جهةَ انتقاص أو عجز كما قال د. محمد عبد العزيز الدايم [7].

---

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 38.

[2] نفسه ، ص 38.

[3] ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي ، ص 126.

[4] حيدر محمد جبر ، التفكير المورفولوجي عند تمام حسان ، مجلة كلية الآداب ،جامعة بغداد ، عدد : 102، ص140.

[5] ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي ، ص 125.

[6] ينظر :ريمون طحان ، الألسنية العربية ، 1/ 31.

[7] محمد عبد العزيز عبد الدايم ، نظرية الصّرف العربي دراسة في المفهوم و المنهج ، ص 31.

ثالثا /الصّيغـــة الّصرفية عند تمّام حسَّان :

تشكِّل الصِّيغة مرتكزا أساسيا من مرتكزات الصَّرف الاشتقاقي ،وهي من المفاهيم التي حاول الدَّارسون المحدثون معاودةَ النّظر إليها في ضوء المعطيات الحديثة ،خاصّة وأنّها تداخلت مع غيرها من المصطلحات ذاتِ التّقارب معهـا .

1. مفهوم الصّيغـــة :

من الذين تعرّضوا لمفهوم الصّيغة في التُّراث الصَّرفي العربي نجد رضي الدّين الاستراباذي (ت 686هـ) الذي عرّفها قائـــلا :هي « **هيئة الكلمة** التي لا يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، و هي حروفها المرتَّبة و حركاتها المعينة و سكناتها ، مع اعتبار الحروف الزائدة و الأصلية كلّ في موضعه »[1]، وبذلك يعتبرها مثالا للمفردة يعيّن الأصلي من حروفها و الزائد .

و نجد من تعريفات المحدثين لها ما جاء في كتاب (الصّرف العربي) بأنّها : « الصّورة التي ترد عليها و تتغيّر كلَّما تغيّر المعنى المقصود »[2] ، والصِّيغ عند د. تمّام حسّان هي : « **مبانٍ فرعيّة و أنّ أصولها هي المباني التّقسيميّة الثّلاثة : الاسم و الصّفة و الفعل دون غيرها من أقسام الكلام ، فلا صيغةَ للضَّمير ولا الخوالف في عمومها ولا الظروف ولا الأدوات الأصليّـة** »[3]، فهي عنده من الأسس المبنوية التي تتمايـز بها أقسام الكلم ، وينبّـه على ضرورة النّظر إليها على أنّها « **تلخيصٌ لجمهرة من العلامات لا حصر لها ترِد على ألسنة المتكلِّمين باللّغة الفصحى كلّ يوم بل كلّ ثانيـــة من دقيقة من ساعة من يوم** »[4] ، ويَعتبر الصّيغة أيضا علامة دالة على المورفيم وممثِّلـةً لمعناه الخاص ،وبذلك تتحدَّد العلاقة بينهما ،وبالنّسبة لعلاقتها بالصّيغ الأخرى فهي ميزانٌ صرفيٌّ.

ولم تغب عنه ـ وهو في معرض الحديث عن الصّيغة الصّرفية ـ القاعدةُ المنهجيّة التي تقتضي التّمييزَ بين التَّجريد الذِّهني الذي يعترف فيه الباحث بهذه التّقسيمات لغايةٍ دراسيّـةٍ وهو في ذلك خاضع للمنهج ،

[1] رضي الدين الاستراباذي ، شرح الشافية ، 10/1.
[2] عبد القادر المهيري و آخرون ، الصّرف العربي ، الشركة التونسية ، تونس ، 1981م ، ص 8.
[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 136.
[4] نفسه، ص 144.

وبين المستعمل الذي لا يعترف إلَّا بما يمكنـــه أن يستقلَّ بنفسه أثناء الاستعمال من الوحدات التي تعبّر عن المعاني المختلفـــة ،وفي ذلك يقول : « واكتفاء الصَّرف بالصّيغة ،كما اكتفاء الأصوات بالصّوت ، واكتفاء التَّشكيل بالحرف و المقطع ، استكفاءً فرضَه التّحليلُ ، وإلَّا فليست هذه إلَّا مفهوماتٌ منهجيَّةٌ لا تعبيرات باللُّغة... **فالصّيغة جزء من المنهج لا من اللغة** نفسها ، وإنَّك تقول ((خرج محمد بالأمس)) فتتكلّم على شرطِ اللُّغة ؛ ولا تقول ((فعَلَ مُفَعَـــلٌ بالفِعْـــلِ))»[1].

2. **الصِّيغـــةُ و الـــوَزْنُ** : يؤكِّد د . تمام على ضرورة التَّمييز بينهما بل يرى أنّهما متقابلان ؛ ذلك لأنَّ الصّيغة مبنى صرفي تُقاس عليه الكلمة في بُعدها النّظري ،في حين يعتبر الوَزْن هو المبنى الصَّوتي الذي تُقاس عليه صورة الكلمة المنطوقة أثناء الأداء ، وقد أخذ على علماء الصّرف عدم تمييزهم بين شكل الصّيغة و شكل المثال فزعموا أنّ (قال) وهو ينتمي إلى صيغة (فعل) أنَّه على و زن (فال) [2]، ورأى أنّ إصرار علماء الصّرف على وحدة الصّيغة و الميزان ليس « **بمجدٍ فتيلًا بالنِّسبة إلى الأغراض العلميّة للتّحليل الصّرفي الذي ينتمي إليه المثال و أن ننوط بالميزان أمرَ بيان الصُّورة الصَّوتية النِّهائية التي آل إليها المثَـــال** »[3] .

يعدُّ د. تمّام حسّان من أبرز القائلين بهذا التّفريق ،ووافقه د . محمد عبد الدايم الذي أخذ على علماء اللُّغة أنَّهم « يلتزموا المنطق لوزن مثل هذه الكلمات (قال ، سعى ، صام)، وإنّما لجأوا إلى الافتراض الذِّهني ، فرأوا أنَّ (قال) وزنها (فعل) لأنَّ الألف أصلها واو (قول)بتحريك الواو ، وأنّ (سعى) وزنها (فعل) لأنّ الألف أصلها ياء (سعي) بتحريك الياء ، وأنّ (يصوم) وزنها (يفعل) لأنّ الواو أصلية سكنت و تحرّكت فتحتها إلى الحرف الصّحيح قبلها ، مع الملاحظة أنّ الفاء في الميزان ساكنة و العين مضمومة على عكس واقع الكلمة الذي يتمثَّل في ضمّ فاء الكلمة بضمّة طويلة ينتج عنها واو ساكنة »[4] ، ويذهب د . المنصف عاشور إلى عكس ما ذهب إليه د . تمام حسان حيث رأى أنّ الوزن هو « آلة توصف بها الصّيغ الاسمية

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 176.و ينظر:عبد الرحمن أيوب ، المفهومات الأساسية للتّحليل اللُّغوي عند العرب ، ص 18.
[2] ينظر: تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 145.
[3] الســـابق ، ص 145.
[4] أحمد محمد عبد الدايم ، قضايا و بحوث في النحو والصرف و العروض ، ص 82 .83.

و الفعلية الرّاجعة إلى أصلٍ **نظري واحـــد**»[1] ومكمن الاختلاف بينهما في أن الوزن هو الشّكل المجرد للصّيغة ، والصّيغة هي الشّكل مع المحتـــوى ، أي بنية الكلمة من حيث هي شكلٌ مجرَّد أُدمجت فيه العناصر الصَّوتية ، فإن جمعت بين الوزن و المحتوى تحصّلت على الصّيغة ، وإن جردت الصّيغة من المحتوى تحصّلت على الوزن فكأنّ الـــوزن هو الهيكل العظمي (organisme) للكلمة [2].

3. الصّيغـــــة والتّوليـــــد :

رأى د . تمَّام حسّان أنّ الصّيغة الصّرفية «هي وسيلةُ التّوليد والارتجال في اللّغة العربية ، فإذا أردنا أن نضيف إلى اللّغة كلمةً جديدةً عن أحد هذين الطَّريقين فإنَّنا ننظُر فيما لدينا من صيغٍ صرفيّـة وفيما تدلُّ عليه كلّ صيغة من المعاني ، ثم نقيس المعنى الذي نريد التَّعبير عنه على المعاني التي تدلّ عليها الصّيغ فإذا صادفت الصّيغة المرادة صُغنا الكلمـة الجديدة على غرارها توليدًا أو ارتجالًا ، ولما كانت الأسماء و الصّفات و الأفعال هي وحدها صاحبة الصّيـغ الصّرفيـة كانت هي أيضا مجال التَّوليد ، أمَّا الخوالف و الظّروف الأدوات فلا توليد فيها لأنّ بناءها لا يكون على مثال الصّيغ الصّرفية و لأنَّ معانيها وظيفيَّـة و محدودة و مقصورة على السّماع في الوقت نفسه ... »[3] .

4. الصّيغـــــة و الزّيـــادة :

من الطُّرق التي بها يحصل الفرق بين الصّيغ زيادة حرف واحد أو حرفين أو ثلاثة في أول الكلمة أو وسطها كالألف في (فاعل) و الواو في (فعول) و النون في (انفعل)... ، والزيادة الصرفية (affixation) هي الزيادة التي تكون بإدماج زائدة لا يتأتى إلا في مرحلة ثانية من انبنائها [4] ، ويرى د .تمام أن « إفراد النّحاة لصيغ الزيادة (معاني صيغ الزيادة) بإضافة صيغ إلى الزوائد وبذا يجعلون المعاني الوظيفية التي هي فروع على معاني التقسيم مما تفيده الصِّيغ لا الزوائد وذلك هو المنهجُ الأمثـــل، لسببين هما[5] :

---

[1] المنصف عاشور ، ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي (بحث في مقولة الاسمية بين التّمام و النقصان) ،جامعة منوبة ، تونس ، 1999م ، ص 86.

[2] ينظر : محمد شندول ،الصّرف العربي بين المقاربات القديمة و المقاربات اللسانية الحديثة ،مركز النشر الجامعي ، تونس ، د. ط ، 2015 م ، ص 72.

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 151.

[4] محمد شندول ،الصرف العربي بين المقاربات القديمة و المقاربات اللسانية الحديثة ،ص 85.

[5] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 161 .

ـ لو أسندنا هذه المعاني إلى الزوائد لخرجنا بها عن طابع الزيادة إلى الإلصاق لان العنصر الوحيد من عناصر ما دون الصيغة الذي ينفرد بالدلالة على معنى وظيفي عام هو اللاصقة ،أما الزوائد فلا يمكن أن تنسب إليها المعاني .

ـ أن استخلاص الزائد و عزله عن الكلمة إن كان مقبولا في السين و التاء وفي تاء افتعال فليس مقبولا في عناصر أخر ى كالتضعيف و التكرار ... .

ونجد رأيًا وجيهًا يسوقُه كحلٍّ لإثــراء حقل المصطلحات العلمية و الفنية والحضارية ، وما دامت اللغة العربية لا تميل إلى الإلصاق، فالحلُّ أن نسلّم بأنَّ حروف الزّيادة ليست قاصرةً على حروف (سألتمونيها) ،وأن نعتبر كلَّ حرفٍ في اللّغة يصلح لأنْ يكون زائدًا لمعنى ، ويقدم أمثلة على ذلك[1] :

دَحْرَجَ	ذات صلة بالثلاثي	دَرَجَ	و المزيد	الحاء .
زَغْرَدَ		غَرَدَ	والمزيد	الـزاي .
شَقْلَبَ		قَلَبَ	والمزيد	الشين .
عَرْبَدَ		عَرَدَ	والمزيد	البــاء .

فالثلاثي قابل لزيادة أي حرف من حروف ، وقد تكون الزيادة في مواضع مختلفة منه ، فإذا كان حرف الدال حرف زيادة ، اتخذت الصيغة الأنماط التالية [2]:

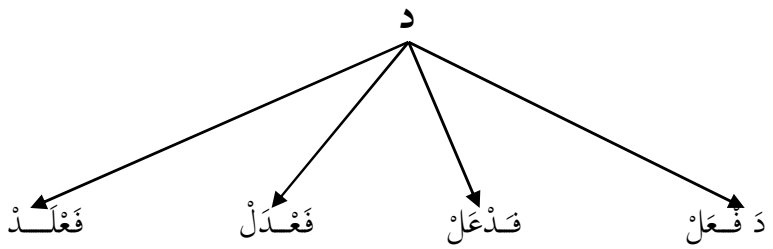

وبالتالي يتمُّ خلْقُ ما لا حصر له من الصِّيغ ، وكلُّ حرفِ زيادةٍ يحملُ معنى جديدًا تكتسبه الصّيغة فتصبح ذات دلالةٍ اصطلاحية جديدة ، وأمر ذلك موكول إلى علماء العربية من خلال المجامع اللُّغوية حتى تبقى اللغة حيويّة بعيــــدة عن الجمود .

[1] نفسه ، ص 153.

[2] ينظر : نفســه ، ص 154.

4 ـ النّبـــــر :

1ـ النّبر في التّراث اللّغوي العربي :

يذهب كثيرٌ من اللُّغويين المحدثين إلى القول بأنَّ التُّراث اللُّغوي العربي خِلوٌ من دراسة النّبـر،وقد تضافرت عبارات النّفي في ذلك ،وممّن ذهبوا هذا المذهب د. تمّام حيث خلُص به النَّظر في مدوَّنة التُّراث العربي « إلى أنَّ دراسة النّبر و التّنغيم في العربية الفصحى يتطلَّب شيئا من المجازفة ، **ذلك لأنّ العربية الفصحى لم تعرف هذه الدّراسة في قديمها و لم يسجّل لنا القدمـــاء شيئا عن هاتين النَّاحيتين ،** وأغلبُ الظّن أن ما ننسبه للعربية الفصحى في هذا المقام إنمّا يقع تحت نفوذ لهجاتنا العاميّة ، لأنّ كلّ متكلّم بالعربية الفصحى في أيامنا يفرض عليها من عاداته النُّطقية العامّية الشَّيء الكثير »[1] ،والإشكال كما نفهمه يتمثّل في غياب وصفٍ لنظام النّبر من حيث توزيعُه ،و أنواعُه ،ومواضعه في العربية الفصحى على لسانِ متكلّميها في تلك البيئـــة المكانية و الزّمانية ،ولا يمكن أنْ تُتَّخذ الفصحى الحاضرة أنموذجَ وصفٍ نسقط نتائجَــه على عربيــة ذلك الزّمــن بعد أنْ ألبسها المتكلِّم الكثير من عاداته الكلاميــة ذات الصِّلة بالعاميَّة ،وبذلك فالحديثُ عنـــه « أمرٌ صعب الوضوح ؛لأنّه قرين الدّراسات اللُّغوية الحديثة و قرين العربيَّة المعاصرة ... و إذا كان التّنغيم قد أُدرك إجمالًا عند القُدامى ممَّا جعلهم يتركون دلالات نحويّة عنه ؛ **فإنَّ النَّبر كان غامضَ الإحساس لديهم اللّهم إلّا حديثا عن صوت الهمزة أحيان أو تسميتهم له بالنّبرة**»[2] ،ومن قائل يقول : « وليس عندنا أيّ دليل ماديٍّ يبيِّن كيف كان العرب الأقدمون ينبرون كلماتهم ؛ لأنّ اللُّغويين القدماء لم يهتمُّوا بتسجيل هذه الظَّاهرة ، وربما لم تلفت نظرهم لعدم تدخُّلها في تعبير المعنى ، أو ربما تنبّهوا إليها »[3] ،وبذلك « **ظلّ أمـــرًا مُبهمًا لم تستطع الدّراسات الحديثة أن تقتحم حقيقته** »[4]، وعلى خطى بحث ملامح التَّفكير اللّساني الحديث في نصوصِ التُّراث اللُّغوي العربي يوثِّق د. عبد السّلام المسدي الصّلةَ بين تصوُّر المحدثين لمسألة النَّبر وبين ما أورده الشيخ الرئيس ابن سينا قائــلا : « أمّا الذي كان إحساسه بقضية النّبرة على جانب وافرٍ من الوضوح يقارب التّبلور فهو الشّيخ الرئيس ابن سينا وقد تعرَّض لها على

[1] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 163،164.

[2] أحمد مختار عمر ،من وظائف الصّوت اللغوي ، ص 112 ،113.

[3] أحمد كشك ،دراسة الصّوت اللّغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي و دلالي ، ص 308.

[4] عبد الصبور شاهين ، القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث ، ص 26 .

الأقل ـ في سياقات ثلاثة من آثاره ففي الفن التّاسع من جملة المنطق ضمن كتاب الشّفاء ، وهو الفنّ الموسوم بالشّعر ، يطرق فيه قضيّة ((الزينة)) في الكلام فيبيّن أنّ الكلام يزدوج تركيبه من الحروف و مما يقترن به ـ إلى جانب الحروف ـ ((من هيئة و نغمة و نبرة)) ،ويثير ابن سينا نفس الموضوع في أثَرِه الخاصّ بالبحث في ((أسباب حدوث الحروف)) فيوضّح من جديد ازدواج تركّب الحدث الكلامي من النّاحية الصّوتية إذ هو متكوّن من نفس التموُّج منضافاً إليه حال التّموّج وهذه الحال هي التي تخصّ تنبير الأجزاء و صَبْغَ أجراسِها بالنّغم المخصوص ... ثم يستوفي موضوع النّبرة حظَّهُ عند ابن سينا في الفن الثامن من جملة المنطق الموسوم بالخطابة ، و أوّل ما يبرز في هذا المضمار اعتبارُه نَغَم الجملة ذا وظيفة تمييزيّـــة من حيث الدّلالة الإبلاغية . فَبِمَا يسمّيه النّبرةَ يتحدّد طابع الجملة إنْ كانت نِداءً أو تعجُّباً أو سؤالا ، بل إنّ للنّبرة دورًا وظائفيًّا على صعيد البنية النّحويـــة ... »[1] .

2 ـ النّبر عند تمّام حسّان :

لقد أولى اللّغويون المحدثون مسألة النّبر كبير عناية ؛ فكانت ميدان دراسةٍ مستفيضةٍ و بحثٍ حثيثٍ ، يسعى كلٌّ منهم لاستنباط موازينــه و تحديد مواقعه وضبط قواعده ، ولعلّنا لا نبالغ إذا قلنا إنَّ ما أفاد به د .تمام في هذه المسألة من أفكار تعتبر رائــدةً في زمانها ،وتستحقُّ أن تُنعت بالتَّفــرّد و السّبق في آن واحد ، فقد جاءت على قدر كبير من الإحكام تنظيرًا و تبويبًا ، والحديث عن النَّبر كما هو معروف قرين الحديث عن المقاطع ؛ فالمقاطع في بيئتها يحصل بينها التّقابل فيكون أحدها متمكّنا في الوُضوح السَّمعي ، وبتعبير آخر مقطع منبور بمقارنته مع غيره ، و « **النبر في نظام الصّرف** هو نبر الكلمة المفردة أو الصِّيغة المفردة على الأصح وهو نبرٌ صامتٌ صمتَ القاعدة نفسِها و صمتَ اللّغة من بعدها ،و النّبر بحكم هذا التَّعريف ازدياد وضوحُ جزء من أجزاء الكلمة في السَّمع عن بقية ما حوله من أجزائها ومن هنا يكون **النّبر على مستوى الصّيغة أو الكلمة ذا وظيفة صرفية** هي تقديم القيم الخلافية التي تفرق بين معنى صرفي و معنى آخر »[2] .

1 ـ **1ـ مفهومــه**: شكّل وضعُ مفهومٍ للنَّبـر إشكالًا أدَّى إلى القول :إنّــه «ليس من السَّهل أن نعرِّف النَّبر»[3] ، ولعلّ من أحسن تعاريفــه ما قاله د. تمام : « فالنبر إذًا **موقعية تشكيليّة ترتبط بالموقع في**

[1] عبد السّلام المسدي ،التّفكير اللّساني في الحضارة العربيــة ، ص 265.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 171 .

[3] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 187.

الكلمة وفي المجموعة الكلاميَّة . **وحدُّه أنّه وضوحٌ نسبيٌّ لصوتٍ أو مقطع إذا قُورن ببقيَّة الأصوات و المقاطع في الكلام** ، ويكون نتيجة عاملٍ أو أكثر من عوامل الكميَّة و الضَّغط و التَّنغيم ، **فالضَّغط لا يسمَّى نبرًا و لكنَّه يعتبر عاملًا من عوامله و مع هذا فإنه أهم هذه العوامل**»[1] ، في هذا القول إشارةٌ ذكيَّة إلى أنّ الضّغط مع كونه أهمّ عوامل النّبر ، يبقى كذلك ولا يُتوهَّم بأنَّه هو النَّبر ، وقد فسّر د .تمام ظاهرة الوضوح السّمعي المترتِّب عن نبر الأصوات قائلًا : « ومرجعُ هذا الوضوح إلى عنصرين ، يرتبط أحدهما بظاهرة علوِّ الصَّوت و انخفاضه، وهي ترتبط بدورها بحركة الحجاب الحاجز في ضغطه على الرئتين ليفرغ ما فيهما من هواء ، فتؤدّي زيادة كميَّة الهواء إلى اتِّساع مدى ذبذبة الأوتار الصَّوتية ، فيكون من ذلك علوّ الصّوت ،و يرتبط العنصر الآخر بتوتُّر التَّماس بين أعضاء النُّطق .أو بعبارة أخرى يأتي النَّبر من التَّوتر و العلوّ في الصَّوت اللذين يتَّصف بهما موقعٌ معيَّن من مواقع الكلام»[2] ، ويوضِّح د .عبد الرحمن أيوب ذلك بقوله : « لما كان الهواء يمثّل القوَّة الدَّافعة الصَّادرة من الرئتين ، لإنتاج الأصوات اللّغوية ، فإنَّه من الطَّبيعي أن ترتبط هذه القوَّة بالعديد من الصِّفات الصَّوتية ومن أخصِّها صفة النَّبر ، و هو مقدار الضّغط الهوائي الذي يوجد عند إنتاج مقطع ما ، مقارنًا بمقداره عند إنتاج المقاطع المجاورة له »[3] ، وبذلك يتحدّد موقع النبر بالمقايَسة بين المقاطع الصَّوتية في الكلمة المفردة أو في السِّياق ؛فيوصف بعضها بالعلوّ وبعضها الآخر بالانخفاض ، وقد حَكَمت هذه الوجهة أكثريَّة مفاهيم النّبر عند اللغويين العرب و الغربيين على حد سواء ، فقد عرّفه جونز بقوله : «المقطع المنبور بقوة ينطقه المتكلم بجهد أعظم من المقاطع المجاورة له في الكلمة أو الجملة ، فالنَّبر إذًا نشاطٌ ذاتي للمتكلّم ينتج عنه نوعٌ من البُروز لأحد الأصوات أو المقاطع بالنِّسبة لما يحيط به »[4] .

2 ـ 2 ـ أقسامُ النَّبر و قواعدُه :

قسم د . تمام النَّبرَ إلى قسمين هما : النبر الصّرفي و النَّبر الدَّلالي و « الفرق بين النّبر في الصّرف و النّبر في الكلام هو فرق ما بين مقرِّرات القاعدة و مطالبِ السّياق ، وبهذا يصبح النَّبر في الكلام هو الظَّاهرة الموقعيَّة

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 160.وينظر : خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، ص 126.
[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 171، وينظر :البيان في روائع القرآن ،ق 1. ص 262.
[3] عبد الرحمن أيوب ، الكلام إنتاجه و تحليله ، ص 31.
[4] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 188.

لأنّـه نبر الجُمل المستعملة فعلا و هي ميدان الظّواهر الموقعيَّـــة ، أمَّا النَّبر في نظام الصَّرف فهو نبرُ الكلمة المفردة أو الصِّيغة المفردة على الأصح . وهو نبرٌ صامتٌ صمتَ القاعـــدة نفسِها و صمتَ اللغة من بعدها »[1] ، ويضيف في موضع آخر « ونبر السّياق مستقلّ عن نبر الصّيغة الصَّرفية الذي شرحناه و لو أنّـه يتّفق معه في الموضع أحيانـــا ، والفرق بين الدَّلالي والصَّرفي ، أونبر السِّياق ونبر الصِّيغة، أنّ نبر السِّياق يمكن وصفُه ، على عكس **نبر الصّيغة** ، بأنّه إمَّا أن يكون تأكيديًّا ،وإمَّا أن يكون تقريريًّـــا . و يمكن تلخيص الفرق بين التّأكيدي و التّقريري في نقطتين :أنَّ دفعةَ الهواء في النَّبر التَّأكيدي أقوى منها في التّقريري ، و أنَّ الصَّوت أعلى من التّأكيدي منه في التّقريري »[2]،والذي يعنينا هنا هو نبر الصِّيغة وليس نبر السِّياق .

و تجدر الإشارة إلى أنَّ د. تمام عرض لهذا النَّوع من النّبر ضمن كتابه (مناهج البحث في اللغة) و أدرجه تحت فصل التَّشكيل الصَّوتي ، بينما توسَّع فيه في (كتابه اللغة العربية معناها و مبناها) تحت فصل النّظام الصّرفي، وبما أنّ النّبر في نظام الصّرف يتمّ بمعونة البنية المقطعية فإنّـه «**يحسن في دراسة النَّبر ألَّا نبنيه على نظام الصّيغ و أن نعدل عن ذلك إلى بنائه على ترتيب المقاطع في الصيغ لأنَّ عدد المقاطع وهي ستة كما رأينا أقلّ بكثير جدًّا من عدد الصّيغ الصّرفية فيؤدي استعمال المقاطع في تحديد قواعد النَّبر إلى أن يكون عدد القواعد قليلا وأن يكون الكلام فيها مختصـــرًا** »[3] ، ويقسِم النّبر الصّرفي بحسب القـــوّة و الضَّعف إلى قسمين :

أ) ـ **النبـــر الأوَّلي** : يعلّل د. تمام هذه التّسمية بقوله : « لأنه أقوى من الثّانوي ، وإنّ استعمال كلمة أوَّلي بهذا المعنى يقتضي كلمة ثانوي بالضّرورة ، وثانيا لأنّ موضع النّبر الثّانوي إنّما تقاس مسافته في المقاطع بالنِّسبة للأوَّلي ، فإذا وضعت المسافة بين الأوَّلي و الثَّانوي بعدد من المقاطع ظهر الإيقاع اللُّغوي الخاص باللُّغة العربيَّـــة »[4] .

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 170.
[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 163.
[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 170.
[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص161.

و تتلخَّص قواعد النبر الأوَّلي عنده فيما يلي[1] :

- القاعدة الأولى : يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة أو الصّيغة إذا كان هذا المقطع طويلا (أي على صورة ص م ص أو ص ح ص ص) نحو استقل فإذا كانت الكلمة ذاتَ مقطع وحيد وقع النّبر أيًّا كانت كميتـــه مثل : ق و قم و ما و قال .
- القاعدة الثانية : يقع النّبر على المقطع الذي قبل الآخر في الحالات التَّاليـــة :

1ـ إذا كان ما قبل الآخر متوسّطا و المقطع الأخير

أ) قصيرا نحو أخرجت ـحذار ـ استلق

ب) متوسّطا نحو علم ـ قاتل ـ معلم ـ مقاتل ـ استوثق (بسكون الآخر)

2ـ إذا كان ما قبل الآخر قصيرا في إحدى الحالتين :

أ) بدئت بـــه الكلمة نحو : كتب ـ حسب ـ صور ـ قفا

ب) سبقه المقطع الأقصر ذو الحرف الوحيد السَّاكن الذي يتوصَّل إلى النُّطق بهمزة الوصل نحو : انحبس ـ ارعو ـ اخرجي ـ ابتغ ـ امضيا .

3ـ إذا كان ما قبل الآخر طويلا اغتفر فيه التقاءُ السَّاكنين و لم يكن الأخير طويلا نحو تحاجوني ـ دُوَيْبة .

القاعدة الثالثة : يقع النَّبر على المقطع الثّالث من الآخر إذا كـــان :

1ـ مقصورا متلـوًّا بقصيرين ،نحو : عَلمكَ ـ لنْ يصِلَ ـ أكرمكِ .

2ـ قصيرا متلـوًّا بقصير و متوسط ، نحو: علمكْ ـ لم يصلْ ـ أكرمكْ .

3ـ متوسطا متلـوًّا بقصيرين ، نحو : بَيْتُكَ ـ لم يَنْتَهِ ـ أُخْرِجَ .

4ـ متوسطا متلـوًّا بقصير و متوسط ، نحو : بَيْتُكُمْ ـ مصطفَى ـ أُخرجوا .

القاعدة الرابعة : يقع النّبر على المقطع الرابع من الآخر إذا كان الأخير متوسّطا و الرابع من الآخر قصيرا وبينهما قصيران نحو : عَجَلةٌ ـ ورثَةٌ ، ويغلب على المقطع الأخير في هذه الحالة أن يكون تنويناً أو إضماراً أو إشباعًا . ولا يقع النَّبر على مقطع يسبق هذا الرابـــع من الآخِر .

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 172. 173. 174،و ينظر: مناهج البحث في اللغة ، ص 161. 162. وينظر : خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، ص 127.

ب) ـ النبر الثانـــوي : أشـــار د. تمام إلى أنّ مجال النّبر الثّانوي في الكلمة أضيق منه في الجملة أو المجموعة الكلامية ، وهو موجودٌ في الكلمات ذواتِ المقطعين فأكثر ، وحساب النَّبر الثَّانوي يكون من النُّقطة التي وقع فيها النَّبر الأوَّلي مع الاتجاه اتجاهًا عكس مجرى الكلمـة [1]،وهذه المسافات موجزة في القواعد التالية[2] :

- القاعدة الأولى : يقع النّبر الثّانوي على ا لمقطع السّابق للنّبر الأوَّلي مباشرةً إذا كان هذا المقطع السَّابق طويلًا (ص م ص أو ص ح ص ص) نحو : الصّافات ـ الضّالين ـ أتحاجوني.
- القاعدة الثانية : يقع النّبر الثّانوي على المقطع الثّاني قبل النّبر الأوَّلي إذا كان هذا المقطع و الذي يليه فيقع بينه و بين النبر الأوَّلي يكونان أحد النّماذج الآتية :

1ـ متوسط + متوسط ، نحو : مستبقين ـ يستخفون ـ عاشرناهم .

2 ـ متوسط + قصير ، نحو : مستقيم ـ مستعدة ـ قاتلوهم .

3ـ طويل + قصير ، نحو : مدهامتان .

- القاعدة الثالثة : يقع النبر على المقطع الثالث قبل النبر الأولي إذا كان هذا المقطع المذكور يكون مع اللذين يليانه فيقعان بينه و بين النبر الأولي أحد النماذج التالية :

1ـ متوسط + قصير + متوسط ، نحو : يستقيمون ـ مستجيبون ـ مستطيلان .

2 ـ متوسط + قصير + قصير ، نحو : منطلقون ـ يستبقون ـ محترمون .

3 ـ قصير + قصير + قصير ، نحو : بقَرتانْ ـ كلمتانْ ـ ضَرَبْنَاهْ .

هذه مجموعة قواعد النّبر الأوَّلي و النّبر الثانوي ، و قد بلور د. تمام جملة الفروق بينهما بالاعتماد على مجموعة من المحدِّدات ارتأينا جدولتها كما يلي [3]:

[1] ينظر: مناهج البحث في اللغة ، ص 162، و ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 174.
[2] اللغة العربية معناها و مبناها ، 174،175.وينظر: مناهج البحث في اللغة ، ص 162، 163.
3 ينظر : البيان في روائع القرآن ، ص 268..269.

	النَّبـــرُ الأَوَّلي	النَّبْرُ الثَّانـــويُّ
ميدانـــه	مطلبٌ صرفيٌّ (الكلمة المفردة)	مطلبٌ إيقاعيٌّ (الكلمات ذوات مقطعين فأكثر + السِّياق)
حسابـُــه	بالتَّراجع من نقطة نهاية الكلمـــة	بالتّراجع من نقطة وقوع النَّبر الأوَّلي
قوَّتُـــه	أقوى جهدًا (الحجاب الحاجز عند إيقاعه أقوى ضغطًا على الرئتين)	أضعفُ جهدًا (الحجاب الحاجز عند إيقاعه أضعف ضغطًا على الرئتيـــن)
المسافـــة	المسافة بين النّبر الثّانوي و النّبر الأوَّلي الذي بعده في وِزَان كلمةٍ عربيَّة مثل : يستعينون ، النبر الأوَّلي على المقطع ((نُون)) ، و النبر الثّانوي على المقطع ((يَسْـ))و المسافة قبل النَّبر الأوَّلي هي ((يَسْتَعِي)) وهي وِازنُ كلمـــــة (يَرْتَقِي) .	

5 /الاشتقـــــاق عند تمّام حسّـــان :

تنماز اللّغة العربية مع أخواتها السّامية بخصيصة الاشتقاق ، وقد استقطبت علماء الصرف قديما و حديثا فاجتهدوا في بحثها من حيث المفهوم ومن حيث الأقسام ، والغاية التي نرمي إليها من خلال هذه الورقة ليست عرض المسألة بتفصيلاتها الواردة في التّراث العربي فذلك يذهب بالقصد وهو التركيز على مناقشات د. تمام حسان في تناوله للموضوع التي حملت صفة التّجديد.

1. مفهوم الاشتقاق :

جاء في لسان العرب « اشتقاقُ الكلامِ الأخذُ فيه يمينًا و شمالًا ، واشتقاق الحرف أخـذ منه »[1] .

أمَّا في الاصطلاح فقد تعدّدت تعريفاتة ، فهو بتعبير ابن جني(ت 392هـ) أنْ « تجيء إلى الضّرب الذي هو مصدرٌ فتشق منه الماضي فتقول : ضرب ، ثم تشتقُّ منه المضارع فتقول : يضرب ، ثم تقول في اسم الفاعل : ضارب »[2] وقال ابن الزملكاني(ت 651 هـ) : « الاشتقاق هو أن تأتي بألفاظ يجمعها **أصلٌ** واحدٌ ويكون معناه مشتركا كما أنَّ حروفه مشتركة ، فيزيد عن معنى **الأصل** تغايُر اللَّفظين بوجه ، كضرْب ويضرب و اضرب و ضارب و مضروب و ضرَّاب و مِضْراب و مَضْرب »[3] ،وقال السيوطي(ت 911هـ) : « الاشتقاق أن نجد بين اللفظين مشاركة في المعنى و الحروف **الأصول** مع تغير ما . أمَّا المشاركة في المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق . وأما في **الحروف الأصول** فلأنَّهم لا يقولون إنَّ الكاذب و المائن من أصل واحد . وأمَّا التَّغيير من وجه فلا بدَّ منه و إلا كان هو إيّـاه» [4] .

2. الاشتقاق ومقولة الأصل والفرع :

درس القدماء الاشتقاق على وحيِ الإيمان بأصليَّة بعض الصّيغ و فرعيَّـة الأخرى ، وأنَّ الخيطَ الرَّابط بين الصِّيغ المختلفة طرفاه المشتق و المشتق منـه ،وقد قال صاحب اللُّباب : « الاشتقاق اقتطاع **فرع من أصل**

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، مادة شق ، 10/ 181.

[2] ابن جني ، المنصف ، 04/1.

[3] ابن الزملكاني ، التبيان في علم البيان المُطلع على إعجاز القرآن ،تحقيق : أحمد مطلوب و خديجة الحديثي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط1، 1383هـ . 1964 م ، ص 169.

[4] السيوطي، الأشباه و النظائر في النحو ، 140/1.

يدور في تصاريفه الأصل ،وهذا يحصل منه معنى الاشتقاق »[1] ، ولقد أوقعهم هذا التَّصور للعلاقة بين أبنية اللُّغة العربية في الخلاف المشهور الذي تناقلته التّآليف منذ القديم ، وهو الخلاف المشهور بين علماء البلدين في أصل المشتقات أهو المصدر ؟ أم هو الفعل الماضي ؟، فقد « ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه ، نحو ضرب ضربا و قام قياما وذهب البصريُّون إلى أنّ الفعل مشتقٌّ من المصدر و فرع عليه »[2] ، ولكلٍّ من الفريقين حُججه المبرِّرة لرأيه ،وقد شاركهم في ذلك الخلاف بعض المحدثين حيث استقبلوا الخلاف استقبال المرجّح رأيًـــا بين الرَّأيين .

ولقد نظر د. تمّام حسّان إلى المسألة نظرة مختلفة ، حيث لم يكن مقتنِعا بحجج الفريقين، فكلاهما في نظره جانبَ السّلامة في المنهج وخرج عن طبيعة البحث اللُّغوي ، ويتمثَّل الرّأي عنده في أنَّه يرفض مقولةَ الأصلِ و الفرعِ من أساسها حيث قال : « **القول بأن صيغةً ما أصل لكلمة وصيغة أخرى فرع مما يتنافى مع المنهج الحديث ، فلا يطيـــق المنهج اصطلاحات مثل (نائب فاعل) لأنّ في ذلك تلميحًا إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعد ما بني للمجهول و ليس ذلك كذلك** »[3] ، ويحاجج البصريين و الكوفيين انطلاقا من حججهم قائلا : « وأما للرَّد على البصريين فأنا أسألهم عن كان النَّاقصة وهي عندهم فعل ألها مصدر أم لا مصدر لها ؟ إنَّ مذهبهم يقول إن كان النّاقصة لا مصدر لها ومع ذلك يعتبرونها مشتقّة فما أصل اشتقاقها ؟ و أمّا للردّ على الكوفيين فإنّ (يدع) و (يذر) في رأيهم لا ماضي لهما و هما مشتقان على رغم ذلك فما أصلُ اشتقاقهما إذًا »[4] .

والذي أوقعهم في نظره هذا الموقع الخِـــلافي هو نظرهم إلى المسألة من وجهة نظر المعنى الوظيفي من ناحية ، ثم وجهةِ نظر التّجرد و الزيـادة من ناحيةٍ أخرى ، والرَّأي عنده « **أنْ يَعْدِلَ الصَّرفيُّـون بها عن طريقتهم إلى طريقةِ المعجميين** ، بل أنْ يجعلوا دراستها في إطار علم الصَّرف حِسْبَةً لوجه علم المعجم ، مبتعدين بها عن شكليّة الصِّيغ و الزَّوائد و الملحقات ذات المعاني الوظيفيَّة جانحين بها في اتجاه المعجم ، بحيث يكون

[1] أبو البقاء العكبري ، اللباب في علل البناء و الإعراب ، الكتاب ، تحقيق : عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ،لبنان ، ، ط1، 1416 هـ. 1995م ، 219/2.

[2] أبو البركات بن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، تحقيق : حمودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1، 2002 م ،ص 192.

[3] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 181.

[4] تمام حسان ،اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 167.

الاشتقاق حدودًا مشتركة بين المنهجين وإذا صحّ لنا أن نُوجد رابطةً بين الكلمات فينبغي لنا **ألّا نجعل واحدة منها أصلا للأخرى وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة** فنجعل هذا الرّبط بالأصول الثّلاثة أصل الاشتقاق فالمصدر مشتق منها و الفعل الماضي كذلك »[1] ، يشرح هذا القول خلاصةَ نظره في مسألة الاشتقاق حيث رأى أنْ تُعالج من زاويةِ النَّظر المعجمي لا من جهة النَّظر الصَّرفي ؛ إي اتخاذ الأصول الثَّلاثة للكلمة أصلًا للمشتقات،ويوافقه الرأي د. عبد الصبور شاهين قائلا : « أساس الكلمة العربية التي تؤخذ منه كلّ صورها هو (المادة) التي هي عبارة عن الصّوامت المجردة من الحركات دون ما زيادة »[2] ولا شكّ أن اتخاذ المادة أو الأصول الثلاثية أصلا للمشتقات يجر بالضَّرورة إلى إعادة النّظر في بعض المفاهيم مثل الجامد و المشتق وتقسيم الكلمة طبقا لذلك ،وقد نبّــه د .تمام حسان إلى ذلك قائلا : « وحين نرى الأصول الثّلاثة وهي فاء الكلمة و عينها و لامها أصلا لاشتقاق الكلمة وذوات رحمها نحب أن ننبه إلى أن هذا الاعتبار يقتضي أن تكون كلماتُ اللُّغة العربيَّة جميعها مشتقة فيما عدا الضّمائر و الظّروف و الأدوات و الخوالف ... ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمر آخر هو تقسيم الكلمات المشتقة حسب هذا الفهم إلى متصرفة و جامدة ،فأمّا الأولى فهي التي تتّضح الصِّلات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة كالأفعال و الصّفات وأمَّا الثّانية فهي التي لا يمكن فيها ذلك كرجلٍ وفرسٍ وكتابٍ »[3] وخلاصة هذا التقسيم في المخطط التالي [4]:

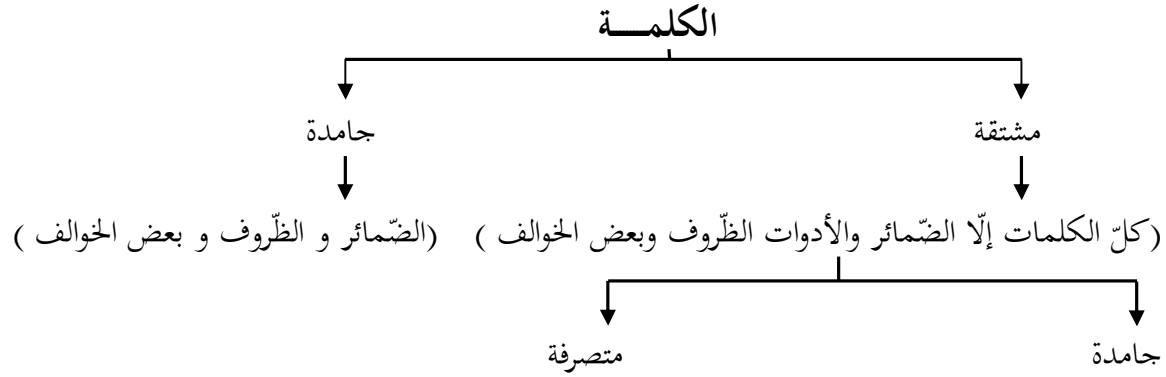

[1] تمام حسان ،اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 168.

[2] عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص 107.

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 109.

[4] نفسه ، ص 170.

وثمَّـــة رأي لا بد من الإشارة إليه توصّل إليه د. مصطفى جمال الدين وهو يستقرئ مسألة الاشتقاق عند الأصوليين ، حيث انتهى به الاستقراء إلى خمسة آراء ، أحدها القول **بأصالة المادة اللّغوية** ـ وهو الرأي الذي رآه د. تمام مخرجًا من مشكلة الاشتقاق ـ ويقول بأنّ أوّل من أشار إلى ذلك هو محمد شريف الحائري (ت 1245هـ) حيث قال : « إنّ المشتق قد يطلق على ما أخذ من شيء آخر ، بأن كان له مأخذ من الألفاظ ، ويدخل فيه كلّ الأفعال و المشتقات بل المصادر ، فإن لها أيضا (مـــادة) هي (ض ر ب) مثلا بالترتيب وهيئة هي فتح الأول و سكون الثاني ولا ريب أن الأفعال و المشتقات ليس موادها المصادر إذ المصدر ليس مأخوذا في المشتقات لا لفظا ولا معنى ، فإن المعنى المصدري ليس في المشتقات ، كما أنّ وزن المصدر ليس فيها أيضا ، بل المشتقات هي مادة المصدر التي أشرنا إليها ، فالمصدر أيضا من المشتقات ، والمادة لا توجد في الخارج إلا ضمن واحدة من تلك الهيئات»[1] .

ونخلص مما قدّمه د . تمام إلى النتائج التالية :

ـ سبب خلاف القدماء حول أصل الاشتقاق مرده إلى سببين هما :

- الأول التّمسك بمقولة الأصل و الفرع وهي في نظره خارجة عن المنهج اللّغوي السَّليم .
- والثّاني النَّظـــر إلى المسألة من جهة المعنى الوظيفي .

ـ اقتراحُ أصول المادة بديلًا لأصل الاشتقاق له انعكاسه على بعض المفاهيم الصّرفية مثل :الجامد و المشتق ، وكذلك على تقسيم الكلمة ،و البديل الذي اقترحه استوحاه من صنيع المعجميين الذين اعتمدوا جذور الكلمات أصلَ اشتقاقٍ .

[1] مصطفى جمال الدين ، البحث النحوي عند الأصوليين ، ص 94.

سادسا /أقســـــامُ الكلِـــــم العربـــيِّ

1. توطئـــة :

أفصَحت التّآليف النّحويَّـــة عن قسمةٍ ثلاثيَّة للكلم العربي توارثتها أجيالُ النُّحاة ، ممثِّلةً فاتحةَ كتبهم ؛فالكلمة العربية تتجسَّم في مثلثٍ أضلاعُه الاسم و الفعل والحرف ، وأوّل من ذكر ذلك سيبويه (ت180هـ) قائلا : «فالكلم اسم ،وفعل ،وحرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل »[1] ، وقد سار على هذه القِسمة خالفُوه من بعده مقرِّين ومدافعين عن هذه القسمة الثُّلاثية،واستثنيَ من ذلك رأيٌ مفردٌ نُسب إلى أبي جعفر بن صابر الذي أضاف قسمًا رابعا سمَّـــاه الخالفة [2] ومردُّ تمسُّك النّحاة بالقسمة الثُّلاثيـــَّة في رأينا ثلاثـــــةُ دواعٍ هي :

- **الأثـــــر** : ونعني به ما نسب من روايات متعلِّقة بنشأة النّحو العربي عمُوما إلى الإمام عليٍّ (رضي الله عنه) منها ما نقلها أبو البركات بن الأنباري متَّصلة بأبي الأسود الدؤلي والتي نصُّها أنّ عليًّا (رضي الله عنه) ألقى إليه رقعة خطَّ عليها « الكلام كلُّه اسم و فعل و حرف فالاسم ما أنبأ عن مسمًّى والفعل ما أُنبئ به والحرف ما جـــاء لمعنى ... »[3].
- **الاستقراء التّـــــام** : وهو عملٌ منسوبٌ إلى النُّحاة كأبي عمرو بن العلاء والخليل و سيبويه و غيرهم ، وكانت نتيجة النَّظر عندهم أنَّ الكلام لا يخرج عن أقسامه الثّلاثـة المستقراةِ ، ويبدُو الزَّجاجي متيقِّنا من شُموليَّة القِسمة الثُّلاثيـّـة للكلام العربي فقال : « والمدَّعي أنَّ للكلام قسمًا رابعًا أو أكثر منه مخمِّنٌ أو شاكٌّ ، فإنْ كان متيقِّنا فليُوجِد لنَـــا في جميع كلام العرب قسمًا خارجًا عن أحد هذه الثَّلاثة ليكونَ ذلك ناقضًا لقول سيبويه ولـــن يجد لذلك سبيلًا »[4] .
- **الدَّليل العقـــلي** : للنُّحاة أدلَّـــة عقليَّة على هذه القِسمة الحاصِرَة ، وقد ذكر السُّيوطي منها قول ابن معطِ (628هـ): « إنَّ المنطوقَّ به إمَّا أن يدلَّ على معنى يصحُّ الإخبار عنه و به وهو **الاسم** ، و إمّا أن يصحّ الإخبار به لا عنه و هو **الفعل** ، وإمّا أن لا يصحَّ الإخبار لا به و لا عنه وهو **الحرف** »[5] ،

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، 1/ 12.

[2] ينظر ، السيوطي ، الأشباه و النظائر في النحو ، 07/2.

[3] نفسه : 2/ 07.

[4] الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص 43.

[5] السيوطي ، الأشباه و النظائر في النحو ، 1/ 08.

ومنها قول بعضهم «إنَّ الكلمة إمّا أنْ تستقلَّ بالدَّلالة على ما وضعت له أو لا تستقل ، وغير المستقلِّ الحرف والمستقل إمّا أن تشعر مع دلالتها على معناها المحصل أولا تشعر ، فإن لم تشعر فهي الاسم وإن أشعرت فهي الفعـــل »[1] .

2. **من تقسيمات الكلم عند المحدثين :**

لقد اختلف الأمر عند بعض المحدثين حيثُ لم يكن التّقسيم الثلاثي عندهم ليسلَم من مُعاودةِ النَّظر ، وذلك بعد اطِّلاعهم على ما جـــاد به الدّرس اللّساني الحديث ، وسأعرض لتجربتين على سبيل التَّمثيل ومقارنتهما بما قدَّمه د . تمام حسّان في ذلك .

أ ـ قسمة إبراهيم أنيس :

أ/ **أسسُ التَّقسيم** : اتخذ د .إبراهيم أنيس في تحديد أجزاء الكلام و التّمييز بينها أُسُسًا ثلاثةً هي : (المعنى ،والصيغة ،ووظيفة اللَّفظ في الكلام)[2]، وقال عنها : « يجب ألَّا يغيب عن أذهاننا حين نحاول التَّفريق بين أجزاء الكلام ... ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس ، وذلك لأنّ مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل (قاتل و سامع و مذيع) أسماء و أفعالا في وقت واحد ، كذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسما و فعلا في وقت واحد ، ومراعاة الصّيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرِّق بين الأفعال و بين تلك الأدوات والأوصاف التي وردت في اللُّغة على وزن الفعل مثل : أحمد و يثرب و يزيد و أخضر ، بل حين نعدّ وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتّفرقة بين الاسم و الفعل ، فقد نجد اسما مستعملا في كلام ما استعمال المسند مثل : النخيل نبات ، ففي هذه الجملة استعملت كلمة نبات مسندا أي كما تُستعمل الأفعالُ و الأوصافُ »[3] .

الأقسام : بمراعاة هذه الأسس مجتمعة انتهى د .إبراهيم أنيس إلى قسمة رباعيّـــة للكلم العربي هي : (الاسم و الفعل والضمير و الأداة) وإليك خلاصة ما أدلى به في كلٍّ منها :

1. **الاســـم** : وتنضوي تحته ثلاثة أنواع تشترك إلى حدٍّ كبيرٍ في المعنى و الصِّيغة و الوظيفة وهي :

[1] السابق ، 1/ 08.

[2] ينظر : إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص 282.

[3] نفسه ، ص 281. 282 .

أ ـ الاسم العام : وهو الذي تشترك في معناه الكثيرُ من الأفراد مثل : شجرة و كتاب و إنسان و مدينة ... وأشار إلى أنّ الاستعمال اللّغوي قد يخصّص مثل هذه الأسماء ويعيِّنها في ذهن السّامع بإدخال أداة التّعريف عليها ولكن لا يكاد يتغيّر معناها أو وظيفتها أو صيغتها بمثل هذه الأداة فبالرغم من تعريفها إلّا أنّها تبقى على شيوعها في اللّغة فقولك : الرّجل خيرٌ من المرأة ، يعني ذلك أنّك تريد رجلا معينا دون غيره [1] .

ب ـ الاسم العلم : وهو الذي تربط بينه و بين مجموعة من الصّفات تكوّنت في أذهاننا من تجارب سابقة ، وإطلاقه على مجموعة من النّاس إنّما هو من قبيل المصادفة فقط ، فليس بين من يسمون (بأحمد) مثلا صفة أو مجموعة من الصّفات المشتركة والتي من أجلها أُطلق هذا العلم عليها ، وأعاب على المناطقة علاجَ هذه الألفاظ متّكلين على ما ورد في معاجم اللّغة غافلين على فقدان هذه الألفاظ الحياة التي لا تكتسبها إلَّا على ألسنة المتكلمين [2] .

ج ـ **الصّفـــة** : وهو ما يسمى بالصّفة أو النّعت مثل : أحمد و كبير ، وهي أهمّ مما يطلق عليه المناطقة اسم الذَّات ، فالكبير قد يكون إنسانًا أو حيوانًا و قد يكون شيئا من الأشياء ، ويعتبر اسم الذَّات أكثر تعقيدا من النُّعوت و الأوصاف ، فالإنسان لا يسمَّى إنسانًا إلَّا بعد تحقُّق مجموعة كبيرة من الصِّفات فيه ، أما كلمة (كبير) فلا يشتمل مفهومها إلّا على سمةٍ واحدةٍ هي الكبر وترتبط الصّفة باسم الذّات ارتباطًا وثيقًا من حيث المعنى و الصِّيغة و لا يميِّـــز بينهما إلَّا الاستعمالُ اللُّغويُّ [3] .

2. **الضّميـــــر** :يري أنّـه « يتضمَّن ألفاظًا تشترك من حيثُ الصّيغةُ بكونها ألفاظًا في العُموم صغيرةً البنية فمنها ما تركَّب من مقطعٍ ومنها ما تركب من أكثر من هذا ومن حيث الوظيفةُ أنَّها يُستعاض بها عن تكرار الأسماء الظَّاهرة وأمَّا من حيث المعنى فكلُّها لا يتَّضح معناها إلَّا بأسماء ظاهرة تسبقها »[4]

ويندرج تحت هذا القسيم أربعةَ فروع :

ا ـ **الضمائر** : ويقصد بها ضمائر الغائب و الحاضر و المخاطب .

---

[1] ينظر ، السابق ، ص 281.

[2] نفسه ،ص 288 .

[3] نفسه ، ص 288. 289.

[4] نفسه ، ص 204 ،205 .

ب ـ ألفاظ الإشارة : مثل هذا وتلك و هؤلاء ...الخ ،وهي ألفاظ يُستعاض بها غالبًا عن تكرار الأسماء الظَّاهرة ، والفرق بين الضَّمائر و ألفاظ الإشارة بعد أن تماثَـــلَا في الصِّيغة و الوظيفة يرجع إلى المعنى حيث « خُصَّت ألفاظ الإشارة باستعمالات تخالفُ استعمال الضّمائر ، ممَّا يبرِّر جعل كلّ منها مستقلًّا عن الآخر من ناحية من النَّواحي »[1].

ج ـ الموصولات : مثل الذي و التي و الذين وتتميز بوظيفتين هما : ربط الجمل و الاستعاضة في نفس الوقت عن تكرار الأسماء الظاهرة و أورد مثالا لذلك : أنك لو قلت لصديقك (اشتريت البيت الذي رأيناه معا في الأسبوع الماضي) وقارب بينها و بين ما يقابلها في اللَّهجة المصرية كقولهم : اشتريت البيت ، البيت إيه شفناه ويا بعض) وبذلك يتضح الاستعاضة بأسماء الموصول عن تكرار الأسماء الظاهرة [2] .

د ـ العـــــدد : مثل ثلاثة و أربعة وهي ألفاظ يُستعاض بها عن تكرار الأسماء الظّاهرة أيضا ، فقولنا : ثلاثة رجال يعني قولنا : (رجل و رجل ورجل)[3].

3. **الفعـــل** : وهو القسيم الثالثُ من القِسمة الرّباعية ، أمَّا وظيفته في الجملة فهي الإسناد ، وقد تشاركه الصِّفة أحيانًا في هذه الوظيفة كما في قوله تعالى : ﴿ لا هُنَّ حِلٌّ لهَمُ و لا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُن ﴾ [الممتحنة 10] ومن حيث المعنى يفيد الحدث في زمن معيَّن ، وربط الزّمن بصيغة الفعل لا يكاد يبرِّره الاستعمال اللّغـــوي [4] .
4. **الأداة** : وهي الحاوية لما تبقى من ألفاظ اللُّغة منها ما يسمَّى عند النُّحاة بالحروف سواء كان للجر أو الاستفهام أو التّعجب ، ومنها ما يسمى الظروف الزمانية و المكانية مثل : فوق و تحت و قبل و نحو ذلك [5] .

الملاحظ مما سبق أنّه اجتهد على هدي الأسس الثّلاثة في بيان الفروق المميزة لكلّ قسم وكذا الفُروق داخل فروع القسم الواحد ، ولم تسلم هذه القسمة من النّقد حيث قال د.فاضل الساقي : «كان مصيبا في جعل الصيغة أساسا من أسس التّفريق بين أجزاء الكلام ، وهي أساس شكلي بارزٌ مستقلٌ يتعلق بمبنى الكلمة

[1] السابق ، ص 205.
[2] نفسه ، ص 206.
[3] نفسه ، ص206 .
[4] نفسه ، ص 293.
[5] نفسه ، ص 294.

و لكنه ليس الأساس الشّكلي الوحيد المعتمد في عملية التّفريق فهناك أسسٌ شكلية أخرى تُراعى في التّفريق كالعلامة الإعرابية و غيرها »[1] ، والنّقد الآخر متعلقٌ بشمولية التقسيم حيث إنه « قصر الاسم على أسماء الذّوات ولم يتطرق إلى اسم الحدث و اسم المصدر و اسم المرة و اسم الهيئة وكلّ هذه الأسماء تدل على المصدرية ، وتدخل تحت اسم المعنى ، كما أنّه قد أهمل اسم الجنس و اسم الجنس الجمعي واسم الجمع ، وأهمل أيضا أسماء للزمان و المكان وأسماء الآلة [2] .

ب / قسمة مهدي المخزومي : اقترح د.مهدي المخزومي قسمةً رباعيـــة هي كالآتي :

1. **الاسم** : تأتي أهمية الاسم عنده من خلال تأديته للمعاني الإعرابية الإسناد و الفاعلية و المفعولية وقد اعتمد في نظرته على المعنى الذي يؤديه في الجملة، وهو عنده الذي يتحمل المعاني الإعرابية .[3]
2. **الفعل** : رأى أن النحاة ركزوا جُلَّ اهتمامهم على دراسة الاسم ولم يكن منهم مثل ذلك الاهتمام في دراستهم للفعل ، وقد أخذ بقسمة الكوفيين ؛ فالفعل عنده ماض و حاضر و دائم .[4]
3. **الأداة** :وقد اهتم بدراسة الأدوات وجمعها على أساس ما تؤديه من معانٍ عكس ما تعوّده النّحاة في الجمع بينها على أساس الشبه في العمل ، ولما كان ذلك جاءت مرتبطة بأساليبها اللّغوية كالاستفهام و النفي و الشرط و التوكيد ... وقد أضاف أدوات أخرى اعتمادا على المعنى الذي تحمله كإضافة (ال التعريف و الحروف الزائدة إلى أدوات التوكيد ،وقد ضمن الأداة أدوات التوكيد و أدوات النفي و أدوات الاستفهام و أدوات الجواب و أدوات الشرط و أدوات الوصل و أدوات القصر [5] .
4. **الكناية** : وهي القسم الرابع الذي أخرجه من زُمـــرة الأسماء وعرفها بالقول : « الكنايات أو الإشارات في العربية تتميز كلّ منها بطريقة خاصّة و باستعمال خاصٍّ ... ولا ريب أنّ النّحاة قد التفتوا إليها ، و لكنهم لم يمنحوها ما يجب أن تمنح من عناية و اهتمام ، ولم يهمهم من جوانبها المتنوعة ووظائفها في الكلام إلَّا ما كانوا يتوهمون لها من عمل و تأثير فيما بعدها من الأسماء و الأفعال »[6]، وتضمُّ الكناية عنده الضّمائر والإشارة و والموصول بجملة و المستفهم به وكلمات الشَّـــرط .

---

[1] مصطفى فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، ص 92.

[2] نفسه ، ص 95 .96.

[3] مهدي المخزومي ، في النحو العربي نفد و توجيه ، ص 120.

[4] ينظر : نفسه ، ص 115.

[5] ينظر : نفسه ، ص247.

[6] مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد و تطبيق ، ص46. 47.

3. القسمة السّباعية عند تمّام حسّان :

1 ـ مسوّغات تجاوز القسمة الثّلاثية :

لا شكّ أنّ إعادة النّظر في التّقسيم الموروث مطالبةٌ أوّلا بتقديم الحجج المسوِّغة للتّجاوُز ، فقد وقرت القسمة الثُّلاثية في مصنَّفات القُدامى وعلى منوالها تفرَّعت أبواب و فصول الصّرف والنّحو العربيَّين ،ويمكن القول إنّ تلك القسمة الثّلاثية وإن كانت من المُجمَع عليه من حيث عددُ الأقسام (الاسم ـ الفعل ـ الحرف) إلاّ أن الاختلاف حاصلٌ في ما تحتويه دائرةُ كلِّ قِسم ، فهناك من الكلم ما نُسب إلى الأسماء عند البّصريين ، وهو نفسه منسوبٌ إلى الأفعال عند الكوفيين ، والنُّقطة الأخرى أن الانسجام داخل الدائرة الواحدة غيرُ حاصلٍ، كالذي نلاحظه في الفرق بين الاسم العلم و المصدر ، أو بين الفعل الماضي و (عسى) ،ومطلب الانسجام غيرُ ممكن التّحقيق ؛لأنّ أقسام الكلم وإن تُوسِّع فيها عن طريق الإخراج بالاعتماد على الفوارق المبنوية و المعنوية معيارًا فستبقى الفُروق قائمةً بين مشمُولات القسم الواحدِ .

ومسوِّغ التّجاوز عند د. تمام يكمن في أنّ النّحاة العرب بنوا تقسيمهم على معيار غير مضبوط ،فلم يُحكموا ثنائية (المبنى / المعنى)**حيث اعتمدوا على المعنى حينا وعلى المبنى حينا آخر** ، والواضح في نظره أنَّ تقسيم الكلم وسيلة و ليست غاية في ذاتها ،وتلك الوسيلة تتلخص في النّقاط التّالية [1]:

1 ـ تمثّل أقسام الكلم قرينـــة من قرائن النَّحـــو هي قرينة البِنيـَة .

2 ـ هناك معانٍ صرفيّـــةٍ لا يمكن استخراجها من السّياق اللُّغوي ،ولا إدراك للفروق بينها إلّا مع تقسيم الكلم كالمسمّى ، والموصوف بالحـدث ، واجتماع الزّمـــن و الحدث ، ومطلق الحاضر و الغائب ... فلكلٍّ قسمٌ من أقسام الكلم معنـــاه الذي يميِّزه و يمتـــاز به بحكم ما بين المعنى و المبنى من رابطة لغويَّة عرفية واعتباطية .

3 ـ لولا الفصلُ بين أقسام الكلم لكانت اللّغة فريسة اللّبس،من جهة أنّ الأقســام قد ينتقل بعضها إلى استعمال بعض .

4 ـ يُعرف بتقسيم الكلم المبنى الواحد الذي تتعدّد معانيه الوظيفيَّـــة في السِّياق .

[1] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 137 . 138.

5 ـ الإعراب قرينة نحوية هامة تكشف عن قسطٍ من المعنى ، ولا يمكن الانتفاع بهذه القرينة إلّا إذا عُرف الفارق الصّرفي بين المعرب و المبني ولا يتأتّى ذلك إلّا عند تقسيم الكلم و نسبة بعضه إلى الإعراب ونسبةِ بعضه الآخر إلى البناء .

فتقسيم الكلم له أهميته وله أثــره على النّظام اللّغوي كلّه،ولعلّ السؤال الأهم هو **ما القصور المنهجي الذي جرّ إليه اعتماد القسمة الثّلاثية ؟** وجواب ذلك يوجزه د. تمام في الآتي[1] :

1 ـ اعترف النُّحاة بظاهرة النّقل من باب اسم العلم و التّمييز فقط ، ولكنَّ طبيعة تقسيمهم للكلم حالت بينهم و بين فهم هذه الظّاهرة الكُبرى في نظام اللغة العربية .

2 ـ لا نجد عند النّحاة المتقدّمين اهتمامًا كبيرا بظاهرة تعدّد المعنى الوظيفي ،وحتى هؤلاء الأعلام الثّلاثة (يقصد المالقي في رصف المباني ، والمرادي في الجني الداني و ابن هشام في المغني) نظروا إلى المعنى من الزاوية الدّلالية العامّة لا الوظيفية الخاصّة (من جهة نظر دراسة القواعد) ولو أنَّهم قسَّموا الكلم بالتّفصيل فلم يضعوا أقساما متعدّدة تحت عنوان الاســـم ، وقسمين على الأقل تحت عنوان الفعل ، لكان لهم من هذه الظاهرة موقفٌ آخر .

3 ـ لم يفرّق النّحاة بين أسلوب التّعامل و الإفصـــاح ، ومرد ذلك إلى أنّهم لم يستطيعوا أنْ يلمحوا أوجه الشّبه المعنوي و المبنوي بين الخوالف ، فوزّعوها بين الأفعال و أسماء الأفعال وأسماء الأصوات .

4 ـ لم يفرّق النّحاة بين الزّمن الصّرفي و الزّمن النّحوي ومن ثم لم يتّضح في أذهانهم أنّ الزّمن النّحوي وظيفة السّياق ومن ثم يمكن أن يُنسب إلى الأوصاف و المصادر في السّياق ، وأن ما نسبوه إلى الأفعال كليس و عسى خلوٌ من معنى الــزّمن و من ثم لا يكون فعلًا بحكم التّعريف .

2 ـ أسس التقسيم السُّباعي :

قبل الحديث عن التقسيم السّباعي الذي انتهى إليه د .تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها و مبناها "الصادر سنة (1973) ،تجدر الإشارة إلى تقسيم آخر عرضه في كتابه السّابق (مناهج البحث في اللغة)

[1] السابق ، ص 139 . 140. وينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 196.

الصادر سنة (1955) الذي صرّح فيه بضرورة إعادة النَّظر في تقسيم النُّحاة ، وأنَّ هذا النَّقد مبنيٌّ على أُسُسٍ يمكن استخدامها في تقسيمٍ جديدٍ للكلمات العربيّـــة ، وتلك الأسسُ هي [1]:

1ـ **الشّكل الإملائي المكتوب 2 ـ التَّوزيع الصّرفي 3 ـ الأسسُ السّياقية 4 ـ المعنى الأعم (معنى الوظيفة) 5 ـ الوظيفة الاجتماعية** ،وبهذه الأسس قسّم كلم العربية إلى : الاسم ، والفعل و الضّمير و الأداة .فأخرج الضّمير من زُمـرة الأسماء ، والغاية التي ينشدها د. تمام هي الوصول إلى تقسيمٍ يعتمد على الجمع بين المعنى و المبنى ؛لأن «**أمثل الطُّرق أن يتم التّفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فيبني طائفة على طائفة من المعاني ومعها جنبا إلى جنب فلا تنفك عنها طائفة أخرى من المعاني** »[2]، وقد توصَّل بفكر قادرٍ على استحضار المباني و المعاني إلى ضبط تلك الأسس لتُوضعَ نصب النّظر أثناء معاودة التقسيم ، وتلك الأسس هي :

أ–المبـــــــاني: أو الشَّكل و المقصود به «الصّورة اللّفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كلِّ جزء من الأجزاء التَّحليلية للتّعبير الكلامي ككل »[3]، وتضمّ سبعةَ محدّدات شّكلية هي[4]:

1–الصُّورةُ الإعرابيـَّةُ : وتشمل علامات الإعراب والمحل الإعرابي.

2–الرُّتبـــــــَـــــةُ : والمقصود بها موقع الكلمة في التَّرتيب الكلامي، وتنقسم إلى قسمين:رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة.

3–الصِّيغـــــــــــة : وهي القالب الذي تُصاغ فيه الكلمات ويسمى الصِّيغة الصَّرفية.

4–الجـــــــــــدول : وقد قسّمـه إلى ثلاثـــة هي :

- **جدول إلصـاق:** وهو جدول يوضح ما تقبله الكلمة من لواصقَ و ما لا تقبلــه، كأداة التعريف في الأسماء والسين و لام الأمر و حروف المضارعة في الأفعال وهلم جرًّا .
- **جدول تصريـف:** و هو الذي يحكي قصةَ العلاقات الاشتقاقية بين الصّيغة و الصّيغة الأخرى ،كأن ننظر إلى الفعل الماضي و نرى إذا كان له مضارعٌ و أمر من مادتــه أو لا.

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللّغة ، ص 196. 202.203.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 87.

[3] مصطفى فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، ص 140.

[4] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 92، 93 . 94 .

- **جدول إسنـــاد** : و هو جدول خاصٌّ بالأفعال فقط؛ لأنَّ الفعل يدخل في هذه الجداول الثّلاثة ،ولا يدخل جدول الإسناد لا الاسم ولا الصّفة، وذلك لأنّه يعبر عن معاني التّصريف ويكون بإسناد الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر حسب الضّمائر .

5ـ الإلصـــاق :هو ضَمُّ جزءٍ كلمةٍ إلى كلمة كأداة التّعريف و ضمائر الجر المتّصلة و تاء التّأنيث وعلامة التثنية و الجمع ... الخ .

6– التّضـــام: و هو أن تَطْلُب الكلمةُ كلمةً في الاستعمال كضمّ حرف الجر إلى الاسم أو ضمّ الصّلة إلى الموصول،و الفرق بين التّضام و اللّواصق،هو أنّ الإلصاق يكون بضمّ جزء من الكلمة إلى الكلمة ، كأداة التعريف مع الأسماء ، والتّضام هو ضم كلمة إلى كلمة أخرى كضم أداة النداء إلى الاسم المنادى .

7– **الرسم الإملائي**: والمقصود به «الصورة الشّكلية المكتوبة أو المنطوقة لكلِّ قسمٍ من أقسام الكلم »[1].

ب– المعـــاني: وتضم خمسة أسس معنوية و هي[2]:

1 ـ التّسميـــة : أي دلالة الكلمة على المسمَّى أو لا.

2 ـ الحـدث : أي دلالة الكلمة على الحدث أو لا.

3ـ الزّمـــن: أي دلالة الكلمة على الزّمن أو عدم دلالتها.

4ـ التّعليـق: و يقصد به دلالة الجملة على الاستفهام أو الشرط.....الخ .

5ـ المعنى الجُملي :ويقصد به المعنى الذي تفيده في الجملة.

وقد أصطلح د . مصطفى فاضل السّاقي على جملة هذه المعاني بـ **(الوظيفة)** ، وعرفها بأنها «المعنى المحصَّل من استخدام الألفاظ أو الصّورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التّحليلي أو التّركيبي و قسّمها إلى معانٍ صرفية تُستفاد من السّياق الذي ترد فيه الكلمـة»[3]، و نبّـــه د. تمام إلى ضرورة التّمييز بين أقسام الكلم بهذه المباني و المعاني ،**وليس معنى ذلك أن يكون التّمييز بكلِّ هذه الاعتبارات المبنوية**

[1] مصطفى فاضل الساقي ،أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل و الوظيفة ، ص 158.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ،ص87، 88.

[3] مصطفى فاضل الساقي ،أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل و الوظيفة ، ص 203.

و المعنوية ، بل يكفي أن نميّز ببعض اعتبارات المبنى و بعض اعتبارات المعنى[1]، ويلاحظ من ذلك حرصه على المواءمة بين ثنائية المبنى و المعنى ، التي انقسم المحدثون حيالها إلى ثلاثة أقسام هي :

ـ **قسمٌ يدعو إلى اعتماد المعنى دون اللّفظ** : و يتمثّل في موقف إبراهيم مصطفى و ومهدي المخزومي ، ويظهر ذلك في دعوتهم إلى دراسة الأداة من خلال ما تفيدُه من معنى لا حسب عملِها الإعرابي .

ـ **قسمٌ يدعو إلى اعتماد اللّفظ دون المعنى** : ويتمثّل في أتباع المدرسة الشّكلية ، مثل د.عبد الرحمن أيوب الذي اعتمد على الخصائص الشّكليـــة في التّمييز بين الكلم .

ـ **قسمٌ يدعو إلى الجمع بين اللّفظ و المعنى** : ويتمثّل في موقف تمام حسّان و إبراهيم أنيس ومصطفى فاضل السّاقي الذين اعتمدوا على المبنى و المعنى للوصول إلى التّقسيم البَديـــل .

والسؤال الذي يُطــرح في هذا المقام هو : كيف فرّق د.تمام حسّان بين أقسام الكلم السّبعة بهذه الاعتبارات ؟و ما المبرّرات المبنويـّة و المعنويــة لإخراج الصّفة و الظّرف و الضّمير من الاسم؟ و إخراج الخالفة من قسم الفعل؟ فأصبح بذلك الكلم سبعةَ أقسام هي:الاسم والصّفة والفعل والضّمير و الخالفـــة والظّرف والأداة.

3- أقسامُ الكلم عـرضٌ و تحليـــلٌ :

أولاـ الاســـــم: ذكر أنّه يشتمل على خمسة أقسام،تشترك في سمّاتٍ من حيث المبنى ومن حيث المعنى وهي:[2]

1- **الاسم المعيــن** :وهو الذي سمّاه النُّحاة (اسم الجثة) ويسمِّى كثيرا من المسمّيات الواقعة في نطاق التَّجربة كالأعلام و الأجسام و الأعراض المختلفة.

2- **اسم الحدث**: و أدرج تحته المصـدر و اسم المصدر واسم الهيئة؛ لأنَّها جميعًا تدلُّ إمَّا على حدثٍ أو على نوعِـــه و تدخل تحت عنوان (اسم المعنى).

3- **اسم الجنس**:و يندرج تحته اسم الجنس الجمعي كعرب و اسم الجنس كإبل .

4- **الميمات**: و هي مجموعة الأسماء ذات الصّيغة المشتقة المبدوءة بميم زائدة و هي:**اسم زمان واسم مكان**،و استثنى منها المصدر الميمي ؛لأنَّه وإن اقترب من هذه الثَّلاثة صيغةً فهو يتّفق مع المصدر دلالةً.

[1] ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 90.

[2] نفسه ، ص 91 .

5- **الاسم المُبهم**: وأدرج تحته مجموعةً من الأسماء التي لا تدلُّ على مُعَيَّن،إذ تدلُّ على **الجهات و الأوقات** و **الموازين** و **المكاييل** و **المقاييس** و **الأعداد** و نحوها و سمَّاها **بالمُبهمة** لأنّها تحتاج لتعيين مقصودها إلى وصفٍ أو إضافةٍ أو تمييزٍ، فالمقاييس يزول إبهامها بالتَّمييز مثلها مثل بعض الكلمات الصّالحة للدّلالة على الجهات و الأوقات ،أمّا الجهات فتصبح دلالتها بالإضافـــة.

و قد أشار إلى أنّ أسماء الجهات و الأوقات قد تستعمل استعمالَ الظُّروف ، وأرجع ذلك إلى تعدّد المعنى الوظيفي،غير أنّ هذا لا يخرجها عن تسميتها ورأى أن الانتقال هنا شبيه بنقل الصّفة إلى العلمية كطاهر و شريف تناسيا لوصيفتها...[1] ،والملاحظ أنـــه لم يدرج بعض الكلمات التي عدَّها النّحاة من الأسماء كالصّفة والضّمائر و أسماء الأفعال و أسماء الأصوات والإشارات و الموصولات و الظّروف. و قد بيَّن أهم الفروق المبنويـــة و المعنوية التي كانت مسوِّغا لإخراج كثير من الصّيغ من دائرة الاسمية و ذلك ما يحاول البحث عرضه على النّحو الآتي :

1-**بعض الفوارق المبنويـــة** : لقد برّر مشمُولات الاسم بما تشترك فيه من السّمات وهي:[2]

- **من حيث الصّورة الإعرابية**:يقبل الاسم الجـر ولا تشاركه في هذه الخاصية إلّا الصّفات،أمّا الأدوات والأفعال والخوالف فلا يدخل عليها حرف الجر، وأما الضّمائر والظّروف فتجرُّ محلًّا لا لفظا إلّا مثنى الإشارة والموصـــول .

-**من حيث الصِّيغة** :يمتاز الاسم بصيغٍ تختلف عن صيغ الصّفة بأقسامها الخمسة .

من حيث الإلصاق:يدخل الاسم في جدول الإلصاق فيقبل أداة التّعريف وتاء التّأنيث وعلامة التثنية والجمع ولا يشاركه في ذلك إلا الصّفات غير أنّ معنى اللّواصق مع الصّفات ليس كمعناها مع الأسماء .

-**من حيث الجدول** : تدخل الأسماء جدول الإلصاق فقط ولا يدخل منها في جدول التّصريف إلا اسمُ الحدث والميمات أما الصّفات فتدخل بأنواعها الخمسة في كلٍّ من جدول الإلصاق والتّصريف، أمّا الأفعال فتدخل في الجداول الثلاثـــة .

[1] السابـق ، ص 98.
[2] نفســه ، ص92.

- **من حيث الرسم الإملائي**:يقبل الاسم والصّفة التّنوين بأنواعه فكلُّ كلمة منوّنة هي إمّا اسم وإمّا صفةٌ إلا إذا أدّت معنى غير معاني التّنوين في الأسماء(التّمكين) وفي الصّفات(سلب معنى الصّلة والنّسبة)وذلك كالتّنوين في خالفة الإخالة (صهٍ) فإنّ له معنى وظيفيًّا هو التَّعميم وعدم التّعيين أي (أُسكت) عن أي نوع من أنواع الكلام دون تحديد .

ـ **من حيث التّضام**: التّضام هو أن تستدعي كلمةٌ كلمةً أخرى فتكون العلاقة بينها علاقة تضام كعلاقة ياء النّداء بالمنادى والعلاقة بين المضاف والمضاف إليه،وبين الجار والمجرور،و بين واو القسم والمقسَم به...،كما أنّ المبهمات تحتاج لإزالة إبهامها إلى ضمائمَ كالوصف والتَّمييز و الإضافة وغيرها.

2- **بعض الفوارق المعنوية**: ذكر أنّ الاسم يتميّز عن باقي أقسام الكلم من حيث المعنى في سمات أهمها[1]:

- **من حيث الدّلالة على مسمّى**: ينفرد الاسم وحده بهذه الخاصية ولا يشاركه فيها أيٌّ من أقسام الكلم حتى الصّفة التي شاركته في العديد من الخصائص.

- **من حيث الدَّلالة على حدث**: من الأسماء ما يسمى(اسم الحدث) والذي يضم أنواع المصادر المختلفة التي تدلّ على الحدث أو نوعه أو عدده.

- **من حيث التّعليق**: العلاقات النّحوية هي الإسناد والتّخصيص والنّسبة والتّبعية.فمن جهة الإسناد يقع الاسم مسندا إليه ، ولكن المصادر تقع أحيانا في موقع المسند بواسطة إضافة معنى الزّمن إليها. أمّا من جهة التّخصيص فإنّ الأسماء تعبر عن هذه العلاقة فتكون منصوبة على معنى التّعدية والسّببية أوالمعية أو الظّرفية، أو الحالية أو التّمييز...،والأفعال لا تقع هذا الموقع ولكن الصّفات والضّمائر والظّروف تقعه.

هذه هي الفوارق المبنوية والمعنوية التي كانت مبرّرا لإخراج ما خرج من دائـــرة الاسميـــة .

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 92، 93، 94، 95، 96، 97.

ثانيا ـ الصّفـــــة:

هي ثاني أقسام الكلم وتضمّ : (**صفة الفاعل وصفة المفعول وصفة المبالغة وصفة التفضيل والصّفة المشبّهة**) ، وقد قال فيها : « وسنجد في التّقسيم الجديد مكانًا مستقلًّا لقسم جديد هو **الصّفة** ،يمكن له أن يقف جنبا إلى جنب مع الاسم والفعل دون أن يكون جزءًا من أولهما ولا متَّحدا مع ثانيهما ، وسنرى أنّ **الصّفة** تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء على رغم ما رآه النّحاة من أنّها منها كما تختلف على الأساس نفسه عن الأفعال»[1]، والدّلالة الصّرفية للصّفة هي الدّلالة على الموصوف بالحدث ،و قد ذكر أنّ لكلّ منها صيغة خاصّة تميّزها شكلًا ،أمّا من حيث المعنى فصفة الفاعل تدلّ على وصف الفاعل بالحدث منقطعا متجدّدا ،وصفة المفعول تدلّ على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتّجدد،أما صفة المبالغة فتصف الفاعل بالحدث عن طريق المبالغة ،وأما الصّفة المشبهة فتصفه على سبيل الدّوام والثّبوت وصفة التّفضيل تدلُّ على وصفه به على سبيل تفضيله عن غيره ممن يتّصف بالحدث[2]،هذا وقد أشار إلى أنّ الصّفة المشبه قد تلتبس من حيث المبنى مع الصّفات الأخرى ولا سبيل إلى فكّ ذلك اللّبس إلّا معناها الذي يدلّ على الدّوام والثُّبوت،و قد أدرك النّحاة أنّ الصّفة والاسم بينهما فرق في المعنى ؛فالصّفة تدلّ على شيئين هما : الذّات والصّفة فكلمة (أسود) تحمل دلالتين هما الذّات والسّواد.[3] ،و في الكتاب يصرّح سيبويه بأن الصّفات أو المشتقات أسماء فقال : « و**تجيء الأسماء على فعيـــل** ،ومن ذلك: قبيح ووسيم و جميل... ،و يبنون الاسم عل فعل نحو :ضخم و فخم و عبل و جهم.... و قد بنـوا الاسم على فعال كما بنــوه على فعول فقالوا: جبان وقالوا :وقور »[4]،وهو في نظر د .تمام من قبيل نقل الصّفة إلى العَلَمية تناسيًا لوصفيتها ، وذهب إلى رصد أهم الفوارق التي تتميز بها الصفة عن بقية الأقسام وهي:

1- **بعض الفوارق المبنوية:** تتميز الصّفة من حيث المبنى بعدة سمات أهمها :

ـ **من حيث الصّيغـةُ والجـــدولُ** : تمتاز الصّفات بصيغ خاصَّة فإذا اتّفقت مع صيغة الاسم كان التّفريق بينهما على أساس الجدول الذي يبيِّن العلاقات الاشتقاقية لكلِّ صيغـة ،فما كان له فعلٌ من مادته أوكان

[1] السابق ، نفسه ، ص88.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ،ص 99 .

[3] ابن يعيش ، شرح المفصّل ،1/ 81.

[4] سيبويه ، الكتاب ، 2 /224.

صالحًا لذلك فهو صفة مثل كلمة (سَهْل) التي تمتدّ إلى صيغ فعلية وصرفية مثل(سَهُل) و (يَسْهُلُ)...، وما لم يكن له فعلٌ من مادته فهو اسم مثل: (فَلْس) فلا يوجد تحت مادتها فعل ثلاثي ماض ولا حاضر ولا أمر، إذن فالكلمتين رغم توافق صيغتها (فَعْـل) إلا أنَّ الجدول فرّق بينهما فكانت الأولى صفة والثّانية اسما و هذا هو سبب عدم دخول الأسماء في الجـــدول التّصريفي[1].

ـ **من حيث التّضـــام** : تشابه الصّفات الأسماء فكلاهما يقبلان الجر والتّنوين والإضافة ،وقد فرّق د . تمام بين التّنوين في الأسماء الذي يكون للتّمكين والتّنوين في الصّفات الذي يكون لتَفريغ الصّفة لإحدى علاقتي الإسناد أو التّخصيص ؛ أي ربط المعاني الخاصّة حتى تكون صالحةً عند تركيبها لبيان المراد منها [2].

2-**بعض الفـــوارق المعنويـــة:**

-**من حيث الدَّلالة على الحدث** تدلّ الصّفة على الموصوف بالحدث ،فلا تدلّ على الحدث وحده كما يدلّ المصدرُ ولا على اقتران الحدث بالزّمن كما يدلُّ الفعل ولا على مطلق مسمًّى كما يدلُّ الاســـم.

- **من حيث الدّلالةُ على الزّمن**: الزّمـــن في الفعل صرفي في الإفراد ونحويٌّ في السّياق ،أمّا الصّفة **فالزّمن فيها نحوي** فقط ؛لأنّها تكتسبه من خلال السّياق ،وبالتّالي تتميّز على الأسماء التي لا يمثّل الزّمن جزءًا منها كما أنّها ترفضُ الدّلالة على الزّمن الصّرفي كما تدلُّ الأفعـــال .

- **من حيث التّعليـــق**: تقبل الصّفات أن تكون مسندًا فتؤدّي وظيفةً شبيهةً بوظيفة الفعل في التّعليق فتطلب مسندا إليه أو منصوبًا،كما أنّها تقبل أن تكون مسندًا إليه فتكون فاعلا أونائب فاعل أو مبتدأ، مثل : جاء الحَسَنُ وَجْهُهُ ، حُمِد المصُونُ شرفُه و خيرٌ منك يفعلُ هذا، كما أنّ الصّفات تخصّص غيرها من الأسماء و يخصّصها غيرها كالأفعال فتكون مفعـــولا به ويكون لها مفعولٌ بـه [3] .

و قد اعتبر هذه الفوارق مبرّرا لإخراج الصّفة من دائرة الاسم .فتتميَّز عنه بصيغٍ صرفيَّة خاصَّة ،كما أنَّها تقبل الدُّخول في الجدول التّصريفي الذي لا يدخله الاسم،و أمّا من حيث **التّضام** فإنّها تقبل ما تقبله الأسماء إلّا أنّ المعنى يتغيّر،أمّا من حيث المعنى فدلالة الصّفة الأساسيّة هي الموصوف بالحدث في حين يدلّ

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 100.

[2] نفسه ،ص100.

[3] نفسه ،ص 100.

الاسم على المسمّى، والفعل على اقتران حدث بزمان ،وتدلُّ الصّفة على الزّمن دلالةً صرفيةً فتختلف بهذا عن الاسم الذي لا يدلّ على الزّمن لا دلالةً صرفيّة و لا دلالة نحويةً، وتختلف عن الفعل الذي يدلّ على الزّمن صرفيًّا و نحويًّـــا .

ثالثا ـ الفعـل:

يقوم الفعل على دعامتين هما : الحدث و الزّمـن، ودلالة الفعل عن الحدث تختلف عن دلالة اسم الحدث والصِّفة عليه ،لأنه ينبيء عن حركة الحدث ،والمقصود بالحركة التَّجَدُّد ،و هو ما عبَّر عنه عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) بقولــه: « و أمّا الفعلُ فموضوعه على أنّه يقتضي تجدّد المعنى المثبت به شيئا فشيئا، فإذا قلت زيد منطلق أثبتت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدّد و يحدث شيئا فشيئا بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيد طويل...) »[1] ،ورأى د. تمام أنَّ « دلالة الفعل على الحدث لاشتراكه مع مصدره في مادة واحدة و المصدر هو اسم الحدث فما شاركه في مادة اشتقاقه كالفعل والصّفة والميمات فلابد أن يكون على صلة ما بمعنى الحدث»[2]،وأمّـــا دلالة الفعل على الزّمن فقد تناول فيها عدّة نقاطٍ أهمّها:

ـ ميّز بين الزّمن الفلسفي والزّمن اللغوي ،وخصَّ الأول بمصطلح "الزمان" والثاني بمصطلح "الزمن"،و يقابل الزمن الأول –حسب رأيه – مصطلح -Time–و الثاني-Tenese- و يرى أنّهما غير مترادفتين في الدّلالة ؛فالزّمان يدخل في دائرة المقاييس و الزّمن يدخل في دائرة التّعبيرات اللغوية [3]، كما رأى «أنّ الزمن الفلسفي القياسي لا يدخل في تحديد معنى الصّيغ المفردة و لا في تحديد معنى الصّيغ في السّياق و لا يرتبط بالحدث كما يرتبط بالزّمن النّحوي»[4].

ـ فرّق بين نوعين من الزّمن هما : الزّمن الصّرفي و الزّمن النّحوي؛ فالأوّل يدلّ عليه بصيغته المفردة وبذلك فهو وظيفة الفعل و لا دخل للسّياق فيه، و ينقسم الفعل من حيث المبنى الصّرفي الزّمني إلى ماض و مضارع وأمر،و لكلٍّ صيغةٌ خاصّة به فصيغة (فَعَلَ) للماضي ،و صيغتا (يَفْعَلُ) و(أَفْعَلُ) للحال و الاستقبال و لا

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 141.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 104.

[3] نفسه، ص 105 .وقد ذهب د. عبد الجبار توامة إلى أن التّفريق بينهما من حيث المصطلح تأثُّـر باللغة الانجليزية التي تعمد إلى التفريق بينهما لغةً .ينظر : عبد الجبار توامة ، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه و جهاته (دراسة في النحو العربي) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، د.ط ، 1994م ، ص 2.

[4] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ،ص 235.

يتحدَّد لأيٍّ منهما أحد المعنيين إلّا من خلال قرينة السِّياق ،و يشير د .تمام على أنّه ليس كلّ ماضي الصّيغة ماضٍ في السِّياق فقد يدلُّ في السِّياق على المستقبل وذهب إلى أنّ قول النّحاة (والزمن جزء منه) مقبول على المستوى الصّرفي فقط .أمّا الزّمن النّحوي فهو الذي يدلّ عليه الفعل من خلال السّياق ،لا من خلال صيغته المفردة،لأنّ الزّمن النّحوي جزء من الظّواهر الموقعية السّياقية [1]، و قد أشار صاحب "الكليات" إلى دور السّياق في تحديد الزّمن النّحوي فقال: « كلُّ لفظ متعيّن بنفسه على معنى، فهو عند القرينة المانعة عن إرادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلُّقا مخصوصا و دال عليه، بمعنى أنه يفهم منه بواسطة **القرينة لا بواسطة هذا التعيين**.... »[2] فالزمن النّحوي هو ما يكتسبه الفعل أو غيره من أقسام الكلام من خلال السّياق الذي يرد فيه. هذا و قد أورد أهمّ الفوارق اللّفظية و المعنوية التي تميِّز الفعل عن غيره من أقسام الكلم التي أدّت إلى إخراج بعض الكلمات التي عدّها النّحاة من الأفعال و يحاول البحث عرضها على النّحو الآتي:

1-**بعض الفوارق المبنويـّة** : يتميز الفعل من حيث المبنى بعدة سمات أهمها[3]:

- **من حيث الصّورة الإعرابيّة:** ينفرد الفعل بقبول الجزم ولا يشاركه في ذلك أيّ قسم من أقسام الكلم،وأشار إلى أنّ الجزم مختص بالفعل المضارع و لا يشاركه في ذلك أي قسم من أقسام الكلم ،أمّا الماضي فيجزم محلًّا لا لفظًا حين يكون شرطًا ،ولا جـــزم للماضي أبدًا.

- **من حيث الصّيغـــــة** : يمتاز الفعل بصيغٍ قياسيّة محفوظـــة سواء للثّلاثي من الأفعال أو لما زاد عن ذلك، كما أنّ هناك صيغ للمبني للمعلوم وأخرى للمبني المجهول.و كلّ هذه الصّيغ تميز الفعل عن غيره من أقسام الكلم .
- **من حيث الجـــــدول:** يقبل الفعل الدّخول في الجداول الثّلاثة؛ ففي الجدول الإلصاقي يقبل التاءين و حروف المضارعة...، أمّا من حيث الجدول التَّصريفي فيعرف منه إذا كان الفعل متصرّفا أو غير متصرّف ،وأمّا الجدول الإسنادي ففيه تعرف طريقة إسناد الفعل إلى الضّمائر، و لا يقبل الدّخول في هذه الجداول الثّلاثة إلّا الأفعـــال.

---

[1] ينظر :تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 105.

[2] الكفوي ، الكليات (معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية)،5/ 143.

[3] تمام حسّان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص106 .107

- **من حيث التّضـــــام**: تتضام الأفعال مع (قد) و(السين)،و (سوف)و(لم)و(لن)و(لا الناهية) وهذه أغلب الكلمات التي تتضامّ معهـــا.

2- **بعض الفوارق المعنوية**: هي مجموعة الفوارق المرتبطة بالمعاني و الوظائف التي يختص بها الفعل وأهمّها[1]:

- **من حيث الدّلالة على الحدث** : يمثّل الحدثُ جزءًا من معنى الفعل مع دلالته على الزّمن ، و هذه ميزة لا توجد في الاسم، كما أنّ الحدث يمثل كلّ معنى المصدر ،وأمّا الصّفة فتدلّ على الموصوف بالحدث لا على الحدث .

– من حيث الدّلالة على الزَّمـــن: سبق وأن ذكرنا أنّ الفعل يدلّ على الزّمن دلالةً صرفيّـة ،و بهذا يختلف عن الصّفة التي تدلّ عليه من خلال **السّياق** ،كما تختلف دلالة الفعل على الزّمن عن الأدوات الفعلية الناسخة ،لأنّ الزَّمن وحده هو كلّ معناها و لا تقترن بمعنى الحدث .

- **من حيث التّعليـــق**: يأتي الفعل مسندًا دومًا ،ولا يكـون مسندا إليه، أمّـا الصّفة فتكـون مسندا و مسندا إليه.

رابعا ـ الضّميـــــر:

أفرد د .تمام الضّمير في قسـمٍ خاصٍّ بعد أن أخرجه من زُمـــرةِ الأسماء التي عدَّه النّحاة منها، واعتبر أنّ دلالة الضّمير تتّجه إلى المعاني الصّرفية العامّـة، وقد اصطلح عليها بـ (معاني التّصريف) و هي التي يعبَّر عنها باللّواصق و الزّوائد ونحوها،أمّا المعنى الصّرفي الذي يعبّر عنه الضّمير فهو **عموم الحاضر** أو **الغائب**، و الحضور إمّا أن يكون حضـور تكلُّمٍ ك (أنا و نحن) و فروعهما ،أو حضور خطاب ك (أنت) و فروعها أو حضورَ إشَارة ك (هذا) و فروعها، و الغيبة قد تكون شخصيَّة كما في (هو) و فروعه، أو تكون موصولية كما في (الذي) وفروعه وقسم الضّمائر إلى ثلاثة أقسام (**ضمائر الإشارة،ضمائر الشّخص، ضمائر الموصول**)، وقد ميّـز بين هذه الضّمائر و بقية أقسام الكلم من حيث المبنى و من حيث المعنى كما يلي :

1ـ بعض الفوارق المبنويـة : ذكر منها عدّة مبانٍ أهمهـــا[1]:

[1] السابق ، ص 106 .107.

-**من حيث الصّورة الإعرابيـــة** : كلّ الضّمائر من المبنيات لا تظهر الحركة الإعرابية عليها وإنّما تنسب إلى محلّها الإعـــرابي.

-**من حيث الصِّيغـــة:** كلّ الضّمائر لا تنتمي إلى أصولٍ اشتقاقية وتقترب في ذلك من الظّروف و الأدوات.

-**من حيث الرُّتبـــــة** : للضّمائر مراجعُ تتقدَّم عليها في الرُّتبة ؛ فالضّمير لا يحمل دلالةً معجميّة إلّا بضميمةِ المرجع التي من خلالها يدلّ على مُعَيَّن، و تقدُّم هذا المرجع لفظًا أو رتبةً ضروريٌّ للوصول إلى تلك الدّلالـــة.

- **من حيث الإلصـــاق:** تقوم الضّمائر المتّصلة بدور اللَّواصق فتلتصق بغيرها من الكلمات كما أنّه قد يلتصق بها غيرها كحرف الإشباع و هاء التنبيه و لام البعد و كاف الخطاب... .

-**من حيث التّضام:** تضـام الضّمائر الأدوات في حالة القسم و النّداء و النّسخ و الاستفهام و التوّكيد كما أنّ الضّمائر تحتاج إلى ضميمةِ مرجعٍ أو صِلـة ، و يكون الضّمير مضافًا إليه فيضام المضاف ولكنّه لا يكون مضافا أبدًا و بذلك يختلف عن الأسماء و الصّفات .

- **من حيث الرّسم الإملائي:** الضّمائر المتّصلة لواصق ؛فهي أجزاء كلمات، و هي في ذلك كالأدوات حين تكون على حرف واحد، أمّا الفعـل فلا يلتصق بالكلمة حين يصبح حرفا واحدا مثل: (**قِ** نفسك) أي أنّ الفعل يحافظ على استقلاليته على عكس الضّمائر و الأدوات .

2- **بعض الفوارق المعنويـــة:** ذكر أنّ الضّمير يتميّز من حيث المعنى بميزتين هما:

- **من حيث الدّلالة على المسمّى:** لا تدلُّ الضّمائر على مسمّى كما تدل الأسماء ،ولا تأتي دلالتها على المسمَّى إلّا بمعونـــة المرجع.

- من حيث التّعليـــــق : تلعب الضّمائر دورًا هاما في تماسك أطراف الجملة كما أنّ الضّمير يغني عن التّكـــرار .

[1] السابق ، ص 108. و ينظـــر :مناهج البحث في اللغة ، ص 203.

خامسا ـ الخالفَـــة:

هي القسم الخامس من أقسام الكلم،وذهب د .تمام إلى أن المقصود بالخالفة ما سمّاه النّحاة بـ "أسماء الأفعال،و أسماء الأصوات، وما استعمل للنُّدبة والتّحذير و الإغراء والمعاني الإفصاحية الأخرى»[1]، وأشار إلى أنّـه استعار هذا الاسم مما رواه الأشموني [في باب أسماء الأفعال] عن الفراء من أنه سمّى اسم الفعل خالفة وإن كان بعض المحدثين قد تعوّدوا نسبته إلى أبي حيان الأندلسي [2]، وعلى هذا القول مأخذين : أنه نسب إلى الأشموني ما لم يقله البتّة ، وأنه نسب إلى الفراء ما لم يثبت عنه [3] ،و قسمها إلى أربعة أقسام هي[4]:

1ـ خالفة الإخالــة: قــال : هي «التي يسمّيها النّحاة(اسم الفعل)ويقسّمُونها اعتباطًا دون سندٍ إلى المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض واسم فعل أمر و اسم فعل مضارع»[5] ،و قد لاحظ د. عباس حسن أنّ لهذه الكلمات ميزتين ليستا للفعل الذي بمعناها[6]:

الأولى: أنّ اسم الفعل أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى وأقدر على إبرازه كاملا مع المبالغة فيه فالفعل (بَعُدَ) ـ مثلا ـ يفيد : مجرّد البُعد ولكن اسم الفعل التي بمعناه وهو :(هيهات) يفيد البعد البعيد أو: الشَّديد ؛لأنّ معناه الدّقيق هو بعُد جدًا.

والثانية: أنّه يؤدي على الوجه السالف مع إيجاز اللّفظ واختصاره لالتزامه ـ في الأغلب ـ صورةً واحدةً لا تتغيَّر بتغيُّر المفرد ،أو المثنى ،أو الجمع ،أو التذّكير ،أو التّأنيث. وبسبب هاتين الميزتين كان استعمال (اسم الفعل) هو الأنسب حين يقتضي المقام إيجاز اللفظ و اختصاره مع وفاء المعنى و المبالغة فيه .

---

[1] تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص 40

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 115.وينظر ، أقسام الكلام من حيث الشكل و الوظيفة ، ص 152.

[3] ينظر : حسين بن حسين بن شماس المالكي ، ما اختلف في اسميته و فعليته و حرفيته ، بحث دكتوراه ، إشراف : رياض بن حسن الخوام ، المملكة العربية السعودية ، كلية اللغة العربية ، 1423هـ . 1424هـ ، ص 83. 84.

[4] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 113.

[5] نفسه ، ص 113.

[6] عباس حسن ، النحو الوافي ، 142/4 .143.

وبالتّالي فالفرق بين الفعل والخالفـــة (اسم الفعل) واضح من جهة المعنى ؛لأنّها تؤدّي معنى الفِعل مع المبالغة و الإيجـــاز فيه.

2- **خالفة الصّوت**: وهي « ألفاظ توجَّه إلى الحيوان الأعجم وما في حكمه ــ كالأطفال ــ إمّا لزجره وتخويفه ، لينصرف عن شيء ، وإما لحثِّــه عن أداء أمر معين بمجرد سماعه لهذه الألفاظ ، دون حاجة إلى مزيد .فالمراد هو طلب الامتناع، أو طلبُ الأداء »[1] وقد أخرجها د. تمام ـ من الأسماء ـ لأنَّها « لا تقبلُ علامات الأسماء (إلَّا على الحكاية شأنُها شأن الأفعال و الجمل) ، وذلك نحو : هلاَّ لزجر الخيل ، وكخْ للطفل ، و عاهْ للإبل... »[2].

3- **خالفـة التّعجب**: جاء في الإنصاف «ذهب الكوفيون إلى أنّ أفعل في التَّعجب نحو: ما أحسن زيدا اسم، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ... أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا : الدَّليل على أنه اسم أنّه جامد لا يتصرَّف ولو كان فعلا لوجب أن يتصرَّف ؛ لأنّ التّصرف من خصائص الأفعال ... أمّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالـوا : الدَّليل على أنَّه فعل أنّه إذا وصل بياء الضَّمير دخلت عليه نون الوقاية نحو: ما أحسنني عندك »[3] ، وحاصل النّظر أنَّ مسألة تصنيف هذه الصّيغ ظلَّت من المختلَفِ ،وقد كان لكلٍّ فريق من الحُجَج ما يدعَم رأيــه، واستقبل المحدثون المسألة الخلاف استقبال المرجِّح لأحدِ الرَّأيين ،أمّا د. تمام فقد وقف من المسألة موقفا وسطًا ؛ فرأى أنّـــه لا يوجد دليلٌ على فعليتها وقال بأنَّ هناك ما يدعو إلى الظّن أنّ خالفة التّعجب ليست إلَّا أفعل التَّفضيل،كما أنَّ المنصوب بعدها ما هو إلا المفَضّل الذي نراه بعد صيغة التَّفضيل منقولة إلى معنى جديد ولا سيما أنَّه ورد في تصغيرها كما يصغّر اسم التّصغير، و أنَّ شرط صياغتهما واحدة[4].

---

[1] نفسه ، ،4/ 162.

[2] اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 114.

[3] أبو البركات بن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، 105. 106.

[4] ينظر : تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 114 .115 . والرأي عنده أنّ إعراب هذه الصّيـــغ يكون كالآتي :
مـــا : أداة تعجب . **أفعل** : صورة أخرى من صور التفضيل .
أفعل : خالفة منقولة عن التفضيل . = التركيب كله مسكوك . **بـــــ** : مضمنة معنى اللام . = التركيب كلّه مسكوك.
زيـــــدا : المفضل وقد أصبح متعجبا منه . **زيـــد** : المفضل و قد أصبح متعجبا منه .

4ـ **خالفة المدح والـذم** :جاء في المسألة (14) من مسائل الإنصاف : « ذهب الكوفيون إلى أنّ نِعْمَ و بِئْسَ اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون إلّا أنَّهما فعلان لا يتصرفان ...أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدّليل على أنّهما اسمان مبتدآن دخول حرف الخفض عليهما ،فإنه قد جاء عن العرب أنَّها تقول : ما زيد بنعم الرجل ، ... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنّهما فعلان اتِّصال الضَّمير المرفوع بهما على حدِّ اتِّصاله بالفعل المتصرّف ،فإنّه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا : نعما رجلين ، ونعموا رجالا ... فدلَّ على أنهما فعلان »[1] ، هذا جانب من الخلاف حول اسمية أو فعلية هاتين الصّيغتين ، ويعلِّق د. تمام على أنَّ القائلين بالاسمية غفلوا على أنَّ دخول حرف الجر عليهما كدخوله على الجملة المحكيّة حين يقصد لفظها و ليس في دخول حرف الجر عليها تأكيدٌ لأسميتها لأنّها لا تقبل بقية علامات الأسماء ،كما غفل القائلون بفعليتهما على أنّها لا تقبل تاء "فعلت" و ياء "افعلي" و نون"أقبلن" و غيرها.و قد وسَّع دائرة الخالفـــة فشملت صيغ التّعجب والمدح و الذم؛ لأنه كما قال: « لها طبيعة الإفصاح عما تجيش به النَّفس فكلُّها يدخل في الأسلوب الإنشائي»[2] ،وقد وضّح ذلك من خلال الجملتين (أمدح زيدًا) و(نِعم زيدٌ رجلاً) فأسلوب الأولى خبري، أما الثّانية فأسلوبها إنشائي يفصح عن مدى إعجابك بزيد.وله رأي في إعرابها وهو أن يعرب المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرُّتبة وما سواه في التَّعبير خبر[3] ، ومبررات إفراد هذه الصيغ موكولة إلى عدَّة مبـــانٍ و معـــانٍ تتميَّز بها هي :

1-**بعض الفوارق المبنويَّـــة** : نذكر منها[4] :

-من حيث الرُّتبة: تأتي جميع الخوالف مع ضمائم و الرُّتبـــة بينهما محفوظة .

-من حيث الصِّيغة: جميع الخوالف مَسكوكـة (idioms) أي أنَّها ثابتةُ الصُّورة والمعنى ،أي أنها تتم بكلمات معلومة محفوظة الصُّورة والرُّتبـــــة.

-**من حيث الإلصـــــاق** : تلحق نون الوقاية بصيغة واحدة وهي (ما أَفْعَل) كما تلتصق بها ضمائرُ النَّصب المتعلقة وتلتصق بها ضمائر النَّصب المتَّصلة وتلتصق تاء التَّأنيث بـ (نِعْمَ، بِئْسَ) ،كما تلتصق ضمائر الجر

[1] أبو البركات بن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص 86. 90.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 116.

[3] ينظر : نفسه ، ص116.

[4] نفســـه ، ص117.

المتَّصلة بـ (إيَّا) حين تستعمل استعمال الخوالف نحو (إيّاك)، فالخوالفُ تشارك من ناحية الإلصاق الأسماءَ والصفات وتشارك الأفعالَ حينًا و الأدوات حينًا آخـــر.

2– بعض الفوارق المعنوية[1]:

–من حيث الدَّلالة على الزَّمن: لا ترتبط الخوالف بزمن خاصٍّ و لا تنصرف تصرُّف الأفعـــال .

– من حيث التَّعليـــــق: تقوم الخوالف بدور المسند دون المسند إليه ، و لعلّه هذا هو السبب الذي جعل النُّحاة يعدُّون معظمها أفعـــالا.

– من حيث المعنى الجُمَلي: الجمل المركّبة من الخوالف جمل إفصاحية إنشائية و بهذا تختلف عن بقية أقسام الكلم.

وخلاصة القول إنَّ الخوالف كلماتٌ تستعمل في أساليب إفصاحية ،ويندرج كلّها ضمن الأسلوب الإنشائي و هذا هو الفرق بينها وبين الفعل ،وشملت الخالفة طائفةً من الكلمات هي : اسم الصوت، واسم الفعل كهيهات و صه ،وصيغتا التّعجب ،و رأى أنَّ المنصوب بعدها ما هو إلَّا المفضَّل الذي نجده بعد صيغة التفضيل ، و تضمُّ كذلك فِعلَي المدح و الذم (نِعْمَ، بِئْسَ) ، وذكر أنّ في إعرابهما مبتدأ سواء تقدم أو تأخر وما سواه في التعبير خبر.

سادسا ـ الظَّـــرف:

استهل د.تمـام حديثه عن الظَّرف بالإشارة إلى أنَّ النّحاة توسَّعوا في فهمه بصورة جعلت الظّرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنى و مبنى ،ورأى أنَّ الظّروف مبانٍ تقع في نطاق المبنيَّـات غير المتصرّفة فتتصل بأقرب الوشائج بالضّمائر والأدوات ،وقد مثَّل لها بظروف الزمان (**إِذْ،إِذَا،لَمّا،أَيَّانَ،مَتَى**)، و بظروف المكان (**أَيْنَ،حَيْثُ،أَنَّى**) وهي مجموعة من الألفاظ الجامدة المبنية الدّالة على زمانٍ أو مكانٍ ، و ذكر بعض الكلمات التي ضمّنها النّحاة الظّروف وهي مختلفة عنها في مبناها وفي معناها ، وهي[2]:

-**المصادر**:نحو آتيتك مطلع الشَّمس، والمعروف أنَّ المصادر أسماء لا ظروفا.

[1] نفســـه ، ص119.

[2] الســـابق ، ص 119. 120

-**صيغتا الزَّمـــان والمكان:** نحو "آتيتك مطلع الشَّمس" و "أقعُد مقعدَ التِّلميذ" و قد أدرجها ضمن الميمات وهي أسماء لا ظروف.

-**حروف الجـــر** : نحو (مُذْ) و(مُنْذُ) ومعناها ابتداء الغاية و يجُرَّان ما بعدهما ولكنّها تستعملان استعمال الظّروف عندما يـــرِدان مع الجمل وذلك من قبيل تعدُّد المعنى الوظيفيِّ .

-بعض ضمائر الإشارة إلى المكان: نحو(هنا)،(ثم)، أو الإشارة إلى المكان نحو:(الآن)و (أمس) وهي في الأصل ليست ظُروفًا.

- بعض الأسماء المبهَمَـــة : وذكر منها ما أدرجه ضمن الاسم المبهم ومنها ما يدلُّ على المبهم من المقادير أو الجهات أو العدد أو الأوقات .

فكلُّ هذه الكلمات أسماء و إن أدَّت وظائف الظّروف فذلك لا يخرجها من أصلها و هو الأسماء، ، وقد ذكر أهمّ ما تتميز به الظُّروف من حيث المبنى و المعنى كما يلي:

1- **بعض الفوارق المبنويَّـــة** :وهي بعض الطَّوابع الشَّكلية التي تنفرد بها الظُّروف عمَّا عداها من أقسام الكلم :

- **من حيث الصُّـــورة** :كلُّ الظروف من المبنيات وبذلك تبتعد عن الأسماء، وتقترب من الحروف.

- **من حيث التّضـــام** :تتقدَّم الظُّروف على مدخولها سواء أكان مفردا أم جملة، ولكنّها تكون حرَّةَ الرُّتبـــة في الجملة العامَّة كما تسبق بعض الظُّروف ببعض الحروف نحو: (منذ متى ، و من أين ،إلى أين)،و تحتاج إلى ضمائم لإزالة إبهامها.

-**من حيث الصّيغـة**: ليست الظروف من المشتقات مثلها مثل الضَّمائر و الأدوات ،وبذلك تبتعد عن الأسماء و تقارب الحروف .

2- **بعض الفوارق المعنويَّـــة**[1]:

ـ **من حيث التَّسمية** :لا تدلُّ الظُّروف على مسمًّى و ليس لها معنًى معجميًّا، فالظُّروف تؤدِّي معنى الكناية عن زمـــانٍ أو مكـــانٍ.

ـ **من حيث التَّعليـــــق**: تعّبر الظُّروف على معنى الجهة مثلها مثل كل ما أدّى التّخصيص كالمفعولات والحال والتّمييز و المستثنى ... .

-**من حيث الزَّمن**: لقد فرَّق النُّحاة قديما بين الزّمن في ظرف الزَّمان و بين الزمن في الفعل ، و اعتبروا أنَّ الزّمن هو كلّ دلالة الظَّرف ، أمّا الفعل فيدلّ عليه مع الدّلالة على الحدث ، وقد قال الزَّجاجي (ت 337هـ) : « الفعل على أوضاع النَّحويين ما دلَّ على حدث و زمان ماض أو مستقبل، وإن دلّ على زمان ماض فقط فه ظرف من زمان»[2]، وقد فرَّق د.تمام بين الزّمنين في النقطتين التاليتين:

– الزَّمن يُستفاد من الظَّرف بالمطابقة ومن الفعل بالتَّضمُّن .

– الزَّمن في الفعل ماض أو حال أو مستقبل ،أما في الظّرف فكناية عن اقتران حدثَين .

أمَّا عن الفرق بين الزَّمن في الصِّفة و الزَّمن في الظَّرف،فيكمن في أنَّ زمان الظَّرف معنى له وهو مفرد بينما الزمن في الصّفة هو وظيفة لها في السّياق دون الإفراد؛ لأنّها تدلُّ في الآخر على موصوف الحدث .

خلاصة القول إنّ الظُّروف عند د.تمام هي: : (**إذْ،إذَا،إذًا،لمّا،أيّان،متى**) للزّمان و (**أَيْنَ،أنَّى و حيث**) للمكان ، وقد أخرج منها الأسماء التي تؤدِّي نحويًّـــا وظيفةَ الظَّرف و المفعول فيه وغيرها من الوظائف و مثَّل لها بالمصادر و أسماء الزمان و المكان و بعض ضمائر الإشارة و بعض حروف الجر. وقد أضاف تلميذه د.فاضل السَّاقي إلى الظّروف الزّمانية كلمة (**كلّما**) ورأى أنَّها ظرفية تفيد تكرار الحدث في الزّمن المتجدِّد[3] ويذهب أستاذنا د . صلاح الدين ملاوي إلى القول : «لا يوجد ما يسوغ لتمام حسان أن يفرد الظّروف . بعد أن قصرها على طائفة المبنيات بقسم مستقل ، فهي أدخل في باب الضمير ، ولا حاجة إلى

[1] السابق ، ص 122.

[2] أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النّحو ،تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس ، ص 52. 53.

[3] مصطفى فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي ، ص 131 .

تمييزها عنه ، فمجراها مجرى الضمائر الموصولة و ضمائر الإشارة و ضمائر الموصول و ضمائر الاستفهام فجميعها وضع في كناية غيره ، فأولى أن يعدّ الظروف كنايات عن الزّمان أو المكان ،من عدّها قسما مستقلا ، ويزيد هذا الرأي وجاهة أنّ أغلب القيم المبنوية التي ساقها تمام حسان في معرض الحديث عن الضّمائر ينطبق على ما كان معدودا ضمن قسم الظّروف »[1].

سابعا ـ الأداة:

هي مبنى تقسيمي يؤدّي وظيفة **التّعليق** و تشترك الأدوات جميعا في أنَّها لا تدلُّ دلالةً معجميَّة ، و « يشمل هذا التقسيم على الأدوات و حروف المعاني و كلّها كما قال النُّحاة تعبِّر عن معنى عامٍّ حقُّه أن يؤدَّى بالحرف ، ومعنى ذلك في فهمنا الحاضر على أنَّها تدلُّ على علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر السِّياق »[2] ،ويقسّـــم الأداة إلى قسمين هما:

أ- **الأداة الأصلية:** وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنَّسخ والعطف ...الخ .

ب- **الأداة المحوَّلة** :و قد تكون ظرفية أو اسمية أو فعلية أو ضميرية .

و قد برر إفرادها بقسم خاص بمميزات مبنوية و معنوية أهمها:

1-بعض الفوارق المبنويَّـــة:

-**من حيث الرُّتبة:** الأدوات أشدُّ تأصُّلا في حقل الرُّتبة من الضَّمائر ،وللأدوات رتبةٌ خاصَّة تحدد المعنى المقصود منها و اعتبر « أنَّ الصّدارة هي الفارق الوحيد بين الأداة و الظَّرف ؛لأنّ الظّرف يتقدّم على مدخوله نحو (أزورك متى أهلَّ رمضان) ولكنّ هذا الظّرف إذا تعدّد معناه الوظيفي و أصبح أداة شرط لزم المصدر في الجملة فتصبح الجملة شرطيَّة مثل : (متى أهلَّ رمضان أزُرْك) ولا تكون إذن معنى للشّرط إلّا في هذا الموضع »[3].

[1] صلاح الدين ملاوي ، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي ،مذكرة دكتوراه ، إشراف : محمد خان ،جامعة بسكرة ، 2007م ، ص 282.

[2] تمام حسان ، الخلاصـــة النّحوية ، ص 41 .

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص126.

-**من حيث التَّضـــام**: الأدوات جميعًا ذاتُ افتقارٍ مُتأصِّل إلى الضّمائم فلا يكتمل معناها إلَّا بها، فحرف الجر لا يفيد إلّا بمجرور [1] وربما هذا ما ذهب إليه الرضي الإستراباذي بقوله: « فالحرف وحده لا معنى له أصلا إذ هو كالعلم المنصوب **بجنب شيء يدلّ على أنّ في ذلك الشَّيء فائدة ما**، فإذا أفرد عن ذلك الشّيء بقي غير دالٍّ عن معنى أصلا ، فظهر بهذا أن المعنى الإفرادي للاسم والفعل في أنفسهما و للحرف في غيره »[2] ،وأضاف صاحب "الكليات "توضيحا لهذه المسألة قائـلا: «و لو قيل الحرف ما جاء لمعنى في غيره بهذا مبهم فإن أريد أنّ الحرف ما دلّ على معنى يكون ذلك المعنى حاصلا في غيره أو حالا في غيره و إن أريد معنى ثالثا فلا بد من بيانه و الصّواب أن المعنى الذي وضع له الحرف سواء كان نسبة أو ملتزما لها ، هو المعين بتعيين لا يهمل في الذّهن إلا بذكر المتعلق... »[3] وهذا ما يدلّ على أنّ الأدوات أو الحروف لا تدلّ دلالة معجميَّة وإنّما تظهر دلالتها من خلال ما يتعلَّق بها في الجملة، فيظهر عندها المعنى الذي تؤدِّيه في السِّياق .

- **من حيث الرسم الإملائي**: الأدوات كالضّمائر منها المنفصل ومنها المتَّصل.

2- **بعض الفوارق المعنوية** : و نذكر منها :

-**من حيث التّعليق**: لقد ذكرنا فيما سبق أنّ الأدوات تؤدِّي وظائفها من خلال السِّياق ؛فهي ذات افتقار متأصِّل إلى السّياق و أهمُّ وظائفها في السِّياق هي التَّعليق في اللغة.

- **من حيث المعنى الجُملي**: تحمل الأداة على تلخيص أسلوب الجملة إيجابيا بوجودها أو سلبيا بعدمها حين تقوم القرينة على المعنى المراد مع حذف الأداة و ذلك كالاستغناء على أداة الاستفهام أو العرض عند الاتِّكال على قرينة النَّغمة كقولك لرجل رآك تأكل تمرا : (أتَأْكُل) وبالتَّالي فقد استغنيت عن الأداة بواسطة النَّغمة[4].

هذا حاصل التّقسيم الجديد للكلم ، وما بين الأقسام السبعة من فروقات من جهة المبنى ومن جهة المعنى ،

ولعلَّه من المفيد أن نوجز ما انضوى عليه كلُّ قسم ،ثم وضعه في تقابل مع غيره قصد المقارنة بين جملة الأقسام في المخطَّط و الجدولين التّاليين :

[1] السابق ، ص 126 .

[2] رضي الدين الاستراباذي ، شرح الكافية ، 1/ 206.

[3] أبو البقاء الكفوي ، الكليات (معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية ،ص 393.

[4] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها، ص 128.

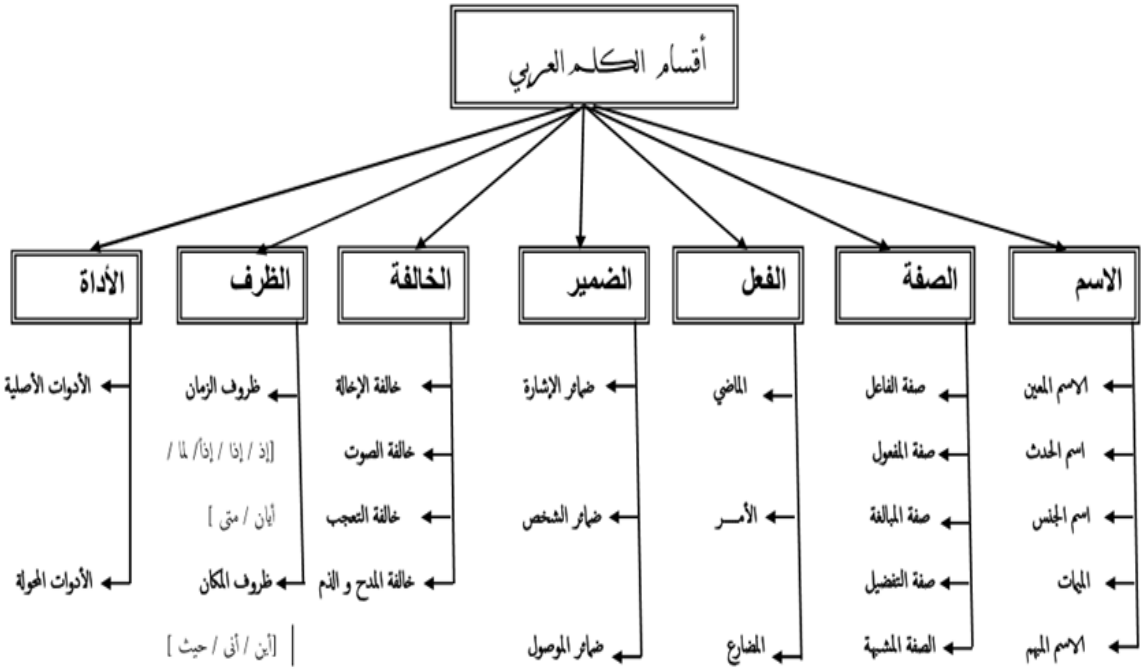
أقسام الكلم العربي
الاسم
الصفة
الفعل
الضمير
الخالفة
الظرف
الأداة
الاسم المعين
اسم الحدث
اسم الجنس
المبهات
الاسم المبهم
صفة الفاعل
صفة المفعول
صفة المبالغة
صفة التفضيل
الصفة المشبهة
الماضي
الأمـر
المضارع
ضمائر الإشارة
ضمائر الشخص
ضمائر الموصول
خالفة الإحالة
خالفة الصوت
خالفة التعجب
خالفة المدح و الذم
ظروف الزمان
[إذ / إذا / إذا/ لما /
أيان / متى]
ظروف المكان
[أين / أنى / حيث]
الأدوات الأصلية
الأدوات المحولة

الأسس	الاسم	الصفة	الفعـــــــل	الضّمير	الظرف	الخالفة	الأداة
الصورة الإعرابية	تقبل الجر لفظا	تقبل الجر لفظا	تختص بقبول الجزم	كل الضمائر من المبنيات إلا ما شذ من الإشارة و الموصول	جميع الضمائر من المبنيات	من المبنيات	من المبنيات
الرتبـــــة	ـــــــــــ	ـــــــــــ	ـــــــــــ	الضمائر ذات مراجع متقدمة في اللفظ و الرتبة	يتقدم الظّرف على مدخوله	الرتبة بين الخالفة وصحبها رتبة محفوظة	أشد تأصلا في حقل الرتبة من الضمائر
الصيغة	المصدر له صيغ خاصة و كذلك اسم المصدر و اسم المرة و الهيئة واسم الآلة	للمشتقات أوزان خاصة (صفة الفاعل ـ صفة المفعول ـ ....)	صيغ قياسية خاصة	لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية	من غير المشتقات	صيغ مسكوكة	من غير المشتقات
الجدول	تدخل الأسماء في جدول الإلصاق ولا يدخل جدول التصريف منها إلا اسم الحدث	تدخل في جدول الإلصاق ، وجدول التصريف (العلاقات الاشتقاقية)	تدخل الأفعال في الجدوال الثلاثة الإلصاق و التصريف و الاسناد	لا تدخل في أي الجداول	لا تدخل في أي الجداول	لا تدخل في أي الجداول	لا تدخل في أي الجداول
التضام	تضام أداة النداء	الصفة بعد أداة النداء تحمل على حذف الموصوف	التضام مع قد و سوف	لا يكون الضمير مضافا أبدا	تفتقر إلى مدخول يحدد معناها الزماني المبهم ، ومنها ما يسبقه حرف الجر	تأبى جميع الخوالف مع ضمائم خاصة كافتقار خالفة التعجب إلى ما أو باء الجر	ذات افتقار متأصل للضمائم
الإلصاق	لا تقبل فيما عدا اسم الحدث و الميات الدخول في الجدول الإلصاقي	لا فرق بين الاسم و الصفة في الإلصاق	الضمائر المتصلة في حالة الرفع و لام الأمر و السين	تقوم الضمائر المتصلة بدور المواصق	ـــــــــــ	تلحق نون الوقاية بـ ما العمل وينفصل بها ضمائر النصب و تتصل تاء التأنيث بنعم و بئس	ـــــــــــ

	الاسم	الصفة	الفعـــــــل	الضّمير	الظرف	الخالفة	الأداة
التسمية	يتفرد بالدلالة على المسمى	تدل على موصوف بالحدث	يدل على اقتران الحدث و الزمن	يدل على عموم الحضور أو الغياب	لا يدل على مسمى	_____	تؤدي معنى وظيفيا لا معجميا
الحدث	يدل اسم الحدث على الحدث أو عدده أو نوعه	تدل على موصوف بالحدث فلا تدل على الحدث وحده كالمصدر و لا على اقتران الحدث و الزمن كالفعل	يدل على الحدث دلالة تضمنية	_____	_____ -	_____	_____
الزمن	لا يدل على الزمن صرفيا ولا سياقيا	تدل على الزمن دلالة سياقية	يدل على الزمن دلالة صرفية	_____	الزمن منها يستفاد بالمطابقة ومن الفعل بالتضمن	لا ترتبط بمعن زمني خاص ولا تتصرف تصرف الأفعال	_____
التعليق	يقع الاسم موقع المسند إليه لكن المصادر تقع أحيانا موقع المسند إذا أضيف لها معنى الزمن ، ولا تقع الأسماء نعتا إلا على سبيل التوسع	تكون مسندا أو مسندا إليه	يكون مسندا دائما	يقوم بالربط بالعود إلى مرجع	تعبر عن الجهة	تقوم بدور المسند دون المسند إليه	تعبر عن العلاقات في السياق
المعنى المعجمي	_____	الجملة الوصفية	_____	_____	_____ -	الجملة الإفصاحية	تلخص أسلوب الجملة (استفهام / تعجب

خلاصة القول إنّ د.تمام استقـرّ على التّقسيم السّباعي للكلم (الاسم ،الصفة ،الفعل ،الضمير ،الخالفة ،الأداة) وذلك بأن أخرج من الاسم **الضميرَ و اسمَ الإشارة و الموصول** و سمّاها جميعًا باسم الضّمير، و أخرج من الاسم كذلك **الصّفة** و **الظّرف** فكان الحاصل إضافة ثلاثة أقسام جديدة ،كما أخرج من الفعل قسما آخر سمّاه **الخالفة** و جعله يضمُّ أفعال التّعجب و المدح والذم واسم الفعل، وحاول التّفريق بين الأقسام السّبعة من خلال مجموعة من المباني و معها مجموعة من المعاني، و الواضح أن آراءه كانت منبعثة من أفكار المنهج الوصفي، فالارتباط بين الشّكل و الوظيفة في نظر هذا المنهج هو « اللغة و هو العُرف و هو صلة المبنى بالمعنى و هذا النّوع من النّظر إلى مشاكل اللّغة يمتدُّ من الأصوات إلى الصّرف إلى النّحو إلى المعجم إلى الدّلالة ، ويتم أحيانا بإطراء القديم و الإشادة به وأحينا أخرى باستبعاده و الاستبدال به، و أحيانا بالكشف عن الجديد الذي لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم و أحيانا بجمع الظواهر المتفرقة المترابطة التي لم يُعن القدماء بجمعها في نظـــامٍ واحد »[1].

4 ـ مبدأ تعدُّد المعنى الوظيفي لأقسام الكلـــــم :

أشار د. تمام إلى هذا المبدأ الهام الذي يجب ألّا يغيب عن النّاظر في بنيات اللُّغة ؛ لأنَّ « المعاني الصّرفية التي تعبّر عنها المباني الصّرفية تتّسم بالتّعدد و الاحتمال ، فالمبنى الصّرفي الواحد صالح لِأَن يعبِّر عن أكثر من **معنى واحد ما دام غير متحقّق بعلامة ما في السّياق** »[2]، وقد كان هذا المبدأ من دوافع النّظر في التّقسيم الثّلاثي ؛ لأنّ دراسته دراسة شاملة لا يمكن أن تتمّ في الحدود الضّيقة لذلك التّقسيم،فكان التّوسع في الأقسام ضرورة اقتضاها المنهج ، ويقع هذا المبدأ ضمن ظاهرة أعم هي **ظاهــرة النّقـل** ،فأقسام الكلم وإنْ تمَّ تصنيفها ضمن النّظام فنسبت كلُّ كلمة إلى قسمها ، فإنّ السّيـــاق لا يستجيب في جميع حالاته لما أقرّه النِّظـام ، وذلك أنّ القسم قد يتعدّد معناه فينسلخ من قسمه ويخرج بمعناه (والمبنى واحـــد)إلى قسم آخر ، وكلُّ الأقسام يجري عليها هذا التّعدد إلّا الخالفة . **فالاسم** وظيفتة الصّرفية الأساسية هي الدّلالة على مسمًّى ، ولكنَّه قد يخرج أحيانا عن هذا الأصل ليدلَّ على معانٍ أخرى ،و قد ذكر د. فاضل السّاقي حالات كثيرة لهذا التَّعدد نذكر منها[3]:

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 09.

[2] نفسه ، ص 163. وينظر : البيان في روائع القرآن ، ص 40.

[3] مصطفى فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، ص 274.

-ينوب المصدر عن فعل الأمر و يكون بمعناه و يؤدّي و ظيفته في السّياق ، فيخرج المصدر عن كونه اسما للحدث ليقوم بوظيفة فعل الأمر و من أمثلة ذلك قولك : (نصرًا للمظلوم و ضرباً للعدو)، فمعنى المصدر هنا هو معنى فعل الأمر (أنصر،أضرب) .

- يقوم المصدر بوظيفة ظرف الزّمـان فيؤدّي معناه في السّياق كقولك:(أسافر طُلوع الشمس)فالمصدر (طلوع) أدّى معنى ظرف الزّمان و استعمل في الكلام استعماله [1] ، و قد ينوب المصدر عن ظرف المكان في السّياق فيؤدي معناه الوظيفي كقولك :(جلست قربَ زيد) ؛ أي جلست مكان قربه وهو قليل .

- ينوب الاسم عن صفة الفاعل أو صفة المفعول و يقوم مقامها ويؤدّي معناها الوظيفي ،وذلك في حالات النَّسب ، فكلمة (مصر) علم على وادي النيل ،وإذا أردت أن تنسب إليها شخصًا قلت (مصريٌّ)فتنتقل بذلك من معنى الاسمية إلى الوصفية[2].

- تقوم بعض الأسماء المبهمة مقام الأداة فتؤدّي وظيفة التَّعليق ،وذلك حين تقوم (كَمْ) بوظيفة التَّكثير . و بذلك تكون قد دلّت على ما تدلُّ عليه الأسماء المبهمة وتستعمل استعمال الأدوات و تؤدّي معناها الوظيفي[3].

- يقوم المصدر مقام الخالفة و يؤدّي وظيفتها في السّياق فينتقل المصدر من معنى تسمية الحدث ليؤدّي وظيفة الإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثُّـري كقولك: رويدك، وقد تقوم بعض الأسماء مقام الخالفة أيضا كقولك :"دونك" فتنتقل الأسماء من معنى التّسمية إلى القيام بوظيفة الإفصـــاح[4].

والصّفة وظيفتها الصّرفية الأساس هي الدَّلالة على الموصوف بالحدث، ولكنَّها قد تخرج عن ذلك الأصل فتنتقل من الوصفية إلى معانٍ أخرى تُستفاد من السّياق ،وقد ذكر في ذلك عدّة حالات نخصُّ بالذِّكر منها[5]:

[1] السّابق، ص278 .
[2] نفسه ، ص 279.
[3] نفسه ،ص281 .
[4] نفسه ،ص 283 .
[5] نفسه ، 298. 299 .302 .

- تنوب صفة الفاعل عن المصدر و تؤدّي معناه في السّياق ، فتنتقل الصّفة من الدّلالة على وصف الفاعل إلى الدّلالة على الحدث فتقوم مقام اسم الحدث، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ فَهَل تَرَى لَهُم مِنْ بَاقِيَة ﴾ [الحاقة8]، أي هل ترى لهم من بقاء ، حيث نابت صفة المفعول (باقية) عن المصدر(بقاء)و أدّت معناه الوظيفي في السّياق و هو الدّلالة على الحدث.

ـ تنوب صفة المفعول عن اسم الزّمان و تؤدّي معناه الوظيفي في السّياق فتنتقل الصّفة من معناها الوظيفي الأساسي إلى الدّلالة على الاسمية الزمانية مثل : الحمد لله ممسانا و مصبحنا، و المعنى المقصود وقت الإمساء ووقت الإصباح ،فأدّت بذلك صفة المفعول وظيفة اسم الزّمان و حملت معناها في السّياق ،وتنوب صفة المفعول عن المصدر و تؤدّي دلالته ومن أمثلة ذلك قولك: المرفوع والمفتـون وهي كلمات لا تدلُّ على وصف المفعول بالحدث بل هي بمعنى المصدر ،فالمرفوع بمعنى الرَّفع والمفتون بمعنى الفتنـــة .

ـ تنوب صفة الفاعل عن الاسم وتؤدّي معناه في السّياق ، فتنتقل من الدّلالة على وصف الفاعل بالحدث إلى معنى الاسم وهو الدّلالة على مجرد التّسمية،ومن ذلك ما يطلق على بعض الأعلام مثل:خالد و فاطمة، و هي أسماء انتقلت من وصف الفاعل إلى العلمية كما أنّ صفة المفعول قد يتعدَّد معناها الوظيفي من الدّلالة على وصف المفعول بالحدث إلى الدّلالة على المسمَّى العلم فتطلق على بعض الأعلام مثل: المنصور و مهدي ومرزوق ، ومن هنا يظهر دور السّياق في الكشف عن المعاني المتعدّدة لهذه الصّيغ ،التي لا يتصف معناها بالثّبوت دائما ؛إذ أنها قد تكتسب معاني أخرى غير معانيها الأساسية والتي من السّياق الذي ترد فيه الكلمة والقرائن التي تتحكم فيها [1].

– قد يأتي مبنى الصّفة المشبهة بمعنى صفة المفعول كأن تدلَّ صيغة (فَعِيل) على معنى صفة المفعول مثل:(جرحَه فهو جَرِيحٌ) فصيغة جريـح هنا بمعنى مجروح، فهي من حيث المبنى جاءت على أحد أوزان الصّفة المشبهة ولكنّها أدّت معنى صفة المفعول و هو وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع و التّجدُّد.

والفعل دلالته الأساس هي اقتران الحدث والزَّمن ، ومن نماذج خروجه إلى معانٍ أخرى [2]:

[1] ينظر: ، ص 305 .

[2] نفســه ، ص 286،284 . 288. 291 .

- الأول: و هو انتقال معنى الفعل من الدّلالة على الحدث و الزَّمن إلى معنى الاسم و هو الدَّلالة على المسمّى ، مثل (يزيد و يعمر و يعرب) فخرج الفعل من معناه إلى لدّلالة على الاسم العلم ،فلم تعد هذه الكلمات ذات الصّيغة المضارعة دالـة على معنى الفعل بسبب نقلها إلى العملية ،وقد ينتقل الفعل كذلك من معناه الأصلي إلى الدّلالة على معنى الخالفة ويقوم بوظيفتها في السّياق كقولـــه تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْــرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [الكهف5].
- الثاني: احتفاظُ الفعل بدلالته على الحدث و الزَّمن مع الدَّلالة على معانٍ و ظيفيَّـة فرعية أخرى ؛فصيغة (فعل) و هي أكثر الصِّيغ استعمالاً في اللُّغة و تعبِّر عن معانٍ كثيرة أهمّها الجمع مثل :حشد و نظم ، و التفريق مثل بذر و فصل ،و الإعطاء مثل وهب و منح، و المنع مثل منع و حجز، و الامتناع مثل نفـر و شرد ، كما تدلّ صيغة "فعِل" و من المعاني التي تستعمل فيها الوصف مثل : ذرِبَ لسانه فهو ذرب، والأعراض كمرض و سقم ، والخلو مثل: عطش و الامتلاء مثل : شبع و اللّون كصَهِبَ و غيرها.

أما صيغة (فَعُــلَ) وهي صيغةٌ من شرطها أنْ تكون لازمةً ؛لأنّها تستعمل في صيغ الغرائز والطِّباع و السَّجايا ،وهي الصِّفات الملازمة لأصحابها مثل: الكِبر و الصِّغر والحُسن والقبح والكَرم فتقول: كَبُرَ و صَغُرَ و حَسُنَ و قَبُحَ و كَرُمَ، كما تدلّ على صيغة (افْعل) على معانٍ عدّة منها التّعدية ، فالفعل اللازم يصبح بدخول الهمزة متعدِّيا ،كقولك: أخرجت الرجل ،و إذا كان متعدِّيا لمفعول واحد صار بدخولها متعدِّيا لمفعولين مثل : أفهمت التِّلميذَ الموضوعَ ، كما تدلُّ الصِّيغة على الدُّخول في شيء مكانا ، كقولك :أشأم الرجل أي دخل الشّامَ ، أو زمان ، كقولك : أصبح الرجل أو أمسى للدَّلالة على الصَّباح أو المساء، و من دلالات هذه الصِّيغة كذلك السّلب والإزالة ،كقولك : أقْذَيْتُ عين طفل، و أعجمت الكتابَ أي أزلت القذى عن عين الطِّفل و أزلت عجمة الكتاب . أمّا الصّيغة (تفاعَل) فلها عدَّة معانٍ منها التَّشارك مثل: تخاصم زيد و عمرو، و من معانيها أيضا التظاهر بالفعل دون حقيقته كقولك:تناوم الرجل وتدل كذلك على حصول الشيء تدريجيًا مثل : تواردت الإبل.

و الضمير: تنحصر دلالته في التَّعبير عن عموم الحاضر أو الغائب، وهي دلالة لا يشاركه فيها أيُّ قسم من أقسام الكلم الأخرى ، والضمير ثلاثة فروع هي ضمير الشَّخص وضمير الإشارة و ضمير الموصول،ومن بين

هذه الثّلاثــة فإنّ الذي يتعدّد معناه الوظيفي منها هو **ضمير الموصول**، فيخرج من معنى الضّمير إلى معانٍ أخرى و قد ذكر د.فاضل السّاقي منها عدة حالات منها :

- قد تقوم (ما) مقام الأداة و تؤدّي وظيفتها في السّياق ،وتخرج عن كونها ضميرا موصولا لتقوم بوظيفة التّعليق في الجملة الاستفهامية ،وقد أطلق عليها النُّحاة في هذه الحالة (ما) الاستفهامية ، وهي في الحقيقة من الضّمائر الموصولة ولكنّها استعمِلت في تعليـق الجملة الاستفهامية من قبيل تعدُّد معناها الوظيفي في السّياق ،ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومَا تلْكَ بيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ [طه 17].، على أن الألف في (ما) هذه تستخدم في تعليق الجمل الاستفهامية يجب حذف ألفها و إبقاء الفتحة على الميم دليلا عليها إذا سبقت بأداة من أدوات الجر نحو:(فيم و إلام، وعلام، وبم)[1].

يقوم ضمير الإشارة (هنا) مقام الظَّرف المكاني في السّياق مثل قولك: هنا عقد المؤتمر، فالضمير (هنا) قام مقام ظرف المكان الذي عقد فيــه المؤتمر[2].

أما الخالفة وهي التي تقوم بوظيفة الإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثُّري ،فلا تتعدّد معانيها الوظيفيّة على الإطلاق؛ «فكل خالفة لا تؤدّي إلّا وظيفة الإفصاح ،وليس كلُّ إفصاح يُؤدّى بخالفة »[3]،والقصد من ذلك أنّ الخوالف لا تستخدم في اللُّغة العربية إلّا لوظيفة الإفصاح .وليس الإفصاح مقتصرا على الخوالف فقط؛فقد يؤدَّى بطرق أخرى. من ذلك أن الفعل قد يؤدي هذه الوظيفة حين يتعدد معناه الوظيفي كما في قوله تعالى: ﴿ سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ الذِينَ كَذَّبُوا ﴾ [الأعراف177] .

والظرف تتعدّد معانيه من الظرفية الزمانية أو المكانية إلى معان أخرى تكتسب من السّياق الذي يرد فيه ومن ذلك نذكر[4] :

[1] ينظر : نفسه ، ص 309.
[2] ينظـر : نفسه ، ص 319.
[3] نفســه ،ص 321 . وينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 113.
[4] نفسه ،ص 322 .326. 236.

-تخرج(إذْ) عن الظرفية لتقوم مقام أداة التّعليل في السّياق من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُم اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَكُمْ فِي العَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف39]. فقامت (إذا) مقام لام التّعليل .

- تقوم (كلّما) مقام أداة الشّرط و لكنها تتضمَّن معنى الشَّرط محتفظة بالظرفية الزّمانية من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ كُلَّما أضَاءَ لَهُم مَشَوا فِيه ﴾ [البقرة20].

- تقوم (حيث) مقام الاسم فتخرج من كونها ظرفَ مكانٍ لتؤدِّي وظيفة الاسم وتقع مفعولا به كما في قوله تعالى: ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيْث يَجْعَل رِسَالَتَه ﴾ [الأنعام124].

أما الأدوات فقد تؤدّي أكثر من وظيفة حسب السّياق الذي ترد فيه ، فتصرفها القرائن إلى وظائف محدّدة ، **فالسين** وهو حرف من حروف المعاني يدخل على الفعل المضارع ليخلّصه للاستقبال، وقد تؤدِّي مع وظيفتها الأساسية وظيفة التأكيد ، سواء أكان توكيد وعْدٍ أم توكيد وعيد.**والفـاء** قد تأتي للعطف و تؤدّي فيه ثلاثة معانٍ وظيفته هي التّرتيب و التّعقيب و السَّببية ، وقد تأتي رابطة لجواب الشَّرط فتؤدِّي الرَّبط بين الجواب و شرطه وذلك حين لا يصلح الجواب لأنْ يكون شرطًا كأن يكون الجواب جملة اسمية ، أو جملة مبدوءة بخالفة المدح أو الذَّم ، أو جملة إنشائية أو جملةً مبدوءة ببعض الأدوات كعسى و ليس وسوف و السين و قد و لن[1].

مناقشـــة وتحليل :

لقد حاول د . تمام بهذا التّقسيم أن يصل إلى فكرة التَّجانس داخل القسم الواحد ، والملاحظ أنّ تركيزه كان على مجموعة المـــوائز بين الأبنية المختلفة ،فانتهى بواسطة فوارق معنوية ومعها فوارق مبنوية إلى قسمة سباعية ،مُخرجا الصّفة والضّمير والظّرف من قسم الاسم وكذلك اسم الفعل وصيغ التّعجب والمدح والذّم وأسماء الأصوات على رأي البصريين ،وإخراجها من الفعل على رأي الكوفيين ،وجعلها في قسم مستقل سمّاه

[1] ينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ،تحقيق : فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1413هـ . 1992م ، ص61. 70.

الخالفة ، ،ويمكن القول إنَّ فكرة القسمة السباعية مع ما حظيت به من قبول عند البعض ، لم تكن لتبرأ من النّقد عند البعض الآخر ، ويمكن أن نبوِّب ذلك في النقاط التّالية :

1 ـ **في الأسس** : ذكر د. تمام أنّ النّحاة قسَّموا الكلمات على أسسٍ لم يذكروها لنا وإنَّما جابهونا بنتيجة هذا التَّقسيم إلى اسم و فعل و حرف وفي قوله هذا حُكم على افتقار القسمة الثّلاثية إلى الأسس التي استند إليها النّحاة في وضع الحدودِ الموائِز بين الأقسام ، ويخالفه الرأي د. المنصف عاشور حيث قال : « نرى أن النحاة قد ذكروا في كتبهم أسس تصنيفهم لأقسام الكلام ووصفوا الاسم و الفعل استنادا إلى مبدأ جوهري هو الإعراب و العامل ،و وضّحوا في إطار التّركيب مقاييس البنية الصّوتية و الصّرفية و الحيّز التّعليقي وما يتولّد عن العلاقات التّركيبية من معانٍ ، وحلَّلوا المركبات النَّحوية حسب الإسناد و الفائدة التي تحقِّقها أنواع الكلمات والمركَّبات »[1]،وبذلك فأقسام الكلم جزءٌ من النّظرية بعامَّـــة التي صدرت عن هذا الأصل المنهجي الذي حكم التّصور وصدرت عنه الأحكام ، وربما يكون قصد د. تمام بعدم الذّكر هو عدم وضوح الأسس في هيكل نظري واضح يتمُّ على ضوئه التَّقسيم ويمنع التّداخل بين مقولاته ، وهو ما رآه في الجمع بين الخصائص المبنوية والمعنوية التي أفضت إلى التَّقسيم الجديد .

وقد ذهب د. فاضل السّاقي إلى أنه كان ممكنا له الاستعاضة عن الأسس المعنوية الثلاثة (المسمى ـ الحدث ـ المعنى الجملي) بأساس واحد يطلق عليه المعنى الصَّرفي[2]،ويقول د. محمد صلاح الدين الشّريف أنه : « رغم التزامه بهذا الثنائي المركب من المعنى و المبنى في تمييز كلّ قسم من الأقسام فإنه قد ترك التزامه و أهمله في تعريف أغلب الأسماء ، فقد كان إلى التّعريف بالمعنى أميل وكان التجاؤُه إلى المبنى أقلَّ و أندر ، وقد أهمل العنصر الأساسي الأهم وهو الشَّكل ، غير أنّ القيم الخلافية أوالمعاني التي أوردها للتّفريق بين الصّفات لا تفرق بينها ويكفينا دليلًا على ذلك المثال من الصَّفحة ذاتها الذي يبين عجز المؤلِّف عن استعمال قيمه الخلافية المعنوية (صفة الفاعل تدلّ على وصف الفاعل بالحدث منقطعا متجدِدا وصفة المفعول تدل على

[1] المنصف عاشور ،دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات أو لوبية الوسم الوضعي ، مركز النشر الجامعي ، 2005م ، د.ط ، ص 48.

[2] ينظر : مصطفى فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، ص 203.

و صف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع و التّجدد) فلو رأينا رأيه لانتهينا اعتمادا على قوله إلى أنّ صفة الفاعل ليست إلا صفة المفعول »[1] .

2 ـ في الأقســـــام:

يظهر من الجدول السّابق أنّ المصدر (اسم الحدث) يختلف عن باقي أقسام الاسم ، حيث يدخل جدولَ التَّصريف ولا يدخله الاسم المعين و لا اسم الجنس و لا الميمات و لا الاسم المبهم ، أمَّا من حيث المعنى فيدلُّ اسم الحدث على الحدث أو عدده أو نوعه ولا يدل على مسمى، وقد كانت هذه الفوارق مع **صلاحيته للتعدي إلى مفعول و الإضافة إلى فاعل أو مفعول وتحمُّله للزَّمن بضميمة الظرف** دافعا إلى إخراج المصدر من دائرة الاسم وعــدّه قسما قائما بذاته[2] ،وبذلك يصبح الكلم ثمانية أقسام ، يستقل فيها المصدر بقسم خاصٍّ ويندرج تحته **المصدر الصَّريح و الميمي ، وما دلَّ على مرة ،أو هيئة ، واسم المصدر**) ويصوغ له تعريفا قائلا : « هو اسم الحدث حين يبرأ الحدث من الزمن »[3] وهذا التعريف في نظره أدق من قول ابن مالك :

المصدرُ اسم ما سوى الزَّمان من مدلولَي الفعل كأمْن من أمِن

لأنّ المصدر له صيغه الخاصة التي تجعله مختلف الصّورة و البنية عن ذلك الجزء من معنى الفعل الذي لا صيغة له إلّا صيغة الفعل[4] .

ويرى أحد الباحثين أن ما تناوله د. تمام تحت قسم الخالفة ليس مرتبطًا بالصّيغ المفردة (أحسن) أو (نعم) أو (بئس) وإنّما هو وليد الجملة كاملة ، فقياسية التّعجب قياسية جُملية وليست إفرادية ، ونحن بصدد تقسيم الكلمات المفردة لا الجمل ، وإلّا كان ينبغي أن يذكر من الخوالف (جملة لله درُّه فارسا) ؛لأنَّ الجملة فيها الإفصاح الذَّاتي أو الأسلوبي »[5] .

---

[1] محمد صلاح الدين الشريف ، النظام اللغوي بين الشكل و الوظيفة ، ص 212.

[2] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص 40 . 41.

[3] نفســـه ، ص 44 .

[4] نفســـه ، ص 44 .

[5] محمد علي عبد الكريم الرديني ، مباحث لغوية ، دار الهدى ، الجزائر ، (د .ت) ، (د .ط) ، ص162 .

وينتقد د. محمد بلحاف القسمة بوضوح تأثُّرها بالتّقسيم الانجليزي أو المدرسة الاسكندرية ، وهو تقسيم ثماني (الاسم ، الفعل ، الصّفة ، الظّرف ، الضّمير،حروف الجر ،حروف العطف ، حرف النّداء فالتقسيمان يشتركان في العناصر الخمسة الأولى ثم أضاف حسان الأداة و الخالفة [1].

ويرى د. عز الدين مجدوب في حديثه عن تقسيمات المحدثين أنّهم : « أخطأوا في تبويب الكلم التي اقترحوها بديلا عن تبويب القدماء ؛ لأنهم اعتمدوا دون أن يشعروا مادة المضمون لمناقشة تبويب قام على أساس شكل المضمون ، شاهدنا ذلك في تشكيك إبراهيم أنيس في فائدة التمييز بين اسم الجنس والاسم العلم ، وشاهدنا الأهم في هذا المقام لمنزلته في الحركة اللسانية المعاصرة هو تمام حسان حين اقترح في مشروعه الجمع في ما سماه الاسم المعين (وهو القسم الفرعي الأول ضمن باب (الاسم)وبين العلم و اسم الجنس وقد وضحنا ما يميز اسم الجنس من اسم العلم تركيبيا .. »[2]،

وقد يدفع إلى التّساؤل ذلك التّشابه إلى حد التّطابق بين قسمة تمام حسان و قسمة مصطفى فاضل السّاقي ، وهي المتضمنة في كتابه أقسام الكلام العربي من حيث الشَّكل و الوظيفة ، وهو في الأصل رسالة دكتوراه من إشرافه ، وقد ذكر في مقدمتها أنه اقترح الموضوع عليه وما كاد الطَّالب يسجِّل موضوعه حتى يئس من عودته ، وكان المشرف في ذلك الوقت يجمع مادة كتاب اللغة العربية معناها و مبناها الذي خصّص جزءًا منه لعرض التّقسيم الجديد عرضا موجزا ،وبعد ذلك عاد الطّالب مستعدا لمواصلة العمل جامعا من المادة العلمية ما يكفي لإتمامه ، وبعد حوار بينهما اتَّضح أنّ رأيهما في الموضوع واحد [3]. والظاهر أن د. فاضل السّاقي قد اطلع على كتاب اللغة العربية معناها و مبناها ، وكان من مراجع بحثه،وما كان موجزا في طرح أستاذه بسط فيه القول مع اختلاف يسير بين الوجهتين .

[1] ينظر ، محمد بلحاف ، الخلاف النّحوي في الأدوات ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ط1، 2001م ، ص 102.

[2] عز الدين مجدوب ، المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية) ، ص 246.

[3] ينظر: مصطفى فاضل الساقي ، أقسام الكلم العربي ، ص 16 .17.

خلاصة و نتائج: نخلص من هذا الفصل إلى مجموعة من النّتائج أهمـــها :

- ❖ انطلق في دراسته من معطيات علم الأصوات، وهو في ذلك منسجم مع متطلبات المنهج اللغوي الحديث الذي يعتبر نتائج علم الأصوات المنطلق الأساس في دراسة قضايا الصّرف .وهي من أهمّ الأفكار التي نادى بها أتباع المدرسة الوصفية .
- ❖ نظر إلى المستوى الصّرفي ضمن فكرة النّظـام حيث جاءت الأسس الثلاثة مباني التقسيم ـ مباني التصريف ـ العلاقات معبرة عن رؤية واضحة وعلى منهج مؤسَّس قوامه الجمع بين المباني و المعاني ، وقد كان هذا التّصور محطّ استحسان عند البعض ومحطّ نقد عند البعض الآخـــر.
- ❖ قدّم مفهوما للمورفيم يعدُّ من أشمل المفاهيم التي قُدّمت لهذا المعطى اللّساني ، كما فرّق بدقـــة بين اصطلاحات ثلاثة هي : الباب و المورفيم و العلامة وضبط العلاقة بينها ضبطًا واضحًا .
- ❖ الصّيغ عنده مبانٍ فرعية أصولها مباني التَّقسيم التي تتمايز بها أقسام الكلم ، وهي جمهرة من العلامات التي لا حصر لها ، وهي أيضا علامة دالة على المورفيم .
- ❖ أكّـد على ضرورة التّمييز بين الصّيغة و الوزن ، حيث رأى أنّهما متقابلان ، ذلك أنّ الصّيغة تعدّ مبنى صرفيًّا تقـــاس عليه الكلمة في بُعدها النّظري ، بينما الوزن هو المبنى الصّوتي الذي تقاس عليه الكلمة في بعدها الاستعمالي .
- ❖ اقترح بديلا عن أصل الاشتقاق رافضًا مقولة الأصل و الفرع في الصّيغ معتبرا ذلك خارجا عن المنهج اللّغوي السّليم ، ونظر إلى المسألة من وجهة نظر معجمية ، حيث اعتبر أصل الاشتقاق هو المادة المعجمية للكلمة،وقد أدّى ذلك إلى تغيير بعض المفاهيم كالجامد و المشتق وتصنيف الكلمات على هذا الاعتبار.
- ❖ يدخل ضمن مباحث الصّرف مبحثُ النَّبـر ، الذي سمّاه النّبر الصّرفي ؛لأنَّه مرتبطٌ بنبر الصِّيغة أو الكلمة ، وقد قسَّمه إلى قسمين هما : النَّبر الأوَّلي والنَّبر الثَّانوي ،واستنبط قواعد كلّ قسم منهما ، حيث كان للأول أربع قواعد ، وللثاني وهو الموجود في الكلمات ذوات المقطعين فأكثر ثلاث قواعد .
- ❖ القسمة السباعية للكلم ركزت على نقاط الاختلاف أكثر من تركيزها على أوجه الاتفاق ، وبالتَّالي جاءت معتمدة على منهج الإخراج ، غير ناظرة إلى الأقسام في شكل المركزي والهامشي ، وإنما في تصور الائتلاف بين عناصر القسم الواحد .
- ❖ تفرد بالقول بأن أحرف الزيادة غير قاصرة على حروف (سألتمونيها) ،فكلُّ حرف من حروف الهجاء صالح لذلك .

الفصل الرابع :

آراء تمّام حسّـــــان في أصول النّحـــاة العرب

- أولا/ النَّحو العربي قراءة ابستمولوجية
- ثانيا / أصول النُّحاة العرب عرض و مناقشة

ـ السّمـــــــــاع .

ـ الاستصحـــاب .

ـ القيـــــــاس .

أولا /النَّحــو العربي مقاربــةٌ ابستمولوجيَّــة :

يتيـــحُ الطَّرح الابستمولوجي المجالَ لفهم الذَّات، من خلالِ معالجةِ جُملةِ أسئلةٍ تعتبرُ فواتـحَ النَّظر في التّفكير النّحوي العربي،بها يسترشد النَّاظرُ في تلك المعطياتِ التي يعدُّ استصحابُها ضرورة تُمليها شروطُ السَّلامة ومطالبُ الدِّقة ، فلا يمكن التَّوجُّـه إلى صنيعِ النُّحاة العرب بالنَّـقد إلّا بعد تحديد الأُطُر التي رسمت منهجًا من التَّفكير له سماتُه التي تضمنُ له استقلاليتَـه و أصالتَـه ،والنّحو العربي ـ كما هو معلوم ـ نِتاجٌ مختلفٌ عبر المكانِ و الزّمـان حيث تشاركت فيه بيئاتٌ مختلفةٌ وأدلت بدلوِها فيه أجيالٌ متلاحقَةٌ ،تلك سمةٌ ضروريةٌ يجب ألّا تغيبَ عنِ الذي يرمي إلى تقـويم ذلك التّفكير، والأهمُّ من وراء ذلك الطَّرح أن نقفَ على الأسئلة الدّافعة التي تبلورت مكوّنةً عائقًا إشكاليًّا اعترضَ الفكـــر فكان منتِـجًا ومؤسِّسًا لهذه الصِّناعة النّحوية عبر محطّاتها المختلفة من الإرهاصات إلى التَّأسيس إلى اكتمالِ الصَّـــرح وتمـــام البِنيَـة .

1ـ عوامــل النَّشْــأة : لا شكَّ أنّ نشــأة المعارف و العلوم تكون دومًا قرينةَ عواملٍ وظروفٍ أدّت إلى ظهورها واستقلالها ،وتلك العوامل هي بمثابَــة الرَّحم التي تشكّلت في مدارها تلك المعارف ،وعلى الرّغم من كثرة الدِّراسات التي يممَّت وِجهتَها صوبَ تلك البدايات إلّا أنّ دواعٍ ابستمولوجية كثيرةٍ تبرِّر إعادة الخوض فيها ؛لأنّ الحديثَ عنها هو في بعضِ مناحيه حديثٌ عن تلك المقولات ذاتِها ، عن طريق كشف مُلابساتها الأوليَّة التي لا بدَّ من الإحاطة بها لمعرفة التّطـور الابستمولوجي للتَّفكير النّحوي ،ولا شكَّ في «عمق الاتصال بين هذه النشأة وذلك المنهج ، إذ ألمح النَّحو منذ نشأته إلى كثيرٍ من ظواهرِ منهجه ، بحيث إذا تتبعنا هذه النَّشأة أمكن ـ إلى حد بعيد ـ أن نتلمَّس البذورَ الأولى النّامية ، التي كوَّنت بعدَ تطوُّرها هيكلَ البحث النَّحوي وقضاياه جميعًـــا »[1].

لقد ارتبطت أوليَّات التّفكير النّحوي بما تناقلته الكتبُ تحت مسمَّى روايات النَّشأة أو قصص النَّشأة ، وهي رواياتٌ أرادت في مُجملها أن تجيبَ عن أسئلة **علّـــة الوضع و الواضع** ،فتحدثَّت عن الأسباب التي كانت دافعةً إلى وضع النّحو العربي، ذاكرةً الكثير من الأسماء التي ارتبطت بالبدايات المؤسِّسة كأبي الأسود الدؤلي (ت69 هـ)،ونصر بن عاصم (ت 90هـ) ،وعبد الرحمن بن هرمز (ت117) وعبد الله بن أبي

[1] علي أبو المكارم ، مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا و نصوص نحوية ، دار غريب ، القاهرة ، 2008م ، ص 14.

اسحاق الحضرمي (ت 117هـ)، و يحي بن يعمر ، وعلي بن أبي طالب ﷺ...[1]، وليست الغاية هنا تتبُّع تلك الروايات وسرد ما أثارته من نقاش ، إنَّما القصد أن نقف على بعض النّقاط التي كانت سببا في توجيه التّفكير النّحويّ وجهـــةً خاصةً .

والملاحظ أنّ روايات النّشأة وإنْ اختلفت كلٌّ منها عن الأخرى في العبارة وذكر الأشخاص ، إلاّ أنَّها تأتلف في غاية واضحة تكرَّرت في جميع تلك المرويات ، وهي ما سمِّي باللّحن ،حيث انطلقت من عبارة خالفت سُننَ القول فاختلفَ فيها القصدُ عن الفهم ، فكان ذلك مبعثَ الفزع من هذه الظَّاهرة التي شابت اللّسان العربي حتى سلكت بالقول مسلكا فارق السّلامة التي تُعليه إلى البيان وعانقَ الخطأ الذي يُدنيه إلى الفحش والهذيان ،ومن شواهد ذلك ما نقله السّيوطي(ت 911هـ) عن أبي الفرج الأصفهاني (ت 356هـ) أنَّ أبا الأسود الدؤلي(ت69 هـ) « دخل إلى ابنته بالبصرة فقالت له : يا أبتِ ما أشدُّ الحر . رفعت أشدُّ فظنها تسأل و تستفهم منه أي زمان الحر أشد . فقال لها : شهر ناجر ، يريد : شهر صفر ، الجاهلية كانت تسمي شهور السّنة بهذه الأسماء . فقالت يا أبتِ إنّما أخبرتك ولم أسألك . فأتى أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه ، فقال : يا أمير المؤمنين : ذهبت لغةُ العربِ لما خالطت العجم ، وأوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحلَّ . فقال له : وما ذلك ؟ فأخبره خبر ابنته . فأمره فاشترى صحفًا بدرهم ، وأملى عليه : الكلام كلُّه لا يخرج عن اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ، وهذا القول أوّل كتاب سيبويه ، ثم رسم أصول النّحو كلّها ، فنقلها النّحويون و فرعوها[2] ، تشير هذه القصة و مثيلاتها التي تعدُّ قرينة بداية وضع النّحو العربي إلى مجموعة من النِّقـــاط أهمها :

ـ اقتران كثيرٍ من هذه القصص بأبي الأسود الدؤلي ، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه .

ـ ربط بين وضع النّحو العربي وبين اللّحن ، وفي ذلك تحديد للغاية التي جاء النّحو من أجلها ، وهي عصمة الألسنة من اللّحن الذي فشا نتيجة مخالطة العجم .

ويجمل الدَّارسون عوامل نشأة النّحو في ثلاثـــة هي:

[1] ينظر : محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 26. وينظر :عبد العال سالم مكرم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو ،مؤسسة الرسالة ، ط2، 1413هـ . 1993م ، ص 11.

[2] السيوطي ، سبب وضع علم العربية ،حققه و شرحه و علق عليه : مروان العطية ، دار الهجرة ، دمشق ، ط1، 1409هـ . 1988م ، ص 42. 43.

- **العامـل الدّيني** : ما لبثت اللّغة العربية لغةَ الشّعـر والنّثـر ،مَثَلُها في ذلك مَثَلُ سبيكةِ الرُّخام التي تحملُ ملامحَ الجمالِ في ذاتها ،فاستهوت بَرَعَـةَ فُنونِ القول فصيَّروا منها نماذجَ من منظوم الكلام و منثـوره تشهدُ بروعتها الباقية و جلالها المرموق ،أمَا وقد أصبحت لغةَ القرآن الكريم فلها بذلك ما لم يكن لها من قبلُ ،لقد شَرف بها الشّعرُ و النّثرُ ،وشرفت هي بالقرآن الكريم ، فأصبحت تحمل معنى دينيًّا يجب أن لا يغيبَ على كلِّ متعاملٍ معها ،ومن المؤكد أنَّـه « **لم يحدث حدثٌ في تاريخ اللُّغة العربيَّة أبعدَ أثرًا في تقرير مصيرها من ظهور الإسلام ، ففي ذلك العهد ... عندما رتَّل محمد صلى الله عليه و سلم القرآنَ على بنِي وطنـــه بلسان عربي مبين ،تأكَّدت رابطة وثيقةٌ بين لغته و الدّين الجديد ، كان ذلك دلالةً عظيمةً في مستقبل هذه اللغة** »[1].

إنّ القرآن الكريم هو المركزُ الذي طافت حوله علوم العربية نحـوًا وصوتًا و صرفًا و دلالةً ،ولقد كان بالنَّظر لتلك المكانة عاملا من عوامل نشأة النّحو العربي ،فاللّحن في القرآن الكريم باعثٌ على الفزع للمحافظة على هذا النّص المقدَّس الذي له في نفوس المسلمين من الحُرمة و التَّقديس ما لا زيادة عليه لمستزيد ،وهو الكتاب المحفوظ بين دفتي المصحف الشّريف ،الذي توعد الله جل وعلا بحفظه فقال: ﴿ **إنّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر 9]. ذلك الحفظُ من التّحريف الذي جعل الله بينه و بين القرآن الكريم حجابا محفوظًا ، أمَّا على ألسنة القرّاء فقد يلحن قارئُ آياتِـــه فيصرفَ المعنى إلى غير ما وُضع له ،ومن شواهد ذلك ما روي عن أبي الأسود الدّؤلي أنَّه سمع قارئا يقرأ ﴿ أنَّ الله بريءٌ من المشْرِكِينَ ﴾ورسولِه فقال : ما ظننت أنّ أمرَ الناسِ قد صار إلى هذا . فقال لزياد الأمير : أبغني كاتبا لَقِنًا ، فأتى به . فقال له أبو الأسود : إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقُط تحت الحرف ،وإذا رأيتني قد ضممتُ فمي فانقُط نقطةً بين يدي الحرف ،وإن كسرت فانقط نقطةً تحت الحرف ،فإذا أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين »[2]، لقد كان صنيع أبي الأسود باكورة النّحو العربي بما لفت إليه من الحركات الإعرابية التي كانت بدايات التَّفكير النّحـــوي .

[1] علي أبو المكارم ، مدخل إلى تاريخ النّحو العـــربي ، ص 56.

[2] الذهبي ، سير أعلام النبلاء ،مؤسسة الرسالة ، (د. ط)، (د. ت)، 4/ 83.

ويقول د. تمام في هذا الصدد : « كان الخوف على القرآن حينًا من عوادي الفتنة وحينًا من مخاطر اللّحن هو الدّافع للسّلف من المسلمين إلى اتّخاذ خطواتٍ مخلصَة تقيّة سعوا بها إلى المحافظة على النّص القرآني من أهواء التّحريف وأخطاء اللّحن »[1] .

- **العامـــل القومي** : لم تكن الرّقعةُ الإسلامية عربيةً خالصةً،بل وجد المسلمون العرب أنفسهم أمام ثقافاتِ أممٍ كثيرة ،فكانت الثّقافة السّاسانية في العراق وفارس وما وراءهما ، والثّقافة اليونانية والرومانية في الشّام ومصر ، والسريانية في العراق والشّام وهلم جرا ، وكان لزاما عليهم أنْ يسلكوا الطريق التي تليق بأمة قائدة لها ثقافتها القومية التي تحضى بالقبول من لدن الداخلين في الإسلام[2]،كما أنّه ليس من شكَّ في أنَّ «**العرب يعتزُّون بلغتهم اعتزازا شديدًا جعلهم يخشَون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم** »[3] ،وقد كانت تلك الحالة من التّمازج دافعا للعرب لكي يكُونوا معلّمين لغيرهم ، فكان ذلك من دواعي نشأة جملة من العلوم المتضافرة التي منها النّحو العربي، وكان الحفاظُ على الهوية العربيَّة دافعًا لاستظهار عناصر الموروث العربي ليكون من مشمولات الثّقافة العربية الإسلاميـّـة.
- **العامل السّياسي** :السّياسة جزء من العوامل المحيطة التي لها أثرها في الحياة الفكريّة بصفة عامّة ، وقد صاحب بدايات التّفكير النّحوي من أمور السّياسة في ظلّ الدّولة الأمويّة ما كان كفيلا بتوجيهه وجهةً ترضاها ،وقد أعطى محمد الطنطاوي المدرستين النّحويتين طابعًا سياسيًا مناطُة التّنافس ،فقال : « وأن المشادة بين الفريقين ما فترت حينًا . إذ كانت تثيرها الرّغبة في الوصول إلى الحقائق ، والاعتزاز بالنّفس ، والعصبية للبلد والنّمط العلمي ، والطّمع في نائل الخلفاء والأمراء والذين ساهموا بقسط قيم فيها»[4] ، وغير خافٍ ما كان بين البصريّة والكوفيّة من منافسة لا شكَّ أنَّها إحدى العوامل الموجّهة للتّفكير النّحوي ،غير أنَّ العامل السّياسي الأكثر أهميةً هو ما تعلّق بحرص خلفاء بني أمية على تعليم اللُّغة العربيَّة وجعلها شرطا أساسًا في تقلُّد المناصب العليا في الدّولة ،وقد كان المسلمون وقتذاك من العرب الذين بأَيْمانهم ناصيةُ اللُّغة العربية ، فكانت مُؤَهِلَتُهُم إلى الأخذ بنصيبهم من نائل الخلفاء ،أما غير العرب (الموالي) ، فقد كان جهلهم باللُّغة حاجزا دون بلوغ ما بلغه العرب وحافزا في الوقت نفسه لتعلُّمِها،«

---

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 24.وينظر : مفاهيم و مواقف من لغة القرآن ، ص 24.

[2] ينظر: نفسـه ، ص 25. 26.

[3] شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 12.

[4] محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص49.

ومن هنا لم يكد أبو الأسود الدّؤلي وأصحابه من رجال الطبقة الأولى ينفضون أيديهم من بعض التصنيفات النحوية الأولية كأقسام الكلم وحركات الإعرابية ونحوها حتى وجد الموالي ضالتهم المنشودة التي تمكنوا بواسطتها من تعلُّم لغة الدِّين و الدَّولة و المجتمع جميعا »[1].

2ـ مراحل التَّفكير النَّحوي : لقد كان النّحو العربي نِتَاجَ فتراتٍ زمنية متلاحقةٍ ، وكان ذلك الامتداد الزّمني وذلك التّراكم المعرفي كفيلا بخلق بعض نقاطِ الاختلاف التي كانت ميـزةَ اللاّحق عن السّابق ، ولا شك أنَّ تلك السّمة يمكن الاعتماد عليها في تقسيم ذلك الفكر إلى فترات متعدِّدة ،وليست تلك المراحل حلقاتٍ منفصلة بعضها عن بعض ،إنَّما هي منهج دراسة يتيحُ للنّاظر فهمَ ذلك التُّراث عبر سيرورته الزَّمنية من جهةٍ ،وفهمَ منهج ذلك التَّفكير من جهةٍ ثانيـة ،ولعلَّ أوَّل ما يحسُن بيانُه هو استضهار الأُسس التي قام عليها التّقسيم ،ولا نعدم في الدِّراسات المؤرِّخة للنَّحو العربي وجهات مختلفة في تقسيم ذلك التُّراث عبر أطوار مختلفة ،من أولئك محمد الطنطاوي الذي ارتضى تقسيم التُّراث النَّحوي العربي إلى أربعةِ أطوارٍ متداخلة ، كلّ طور يتميَّز بمجموعةٍ من «**المؤثِّرات التي تسبقه وتمهِّد له ، وهي بالطَّبع في غيره ، إلَّا أنَّها لما تكاثرت و تزايدت حتى بدا للعلم بمقتضاها طابع آخر، غير الطّابع السَّابق عليه استوجبت جعله في طورٍ جديـــد** »[2] ،يظهر من القول أنَّ الأساس المعتمَد في تحديد كلِّ طورٍ هو الاختلاف عن سابقه في الطَّابع العام وذلك الاختلاف معزوٌ إلى جُملة المؤثِّرات التي وجَّهت التَّفكير وجهةً تخالف في بعض جوانبها ما كان عليه التَّفكير من ذي قبل ، فليس ذلك التّفكير نمطًا واحدًا من أوليَّته إلى منتهاه ،كما أنّه لم يكن ضربًا من التَّناقض الذي لا ينسجم بعضُه مع بعض ،وتلك الأطـــــوار هي[3] :

1ـ الطّور الأول : وهو ما اصطلح عليه بطور **الوضع و التّكوين** ، وهو طورٌ بصريٌّ ؛ لأنّ البصرة كانت أسبق بزهاء قرن من الكوفة في مجال البحث النّحوي ،حيث كانت الكوفة منصرفةً عنه بما يشغلها من رواية الأشعار و الأخبار و النوادر ، ويمتد هذا الطّور من عصر واضع النّحو أبي الأسود الدُّؤلي إلى أوّل عصر الخليل بن أحمد ، ويغلب الظّن على أن ما تكوَّن من نحو هذه الطّبقة ـ فضلا عن قلَّتـه ـ كان شبه الرّواية للمسموع ،**فلم تنبت بينهم فكرة القياس** ، ولم تقم بينهم حركة التّصنيف ، فلم يُؤْثَر عنهم إلَّا بعض نُتف

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 27.

[2] محمد الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 51.

[3] ينظر : نفسه ، ص 38. 39.

في مواطن متفرّقة لم تبلغ حدَّ الكُتب المنظَّمة ،إذ كان جلُّ اعتمادهم على حفظهم في صدورهم ورواياتهم بلسانهم . أمَّا الطبقة الثانية فازدادت المباحث لديها، وأضافت كثيرا من القواعد ،ونشأت حركة النِّقاش بينها ، فجدَّت في تتبُّع النُّصوص و استخراج الضّوابط ،واستطاعت التصنيف ، وكان من المشار إليهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، ولم ينقضِ هذا الطَّور حتى وفِّق كثير من العلماء إلى وضع الكثير من أصوله فاختمرت **بينهم فكرة التَّعليل** التي كان أوَّل متَّجهٍ إليها عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي .

الطَّور الثّـــاني : طور النُّشوء و النُّمـو (بصري كوفي)[1]، من عهد الخليل بن أحمد البصري وأبي جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي إلى أول عصر المازني البَّصري ، وابن السِّكِّيت الكوفي ، التقت فيه الطَّبقة الثَّالثة البصرية برياسة الخليل والأولى الكوفية بزعامة الرؤاسي ، **والنّحو في هذا الطّور يشمل مباحث الصّرف** ، لأنّ مباحث النّحو في الطّور الماضي **كانت منصرفة حول أواخر الكلم** ،كما عرف عنهم ، بخلاف رجال هذا الطّور ، فإنّهم قد اتجهت أنظارهم إلى مراعات أحوال الأبنية أيضا ، وما تأخرت ملاحظتها لهذا الحين إلا لقلة العثرات فيها ، ولأنّ الخطأ فيها لا يذهب بالمعنى المقصود للمتكلّم كالخطإ في أواخر الكلم .

الطّور الثَّالث النُّضـــج و الاكتمـال (بصري كوفي)[2]:

في أخريات القرن الثالث من عهد أبي عثمان المازني البصري إمام الطَّبقة السَّادسة ، ويعقوب بن السِّكِّيت الكوفي إمام الرابعة ، إلى آخر عصر المبرد البَصري شيخ السّابعة وثعلب شيخ الخامسة .ولقد شمَّـر الجميع عن ساعد الجدِّ ونزلوا الميدان **تسوقُهم العصبية البلديَّة** ، وكان حادي عيسهم في البصرة أبا عثمان المازني وأبا عمر صالح الجرمي وأبا محمد التوزي ... وفي الكوفة يعقوب بن السِّكيت ومحمد بن سعدان وثعلب و الطوال وغيرهم ، **وقد انفصل النَّحو عن قرينه الصَّرف** ، وأوَّل من سلك هذا السَّبيل المازنيُّ فقد ألَّفَ في الصّرف وحده ..

الطَّـور الرابع : طور التَّرجيح (بغدادي) : اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري منهجا أساسه الترجيح بين المدرستين البصرية و الكوفية ،وقد أسلمهم الاستقراء البالغ لآراء المدرستين إلى العثور على قواعد خاصَّة بهم لا تمتُّ بصلة إلى المذهبين تولَّدت من قياسهم واجتهادهم[1].

[1] الطنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 41.

[2] نفسه ، 46. 49.

والذي يظهر من هذه الأطوار المذكورة أنَّها بنيت على أساس طبقات النّحويين ،وهي وإنْ حدَّدت أطوار التّفكير النّحوي تبعا لذلك فإنّها لم تُعن بالتركّيز على المنهج الذي اختلف من مدرسة إلى أخرى، كما اختلف داخل المدرسة الواحدة في بعض المسائل .

3ـ فكـــــرة المدرسة في النّحـــــو العربي :

لا شكَّ في أنَّه من المفيد و نحن بصدد الاختبار الابستمولوجي للنَّحو العربي أن نعرِّج على فكرةٍ أساسيَّة كانت قرينةَ ذلك الموروث منذ البدايات الأولى، فقد ارتبط الحديث عن النّحو العربي بالحديث عن مدرستي البصرة و الكوفة ،ويقف الباحث عند هذه السّمة فيدفعه الفُضول العلمي إلى محاولة الفهم ،بعد أن اعترضت سبيله جملة أسئلة هي : هل المدرسة مفهوم بيئي أم هي مفهوم علمي قوامه وحدة المنهج والأصول ؟ وما طبيعة الخلاف بين المدرستين ؟،وإلى حد يمكن الاعتماد عليه ونحن بصدد رسم الخطوط العامة للتفكير النّحوي العربي ؟ .

ذهبت د. خديجة الحديثي إلى أنّ أبا بكر الزبيدي (ت379هـ) « **هو أوَّل من قسَّم النُّحاةَ إلى مجموعات بحسب البلدان التي عُرفوا بها ، وكان أوَّل من استخدم عبارات مذهب الكوفيين ومذهب البصريين ويريد بذلك أنَّ النّحوي متابعٌ لآراء نحَّـــاة الكوفة ، أو لآراء نُحَّاة البصرة أو لنحَّاة المدينتين** »[2] .

إنَّ أول ما ينبغي التنبه إليه هو أن "المدرسة" مصطلح معاصر لم يرد ذكره في مقولات المتقدِّمين ،وتنتهي المتابعة إلى : « **أنَّ الذين أرَّخوا للنّحو والنّحاة من القدماء لم يستعملوا كلمة "مدرسة " في تصنيفهم لهذه المجموعات النّحوية ، وإنَّما اتّبعوا في ترتيبهم نسبتهم إلى البلد الذي ظهروا فيه وتعلّموا نحوَه ودرسُوه و درَّسُـوه** »[3] ، ولكنَّ الذي يتداوله القُدماء للتّعبير عن تلك المجموعات قولهم : مذهب البّصريين أو قولهم أهل البّصرة ، وتذهب د.خديجة الحديثي إلى أنّ الاصطلاح على نحاة البصرة ونحاة الكوفة بمصطلح المدرسة كان على يد مهدي المخزومي، وذلك في قوله : « **إن الكسائي بمنهجه و أساليب دراسته مدرسة لها خصائصها ومميزاتها ، فليست المدرسة إلا أستاذا مؤثرا وتلاميذ متأثرين**

[1] نفسه ، ص 185. وينظر : شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 145.
[2] خديجة الحديثي ، المدارس النّحوية ، دار الأمل ، الأردن ، ط3، 1422هـ . 2001م ص 11.
[3] نفسه ، ص 12.

وقد اجتمعوا على تحقيق غرض واحد ونهجوا للوصول إليه منهجا واحدا »[1] ، يفصح هذا القول على تصور صاحبه للمصطلح " مدرسة" ، حيث يجعل قوامه أربعة عناصر هي : الأستاذ والتّلاميذ والغرض والمنهج ، ولعلّ في ذلك تضييق لمفهوم المنهج حيث خصّ به منهجَ نحويٍّ وإن كان رأس المدرسة التي ينتمي إليها ، إلا أنّه لا يصدق على منهج التّفكير النّحوي في صورته العامّة .

3 ـ 1 ـ بواعث الخلاف :لقد كان للخلاف بين البّصرية و الكوفية بواعث كثيرة ، ترجع في الأساس إلى طبيعة المدينتين من حيث الموقع الجغرافي ومن حيث التّوجه العام للعلماء في كلّ منهما ،مضافا إلى ذلك الكثير من الأحداث السّياسية التي جعلت الخلاف يصطبغ بصبغة عامّة ، وفي ذلك قال د. تمام حسّان : فأمّا « البصرة على حافة الصّحراء فقد كانت حاضرة عراقِ العجم وهو إقليم يمتدّ شرقًا إلى خراسان ، وأمّا الكوفة فكانت عاصمة عراق العرب وهو يشمل السّواد و الجزيرة ... ووفد على المدينتين عند إنشائهما جماعة من الصّحابة رضوان الله عليهم ،فكان أنس بن مالك أشهر من وفد على البصرة ، وكان عبد الله بن مسعود أشهر من وفد الكوفة . **ولقد وسعت ثقافة البصرة النّقل و العقل معا ، ولكنّ ثقافة الكوفة غلب عليها النقل** ... ولقد كان من الممكن للبصرة أن تكون دار حديث ورواية عن أنس لولا أن أنسًا شهد السنين الأخيرة فقط من حياة النبي صلى الله عليه و سلم ، وكان يخدمه و هو غلام حدث لا يستطيع لصغر سنّه أن يعيَ الكثير مما يدور حوله من قول أو فعل ... أمّا عبد الله بن مسعود نزيل الكوفة فقد كان من حفّاظ القرآن و روّاة الحديث وقد رزق حسن الفهم في استخراج الأحكام الفقهية من النُّصوص »[2] ، لقد كان لهذا الملمح أثـــره الواضح في توجيه المذهب **الكوفي إلى النّقل** ،كما كان للأحداث السياسية أثرها كذلك في اتساع دائرة الخلاف بين المدرستين حيث « **اتّخذ علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الكوفة عاصمة له ، فلما حدثت الفتنة أصبح أكثر أهل الكوفة من شيعة علي ، وانحازت العثمانية إلى البصرة . بذلك و قف كلّ من المدينتين بإزاء الأخرى من حيث الولاء** »[3] .

[1] خديجة الحديثي ، المدارس النحوية ، دار الأمل ، الأردن ، ط3 ، 1422هـ . 2001م ، ص 14 .

[2] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 29.

[3] نفسه ، ص 30.

3ـ 2 ـ . الخلاف النّحوي بين المسائل الفرعية و الأُصول المنهجية :

لكلٍّ تلك البواعث السَّابقة الذِّكر وغيرها الأثرُ الواضح في توجيه ثقافة كلٍّ من البلدين وجهةً مخصوصةً ، وهي مُعينة على فهم ذلك الخلاف النّحوي من وجوه كثيرة، لكن الوقوف على حقيقة ذلك الخلاف لا تكون إلَّا من خلال الوقوف على تلك المسائل التي استحال النّظر في ضربًا من التّعارض لكلّ منهما وجهةٌ من الرّأي هو مُوليها، ولا ينبغي لمن يروم كشف أصول ذلك الخلاف أن يتَّكل على تلك البواعث في تفسير هذه الظّاهرة ،بل القصد ـ كما رأى د. تمام ـ استجلاء الخلاف في أصول المنهج « **باعتباره المحكّ الوحيد لدعوى وجود مدرستين نحويتين إحداهما مدرسة البصرة و الأخرى مدرسة الكوفة** »[1] .

وقد استقرأ د. تمام بعض تلك الأصول التي يمكن أن نوجزها في الجدول التالي[2] :

أصول بصرية يرفضها الكوفيون	أصول كوفية يرفضها البصريون
1ـ المصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير . 2ـ حذف ما لا معنى له أولى . 3ـ لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث . 4ـ لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه . 5ـ إذا ركب الحرفان بطل عمل كا منهما منفردا . 6ـ لا يجوز رد الشيء إلى غير أصله . 7ـ الأصل في الأسماء ألا تعمل . 8ـ يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من و جهين . المعمول لا يقع إلا حيث يقع الفاعل .	ـ كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس و الخروج عن الأصل 2ـ الخلاف يعمل النصب . 3ـ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة . 4ـ حروف الحروف كلها أصلية . 5ـ الحذف لا يكون في الحرف . 6ـ الحمل على الجوار كثير . 7ـ كثرة الاستعمال تجيز الحذف . 8ـ الأصلي أقوى من الزائد عند الحذف . 9ـ المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب . 10ـ الحرف الساكن حاجز غير حصين

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 42.

[2] نفسه ، ص 43.

وقد أثير النقاش من منطلق الاختلاف الذي بين المدرستين مداره السؤال : هل يفضي ذلك الوصف إلى الحديث عن منهجين مختلفين في النّحو العربي ؟ .

يجيبنا د. تمام عن هذا السّؤال قائلا : « **ومن الواضح أنّ الخلاف حول المسائل لا ينهض مبرّرا لدعوى وجود مدرستين نحويّتين ، لأنَّ البصريين فيما بينهم يختلفون حول المسائل تأويلا و تخريجًا ولكنَّ الأصول واحدة** »[1] ،في هذا تشخيص لطبيعة ذلك الخلاف الذي يتنزل ضمن المسائل من حيث النّظر فيها ، وهو موجود بين المدرستين كما أنّه موجود داخل المدرسة الواحدة ، وبالتّالي فهو لا يقوى إلى التّسليم بوجود منهجين مختلفين صدر التّفكير النّحوي عنهما ،ويعزّز ذلك ما ذهب إليه د. علي أبو المكارم حيث قال : «**المنهج الذي سارت فيه الدّراسة النّحوية واحد في مدنه المختلفة تحكمه قواعد عامّة لم يخرج عليها وإن تفاوت تأثير بعضها في بعض ، وأن ليس ثمة مدارس بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج متميز لكلّ منها في النّحو ، وإنّما هناك تجمعات مدنية ، وهذه التّجمعات تتحرّك في إطار متشابه و تطبق أصولا واحدة ، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات فإنّه لا ينفي عنها وحدة المنهج واتفاق الأصـــول** »[2] .

ويرى يوهاس فك أن مردّ الخلاف إلى غياب النّظرية التي تجتمع على منوالها الآراء ، وما الاختلاف في نظره إلّا وجهات نظر حول مسائل بعينها كان غياب النّظرية حسب رأيه مجالا لتعدّد الإجابات ، نجد ذلك في قوله : « يمكن القول في حقيقة الأمر ، إنّ الاختلافات بين نحاة البصرة و نحاة الكوفة في الفترة التي سبقت ظهور النموذج المعتمد لم تكن إلّا مظهرا من مظاهر الوضع العام السَّائد في النّحو في ذلك الوقت ، **حيث تعايشت العديد من الحلول المتعارضة لنفس المشكلة نتيجة غياب نظرية رسمية مصرّح بها** »[3] ، ويضيف قائـلا: « الطبيعة الحدسية غير الرسمية للإطار النّظري أثر آخر . ذلك أنّها أعطت مجالا واسعا للتّأويل و للابتكار الشّخصي ـ ما دام لم يتم تحديد المبادئ و القواعد العامَّة التي تحكم التّحليل النّحوي بشكل صريح ومعلن ومنهجي فقد كان ممكنا باستمرار أن يوجد في نفس الوقت **حلّان لنفس المشكلة لا يجمع بينهما شيء تقريبا** ، وأن يتم النظر إليهما على أنّهما في الحقيقة متساويان . يعدّ فهم هذه الخاصيّـة

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 42.

[2] علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي ، 243. 244.وينظر : مدخل إلى تاريخ النحو العربي ،ص 121 .

[3] بوهاس ـ جيوم ـ كولوغلي ، التراث اللغوي العربي ،ترجمة : محمد حسن عبد العزيز وكمال شاهين ، دار السلام ، مصر ، ودار الوعي ، الجزائر ، ط2، 1433هـ . 2012م ، ص 35.

من خصائص النّظرية النحوية في هذه الفترة أمرا أساسيا من أجل الحصول على صورة واضحة لموضوع طال الجدل حوله ، أي موضوع مدرسة البصرة و مدرسة الكوفة »[1].

4ـ النّحو العربي من العلميّة إلى التّعليميّـة :

يسلك البحث النّحوي مسلكين يفرض اختلاف غرضِ كلّ منهما اختلافا في المنهج ،الأول مسلك الطّرح العلمي الذي يهدف إلى معالجة المادة اللغوية معالجة علمية قصد صياغة ما يتطلبه المنوال النظري من جمع و تصنيف و تقعيد ، أمّا الثاني وإنْ كان مشتغلا على معطيات الأوّل فإنه نشد غاية تعليميّة تتحكم في تعامله مع المسائل بمنهجٍ ينسجم مع تلك الغاية،ووجهة الحديث في هذا المقام عن أثر ذلك في التفكير النّحوي منذ البدايات الأولى ، ، فهل يمكن القول بأن النّحو العربي نشأ تعليميا ؟ وهل أسست قواعده لفهم النّصوص أم لتّعليم الأحكام النحوية لغير العرب وللعرب ؟ وما أثر تلك الوجهة التعليمية على منهج البّحث النّحوي عموما ؟.

الذي ينظر في دواعي النشأة يجد تلك القصص ذات المنحى التعليمي يهدف إلى تقويم اللّسان العربي ، ولقد قال الرافعي : « **واشتهر النّحو و غيره من العلوم التي وضعت لذلك العهد بأنها علوم الموالي ؛ فكان يرغب عنها الأشراف لذلك** »[2]، في هذا القول إقرار بالصّبغة التعليمية التي زامنت النّحو العربي ، ذلك لتفشي اللّحن على ألسنة الموالي خاصَّة ؛ فهو آلة لتعليم اللّغة التي هي لغة النّصوص قرآنا وحديثا وشعرا ونثرا ، فلم يكن بد من نقل الأمم إلى القرآن والعربية ، ولا يتم لها ذلك إلا بتناول هذه اللغة التي نطق بها القرآن والتي حوت التراث الإسلامي بالتقعيد لتيسير التعليم .

ويرى كثير من الدارسين أنّ حصر النحو في غايته التعليمية إجحاف لا تؤيده النظرة الفاحصة ، وليس من الصَّواب أن يكون اللحن سببا في وضح النّحو، من أولئك د. علي أبو المكارم الذي رفض «**أن يكون ظهور اللّحن أو شيوعه هو السّبب الأساسي في نشأة النّحو وإلّا لظهرت محاولات نحوية ، أو قضايا تتصل بظواهر اللغة التركيبية في العصر الجاهلي أو في عهد النبي وأبي بكر وعمر ، وهو ما لا نجد له أصلا**

[1] السابق ، ص 34 .35 .

[2] مصطفى صادق الرافعي ، تاريخ آداب العرب ،راجعه و ضبطه : عبد الله المنشاوي و مهدي البحقيري ، مكتبة الإيمان ، القاهرة ، 205/1.

فيما ترويه كتب التّاريخ ومصادر اللغة »[1] ، يرمي هذا القول إلى صرف الغاية التي من أجلها وضع النّحو من التّعليم إلى نطاق أوسع ، وهو فهم النّصوص وفي مقدمتها النّص القرآني ،أي أن « **نشأة النّحو لم تكن ردًّا على انتشار اللّحن بين الشّعوب غير العربية ، وحتى بين العرب أنفسهم ، بل السّبب الحقيقي لنشأة النحو إنّما هو السعي لفهم النص القرآني باعتباره مناطَ الأحكام التي تنتظم الحياة . وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص وعلم يسعى لحفظه من اللّحن** »[2] .

5 ـ النَّحـــو العربي وعِلـــم المعـــاني :

وُجِّهت التّهمة إلى النّحو العربي ، من حيث كونه متجها أساسا إلى المبنى وإهماله للمعنى ، فجاء في صورة يصح أن يوصف من خلالها بأنه نحو المباني أكثر من وصفه بنحو المعاني ، وقد تعالت أصوات كثير من الدارسين داعية إلى ضرورة استدعاء النحو العربي ضميمه من البلاغة وهو علم المعاني ، ليكوّنا متضافرين منهج النظر إلى التركيب اللغوي .

ويعد د . تمام من أولئك المنادين بالجمع بين العلمين ، بل إنّ كتاب" اللغة العربية معناها و مبناها" جاء للوفاء بهذا المطلب ، فغايته بمنطوق العنوان هي المواءمة بين المعانى و المبانى حين التّصدي للتّحليل النّحوي ، ويذهب معبرا عن متانة الرابطة بين العلمين إلى القول : « إن النّحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدّعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني حتى إنّه ليحسن في رأيي أن يكون علم المعاني قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها إن صح هذا التعبير »[3]،يظهر من هذا القول أنه يضع علم المعاني موضع الغاية التي يسعى إليها الناظر في التركيب اللغوي ، وأن النحو بانفصاله عن علم المعاني لم يصل إلى الذروة التي كان مؤمولا به الوصول إليها ،وبالاتصال . في نظره ـ « يصبح للنحو العربي مضمون والتي يمكن بها مزج علم النحو بمعطيات علم المعاني لنصل منهما معا ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال عبد القاهر ، ولكن لم يحاول واحد من الأساتذة أن يمزج أحد العلمين بالآخر ليخرج منهما دراسة نحوية تعنى بالتركيب كما تعنى بالتحليل وتختص بمعاني الجمل كما تحتفي بمعاني الأبواب

[1] علي أبو المكارم ، مدخل إلى تاريخ النحو العربي ، ص 52. وينظر : ص 40. 143.

[2] نور الدين عصام ، تاريخ النحو (المدخل ـ النشأة و التأسيس)،دار الفكر اللبناني ، ط1، 1995م ، ص 43 .

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18.

الفرعية التي في داخل الجملة »[1] ، وقبل أن نعرض لتصور د . تمام في هذه المسألة لا بد من نظرة في تصور القدماء للعلاقة بين العلمين و حدود كل منهما ضمن علوم العربية ، قصد معرفة المنهج القابع خلف الفصل بين علم النحو و علم المعاني .

مما لا شك فيه أنّ لكل فرع من فروع الدّراسة اللّغوية غاية يسعى إلى الكشف عنها وبها يتم تحديد المنهج وتحييز حدود العمل ، وفي ذلك يقول محمد بن علي الجرجاني (ت 792هـ) : « وحدودها ـ يقصد علوم العربية ـ مفردات التراكيب المذكورة باعتبار صوغها و أحوالها والعارضة لصيغها و أجزائها ... هي موضوع علم التصريف . وتراكيبها باعتبار أوزانها من الحركات و السكنات هي موضوع علم العروض . وباعتبار أحوالها التي توجب معرفتها صحة التركيب من التعريف و التنكير ، والتذكير و التأنيث ، و الإفراد و التثنية و الجمع ، و الظهور و الإضمار ، والذكر و الحذف ، وما يقتضيه التركيب الصحيح من الإعراب و البناء العرض ، وهو علم النحو . وباعتبار تطبيق أحوالها العارضة لها على أحوال المعاني بحسب اقتضاء الوقت الحاضر ، وهو علم المعاني . وباعتبار كون دلالتها على المعنى المراد بشركة العقل، هو موضوع علم البيان ، وباعتبار نسبة بعضها إلى البعض لفظا أو معنى بالتحسين و التقبيح ، هو موضوع علم المعاني »[2] ، واضح من النص أن علوم العربية صرفا وعروضا ونحوا وبلاغة تختلف من حيث منهجُ العمل وإن اتحدت كلّها في نقطة التقائها وهي مفردات التراكيب ، وإن كان اهتمام في أهل العروض تبدو حدود المفارقة أكثر وضوحا ، إذا ما قورنت بما بين النحو وعلم المعاني ، هذا الأخير الذي عرفه الخطيب القزويني بأنه : « علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال ، وينحصر في ثمانية أبواب : أحوال الإسناد الخبري ، وأحوال المسند إليه ، وأحوال المسند ، أحوال متعلقات الفعل ، القصر ، الإنشاء ، الفصل و الوصل ، الإيجاز و الإطناب و المساواة »[3] ، ويفرق ابن الأثير(ت637هـ) بين نظر النّحوي في مفردات التّركيب ، ونظر صاحب علم البيان (يقصد العلوم الثلاثة)قائلا : « موضوع علم البيان هو الفصاحة و البلاغة وصاحبُهُ يُسْأَلُ عن أحوالها اللفظيةو المعنوية ،وهوو النحوي يشتركان في أن النحويَّ ينظر في دِلالَة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي ، وتلك دِلالةٌ عامةٌ ،وصاحبُ علمِ البيانِ ينظر في فضيلةِ تلك الدِّلالة ،

[1] نفسه ، ص 336.

[2] محمد بن علي الجرجاني ، الإشارات و التنبيهات في علم البلاغة ، تحقيق : عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب ، د.ط ، 1418هـ . 1997م ص2.

[3] الخطيب القزويني ، التلخيص في عوم البلاغة ، ضبطه و شرحه : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الفكر العربي ، ط1، 1904، ص 37. 38.

وهي دلالةٌ خاصةٌ ، والمراد بها أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن ، وذلك أمر وراء النحو و الإعراب ،ألا ترى أن النحوي يفهم معنى الكلام المنظوم و المنثور ، ويعلم مواقع إعرابه ومع ذلك فإنه لا يفهم ما فيه من الفصاحة و البلاغة »[1]،فالعلاقة كما يراها ابن الأثير قوامها الخصوص و العموم بين العلمين ، فنظرة النّحوي في دلالات الألفاظ مؤدّاها المقايسة بينها و بين أصل الوضع الذي جرّده التي تفضي إلى المطابقة أو الخروج عن الأصل ، فيكون الحكم بالصّواب أو الخطأ ، أما صاحب البيان فنظرته تتعدى نظرة النّحوي حيث يمثل طرفا المقايسة عنده الدلالة من جهة و الفصاحة والبلاغة من جهة ثانية ، فيكون الحكم بالحسن أو بالقبح.

وقد عقد د. تمام فصلا من كتابه "الأصول" للحديث عن البلاغة العربية ، وضح فيه العلاقة بين النَّحو وعلم المعاني، مستدلا عليها بمقولات علماء البلاغة الذين لم يغب عنهم ـ تنظيرا و تطبيقا ـ ما بين العلمين من صلات ، ومن تلك قول الخطيب القزويني: « ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه إما أن يكون لنسبته خارجٌ تطابقه أو لا تطابقه ، أو لا يكون لها خارج ، الأول و الثاني الإنشاء ثم الخبر لا بد له من إسناد ، ومسند إليه ، ومسند ، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الأولى ، ثم المسند يكون له متعلقات إذا كان فعلا ، أو متصلا به ، أو في معناه فاسم الفاعل ونحوه ، وهذا هو الباب الرابع ثم الإسناد و التعلق وكل واحد منهما يكون بقصر أو بغير قصر ، وهذا هو الباب الخامس ، والإنشاء هو الباب السادس . ثم الجملة إذا قرنت بأخـــرى ، فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى ، أو غير معطوفة ، وهذا هو الباب السّابع ، ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة ، أو غير زائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن »[2] ، ويردف د.تمام حسان معلقا على قوله : « والملاحِظ إلى هذا الكلام يلاحظ أن القزويني يضع مباحث علم المعاني في نطاق إسناد الجملة و علاقاتها الداخلية و الخارجية و أساليبها وهو كلام لا يبعد بالمعاني عن النحو »[3] .

ويرى د. تمام أنّ من « **صور التكامل بين العلمين أن ترى علماء المعاني يقبلون قبول التسليم أهم أصل من أصول النحو . وهو أصل الوضع** »[4] وبعد أن وضَّح العلاقة التَّرابطية بينهما ،حاول أنْ يحدِّد ما

[1] ابن الأثير ، المثل السائر في أدب الكاتب و الشّاعر ، قدمه وعلق عليه : أحمد الحُوفي وبدوي طبانه ،دار نهضة مصر للطبع و النشر ، القاهرة ، د .ط، 1/ 37 .

[2] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص312.

[3] نفسه ، ص 312.

[4] نفسه ، ص 313.

بينهما من فوارق ، فرأى أن الفارق بينهما يكمن في المنطلق و في الغاية أيضا ، حيث إن علم المعاني ينطلق من المعاني و صولا إلى المباني ، وهو عكس اتجاه النحو ، أما من حيث الغاية فمناط النّحو المعاني الوظيفية ،في حين يتخطى علم المعاني دائرة المعاني الوظيفية إلى مطمح آخر هو المعاني الذوقية ولولا هذا الفارق الأخير لما كان هناك ما يبرر الفصل بينهما [1] .

وقد أثار تخريج د. تمام لقول الخطيب القزويني نقاشا كبيرا فبعد أن رأى أن الإسناد هو حلقة الوصل بين العلمين ، وقد رأى د. أحمد العلوي في كتابه (الطبيعة و التّمثال) خلاف رأيه فقال : « إنَّ الإسناد هو أعظم ما يبعد المعاني عن النّحو أنظر إلى القزويني يجعل أحـــوال الإسناد إلى الخبر و الإنشاء من إسناد من أبواب بحيث الكلام ويبعده عن النحو الذي مجاله الكلم و الذي لا يتطرق إلى إنشاء و لا إلى خبر و لا إلى شرط إلا من جهة الصيغة التي تستدعي استعمالا وضعيا كلميا لا كلاميا ... » [2] .

6ـ التّفكير النّحوي العربي والمنطق الصّوري:

لقد شغلت مسألة العلاقة بين التّراث النّحوي و المنطق الأرسطي اليوناني فكر الكثير من الدّارسين، ولقد أثار ذلك الشاغل عبر محطات البّحث اللّغوي الحديث دوافع وغايات مختلفة، ولعلَّه من الميسور الاطلاع على ما أثير حول المسألة في مراجع كثيرة ، ولا نرى في هذا الصّدد تِرداد ما قيل درءا للتكرار غير المفيد [3].

أ ـ أسباب مناهضة المنطق الصّوري في النّحو العربي : لقد عرفت الثقافة العربية الإسلامية منذ قديم عهدها جدلا مع المناطقة [4]، ومن حِلَق ذلك الجدل ما كان بينهم وبين المناطقة ، لم يكن ذلك الجدل

[1] ينظر : نفسه ، ص 312. 316.

[2] حافظ إسماعيل علوي ، اللسانيات القرآنية ، بحث في ابستمولوجيا اللسانيات عند الدكتور أحمد العلوي ، مجلة الساتل ، جامعة ابن زهر ، كلية الآداب ، أكادير ، المغرب ، ص 44.

[3] ينظر :محمد الطّنطاوي ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 21. وينظر:علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط8، د. ت، ص 213.وينظر : اتجاهات الدراسات اللسانية في مصر ، ص 206. وينظر : إبراهيم مدكور، في اللغة و الأدب، دار المعارف، سلسلة إقراء، 1970، ص 53.

[4] لمزيد اطلاع ، ينظر :علي سامي النشار ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي عي العالم الإسلامي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط3، 1404هـ . 1984م . ص 79 وما بعدها .

من قبيل المسامَرة الفكريَّة التي قد تتميَّز بها المناظرات في وصفها العام ؛ إنّما يتنزَّل ذلك الجدل في صميم التفكير النّحوي إذ هو وثيق الصّلة بالمنهج الذي هو قوام الفكر ومناطُ النّظـــر، وهو الكفيل بضمان استقلالية النّحو العربي عن غيره من مسالك الفكر وإن شاركته في الموضوع ، ومن نماذج تلك المناظرات السّجالية ما دار بين أبي سعيد المعتزلي وبين أبي بشر متى بن يونس المنطقي في بغداد سنة 362هـ ، ومدار المناظرة نقطة واحدة هي تأكيد أنّ النّحو شيء والمنطِق شيء آخر ، ذلك ما كانت ترمي إليه أسئلة أبي سعيد التي أولها « حدثني عن المنطق ماذا تعني به ؟ ... قال متَّى : أعني به أنّـه آلة الكلام يعرف بها صحيح الكلام من سقيمه ، وفاسد المعنى من صالحه ، كالميزان ، فإني أعرف به الرُّجحان من النُّقصان ، والشائل من الجانـــح .

فقال أبو سعيد: أخطأت ، لأنّ صحيح الكلام من سقيمه **يعرف بالنّظم المألوف و الإعراب المعروف إذا كنّا نتكلّم بالعربية ، وفاسد المعنى من صالحه يعرف بالعقل إذا كنّا نبحث بالعقل ...**

ثم قال : إذا كان المنطق وضعه رجل من يونَـــان على لغة أهلها واصطلاحهم عليها وما يتعارفونه من رُسومها و صفاتها ، **فمن أين يلزم التُّرك والهند والفرس والعرب أن ينظروا فيه ويتَّخذوه قاضيا وحَكَما لهم وعليهم** »[1]، محصول ما سبق من قبس المناظرة من أسئلةٍ أراد أبو سعيد أن يقيم بها الحجَّة على مناظرِه ، وأوّلها السّؤال المتعلِّق بماهية المنطق ،وهو المنطلق الأساس لبيان مرتكزات ما سيتلوه من أسئلة المناظرة ، فإذا عرف المفهوم زال الخلاف وقامت الحجَّـة ، ويظهر في تعريف متّى للمنطق أنَّه مقتبس من تصوُّر أرسطو ؛لأنَّ « **المنطق في نظره هو علم قوانينِ الفكر بصرف النَّظـــر على اختلاف أنواعها ، وهو أداة لا بدَّ من معرفتها قبل تعلُّم أي علم آخر**»[2] ، وقد اقتبس متَّى من هذا المفهوم وحوّره بما يتماشى والمقام ،فجعل المنطق آلـةَ الكلام التي بها تعرف الصّحة من السّقم و الفساد من الصّلاح، وفي ذلك تقاطعَ المنطق مع النّحو وادعى لنفسه ما لا يملك ،فمعرفة الفساد من الصّلاح لا يمتلك آلتها إلّا النّحوي بالإعراب والنّظم أمّا العقل فهو شركة بينهما ، وافتقار متَّى لآلة النّحوي هو ما جعله يعدِم الجواب عن «**الواو وما أحكامه؟**

[1] أبو حيان التوحيدي ، الإمتاع و المؤانسة ، تحقيق : أحمد جاد ، دار الغد الجديد ، القاهرة ، ط1، 1430هـ . 2009م ، ص 89.

[22] محمد مهران ، مدخل إلى المنطق الصوري ، دار الثقافة ، القاهرة ، 1994، د.ط ، ص 14.وتعريف المنطق عند أرسطو هو : «آلة العلم ، وموضوعه الحقيقي هو العلم نفسه أو صورة العلم».محمد عزيز نظمي سالم، تاريخ المنطق عند العرب ،مؤسسة الجامعة ، الإسكندرية، 1983م، د. ط،

وكيف مواقعه ؟ وهل هو على وجه أو وجوه ؟ فبهت متى وقال :هذا نحو ، والنّحو لم أنظر فيه . لأنّه لا حاجة بالمنطقي إليه وبالنّحوي حاجة شديدة إلى المنطق ، لأنّ المنطق يبحث عن المعنى والنّحو يبحث عن اللّفظ ،فإن مرَّ المنطقي باللّفظ فبالعَرض ، وإن عثر النَّحوي بالمعنى فبالعرض ، والمعنى أشرف من اللفّظ ، واللفظ أوضع من المعنى .

قال أبو سعيد : أخطأت لأنّ الكلام والنّطق و اللغة و الإفصاح والإعراب و الإبانة والحديث والإخبار والاستخبار والعرض والتّمني والنّهي و الحضّ والدّعاء والنّداء والطّلب من واد واحد بالمشاكلة و المماثلة ... **والنّحو منطق لكنه مسلوخ من العربية ، والمنطق نحو ، ولكنه مفهوم باللغة** ... »[1].

تعكس هذه المناظرة موقفَ النّحوي من المنطق ، وأَنْ ليس للنّحوي من آلة يتفحَّص بها ضُروب الكلام إلَّا النَّظم والإعراب ، هما معيار الصّحة و الفساد ، وميزان المفاضلة في الحسن والبيان ، ولعلّ السّؤال الأهم الذي يسترعي التوضيح هو : ما الجناية التي يرتكبها النّحوي إذا خلط بين النّحو وبين المنطق الأرسطي ؟ وهل في ذلك إخلال بالمنهج السليم للنّحو ؟ .

من المعلوم أنّ العلوم والمعارف تفرّعت من حيث هي زوايا من النّظر مختلفة ، لكلّ منها منهجها الخاص الذي يحدّد الغاية و يضبط التّصور ، والنّحو والفلسفة نمطان من النّظر مختلفان وإنْ اتّحدت نقطة النّظر ؛ لأنّ اللّغة عند النّحوي هي الأداة وهي الموضوع ، بينما ينظر إليها الفيلسوف باعتبارها أداةً للفكر ، وإن جعلها موضوعا فهي كذلك من منطلق تلك الغاية ،قال عبده الراجحي : « ... **منطق أرسطو يهتم بالصّورة أكثر من ((المادة)) ، ودرس اللّغة ينبغي أن يركّـــز على ((المادة)) لا على ((الصّورة)) وبتأثير المنطق على النّحو يبعده عن درس الواقع اللّغوي كما هو**»[2]، فالمنطلق الأساس الذي ينطلق منه النّحو هو الواقع اللّغوي ،وقد كان النّحاة على صواب حينما جعلوا السّماع الدّليل الأوّل من أدلة الصّناعة النّحوية ، أمّا المنطق فالدليل فيه مأخوذ من العقل وغايته تطابق الفكر مع نفسه .

[1] أبو حيان التوحيدي ، الإمتاع و المؤانسة ، ص 92.

[2] عبده الراجحي ،النحو العربي و الدرس الحديث ، ص 65 . المنطق الصوري «يقوم على أساس من التّصورات concpls إذ أنه في واقع الأمر يركز على صورة الفكر لا مادته ، وذلك عكس المنطق المادي الاستقرائي الذي يولي عنايته للمادةmatter أو المحتوى content الداخلي للفكر » .ماهر عبد القادر محمد، محاضرات في المنطق ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،د . ط 1985. 1986م، 1 /18.

وقد ذكر د. طه عبد الرحمن أنّ « الباعث على معارضة أهل الممارسة التّراثية للمنقول المنطقي لا يمكن أن يكون إلا لتلك الصّبغـــة التّجريدية التي يتّصف بها هذا العلم ، والتي تتعارض مع التّوجـــه العملي **الذي تتّسم به أصول المجال التّداولي الإسلامي العربي** »[1] ، وهذا التّغلغل في التّجريد نتيجة إعمال الأحكام المنطقية في التركيب اللّغوي ، نتيجتُـه الإخلال بالقواعد اللّغوية من ثلاث نواحٍ هي [2]:

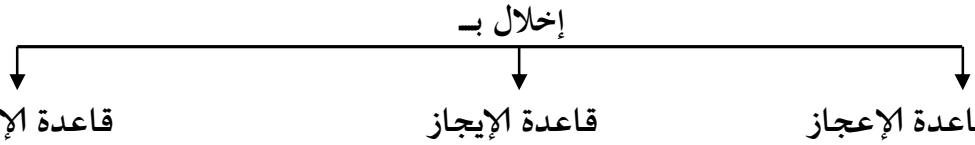

أما الإخلال بقاعدة الإعجاز فيظهر في جانبين :

ـ مرجع الحكم على التّركيب اللّغوي ليس هو المنطق وحده ، إنّما هو أساسًا النّحـــو ، فما جعله النّحو تركيبًـــا سليمًا تقرر الأخذ به ، وما لم يجعله تركيبًا سليمًا تقرّر تركـــه .

ـ الاعتماد على الصّيغة الجملية الثّلاثية ذات الأصل اليوناني في تركيب القضايا (أي الموضوع و الرابطة و المحمول) يخالف الصّيغ المتنوعة التي تأخذ بها الممارسة اللّغوية العربية ، والتي تتصدّرها الصّيغـــة الفعليـــة .

وأما الإخلال بقاعدة الإنجاز فتتمثّل في أنّ المنطقيين يميلون إلى صوغ عباراتهم بطرق محرّرة على مقتضى أساليب التّعبير المنطقي المنقول إليهم ، فجاءت هذه العبارات في اصطلاحها وتركيبها مخالفـــة لضوابط التّبليغ السّليـــم .

وأما الإخلال بقاعدة الإيجاز فيتمثّل في إدخال آليات المنطق الاستدلالية في كلام العرب وأدلّتـه أدّى إلى تكثير عباراته وتكلّف بعض أجزائها .

ومحصول القول في الأسباب التي كانت دافعا لمناهضة آليات المنطق الصّوري في الممارسة النّحوية في النُّقطتين التّاليتين :

ـــ تعكس مناظرة أبي سعيد السيرافي ليونس بن متّى جانبا مهمًّا من تفكير النّحاة ، هو الوعي بأنَّ المنطقَ اليوناني مستنبط من اللُّغة اليونانيَّـــة ، فإذا كانت قواعده مُلزمةً لتراكيب تلك اللُّغة، فهي غير مُلزمةٍ لتراكيب

[1] طه عبد الرحمن ،تجديد المنهج في تقويم التراث ،المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ط2، 1414هـ . 1993م ، ص 315.
[2] ينظر : نفسه ،ص 318. 321

اللُّغة العربية ، والتّعميم ضربٌ من الإسقاط الذي يجعلها خاضعةً لمنطق من غير مادَّتها ، واللّغة لا تخضع إلاّ للاستعمال العربي بلْـــهَ الخضوع للمنقول من المنطق اليوناني .

ـ المنطق اليوناني صورة من صور الإيغال في التّجريد الذي يخلّ بقواعد التّركيب اللّغوي العربي ، الذي يتَّسم بالإعجاز (الإعراب والنّظم) ، والإنجاز(الاستعمال العربي) ، الإيجاز (البلاغـــة هي الإيجاز) .

ب ـ موقف تمَّـــام حسّــان من أصَالة التفكيرالنّحوي العربي :

لا بدّ ونحن بصدد الحديث عن ثنائية الأصالة و التّأثر في التّراث اللّغوي عامّة و النّحوي بصفة خاصّة ، من معرفة وجهةِ د. تمام حسّان في المسألة من خلال الوقوف عند أقواله التي تعبّر عن نظرته الخاصّة ،والتي جاءت موزّعة عبر محطّات مختلفة ضمن مساره التّأليفي ؛ بدءًا بكتاب (مناهج البحث في اللُّغه) وصولا إلى كتاب (الأصول) .

جاء في صدر كتاب "مناهج البحث في اللغة" مبحث بعنوان **استقلال المنهج اللغوي** ، الذي تحدّث فيه د. تمام عن بعض خصائص الثّقافة العربية الإسلامية ، **التي من أهمّها أنَّها ثقافةُ نصٍّ** ، هو القرآن الكريم ، فقد « جاء الإسلام وله كتابٌ كريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فكان حرص المسلمين على حفظِ هذا الكتاب من أن يغيّر أو يبدّل فيه حرصا مصحوبا بالغيرة والرّغبة في العمل . ولقد كان هذا الحرصُ وتلك الغيرةُ وما صحبهما من الدَّوافع التي دفعت المسلمين والعرب إلى خَلق طائفة من الدِّراسات اللُّغوية كالنَّحو و الصَّرف والمعجم والتَّجويد وهلم جرًّا ،جعلت العرب يلمَعُون في أفقِ العصور الوسطى ، ويبدون بحق في مظهر القادة الفكريين في العالم »[1] ، ويضيف في كتاب الأصول : «كان اهتمام السّلف يدور حول النُّصوص ، وأوَّلها النّص القرآني بالطَّبع ، ثم يأتي من بعده الحديث الشَّريف وما عداه . **كان هذا التَّعلق الشَّديد بالنُّصوص هو الطَّابع العام الذي طبع الفكر الإسلامي في مراحله الأولى** . فلقد تغلَّب النَّص و الإيمان بمضمون ما جاء على الميل إلى الاعتماد **على النّظر العقلي الخالص** المتمثِّل في الفلسفة و المنطق ،والتزم السَّلف بذلك أشدّ التزام كما تشهد القاعدة الأصولية القائلة لا اجتهاد مع

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 16.

النَّص »[1] يلتقي هذان النّصان في فكرة واحدة وهي الوعي بخاصية أساسية تظهر واضحة في التّراث اللُّغوي العربي ، هي أنَّ الفكر العربي يستند إلى النَّص ولا يتقدمه مستند آخر .

ولكنّ البيئة العربية أيام العباسيين لم تكن عربيةً خالصةً ، فقد تفتحت على أممٍ كثيرة ذات نتاج فكري خاصٍّ ، فكانت مسالك الاطِّلاع متاحةً ميسورةً ، ولقد لعبت التّرجمة دورها الفّعال في الاتِّصال الثّقافي عن طريق نقل تلك المعارف والعلوم إلى الثّقافة العربية الإسلامية ؛ فكان لا بد « والحالة هذه أن يتتلمذ العرب على هذه الأمم ، وأن تتأثّر عقولهم بعقولها ، **وأن ينهجوا في نشاطهم العلمي نهجا تظهر فيه سمات اطلاعهم على تراث هذه الأمم** . ولعلّ العرب لم يترجموا عن أمّة كما ترجموا عن اليونانية إمَّا مباشرة أو عن طريق السريانية. ومن المعلوم أن أرسطو كان له نصيب الأسد من الكتب المترجمة إلى اللُّغة العربيَّة وأنّ **منطقه أصبح شهيرا في البلاد الإسلامية في العصر العباسي...** »[2] .

لقد كان ذلك الوضع مسوِّغا لأن يطرح د. تمام سؤالا منهجيا خطيرا هو : **هل خلّص العرب الدّراسات اللّغوية من شوائب التّفكير غير اللّغوي بصفة عامّة والتّفكير الفلسفي بصفة خاصَّة ؟**

إنّ إطلاع العرب على النّتاج الفكري عن طريق التّرجمة أمرٌ تُفصح عنه كتب التَّاريخ ولا تجحده ، غير أنّ الحديث عن التّأثر يحتاج إلى فحص تلك القوالب الفكرية من خلال مقولات النّحاة ،ذلك حتى تكون الأحكام مشفوعةً بالأدلَّة العلمية التي تبيِّن حدود ذلك التأثُّر ، وقد نظر د. تمام في صنيع النّحاة فانتهى إلى القول : « **أمّا النّحو العربي فإن أثر المنطق فيه يبدو من جانبين اثنين ؛ أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التّفكير النّحوي العام ، وثانيهما الأقيسة والتّعليلات في المسائل النّحوية الخاصَّة مع ما يساير ذلك من محاكاة التّقسيمات اللُّغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته والتي ذكرنا أنَّه خلط فيها بين النّحو وبين المنطق** »[3].وسنفصّل القول في تأثر النّحو العربي على مستوى المقولات ونرجئ الحديث عن تأثره على مستوى الأقيسة و العلل إلى موضعه من هذا البحث .

---

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 45.

[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 16.ويضيف في كتاب آخر بأن العرب « قد وجدوا أمامهم تجارب السريان و الإغريق التي ترجع **في معظمها إلى إخضاع اللغة للدراسات الفلسفية و المنطقية ولا تكتفي بأن تسلط المعايير على الاستعمال بل تسلط المعايير على المنهج** » تمام حسان ، اللغة المعيارية و الوصفية ، ص 118.

[3] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 47 ، وهذا الرأي مطابق لما قال به د. إبراهيم مدكور في بحث له بعنوان منطق أرسطو والنحو العربي ، وهو بحث ألقاه سنة 1948م ، في مؤتمر المستشرقين الحادي و العشرين ، بباريس ، ، ونشر في مجلة الأزهر ، ج5، م 23، 1952م ، ينظر : اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر،ص 208 .

لقد تحدث أرسطو في كتابه المقولات عن المقولات العشر ، وهي بمثابة الأسس التي تفهم الأشياء مبنيَّة عليها ،حيث إنّ « الألفاظ المفردة تدلّ على معانٍ مفردة هي ضرورة دالة على واحد من عشرة أشياء ـ إمّا على **جوهر** ، وإما على **كم** ،وإما على **كيف** ، وإما على **إضافة** ، وإما على **أين** ، وإما على **متى** ، وإما على **وضع** وإما على **له** ، وإما على أن **يفعل** ، وإما على أن **ينفعل** »[1]، ويضيف موضحا كل مقولة من هذه المقولات قائلا : « **فالجوهر** عن طريق المثال هو مثل إنسان و فرس . **والكم** مثل قولك : الضعف و النصف ، **وأين** مثل قولك : زيد في البيت ، **ومتى** مثل قولك :عام أول وأمس ، **والوضع** مثل قولك : متكئ وجالس ، **وله** مثل قولك : منتعل ومتسلح ، **ويفعل** كقولك :يحرق و يقطع ، **وينفعل** كقولك : ينحرق ويتقطع »[2] ، هذه هي المقولات التي بنى عليها أرسطو تصوّره الفلسفي للأشياء ، غير أنّ الذي وقع فيه النُّحاة كما ذهب د. تمام هو أنَّهم أخضعوا تفكيرهم في اللُّغة لما نصّ عليه أرسطو في مقولاتـــه ، وقد عقد مقابلة طرفاها لائحة المقولات من جهة وما يقابلها من مقولات النّحاة من جهة ثانية ، وهدفه من وراء ذلك تأكيد القالب المنطقي الذي صدر عنه التّصور النّحوي،وبيان ذلك في الجدول التالي[3] :

المقولة	ما يقابلها في التفكير اللغوي العربي
1) **الجوهر**	يقابلها عند النّحاة مقولة الأصل،حيث جعلوا للكلمة جوهرا كما أنّ للمادّة جوهرا ،ورأوا أنّ جوهر الكلمة لا يتغيَّر إلَّا بالإعلال أو الإبدال ؛ فالأصل (الجوهر) في (قال) (قول) ،كما تحدّث النّحاة عن جوهر الجملة ، وتقدير ما غاب عن ذلك الجوهر (الأصل) .
2) **الكـــم**	عرف النّحاة والقرّاء أن المدة (duration) التي يستغرقها نطق صوت من الأصوات لا تتناسب طردًا ولا عكسًا مع كمِّيته الطُّولية (quantity) من ذلك أنّ الحرف المشدّد = نطق صوتين وإن قصرت مدّته عن الحرف المفرد ، الفتحة =2/1 م صوت الألف اللّينة الضمة =2/1 م، صوت الواو المدية. الكسرة = 2/1 م صوت الياء المدية .

[1] ابن رشد ، تلخيص كتاب المقولات ، تحقيق : محمود قاسم ، مراجعة : شارلس بتروث ، وأحمد عبد المجيد هريدي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ،1980م ، د .ط ، ص 82.

[2] نفسه ، ص 82 .

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 18. 19. 20. 21 .22. 23 .وينظر : النحو و المنطق ، مجلة الأزهر ، جزء 7، مجلد 32، 1960م ، ص 705. وينظر : نشأة النحو العربي ، مجلة الأزهر ، جزء 1، مجلد 32 ، 1960م ، ص 48.

3) الكيـــف	أسماء أنواع الأفعال المقصور ، الأجوف ،النّاقص ، المؤنَّث ، المقصور ، المفرد ، المثنى ،الجمع .
4) الزّمـــان	الزمن ماض ومضارع و أمر . عدم التفريق بين الزّمن النّحوي و الزّمان الفلسفي .
5) المكـــان	تقدير الحركات على أواخر الكلمات .
6) الإضـــافة	الفعل يفهم بالإضافة إلى فاعله ، فإذا لم يُذكر وجب تقديره ففي قولك : زيد قام زيد لا يصلح فاعلا ؛ لتحكّم فكرة المكان الفاعل يأتي بعد الفعل . **الإمالة** : لا يعدّ الاسم الممال ممالا إلّا بالإضافة إلى اسم آخر ألفه صريحة من دون مراعاة تعدّد اللّهجات مما اضطرهم لتقسيم اللفظ إلى شاذ ومطرد .
7) الوضـــع	إعراب الجملة مع عدم إمكانية ظهور الحركة الإعرابية عليها .
8) المـــلك	الحركـــة وصف للحرف الصّحيـــح و ملك يمينه .
9) الفاعليـــة	نظرية العامل تنصّ على أنّ الكلمات إمّا فاعلة أو عاملا بعضها في بعض كما الأشياء في منطق أرسطو، فهي إمّا فاعلـــة أو قابلة للفعـــل .
10) المقابلـة	

بعد هذه المقابلة التي أقامها د. تمام والتي رآها برهانًـــا على ما ذهب إليه من خلط النّحاة بين النّظرة الفلسفية والنّظـــرة اللُّغويـــة ، ففكَّروا في مسائل اللُّغة تفكيرا فلسفيًّـــا ، ولم يضبطوا لدراستهم منهجها الخاص الذي يكون ميزةً لهـم على من سواهم ، فقد وقع النُّحاة في تجريدهم للأصول تحت تأثير مقولـــة الجوهر، وكذلك وقع النّحاة و القـــرّاء على حدٍّ سواء تحت تأثير مقولة الكم ، من خلال تحديد العلاقة بين مدة الصّوت وكميته الطّولية ، وقد أكّد أنّ « **التّـــفكير المنطقي هنا واضح كلّ الوضوح وعلى الأخصّ إذا عرفنا أنّ بعض التّجارب الآليّـــة التي قمت بها على لهجة عدن قد برهنت إلى درجة تعزّز ملاحظتي الخاصّـــة تعزيزا كاملا على أنّ الصّوت لا مفرد [كذا] الأخير السّاكن في الكلام أطول من نظيره المشدّد في الوسط من جهة المدّة وإن كان أقصر منه من جهة الكم** »[1] ، أمّا مقولة الإضافة فهي مسؤولة كذلك على ذهاب النّحاة إلى القول بالتّقدير وهـــو « **بليَّة فلسفيَّة ميتافيزيقية ابتُلي بها النّحـــو العربي ولا زال يُبتلى** »[2].

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 20.

[2] نفسه ، ص 19.

وكذلك الأمر بالنّسبة لمقولتي الفاعلية و القابلية ، وهما المسؤولتان عن خلق نظام العوامل مفسّرا للعلاقة بين عناصر التّركيب اللّغوي ،ذلك بالرغم مما نجده من قول بأن "نظرية العامل لا توجد في أي نحو أجنبي »[1]. يعدُّ استيفـــاء عناصر المقابلة عند د. تمام حجةً كافية للبرهان على تأثُّر التّفكير اللّغــوي بما قاله أرسطو ، ولكن إذا أردنا التّحقيق كان لزاما أن ننظــر في هذه المقولات متى كان انتقالها إلى الثّقافة العربيـــة ، وفي ذلك قال أنيس فريحة : « إنّ مقولات أرسطو categories ترجمت إلى السريانية قبل ظهور الدّعوة الإسلامية ، وهي من جملة الأمور التي ترجمت إلى العربية أولا ولكنّنا نعتقد أنَّ أكثرها غير مباشر إذ أنّ العرب اتّبعـــوا الأسلوب السّرياني في وضع القواعد ، والسريان تأثروا كثيرا بالإغريق بل اتبعوهم حرفيًـــا في أمور كثيرة »[2] . وقد جعل د.شوقي ضيف ابن المقفع طريقًا للاطِّلاع على المنطق اليُونـــاني ، فنجده يذكر في ترجمته للخليل بن أحمد(ت175هـ) قولـــه : « **وكان صديقًا لابن المقفع مواطنـــه ، فقرأ كلّ ما ترجمه وخاصّة منطق أرسطاليس** »[3] .

إذا كانت المقابلة التي أقامها د. تمام قد تمّت له عناصرها ، من خلال انتقاء مقولات صوتيّة وصرفية و نحوية وردّها إلى تلك المقولات ، فإننا نعثر على مقابلـــة شبيهة يعقدها د. محمد عابد الجابري ، ودافعه إلى ذلك هو التّأكيد على الطّابع المنطقي للبيان العربي ، وهو الدّافع نفسه عند د. تمام وإن اختلفت الغاية ، وربما يحسن بنا قبل عرض نتيجة المقابلة أن نعرض لها ممثلة فيما يلي :

مقولات أرسطو	مشتقات النحاة العرب
• الجوهـــــر	الفعـــل
• الكـــــم	اسم المرة / أمثلة المبالغة
• الكيـــف	اسم الهيئة / الصفة المشبهة / أفعل التفضيل
• الإضافـــة	.....؟....
• المكـــان	اسم المكـــــان
• الزمـــان	اسم الزمـــــان

[1] شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، ط7 ، 1968م ، ص 20.
[2] أنيس فريحة ، نظريات في اللغة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط2، 1981م ، ص 131.
[3] شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 30.

• الوضـــع	.....؟....
• الملكيــة	.....؟....
• الانفعــال	اسم الفاعـــل
• .....؟.....	المصـــــــدر
• .....؟.....	اسم الآلـــــة

الملاحظ أنّ هذه المقابلة لم تتم من الطّرفين ، حيث لا يوجد ما يقابل مقولات الإضافة والوضع و الملكية من مشتقّات النّحاة ، كما أنّه لا يوجد ما يقابل المصدر و اسم الآلة من مقولات أرسطو ، وتعليلُ ذلك عند د. محمد عابد الجابري أنّه « غيابٌ ينسجم مع التّصور الإسلامي الذي يجعل الملكية لله وحده ، فالإنسان لا يملك الأشياء و إنّما يتصرّف فيها بوصفها من ملكوت الله ، وبالمثل نفسّر غياب اسم الآلة في لائحة أرسطو بكون مقولات هذه اللّائحة تقوم على الحمل أي أنّ المقولات التّسع تحمل أو تقال على المقولة الأولى : **الجوهر** . هذا على أساس أنّ مشتقات النّحاة لا تحمل على الفعل بل تدلّ على من تعلّق به الفعل نوعا ما من التّعلق ، قام به أو فيه أو بواسطته »[1] .

الذي يهمُّنا من هذا الاقتباس هو أنَّ التَّأثر قد يكون بين الفكر اليوناني والفكر العربي، غير أنّ الاختلاف بين اللّغتين من جهة والاختلاف العَقَدي من جهة ثانية يكون ملزِما على تكييف المعطيات تكييفا يضمن للذَّات المفكِّرة تميُّزها ويحفظ لها حقّ اجتهادها . وذلك هو الفرق بين النقل والتأثّر وإنْ تمَّت أطراف الشَّبـــه .

ولقد عاود د. تمام الحديث عن مسألة التّأثر والتّأثير بين النّحو العربي و المنطق الأرسطي في كتابه الأصول ، الذي جاء فيه توضيح للمسألة أكثر عن طريق تحديد زمانها والفصل بين نوعين من التّفكير المنطقي هما : المنطق الطّبيعي والمنطق الصُّوري ، وهما مسلكان من النّظر العقلي مختلفان ؛ « **فالمنطق الطَّبيعي أو المادي يُعنى بتطابق العقل مع الواقـــع ، والمنطق الصّوري يعنى بتطابق الفعـــل مع نفسه بواسطة قواعد عامة وأشكال محدَّدة فالفرق بينهما فرق ما بين السّلوك والحُكم على السّلوك ، أو فرق ما بين الاستعمال و المعيار** ... »[2] ،ومن منطلق تحديد موقع التّراث اللُّغوي من المنطق الطَّبيعي

[1] محمد عابد الجابري ، اللفظ و المعنى في البيان العربي ، مجلة النقد الأدبي فصول ، ج1/ م 06/ ع 1/ اكتوبر نوفمبر ديسمبر ، 1985، ص 25.

[2] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 46.

الذي هو من خصائص التّفكير الإنساني عامّـــة ، وكذلك لتحديد موقعه من المنطق الصّوري الوافـد ، يقسّم الثّقافة العربية تبعا لذلك إلى طورين يعتبر **تولي المأمون الخلافةَ** تاريخ نهاية الأوّل و بداية الثّاني[1]، حيث يكاد الطّور الأوّل يكون خِلوا من آثار المنطق اليوناني، لكن على الرغم من «اعتماد الثّقافة العربية على النُّصوص في أوّل أمرها لم يكن ليحرِمها نعمةَ التّفكير المنطقي الذي يتطلبـه الاجتهاد ، **ولكنّ هذا المنطق الطبيعي لم يكن منطق أرسطو ،وإنما كان نتاج العقل الإنساني الذي منحه الله للعرب** و اليونان وسائر الأمم ، ويبدو ذلك في جهد الأصوليين و الفقهاء استدلالا وقياسًا و تعليلًا ودلالةَ ألفاظ ... كل ذلك خالٍ أو يكاد يخلو تمامًـــا من آثار الفكر اليوناني ، وإنّما قلت (يكاد) احترازا من المعتزلة الذين لا نستطيع أن نبرّئهم تمامًـــا من التّأثر بالمنطق الأرسطي ، وإن كان تأثُّرهم لا يخرجهم في المرحلة المتقدّمة من الثّقافـة العربيـــة في الإطار العام الذي رسمناه لمسار الفكر العربي وارتباطه بالنُّصوص »[2] .

أما الطّور الثاني من الثّقافة العربيـــة ، والذي يبدأ بارتقاء المأمون كرسي الخلافة ، فكانت خلافته نقطة تحوّل في مسيرة الثّقافة العربية الإسلامية ، بما حصل لها من انفتاح على الموروث الفلسفي اليوناني والاهتمام به ترجمةً ودراسةً ، ومن ملامح تأثّـــر النحاة بالمنطق اليوناني[3] :

ـ في مجال الحدود والتّعريفات،حيث قدّم النُّحاة حدودًا صوريَّـة تعتمد على تعريف النّوع بالجنس و الفصل و.....

ـ اعتماد بعض النّحاة في عرضهم لمسائل النّحو على القسمـــة العقليّـــة .

ـ استعمال مصطلحات المنطق في عرض المسائل وفي التقسيمات .

ـ تعليقات الشّراح وأصحاب الحواشي على عبارات المتون و الشّروح تشمل على إشارات إلى الأقيسة المنطقية بأشكالها المحدّدة وأسمائها التي لم تعرف بها متون المنطق .

ولعلّه من المفيد أن نقتبس من مقدمة كتاب الفكر العربي ومكانته من التاريخ (1961) قولا يشهد فيه د. تمام بأصالة الفكر العربي الإسلامي حيث قال: « والحق أنّ الثقافة العربية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام

---

[1] المأمون هو **سابع الخلفاء العباسين ، ولي الخلافة سنة 198هـ** . كان أول علم اعتنى به من علوم الفلسفة علم المنطق ، فترجم له عبد الله بن المقفع الخطيب الفارسي ، وتذكر كتب التاريخ أنّ المأمون أمر بنقل كتب الفلسفة بعد رؤيا رأى فيها أرسطو يحفزه إلى نقل كتب الفلسفة اليونانية إلى العربية ، أو بدافع نشأته العقلية وميله لحركة الاعتزال . ينظر : محمد أبو ريان ، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام (المقدّمات العامّة ، علم الكلام ، الفلسفة الإسلامية) ، دار المعرفة الجامعية ، 1992م. 1410هـ ، مصر ، ص 31.وينظر : النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق ، الفهرست (المقالة السابعة) ، تحقيق : رضا تجدّد ، د. ط، د .ت ، ص 31.

[2] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 49. 51.

[3] نفسه ، ص 52 .53.

: أفكار تدور حول الكتاب و السنّة شرحا و تفصيلا ، وتتناول من أمور البيئة المسلمة أمورا تتّصل بتنظيم هذه البيئة ، وذلك كالتّفسير و الحديث والفقه و أصوله ودراسة الأدب واللّغة وهلم جرا . والعرب في هذه الطائفة **من الأفكار أصحاب أصالة** ، لا يأخذون من الخارج شيئا ذا بال ،ولا يعتمدون عليه في شيء له خطر ، **إلّا ما يدعيه بعضهم دعوى غامضة من تأثر النحو العربي بالتقسيمات والحدود لا بالتّفصيلات التي في النحو الإغريقي من خلال معرفة العرب بالنحو السرياني المتأثر بالإغريق في هذه النواحي** »[1] ، في هذا القول شهادة بأصالة الثقافة الإسلامية فيما تعلّق بعلوم القرآن والحديث ، وفي ذلك ردّ على صاحب الكتاب حين قال : « والحق أنّ هذه الثقافة الإسلامية في أساسها وفي جوهرها جزء من المادة الهيلينية الرومانية . بل إنّه حتى علم التّوحيد الإسلامي قد تحدّد وتطوّر بواسطة منابع هيلينية »[2] ، والذي يهمنا هو الإدعاء الغامض في أخذ النّحاة العرب عن نحاة الإغريق غموضا يجعله لا يقوم دليلا على إثبات التّأثر .

وبعد هذه المتابعة لما أورده د. تمام في مسألة العلاقة بين النّحو العربي والمنطق اليوناني نخرج بالنّقاط التّاليـة :

- عرض د. تمام للمسألة عرضين مختلفين ،حيث تناولها في الكتاب الأوّل بطريقة تُوحي بموقف القائل بتأثُّر النحو العربي بالمنطق الأرسطي منذ بداياته الأولى ، وقد كان أكثر تحمسا لإثبات ملامح التأثر التي اعتمد منهج المقارنة لبيانها ،أما في الكتاب الثاني ـ الأصول ـ فقد وقف من المسألة موقفا وسطا قال فيه بتأثر النّحو العربي مؤرخا لذلك بخلافة المأمون .
- يعتبر د. تمام تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني مسلكًا من مسالك نقد التّصور النحوي التراثي، فقد خلط النحاة بين التفكير اللغوي وبين التفكير الفلسفي ، فجاء النحو خليط أمشاجٍ من تصوُّرات مختلفة ، وذلك أمر يرفضه المنهج السليم في دراسة اللغة .
- يعتبر د. تمام التأثر بالمنطق الأرسطي سببا في ظهور النزعة المعيارية التي انساق النحاة وراءها ، فمقولة الجوهر عند أرسطو جعلت النحاة يجردون أصولا للمفردات والجمل ، ويجعلون التقدير والتعليل و التأويل سبلا لرد الفروع إلى الأصول .

[1] ديلاسي أوليري ، الفكر العربي ومكانه في التاريخ ،ترجمة تمام حسان ،مراجعة: محمد مصطفى حلمي ، سلسلة الفكر ، 2007، 13. 14

[2] نفسه ، ص 20.

ثانيا / أُصُول النُّحاة العَـــرَب عرضٌ و مناقشة :

توطئـــــــة :

بعد إطلاع الكثير من اللّغويين العرب على مقُولَات المنهج الوصفي وجَّهُوا جُهودَهم إلى نقد منهج النُّحاة العَرب ، محاولين بذلك عرض صَنيع النّحاة التقليديين ـ باصطلاحهم ـ على ما استيقنته أَنْفُسُهم من أُسَسِ هذا المنهج الحديث ، والتي رأوا فيها المثَـالَ المحتذَى لتحقيق الكفاية الوصفية للّغة العربية ،مُنطلقين من الأصول والمبادئ المرجعية التي مثَّلت منهج النُّحاة في تأسيس البنية وصياغة المفاهيم ، تلك هي الأصُول أو الأدلَّـةُ التي حكَمت تصوُّرهم .

وأدلَّـــة النَّحو العربي كما عرفها أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ) هي : « التي تفرَّعَت عنها فُصُولُهُ و فُرُوعه كمَا أنَّ معنى أُصُول الفقه أدلَّـــة الفقه التي تفرعت عنها جُمْلَتُه وتفصيله ، وفائدتـُه التعديلَ في إثبات الحُكم على الحجَّة و التَّعليـل و الارتفاع من حضِيضِ التَّقليد إلى يفـاع الإطـــلاع على الدَّليل »[1] ،وفي قوله بَيَانٌ للمفهوم وإشارة إلى مَرجعيـة سابقة هي الفقه ،وقد عنيت بالوشائج بينهما كتابات كثيرة ،وأدلة صناعة الإعراب عنده ثلاثة : نقل و قياس واستصحاب حال، ويخالفه ابن جني مُسْقِطًا استصحابَ الحـال ومُثْبِتا الإجمَـاع فقـال : « أدِلَّـة النَّحو ثلاثـــــة : السّماع و الإجماع و القيـــاس»[2].

ويفرق د .تمام بين أصول النَّحو وأُصُول النُّحاة ، حيث قصد بأصول النُّحاة **«منهجهم الذي سَلكوه في مصادرهم** التي بَنَـوا عليها دراستهم لاستنباط قواعدهم من الشَّواهد ،وقد ارتضى النُّحاة من هذه المصادر السَّماع و القيَاس و الإجماع ، أما أصول النَّحو **فهي نظرتهم للثَّوابت و المتغيرات ونتائج استقرائهم لمادة اللُّغة** مما جاء على الأصل ومـا لم يجيء على الأصل »[3] .. يحكم هـذا الفصل منهج القراءة ومُسَوِّغ الأَحكام ويقـــرُّ مشروعية

---

[1] أبو البركات بن الأنباري ، لمع الأدلة ، ص80.

[2] ينظر: محمود فجال ،الإصباح في شرح الاقتراح ، ص 26.

[3] تمام حسان ،أصول النحو وأصول النّحاة ،مجلة المناهل، عدد10، ص73.وتجدر الإشارة إلى أن د. تمام حسان لا يعتد بالإجماع كأصل مستقلٍّ من أصول النّحو ، ومستنده في ذلك إلى حجتين هما :

1 ـ أنّ الإجماع لو كان حجة وأجمع أهل البلدين على أمر لأقفلوا دونه باب الاجتهاد مع كل ما يحمله ذلك من أخطار و مصادرة للأفكار و تعطيل لركب التقدم في العلم . **2** ـ أنّ النّحاة لم يكادوا يجمعون على شيء ابتداءً من أقسام الكلم إلى علامات الإعراب إلى العوامل اللفظية و المعنوية إلى التقديم و التأخير إلى المسائل الفرعية في داخل الأبواب ، فلو التمسنا ما أجمع عليه النّحاة لم نظفر إلا بقلة قليلة من المسائل لا تغني فتيلاً بين مصادر النحو الأخرى . تمام حسان ،أصول النحو وأصول النّحاة ، ص 82. ويكاد يذهب غالبية المحدثين المذهب ذاته ، ومن أولئك :د. محمد عيد ود. سعيد الأفغاني و د. محمد حماسة عبد اللطيف .

مُعاودة النَّظر ،و (لقد كان الأَولى على النُّحاة العرب أنْ يفكّروا في أصول المادة من جهة (وهي التي سميناها . أصول النّحو. في العنوان) وأن يحدّدوا المنهج و المصادر من جهة أخرى وهي التي سميناها (أصول النّحاة)»[1] ، والحكم على الأفكار لا يكون إلّا إذا رُبطت بملابسات زمانها ومكانها ، وتحديد إطارها ومدارها،« ولا ينبغي أن يظنّ أنّ النّقد هنا **لقيمة عمل النّحاة ، إنّما هو للمنهج** ، ذلك أنّ النّحاة وجدوا في عصر كانوا أهمّ نتاجه الفكري وما كان أن يسبقوا الزّمـــن .. »[2] .

وأراد د . أبو المكارم أن يحدث نقلة في معالجة الموضوع فعنــون كتابه بـ (أصول التّفكير النّحوي)،وقد دّرَج المؤلفون في هذا المجال أن تحمل كتبهم عنوان أصول النحو ، والفرق بين العبارتين يوضحه قائلا : « علم أصول النَّحو أحدث نشأةً ، أما أصُول التَّفكير النَّحوي فأقـدم وُجودا ، ثم إنّ علم أصول النحو بمضمونه المحدّد وموضوعاته المحدودة محدود، أما أصول التّفكير النّحوي فتتَّسم بالشُّمول ، إذ تتناول الأُسُس الكلّية التي بنى عليها النّحاة قواعدهم الجُزئية و أحكامهم التَّفصيلية »[3] ،وتمثل أصول النحو الأسس المبدئية التي اتخذها النحاة طريقة في التفكير ، وهي بتعبير د. عبد السلام المسدي الميدان الذي « تجاوز التّفكير في أنظمة اللغة إلى البحث عن مؤسساتها المبدئية» [4].

وقد جاءت آراء د .تمام حسان في أصول النّحو ومنهج النّحاة محتواةً في كتابه القيِّم " الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ـ النحو ـ فقه اللغة ـ البلاغة" ،معــزّزة ببعض المقالات ،وفي مقدمته ذكر الأسباب التي دفعته إلى إخراجه للقرَّاء [5]:

ـ أنّ النّحو العربي لم يُعرض حتى الآن على صورته المتكاملة ، ولم يُعْن الأوَّلُون بتسجيل أُصول النَّحو في صورة **نظريَّة متكاملة** ،ومن أشهرهم ابن جني فقد تناول الموضوع بالدّراسة ،ولكنَّه لم يُعن بربطها في بناء نظريٍّ يشدُّ بعضه بعضا.

ـ أنّ كثيرا من الكتب التي تحمل عنوان الأصول ولكنها **لا تعرض منهج النّحاة** من حيث هو منهج، و إنما تعنى بأصول القواعد النّحوية ، ككتاب الأصول لابن السّراج و الجمل للزّجاجي ونحوهما .

ــ حاجة طالب ومعلّم النَّحو معًا للوقوف على **نظريّة واضحة المعالم** ،ومن العسير الوصول لذلك لكثرة تفريعات المسائل من جهة ،وكثرة ما شَجر حولها من آراء من جهة ثانيــة .

---

[1] السابق ، ص 74 .

[2] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 34 .

[3] علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ص 11.

[4] عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص 24.

[5] تمام حسان ، الأصول الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (المقدمة) ، ص 10، 11.

أولا ـ السّمـــــاع :

1ـ مفهوم السّمـــــاع :

السَّماع في اللّغة هو «ما سمِّعت به فشاع وتُكلِّم به وكلّ مَا التذَّته الأُذن مِنْ صَوتٍ حسَنٍ سماعٌ »[1].

وهو عند النّحاة مادةُ اللّسان وعمدةُ الأدلَّــة النَّقليـة ، فلا يتقدّمه دليلٌ آخرٌ منْ أدلَّة النَّحو ، وهو النَّقلُ بعبارة بن الأنباري (ت 577هـ):« اعلم أنّ النَّقل هو الكلام العربي الفصيحُ المنقـول بالنَّقلِ الصَّحيح الخارجِ عن حدِّ القِلَّـة إلى حدِّ الكثـرة »[2] ، خلاصةُ عبارتـه شروطُ النَّقل التي اشترطها النُّحاة ليصحَّ أنْ يكون المنقول حجَّةً صالحةً لتَجريـد الأَحكام وإنتاج القواعـد ، وهي: فصاحةُ الكلام و اطرادُه ووَثَاقة النَّاقِل، والسَّماع في عُرْف النُّحاة مصطلحٌ ضبط السُّيوطي (ت 911هـ) مفهومَه قائـلا : « وأعني بـه ما ثبت في كلام العرب ممَّن يُوثق بفصاحته، فشمل كلامَ الله تعالى ، وهو القرآنُ، وكلامَ نبيِّه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثتـــه ، وفي زمنه و بعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظْمًا و نثرا على مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لا بُدَّ منها من الثّبوت »[3] ، وبذلك أكَّد شروطَ السَّماع ووضَّح مشْمُولات المدوَّنة اللُّغوية وأقسامها، بدءًا بكلام الله تعالى ، ثم كلام الرّسـول صلى الله عليه وسلّم ، ثم كلام العرب في زمنٍ مخصوصٍ علَّة خاتمتِـــه فساد الألسنـــة .

و يتداول الدَّارسون في هذا الصَّدد ثلاثـةَ مصطلحات هي : السَّماع و النَّقل و المسمُوع ، وسنحاول ضبطها قصد معرفة الشَّركة بينها، فنجد د.تمام حسّان يرادف بن المنقـول و المسموع في قوله: « **ومـا دمنا قد سمَّينا المنقول (مسموعا) فإنَّنا نستطيع أيضا أنْ نُسمِّي النّقل (السّماع) وأنْ نجعل كلا من هذين المصطلحين صالحًا للدَّلالة على ما يدل عليه قرينه ، و إنْ كان السَّماع أشمل في الحقيقة من النّقل لأنّـه ربما اشتمل على الرّواية (و هي النَّقل) وعلى مشافهة الأعراب و هي قد تكون بالرّحلة أو الوفادة** »[4] وبذلك يجوز التّسوية بين السّماع و النّقل، على ما بينهما من العموم و الخصوص ، و يفرق

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب ،مادة (سمع)، م 3،ج23، ص 2096.

[2] ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، ص 81.

[3] السيوطي ،الإقتراح في أصول النحو ، ضبط و تعليق :عبد الحكيم عطية ، مراجعة : علاء الدين عطية ، دار البيروني ، ط2، 1427 هـ 2006 م ، ص 48.

[4] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 61. 62 .وينظر : مفاهيم و مواقف من لغة القرآن ، ص 26.

أستاذنا د .الأمين ملاوي بينهما حيث اعتبر «المسموع هو المادة اللُّغوية التي سمعها النُّحاة أو نُقِلت إليهم روايةً ، وهي تمثّل المدوّنة التي جُرِّدت منها القواعد ، أمّا السّماع فهو منهج النّحاة في تلقّي تلك المادَّة و موقفهم منها ، لذلك نجد استخدام السّماع يغلب على استعمال المسموع في كتب التّراث النّحوي ، لأنَّ النُّحاة استخدموه مصدرًا ودليلاً في الوقت ذاته ، حيث يلتصق بالمادة اللُّغوية ... وعليه فالسَّماع هو المسموع وموقف النُّحـــاة منهما معًا »[1].ويعلِّل د. أحمد محمود نحلة سبب استعمال ابن الأنباري النّقل دون السَّماع بقوله :لأنـــــه « يريد أن يلمح إلى أنَّ مصادر النَّحو نوعان : مصادر منقولة ،و مصادر معقولة ، أمّا المنقول فيشمل القرآن الكريم ،و الحديث النّبوي الشّريف، وما نُقل من كلام العرب من شعر ونثـــر »[2] ،وقد ركّـز أتباع المنهج الوصفي على الاستعمال ، وهو ما قام به النحاة العرب من خلال العناية بالظَّواهر اللُّغوية المسموعَـة والمرويّة وتحليل مدى اطّرادها ؛ من أجل الوصول إلى انتحـــاء كلام العرب،و محاكاة طرقه و أنظمته ،وسمي هذا النّوع بالقياس الاستعمالي [3].

2 ـ مشمُولات السّمـــاع :

2 ـ 1 ـ القرآنُ الكريـــمُ (القراءات القرآنية): القرآن الكريم هو كلام الله المنزَّل على رسوله محمَّد صلى الله عليه وسلم بلسان عربي مبين ، فكان مثَلَ الفصاحة الأعلى و مرتقاها الأسمى ، فتحدّى فصحاء العرب أن يبلغوا مبلغه فكان مُعْجزًا ، وظلَّت آياته تتنزّل بين ظهراني كفرة قريش وظلُّوا يقلِّبون الرَّأي عسى أنْ يظفر أحدهم بنقصٍ في العبارة أو وهن في الأسلوب فيجهر به معيّرا و مستهزئا ، فكان مقياس البشر عاجزا أمام مقياس منزل الوحي وحافظ الذكر.

وقد مثَّل القـرآن الكريم مركـزَ علومِ العربية وكعبةَ طوافِـها ، فتكاتفت الجُهود رامية إلى تعمُّق إعجاز نظمه وعصمةِ ألسنة قرائـه من اللَّحن ، فتولَّدت علاقة خاصَّة بين النُّحاة وبين النَّص القـرآني، هي علاقة الباحث بمادة البحث ، ولا بد هنا من التّفريـق بين حقيقتين متباينتين هما : القرآن الكريم و القراءات القرآنية ،والفرق بينهما مسافة مابين النّص المقدَّس وبين طرق أداء هذا النّص ،ومما جاء في تعريف القرآن الكريم قول

[1] الأمين ملاوي ،جدل النص و القاعدة (قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج و الاستعمال)،رسالة دكتوراه ،إشراف :السعيد هادف ،جامعة باتنة ، الجزائر ، 1430هـ . 2009م ، ص 69 ،70.

[2] أحمد محمود نحلة ، أصول النحو العربي ،دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1407هـ . 1987م ، ص 31.

[3] ينظر : علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، ص 13.

الآمدي (ت631هـ) :((أما حقيقة الكتاب فقد قيل فيه : هو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف بالأحرف السّبعة نقلا متواترا »[1] ،وفي بيان الفرق بينهما قال الزركشي(ت 794هـ) : « القرآن و القراءات حقيقتان متغايرتان ؛ فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه و سلم للبيان و الإعجاز ، و القراءات اختلاف قراءات الوحي المذكور في الحروف و كيفيتها من تحقيق و تشديد و غيرها »[2]، ويضيف ابن الجزري (ت 833هـ) : « علم القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن و اختلافها بعزو ناقليه »[3] ،والقرآن هو : « الكلام المعجز المنزَّل على النبي المكتوب في المصاحف ، المنقول بالتواتر المتعبد بتلاوته »[4]، أما القراءات فهي : «كيفية نطق الكلمات القرآنية ، و طرقِ أدائها اتفاقا مع عزو كل وجه لناقله : »[5] ، وهذه الأقوال هي مفاهيم متضمنة شروط القبول وأسباب الرد، ذلك أن تعدد الأداء هو اختلاف في جوانبَ عدَّة كان للنحاة مواقفهم منها أخذا وردا ، وما كانت ـ في نظرهم ـ لتكون على صعيد واحد في حجيتها ، ومعيار المفاضلة توافر شروط ثلاثة للقراءة الصحيحة نص عليها ابن الجزري (ت 833هـ) هـــي[6]:

ـ صحَّة سند القراءة للنبي ﷺ بالتّواتر .

ـ موافقة العربية و لو بوجه .

ـ موافقة الرسم العُثماني للمصحف و لو احتمالا .

لقد كانت هذه الشُّروط بترتيبها هي الموجِّهَ للأحكام في بيئات فكرية مختلفة متحدة في مركزها وهو القرآن الكريم ؛ فالقـرَّاء قد ((**صرفـوا كل انتباههم عند قبول القراءة إلى صحَّة السَّند إلى النبي، وجعلوا جملة الشُّـــروط(مناطَ القـــوة) ،فالقراءة الصحيحة النِّسبة معقولـــة حتى إذا لم يتحقق لها عنصر التَّواتر ، بل حتى إذا لم يتحقق الشرط الثاني ، وهو موافقة العربية ،و الشرط الثالث وهو موافقة المصحف العثماني** »[7] ، أما النّحاة فقد « **تمسَّكوا في قبول القراءة بشرط موافقة العربية و لو بوجه**

[1] الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1400هـ ،ط2، ص 20.
[2] السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1984م ،د . ط ،1/ 273.
[3] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، تصحيح : علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية مصر ، (د.ت) (د.ط) ، 1/ 12.
[4] محمد عبد العظيم الزرقاني ، مناهل العرفان في علوم القرآن ، بيروت ، ط 1، 2004 م ، 1/ 15.
[5] محمد سالم المحيسن ، المهذب في القراءات العشر ، دار الأنوار، ط2، 1987م ، ص 06.
[6] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، 1/ 110 ،12.
[7] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 92.

من وجوه التّأويل فإن خالفت القراءة العربية و لم يمكن إعادة تركيبها إلى أصل من أصول العربية حفظت و لم يقس عليها قياسا عاما و إن صح الاحتجاج بها في مثل تركيبها »[1] ،ولا شكّ أن المتحكِّم في هذا الاختلاف هو الغاية التي يرمي إلى استنباطها كل فريق من النصّ القرآني ، ويوضّح ذلك د . أحمد مختار عمر بقولـه : ((وإذا كان هذا هو رأي المحققين من الفقهاء و القراء و الأصوليين الذين نظروا إلى القراءة باعتبارها وسيلة تعبد ، وطريق تقرب ،و شرطا لصحة الصلاة ، ومصدرا للتشريع و التحريم و التحليل فهناك إلى جانبهم فريق اللغويين الذين نظروا إلى القراءة نظرة مغايرة ؛ لأنّ هدفهم مختلف ،وغايتهم من قبول القراءة ليست العبادة أو الصلاة بها إنما هي مجـــرد إثبات حكم لغوي أو بلاغي . ولذا فقد وضعوا شرطا واحدا لصحة الاستدلال اللغوي بالقراءة ، وهو صحة نقلها عن القارئ الثقة حتى و لو كان فردا »[2] ، وقيمة النّص القرآني غير خافية عند النّحاة عموما ،ويقول محمد الخضر حسين : « وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم فإنه نزل بلسان عربي مبين ، ولا يمتري أحد في أنه بالغ في الفصاحة و حسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى ، فنأخذ بالقياس على ما وردت كلمه و آياته من أحكام لفظية ، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم وما جاء على وجه انفرد به »[3]، ولا شكّ أنّ بعض الأحكام التي أطلقها النّحاة في بعض المسائل المتعلِّقة ببعض أساليب القرآن الكريم ـ أو بالأحـــرى في القراءات القرآنية ـ تنطلق من مفهومهم له .

وفي ذلك قال د. تمـام حسّان: « **وحين نقول القرآن لا نعني النّص الشُّمولي الكلّي الموحَّـد المتجَانس للكتاب الحكيم ؛ لأنّ النُّحـاة لو فهموا باللَّفظ هذا المعنى لما كـــان لأحد منهم أن يجادل في الاحتجاج بآية من أفصـــح نصٍّ بالعربيـــة ، ولا أن يُخضـــع هذا النّـص لأقيســـة اخترعها النّحاة اختراعـــا و جـــردوها تجريدا ، وإنما نقصد بالقرآن عددا مـــن القراءات التي يكون بين إحداها و الأخـــرى خلاف في صوت أو لفظ أو تركيب نحوي** .. »[4]، وقال د. علي أبو المكارم المكارم : « لا ينبغي الخلط منهجيا بين حُجِّية القـرآن الكريم و حجية القراءات القرآنية لغويا ، إنَّ حُجية القرآن بديهية بمقتضى اليقين الديني الذي يكون عقيدة المسلم و إنكار ذلك أو التشكُّك فيه يخرج صاحبه

[1] السابق، ص 93.

1. [2] أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1421هـ . 2001م ، ص 40.

[3] محمد الخضر حسين ، دراسات في اللغة العربية و تاريخها ، ص 30،31.

[4] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 92.

من دائـــــرة الإيمان »[1] ،وطعن النحاة في قراءة ما لا ينبغي أن يعد طعنا في القرآن ، على إطلاقه »[2] ، ولم يكن خضوع النّص المقدّس لهذه الشروط من المستساغ عند بعض الدارسين ، ففي ذلك جحد لقيمته التقعيدية ، ولاينبغي للشعر أن يتقدمه ، فقال أحدهم : « لا نلمح تمييزا للشاهد القرآني أو إحلالا له في رتبة تعليه عن الشاهد الشعري ، إذ لا يكفي به إقرار الأحكام ،و إنما نجد أنهم حريصون على أن يعضدوا ما يمثله بما (قال الشاعر) فإذا أصابوه كان ذلك عندهم أمثل و أحظى في القبول ،و أرسخ لما يقرون »[3].

ويقول د. تمام : « **على أنّ النّحاة جهدوا وأبلوا أنفسهم بلاءً حسنًا في الدِّفاع عن هذه القراءات بالتّخريج ، تجد ذلك في كتب الأعاريب و في كتب مثل المحتسب لابن جني ،ولكنّ معنى هذا من جهة أن اتّخاذ القرآن (أي القراءات) عنصرا من عناصر السّماع قد خضع لشروط محدّدة ولم يكن قبوله على إطلاقه** »[4] ، ويضيف: « **لو اكتفى النّحاة بإحدى قراءات القرآن لاستخرجوا منها أدقَّ نحو ممكن ، ولكنّهم تحرجوا من انتقاء إحداها الموافقة للقاعدة ورمي الأُخريات لعدم المطابقة على نحو ما توصف الشَّواهد** »[5].

وفي هذين القولين خلاصةُ موقف د. تمام من منهج النّحاة في تعاملهم مع القراءات القرآنيّة ؛حيث رأى أنّهم أخضعوها إلى شروطِ السّماع مثلها في ذلك مثــل المسمُوع من كلام العرب شعرًا و نثرًا ،بل تحرَّجـــوا من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، ذلك ما أتاح للغة الشِّعر أن تكون بتلك الغزارة على الرّغم من أنّ التّراكيب الشّعرية لا تتّفق مع تراكيب اللّغة العادية بسبب الضّرورة و حريّة الرّتبة و غيرها من الخصائص ، وقد كان ـ في نظره ـمن الأسلم لو أخذ نحـاة العربيّـة بقراءةٍ واحدةٍ واستنبطوا منها القواعد ،منطلقين من القراءة أساسا للاستنباط،ولكنّهم سلكوا طريقًا مخالفًا حيث أخضعوا القراءات القرآنيّة لمعيار القواعد معتمدين منهج الانتقاء فما وافقت المعيار كانت حجةً وما عداها كانت محطّ التّخريـــجِ و إصدار الأحكام .

[1] علي أبو المكارم ، مدخل إلى تاريخ النحو العربي و قضايا و نصوص نحوية ، ص 186.

[2] نفسه ، ص 93.

[3] خليل بنيان الحسون ، النّحويون و القراء ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان ، ط1 ،2002م ، ص 10.

[4] تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص93.

[5] تمام حسان، اجتهادات لغوية ، ص 31.

2 ـ 2 ـ الحديث النّبـــوي الشَّريـــف :

أجمعت الرّوايات على أنّ الرّسول ﷺ بلغَ من الفصاحة كَمالها البشري ،فهو مثالها الأسمى الذي تقاس به فيبقى متساميا في عليائه ، وصدقت عائشة (رضي الله عنها) حين قالت : « مَا كَانَ رَسُولُ ﷺ يَسْرُدُ كَسَرْدكم هَذَا ، ولَكِنْ كَانَ يَتَكلَّم بِكلام فصْلٍ ، يَحفَظُه من جَلسَ إليه »[1] ، ذلك قولها تفاضله في بيئــة الكلمة ، وفنون القول بينهم بضاعة رائجة ، وظلت الأقوال تقر بذلك سواء من سمع أو من قرأ إلى يوم الناس هذا .

ومسألة موقع الحديث النبوي الشّريف ضمن مدونة النُّحاة ـ من حيث الإجراء ـ مسألةٌ مشهورةٌ نالت حيّزا كبيرا من الاهتمام ،فلا يكاد يخلو منها كتاب من كتب الأصول ، ومـدارها السُّؤال : لماذا أقرَّ النُّحاة بفصاحة الحديث نظرًا ونأوا عنه عملًا ؟ فلم يعتمدوه مصدرًا قويًّا من مصادر الاستدلال و التَّقعيد ، ولم يقدّموا علَّة مقنعةً تبرِّر صنيعهم هذا ،فظلَّ الحديث النَّبوي الشّريف دليلًا مستأنسًا به ،وظلَّت المسألة من قبيلِ المسكوتِ عنه ،إلى أن جاء القرن السّابع الهجري فأثارها أبو الحسن بن الضّائع (ت 680هـ)[2]،وقد اختلف النّحاة ـ حول حجيّة الحديث النّبوي الشّريف ـ إلى ثلاثـــة مذاهب[3]:

- **مذهب المانعين** :يمثِّله من النّحاة المتقدِّمين ، أبو عمر بن العلاء ، وعيسى بن عمرو الخليل ، وسيبويه ،وعلي بن مبارك الأحمر ، وهشام بن معاوية الضّرير ، ويمثّله من النّحاة المتأخّرين ابن الضّائع ،و أبو حيّان الأندلسي .وحجّتهم أوردها ابن الضّائع في قوله : « **تجويز الرّواية بالمعنى** هو السّبب عندي في ترك الأئمة ـ كسيبويه و غيره ـ الاستشهاد على إثبات اللّغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن ، وصرّح النّقل عن العرب ، ولولا تصريحُ العلماء بجواز النّقل بالمعنى في الحديث ، لكان الأولى في إثبات **فصيح اللّغة كلام النّبي صلى الله عليه و سلم لأنّه أفصح العرب** »[4]، وكذلك قولهم بوقوع اللّحن فيما روي من الحديث ؛ لأنّ كثيرًا من الرّوَاة كانوا غير عرب بالطَّبع ، فوقع اللَّحن في كلامهم و هم لا

[1] ابن الأثير ، جامع الأصول في أحاديث الرسول ، تحقيق : عبد القادر أرناؤوط ، مكتبة دار البيان ، ط1،ج11، ص 243.

[2] خديجة الحديثي ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، ص 17

[3] سعيد الأفغاني ، في أصول النحو، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، 1414هـ . 1994م ، ص 47 .50 ،و ينظر :الاقتراح في أصول النحو ، ص 43، 45.

[4] ابن السراج ،الاقتراح في أصول النحو ، ص45.

يعلمون ذلك[1]، واطمأنوا إلى حُججهم و استيقنتها أنفسهم ،فأصبح من مسلَّماتهم أنّ « النّحو علم يستنبط بالقياس و الاستقراء من كتاب الله تعالى و كلام فصحـــاء العرب »[2] .

- **مذهب المجيزين** : وذهب أصحابه إلى صحّة الاستدلال بالحديث النّبوي الشّريف ، ولم تكن الرّواية بالمعنى مانعتهم من ذلك ،وعلى رأس هؤلاء ابن مالك و الرضي .
- **مذهب المتوسطين** :حيث اتّخذ من حجّة الرواية بالمعنى أساسًا في تقسيم الحديث الشّريف إلى قسمين[3]:

- القسم الأول :ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللّسان .
- القسم الثاني :عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها فصاحته صلى الله عليه و سلم ، ككتابه لهمذان ،و كتابه لوائل بن حجر ،و الأمثال النّبوية ،و هذا القسم يصحُّ الاستشهاد بـــــه في النّحو .

وقد جاءت أقوال المحدثين مُنكرة لموقف النّحاة من الحديث النبوي الشريف ، ولم يجدوا مبرّرا مقنعا يسوّغ حرصهم على الشّروط التي خصّ بها هذا المصدر دون غيره ، فهل كان رواة الحديث أسلـــمَ عربية من رواة الشعر ؟.

أما د. تمام حسان فقد ذهب إلى إلقاء اللاّئمة على النّحاة وحاكمهم من داخل منهجهم وخاصّة ما تعلّق بأمر الأخذ بالشّعر وغضّهم الطّرف فيما يستوجب التبَصُّر فيـه ، قائلا : « **إنّه كان ينبغي للنّحاة أن يراعوا أنّ الذين تلقّوا الأحاديث تلقّيًا مباشرا عن الرّسول ـ صلوات الله عليه ـ هم من الصّحابة وهم عرب خُلَّص من ذوي الفصاحة و السّليقة ، فلو أنّ أحدا منهم خانته ذاكرته في خصوص اللّفظ لأدَّى المعنى بألفاظ فصيحة من عنده** »[4] ، ويضيف في موضع آخر : «**أما رواية الحديث بالمعنى فلو جُعل الحديث وحده مصدر الدراسة النحوية لكانت ألفاظ ما روي بالمعنى صالحة للأخذ ، لأنّ الراوي صحابي ، وهو فصيح يمكن الاعتماد على لغته** »[5] ، ولا يكاد يخرج موقفه عمّا ذهب إليه جَمهَرَة الباحثين ، من ذلك قول أحدهم : ((إن اختلاف ألفاظ الحديث الواحد على أوجهٍ شتّى ليس فيه دليل على عدم

[1] سعيد الأفغاني ، في أصول النحو العربي ، ص 48.
[2] ابن السراج ،الاقتراح في أصول النحو ، ص 45.
[3] علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، ص 136.
[4] تمام حسان ، الأصـــول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،ص 106.
[5] تمام حسان ، إجتهادات لغوية ، ص 31.

الاستشهاد به كيف وقد ثبت هذا الاختلاف بين الألفاظ في القرآن الكريم الثّابت المتواتر ،نجد فيه قصّة نبي من الأنبياء في عدة سور على وجوه شتى مع اختلاف في ألفاظ العبارات »[1] .

ويتلخص موقف د . تمام حسان في « **أنه يجوز الاستشهاد بالحديث سواء أكان النّقل باللّفظ أم بالمعنى دون اللفظ** »[2]، وإذا أردنا أن نضع هذا الرأي في إحدى الاتجاهات السّابقة ، فيكون محله مع زمرة المجيزين ، وقد انتهى مجمع اللغة العربية إلى أنه "لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصّحاح السّت فما قبلها ، و يحتج بالحديث المدون فيها على النحو الآتي [3]:

- الأحاديث المتواترة المشهورة .
- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .
- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .
- كتب النبي ﷺ.
- الأحاديث الروية لبيان أنه صلى الله عليه و سلم يخاطب كل قوم بلغتهم .
- الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .
- الأحاديث التي عرف حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين .
- الأحاديث المدونة من طرق متعددة و ألفاظها واحدة .

ونستخلص مما سبق :

_ عزوف نحاة زمن التّقعيد عن الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف لا يعني التّقليل من فصاحة الرّسول الكريم ﷺ، ولا تشكيكًا في ثقـــة النّاقل ،ولا عدم تواتر المنقول ، وهي شروط توافُرها في قول الشّاعر تدخله تحت مظلّة الاحتجاج ، وبقي القول بأنّ عزوف النّحاة مردُّه التَّحـــرُّز الدِّيني خشيةَ الوقوع في إثبات حديث للرسول منها صلى الله عليه و سلم بغير لفظه .وصناعة النّحويين في عمومها صناعة لفظٍ أكثر منها صناعة معنى .

[1] ابن السراج ،الاقتراح في أصول النحو ،تعليق عبد الحكيم عطية ، هامش ص 43.

[2] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 108

[3] مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، ع 4،اكتوبر 1939.ص 7.

ـ لم يخرج موقف د .تمام عن موقف كثيرٍ من المحدثين ، فرأى بجواز الاعتماد على الحديث الشّريف مصدرًا من مصادر النّحو ،والرّواية بالمعنى ليست حجةً مقنعة لعدم الأخذ بأقوال الرّسول ﷺ ضمن مدونة الاستقراء ؛لأنّ راويَ الحديث وإنْ روى بالمعنى فهو صحابيٌّ واقع ضمن دائرة المحتجِّ بقولهم ،ولو اعتمد النّحاة الحديث الشّريف وحدَه لبلغوا الغايــة ، وفي ذلك انسجام مع منهجه العام الذي يَقضي بوحدَة المدوَّنة و تجانُسهــا .

2 ـ3 ـ كلام العــرب :

اتخذ النّحاة كلام العرب موزونَه و منثورَه مصدرًا من مصادر السَّماع ،وقد أملت عليهم تصوُّراتهم الخاصّة مقاييس الانتقاء وحدَّدت منهجَ الأخذ ، وقد رامت مقاربات المحدثين محاولة الإجابة عن سؤال كثُــر دورُه ، وهو ما الفكرة المنهجيَّة القابعةُ خلف الانتقاء والإقصاء ؟ ، ومن ثمَّ صدرت أحكامهم عن هذا المنهج سلبًا أو إيجابًا قبــولا أو رفضــا ويمكن تلخيصها في الجوانب التّالية :

1ـ المسموع / الانتماء : لقد سطّر النّحاة للمسموع حُدودا زمنيَّة وأخرى مكانية ؛ فما توافر فيه الشرطان فهو من مشمولات دائرة الوصف ، وما عداها فليس حقيقًا أن تشدَّ إليه رحلة أو يسمَع منه نحويٌّ ، فيخطّ أقواله على مدوّناته ، أو أن يحفظها في ذاكرتــه .

وقد صرّح د.تمام أنّ نقده لمنهج النّحاة العرب ينطلق من فكرة الآنية (synchoniqu) و الحركية أو التّعاقبية(diachronique) التي نصّ عليها دوسوسير ، منطلقا من الخطّاطة التّاليــة [1]:

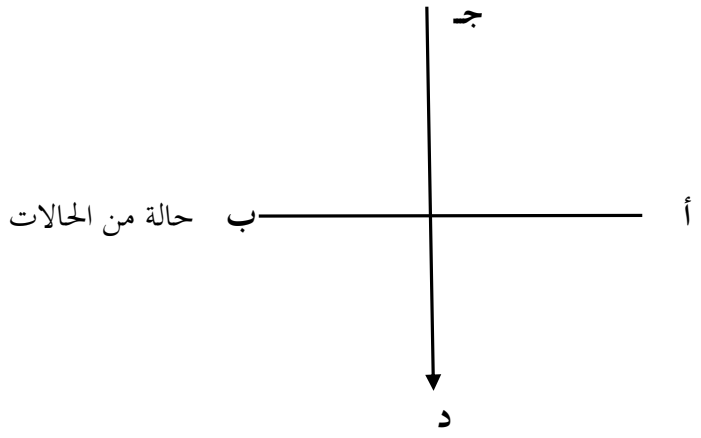

اتجاه خط التّطور

[1] ينظر : تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 14 ،15، 16 .

ـ يمثّل المحـور الأفقي [أ ـ ب] حالةً واحدةً من حالات اللُّغة المتلاحِقة ، يفترض البـاحث ثباتها لغايةٍ بحثيَّــة ،وهو افتراض يأبـاه قانون التَّطور . ويجب أن يكون موضوع الدِّراسة جهازًا لغويًا واحـدًا .(محدد إجتماعي) .

ـ يمثّل الخط الرأسي [جـ ـ د] مراحل التّطور وفق حركة الزَّمن ، وتتعدَّد الخطوط الأفقيَّة مصاحبة للزَّمن (محـدّد زمـــني) .

وسنحاول فيما يلي تتبع آراء د تمام في نقد منهج النحاة العرب من خلال النِّقاط التَّالية :

1. **الإنتماء المكاني** : يشيعُ بين اللّغويين أنّ القبائل التي أخذ عنها النُّحاة هي القبائل التي خصّها شيخُ الفلاسفة أبو نصر الفارابي(ت 339هـ) بالذِّكــر في نصِّه الذي نقله السّيوطي (ت 911هـ): «كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقاءً للأفصَح من الألفاظِ، و أسهلها على اللّسان عند النّطق ، وأحسنها مسموعًا و إبانــة عمّا في النّفس والذين عنهم نُقلت اللُّغة العربيَّة و بهم اقتدي و عنهم أخذ اللّسان العربيُّ من بين قبائل العرب هم :قيس و تميم و أسد،فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ معظمه و عليهم اتكّل في الغريب و في الإعراب و التَّصريف ،ثم هذيل و بعض كنانة و بعض الطَّائيين،ولم يُؤخَذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .وبالجملة فإنَّه لم يؤخذ عن حضري قط،ولا عن سكّان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ،فإنَّه لم يؤخذ لا من لخم.... »[1] ، وخلاصة المقولة جملة القبائل التي تعتبر لغتها حجةً فكانت المخصوصة بالاستقراء عمَّا عداها ، وإن كان هذا التّحديد قد سلّم به كثير من الباحثين ، فإنّ البعض الآخر رآه حقيقًا بالمناقشة ومعاودة النَّظر ،فقال أحدهم : «إنَّ خطورة هذا النَّص أنَّه يصدر عن شيخ الفلسفة الحكيم أبي نصر محمد بن محمد الفارابي، وهو على علمه و جلالة قدره ليس نحويًّا و إن كان له اشتغال بالعربيَّـة ، و قولته لا تمثِّل إلَّا اجتهادًا منه في تحديد القبائل التي احتجَّ لها اللُّغويون و النُّحاة بكلامها [2] ، وليس من متَّسع يسمح بإيراد الآراء التي أثارها ما ثبته الفارابي في قوله ، ويبدو أنّ معيار انتقاء القبائل هو الفصاحة وبراءة لسانها من اللّحن الذي تسرّب

[1] ابن السراج ،الاقتراح في أصول النحو ،ص 44.

[2] حسن خميس الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء ـ التحليل ـ التفسير)، دار الشروق ، عمان ،ط1، 2001م ، ص71. وينظر : علي أبو المكارم،أصول التفكير النحوي ، ص 52، 55. و ينظر : محمد إبراهيم عبادة ، عصور الاحتجاج في النحو العربي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1980م ، ص 230، 241.

إلى غيرها ، فهي القبائل التي حافظت على بداوتها باعتكافها في مضاربها ، ويبدو أنَّه غَدَا مستقرًّا في مخيِّلتهم أنَّ العربيةَ لغـــةُ البداوة ، فأينما تكون البداوة فثمَّةَ الفصاحةُ ،فجُزم بالقول: « لم أرَ بدويًّا أقــام في الحضر إلَّا فسـد لسانُــه غير رؤبــة و الفرزدق »[1].

ومن الأسئلة التي نسجتها قراءات المحدثين عمومًا في هذا الجانب من منهج النُّحاة : أكان من سلامة منهجهم شمول مدوّنتهم اللّغوية لقبائل بعينها ورفض ما عداها ؟ أيسمى نحوهم نحو قيس و تميم و .. أم هو نحو العرب جميعًا ؟ وهل وسّع النُّحاة رقعة السّماع فوقعوا في عدم انسجام نتائج استقرائهم ؟ أم حدّدوها وفق مبدإ الانتقاء والإقصاء ؟ ثم أكان نقد د.تمام حسّان من التّراث نفسه ، أم هو إسقاطات من خارجه ؟.

الإجابة بالنفي واردة من قبل هؤلاء الباحثين الوصفيين، وقد جزم بذلك د .تمام قائلا:« **وهذا الذي لا يرتضيه المنهج الحديث هو نفسه الذي ارتضاه منهج النّحاة العرب إذ أجروا الاستقراء على أشكال لغوية مختلفة باختلاف قيس و تميم و أسد ..** »[2] ، ويضيف في موضع آخر: « **فادعاء نحو واحد وصرف واحد و معجم واحد لهذه اللهجات المختلفة خطأ في المنهج لا شك فيه ، لقد درس النّحاة اللّغة الفصحى المشتركة على أنّها لغة العرب أجمعين فالعرب جميعا مطالبون أن يتكلموها بنفس الطّريقة و بثبات و اطراد ... وما أبعد هذا عن الصّواب ، وعن العقل** »[3].

وموقف د .تمام لا يكاد يخرج عمّا ذهب إليه كثرة الدّارسين ، فلم تعدم عباراتهم وإنْ تعدَّدت أساليبهم وحدةَ الفكرة ، وقد أطلق د .أنيس اسما ساخرا على تحديد النّحاة المكان و المكان لمدونتهم فنعتها بدكتاتورية الزمان و المكان [4] ، وقال د . محمد حسن حسن جبل : « فإنّ تلك التّحديدات القبلية والقبلية المكانية تمثل جانبا من الضّوابط الجافية التي تحكّمت في جميع اللّغة و أدّت إلى إغفال الكثير من مفرداتها و استعمالاتها ، إذ أنّ ترك الأخذ عن قبيلة بأسرها فيه ما لا يخفى من الجزافية ، وإهدار ما يمكن أن يكون هؤلاء و هؤلاء استعملوه في التّراكيب و الصّيغ و الأساليب الصّحيحة الفصيحة »[5] ، وهذه الأقوال على كثرتها تكاد تنحصر في

[1] أبو عمر بن العلاء ، خزانة الأدب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، القاهرة ، مصر ، 1979، ص 204.

[2] الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 100.

[3] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 18.

[4] إبراهيم أنيس ، من أسرار العربية ، ص 36، 37 .

[5] محمد حسن حسن الجبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع و دلالته ، دار الفكر العربي ، د.ط ، 1986م ، ص 77.

مساقٍ واحدٍ ، يتلخّص فكرته في أنّه « لا يفترض بالدّارسين أنْ يعزلوا قومًا عن مصادر الاستشهاد ولا ضربا فصيحا من ضروب الكلام ،فالقراءة المتواترة و الحديث الصّحيح و الشّعر و الخطب و الأمثال و كلام العرب الموثوق بفصاحتهم كل أولئك مصادر مهمة للدّرس اللغوي »[1] .

والواضح من أقوال د. تمام أنّها ترمي إلى تضييق عيِّنة الاستقراء و حصرها في أنموذج واحد ، فيعمـد إلى تحقيق الكفاية في وصفه صوتا و صرفا و نحوا .. ، فقال : «**موضوع الدِّراسة ينبغي أن يكون جهازا لغويا واحدا ، فلا ينبغي أن يدرس الباحث لهجات متعددة من لغة واحدة على رغم أن هذه اللّهجات ما دامت قد اجتمعت تحت عنوان لغة واحدة فلا فرق بينها من ناحية التّحليل و الوصف ، وكلّ لهجة فلا بدَّ لها من دراسة مستقلة يحتِّمها اختلافها على أخواتها اختلافًا لا يخضعن به جميعا لقاعدة واحدة أبدًا** »[2] ،ويضيف : « **ونسيَ النّحاة أن القبائل الفصيحة لا تمثِّل لهجة واحدة وأن استخراج نحو واحد من لهجات متعددة لا يكاد يمثل واحدة من هذه اللهجات** »[3].

2. **الإنتماء الزّمـــاني** :حدّد النّحاة نطاقًا آخر للمدوّنة اللّغوية ، وهو نطاق الزّمن حيث تمثَّل في الفترة الزّمنية التي حافظت فيها الألسن على نطاقها و صفائها ، وقد نقل عن الأصمعي قوله : « ختم الشّعر بابن هرمة و هو آخر الحجج »[4] ، وانتهى النّظر في الشّعراء على محور الزمن إلى تقسيمهم إلى طبقات على النحو التالي [5] :

الطبقة الأولى :الشّعراء الجاهليون وهم الشّعراء الذين لم يدركوا الإسلام كامرئ القيس و الأعشى.

الطبقة الثانية :الشعراء المخضرمون:وهم الذين أدركوا الإسلام كلبيد و حسان بن ثابت .

الطبقة الثالثة :الشعراء الإسلاميون وهم الذين عاشوا صدر الإسلام ،كجرير (ت 111 هـ) و الفرزدق (ت 110هـ) .

[1] محمد حسين آل ياسين ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، دار مكتبة الحياة ، لبنان ، ط 1، 1980 م، ص 365.
[2] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 15.
[3] تمام حسان ، أصول النحو و أصول النحاة ، ص 78.79.
[4] السيوطي ، الإقتراح في أصول النحو ، ص 27.
[5] عبد القادر البغدادي ، خزانة الأدب ، 5.6/1.

الطبقة الرابعة :الشُّعراء المولَّدون : كأبي نواس (ت 165هـ) ، و بشار بن برد (ت167هـ).

وجرت المفاضلة بين هذه الطبقات ، فاحتج النُّحاة بالمنظوم و المنثور من كلام الجاهليين و الإسلاميين و المخضرمين وطرحوا كلام المولدين و المحدثين ، وذكروا على رأسهم بشار بن برد [1] .

وهذا المتّسع من الزّمن الذي اعتبر النحاة نصوصه حُجّة في بناء قواعدهم ، فيه تعارض مع الآنية التي يجعلها المنهج الوصفي بندا من بنود الدّراسة العلمية للغة ، قال د. تمام، «**لقد افترض النحاة للغة أنها باقية على حالة واحدة ، لا تنفك عنها ، فدرسوا لغة القرن الثاني بشواهد من الأدب الجاهلي و الإسلامي على السواء ، وعجيب يفطن هؤلاء النّحاة الأقدمون والنقاد الذين كانوا في عصرهم إلى الفارق الواضح بين خصائص الأدب الجاهلي و الأدب الإسلامي ثم لا يفطن هؤلاء إلى الفارق بيت اللغة في العصر الجاهلي و خصائص اللغة في العصر الإسلامي ، ولو قد فعلوا لوجدوا من ذلك ما يبرر الفصل في دراسة النحو بين عصر و عصر ، بل إننا لنجد أخلافهم فيما بعد حين فطنوا إلى التطور رأوا فيه تحللا و تدهورا في اللغة ، فبدلا من أن يبدؤوا بدراسة نحو هذه المرحلة الجديدة الطارئة اكتفوا بإبطال الاستشهاد بشعر المحدثين** »[2] ، ويلقي د. تمام باللائمة على النُّحاة لأنهم لم يعترفوا بالعصور الأدبية مثلما اعترف بها النّقاد و أهل الأدب ، فجمعوا « صورا من الاستعمال ممتدّة على ما ينوف على **ثلاثة قرون** التي ظفروا بالمروي منها ، وسبقت زمانهم أي أنهم جمعوا لغة امرئ القيس و لغة إبراهيم بن هرمة في حسبان واحد **وجعلوا اللّغتين لغة واحدة** »[3]،والاعتراف ـ في نظره ـ يوجب إعادة الوصف وملاحقة مظاهر الاختلاف ، وينفي د . علي أبو المكارم على النحو صفة الوصفية حتى و إن حدّد فترة الاستشهاد قائلا : « إنه ليس وصفيا وإن أخذ بفكرة الالتزام بنصوص مرحلة تاريخية محددة لأن المراحل التي اعتد بها اللغويون العرب تمتد نحو ستة قرون شهدت تطورات كبرى ...ولذلك لا تصلح أن تكون فترة لغوية واحدة في المنهج الوصفي »[4] ، و لقد« ترتّب على ذلك كلّه نتيجة بالغة الخطر ، هي أن اللّغوي صار ملزَما بمراعاة كلّ

---

2. [1] ينظر :فاضل صالح السامرائي ، ابن جني النحوي ، تنسيق و فهرسة :مصطفى قرمد ، دار النذير ، بغداد ، د. ط ، 1389هـ . 1969م ، ص 136.وينظر: مصطفى صادق الرافعي ، تاريخ الآداب ، 354/1، وينظر : محمد الطنطاوي ، نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة ، ص 100.

[2] تمام حسان ، اجتهادات لغوية (منهج النحاة العرب)، ص 20.

[3] تمام حسان ، التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ، ص 12

[4] علي أبو المكارم ، مدخل إلى تاريخ النحو العربي و قضايا و نصوص نحوية ، دار غريب، القاهرة ، 2008 ، ص 211.

النّصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد لأنها جميعا حجة يجب الأخذ بها »[1] ،ولعل السّؤال الذي ينبغي أن يطرح هنا : هل يدرس النّحاة لغة المحدثين للاستشهاد ، أم يدرسونها لبناء نحو جديد لها ينسجم مع اختلافها عن سابقاتها ؟ المعروف أن عمل أتباع المنهج الوصفي يتوقف عند حدود الوصف ، ويقنع بسرد خصائص العينة المستقراة على جميع مستوياتها .

يقول د. تمام في هذا الصّدد « **و المنهج السّليم هنا أن يبطل النّحاة الاستشهاد بشعر المحدثين، و لكنّهم في نفس الوقت يدرسون المرحلة الجديدة النّاجمة و يجعلون شواهدها من الشّعر و النثر المعاصرين دون القديمين** »[2] . الواضح أنّ نقد منهج النُّحاة يرجع إلى أساس من أسس الدّراسة الوصفية هو الآنية ، لكنّها عندهم غير واضحة الحدود ، فما هي المدة الزمنية التي يرتضيها الباحثون لتمثّل وحدةً تنتهي الدّراسة بانتهائها ؟ وما العوامل المتحكِّمة فيها طولا و قصرًا ؟ .

رأى د. عبد السّلام المسدّي أنّ « الآنيَّة في حقيقة أمرها تستند إلى زمن افتراضي يرمز إليه بنقطة على محور الزّمن ، إلَّا أنّ حصر حيّز هذه النّقطة قد يكون يوما أو سنة أو عقدا أو قرنا أو قرونا ... » [3] ، والعلاقة بين الزمانية و الآنية كعلاقة القطعة من المستقيم ؛ لأنَّ « الزَّمانية تحتوي الآنية . فإذا بالآنيَّة تستحيل منهجًا مستوعبا لأبعاد الزَّمانية بمقتضى أن يدرك الحواجز التّطورية فيصهر التعاقب في بوتقة التواجد »[4] .

2 ـ المسموع / النَّـــوع :

تقرُّ كتب أصول النَّحو أنّ مدوّنة الاستقراء تشمل كلام الله عز وجل ، وحديث نبيّه ﷺ، ثم ما قالته العرب من فنون القول من منظوم شعرها ، وفصيح نثرها .

2ـ 1ـ الشّعر و النَّثـــر :يقـــرّ النّحاة ـ من حيث النّظر ـ بأنّ المدوّنة اللّغوية شملت عناصرَ اللُّغة المتنوّعة ، أمَّا من حيثُ العمل فقد كانت الغَلبةُ ـ من حيث العدد ـ للشعر [5]، وقد كان هذا مأخذا من

---

[1] نفســـه، ص 215.

[2] تمام حسان ،الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو ، فقه اللغة ، البلاغة) ، ص 21.

[3] عبد السلام المسدي ،التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص 39.

[4] نفسه ، ص 39.

[5] يفند د. عبد الرحمن الحاج صالح هذا المذهب ، وقد أحصى في كتاب سيبويه أربعمائة و ستة عشر شاهدا ، ووصل الكلام المنثور الممثل بأمثلة قياسية إلى أربعة آلاف و تسعمائة وخمسة عشر مثالا ، ينظر : السّماع العلمي اللغوي ومفهوم الفصاحة عند العرب ،موفم للنشر ، الجزائر ، 2012م ، ص 330.

المآخذ التي رمى بها د. تمام على منهج النّحاة ، ،وقد ذهب مذهبه كثير من الباحثين [1] الذين جاءت أقوالهم مؤكّدة أنّ لغة الشّعر ليست نموذجًا للاستعمال العادي ، وهل غاية النّحو وصف النّموذج العالي ، أم النّموذج العادي ؟ من بداهة القول أن الشّعر و النثر أسلوبان من التعبير مختلفان ؛فالشّعر ممثال الطَّبقة العليا من كلام العرب في باديتهم و حاضرتهم أكثر مما يمثّلها كلامهم المنثور .

لعلّ ما دفع النّحاة إلى تولية اهتمامهم للشّعر ، هو مكانة هذا النّص عندهم ، فقد «كان الشّعر في الجاهلية ديوان علمهم ، ومنتهى حكمهم ، به يأخذون وإليه يصيرون»[2]، والمعروف كذلك أن « الإسلام الذي أبطل الحياة الجاهلية بعاداتها و تقاليدها و عصبيتها و خرافاتها، لم يبطل الشّعر الجاهلي، وهو ديوان هذه الحياة نفسها »[3] ، ومما يعزّز سبب توجّه النّحاة إلى أخذ الشّعر شاهدا على قواعدهم ، القصّة التي رواها الزّمخشري في كشّافه ، حيث روى أن عمرَ بن الخطاب ﷺ تساءل عن معنى قوله تعالى : ﴿ أو يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ ﴾ [النّحل 41] ، فقام شيخٌ من هذيل فقال : هذه لغتنا يا أميرَ المؤمنين التخوُّف: الَّتَنُّقص ... قال عُمر وهل تعرف العرب ذلك في أشعارها ؟ قال : نعم ، قال شاعرنا أبو بكر الهـــذلي (البسيط):

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكاً قَرِدًا .... كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَة السَّفَنُ

فقــال عمر ﷺ: (أيُّهَا النَّاس عَلَيْكُم بِديوانِكم ـ شعر الجاهلية فإنَّ فيه تفسيرَ كتابكم ،ومعاني كلامكم)[4].

ولا شكّ أن لهذه القصّة أثرها الباقي في البيئة العربية ،فقد كان المفسّرون يعُودون بغريب القرآن الكريم إلى أشعار الجاهليين الذين نزل بلسانهم ، وقد يكون سبب ذلك «شيوع حفظ الشعر ، لأنَّ إيقاعاته تساعد على ذلك ،وحضوره الدَّائم بذلك في دائرة الأئمة أصحاب الدراسات اللغوية التي جاءت بالضوابط اللغوية شتى المستويات ،كما أن رواية الشعر أحرى أن تكون أضبط ، لأن الضبط يمثل عنصرا من عناصر إيقاعه »[5] ويقول الرافعي : «كان صدور الروّاة إنما يطلبون الشّعر للشّاهد و المثل ، و هما غرضان أكثر ما تؤديهما

[1] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص251، 252، وينظر :مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 166، 167 ،وينظر : مدرسة الكوفة ، ص 382، وينظر :أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب ،عالم الكتب ،القاهرة ، ط6 ،1988م ، ص 52 .

[2] محمد ابن سلام الجمحي ، طبقات الشعراء ،دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط2 ، 1408 هـ .1988م ، ص 34 .

[3] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغـــــوي عند العرب ،ص88.

[4] ينظر: الزمخشري ، الكشاف عن غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ،وعلي محمد معوض ، مطبعة العبيكان ، الرياض ، ط1، 1418 . 1998،ج3، ص 439.

[5] محمد حسن حسن جبل ، الاحتجاج بالشعر في اللغة ،الواقع ودلالته ، ،ص 52.

تؤديهما الألفاظ دون المعاني ...، فاقتصر العلم به على رواية اللّفظ كما هو و ما يقتضي لها من فهم المعنى كما هو ؛ و بذلك بقي الشّعر أيضا كما هو »[1]، قد يكون ذلك من الأسباب التي جعلت جلَّ اعتمادهم يكون على الشّعر ، ويذهب د .محمد خير الحلواني إلى القول: « لم يفرق النّحاة بين لغة الشّعر و لغة النّثر ، بل جعلوهما بمنزلة واحدة من الاحتجاج ،واكتفوا بمصطلح ضرورة الشّعر ، ومصطلح آخر هو الشّذوذ ، والحق أنّهما لا يكفيان في صد تيـّـار الظّواهر الكثيرة التي يطلّع بها الشّعر ، ولا توجد في لغـــــة النثر »[2] .

2.2ـ الفصحى و اللّهجات : يأخذ الدّارسون المحدثون عن النّحاة خلطهم بين مستويين من الأداء اللّغوي: مستوى الفصحى و مستوى اللهجات ، وهذا المأخذ يتضّمن القول بأن العربي كـان مزدوج اللّغة ، يقول د. تمام : « **والذي أراه أقرب إلى الصّواب أن العربي الجاهلي كان من أصحاب الازدواج اللّغوي ، على نحو ما نكون نحن الآن ، لهجة قبلية تقف بإزاء ما نعرفه نحن الآن باسم العامّية ، وله لغة فصحى هي التي نعرفها من خلال الأدب ، وله سليقة في كل منهما و لكلّ من اللغتين أدوار من حياته ، فمن المواقف ما يستعمل فيه اللّهجة القبلية ومنها ما يتطلّب الاستعمال الفصيح ، وليس ذلك غريبا علينا نحن الآن** ... »[3] ، ويذهب د. تمام إلى أن النّحاة خلطوا بين هذين المستويين من الاستعمال اللّغوي فقال : « **والذي يبدو لي أن هناك مظهرا تلفيقيا لم يلتفت إليه مؤرخو النّحو العربي ، هو مظهر عدم التفريق بين اللهجة القبلية التي كان العربي يخاطب بها أهل بيته من ذوي قرباه ، وبين العربية الفصحى التي كان هذا العربي نفسه يستعملها في المناسبات الجدية** »[4] ، ويعلّل سبب اعتمادهم اللغة الأدبية بقوله : «**لأنَّها أيسر تسجيلا ،ولأن ظواهر اللغة فيها أقرب إلى الاطراد و أبعد عما قد يعتري لغة الحديث اليومي من نقص و اضطراب مردُّها إلى الحـوار الذي يقوم على الاقتصاد في الجهد ، والاعتماد على الإشارة الدّالة ،وسياق الحال ،وهو عرضة أيضا لضعف الانتباه ،وتدخل السّامع ، فضلا عن أن الهدف الذي وضعوه نُصب أعينهم كان إيضاح لغة القرآن و فهم تراكيبه وصولا إلى دقيق أسراره و نفيس معانيه ، والقرآن نص أدبي رفيع ،لا يعين على فهمه إلا نصٌّ أدبي**

[1] مصطفى صادق الرافعي ، تاريخ آداب العرب ، مراجعة و ضبط : عبد الله المنشاوي و مهدي الدحقيري ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ،ط1، 1997 م ، 2 /349.

[2] محمد خير الحلواني ، الخلاف النحوي بين البصريين و الكوفيين ، ص 64.

[3] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ، 1 / 444.

[4] تمام حسان ،التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ، ص 14.

»[1]، ختام هذا القول ربطٌ بين السّبب والغاية ، فاهتمامهم بالقرآن الكريم جعلهم يتخيّرون المستوى التّعبيري الذي يخدم غايتهم ، فنأوا عن لغة التّعبير اليومي ، واللّغة الأدبية يمثلها النّص النثري بفنونه وقصيدة الشّعر بأغراضها .وقد أدّى تعدّد اللّهجات إلى وجود ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية ،ومن المسائل التي أثبتها النّحاة في كتبهم ومؤلفاتهم وكانت سببا في تعدّد الوجوه الإعرابية ، ما نقله النّحاة من اللّهجات في إعراب جمع المذكر السّالم و الملحق به »[2] ،وليس المقصود أنّ وجود هذين المستويين من الأداء يغني أحدهما عن الآخر في الدّراسة و التّحليل« فكلا المستويين جدير بالبحث والنظر ؛ باعتباره نشاطا للناطقين باللغة من جهة ، و لما تفيده الدراسة في كلا المستويين من الآخر من جهة أخرى »[3] ،واعتبر د. عبده الراجحي هذا الخلط ظاهرة واضحة في النحو العربي ولم يكن ذلك غريبا في المراحل المبكّرة ، ولكنّها استمرت في الأعمال المتأخرة [4].

ويرفض د. تمام أن تكون لهجة مكّة (لغة قريش) هي الأساس الذي بنيت عليه اللّغة المشتركة ،ويرى أنّه قول لا يستقيم له دليل ، وأدلة بطلان ذلك الزعم عنده هي[5] :

_ أن القرآن نزل ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشّعراء 195] ولم ينزل بلسان قرشي ،ولو كانت الفصحى في أصلها لهجة قريش وكانت قريش أصفى العرب لسانا لكان من المتوقع أن يكرم الله رسوله بالإشادة بفصاحة لهجته .

_ أن القرآن نزل على سبعة أحرف و تعددت قراءاته وكلها مروي بالسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفي أكثر القراءات ظواهر لغوية لم تشتمل عليها لهجة قريش .

لهجة قريش لها من الخصائص ما لم يشع في الاستعمال العربي ، كتسهيلها الهمزة ،والشائع في الاستعمال تحقيقها .

[1] تمام حسان ،الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 82،83.ويرى د. تمام أن الذي خفف من العيب المنهجي الذي وقع فيه النحاة بإغفالهم البعد الاجتماعي قد خفف منه «أنهم درسوا النحو لخدمة القرآن من خلال لغة أدبية مروية لا من خلال لغة يومية منطوقة فكان من شأن هذه اللغة أن تضيق الفروق بين اللهجات إلى حدٍّ كبير» . مفاهيم و مواقف من لغة القرآن الكريم ، ص 28.

[2] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 104.

[3] عبد الرحمن حسن العارف ،الدراسات اللسانية في مصر ، ص 230.

[4] ينظر : عبده الراجحي ، النحو العربي و الدرس الحديث (بحث في المنهج)، ص 52 ،53.

[5] تمام حسان ،الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 72،71،73.

_ أن النصوص الأدبية الجاهلية التي بين أيدينا تكاد تكون خالصة لقبائل غير قريش بل إننا لم نسمع عن شاعر جاهلي قرشي فحل .

_ أنَّ النبي ﷺ لم يكن يرى للهجة قريش أنها لهجة العرب جميعا ، فكان يخاطب أبناء القبائل بلهجات قبائلهم

_ أنَّ النّحاة حين حدّدوا قبائل الفصاحة و جعلوا لهجاتها مصادر للنّحو العربي لم يقصروا الأخذ عن قريش ، بل لم يقبلوا الأخذ عن قريش .

_ أنّ الذين ادعوا تغلّب لهجة قريش على لهجات القبائل الأخرى وتحوّلها إلى لغة مشتركة لا يقدمون سندا تاريخيا واحدا يدعم دعواهم .

لقد كان تحديد النّحاة للمدونة مناط الاستقراء بقيد الزمان و المكان في نظر د. تمام سببا في وسم منهجهم بالطابع التَّلفيقي،وهو ما أدى إلى القول بالشّذوذ و النّدرة و القلّة ... [1] ، لكنه يلتمس لهم العذر قائلاً : «وليس معنى ذلك أنّنا ننسب التّقصير إلى النُّحاة فما كان لهم في زمانهم أن يتنبّأوا بما يؤول إليه منهج البحث اللغوي في المستقبل البعيد فالنَّقد موجَّه إلى النَّحو لا إلى النُّحاة»[2] .

2 ـ 3 ـ المسموع / الكيفية :

محاور عملية السّماع ثلاثة ، هي النّحوي و الأعرابي ، و عيِّنة الاستقراء ، أو هي باصطلاحات حديثة ، الباحث (الواصف)، و مساعد البحث (مصدر الموصوف) ، ومادة الوصف ، وسنحاول فيما يلي عقد مقارنة بين منهج السّماع الذي اتّبعه النّحاة العرب ،وبين منهج السّماع الذي يركز عليه المنهج الوصفي معتمدين على أقوال د. تمام حسّان .

يقر المنهج الوصفي بأنَّ السّماع هو الخطوة الأولى في رحلة ترصُّد الخصائص الصّوتية و الصّرفية و النّحوية للمادة قيد الدِّراسة ،فما الكيفية التي يكون بها أخذ المادة اللُّغوية من ألسنة متكلِّميها ؟ ولَإن كان القدماء قد حدّدوا للسّماع شروطه المعروفه ، فما هي شروط الوصفيين إذًا ؟ والإجابة على هذه الأسئلة تفرض عقد مقارنة بين المنهجين في تلقِّي المادة المسموعَة .

[1] تمام حسان ،التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ، ص 13.

[2] نفسه ، ص 15.

لقد حدّد د تمام الأسس المنهجيّة التي تبنى عليها عملية ـ التّسجيل و السَّماع ، وهي كالآتي[1] :

- قوائم مُعَدَّة من الكلمات التي تشرح المقارنة بينها ظاهرة نطقية معيَّنة .
- قصصٌ مُعَدَّة قبل التَّسجيـــل .
- قصص مرتجلة و سيصادف الطالب كثيرا منها في منطقة اللّهجة .
- محدثات و ديالوجات وما أشبه ذلك من أنواع الحـــوار .

ويرى أنّ إهمال النُّحاة إعداد القوائم أدّى بهم إلى [2]:

- تكرار الرّحلة إلى الصّحراء و بقاء عادة الرّحلة أجيالا عدّة ، ولو اعتمد أوائل النّحاة على قوائم معينة لجاء عملهم عملًا كاملًا و لكفى اللّاحقين مشقَّـــة الرِّحلة .
- صعوبة استخراج النَّتائج من أمثلة مبعثرة و لو أعدُّوا القوائم لبدت النتائج واضحةً فيها لا يقتضي استخراجها مشقّـــةً .
- اتِّســـــاع باب الطّعن على نتائجهم بالوصول إلى نصوص جديدة لم يصل إليها الأوَّلون .
- استخراج النُّصوص من العصرين الجاهلي و الإسلامي على ما بين صورتي اللُّغة فيهما من اختلاف.
- اضطرار النُّحاة إلى فرض القاعدة المستخرجة بطريقتهم غير الشَّاملة على الأمثلة الحديثة فإن وافقت الأمثلة القاعدة فبها وإلّا لحقت بها عيوب القلّة أو الشّذوذ أو النـُّـدرة الخ .

ويمكن القول إن هذه التّبعات التي رآها د. تمام لحقت عمل النّحاة نتيجةَ إغفالهم إعداد القوائم قد لا تكون لها نفس القراءة عند غيره من الباحثين ، فرُبَّ قائل يقـــول : « لقد كان الاستقراء همَّ النّحاة ، واستطاعوا عن طريق ذلك أن يُثْروا المكتبة العربية بذلك التّراث الضّخم من المؤلفات التي سطَّروا فيها قواعد العربية و أحكامها ، **وكانت كلّ طبقة تكمّل عمل الطبقة السّابقة** ، فجاء استقاؤهم كلام العرب مكملا بعضه »[3]، وتكرار الرّحلة بهذا المنظور أفاد في وفـــرة النُّصوص وتوسعة مدوَّنة الاستقراء .ويذهب حسن خميس الملخ إلى أنّ تكرار الرّحلة هو نجاحٌ في الاختبار ، فمن شروط استحقاق عيّنة البحث صفـــة العلمية أن تكون النتائج التي نحصل عليها من تحليل العينة مماثلةً لنتائج تحليل عينة أخرى ، كما أنَّ كتاب سيبويه لا يمثل نهاية

[1] ـ تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ،ص 72.

[2] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 34.

[3] عدنان محمد سليمان ،الإستقراء في النحو (مقال) ، كلية الآداب ،بغداد ، ص 183.

الاستقراء ؛ لأنَّ جهود الكوفيين بدأت بعد ظهوره ،ومشافهة الكسائي الأعراب لم تسفر عن نتائج تقعيدية ذات جدوى علمية من النّاحية التّقعيدية والغرض منها هو توسيع عينة الاستقراء[1].

ويفرق د.تمام بين عمل المتكلِّم وعمل الباحث قائـــلا : « **المتكلم يشغل نفسه بواسطتها (أي اللغة) ، ويحسن إذا أحسن القياس على معاييرها ويحسن الباحث إذا أحسن و صف نماذجها، واختلاف الأساليب في استخدامها ، اختلاف في الجمال و الفن و التطبيق ،واختلاف الطرق في بحثها اختلاف في الدقة و التناول و البحث ، والنصّ على لســـان الأديب موضوع للتذوّق و لكنـّــه في يد الباحث موضوع للدراسة ،و أخيرا اللّغة في خدمـــــة المجتمع والمنهج في خدمة اللّغة** »[2] ، ويوضـح بعبارات أخرى: « **اللغة إذا بالنّسبة للمتكلم معايير تراعى و بالنسبة للباحث ظواهر تلاحـــظ ، وهي بالنسبة للمتكلم ميدان حركـــــة و بالنسبة للباحث موضـــوع درس ،وهي بالنسبة للمتكلم وسيلة حياة في المجتمع و بالنسبة للباحث وسيلة كشف عن المجتمع** »[3] ، ومنـــه فالباحث والمتكلم تختلف نظرتهما إلى اللغـــة ؛ اختلاف تحتمه طبيعة العمل وغايتـــه .ولكن من هو المتكلم الذي سيكون له شرف تمثيل هذه اللهجة ؟ فيكون صورة أهلها في مرآة الباحث الوصفي ، فيترسم خصائصها ، يحدد لنا د . تمام شروط اختياره فيقـــــول : « **ذلك أن تختار من اللهجة التي تريد أن تدرسها من الناحية الأصواتية متكلما نشأ عليها من طفولته ، مع تفضيل المتكلم الذي لم يغادر المنطقة اللغوية و الأفضل أن يكون ذلك المتكلم ((ولنسمه مساعد البحث)) (informant)[4] أُمِّيًا لا يعرف القراءة و الكتابة ، لأن للقراءة و الكتابة تقاليدها التي لا تتمشى دائما مع المنهج الصحيح** »[5] ، ويقابل هذا المتكلم في منهج النّحاة الأعرابي ،ويرى د . تمام أن اعتماد النُّحاة على تعليل الأعراب خطأٌ في المنهج فقال : « **ولا شك أن الأعرابي الأمي الذي لم يذق نعمة التفكير العلمي لا يمكن أن يكون فيصلا في التجريد وإن صح أن يكون فيصلا في النطق ، وبهذا يكون اتكال النحاة على تعليل**

[1] ينظر : حسن خميس الملخ ،التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء ـ التحليل ـ التفسير)، ص 71. 75.

[2] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 13.

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 32.

[4] يطلق عليه د . تمام (مساعد البحث) ، ويطلق عيه د. عبد الرحمن أيوب (الملقِّن)، ويسميه د. خليل عساكر (الرّاوي اللّغوي) ، ويسميه د. كمال بشر (مساعد البحث)، ويسمى في أوربا (النّموذج). ينظر : اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر ، ص 446.

[5] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 68.وينظر : اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 153.

الأعراب و أخذهم ذلك عنهم خطأ في المنهج »[1]، فالأعرابي منتجٌ لمادة الوصف وينتهي دوره عند هذا الحدّ ،والباحث واصف يترصّد مادةً و صفه ولا يصدر الأحكام وقد نقلت لنا كتب الأصول أنَّ النّحاة أخذوا مادة بحثهم من الأعراب ،إمَّا عن طريق المشافهة المباشرة عن طريق الرّحلة أو الوفادة ، وإما عن طريق الرّوايــة ، ويرى د. تمام أن اعتمادهم « كان على المسموع بالرّواية من اللّغة الأدبية الفصحى ، ولم نكد نعرف لهم اتّصالا مباشرًا بلغة الكلام الحيّة،إلّا ما كان من مشافهة أعراب القبائل أثناء الرِّحلة ومشافهة الأعراب الوافدين على المربــد »[2].

وقد وضّح د. تمام أنّ مهمّة الباحث بالمنظور الحديث تلزمه الحيــاد ، فلا يأخذ لنفسه موقع صاحب اللّهجة ، ويحسن هنا أن نتساءل ، هل كان للنّحاة الأوائل ـ وهم داخل دائرة الوصف ـ هذا الفاصل ؟.

يرى د .تمام أن النّحاة العرب نظروا إلى اللّغة من زاوية المتكلّم لا من زاوية الباحث ففكروا فيها « **تفكير من يخضع الصّواب و الخطأ في استعمالها لا لمقياس اجتماعي بل لمجموعة من القواعد يفرضها عليها فرضا ، ويحمل كل ما لم تنطبق عله القواعد إما شاذا أو خطأ ينبغي أن لا يدخل في دائرة الاستعمال العام ، ولو كان أشيع على الألسنة** »[3] ويقول في موضع آخر : « **إن أبا الأسود الــدؤلي و معاصريه لم يكونوا يعرفون الرّحلة و السّماع ؛وإنما اتكلوا على فصاحتهم الشّخصية ، واصطنعوا لأنفسهم الملاحظة الذاتية أداة للبحث ، فكان موضوع الدّراسة عند كلّ منهم لهجته الخاصّة ومحصوله من الحفظ** »[4] ، ويؤخذ على هذا القول أنّــه نفى عن أبي الأسود الدؤلي ومن عاصره الأخذ عن العرب ، وهو رأي له ما يناقضه ، حيث قال حسن خميس الملخ : « فاللّغويون الذين أدركوا عصور الاحتجاج كأبي الأسود الدؤلي و ابنيه و أبي عمرو بن العلاء و الخليل بن أحمد الفراهيدي و غيرهم وصفو اللّغة متناسين أنّهم داخل دائرة الوصف ، **فلم يجعل أي واحد منهم نفسه حجّة و شاهدا** ، بل كان يقول تقول العرب »[5] ، ويعززه ويعززه في القول شوقي ضيف قائلا: « والسّماع عنده يعني الخليل إنّما يُعنى بنبعين كبيرين : نبــع النّقل عن القرّاء للذكر الحكيم وكان هو نفسه من قرائه و حملته ، ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخلَّص الذين يوثق

[1] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 36.

[2] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 101.

[3] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 18.

[4] تمام حسان ، اجتهادات لغوية (منهج النحاة العرب)، ص 17.

[5] حسن خميس الملخ ،التفكير العلمي في النحو العربي ،ص 165.

بفصاحتهم، ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدثهم و يشافههم و يأخذ عنهم اللغة و الشّعر »[1] ،وهذا الرأي لا شكّ فيه فالنحو «علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب»[2]. وهذا لا يعني أنّ الوصفيين ينفــون عن النّحو بدايته الوصفية ، « **لكن تطوُّر التَّاريخ بالدِّراسات العربية حرَمَها من المادَّة الجديدة التي يمكن أن تجري عليها الملاحظة ، فكان لا بدَّ من تلك الحالة من أن يكون النّشاط الدّراسي للعرب نشاطا انطوائيا ، فنحا النحاة إلى تقديس القواعد بعد أن كانت خاضعة للنّص ، وأصبحت عبارتهم تبدو فيها المعيارية الصَّارخة** »[3] ، وخلاصة القول أنّ النُّحاة كان لهم في دراستهم طريقين : الأول ينعت بالوصفية ينطلق من النّص و صولا إلى القاعدة ، والثاني ينعت بالمعيارية ينطلق من القاعدة وصولا إلى النّص ، والمنهج السليم يقرّ بالأولوية للأقوى منهما،ومن البديهة القول إنَّ العرف الاجتماعي أقوى من القاعـــــدة .

مناقشـــــةٌ و تحليـــــلٌ :

تعتري بعض المفاهيم التي استند إليها الوصفيون في قراءة منهج النُّحاة بعض الملابسات ، خاصَّةً عندما تخرج من حيِّز التَّنظير إلى رحاب الإجراء ومن ذلك :

- يحرص الوصفيون على وحدة مدوَّنة الوصف زمانًا ومكانًا ،فتحدّد لهجة بعينها في مرحلة من مراحل تطوُّرها و يفترض الباحث ثباتها ، ولكن أكان على النّحاة إذًا أن يجمعوا أمرهم على إحدى اللهجات فيصفوها و يستنبطوا قواعدها ؟ أم كان عليهم أن يضعوا لكلّ لهجة من يدرسها ثم يكون أمرهم شورى بينهم فيجمعوا على نحو موحد .
- غاية الوصفيين هي ملاحقة المتغيرات لا الثَّوابت في اللّهجة الواحدة ، ثم في لهجات اللغة الواحدة ،والظاهر في منهج النحاة أنهم يسعون رصد الثوابت والحفاظ عليها لبناء نحو يمثّل العربية المشتركة ، وهي العربية التي تعين على فهم القرآن الكريم ، وتلك هي غايتهم .
- قدم د. تمام الطّريقة التي يرتضيها في دراسة اللَّهجة ، ورأى أن الباحث يجب أن يختار مساعدا للبحث (inforant)، هل من سلامة المنهج أن تبنى الدّراسة على شخص واحد يخضع لانتقاء الباحث ؟ لا

[1] شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 46.
[2] ابن السراج ، الأصول في النحو، 1 /37 .
[3] تمام حسان ،اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 21.

شك أن هذه العينه التي بنيت عليها الدّراسة قد تكون قاصرةً على تمثيل اللّهجة تمثيلا شموليا ، وترتبط نتائجها بسلامة الانتقاء نجاحًا و إخفاقا .

- الحكم على منهج النحّاة لا يمتلك القبول إلا إذا استند بالضرورة إلى ربط الأفكار بزمانها وفي ضوء الغايات المحركة لها ، وغاية النّحاة هي إصلاح اللّسان وفهم القرآن ، فكان انتقاء نماذج الوصف منسجما مع الغاية .

الملاحظ أن د تمام يعتذر للنحاة على المآخذ التي وجهت لمنهجم ، وقد يكون ذلك إحساس بعدم ملاءمة بعض مقولات المنهج الوصفي الحديث للتطبيق على اللغة العربية زمن التقعيد .

ثانيا / الاستصحـــــاب :

1 ـ مفهوم الاستصحاب :

استصحاب الحال لغة: (طَلَبُ الصُّحْبَةِ) واستمرارها : «اسْتَصْحَبَ الرَّجُلَ : دَعَاهُ إلى الصُّحْبَةِ ، وكُلُّ مَا لَازَمَ شيئًا فقَدِ استَصْحَبَهُ »[1].وفي اصطلاح الفقهاء « هو ما ثبت في الزّمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزّمن المستقبل ، وهو قولهم : الأصل بقاء ما كان حتى يقوم الدَّليل على تغيير حاله »[2] .

ومفهوم الاستصحاب عند النّحاة امتدادٌ لمفهومه عند الفُقهاء، قـال بن الأنباري : هو « إبقاء اللّفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النّقل ، كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنيا ، لأنَّ الأصل في الأفعال البناء ،و إن ما يعرب منها : لشبه الاسم ، ولا دليل على وجود الشّبه فكان باقيا على الأصل في البناء »[3] .

وينطلق د .تمام في معالجة الموضوع بالقــول : « **هذا باب لم يعطه المؤلفون حقّه من العناية عند عرضهم لأصول النّحو فلقد دأبوا عند ذكر الاستصحاب أن يكتفوا بشرح المصطلح دون الدُّخول في تفصيل النَّظر ، وأن يردِّدوا مصطلحات مثل أصل الوضع و أصل القاعدة و الأصل المهجور و العدول عن**

[1] لسان العرب،مادة (ص ح ب) ، مجلد 4. ج 28 ، ص 2401.

[2] محمد بن على الشوكاني ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، ص 974 ، وينظر: المستصفى من علم أصول الفقه ،ص 223.

[3] أبو البركات بن الأنباري ،الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، ص 46.

الأصل و الـــــردّ إلى الأصل والوجه »[1] .ولكي لا يفهم قوله بالنّفي المطلق تنظيرًا و تطبيقًا أردف قائـلًا : « ولست أتَّهم المؤلفين في أصول النّحو بأنّ تفاصيل نظرية الاستصحاب لم تكن واضحة في أذهانهم إذ لو كان الأمر كذلك لما استطاعوا أن يحسنوا التّطبيق »[2] ،ويظهر ذلك في كل باب من أبواب النّحو ، فهو خيط منهجي حاول من خلاله النُّحاةُ ربطَ الفـــروع بالأُصـــول .

2 ـ حُجيَّـــــة الاستصحاب :هو أحد أدلّـــة النّحو ، قال بن الأنباري : « اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة ، والمراد به استصحاب الأصـل »[3] ،وقال في الإنصاف : « ومن تمسّك بالأصل خرج عن عهد المطالبة بالدّليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدَّليل ؛ لعدوله عن الأصل،واستصحاب الحال أحد الأدلَّة المعتبرة »[4] وأضاف في موضع آخر : « استصحاب الحال من أضعف الأدلّـــة ، ولهذا لا يجوز التّمسّك به ما وجد هناك دليلٌ آخر »[5]،وقد علّـق محقق الاقتراح معلِّلا ضعفــه بقوله : « الأصل المستصحب إنما جرده النّحاة فأصبح من عملهم ولم يكن من عمل صاحب السّليقة » [6] ، وقال آخــر : « و إنما مورد ضعف الاستصحاب من بقية الأدلة في رأيي أنه أصل عام ، وما سواه من الأدلة مخصصات لعمومه ، وإذا جاء الدّليل المخصص سماعا أو قياسا ـ قُدِّمَ على العام و أخذ به في مسألته التي جاء فيها ، وبقي الحكم العام فيما سواها مما لم يرد فيه دليل [7]، ولم يذكـره ابن جني من أدلته النحوية فذكر السماع و القياس و الإجماع و الاستحسان ،واختلف الباحثون المحدثون في تبرير ذلك ،وعدم التصريح به لا يعني أنه لم يعتمد عليه دليلا من الأدلة ، وتعددت تبريراتهم وليس هذا مجال الخوض فيها [8] ،وتجاوز قولهم إلى التّعميم على مدرسة بأكملها ، فقد ذهبت د. عفاف حسانين إلى القـول : « من الملاحظ أنّ البصريين

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،ص 107.

[2] نفسه ، ص 107.

[3] أبو البركات بن الأنباري ،الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو ، ص 141.

[4] أبو البركات بن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف1 /300.

[5] أبو البركات بن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، 142.

[6] السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، ص 68.

[7] محمد بن عبد الرحمن السبيهين ، اعتراض النحويين على الدليل العقلي ، ص 516.

[8] ينظر : ،وينظر : فاضل صالح السامرائي ، ابن جني النحوي ، ص 156، و أحمد سليمان ياقوت ، دراسات نحوية في خصائص ابن جني ، ص 157، وينظر: حسن خميس الملخ ، نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان الأردن ، ط1، 2001م ، ص 60.

وحدهم هم الذين يعتمدون استصحاب الحال في الاستدلال أمّا الكوفيون فلم يرد عنهم ـ فيما قرأت من أدلتهم ـ الاستدلال به على مسألة من المسائل »[1].

وتوضيح القول بأن الاستصحاب من الأدلة المعتبرة ما جاء في عبارات النحويين من ذلك : « ما جاء على أصله لا يسأل عن علته » أو « الأصل لا يعلل » أو « الأصل لا سؤال فيه »ومثل هذه العبارات كثيرة في كتبهم . ولذلك لم يستشهد النحاة بكلام العرب عن القواعد الأصلية كاسمية الفاعل أو رفعه و غيرها .

وقد أحدث د . تمام تغييرا في خطّة ترتيب أدلّة النّحو ، فجعل استصحاب الحال وسطًا بين السّماع و القيـــاس ، وبذلك جعله مقدّما على القياس مخالفًا ما جرى عليه عُرف النّحاة القدماء و المحدثين على حدٍّ سواء ، وعلَّة ذلك أوردها في قـوله : «**لأنَّ القياس لا يكون إلّا بعد أن يتّضح الأصل و الفرع و يعرف المطرد من الشّاذ ، فالنّحوي يبدأ بجمع المادّة التي يطلق عليها المسموع ، ويجري عليها الاستقراء و الملاحظة ثم يخضعها للتّصنيف ، حتى إذا استقامت له الأصناف و الأبواب واتّضحت معالمها بدأ في إنشاء هيكل بنيوي مجرّد يمثّل تصوُّرا ما للتّفاعل بين الصّور المختلفة لمباني اللُّغة ، هذا التفاعل الذي أطلق النحاة عليه مصطلحي التغيير و التأثير . وحين رأى النحاة أن الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب موقعه مما جاوره من الحروف كان عليهم أن يجرّدوا أصلا لهذه الصّور وأن يجعلوا الصّور المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير و التأثير ، كأثر الإدغام و الإخفاء و الإقلاب الخ** »[2].

يتضح مما سبق أنه رتَّب الأصول تناسُبا مع منهج عمل النَّحوي ،وليس التَّرتيب خاضعا لمعيار القوة أو الضعف في الأدلة ، فالنّحوي لا ينتقل إلى مرحلة القياس إلَّا بعد أن تنتظم بين يديه المادة المستقـراة (المرحلة الحسية)،ثم ينتقل إلى مرحلة التّجريد ، فيجرّد المسموع في شكل أصول و فروع وهو الاستصحاب ، وهو المنطلق الذي يبنى عليه القياس ،ويصوغ د .تمام له تعريفا قائـــلا : « **معنى الاستصحاب البقاء على الصّورة الأصلية (سواء صورة الحرف أو الكلمة أو الجملة أو القاعدة) التي جردها النحاة من قبل**

[1] عفاف حسانين ، في أدلة النحو ، ص 229.

[2] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص107 .

وكل صورة مجردة للحرف أو الجملة تسمى (أصل الوضع)كما تسمى الصورة الأصلية للقاعدة (أصل القاعدة)»[1] ومن القول نستنتج ما يـــلي :

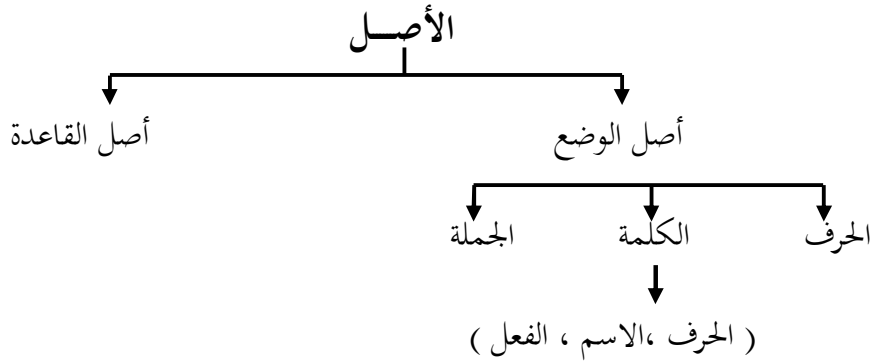

1. **أصل الوضع** : يرى د. تمام أن أصل الوضع هو أصل مجرد للحرف أو الكلمة أو الجملة [2]، ويعـــدِّل د . حسن خميس الملخ في هذا التَّعريف فيرى أنَّ المقصود بأصل الوضع هو الأصل المجرد لوضع **اللّفظ المفيد أو التَّركيب الصّحيـــــح** ؛ لأنّ الحرف أحد أقسام الكلمة فيدخل تحتها الكلمة ، قد يكون لها معنى مفيد كزيد ،أولا يكون كمقلوبها (ديـز) فالأولى لها أصل وضع في حين توضع الكلمة الثانية للإفادة ، والجملة تركيب إلا أن التركيب أعم من الجملة ، فالمنادى تركيب موضوع بلا عامل فهو تركيب صحيح ، لكن إن قلنا إن أصل الوضع الجملة لا التركيب اضطررنا إلى تقدير عامل في المنادى لنجعل منه جملة في أصل الوضع [3] ، ويخلص د .تمام إلى القـول : « **أصل الوضع هو في الحقيقة فكرة مجردة تعتبر ثابتا من ثوابت التّحليل اللّغوي تردّ إليه أنواع الكلمات المختلفة و تستأنس بها شواردها و أوابدها ، حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطّرد سهل على النّحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول دون أن يمنحوا الأوابد إلّا تفسيرا هنا أو تأويلا هناك** »[4] ، والحديث عن أصل الوضع يجر إلى الحديث عن الواضع ، وقد ربط النّحاة بين الأصل وبين سليقة المتكلم متَّكلين على أنّ العرب أمةٌ حكيمةٌ ؛لأنهم: «لا يحذفون شيئا إلَّا و هم يريدون به و جها »[5] ، ويعلّق د. تمام على منهج النّحاة الذين ربطوا بين أصل الوضع وبين سليقة المتكلِّم قائلا : « **و كأنَّهم**

[1] نفسه ، ص 107. وينظر : مفاهيم ومواقف من لغة القرآن الكريم ، ص 44.
[2] ينظر: نفسه ، ص 108 .
[3] ينظر : حسن خميس الملخ ، نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي، ص 109 .
[4] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 121.
[5] سيبويه ، الكتاب ، 134/1

ينسبون إلى الأصل نوعا من الحدس النفسي في سليقة المتكلم يجعله يسعى عند النطق إلى تحقيق الأصـــل ، فيتحقق الفرع آليا دون و عي المتكـــلّم »[1] .

ويحسن أنْ نضبط المقصود بالأصل ، ونوضّح الفرق بين الأصل في النّحو و الأصل في أصول النَّحو ، ثم الأصل في موضوع الاستصحاب والأصل في موضوع القياس ،يرى د.حسن خميس الملخ أن مفهومه مر بمرحلتين ؛ كان في الأولى مصطلحا بارزا من مصطلحات النّحو ، وأضحى في الثّاني مفهومًا أساسيًّا في علم أصول النّحو [2] ، ويوضح د. تمام ذلك بالقول : « **الأصل في الاستصحاب يغاير الأصل في القياس ، إذ إنه المطرد المقيس عليه في عملية القياس ، والفرع هـــو المقيس ، و الأصل في الاستصحاب :هو تجريد أصل الوضع أو القاعدة هو تجريد للصُّورة الأصلية للكلمات و الجمل سواء اطَّرد أم لا ، والفرع هو العدول عن تلك الصُّورة الأصلية ، فالأصل بمفهوم الاستصحاب تجريدٌ وبمفهوم القياس بعضه تجريدٌ و بعضه سماعٌ ، والفرع بمفهوم الاستصحاب مسموعٌ ، وبمفهوم القياس معظمه غير مسموع** »[3] .

أ ـ أصل وضع الحرف (الصّوت) : و المقصود بالحرف حرف المبنى ، وقد حدّد النّحاة أصول الحروف وهي تسعة و عشرون أصلًا أو حرفا ،وحـددوا لكل منها مخرجا وصفة يمثلان النموذج الأصلي وما عداهما فهو فرع له ،وقد أعطى د. تمام لذلك مثالًا بحرف النُّـــون ونمثله بالجدول التَّالي [4] :

النون	الأصل	الفروع	المثال
		ـ تنطق بالشفتين	ينبح
	ـ تنطق في اللثة	تنطق بالشفة السفلى والأسنان العليا	ينفع
		تنطق لثوية أسنانية	أنت
المخرج	ـ أن تكون أنفية	تنطق مكررة	من رأى
		تنطق منحرفة	من لام

[1] الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 110.وينظر ، ص 121.

[2] حسن خميس الملخ ، نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي ،ص 71.

[3] ينظر :الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 180 .

[4] ينظر : نفسه، ص 110.

		تنطق غارية تنطق غنة بلا مخرج في الفم تنطق من مخرج الطبق	ينجح من يكن ينكر
الصفـــة	أن تكون مجهورة أن تكون مرققة	تنطق مفخمة في الأسنان تنطق مفخمة في اللهاة	ينظر ينقل

والملاحظ عن تفريعات النُّون أنها عدول عن النّون الأصلية في المخرج ،فيتغير من اللثّة إلى الشّفاه أو الأسنان أو غيرها من المخارج الأخرى ، ومن الأنفيَّة إلى الفمويَّـة ، أمَّا من حيث الصِّفة فقد حافظت النُّـــون عن الجهر ، وتغيرت من التّرقيق إلى التّفخيـم .

ـ **العدول عن الأصل** : ظاهرة العدول يتقاسمها كلٌّ من المتكلّم و السّامع أو الكاتب ، وكلاهما يهدف إلى الاقتصاد في الجهد ،فأدّى « الاقتصاد في جهد المتكلّم إلى العدول و لكن الاقتصاد في جهد الكاتب أدّى إلى الاستصحاب»[1] ، والعدول عن الأصل قد يكون ضرورةً ممكنـة والتّمسك بالأصل إجراء مستحيلا ؛ « فالمتكلم يعدل عن أصول الأصوات إلى فروعها لأنّ الأصول لا تنطق وإنما تنطق الأصوات و هي الفروع ... ولو أنّ المتكلِّم تكلّف أن يأتي بهذه الفروع (الأصوات)جميعًا على صورة واحدة لشقَّ عليه نطق ذلك حينا و لبدا نطقه عند إمكان ذلك غير عربي ولا مقبول .. أمَّا الكاتب فإنّـه يشقُّ عليه أن يمثّل لكلّ صوت من أصوات النّون السّابقة برمز خاصٍّ فيردّ الفروع التي جاء بها المتكلِّم إلى أصلها ويكتب هذه النُّونات نونًا واحدة أي يجعل لها رمزا واحدا في الكتابة هو (ن) ... و السَّامع كذلك يرد الفرع إلى أصله لأن المعنى يرتبط بالأصول لا بالفروع ، وكذلك لأنهما من أصحاب السليقة له حدس بالأصل الصّوتي ... » [2]،وذكر د. تمام فرقا بين حدس المتكلّم في أصل الحرف و حدسه في أصل الكلمة ، فحدس المتكلّم في الأوّل مرتبط بالأصل

[1] السابق ، ص 127.
[2] نفسه ، ص 138. 139.

و لا يدري عن الفروع شيئا ، أمّا في الثـاني فهو مرتبطٌ بنطقها لا بأصل وضعها لأنَّ الأصل من تجريد النُّحاة [1].

ـ **الردُّ إلى الأصـلِ** : إذا كان العدول عن الأصل له أسبابه و قوانينه الضّابطة له ، فإنّ الفروع لا بدّ لها أن تبقى موصولة الوشائج بالأصول ،وبذلك يكون العدول والرد مسلكين من الأصل إلى الفرع والعكس ، ويوجز د .تمام ردّ السّامع كلّ الفروع إلى أصلٍ واحدٍ إلى سببين [2]:

أ- أنَّ المعنى يرتبط بالأصول لا بالفروع فالنّون يختلف مخرجها في (نشأ)عن مخرجها (ينشأ)ولكنَّ المعنى يجعل الثَّاني مضارعًـــا من الأول .

ب- أنَّ المتكلّم و السّامع من أصحاب السَّليقة لهما حدسٌ بالأصل الصّوتي ، فيظنُّ المتكلِّم أنَّه نطق الأصل وهو ينطق الفرع و السّامع يظنُّ أنّه سمع الأصل وهو يسمع الفرع . فهو بذلك يردُّ الفرع المسموع إلى أصله .

ب ـ أصل وضع الكلمة : يوضح د . تمام أصل وضع الكلمة مفضِّلا التقسيم من حيث الاشتقاق و الجمود على القسمة الثّلاثية ؛لأنّ : « أعمّ تصنيف للكلمات في اللّغة العربيّة هو تقسيم الكلمات بحسب الاشتقاق و الجمود ، فهذا التّصنيف أعمّ من تقسيم الكلم ؛ لأنّ قسمين من أقسام الكلم ربما وقعا ـ (بصفة عامة) تحت قسم الكلمات المشتقة ذانك هما الاسم و الفعل ، ويبقى الحرف خالصًا للجمود »[3].

1. **أصل الوضع في الكلمات التركيبة** : وهي الضّمائر و الموصولات و الإشارات و الظّروف الجامدة وبعض الخوالف ،والأصل فيها هو الجمود و البناء و الرّتبة و الافتقار المتأصِّل ، وهي مجموعة مقفلة محدودة العدد .
2. **أصل وضع الكلمات الاشتقاقية** : يسبق أصل الوضع من النّاحية الابستيمولوجية أصلان هما : أصل الاشتقاق و أصل الصّيغة ، وأصل الاشتقاق مصطلح عبَّر به د. تمام عن أصول المادّة التي تتكوّن منها الكلمات ، وقد جـرَّد النّحاة أصول المادة الثَّلاثة ،وهي صِلَةُ القُربى بين مجموعة الكلمات ذواتِ الأصل

[1] ينظر :نفسه ، ص 110 .114.

[2] ينظر: نفسه ، ص 139.

[3] نفسه ، ص 115. وينظر : التمهيد لاكتساب اللغة لغير الناطقين بها ، ص 36 .37 .

الواحد مثل : (قتل ـ يقتل ـ اقتل ـقاتل ـ مقتول ـ قتال ـ قتيل ـ قتول ـ مستقل) فهذه الكلمات تشترك في حروف ثلاثة بترتيب معين هي (ق ـ ت ـ ل) ، وبعد ذلك لاحظوا أمرين :

ـ أنّ هذه الكلمات تختلف في صورتها مع اتِّحادها في أصل الاشتقاق .

ـ أنَّ صورة كلّ كلمة منها ليست مقصورةً على هذه الكلمة ، و إنّما هي قالب تصبُّ فيه كلماتٌ ذوات اشتقاقات أخـــــرى .

والعلاقة بين أصل الاشتقاق و أصل الصّيغة هي علاقة تقاطع ، وبالنّظر إلى الاستعمال يكشف النَّحوي هل هذا التّقاطع منتج (مستعمل)،أو غير منتج (مهمل).

وقد استخرج د. تمام من كتابي : الإنصاف في مسائل الخلاف و الأصول لابن السراج الكثير من الأصول بوبها في مجموعة من الجداول [1].

ـ **العدول عن الأصل** :يكون العدول عن أصل الكلمات التّركيبية بتغيير أصل نطقها ، أمّا الكلمات التّركيبية فالتّغير يحصل في أصل الاشتقاق أو في أصل الصّيغة ، والعدول عن أصل الكلمة يختلف عن العدول عن أصل الحرف من حيث حدس المتكلّم بالأصل ، لأنّ حدسه مرتبط بأصل نطقها لا بأصل وضعها لأنّه من تجريد النّحاة ، و العدول عن أصل الكلمة قد يكون مطّردا تحكمه قواعد الإعلال و الإبدال والنّقل و القلب و الحذف و الزّيادة ، أو غير مطّرد وهو الذي سمّاه النّحاة شاذًّا يحفظ و لا يقاس عليه ، وجعل د. تمام ذلك من قبيل التَّرخُّص في القرينة وهو رهن بأمن اللّبس[2]،وقد وردت منه نماذج في القرآن الكريم وفي الشّعر منها : قال تعالى : ﴿و التّينِ و الزَّيْتُون ۞ وطُورِ سِينين ﴾ [التين 1 .2] أي سيناء [3]

وقد أورد سيبويه تحت باب [ما يحتمل من الشّعر] أمثلة منها :قول العجَّاج (الرجز)[4]:

* قواطناً أو ألفا مكةَ من وُرْقِ الحَمي * (يريد الحمام).

ويوضح د. تمام أنواع العدول عن أصل الكلمة في قوله : « **فإمّا أن يكون العدول عن أصل صيغتها أو صورتها المجرَّدة** (و يصدق عليهما مصطلح البنية) و العدول عن أصل الكلمة قد **يكون بالحذف** كما في «يد ودم و «أب» و «أخ »و إمَّا أن **يكون بالنَّقل** كما في جاه أصلها و ج ه وفي هاتين الحالتين

[1] ينظر : الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 120،118 ،125، 126 ،132 ،133 ،134 ،137.

[2] نفسه ، ص 128.

[3] يعتبر د. تمام ذلك من قبيل الترخص في قرينة البنية ، وهو تغيير في هيكل البنية ، ينظر: البيان في روائع القرآن ،ص222 .

[4] سيبويه ، الكتاب 1/ 26 ،27.وينظر :ابن يعيش ، شرح المفصل 4/ 97.

يكون الاطراد في السماع دون القياس بمعنى أننا نصوغ كلمات جديدة تشتمل على النقل أو الحذف قياسا على هذا النوع من الكلمات المسموعة ، **وقد يكون العدول عن أصل الاشتقاق بالقلب** فيخضع للقاعدة القياسية بسبب اطّراده في القياس كقلب الواو ألفا في «قال» و همزة «كساء »... ، **وقد يكون العدول المطرد عن أصل إعراب الكلمة** فيعدل عن الإعراب بالحركة إلى الإعراب بالحرف أو بالحذف أو بالتقدير أو المحل وقد تطرد الزيادة في الكلمة عدولا عن أصل التجرد و ذلك للدلالة على الطلب أو الصيرورة أو المطاوعة أو الافتعال الخ وكذلك يطرد العدول عن أصل الكلمة بالإعلال و الإبدال ... »[1].

ـ **الرد إلى الأصل** :يكون الردّ إلى الأصل بذكر الكيفية التي تم بها العدول عن الأصل ، وقد استقرأ د .تمام من كتب النّحو والصّرف أربع قواعد تتحكّم ـ وبرتبها المحفوظة ـ في الرّد إلى الأصل وهي[2] :

- ❖ كراهية توالي الأمثال .
- ❖ حذف ما لا معنى له .
- ❖ قاعدة التّخلص من التقاء السّاكنين .
- ❖ لا حذف إلّا بدليل .

ج ـ أصل وضع الجملة : أطلق سيبويه على الجملة عبارة « المسند و المسند إليه »[3] ،و الكلام أو الجملة في اصطلاح النّحاة هو : « المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى... ويسمّى الجملة »[4] والواضح أن مفهوم الجملة متضمن أصل وضعها ، وهو نمطها المكوّن من ركنيها الأساس :المسند و المسند إليه ،والأصل فيهما الذّكر فإن عدل إلى الحذف كان الـردّ إلى الأصل بتقدير المحذوف ، و الأصل الإظهار فإن كان الإضمار كان الردّ إلى الأصل بتفسير المضمر[5] ، والأصل أن يتقدّم المسند إليه رتبةً على المسند ، فإن كان غير ذلك جاء التّرتيب على غير الأصل ، وأصل الأصول بالنّسبة للجملة هو الإفادة ، وشرطُ جواز

[1] تمام حسان الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،ص 140 .

[2] نفسه ، ص 142.

[3] سيبويه ، الكتاب ، 1/ 07.

[4] ابن يعيش ، شرح المفصل 1 /20.

[5] قد يوهم وجوب التقدير في كل من الحذف و الإضمار بترادفهما ،والفرق بينهما يرجع إلى قرائن العبارة وجودا وعدما ،وخلاصة ذلك أن : « الإضمار أو الاستتار هو أن يوجد في الصيغة ما يدل على المضمر أو المستتر، أما في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف ، بل يمكن أن يفهم من السياق وحده » . علي أبو المكارم ، الحذف و التقدير في النحو العربي ، ص 202.

العدول عن أصل من هذه الأصول أن **يؤمن اللبس** فتتحقَّق الفائدة [1] ، ولا شكَّ أنّ تجريد الأصول كان الهدف منه هو الوصول إلى الاطراد المطلق ، ويقول د. حسن خميس الملخ : «إنّ التّحفظ البسيط جدًّا على أصل وضع الجملة يصدر على أنّ أحكام النّحاة النّظرية مطلقة لأنّهم استهدفوا الصّواب المطلق حفاظًا على لغتهم ،ولهذا بذلوا الجهد المظني في جرّ بعض الظّواهر النّحوية إلى دائرة نظريتهم المجردة مهما تحمّلوا من عناء التّعليل و التّأويل ، وكم كان من السّهل عليهم أن يقولوا إنّ الأصل في التركيب الإسناد إلّا في النِّداء و بعض أشباه الجمل إذا لارتاحوا و أراحوا »[2] .

2ـ العدول عن الأصل : جرَّد النّحاة للجملة مثالها المستوفي جميعَ أركانها ،وكلّ إخلالٍ بهذا المثال يعدُّ عدولا عن الأصل ،ويشتمل هذا الأصل على حزمة من الأصول التي تتضافر مكوِّنه أصل وضع الجملة ، ويمكن للعدول عن الأصل أن يكون عدولا عن أيِّ أصل من هذه الأصول بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرّتبة بالتّقديم أو التّأخير أو التّوسع في الإعراب ،والأصل الذي لا يمكن العدول عنه هو الإفادة و العدول عن غيره من الأصول قد يكون مطّردا أو غير مطّرد (شاذ ـ نادر ـ خطأ) ،ويرى د. تمام تفسير كلّ ذلك تحت فكرة الترخص عند أمن اللبس،أمّا العدول المطرد فيخضع للاعتبارات الآتية[3] :

1. الفائدة أو أمن اللبس .
2. الخضوع لقواعد معينة يتم هذا العدول في ضوئها و يطّرد في ضوئها .
3. الإطار العام لصناعة النّحو كما يبدو من خلال قواعد التَّوجيـــــه .

3ـ الرد إلى الأصل : الردُّ إلى أصل وضع الجملة يشبه محاولة البرهنة بالتَّراجع ، فيربط الجملة المعدول بها عن الأصل بمثالها المجرّد ، فيسلك النّحوي في ذلك سبيلا مبتدؤه الفــرع ومنتهاه الأصل ، وكلّ طريقة في العدول تقابلها طريقة في الردّ ، «ففي الاستتار والحذف نرد الفرع إلى أصله بواسطة تقدير المتغير أو المحذوف ، وفي الزيادة و الفصل و التّقديم و التّأخير يكون التّقدير بواسطة استبعاد الزّوائد أو الفاصل أو تصحيح الرّتبة ، وفي الإضمار لا يكون الردّ إلى الأصل بالتّقدير إلّا بعد استيفاء التّفسير ... »[4]، وقد يكون الأصل المجرَّد من طرف النَّحوي لا يقرُّ به الاستعمال العربي ، وقد أشار إلى ذلك د. تمام بقوله: «**و أمّا الأمر في**

[1] ينظر : تمام حسان الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 121،122.
[2] حسن خميس الملخ ، نظرية الأصل و الفرع ، ص 114 .115.
[3] ينظر : تمام حسان الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، 130.
[4] نفســـه ، ص 144.

الردُّ إلى أصل الجملة فقد وقف عند مستوى القياس على الجملة التّامة الأركان ، والمثالية التكوين . ولكن الجملة المثالية التكوين قد لا تكون مثالية الاستعمال فلا يقبل في الاستعمال مثلا جملة من نوع (إذا انشقت السماء انشقت)لأن هذا الأصل صناعي اخترعه النحاة »[1]

د ـ أصـــل وضع القاعـــدة : وضّحها د. تمام بقوله : « **فأصول القواعد هي القواعد الكبرى كقواعد اختصاص الحروف و قواعد الرُّتب المحفوظة وقواعد تعلُّق الجار والمجرور و مطابقة النّعت الحقيقي و بناء الجملة على ركنين و افتقار الحروف إلى مدخولها و الضّمير إلى مرجعه و امتناع الحذف عند عدم الدّليل و اجتناب ما يؤدّي إلى لبس فذلك كلّه من القواعد الكبرى في النّحو »**[2] وهي بتعبير آخـــر : «**القاعدة السابقة على القيود و التعريفات** »[3]،

ورأى د .تمام أنّ القاعدة جزء من المنهج وليست جزءا من اللُّغة [4] ،وأصل وضع القاعدة **معيار اقتصادي** وقد استقرأ من كتب النُّحاة تعاملهم مع الاستعمال الفعلي واخضاعه لقواعدهم ، فتدرّج الاستعمال في شكلِ هرمٍ قمَّتـــه أصل القاعدة ، ثم يكون التّدرج وصولا إلى الخطأ البـواح كما في الشّكل التَّـــالي [5]:

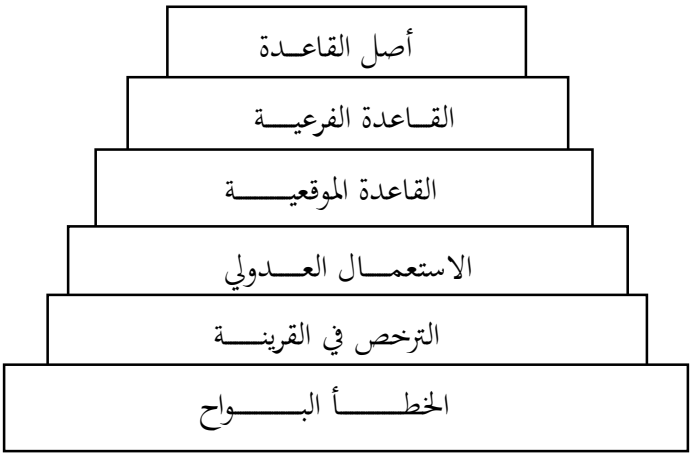

ويحسن بنا أن نوضح المقصود بهذه الرُّتب التي تمثِّل مقايَسة النّحاة لأداء المتكلّمين :

_القاعدةُ الفرعيَّـــة :القاعدة الفرعيَّة منشأها أمن اللّبس أو المحافظة على أصل من أصول الصِّناعة .

[1] تمام حسان ، التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ، ص 11.

[2] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ، ص 197.

[3] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،ص 123.

[4] تمام حسان ، للغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 158.

[5] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ، ص 196. وينظر : درجات الصواب والخطأ في النحو و الأسلوب ،مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ،1985م ، ج: 56، ص 57.

_**القاعدة الموقعيَّـــة** : المقصود بالموقع في النّحو هو مكان الكلمة بالنِّسبة لما يصاحبها من الكلمات ، و موقع الكلمة في السّياق يختلف من حيث الصّحة و الخطأ أو من حيث الجمال و القبح [1] .

_**الاستعمال العـــدولي** :هـــو « خروج عن أصلٍ أو مخالفةٌ لقاعدةٍ ولكنَّ هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال العدولي قدرا من الاطراد رقي بهما إلى مرتبة الأصـــول »[2].

_**الترخص في القرينة** : وعرّف الرّخصة بأنها : «تركيب الكلام على غير ما تقتضي به القاعدة اتكالاً على أمن اللّبس ، فإن لم يؤمن اللّبس نسب الكلام إلى الخطأ لا إلى التَّرخُّص» [(3)] .ومن القيود التي تتقيد بها الرخصة[4] :

ـ أن تكون مرهونةً بمحلِّها فلا يقاس عليها .

ـ أن تكون من الفصيح لا ممَّن جاء بعد عصر الفصاحة .

ـ أن يؤمن معها اللَّبس .

ونلخص الفوارق بين الرُّخصة و الأسلوب العُدولي في النّقاط التالية [5]:

ـ الرخصة عدولٌ عن أصل أو قاعدة مرتبط بمجموعة من القيود ، أمّا الاستعمال العدولي فلا قيدَ عليه إلَّا أمن اللّبس .

ـ الرخصة مرهونة بمحلِّها فلا يقاس عليها ولا تبرِّر أخطاء المحدثين ، أمّا العدول فيقاس عليه لأنَّه يقبل من الفصيح و غيره ، كما أنّ الأسلوب العُدولي خروجٌ عن الأصل أو مخالفة للقاعدة اكتسب قدرًا من الاطـراد فارتقى إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها .

ـ الترخُّص مغامرة فردية للفصيح من العرب القدماء ،أما الأسلوب العدولي فهو موردٌ من موارد التَّأنُّق الأسلوبي .

ومن القواعد الأصلية نذكر :

---

[1] ينظر : حسين رفعت حسين ، الموقعية في النحو العربي (دراسة سياقية)، تقديم : تمام حسان ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1426هـ ، 2005 م ، ص 19 .

[2] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ،1/ 347.

[(3)] نفســـه ، 1/ 12. 13، وينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص 297، .

[4] نفســـه ، 1 /347 . 346 .

[5] ينظر :نفسه 1/ 347.

1. الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة [1]:

هذه قاعدة عامَّة من قواعد الاستعمال العربي ، والامتثال لها تمسُّك بالأصل ،والخروج عنها انتقال إلى الفرع ،فإذا جاء المبتدأ نكرةً فتلك قاعدة فرعيّـــة مرهونة بالإفادة أو أمن اللّبس ، وقد جاء في التّوضيح : « **الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة** ؛ لأنّ الإخبار عن النكرة لا يفيد غالبا فإن أفاد الإخبار عن النّكرة جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه في الإخبار عن النّكرة إلّا حصول الفائدة »[2].

وقد وضح د. تمام كيف تتحقَّق الإفادة أو أمن اللبس انطلاقا من أمثلة ابن مالك التي أوردها ممثّلة لحالات جواز الابتداء بالنّكرة ، وسنكتفي بتوضيح حالة واحدة منها في المثال التالي: [3]

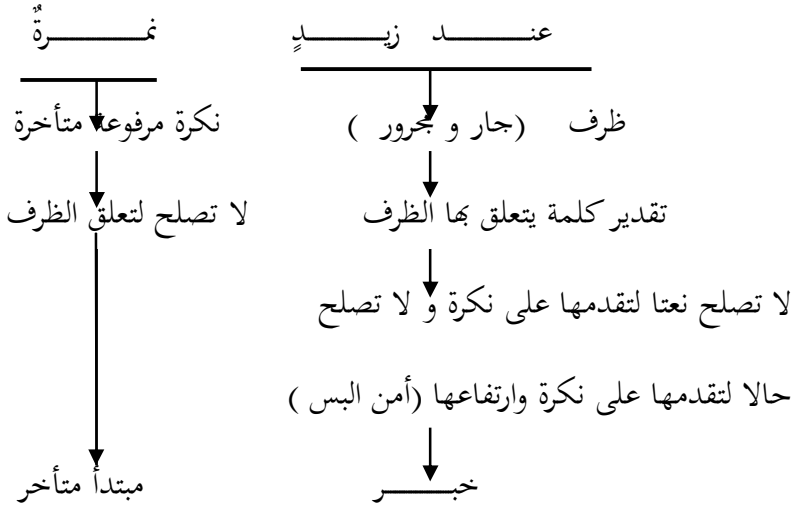

2. لا يخبر بالزّمان عن الجثّـــــة :

قال ابن مالك [4]:

ولا يكون اسمُ زمانِ خبرا عن جثَّةٍ ، وإنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

جاء في التّوضيح : « واسم الزّمان يخبر به عن المعنى (الرحيل غدا) و لا يخبر به عن الجثة لعدم الفائدة ، ما لم تقدّر إضافة معنى لها ، فيجوز لأنّ الإخبار إنما هو في (الحقيقة) عن المعنى المقدر كقولهم (الهلال الليلة) أي : طلوع الهلال ، و إلى هذا أشار بقوله (وإن تفد فأخبرا)»[1] .

---

[1] ينظر:ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، 1/ 216.

[2] ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 1/ 197.

[3] ينظر :تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب، 2/ 224

[4] الأشموني ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،ج1 ،ص95.

2ـ العدول عن أصل القاعدة :

ـ أسباب العدول عن الأصل : بعد أن جرَّد النُّحاة قواعدهم وجدوا بأنّ ميدان اللّغة أرحب من ميدان القاعدة ، فخرج الاستعمال عن إطارها في بعض الجزئيات ، والسّؤال الذي يطرح ، لماذا العدول عن القاعدة ؟ يلخص د. تمام الأسباب في ثلاثِ نقاط [2]:

أ- إرادة أمن اللّبس .
ب- مراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب بعينه.
ت- الذّوق العربي في الأداء اللّغوي النطق .

ـ من قواعـد العـــــدول :

- « لا حذف إلّا بدليل »[3].
- « قد يحذف الشّيء لفظًا و تقديرًا »[4].
- «كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل» [5].
- «ما حذف للضَّرورة لا يجعل أصلا يقاس عليه »[6] .
- « العدول عن الأصل و القياس و النَّقل من غير دليلٍ لا وجه له »[7].

3ـ الردُّ إلى الأصل : أراد النّحاة لقواعدهم أن تكون حاصرةً لكلِّ مظاهر الاستعمال العربي، فما لهم إلّا أن يعمدوا إلى حيل التّأويل الذي يربط شوارد الاستعمال بضوابط القانون، فجاءت ظاهرة التّأويل في جملتها لأمرين[8] :

ــ عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع .

---

[1] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح و تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط1، 1422هـ . 2001م ، ص 480.

[2] ينظر: تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 135.

[3] نفســـه ، 203.

[4] أبو البركات بن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، 43.

[5] نفسه ، ص 528.

[6] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 192.

[7] أبو البركات بن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ص 757.

[8] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 148.

ـ حرص النحاة على تفسير كل ما سمع في ضوء الأصول و القواعد .

ويسمى هذا النوع من التأويل "التخريج "ويتم هذا التخريج بوجه من وجوه الرد إلى أصل وضع الجملة ، وهو مشروط بالردّ إلى أصل متّفق عليه ، أمّا إذا اختلفت الأصول أو حدث الرّد إلى غير أصل فإنّ التّخريج يلقى الرفض[1] .

وننهي موضوع الاستصحاب بموقف د . تمام المتضمَّن في قوله : « وواضح أنّ أصل الوضع و أصل القاعدة تجريدات عليا تتمثّل فيها فلسفة النّحو وتذكرنا إلى حدٍّ كبير بالمثل الأفلاطونية ، وكثيرا ما وجهنا النّقد إلى النحاة العرب لاصطناعهم هذه التجريدات **و اعتمادهم على المعيارية العقلانية في نشاط يفرض المحدثون له أن يتم بواسطة الوصف** و يسترشد النّقاد المحدثون بنقدهم لهذه العقلانية النحوية بما كتبه الوصفيون من علماء اللغة في الغرب وبخاصة اتباع دي سوسور العالم السويسري و بلومفيلد العالم الأمريكي »[2] ، ويوازن بين هذه العقلانية ، والعقلانية الجديدة الممثلة في المنهج التوليدي التحويلي فيشهد بالسبق العربي قائلا : « فكرة الاستصحاب ما تزال من أنبل ما جاء به النّحاة العرب و أقصد بالاستصحاب هنا ما يشمل الأصل و العدول و الردّ في وقت معا ، أقول هذا وأضيف إليه أن نقاد التُّراث قديما و حديثا لم يفطنوا إلى خطورة تجريد فكرة الاستصحاب و إن طبَّقوها على كلِّ تقدير و تخريج »[3] .

[1] ينظر :نفسه ، ص ، 146. 147.

[2] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ، 1/ 455.

[3] نفسه ، 1/ 455.

ثالثا / القيـــــــاس :

1. مفهومه :

القياس لغة : التّقدير. يقال: قاس الشَّئ يقيسُه قَيْسًا وقياسا واقتاسه،وقيَّسَه إذا قدره على مثاله[1].

والقياس باعتباره منطقا عقليًّا مثَّل الشَّركة بين بيئات فكرية متنوعة ،من علماء الأصول و المنطق واللّغة وغيرهم وهو في اصطلاح الفقهاء: عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل في العلَّة المستنبطة من حكم الأصل[2]، أو هو إلحاق غير منصوص على حكمه بأمرٍ آخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما فى علة الحكم[3].ويكاد مفهومه في النّحو يكون امتدادًا لمفهومه في أصول الفقه ، فقد عرفه ابن الأنباري (ت577هـ) في الإغراب بأنـّه : « حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه »[4] ويعرفه في كتابه لمع الأدلة بقوله : « حمل فرع على أصل بعلّة ، و إجراء حكم الأصل على الفرع »[5] ، ويرى أحمد أمين أن هذا المفهوم الأخير يكاد يكون هو التعريف الفقهي له نصّا وروحا ، فقد طبقه النّحاة تطبيق الفقهاء له فى الفقه[6].ومن تعريفات المحدثين قول إبراهيم أنيس : « استنباط مجهولٍ من معلومٍ ، فإذا اشتقَّ اللّغوي صيغةً من مادَّة من موادِّ اللُّغة ، على نسقِ صيغةٍ مألوفـــةٍ في مادَّة أُخـــرى سمِّيَ عملُه قياسًا »[7].

2. أركان القيـــــاس :

1. **المقيس عليه (الأصل)**: عرفـه د.تمام موضّحا شروطه في قوله : « ذلك هو المطّرد سواء أكان أصلًا أم فرعًا ، و المقصود بالاطّراد في هذا المعرض الاطِّرادُ في السَّماع و القياس معًا ، أمّا الاطِّراد في السَّماع فمعناه **كثرةُ ما ورد منه عن العرب كثرةً تنفي عن المقيس عليه أن يرى قليلًا أو نادرًا أو شاذًّا** .وأمَّا الاطِّراد في القياس **فموافقة المقيس عليه لقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصليَّةً كقاعدة**

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (قيس) ، م5،ج 42 ،3793.
[2] الإحكام فى أصول الأحكام ، 3 / 174.
[3] محمد أبو زهرة ،أصول الفقه ، ص 204 .
[4] ابن الأنباري ،الإغراب في جدل الإعراب ، ص 45.
[5] ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، ص 93.
[6] أحمد أمين ،ضحى الإسلام ، (هامش) ، ص 277.
[7] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص 09 .

رفع الفاعل أو فرعية كقواعد الإعلال و الإبدال و الحذف الخ »[1] ، وقد حدّد ابن جني أقسامه من حيث الاطّراد و الشُّذوذ وهي عنده على أربعة أضرب [2]:

1. **المطّرد في القياس و الاستعمال جميعًا** ، و هذا هو الغايةُ المطلوبةُ ، والمثابَةُ المثوبةُ ، وذلك نحو: قام زيدٌ و ضربت عمرًا و مررت بسعيدٍ .
2. **المطّرد في القياس الشّاذ في الاستعمال** : وذلك نحو: الماضي من يَذَرُ و يَدَعُ ،و كذلك قولهم مكان مُبْقِلٌ هَذَا هو القياس ، والأكثر في السّماع باقِلٌ ، والأوَّل مسموعٌ أيضا .
3. **المطَّرد في الاستعمال الشَّاذ في القيـــاس** :نحو قولهم : أخوص الرّمث ، واستَصْوبت الأمـر .
4. **الشَّاذُّ في القياس و الاستعمال جميعًا** :وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو ثوبٌ مصوُون ،ومسكٌ مدوُوف ،و حكى البغداديون فرس مَقْوُودٌ و رجل مَعْوُودٌ من مرضِه ، وكلُّ ذلك شاذٌّ في القياس و الاستعمال ، فلا يسوغُ القياس عليه ،ولا ردّ غيره إليـــه .

وقد أثارت هذه الأقسام نقاشًا واسعًا ، ولم يسلم منه إلّا القسم الأوَّل ،وقد أشار د أنيس إلى جانب منها [3]، [3]، وهي كذلك في نظر د. تمام لا تعلو عن النَّقد ؛ فرأى أنَّ القَسيم الثَّاني تعـــزوه الأمثلة ، والذي قدَّمه ابن ابن جني ينحصر في بيتٍ و قراءةٍ و مثالٍ ، ولا يبعد أن يكونَ مصنوعًا ، أمَّا الثَّالث فيستنكر على اللُّغويين الاعتراف به ، فالقياس يقصد به دائما أن يكون جاريًا عن الاستعمال المطَّرد ، فإذا كان القياس مخالفًا للاستعمال فلست أدري مبنـــاه و لا وجهه ، أمَّا القسم الأخير فلا يرضاه الاستعمال و لا القياس ،ولكنَّ القسمةَ المنطقيَّة التي تجري على **أصل منطق أرسطو** جعلت ابن جني يورده و يحتج له بما حكاه البغداديّون ،ولكن لا يعين واحدًا منهم ، ولا شاهدَ لهم [4].

2 ـ المقيس (الفرع): هو الطّرف الثّاني من معادلة القياس ،وهو غير المنقول الذي يسعى القياس إلى إلحاقه بالمنقول ، ويوضّحه د .تمام قائلا : « فغير المنقول إمّا يكون استعمالا يتحقّق القياس فيه بأنْ تبنى الجمل التي لم تسمع من قبل على نمطِ الجمل التي سمعت عن العرب و الكلمات التي ننشئها بالارتجال

[1] تمام حسان ،الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 156.
[2] السيوطي ، الإقتراح في أصول النحو ، ص 49.
[3] ينظر:إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص 22،23.
[4] تمام حسان ،اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 46،47.

أو الاشتقاق أو التّعريب أو النّحت أو الإلحاق على غرار ما سمع من قبل و إمّا أن يكون غير المنقول نسبة حكم نحويّ حكم النّحاة به من قبل على أصل مستنبط من المسموع ولوحظ الحكم بحسب الاستقراء في غير هذا الأصل ، فيعتبر النّحوي أن إثبات الحكم لغير الأصل قد جاء بطريق القياس ، كما في حمل المضارع على إعراب الاسم الفاعل أو حمل (مـا) على إعمال (ليس)»[1] ويضيف قائلا : «هذا هو المجال الذي حاول فيه النّحاة أن يجرّبوا صورية القواعـــد بالصّوغ القياسي للكلمات على مثال الصّيغ وأحكامها والتّراكيب على مثال أنماط الجمل وأحكامها أيضا، فاختلط في مجال المقيس قياس الأنماط بقياس الأحكام ،وجعل النّحاة كل ذلك تمارين للمتعلّمين في إلحاق الكلمات و بناء الجمل وشعارهم. (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)»[2]. وهو بذلك يقسّم غير المنقول إلى قسمين :أحدهما مناطه الاستعمال فيلحق ما لم يسمع من الجمل و التّراكيب والكلمات على أنماطها التي تحقّقت في الاستعمال فتحصل المقايسة بينهما ، وثانيهما من تجريد النّحوي لا من عمل المتكلّم ، ويقسم د. تمام المقيس إلى قسمين :

أ- غير مسمـــوعٍ عن العرب .

ب- مسمـــــوعٌ غير مطَّـــرد .

3. **العلَّـــــة** : لقد شغل الحديث عن العلّة النّحاة ، و كثرث الآراء حولها كثرةً متزايدة ، وذهب د. عبده الرّاجحي إلى القول: « يكاد كتاب سيبويه يقوم على العِلل وما يجري من حوار بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ غالبًا بالسّؤال عن العِلل، ولكنّ العِلل لا تعدو أن تكون تفسيرًا مباشرًا للظّواهر وتكاد تتمثَّل في الرُّجوع إلى المعنى أو تفسير الشّكل التّركيبي نفسه ،أو في كثرة الاستعمال »[3] ،والذي يهمّنا في هذا المعرض معرفة موقف د .تمام من العلّة النّحوية ، ومن ثم محاولة موقعة آرائه ضمن آراء المحدثين على تعدُّد توجهاتهم .

لقد استمر عرض د. تمام للعلّة وما يدور حولها أكثر من عرضه لبقيّة أركان القياس مجتمعةً ، ويرجع ذلك لارتباط القول فيها بمبادئ المنهج الوصفي الذي يرفض التّعليل و تفسير الظّواهر اللّغوية ؛ لأنّ التّعليل يؤدي إلى الغاية ،والمسّلم به في نظر د. تمام أنَّ عِلمية المنهج تفرضُ ألاّ يتخطى الإجابة عن السّؤال كيف والمعروف «من كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنّه يعنى أولًا و آخرا

[1] تمام حسان ،الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 63.وينظر : منهج النحاة العرب ، ص 89 .90.

2 نفسه ، ص 158.

[3] عبده الراجحي ،النحو العربي والدرس الحديث ، ص 80.

بالإجابة عن ((**كيف**)) تتمّ هذه الظّاهرة أو تلك ،فإذا تعدّى هذا النّوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن ((**لماذا**))تتمّ هذه الظّاهرة أو تلك ،**لم يعد منهجًا علميًّا** ، بل لا مفرّ من وصفه **بالحدس و التخمين** ، وتفسير الإرادة و البحث عن الحِكمةِ الإلاهيّة في وجود هذه الظّاهرة »[1] ، ويوضح الفارق بينهما قائلا : « لأنّ الإجابة عن ((كيف)) هي وصف للكيفيّة ، و **وصف الكيفيَّة هو العلَّة الصُّورية** . ومنذ نشأت العلوم الاجتماعية (ومنها علم اللّغة) سعت إلى اصطناع مناهج العلوم الطّبيعية . ووجهت همّها إلى البحث في وصف الكيفيات التي يتمّ بها سلوك المجتمع (ومنه السّلوك اللّغوي) تركيبًا و تحليلًا و أداء للوظائف ، حتى انتهى هذا الاهتمام إلى نشأة **المنهج الوصفي البنيوي** ، والذي يفسّر **البنية بعلاقاتها السّاكنة** لا بأسبابها ومسبِّباتها التي تتوالى في الزَّمان وهي من (همّ أصحاب المنهج التّاريخي) . عندئذ اتّضح أنّ المنهج الوصفي يسعى إلى الإجابة عن ((كيف)) و يعزف عن الإجابة عن ((لماذا))» [2] ،يحمل هذا النّص على إيجاز عبارته أهمّ مبادئ الوصفية ،فهو يرسم الحدود التي تحدّ الباحث في اللّغة ؛فعمله منُوط بالوصف ،وصلب المنهج أن يحقّق الكفاية الوصفيّة ، ولا يتعدّى إلى التّعليل فذلك خارج عن دائرة المنهج ، وهذه نقطة خلافية بينهم وبين أتباع المنهج التّوليدي التّحويلي، وقد جرت مناقشة بين د. تمام ـ أثناء تواجده بالمغرب ـ وبين د. الفاسي الفهري الذي نقل الأسس المنهجيّة للمنهج التّوليدي التّحويلي ، وهو منهج قائم على التّفسير رافضًا الوقوف عند الكتابة الملاحظية و الوصفية ليتجاوزهما إلى الكفاية التّفسيرية [3] ، ويقول د. الفاسي الفهري : « نحن لا نعرف هذا بل عكسه و نعرف أنّ **النّظرية العلميّة يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري و لا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال بل تبحث في الكيف و فيما و راء الكيف** »[4] ، ويبدو أنّ موقف د تمام من التّعليل قد حصل له نوع من التّناقض خاصّة بعد اطلاعه على النَّموذج التَّوليدي التّحويلي ، فقد قال في كتابه اللغة بين المعيارية و الوصفية الصادر لأول مرة سنة (1957) : «نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل في النّحو ، بل فساد التّعليل الذي هو أصل العامل »[5]، ثم عاد عن شيء من رأيه سنة

[1] تمام حسان ،اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 42.

[2] تمام حسان ،الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ، ص 167.

[3] ينظر : عبد الله الجهاد ،منهج تمام حسان و الحركة اللسانية في المغرب ، مجلة جذور ، ج 30،محرم 1431، يناير 2010، ص

[4] نفسه ، ص 488، نقلا عن : عبد القادر الفاسي الفهري ، لسانيات الظواهر و باب التعليق ، البحث اللساني و السيميائي ، ندوة 7.8.9، كلية الاداب و العلوم الإنسانية ، الرباط ، ماي 1980، ص 31.

[5] تمام حسان ،اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 54 .

(1978) فقال : « يبدو أنّ النّموذج التّحويلي يمكن أن يطبّق على اللّغة العربية ويمكن للّغة أن يعاد وصفها ألسنيًّـا من خلاله »[1] ،وقال سنة (1984) :«من مظاهر الطَّاقة التَّفسيرية في النّحو العربي ظاهرة التّعليل لأحكام النّحو و أقيستـــه »[2].وقد برّر د. تمام عدم التناقض بين الموقفين في ثلاث حجج هي[3]:

ـ أنّ هناك فارقًا بين النَّظرية و بين الحقيقة العلميَّة من حيث كون النَّظرية اجتهادا مصدره الحدس وكون الحقيقة أمرًا قائمًا على الملاحظة (والاستقراء من قبيل الملاحظة) .

ـ أنَّ عمل تشومسكي ما كان له أن يتمَّ لولا اعتماده على ما سبقه من الاستقراء الذي تلقاه و انتفع به من بلومفيلد وهاريس (أستاذه المباشر) فالاستقراء قائم عمليا في نظرية تشومسكي من هذه النّاحية إذ بنى رأيه على استقراء غيره ثم قام بنقد هذا الاستقراء .

ـ أن تناولي لفكرة الاستقراء لم يتعارض مع اعترافي بما قام به النّحاة العرب من الاستنباط عندما جرَّدوا من المادة التي تم استقراؤها فكرة أصل الوضع و أصل القياس و أصل الاشتقاق و العدول والرد ،وكان ذلك منهم مبنيا على أُسُسٍ موضوعيّة أيضا لا على العلل الغائية التي تصلح في مجال الفلسفة و النّظريات المجردة .

3ـ 1ـ العلّة والمتكلم : دار النّقاش بين الدارسين قديمًا وحديثًا حول العلل ، ومداره السُّؤال، هل كانت العرب تدرك العلل؟.

ذكر د. فاضل السامرائي ـ في أثناء عرضه للعلل عند ابن جني ـ لأهل اللّغة مذهبين[4] :

_ **المذهب الأوّل** يدّعي أنّ العرب كانوا يتأمَّلون مواقعَ الكلام.

_ **المذهب الثاني** يقول أنّهم كانوا يتكلّمون سليقةً و طبيعةً من غير تأمُّل لمواقع الكـــلام .

ويرى د. تمام أنه قد « وقر في نفوس النّحاة أنّ العرب الفصحاء كانوا يدركون ما يقولون و أنّهم كانوا يعلّلون بعض ما يقولون ومن ثمَّ جعل النُّحاة نصَّ العربيِّ مسلكًا من مسالك العلَّـة[1] . مستشهدا بنصٍّ

[1] تمام حسان ، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا ضمن أشغال ندوة اللسانيات و اللغة العربية ، منشورات مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية ، الجامعة التونسية ، 1981م ، ص 184.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية و الحداثة ، مجلة فصول ، مجلد : 4 ، عدد : 3 ، 1984م ، ص 137.

[3] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 10.

[4] فاضل صالح السامرائي ،ابن جني النحوي ، ص 164.

سيبويه : « وليسَ شيء مما يضطَّرون إليه إلّا وهُم يريدون به وَجْهًا »[2]، ولكنّ الذي يؤخذ عليهم ـ في نظر د. تمام ـ أنَّهم رغم زعمهم أنّ العرب على معرفة بالعلل ، إلّا أنّهم راحوا يجرِّدون العلل تجريدًا مرتبطا بالتّأصيل[3] ،أي أنّهم لم يكتفوا بعلل العرب بل سلك النّحاة منهجا خاصًا عمدوا فيه إلى تجريد الأصول وفرضها على الاستعمال .

3ـ 2ـ العلّة وطبيعة العلـــم :لا شكّ أنّ لكلِّ علمٍ مفاهيمُه التي تنسجم مع غاياته و مراميه ، وضبط المفاهيم مسؤُول عن سلامةِ العمل و صحَّة النَّتائج ، وقد تقاسمت العلّة كمنطق عقليٍّ تياراتٌ فكريّةٌ متعدِّدة ، والسّؤال الحقيـق بالطّرح :ما طبيعة العلّة النّحوية ؟ وما الفوارق التي تضمن لها استقلالها عن غيرها من العلل؟ .

يرى د. تمام أنّ التّعليل عند المناطقة مداره العلّتين : الصُّوريـــة و الغائيَّـــة ،و يهملون الخوض في العلّتين المادّية و الفاعلية ، والعلّة الفلسفيّة و الكلامية في طبيعتها غائية تكشف عن تلازمٍ عقليٍّ بينها و بين المعلول ، فالعلاقة بينها و بين المعلول علاقة مُصاحبةٍ في الوجـــود ، يعنى أنَّهما يوجدان معًا ، أمَّا العلَّة الفقهيَّة فهي علَّة تعبُّديَّـــة تكشف عن الصّالح العام أو المصالح المرسلة ،وتتميَّز العلَّة النّحوية عنهما في أنّها **علَّة حسِّية تكشف عن طريق الاستقراء** .بينما علّة الفلاسفة مرتبطة بالمنطق الأرسطي التّجريدي ، وعلّة الفقهاء رموز و أمارات لوقوع الأحكام والفرق بين علل النحاة و علل الفقهاء يكمن **في الاتّكال على الحسّ (الاستقراء)**[4].

والسّؤال المطروح ، هل كان تأثّر النّحاة في عللهم بالمناطقة أم بعلماء أصول الفقه ؟ .

انقسم الدارسون حول مسألة التّأثر بين مثبت و نافٍ، فقد رأى د. فؤاد حنَّا ترزي التّعليل من أبرز مظاهر التأثُّر بالمنطق ، قائلا : « ولعلَّ من أبرز وجوه هذا الأثر سيادة مبدإ التّعليل في البحوث التي تناولتها هذه الدّراسات ، فكلّ ظاهرة لغويَّة أو نحوية تقريبا لا بدَّ من علَّة يُعتـلُّ بها أو سبب ترجع إليه »[5] ، وقال محمد حسن عواد: « أصول النّحو بدأت بفكرة القياس و هذه فكرة نشأت في أحضان القياس الشّرعي ، ثم

---

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 161.

[2] ابن جني ، الخصائص ، 1 / 48 .

[3] ينظر : تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 162

[4] ينظر : نفسه ، ص 164.

[5] فؤاد حنا ترزي ، في أصول اللغة والنحو ، دار الكتب ، بيروت ، (د. ط)، (د . ت) ، ص 131.

ترعرعت الفكرتان في أحضان المنطق ، ثم دونت أصول الفقه كاملة ، و صيغت صياغة منطقية وجاءت بعد ذلك أصول النّحو مكتملة ناضجةً في إطار منطقيٍّ على نحو أصول الفقـــه تمامًا »[1] . وينفي د. فاضل السامرائي التأثر ويعتقد أن « علل النحو ليست فقهية و لا كلامية ولا في سمتهما و إنما متعلقة بطبيعة اللغة نفسها »[2]

أمّا د. تمام فقد فــرّق أولا بين العلّة و السّبب قائلا : « وضرب آخر يسمى علّة و إنما هو في الحقيقة سبب يجوز و لا يوجب ، من ذلك الأسباب الستّة الدّاعية إلى الإمالة ، هي علّة الجواز لا علّة الوجوب ، ألا ترى أنَّه ليس في الدنيا أمرٌ يوجب الإمالة لا بد منها ، وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع و جودها فيه ، وهذه الفقرة الأخيرة من كلام ابن جني تمنحنا تفريقا هاما بين العلة و السبب لأن الأولى للإيجاب و الثاني للإجازة ، ولعلّ فرقًا آخر (إن صح) أن يكون أوضح مما مضى ، فالحكم يدور مع العلة و جودا و عدما ، ولكنه لا يدور كذلك مع السبب . فالفرق بين العلة و السبب فرق في التأثير ، وأن العلة تعتبر بالمصطلح الحديث Dependant Variable .أمّا السبب فهو Independent Variable »[3]

وقد رصدنا للدكتور تمام رأيين مختلفين ، حيث ذهب في كتابه (مناهج البحث في اللغة)إلى تعميم تأثر النّحو و الفقه كليهما بالمنطق الأرسطي فقال : « لم يستطع النّحاة أن يتخلّصوا من قبضة أرسطو السّحرية ، ولا من نفوذ منطقه القياسي الذي لم تصطبغ به دراساتهم اللّغوية فحسب ، بل اصطبغ به الفقه الإسلامي و علم الكلام كذلك »[4] ، ، ثم يضيف: «أضف إلى ذلك أن الأخذ عن المتكلمين و الفقهاء ليس أخذا عن اليونان بالضّرورة حتى لو نسبناه إلى المتقدِّمين ، لأنَّ المتكلمين و الفقهاء حتى لو صحّ أخذهم عن اليونان فإنّ أخذهم كان تأثُّرا و لم يكن نقلا ، فإذا تأثَّر النحوي بمتأثر باليونان فسوف يكون الواصل إلى النحوي أثرا إسلاميا في طابعه مهما حمل من مؤثِّرات لا تغير طابعه الإسلامي ، وهكذا نرى القضية التي خاض فيها الخواضون ، وفرح بها أعداء التراث الإسلامي الراغبون في هدم مقوّمات هذه الأمّة الوسط ، وما أكثرهم في هذا الزّمان »[5] .

[1] حسن خميس الملخ ، التعليل النّحوي ، ص 166، 167.

[2] فاضل صالح السامرائي ،ابن جني النحوي ، ص 160.

[3] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ص 165.

[4] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 25.

[5] ينظر: تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 166.وينظر : ص من هذا البحث .

3ـ 3ـ العلّة وطبيعة العمل :لا بدّ من التفريق في ميدان العلّة بين المسائل العلمية وبين المسائل التّعليمية ، فهما ميدانان تختلف الغاية في كلّ منهما فيختلف المنهج تبعًا لها ، «فالأول قياسي و الثاني استقرائي ، والأول معياري و الثاني وصفي ، والأول قاعد تراعى و الثاني بحث يسجل وصف اللغة أثناء عملها في مرحلة من مراحل و جودها »[1]، ويستخلص د .تمام من إجراءات النّحويين أنّهم لم يتبيَّنوا الفوارق بينهما ، فيقول : «لم يفرق النُّحاة بين مطالب النّظر و مطلب العمل في استعمال العلَّة فخلطوا بين التّعليم الذي يسمح بالعلّة الغائية و بين العلم الذي تأباها طبيعته ، ومن هنا نجد ابن السراج يفرق في إطار العلّة الغائية بين التّعليمية و التّركيبية و الجدليّـة ، وترى ابن مضاء يأتي بعده فيسمّيها على ترتيبها هذا العلل الأوائل و الثواني و الثوالث ويرحِّبُ كلٌّ منهما بالعلّة الأولى في النَّحو على رغم كونها غائية و يرفض الثّانية و الثّالثة لأنّهما لا تفيدان كيف كانت تنطقُ العربُ و إنَّما تُبين عن بعض حكمتهم ممَّا لا حاجةَ بالمتعلِّم إليه »[2] ، فالعِلَّة الغائية إذًا ضرورة تعليميَّة ؛ فالمعلّـم « لا مناص له من استعمال العلّة الغائيَّة ، ولا بدّ لإنجاح عمليَّـة التَّعليم من هذا التَّفسير الغائي بواسطة ذكر الأسباب »[3] وتوضيح ذلك في المخطّط التّالي[4] :

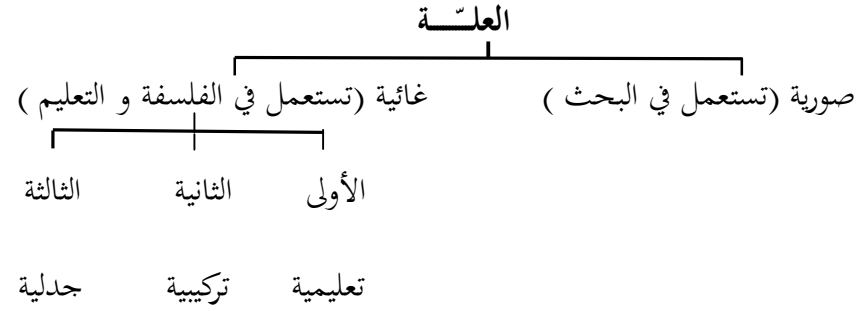

وقد رفض د. تمام التّعليل لأنّـــه المسؤول عن خلق نظرية العامل[5]،ورأى بأنّ التّقدير: « بلية فلسفية ميتافيزيقية ومنطقية ابتلي بها النّحو العربي ولا زال يُبتلى »[6] .

[1] تمام حسان ،اجتهادات لغوية (منهج النحاة العرب)، ص 13.
[2] تمام حسان ،أصول النحو و أصول النحاة ، مجلة المناهل ، الرباط ، المغرب ، ع : 10 ، السنة الرابعة ، 1397هـ. 1977م ، ص 83.
[3] تمام حسان ،الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 167.
[4] نفسه ، ص 171.
[5] ينظر: تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 51 .
[6] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 53

4. **الحكم** : يدور حول الحكم مسألتان هما : جواز القياس على حكم ثبت بالقياس (إذ الأصل أن يثبت بالسّماع)، وجواز القياس على أصل اختلف في حكمه كقولهم : (إلّا) أنها نابت مناب فعل فهي تعمل عمله قياسًا على (يا)، فإن إعمال (يا) مختلف فيه [1] .

فالنُّحاة بعد أنْ فرغُوا من مرحلة الاستقـــراء ، قاموا بإصدار الأحكام على المنقول بالسّماع و على غير المنقول بالقيـــاس ،حيث حكموا « بالوُجوب أو الامتناع أو الحسن أو القبح و الضّعف أو الجواز ومخالفـــة الأَوْلى أو الرّخصَة »[2]، ورأى د. تمام أن الاستعمال بصفة عامة بما في ذلك نص القُرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف يكشف عن توسعٍ في الرُّخصة إذا أُمن اللَّبس ، فكثير من الأحكام النحوية يجوز الترخص فيها شريطة أمن اللبس ،وقد كان ذلك أحد مبدأين قامت عليهما نظريته المصطلح عليها بتضافر القرائن[3] .

4ـ أقسام القياس : يقسم د. تمام القياس إلى قسمين :

1. **القياس الاستعمالي** : ويمثّل هذا النّوع مرحلة من مراحل النّحو العربي ،وهي المرحلة التي تبلور فيها مفهوم النّحو بأنه (انتحاء كلام العرب) ، « وانطلاقا من ذلك يسمّيها د. تمام مرحلة الانتحاء ، والقياس في هذه المرحلة لا يكون نحوا و إنما هو تطبيق للنحو[4]، ويعالج المسألة مستحضرا ثنائية المتكلم و الباحث فكلاهما يتعامل مع اللّغة ، ولكن لكلّ منهما طوره الذي يفرض عليه المنهج ألّا يتجاوزه ، ولكل منهما موقعه المحدّد في تعامله مع اللّغة ،ويقول في هذا الصّدد : «موقف المتكلم من اللُّغة غير موقف الباحث منها ، و إنّ من مظاهر موقف المتكلم من الاستعمال اللّغوي أنْ يراعي معايير اجتماعية معينة يطابقها في الاستعمال ، ويقيس كلامه على هذه المعايير ، ومن ثم يصطبغ نشاطه اللُّغوي بصبغة ظاهرة الصّوغ القياسي »[5] ،وظاهرة الصّوغ القياسي مرادفة للقياس الاستعمالي[6] ، ويعرفها قائلا : « فهي

---

[1] ينظر :سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، دمشق ، 1994 م، ص 112.

[2] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،ص 178.

[3] ينظر : نفسه ، ص 179.وينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 233، وينظر : البيان في روائع القرآن ، ص 223.

[4] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 151.

[5] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 39.

[6] أخذ هذا النوع من القياس اصطلاحات متعددة عند د. تمام هي :القياس الاستعمالي و الصّوغ القياسي و القياس الاستقرائي ، وهي ترجمات للمصطلح الأجنبي : Analogic Creation . ينظر: الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص151، واللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 39.وينظر : مفاهيم و مواقف من لغة القرآن الكريم ، ص 30. ،ويوافقه د. محمد عيد في الاصطلاح ويصطلح عليه أيضا محاكاة النظير . ينظر : محمد عيد ، في أصول النحو، ص 93.

فهي مقدرة خاصة اكتسابية يكتسبها الفرد من طفولته ، ولها علاقة وطيدة بالمجتمع الذي يعيش فيه ووفقا لها تحصلت لديه ملكة قياس صيغ لم يسمعها على صيغ قد سمعها . وتبدو هذه الظَّاهرة مرتبطةً بفكرة الصّواب المطلق و لكنّها ليست كذلك فهي مرتبطة بمعايير اجتماعية شأنها في ذلك شأن المستوى الصّـــوابي »[1] ،وواضح أنَّ ظاهرة الصّوغ القياسي تقع بين الفرد والمجتمع ، فيسعى الفرد إلى مماثلة أفراد بيئته الاجتماعية وذلك هو المعيار الذي يتحكّم في طرق أدائه ،وليس المعيار مجموعة القواعد التي جرّدها النّحوي ، ولذلك فهذه معيارية يقرّها المنهج الوصفي، ويوضح ذلك د. تمام بقوله : «ولا شك أنّ عمليّة **الصَّوغ القياسي عملية معيارية إلى أقصى حد** ... ولكنّ عملية الصّوغ القياسي على معياريتها لا تدخل في صلب المنهج ، فهي تتَّصل بنشاط من يستعمل اللُّغة لا بمنهج من يبحث في اللّغة ... »[2] ،حصيلة القول أن سبب الاعتراف يتلخص في مصدرها ؛ لأنها ظاهرة منبعها المتكلم ومهمة الباحث وصفها .ويضيف موضحا : «**لا يعتبر اعتراف المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية بفكرة الصوغ القياسي خيانة لطابعه الوصفي ، فهو لم يعترف بها كفكرة منهجية و إنَّما لاحظها ووصفها كنشاط لغوي** »[3] ،والقياس الاستعمالي يتجسَّد في ميدانين هما : الأسرة و المدرسة ،وخلاصة الفرق في نقطتين[4]: نقطتين[4]:

- القياس في المدرسة يتم حسب خطّة دراســة معدّة إعدادًا خاصًّا فلا يترك الأمر لمحضِ اجتهاد الطِّفل ، فالمدرسة تعدُّ برنامجها إعدادًا مدروسًا محسوبًا وتجعل الدّروس متدرجة من حيث السّهولة و الصّعوبة من عام إلى آخر عكس ما يتمّ في الأســـرة .
- أنَّ القياس في هذه المرة يتم بحسب قاعدةٍ حاصرةٍ يتعلَّمها الطّفل و لا يستنبطها لنفسه كما في الحالة الأخرى أي أنَّه قياسٌ تطبيقي مبني على أساسٍ نظـــري .

وقد أشار د. تمام إلى أن فكرة الصّوغ القياسي هي التي أشار إليها فندريس في قوله : «ويطلق القياس على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبا تبعا لأنموذجٍ معروف ... فالإنسان يتبع القياس دائما في

[1] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، 39. وينظر : الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 152.

[2] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 43 .

[3] نفســه ، ص 43.

[4] تمام حسان ،الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 152.

كلامه : وما جداول التّصريف و الإعراب التي تذكر في كتب النحو إلا نماذج يطلب إلى التلميذ محاكاتها »[1] .

2. **القياس النّحـــــوي** : هذا القياس هو الذي توجزه عبارة ابن الأنباري : «حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلَّة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع »[2] ، ومكانة القياس في النّحو غير خافية تشهد بها مقولاتهم ، حتى استقر في نظرهم أنّ النّحو قياسٌ و القياسَ نحوٌ لا ينفك أحدهما عن الآخر ، وقد دفعت بهم حاجة النّحو إلى القياس إلى القول : « فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو »[3] ،وأحسن ممثل لتلك العلاقة قول الكسائي[4] :

إنَّمَا النَّحوُ قيَاس يتبع وبـــــه في كلِّ أمـرٍ يُنتفَع

يوضح د. تمام الفرق بين هذا النوع من القياس و بين سابقه (الصّوغ القياسي) قائلا : « وإذا كان القياس الأول قياس الأنماط فهذا القياس الثاني قياس الأحكام ، وإذا كان الأول هو الانتحاء فإن الثاني هو النحو »[5]،ويعرفه د. أبو المكارم بقوله : « هو قياس على القواعد لا على النصوص [6] ،وبالتالي فهو قياس يقر بالولاء للقاعدة ولا يقر به للاستقراء الذي يحتكم إلى النص ، ويرفض المنهج الوصفي عموما الانسياق لمعيارية القاعدة ،ويأخذ د تمام على التوجه الذي توجهه النحاة بالقول : « ولكن قياس المفردات و التراكيب عند النحاة لم يكن صوغا على قياس اللغة بقدر ما كان صوغا على قياس القواعد . فأما من جهة المفردات فنحن لا نعيب الآن على المجمع اللغوي أن يدخل من كلام العرب ما ليس منه ،و لكننا ننكر أن يتسلى النحاة بأن يصوغوا دخل و قتل و ضرب و خرج على مثال (صمحمح)» [7]،ويضيف موضحا : « و الأقرب إلى الصّواب أن قياس حكم على حكم للاشتراك في العلة هو أشبه باستخراج الأحكام الفقهية منه من بمنهج دراسة اللغة ، فللأصوليين أن يتكلموا عن الأصل و الفرع و العلة و الحكم ، لأن نشاطهم كله يقوم على المضاهاة و الأقيسة المنطقية . أما اللغة ،و منشؤها العرف ، فإنها تبعد عن القياس بعد العرف عنه

[1] جوزيف فندريس ، اللغة ، ترجمة : عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص ، تقديم : فاطمة خليل ،المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، طبعة 2014م ، ص 205. وينظر : محمد عيد ، أصول النحو في نظر النحاة و ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، ص 94.

[2] أبو البركات بن الأنباري ،لمع الأدلة ، ص 93 ، وينظر: الاقتراح في أصول النحو ، ص 79.

[3] عفاف حسانين ، في أدلة النحو ، ص 145.

[4] أبو البركات بن الأنباري ، إنباه الرواة ، 267/2.

[5] تمام حسان ،الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،ص 154.

[6] علي أبو المكارم ،أصول التفكير النحوي ، ص 44.

[7] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 44.

. و الأولى أن تدرس كلّ حالة على علّاتها في ضوء استقراء شامل ، وأن تستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء ، و ألّا يحمل شيء منها حكم شيء آخر »[1] ،ويرى د. علي أبو المكارم أنّ القياس النّحوي مرّ بمرحلتين : مرحلة القياس الاستقرائي من نشأة النّحو إلى أواخر القرن الثالث الهجري ، ثم مرحلة القياس الشّكلي وهو قياس المرحلة التي أعقبت ذلك و ظهرت واضحة فيما كتبه أبو علي الفارسي و ابن جني و ابن الأنباري و السيوطي عن القياس [2] ، ويرى د .تمام الاختلاف بين المرحلتين هو اختلاف ما بين الباحث و المعلم ،« فلقد كان علماء السلف يقولون : **إنّ النّحو قياسٌ** يتبع فيجعلنا نتكلم كما تكلمت العرب ، قالوا ذلك بعد أن اكتمل بناء النحو في أيديهم فكان وسيلة لتعليم اللغة ، أما قبل ذلك قبل ذلك فكانت العبارة الشّائعة أثناء العمل في إنشاء هذا البناء هي : **العرب تقول كذا** . كانوا في المرحلة الأولى باحثين فأصبحوا في المرحلة الثانية معلِّمين ، وكان الكسائي الذي رأى النّحو قياسًا معلِّما لأبناء هارون الرَّشيد ، و كان الفرق بين وجهتي النَّظر في المرحلتين هو فرق ما بين المعيارية و الوصفية ، فالمعيار أداة التَّعليم و الوصف أداة البحث »[3] ، وينقسم القياس النَّحوي إلى ثلاثة أقسام هي[4] :

ـ **قياس علّـــة** :وهو قياسٌ تراعى فيه العلّة و تكون مناسبة ، كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلّة الإسناد في كلّ منهما ، وهي علّة مناسبة لإجراء هذا القياس .

ـ **قياس طـــرد** :وهو قياس تكون العلَّة فيه غير مناسبة ، كقول النُّحاة :إن ليس مبنية لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف .

ـ **قياس شبـــه** :وهو القياس الذي لم تراعَ فيه العلّة ، وذلك كإعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل دون علَّة تذكر إلّا مجرّد هذا الشَّبه وهو شبه بين الفعل واسم الفاعل الذي من مادَّته في مطلق الحركات و السَّكنات و في تعاقب المعاني عليه .

ويخلص د. تمام من عرض القياس إلى أمرين [5]:

[1] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 48.

[2] ينظر :علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، ص 13 ،83 .

[3] تمام حسان ،اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 9.

[4] ينظر :تمام حسان ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،ص 154، 155.

[5] ينظر:نفسه ،ص 58، 155.

1. أنّ القياس هو الجانب التّطبيقي لمبدأ **الحتميّة** ، والحتمية عنده هي العنصر الأوّل من عناصر الشّمول الذي يمثّل أحد سمات علميَّة النَّحو العربي (صناعة مضبوطة)، وهي التي يسمِّيها النُّحاة القياس أي الحمل الذي يحتم انطباق النّحو على غير المنقول ؛ فيجبر ((النقص)) في الاستقراء النّاقص .
2. أنّ القياس كالمجاز اللُّغوي ، بحاجة إلى علاقة تربط بين طرفيه ، إمّا أن تكون عقلية (كما في المجاز المرسل)أو تخييلية (كما في الاستعارة) . فالعلاقة العقلية في القياس قد تكون ((مناسبة)) العلة أو((اطراد)) الحكم ، والعلاقة التخييلية إنما تكون هي ((الشبه)) بين المقيس و المقيس عليه.

3ـ القياس والمعيارية : لقد عدّ د. مصطفى صلاح الدّين المعيارية من آثار التّعليل السّلبية فقال : « يمكن أن نعدَّ من الآثار السّلبية للتعليل أنه مبني على المعيار القياسي ، فما خالف المعيار احتاج للعلّة التي تبين اتساقه مع المعيار »[1]، والمعيارية و الوصفية ثنائية تقابلية في فكر الوصفيين عمومًا ، وقد جعلها د .تمام مدار كتابه (اللغة بين المعيارية و الوصفية) ، وظلت عبارات الولاء و البراء حاضرةً في بقية نتاجه الفكري ، وتأخذ المعيارية عنده ثلاث صور استعمالية هي : **القياس و التّعليل** ، **والمستوى الصّوابي** ، **وعملية اكتساب اللّغة** ، وبذلك يدرج القياس ضمن المعيارية و يعتبره مظهرا من مظاهرها ، وينبغي التّفريق بين مجالات متعددة للقياس: أولها القياس الذي يستند إلى العرف الاجتماعي وهو الصوغ القياسي الذي وضحناه سابقا ،وثانيها القياس كوسيلة من وسائل التعليم ، وثالثها القياس كأداة منهجية لدراسة اللغة ، وقد سبق القول بأن المنهج الوصفي يعترف بظاهرة الصّوغ القياسي مع الإقرار بمعياريتها ، لأنّها « الفيصل الذي يحتكم إليه المرء في كلامه ،ليحكم بينه وبين المجتمع الذي ينظر إلى استعماله باعتباره خطأ في بعض الأحيان ، والصّوغ القياسي ظاهرة لغوية بالمعنى الأخص »[2] ، واعتبارها ظاهرة لغوية يفرض دخولها تحت مظلّة الوصف ، ومن الصّوغ القياسي التّمارين التي تقدّمها المدرسة للتّلميذ ، والذي يهمنا هنا هو موقف د. تمام من قياس القواعد،الذي كَلَف به النّحويون كلفا متزايدا ،وذلك في قوله : « والقياس من حيث هو مبدأ لا اعتراض عليه ، فهو من أبواب اللغة ، و تنمية ألفاظها ، واتساع مادتها ،و إنما ينصب **وجه الاعتراض** على الخطأ في مجال استعماله

[1] مصطفى صلاح الدين ، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، ص 130.نقلا عن حسن خميس ، الملخ ، التعليل النحوي ، ص 184.
[2] تمام حسان ،الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،ص 62.وينظر : اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 43.

و الإسراف في الأخذ به ،والإغراق في التّعامل معه »[1] ،ومدار مناقشات المحدثين ملخَّصها السّؤال : هل يعتبر القياس وسيلة منهجية في دراسة اللغة ؟.تمثل موقف د. تمام في النفي وعِلَّةُ ذلك موضّحة في النقاط التالية [2]:

- مثّـل النّحاة كابن جني لبعض أنواع القياس ببيتٍ أو قراءةٍ ومثالٍ ، ولا يبعد أن يكون مصنوعا ، فهي أقيسة لا تعضدها النّصوص .

ـ وجود أقيسة مخالفة للاستعمال ، والمقصود بالقياس دائما أن يكون جاريا على الاستعمال ، فأدَّى ذلك إلى تخطئة العرب في كلامها وفتح باب الجدل النَّحوي .

ـ الوضع في اللُّغة يجب أن يكون مسألة تعارفٍ اجتماعيٍّ و لا يكون خاضعا لسلطة القياس .

ـ لا يعترف القياس بمسألة التّطور اللغوي .

ـ يظهر فشل القياس النّحوي كمنهج للبحث أنه لا يمنع من تعارض النتائج التي يوصل إليها عن طريقه.

ويوافق د .تمام في هذه المآخذ الكثير من الدّارسين المحدثين منهم : د كمال بشر[3] و د محمد عيد [4]، وليس المقصود من هذه الآراء رفض القياس كليَّة ، فهي آراءُ مثلت آراء سوسير مرجعيتَها الأساس ، خاصّة ما تعلَّق منها في التفريق بين اللغة و الكلام ، والقياس من خواص الكلام لا من خواص اللغة ، فهو بهذا من عمل المتكلم لا من عمل الباحث ، فهم يعترفون به لا من حيث هو فكرة منهجية و إنما من حيث هو نشاط لغوي يلاحظ و يوصف[5] ، و خلاصة قسمي القياس ممثلة في المخطط التالي:

[1] عبد الرحمن حسن العارف ،اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر(1932، 1985 م) ،ص 214.

[2] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 46،47.

[3] كمال محمد بشر ،دراسات في علم اللغة ، ق 2، ص 56.

[4] محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص 113.

[5] ينظر :عبد الرحمن حسن العارف ،اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر ، ص 21.

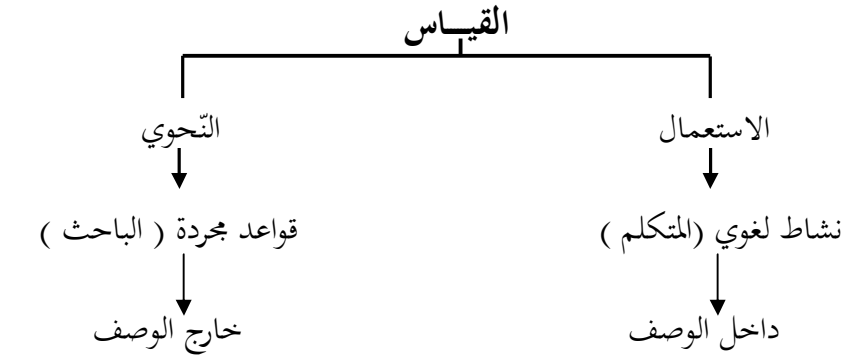

و يذهب د . عز الدين مجدوب إلى أنّ د. تمام بذلك قد تجنّب « الخلط الذي وقع فيه إبراهيم أنيس فميز بين الصوغ القياسي الذي يمثل مظهرا من مظاهر نشاط المتكلم باعتباره سلوكا معياريًّا ، وبين الصوغ القياسي الذي يكون استقرائيا ، وميز أيضا بين الصوغ القياسي الذي يكون فيه الفرد غلى وفاق مع المستوى الصَّوابي الاجتماعي فيجلي النّظام المجرد الجماعي و بين الصَّوغ القياسي الذي يخرج فيه المتكلم من المستوى الصّوابي الاجتماعي و أمسك عن تناول هذا النوع من القياس الخاطئ تمييزا منه بين الآنية و الزمانية »[1].ويذهب د عبد الصبور شاهين إلى أنَّ د. أنيس هو أول من تحدث ـ من المحدثين ـ عن فكرة القياس الخاطئ ، وقد ربط بين فكرة القياس الخاطئ وبين التوهُّم الذي فسر به القدماء بعض الصيغ [2] ،والقياس الخاطئ (False Analogy) عنده هو : « الذي خالف ما شاع في اللّغة ، فحينئذ نستطيع الحكم عليه على أنه من عمل الفرد و ليس مما سمعه من قبل »[3] ، والخطأ منسوب إلى هذا النّـــوع من القياس لأنّه يتجاهل مسألة التّطور اللُّغوي من خلال افتراض الاستعمال القديم معيارا في التخطئة و التصويب ، وهو مبدأ نادى به رائد المدرسة الوصفية دوسوسور ،فقال : « لم يدرك أوائل الألسنيين طبيعة ظاهرة القياس ، فقد كانو ا يسمونها القياس الخاطئ . كما كانوا يعتقدون أنّ اللاتينية أخطأت في ابتكارها كلمة (honor) على النّموذج الأولي(honor) وفي نظرهم أنّ كلّ ما ينأى عن النِّظام القائم إنما هو تفاوت و صدوف عن شكل مثالي ، إذ كانوا يرون عبر توهّم يميز عصرهم أن حالة اللغة الأصلية هي شيء فوقي تام ، من غير التساؤل ما إذا كانت هذه الحالة قد سبقت بأخرى ، وإزاء ذلك فقد اعتبرت كلّ حريَّة شُذوذا »[4] ويرى د. عبد الصبور

[1] عز الدين مجدوب ،المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)،دار محمد علي الحامي ،تونس ،ط1، 1998، ص 40.وينظر : إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص 41.

[2] عبد الصبور شاهين ،دراسات لغوية ، القياس (في الفصحى ـ الدخيل في العامية) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 2 ،1986 ، ص 37 .

[3] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص 40.

[4] فردينان ده سوسر ، محاضرات في الألسنية العامة ، تر: يوسف غازي و مجيد النصر ، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة ، د ط ، 1986، ص 198.

أن قول سوسير قد فهمه أنيس على خلاف مراده فهو «لا يوحي بأنّه يعتبرها من باب الخطأ ، بل هو يستنكر أن ينظر إليها على أنها خطأ ... فدوسوسور لا يعتد الخروج عن القياس خطأ بل حرية تمارسها كلّ لغة ، وكأنه يعترض عن التّسمية السّابقة ، فما كان القياس الذي استقرت عليه لغة ما إلا حرية سبقت ، من قبل أن تصبح قياسًا يراد أن يستبد باللغة ، ويراد لها أن تتحجّر في قولبه ، وهيهات ، فاللّغة حركة دائمة »[1].

نخلص من مناقشة القياس عند د. تمام إلى جملة ملاحظات أهمها :

- ❖ جاءت آراءه مقرّة بمرجعيتها للمدرسة الوصفية البنيوية التي تعترف بالكلام ميدانًا للملاحظة و الوصف ، فأقر بالصّوغ القياسي ظاهرةً من ظواهر الاستعمال الفعلي ، ومعياريته معترف بها انطلاقا من مصدرها الذي هو المتكلِّم .
- ❖ اعتبر د .تمام القياس النَّحوي بادئ الرأي خاضعًا لمنطق أرسطو ، ثم عدل عن رأيه فنفى التّأثر عن النّحو العربي ، فصرّح بالرأي بأنه إن كان فقد حصل بعد تأسيس البنية واكتمال الصّرح،وبطريقة كان أصول الفقه واسطة فيها .
- ❖ يعتبر القياس نقطة خلافٍ أساسية بين الوصفيين و التوليديين ، ذهب الفريق الأوَّل إلى الثَّورة عليه وعدَّه خارج اهتمامات البحث اللُّغوي ، وجدَّد الفريق الثاني الدَّعوة إليه وعده ركنًا ركينًا في دراسة اللُّغة تحليلًا و تفسيرًا .
- ❖ التّمييز بين نوعي القياس : الصّوغ القياسي و القياس النّحوي أعطى فهمًا جديدًا لفكرة القياس في ضوء ثنائيتي : اللغة و الكلام و التزامنية و التعاقبية التي تقرُّها المدرسة الوصفية.

[1] عبد الصبور شاهين ،دراسات لغوية ، القياس (في الفصحى ـ الدخيل في العامية) ،ص 37.

نقد ومناقشـــــــة :

إنَّ نقد منهج النّحاة العرب يبعثُ إلى أسئلة كثيرة تدور حول الشّرعية و المرجيعة ومن ثمَّ التّصور وما آمن به من مفاهيم وجَّهت التَّفكير وولدت الأحكام ، وسمة العصر الحديث أنَّـه عصر التَّعدد ،تعدُّد في النَّقد و الآراء حتى تعدّدت المدارس بتعدد الأفراد ، وانتهى الأمر بتشيع كلّ منهم لمدرسته التي آمن بأفكارها ، ولكن هذا لا ينفي عن الباحث صفة الخصوصية ، خصوصية الذّات و الاجتهاد ، وخصوصية مادة الوصف ، وسنحاول فيما يلي البحث في آراء د. تمام حول التراث اللغوي العربي ربطًا لها ببيئة الميلاد ، وبحثًا في الآثار و الأبعـــــاد .

ليس من المبالغة أن نقول إنَّ د. تمام يعدُّ من المنظِّرين الأوائل للسانيات الوصفية البنيوية في الوطن العربي ،تلك أوليَّـــة تحملُ معها فضلَ السّبقِ ومسؤولية الإجراء ، وقد نالت آراؤه حظَّها وافرًا من النِّقاش في السَّاحة اللغوية وما تزال ، وما كانت لها تلك الحظوة إلَّا لما انمازت به من عمقِ الفهم وجرأة الطَّرح وتفرُّدٍ في الاجتهاد ، فنأى بها عن الإتباع المفتقِـر، ودنى بها من الابتداع المثمِر ، وبين هذا وذاك يضع الفرد البصمة ضمن تدافع الأفكار، وليسَ الفكر بمبرءٍ عن الخطأ فهو وليد الإنسان ونِتاج ملابسات الزّمـــــان .

والذي يهمنا هو ما لاقته آراء هذا العالم الجليل في أصول النّحو العربي، أمّا ما قيل حول أهميتها فهو أمر تضيق عن حصره هذه الوريقات المعدودات ،وأمّا ما أثارته من نقدٍ ومحاولات الإصلاح، فقد انبرت مجموعة من الكتابات لجوانب من فكره دَارِسة و مُنَاقشة ،ولعلّ من أهم هذه المقاربات ما قدّمه د. عز الدين مجدوب في كتابه المعنون بـ : المنوال النحوي العربي ـ قراءة لسانية جديدة ـ ، وسنحاول التّدرج في أهمّها في النقطتين التاليتين :

1 / المرجعية الفكريّـــــة :

إنّ قول د.تمام في مقدمة كتابه (اللغة العربية معناها و مبناها):«أوّل عهدي بفكرة هذا البحث عند ظهور كتابي مناهج البحث في اللغة ، فقد جاء ذلك الكتاب في حينه ليقدم إلى القارئ العربي **ما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي وليعرض هذا عرضًا مفصَّلا** »[1]، يدفع إلى تحديد المرجعية التي انطلق منها وهي المنهج الوصفي الذي سن أسسه العالم السوسيري فردينان دوسوسور مطلع القرن التاسع عشر ،و الذي قام

[1] تمام حسان ،اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 7.

على أنقاض المنهج التاريخي ، فبعد أن كانت دراسة اللغة تعنى بـ "اللغة " أصبح موضوع الدراسة هو "الكلام" ،ويصرح قائلا : « والغاية التي أسعى إليها أن ألقي ضوء جديدا كاشفا عن التراث اللغوي العربي **كله منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة** » [1] ، وخلاصة هذين القولين إقرارٌ بالمرجعيَّة التي تحكم إعادة القراءة وتحدُّد أطرها العامَّة ، ويتساءل د. مجدوب عن المنهج الوصفي الذي يقصده قائلا : « ولعلّ أهم ما ننقده به أنّه لا يتبيَّن موقع ما أخذه وما عقله من مسار العلم ولا يتبيّن نسبته فنلفيه يعتبر المنهج الوصفي واحدًا ... وهذا قول يوهِم بأنَّ اللِّسانيات رغم تعدّد أعلامها و اختلاف مجتمعاتها التي ازدهرت فيها ظروفا تاريخية و أوضاعا سياسية تمثل و حدة متجانسة وهي دعوى غير صحيحة على هذا الشكل من الصياغة على الأقل »[2] . وأيًّا كان الأمر فإنَّ الوصفية التي لم يذكر الانتساب إليها قد يكون الإجراء كفيلا بتحديدها.

2 ـ المعياريـــــة :

النقطة الأخرى التي كثرها دورُها في مناقشات المحدثين الوصفيين لمعطيات التُّراث النَّحوي العربي ، ورأوها ملخِّصة لعيوبه كلّها وجامعة لمواطن الدّاء فيه ، هي المعياريــة التي اهتموا بتتبُّع مظاهرها في تضاعيف ذاك التُّراث ،في مقابل ما يقتضيه المنهج الوصفي الحديث ،وتجسَّد هذا التّقابل في كتاب (اللغة بين المعيارية و الوصفية الذي قال في مقدمته : « ولقد اتّجهت نفسي إلى دراسة المعيارية و الوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه ، فإذا أرادوا تشخيص هذا الــدّاء انصرفوا دون قصــد إلى سرد أغراضـــــه ؛ فتكلَّموا في جزئيـــات النّحــو ، لا في صلب المنهـــج . وشتَّان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التي اِنبنت عليها دراستها . لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة ، من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل ، وجعلت تفكيري من أمرها مستضيئا بمناهج الدّراسات اللُّغوية الحديثة »[3] ، وخلاصة قوله هي : الدَّافع و المنهج و المرجع ، تمثَّل الأول في صعوبة النحو العربي التي تمثل شرعيَّة إعادة النَّظر والوصف ، والثَّاني هو ما لم يتوصَّل إليه السَّابقون وهو فكرة التَّعامل مع

[1] تمام حسان ،الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص 10. وينظر: مناهج البحث في اللّغة ، ص 23.
[2] عز الدين مجدوب ، المنوال النّحوي العربي قراءة لسانية جديدة ، دار محمد علي الحامي ،ط1، 1998، تونس ،، ص 42.
[3] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 11.

التراث انطلاقا كونه نظاما لا من حيث كونه جزئيات يكفي النّظر فيها عن غيرها ، والثالث هو المنهج الذي يعتمد عليه .

ولعلّ صعوبة النّحو كانت مسوّغا لنقد عمل النّحاة قصد التّيسير ، غير أنَّها لم تكن الغاية الأساس التي وجّه د. تمام إليها جهده ، بل الذي دفعه إلى ذلك هو الإيمان بأنّ النّحو العربي لم يعرض عرضًا وافيًا ينظرُ إلى مسائل اللُّغة من حيث هي نظامٌ شاملٌ متكاملٌ ، فجاءت آراؤه في وقت وصف بشحّ « المحاولات التي جاوزت الغاية التّعليمية ، واتسع أفقها المنهجي ليعالج مسائل العلم المتّصلة بوظيفة النّحو البحثية و غاياته المعرفية »[1] . ومسألة المعيارية كما فهمها د. تمام وغيره من الوصفيين ،واعتبروها ملخّصة لعيوب التُّراث النَّحوي وممثّلة لجدَّة اللِّسانيات ، أثارت نقاشًا كبيرا ، مداره سؤال : هل المعيارية تقع في مفهومها مقابلًا للوصفية ؟ وهل إحلال الوصفيَّة محلّها يعتبر حلًا للمشكلة ؟.

يجيب د. عبد السّلام المسدّي بقوله : «الخطأ المبدئي الذي وقع فيه كثير منا في اعتبار الوصفية و المعيارية شحنتين متنافرتين حتى اعتبرنا أنّ اللِّساني من حيث هو يلتزم بالوصفية يتحتم عليه الطَّعن في المعيارية ... والحقيقة التي خفيت عن فقهاء اللُّغة وعن كثير من اللّسانيين أنفسهم هي أنّ الوصفية و المعيارية مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطق المبدئي ولا إلى نفس الحيز التَّصوري فليستا من طبيعة واحدة حتى تتسنى مقارعة إحداهما بالأخرى ، **فليس لزامًا أن تقوم بينهما علاقة ما : من توازٍ أو تصادمٍ أو تطابقٍ فهما مصادرتان فكريَّتان مستقلة كلتاهما عن الأخرى** »[2] .

ويقول د.عز الدين مجدوب: « من البيّن أنّ الأصل المنهجي الذي اعتبره تمام حسّان من مقوّمات جدَّة اللِّسانيات هو مناهضة المعيارية لا يكفي لتدقيق مضمون هذه الجدَّة ، فإن صحَّ ذلك قلنا إنَّ هذا الأصل المنهجي لا يكفي لفرط عمومه لتقييم التُّراث النَّحوي العربي وتعيين مواطن الدَّاء في النَّحو العربي »[3]، ويضيف قائلا : « مفهوم المعيارية عند تمام حسَّان ينضوي ضمن ثنائيَّـة غير محكمة البناء و أن مفهوم

[1] عبد العزيز مصلوح ، المذهب النحوي عند تمام حسان ، ص 206.

[2] عبد السّلام المسدي ، اللسانيات و أسسها المعرفية ، الدار التونسية ، تونس ، 1986م ، د. ط ، ص 15.

[3] عزالدين مجدوب ، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة ، ص 46

الوصفية وضع ليكون مقابلا له لم يكن ضديدًا تامًّا له فالوصفيَّة ليست نقيضًا للمعياريَّة ، وإنما هي نقيض للتَّأمُّل الفلسفي العقيم »[1].

وأدرج د . عبد الرحمن الحاج صالح تحت عنوان **حقيقة المعيار اللُّغوي** وماهيته من النّاحية العلمية قوله : « من ذلك ضرورة النّظر في مفهوم المعيار اللُّغوي وفيما عيب على المعيارية دون التّمييز بين العلميَّة منها و التعسّفية . ونحن في أشدّ الحاجة إلى كلِّ ذلك لأنَّ القضايا اللُّغوية ولاسيما ما يخصُّ اللُّغة العربية قديمًا وحديثا لها علاقة و ثيقـــة بما يسمى المعيار اللُّغوي »[2] ويضيف قائلا : « لأنّ الوصف للظّواهر ولا سيما بالطريقة المعهودة عند **اللُّغويين الوصفيين** ليست الجانب الوحيد الذي يتَّصف به التَّحصيل للعلم . إذ للعلم جانب آخر لا يقلُّ أهمية وهو الوصف للأعمال لا للظَّواهر أي التّحديد و التّرتيب الدّقيق لكلّ العمليات اللازمة للوصول إلى نتيجة معينة وذلك مثل المنطق الصّوري و الحساب و الجبر... »[3] ،ويؤكـــد على أنّه «لا بدَّ من التّمييز بين الضَّوابط و بين المهارة في إجرائها و العمل بها ومن جهة أخرى فإنّ ضوابط النّحو **ليست تعسُّفية لأنَّها ترسم مسار العمل المؤدِّي إلى كلام عامة النّاطقين باللُّغة المعينة إذا كانت مستنبطة من عامَّتهم حقيقة و هو المعيار الذي قصده علماء النَّحو العربي ليس إلَّا** »[4] .وخلاصة رأيه أنَّ معايير النُّحاة «ليست أحكاما ذاتية أبدا و لا تحكمية ، بل هي جدُّ موضوعية لأنها صادرة من مشاهدتهم و تتبعهم للاستعمال الفعلي للناطقين أصحاب اللغة السَّليقيين »[5] ،

والملاحظ من نقاط النّقد السّابقة أنّ مداراتها متعلقة بالمفاهيم الأساسيّة التي انطلق منها د. تمام في نقد صنيع النّحاة العرب ،وخاصَّة ثنائية المعيارية والوصفية التي فهمت على أساس التَّقابل في مجال البحث اللّغوي ،وأغلب نقاط النَّقد التي وجَّهها د. تمام كان منطلقها مناهضةُ المعيارية التي لا يعترف بها المنهج الحديث الذي ينشد العلميَّة سبيلًا لتحقيق الكفاية الوصفيَّة للُّغـــة العربيـــَّة ، غير أنَّه لا يعدُّ أساسًا كافيا لإطلاق كلّ تلك الأحكام على منهج النُّحاة العرب ، ذلك ما كشفته جملة المناقشات التي أثيرت حوله .

---

[1] نفســـه ، ص 47.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح ، السّماع العلمي اللغوي ومفهوم الفصاحة عند العرب ،سلسلة علوم اللسان عند العرب ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2012م ، ص 12.

[3] نفســـــه ، ص 21.

[4] نفســـــه ، ص 22.

[5] عبد الرحمان الحاج صالح ، منطق العرب في علوم اللسان ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2012م ، ص 248.

الفصل الخامس :

آراء تمام حسّـــــان في النّظام النّحـــــوي

- توطئة :
- نظرية العامل التّجاوز و البديل .
- الجملة مفهومها و أقسامها .
- مقولـــــة الزمـــــن .

توطئـــــــــة :

إنّ المتتبّع لآراء د. تمام حسّان وأقواله يجدها تنطلق من فكرة أساسية ضابطةٍ للتَّصور ،هي فكرةُ النِّظام ،وقوامِها أنّ الباحث في اللُّغة لا بدّ أن ينظـــرَ إليها نظرةً تتَّصف بالشُّمول وترفض الجزئيـَّة ، وهي الفكرة التي حاولت تجسيدها اللّسانيات البنيويّة في القرن العشرين، فنجد فيرث (firth) ـ وهو أستاذ تمام حسّان ـ قد بنى تصوُّره للُّغة على أساس مفهوم النِّظام الذي استمدَّه من العلاقات الرّأسية والأفقية التي استنبطها سوسير وأصبحت السِّمة المميّزة للغويّات القرن العشرين[1]، وقد صرح هاليداي (halliday)بالقول: «تنشأ النّظرية التي ينبني عليها هذا الوصف ، وهي **النّظرية النّظامية** من التُّراث الوظيفي الأوربي» [2] .والنِّظام في أبسط مفاهيمه هو : «القاعدة العامَّة التي تحكم الأفراد التي اطردت وشكَّلت ظاهرة ما ؛ فالنِّظام هو ذلك القانون أو تلك القاعدة العامّة التي تحكم أفراد الظَّاهرة »[3] ،وهو بعبارة د. تمام حسّان« **مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التّنظيمية أو المباني المعبِّرة عن هذه المعاني . ثم طائفة من العلاقات التي تربط إيجابيًّا والفروق (القيم الخلافية) التي تربط سلبًا بإيجاد المقابلات ذات الفائدة بين أفراد كلّ مجموعة من المعاني أو مجموعة من المباني** »[4]،وانطلاقا من هذا التّصور للعلاقات رأى أنّ النِّظام النَّحوي يقوم على خمس دعائـــم هـي[5]:

1. طائفة من المعاني النّحوية العامة التي يسمُّونها معاني الجمل أو الأساليب ،كالخبر و الإنشاء، وتظهِر هذه الطائفة تصوُّره للعلاقة بين النَّحـــو و علم المعاني الذي يمثِّل في نظره قمَّـــــة الدِّراسات النَّحوية .
2. مجموعة من المعاني النّحوية الخاصّـــة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية و المفعولية والإضافة . وهي الممثِّلة للوظائف النّحويـّــة .
3. مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصّـــة حتى تكُون صالحةً عند تركيبها لبيان المراد منها ، ومن تلك العلاقات علاقة الإسناد و التّخصيص بفروعها ، والنِّسبة بفروعها ، وهي التي عبَّر عنها بالقرائن المعنوية التي تدلُّ على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية و المفعولية .

---

[1] ينظـر : محمد عبد العزيز عبد الدايم ، النظرية اللغوية في التراث العربي ،دار السلام ، القاهرة ، ط1، 1427هـ . 2006م ، ص 16.

[2] نفسه ، ص 17.

[3] نفسه ، ص 16.

[4] تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 34.

[5] ينظر : نفسه ، ص 178.

4. ما يقدِّمه علما الصّوتيات و الصّرف لعلم النّحو من قرائنَ صوتيّةٍ أو صرفيّة كالحركات و الحروف و مباني التّقسيم ومباني التّصريف .
5. القيم الخلافيّة أو المقابلات أو الفُروق بين العناصر السّابقة .

والملاحظ على هذه الدّعائم الخمسة أنَّ الثّلاثة الأولى تنتمي إلى المعنى ، حيث تهتمُّ الأولى بالمعاني العامّة والثّانية بالمعاني الخاصَّة و الثّالثة هي العلاقة بينهما ، أمّا الدِّعامة الرابعة فتمثِّل القرائنَ الصَّوتية التي تُستفاد من النّظام الصّوتي كالعلامة الإعرابية والنَّغَمة ، والقرائن الصّرفية التي تستفاد من النّظام الصّرفي كمباني التّقسيم و مباني التّصريف .

وقد كان هذا التّصور للنِّظام محطَّ نقدٍ من طرف د . محمد صلاح الدين الشريف ، ومن أهمِّ النقاط التي انتقده فيها ما تعلّق بفهمه للعلاقات؛حيث رأى أنّ تقسيمه إيّاها إلى إيجابيّة و سلبيّة وحصره لها في هذين النّمطين لا يستجيب إلى كلِّ متطلبات الوصف خاصّة إذا تعلَّق الأمر بالمستوى النّحوي ، فهما لا يصلحان إلّا في حدودٍ كبيان المطابقة مثلا ،فماذا نقول في الجار و المجرور ؟ أبينهما علاقة تقابل أم بينهما علاقة تماثل ؟ لا أظنُّ أنَّ علاقة السّلب و الإيجاب كافيتان حتى نفهم هذا التّركيب النّحوي ، كما أنّ علاقاتِ التَّماثل و التَّقابل تربط بين مجموعة من المباني على حده و مجموعة المعاني على حده أي أنّه ينفي على المستوى الوظيفي وجود علاقات تربط بين المباني و المعاني ،كما أنَّ فهمه للعلاقات بهذا الشّكل يؤدِّي إلى وجود نظامين داخليين أحدهما للمباني و الآخر للمعاني[1].

[1] ينظر : محمد صلاح الدين الشريف ، النظام اللغوي بين الشكل و الوظيفة من خلال كتاب تمام حسان اللغة العربية معناها و مبناها ، ص204. 205 .206.

أولاـ نظرية العامـــل التّجاوز و البديل

1.1ـ توطئـــــــة

من المعلُوم أنَّ النّحو العربي قد قام على نظريـــّةِ العامـــل، وهي نظريةٌ بُني على منوالها ذلك الصّرح منذ النَّشأة إلى اكتمال البِنيـة، فكانت الركنَ الشَّديد الذي يَأوي إليه مفسِّرُ العلاقات بين الكلمات تأثيرًا و تأثُّـــرًا، والإعراب كما قال ابن جني (ت 392هـ) هو: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألَا ترى أنَّك إذا سَمِعت : أكرَم سعيـــدٌ أباه، و شَكر سَعيداً أبـُوه، علمت برفعِ أحَدِهما و نَصب الآخـــر الفاعلَ من المفعول، و لو كان الكلام شَرَجًا واحدًا لاستبهَم أحدهما من الآخر »[1]، وهو على حدِّ تعبير ابن هشام الأنصاري (ت671هـ) : « أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّر يجلبه العَامِلُ في آخر الكلمة»[2] ،والقول بغير ذلك مردود على أصحابه في نظرهم، ولا حظَّ له من التَّبِعـة والشُّيوع ،ذلك ما لقِيـَه رأيُ محمد بن المستنير(ت206هـ) فيما نَقله أبُو القاسم الزجَّاجي (ت237هـ) في (إيضاحه) على سبيل الاستثناء قائلا: «العربُ لم تُعْرِب كلامَـها للدَّلالة على المعَـاني ، والفرق بين بعضها البعض، فليس ثمَّـــة علاقةٌ بين العلامة الإعرابية و المعنى، فلو كان الإعرابُ إنَّما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجَب أن يكون لكلِّ معنى إعراب يدلُّ عليه و لا يزول إلَّا بزواله، إنَّما أعربت العربُ كلامَـها؛ لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمُه السُّكوت للوقف فلو جعلـوا وَصْله بالسُّكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل»[3] ،و استمر الأمر على حاله إلى أن ظهر رأيٌ آخر في بيئته الأندلس ، هو رأي ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) حيث قال : « و أمّـا مذهبُ أهـلِ الحـقِّ فإنَّ هذه الأصوات إنَّما هي من فِعْـلِ الله تعالى، وإنَّما تُنْسَبُ إلى الإنسَان كما تُنسبُ إليه سائِـرُ أفعالـــه الاختياريَّة »[4]، ويضيف قائلا: « و أمَّا القولُ بأنَّ الألفاظ يُحدثُ بعضُها بعضًا فباطلٌ شَـــرعًا ،ولا يقول به أحدٌ من العقلاء ولمعانٍ يَطُـول ذِكرها»[5]، وقد كان لرأي ابن مضاء ما كان لرأي قطرب ؛فكلاهما لم يكن له حظٌّ من الشّيوع و التَّبعة ،و لا نريد في هذا المقام أن نخوض في نظرية العامل وتفصيلاتها ،فقد كثُـر الحديثُ حولها كثـــرةً لم تكن لمسألة أخـــرى من مسائل النّحو العَربي وأُفردت لها المؤلفات الكثيرة .

---

[1] ابن جني ، الخصائص ،1/ 35

[2] ابن هشام ، أوضح المسالك لألفية ابن مالك ،ص 39.

[3] الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، ص 70.

[4] ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، تحقيق :شوقي ضيف ، القاهرة ، ص 16.

[5] نفسه، ص 77 .78.

أمّا في العصر الحديث وخاصَّة بعد تحقيق كتاب" **الـردِّ على النُّحاة**" الذي كان بمثابةِ بعثٍ جديدٍ لأرائه حول نظريّـــة العامل فظهرت آراء مناوئة لها ،ومن تلك نذكر :

1-**إبراهيم مصطفى** : لعلَّ فاتحة السَّبق بالنِّسبـــة للمُحدثين في إعادة النَّظـــر في نظرية العامل هو صاحبُ ((**إحياء النّحو**))، و خلاصةُ ما ذهب إليه قولــه: « **أمَّا الفتحةُ فليست علامـةَ إعرابٍ** و لا دالَّة على شيء بل هي الحركـــة الخفيفةُ المستحبَّةُ عند العرب التي يُراد أنْ تنتهي بها الكلمة كلَّما أمكَنَ ذلك ،فهي بمثابة السُّكون في لغةِ العامَّة ، فالإعراب يكون بالضّمة والكســـرة فقط ،و ليستا بقيةً من مقطـعٍ ولا تأثُراً لعامل من اللَّفظ بل **هما من عمـلِ المتكلِّم** ليدلَّ بهما على معنىً في تأليفِ الجُملة ونَظْم الكـــلام»[1].

حصيلةُ هذا الرأي أتـه حصر علامات الإعراب في حركتين فقط ،وتفسير الأثـــر عنده مردّه إلى المتكلِّم ،و ليس من عمل الألفاظ بعضُها في بعض و هو شبيه برأي ابن مضاء القرطبي.

2– **إبراهيم أنيس**: عَنْـــونَ لها في كتابه ((من أسرار اللغة)) بعنوان ساخِرٍ وهو((**قصة الإعراب**))، ورأى بأنّ الرّبـط بين الحركات و المعاني مردودٌ قائـــلاً: «لم تكن تلك الحركاتُ الإعرابيَّةُ لتحدِّد المعاني في أذهان العربِ القدماءِ كما يزعُمُ النّحاة بل لا تَعْدُو أنْ تكون حركاتٍ يُحْتَاجُ إليها في الكثير من الأحيان **لوصلِ الكلماتِ بعضها ببعضٍ** »[2] ، وحجَّته في ذلك قوله : « و يكفي للبرهنة على أنّ للعلاقة بين معاني الكلام و حركات الإعراب أنْ تقرأ خبرًا صغيرا في إحدى الصُّحفِ على رجـلٍ لم يتَّصل بالنَّحو أيَّ نوعٍ من الاتِّصالِ ،فسترى أنّـــه يَفهم معناه تمامَ الفَهْم مهما تعهّدنا الخلطَ في إعرابِ كلماتِه برفع المنصوبِ و نصب المرفوعِ أو جـــرِّه»[3].

وإلى جانب هذين الرأيين آراء كثيرة حول نقض نظرية العمل النّحوي ، ولا يجد الباحث كبير عناء في تتبّعها ، لذلك لا نرى هنا أن نكرّر كلامًا مكرورًا ونكتفي بما تقدّم، و القصد أن نعرض ما جاء به د. تمام حسّان في نظريته .

[1] إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص 50.
[2] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص255.
[3] نفسه ، ص 255.

1ـ3ـ نَظَرِيَّةُ تضَافُرِ القَرائِنِ عَرْضٌ و مُنَاقَشَةٌ :

1. مفهومُ القَرينـــةِ :

قال ابن منظور (ت 711هـ):«قَرَنْت الشّيء بالشّيء وَصَلْتُهُ وَقَرَنَ الشَّيءَ بغيره قَرْنًا شَدَّهُ إليه ، وكلٌّ مِنْهُمَا قَرِينٌ أي صَاحبٌ أي مُلَازِمٌ »[1] .والقرينـةُ على وزن «فَعِيلَة بمعنى الفَاعلة مَأْخُوذٌ من المقَارَنَةِ »[2]. وتكاد تجتمع التّعاريف اللّغوية للقرينة في التّأكيد على فكرة التّلازم وربطِ القَرينة بالملازَمَةِ فهي علاقةٌ وجوديَّةٌ بين شيئين بينها اتِّصَالٌ لا يقبل الانْفِصَالَ.

أمّا في الاصطلاح فقد كان لمصطلح القرينة حضورٌ في بيئات فكريَّة متعدِّدة تداولته بما ينسجمُ وطبيعة اهتمامها ،وليست الغاية هنا أنْ نتتبَّع تلك التّعريفات،بقدر ما يهمُّنا بأيِّها أخذ د. تمَّام حسَّان .

إنّ أوّل ما يلفت الانتباه أنّه عرض النّظرية في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) ولم يقدِّم لنا تعريفًا لمصطلح القرينة ، وتأخَّر ذلك إلى سنة (1993) حين صدر كتاب (**البيان في روائع القرآن**) الذي خُصّ بعرض النَّظرية في جانبها التّطبيقي مستدركًا ما افتقر إليه الكتاب الأوّل ، وفيه جاء تعريفُ القرينةِ المعنويَّة بأنّها: « **العلاقة التي تربطُ بين عنصرٍ من عناصرِ الجُملةِ وبين بقيّــة العناصرِ وذلك كعلاقة الإسناد** »[3]، أمَّا القرينة اللَّفظية فهي: « **عنصرٌ من عناصرِ الكلام يُسْتَدلُّ به على الوظائف النَّحوية فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللّفظ فاعل وذلك مفعول به أو غير ذلك** »[4].

حاصل هذين التّعريفين أنَّ القرينةَ المعنويَّةَ هي العلاقة بين مفردات التّركيب الجُملي ، والقرينةُ اللّفظيَّةُ عنصرٌ لغويٌّ دالٌّ على الباب النَّحويّ ،ومن ثمّ على الوظائف النَّحويَّة التي يؤدِّيها العنصر المنتمي إلى مبنى تَقْسِيمِيٍّ معيَّن ، وقد تتبَّع أحد الباحثين مدارات مصطلح القرينة في مناحيَ معرفيَّةٍ متعدِّدة فانتهى إلى القول : « ولم يُوقَفْ على هذين التَّعريفين فيما رجع إليه من الكتب التي استعملت مصطلح القرينة ، أو الكتب المخصَّصة لتعريف اصطلاحات العلوم والفنون ويبدو أنّه ـ يقصد د. تمّام حسّان ـ استنبطهما من ينابيعِ صدره وهما يخالفان ما استقرَّ عند علمائنا في تعريف القرينَة ، إذ يجعل القرينة تتَّسع لتشمل الدّلالات الوضعيّة وما هو داخلٌ في ذات المستدلّ عليه وهذا مخالفٌ لما أجمع عليه علماء العربية والدّراسات القرآنيَّة في ضابطِ القرينة

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب، دار صادر ، بيروت ، ط1،(د.ت)، 13/ 335.

[2] محمد الشريف الجرجاني ،التعريفات، مكتبة لبنان ، بيروت ، طبعة جديدة ، 1985م، ص 183..

[3] تمام حسّان ، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرآني ،دار عالم الكتب ، ط1، (1413هـ . 1993م)، 1/ 8.

[4] نفســـــه ، 1 / 10.

»[1]. ولكنّ ضبط مفهوم القرينة في تصوّر د.تمام حسّان يفرض تجاوُز التّعريف الاصطلاحي إلى الإجراءات العمليَّة ، ومحصول النّظر أنَّ كثرة استعمالاتها على مستوى النّحو جاءت بمعنى العَلامة أو الدّليل المعنوي أو اللَّفظي الذي يعين على كشف العلاقات بين عناصر التّركيب و تحديد الوظائف النّحوية ومن ثمَّ الوصول إلى تحقيق الفهم وتحديد الدَّلالـة .

2) المرجعيات الفكرية: من المعلوم أنّ المرجعية لا تلغي الاجتهاد ؛لأنّ العلم كما قيل :(رَحِمٌ بَيْنَ أَهْلِه)، و الأمر نفسُه يصدق على نظرية القرائن؛ فهي نظريَّةٌ على تميُّزها و تفرُّدها- تقر بمرجعيتين فكريتين هما:

أ ـ **نظريـــة النَّظـــم:** صـــرّح د.تمّام حسّان في معرض حديثه عن القرائن بمرجعيَّةٍ عربيَّة تمثّلت في فكر سيبويه و فكر عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) ، وبخاصَّة فكر شيخ البلاغة العربية الذي ما تزال آراؤه معينًا يستسقي منه المعنيون بالفكر اللُّغوي، و الحاجة إلى آرائه في بناء صرح النّحو العربي غير خافيةٍ ،بل«لقد آن لفكر عبد القاهر أن يحيا، و أن يكون هو السَّبيل البحث النَّحوي، فإنَّ من العقول ما أفاق لحظـــه من التَّفكير و التّحرر ،و إن الحسَّ اللُّغوي أخذ ينتعش و يتذوَّق الأساليب و يزنها بقدرتها على رسم المعاني و التَّأثر بها من بعد ما عاف الصّناعات اللَّفظية و سئم زخارفهـــا »[2].

والذي شدَّ انتباه اللُّغويين المحدثين من ذلك الفكر هو ما أورده عبد القاهر من أفكار في النّظم ،التي ركّـزت على المعاني في تحليل الجملة ،وقال في ذلك : «معلوم أنْ ليس النَّظم سِوى **تعليق** الكلم بعضِها ببعض ، **وجَعْل** بعضِها بسبب من بعضٍ ، والكلم ثلاث: اسم ،و فعل ،و حرف ، وللتّعليق فيما بينها طرقٌ معلومةٌ ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلُّق اسم باسم ،و تعلُّق اسم بفعل ،وتعلُّق حرفٍ بهما »[3] ،ويتَّجه بالتّحليل إلى المعنى قائلا : « وإذا عرفت أنَّ مَدارَ النَّظم على معاني النَّحو و على الوجوه و الفُروق التي من شأنها أن تكون فيه فاعلم أنَّ الوجوهَ و الفروقَ كثيرةٌ ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا نجد لها ازديادا بعدها ، ثم اعلم أن ليست المزيَّة بواجبةٍ لها في أنفسِها ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تعرِضُ بسبب المعاني و الأغراض التي يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها من بعض »[4] ،

---

[1] ضياء الدين القالش ،القرائن في علم المعاني رسالة دكتوراه ، إشراف : أحمد محمد نتُّوف ،(2010ـ 2011)، جامعة دمشق ،كلّية الآداب و العلوم الإنسانية ، ص 55 .56.

[2] إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص 16.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، قراءة و تعليق : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، ط5، 2004 م ، ص 4 .

[4] نفسه ، ص87.

لقد كانت هذه الأقوال ومثيلاتها هي المَعين الذي استل منه د.تمام نظرية القرائن ، وقد راح يشرح عبارات الجرجاني ومعلِّقا عليها[1] :

1- النّظم كما فهمه عبد القاهر هو نظم المعاني النَّحوية في نفس المتكلِّم لا بناء الكلمات في صورة جملة و يمكن فهم ذلك من عبارتين: (أنّ مدارَ أمر النَّظمِ على معاني النَّحو)،و(أنَّه لا معنى للنَّظم غير أنْ تتوخَّى معاني النَّحو فيما بين الكلم) .

2- أشار عبد القاهـر إلى ما سمَّاه ((الفروق)) و هي إشارة ذكيَّة إلى ما شرحناه من أمر القِيم الخلافيَّة أو المقابلات بين المعنى و المعنى أو بين المبنى و المبنى.

3- في قولــه: ((موقع بعضها من بعض)) إشارةٌ إلى ما اشتهر في عُـــرف النُّحاة باسم ((الرُّتبـــة)).

4- في قولــه: ((واستعمال بعضِها مع بعضٍ)) إشارةٌ إلى ما سنشرحه من أمر التَّضام و هو تطلُّب إحدى الكلمتين للأخرى و استدعاؤُها إيَّاهـــا.

5- البناء كما يفهمه أنّه جعل المباني بحسب المعاني النحوية.و يمكن أن نضع عبارات الجرجاني في مقابل عبارات تمام كالآتي:

1- الفُروق . ـــــــــــــــــــــــــ القيم الأخلاقية .

2- استعمال بعضها مع بعضٍ ـــــــــــ التّضـــام .

3- موقع بعضها من بعضٍ ـــــــــــ الرتبـــة .

4- البناء ـــــــــــــــــــــــــ جعل المباني بحسب المعاني .

5- التَّعليق ـــــــــــــــــــــــــ القرائن المقاليـــة.

ولم يخفِ إعجابه من ذلك قائلا : « **ولعل أذكى محاولة لتفسير العلاقات السِّياقية في تاريخ التُّراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني**»[2]، و الأهم في نظرية النّظم من خلال قراءة د. تمام هو ما اصطلح عليه الجرجاني بـ"التعليق" حيث قال: « و أمَّا أخطر شيءٍ تكلَّم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النَّظم و لا البناء و لا التَّرتيب و إنمَّا كان التَّعليق وقد قصد به في زعمي إنشاء

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 187.

[2] نفســـه ، ص 185.

العلاقات بين المعاني النَّحوية بواسطة ما يسمَّى بالقرائن اللَّفظية و المعنوية والحالية »[1] ،ولا غرو أن يكون التعليق هو«**هو الفكرة المركزيَّة في النّحو و أن فهم التّعليق على وجهِه كافٍ وحده للقضَاء على خُرافة العمل النّحوي و العوامل النّحوية، لأنّ التّعليق يحدَّد بواسطة القرائن معانيَ الأبواب في السّياق ،ويفسِّر العلاقات بينها على صورة أوفى و أفضل و أكثر نفعًا في التَّحليل اللُّغوي لهذه المعاني الوظيفية النَّحوية** »[2] .

فمكمن أهمية آراء عبد القاهر عنده في تركيزها على المعاني، خاصَّة بعد أن « اتّسمت الدِّراسات اللُّغوية العربية **بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسًا**،ولم يكن اهتمامهم بالمعنى إلاَّ تبعا لذلك و على استحياء ،وحين قامت دراسة علم المعاني في مرحلة متأخِّرة عن ذلك في تاريخ الثَّقافة العربية كانت طلائع القول في هذه الدراسة كما كانت في بداية الدّراسة النّحو من قبلها تناولاً للمبنى المستعمل على مستوى الجملة لكن لا على مستوى الجملة لكن على مستوى الجزء التحليلي كما في الصّرف و لا على مستوى الباب المفرد كما في النّحو»[3] .و بذلك يصبح مصطلح التَّعليق عند الجرجاني مساويا للقرائن المعنويَّة واللفظية عند د.تمام حسان .فهل فهم د. تمام للتّعليق يتوافق مع تصوّر عبد القاهر ؟ .

يظهر من خلال المتابعة أنَّ تصوُّر د. تمام للتّعليق يختلف عن تصوّر عبد القاهر الجرجاني ،حيث ذهب إلى أنَّ نجاح عمليّة التّعليق كافٍ لنجاح عمليَّة الإعراب مع انتفاء المعنى المعجمي ،ودلّل على ذلك ببيتٍ هرائي على نسْجِ بحر [الكامل] [4] :

قاصَ التَّجينُ شِحَـــالَهُ بتريسِهِ الـ فَاخي فلمْ يَسْتَفْ بطاسيةِ البَرَنْ

ومع انتفاء المعنى المعجمي في نظره يمكن أن نُعرب هذا النّسق الهرائي فنقول :

قاصَ: فعل ماضٍ مبني على الفتح، لا محلَّ له من الإعراب .

التجينُ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضّمة الظاهرة على آخره .

شحالَ : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظَّاهرة على آخره .

[1] نفسه ، ص 188.

[2] نفسه ، ص 188.

[3] نفسه، ص 12.

[4] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 183.

ويواصل مُعربًا مفردات النَّسق الهرائي ،مدلِّلا على أنَّ الإعراب هو ثمرةُ التَّعليق، منتهيًا إلى تعديل مقولة النّحاة « الإعراب فرع المعنى »[1]، أي أنَّه يلزم « على المُعرِب أن يفهم ما يُعربُه مفردًا و مركبًا »[2]، والأصح في نظره أن نقيِّد المعنى فنقـول: « **الإعراب فرع المعنى الوظيفي**»[3] ،والمعنى الوظيفي هو معنى الجزيء التحليلي صوتيًّا وصرفيًّا ونحويًّا ،وقد مكّن فهم العلاقات بين العناصر التّركيبية للبيت من إعرابه كاملًا على الرغم من انتفاء المعنى المعجمي ومنه انتفاء المعنى الدّلالي،غير أنّ هذا الرّأي لم يسلم من النّقد ، بل كان مثارَ نقاشٍ واسعٍ ،نذكر من ذلك ما أورده د. أحمد سليمان ياقوت متسائلا ومناقشا [4]: **قاصَ** : كيف يمكن أن ندرك أنّها فعلٌ ماضٍ دون أن نعرف معناها ، أليسَ ممكنا أن يكون اسم فاعل من قصا ، يقصو أي تباعد؟.

التّجينُ : كيف يمكن أن نعرب هذا اللَّفظ فاعلًا دون أن ندرك ما هو الحدث الذي أسند إليه ، أليس من الممكن أن يكون مضافا إلى قاص أي (قاص التّجين)، دون أن يتغير الـــوزن .

ويواصل معدِّدا ما تحتمله كلمات النَّسق الهرائي من إعرابات ، منتهيا إلى أنّ « اللُّغة ليست قوالبَ شكليَّة مجرَّدة يصب فيها أي كلام فسيقيم الإعراب،بل هي وظيفةٌ اجتماعيةٌ قبل كلِّ شيء الغرض منها الإفهام»[5]،والذي يبدو من مناقشة د. أحمد سليمان ياقوت أنّها لم تنقُض رأي د. تمام حول إمكانية إعراب مفردات النَّسق ،وإنَّما قدّمت احتمالات إعرابية ممكنة وتلك الاحتمالات لم تخرج على الأساس الذي انطلق منه د. تمام وهو التَّعليق ،وتجدر الإشارة إلى أنّ د. تمام قد عاد عن رأيه في مقال له تحت عنوان (**ضوابط التّوارد**) نشر سنة 1985م،حيث عمّق النّظر في التَّوارد المعجمي للكلمات الذي سبق وأن رآه جانبًا أسلوبيًّا يتجاوز ضبط النّحو ، وبذلك استبعده من القرائن اللّفظية ، وتلك نظرة أدّت به إلى عدم التَّنبه إلى العلاقة الرَّابطة بين النّحو و المعجم ،عن طريق رصد العلاقة بين الكلمات في التّركيب ، فتكون تلك العلاقة إمّا مناسبة معجمية وهي منبع الإفادة وإمّا مفارقة معجمية وهي منبع الإحالة فيكون الكلام معها غير مفيد

---

[1] الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل ، دار إحياء الكتب العلمية، ط1، ، 1958، 302/1.

[2] ابن هشام الأنصاري ،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،165/2.

[3] تمام حسّان ، اللغة العربية معناها و مبناها ،ص 184.

[4] أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النّحو وتطبيقها في القرآن الكريم ،شركة الطّباعة العربية السعودية ، الرياض ، ط1، 1981، ص80. وللمزيد ينظر :وليد عاطف الأنصاري ، نظرية العامل في النحو العربي عرضا و نقدا ، دار الكتاب الثقافي، الأردن ،ط2،(1427هـ.2006م، ص 151. خديجة محمد الصافي ، أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية و توجيهها في السّياق ، دار السّلام ، مصر ، ط2، (1433هـ . 2002م)، ص 21 .22 .23.

[5] نفســه ، ص 81.

على الحقيقة وهذه الإفادة هي التي اشترطها النُّحاة في قولهم :(الإعراب فرع المعنى) وهي الإفادة التي تنبني على المناسبة المعجمية[1].

لقد استحضر د. تمام الأفكار التي تضمنتها نظرية النَّظم بمنهجٍ متجاوزٍ للقراءة الجزئية متَّجهٍ إلى ضرورة الانتفاع بها في بلورة نظرية عربية أصيلة غايتها دراسة المعنى دراسةً تستحضر كل ما يتيحه التركيب من قرائن لفظية ومعنوية ، وقد لاقى صنيعه هذا القبول والإعجاب عند كثير من الدارسين ، ومن أولئك د. أحمد المتوكل الذي قال مقارنًا : « فقد اكتفى جلهم (الدّارسين) بانتقاء رأي أو رأيين من كتاب الجرجاني ليورده قصد الاستشهاد في باب من أبواب مؤلفه فلا نجد حتى الآن حسب ما اطلعنا عليه كتابا في اللغويات يدرس **فكرة النظم كاملة ، باستثناء ما قام به في هذا الاتّجاه الأستاذ الدكتور تمَّام حسّان** »[2] .

ب – **النّظرية السّياقية** : لم يذكر د.تمام حسّان في معرض حديثه عن نظرية القرائن سوى سيبويه و عبد القاهر، و لكنّ الناظر في بعض أقواله يجد لها رابطة بالمدرسة السّياقية الاجتماعية التي تتلمذ على يد أستاذها فيرث (Firth)، و يظهر ذلك مثلا في قوله عن التعليق : «و أنَّما ينبغي أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما العلاقات السياقية أو ما يسميه الغربيون(reltion / syntahmatic) و الثاني هو القرائن اللفظية»[3].لقد استفاد د. تمام من النظرية السياقية منهجَ تبويب القرائن ، ولكن نظرية النظم تبقى هي المرجع الأهم والمتكأ الأساس الذي اعتمد عليه في نظريته .

[1] ينظر : مقالات في اللغة و الأدب (ضوابط التَّوارد)،1/ 137.

[2] عبد الله الجهاد ،منهج تمام حسّان و الحركة اللسانية في المغرب ، مجلة جذور ، ج 30،محرم 1431، يناير 2010 م.نقلا عن : أحمد المتوكل ، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني ، مجلة لسانيات و سيميائيات ، ندوة 16. 18. أبريل ، 1976م ، ص 90.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 251.

3- **عرض النّظريــة** : تنقسم القرائن إلى قسمين هما : القرائن المقالية (لفظية ومعنوية) أو قرائن التّعليق ، والقرائن المقامية أو القرائن الحالية ، وملخّصها توضّحه الخطّاطة التالية :

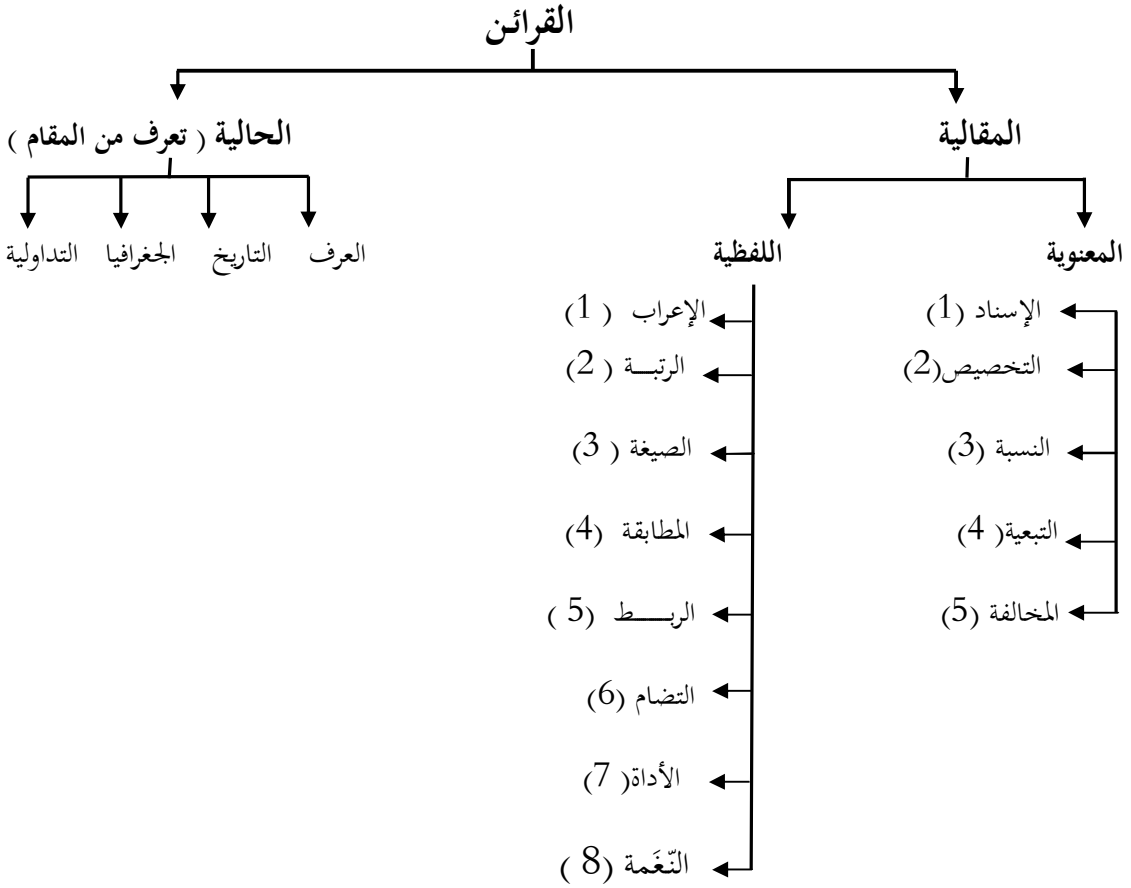

أولا ـ قرائن التّعليـــق :

1- القرائن المعنويّـــة : اعتبر د.تمّام التّعليق المنطلقَ الصّحيح لدراسة العلاقات النّحوية ،والقرائن المعنوية تربط بين المعاني الخاصّة حتى تكون صالحةً عند تركيبها لبيان المراد منها ،كعلاقة الإسناد و التّخصيص و النّسبة و التّبعية والمخالفة وتحت كلٍّ منها فروع ،وهي في حقيقتها قرائن تدل على معاني الأبواب الخاصّة كالفاعلية و المفعوليـة [1]، والقرينة المعنوية هي : «العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر وذلك كعلاقة الإسناد »[2] ،وتنقسم القرائن المعنوية إلى قسمين ؛فمنها ما هو أساسي وهي المذكورة

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ،ص 191.

[2] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن 1/ 8.

سابقا ،ومنها ما هو ثانوي لا تدلُّ على الأبواب النَّحوية ،وتضمّ قرينة المعنى التقسيمي و قرينة المعنى المعجمي[1]، والقرائن المعنوية الأساسيَّة هي :

1-**قرينة الإسناد** :أطلق سيبويه (ت180هـ) على الجملة "باب المسند و المسند إليه" ؛فالجملة عنده ما تركَّب من مسندٍ ومسندٍ إليه و العلاقة بينهما هي الإسناد ،ولا يمكن لأحدهما أن يستغني عن ثانيه فهما: « ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا ،فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبني عليه ،وهو قولك :عبد الله أخوك ،و هذا أخوك »[2] ،فالإسناد قـوامُ الجملة العربية وهو في عُرف النُّحاة عبارة عن «ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التَّامة ،على وجه يحسن السُّكوت عليه ،وفي اللُّغة إضافة الشَّيء إلى الشَّيء »[3] ، وتعتبر علاقة الإسنـــاد أهمّ القرائن المعنوية ، وقد أدرك ذلك نحاتنا القدامى فكانوا يلمحونها بين المعاني النحوية داخل الجملة الاسمية و الفعلية، من ذلك ما نلمحه في إعراب قوله تعالى : ﴿ يُؤْتِ الحِكْمَةَ مَنْ يَشَاء ﴾[البقرة 268] حيث نُعرب (مَنْ) مفعولا أولاً على الرّغم من تأخُّرها و (الحكمةَ) مفعولا ثانيا على الرغم من تقدمها ،ويكون ذلك بإدراك ما بينهما من علاقة شبيهة بعلاقة الإسناد ،إذ نقول إن (مَنْ)هو الآخذ و (الحكمةَ)هي المأخوذة ، والخلاصة أن مراعاة الآخذية و المأخوذية ههنا هي الاعتبار الذي تمَّ بموجبه تحديد رتبة المفعولين ،وهو اعتبار من قبيل قرينة الإسناد[4] ،ولكن قرينة الإسناد كما قال د.تمام لا تكفي وحدها لإدراك هذا القرار ؛لأنّه يمكن أن يكون الإسناد خبريا أو إنشائيا ،فلابدَّ من الاستعانة بقرائنَ لفظيَّة أخرى لتحديد نوعها[5].

2- قرينة التّخصيص :إذا كانت قرينة الإسناد عقدًا حاصلًا بين طرفي الجملة ،يكشف عنهما ويبيّن العلاقة بينهما ،فإنّ قرينة التّخصيص تقيد الإسناد و تضيِّقه ،وهي : «علاقةٌ نحويةٌ عامَّة تربط بين المعنى الإسنادي و تشمل على المفعولات الخمسة والحال و المستثنى و التمييز »[6]، فتعبر عن جهة خاصة في فهم

---

[1] ينظر: خديجة محمد الصافي ، أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية و توجيهها في السياق ، دالر السلام ، القاهرة ، ط2، 1433هـ . 2012م ، ص 80.

[2] سيبويه ، الكتاب 1 /23.

[3] الشريف الجرجاني ،التعريفات ،دار الكتب العلمية ،،بيروت،ط3 ،1988،ص 23.وينظر :عزيزة فوّال بابتي ، المعجم المفصّل في النحو العربي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1،1992/165.

[4] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 194.

[5] نفســـه ، ص192.

[6] تمام حسان ،القرائن النحوية و إطراح العامل و الإعرابين التقديري و المحلي ،مجلة اللسان العربي ،المملكة المغربية ،مجلد 11،ع 1، 1974م ،ص42.

الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصِّفة [1] وتتفرع عنها قرائن تعدُّ قيودا لعلاقة الإسناد وإليك ملخص هذه العلاقات في الجدول الآتي: [2]

الغائية (المفعول لأجله)	أتيت رغبةً في لقائك أتيت كي ألقاك	أسندت الإسناد إلى نفسك مقيدا بسبب خاص (الغائية) فهو تعيين في جهة الإتيان وتخصيص لها ، بذكر السبب وعدم الذكر أعم
المعية (المفعول معه)	ما أنتَ وزيدًا ؟ لا تأكل السّمكَ وتشرب اللبن	قرينة معنوية يستفاد منها المصاحبة دون المشاركة
الظرفية(ظرف الزمان أو المكان)	صحوت إذ تطلع الشمس صحوت متى تطلع الشمس	تخصص الظروف الحدث ومكانه وتقيد معنى المفعول فيه ، وهي نسبة الزمان والمكان إلى ظرف يحتويه
التحديد والتوكيد (المفعول المطلق)	جلست جلوسا جلست جلوسا طويلا جلست جلستين	التحديد والتوكيد تعزيز للمعنى الذي يفيده الحدث في الفعل بذكر المصدر (اسم الحدث)
الملابسة (الحال)	جاء زيد راكبا جاء زيد وهو راكبٌ	جاء زيد ملابسا لحال الركوب وهو تخصيص لحالة مجيئ زيد
التفسير (التمييز)	طاب محمد نفسا	يكون عند الحاجة للإيضاح عن مبهم ، والإبهام عموم والتفسير تخصيص
الإخراج (المستثنى)	جاء القوم إلا زيدا	تخصيص الإسناد عن طريق إخراج زيد منه
المخالفة (الاختصاص)	نحن العربَ نكرم الضيف نحن العربُ نكرم الضيف	القيمة الخلافية مراعاة في نصب (العربَ) هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب ، فالعربُ خبر ، وما بعده مستأنف والعربَ مختص وما بعده خبر ، ومنه فالمخالفة قرينة معنوية لبيان طبيعة كل منهما

3- قرينة النّسبـــــة : هي: « قيدٌ عامٌّ على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبيـــة »[3] ، والفرق بينها وبين التّخصيص أن معنى الأخير تضييق ومعنى النسبة إلحاق[4]، وتحتها قرائن فرعية منها :

[1] ا تمام حسان ، للغة العربية معناها و مبناها ، ص 194.

[2] ينظر :نفســه ،ص 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200.

[3] السابق ، ص 201.

[4] ينظر :نفسه ،ص 201.

ـــ **الإضافـــــة** : هي نسبةٌ بين المتضايفين ، وبما أنَّ المضاف يكون أحد طرفي الإسنـاد أو واقعًا في حيِّزه ، والمضاف و المضاف إليه يكادان يمثِّلان في ترابطهما كلمةً واحدةً [1] ، وهو ما ذهب إليه المبرد بقوله: «فإذا أضفت اسما مفردا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأول وصارا جميعـا اسما واحدا »[2].

ـــ **حروف الجـــر** : هي في اصطلاح النّحويين القدماء أدوات تعليق ومن عباراتهم المشهورة (والجار والمجرور متعلق) ،وهي دلالة من النُّحاة على ما تفيده حروف الجرِّ من تعليقٍ ويكون بمعنى الحدث لا الزّمن ، فقولك : (جلس زيدٌ على الكرسي) فالعلاقة بين (الكرسي) و(جلس) هي الجلوس (الحدث) ولا علاقة للكرسي بالمضي (الزمن)[3].

4ـ قرينة التبعيَّـــــــة: هي قرينةٌ ذهنيَّـةٌ أو معنويَّـة عامَّة تدخل نظام الجملة وتأليفها أيضا، حيث يتعلقُ فيها التَّابع بالمتبوع ويقيِّده ، وهي على حدِّ تعبير د. تمام قرينةٌ معنويَّة عامَّة تندرج تحتها أربع قرائن هي :النَّعت والعطف والتَّوكيد والإبدال، وتتضافر معها قرائن لفظيَّة أخرى كالمطابقة بين التَّابع والمتبوع في العلامة الإعرابية وتأخُّر رتبة المتبوع عن التابـــع [4] .

5ـ قرينة المخالفـــــة :

هي قرينةٌ معنوية تُعين على الاعرابات المختلفة ، فكلمة (العرب) في جملة (نحن **العربَ** نكرم الضيف و نغيث الملهوف) منصوبة على المقابلة بينها و بين الخبر في جملة (نحن **العربُ** نكرم الضيف و نغيث الملهوف) ،ويرفض د.تمام تقدير النُّحاة لفعل الاختصاص ، وهناك فرقٌ بين المخالفة و القيم الخلافية ؛ لأنّ المخالفة قرينة معنوية أمّـــا القيم الخلافية فهي أعمّ من ذلك[5].

[1] ينظر :نفسه ،ص201

[2] المبرد ،المقتضب ،تحقيق :عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب ،القاهرة ،ط3، 1994م ،143/4.

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 202 .

[4] نفسه ،ص 204.

[5] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها اللغة، ص 200. 201.

2 ـ القرائـــن اللّفظيَّـة :

من السّهل أن يكشف المُعرِب عن القرائن اللّفظية ؛لأنَّها ظاهرةٌ لا تتوقَّف على الإدراك كالقرائن المعنوية ، والقرينة اللفظية هي: « عنصر من عناصر الكلام يستدلّ به على الوظائف النّحوية فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللفظ فاعل وذلك مفعول به أو غير ذلك »[1]،ومنه فهذه القرائن هي جملة العناصر اللّفظية التي تتوافر في السّياق اللّغوي فتحدَّد المعاني بمعونتها ، وهي ثماني قرائـن :

1ـــ قرينة العلامـــة الإعرابيـــة :

كان لهذه القرينة الحظُّ الأوفرُ من الاهتمام ،ذلك لكَلَف النُّحاة بنظريَّة العامل فحمَّلوها من عبء الدّلالة على المعاني ما لا تطيق ، وأدّى بهم تمسُّكهم بهذا التَّوجه إلى فقدان التَّوزيع المتكافئ مع غيرها من القرائن ،ولقد أعطى د. تمام العلامة الإعرابية حقَّها حين عدَّها قرينةً مثل بقية القرائن ،وقد أكدّ موقفه هذا بقوله : « **ولا أكاد أملُّ ترديد القول إنَّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تُعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تضافر القرائن** »[2] ،والعلامة الإعرابية قرينة يستعصي التّمييز بواسطتها في حالات الإعراب التقديري أو المحلي أو بالحذف ، كما أنّ مطلَق الحركة لا تدل على باب واحد ، فتشترك أبواب كثيرة في علامة واحدة[3] ، ولكن ما السبب الذي يراه د.تمام مفسِّرا لاختلاف الحركات في المعربات ؟

الاختلاف كما فسّره د. تمام راجع إلى **العُرف الاجتماعي** ، فاللغة في نظره منظمة عرفية ، فالفاعل مرفوع لأنَّ « **العرف ربط بين فكرتي الفاعلية و الرفع دون ما سبب منطقي واضح** ، وكان من الجائز جدّا أن يكون الفاعل منصوبا و المفعول مرفوعا ، لو أنَّ المصادقة العُرفية لم تجر على الذي جرت عليه ، المقصود إذا هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص وقد جاءت هذه الحركة في نمطية اللغة على هذه الصورة لأنّ العرف ارتضاها كذلك »[4] .

---

[1] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، 1/ 10.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ،ص 207.

[3] نفسه ، ص205، وينظر : مقالات في اللغة و الأدب ، 1/ 255.

[4] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 57.

2- قرينة الرتبـــــة :

تنتظم العناصر اللّغوية في التركيب فيكون لكلٍّ منها موقعه من حيث التّصدر ومن حيث السّبق و اللّحق ،ورتبة كل عنصر قرينةٌ دالَّة على وظيفته النَّحوية ،والمقصود بها « أن يكون للكلمة موقعٌ معلومٌ بالنسبة لصاحبتها ،كأن تأتي سابقةً أو لاحقةً ، فإذا كان هذا الموقع ثابتا سمِّيت الرتبة محفوظةً ، وإذا كان هذا الموقع عرضة للتَّغيير سميت غير محفوظة »[1]،وفي هذا القول تقسيم للرتبة من حيث الثبوت و التغير إلى قسمين هما :

2ـ1ـ الرتبة المحفوظة :

تحتل بعضُ الكلم رُتَبًا لا تحتمل التَّقديم و التأخير، فتوصف رتبتها بالحفظ ، ويرى د. تمام أنَّ الرتبة المحفوظة رتبة في نظام اللُّغة و في نظام الاستعمال في الوقت نفسه ، بمعنى أنّها متحقِّقة في الاستعمال كما هي متحقِّقة في النِّظام ، ولا يعكس الاستعمال صورتها الممثّلة في النّظام ، وهي بذلك قرينة لفظية على المعنى بطريقة أوضح من الرتبة غير المحفوظة ، وقد ذكر النُّحاة الأبواب ذوات الرُّتب المحفوظة ومن جملتها :

- معمول الصلة لا يتقدم على الموصول[2] .
- خبر أفعال المقاربة لا يتقدم عليها [3].
- (إنّ) و أخواتها تتصدر جملها [4].
- خبر (لا) النّافية للجنس لا يتقدم على اسمها[5] .
- الفاعل لا يتقدم على فعله[6] .
- جملة الحال لا تتقدم على واو الحال [7].

---

[1] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ، 1 /357.وينظر : اللغة العربية معناها و مبناها 207،وينظر : البيان في روائع القرآن ،67/1. وينظر : الخلاصة النحوية ، ص20 .24

[2] ينظـــر : السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،1/ 285.وينظر : الخصائص، 16/2.

[3] ينظـــر : الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، حققه وشرح شواهده : محيي الدين عبد الحميد ، محمد مطبعة مصطفى بابي الحلبي ، مصر ،ط2، 371/1.

[4] نفسه ، 136/2.

[5] نفسه ، 06/2.

[6] نفسه ، 143/2. وينظر : شرح المفصل ، 147/1.

[7] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 126.

2-2- الرتبة غير المحفوظة :

عالجها النُّحاة و علماء البلاغة تحت عنوان "التقديم و التأخير" ،وهي بهذا المعنى مؤشِّرٌ أسلوبي يستخدمه المتكلم فيتصرَّف في العبارة خدمةً للمعاني التي يقصد البيان عنها ، ذلك ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني رابطا التَّرتيب بالقصد قائلا : « لا يمكن ترتيب شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة أو صنعة ، إن لم يقدم فيه ما قدم ، ولم يؤخر فيه ما أخر ، وتُنِّي بالذي ثُلِّث به لم تحصل لك تلك الصّورة وتلك الصنعة»[1] ، ويعلل د. تمام تسميتها بالرتبة رغم عدم حفظها بقوله : « هي رتبة في النّظام فقط و قد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها ، كما في تقديم المفعول على الفاعل نحو: (حيّاك الله)أو بوجوب المحافظة عليها نحو :(هذا أخي) وإنَّما يكون هذا أو ذاك عند خوف اللبس أو اتقاء مخالفة القاعدة ... »[2].

وخلاصة الأمر عند د. تمام في حديثه عن قرينة الرتبة ما يلي [3]:

ـــ أنَّ الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السّياق يدلّ موقع كلّ منهما من الآخر على معناه .

ـــ أنَّ الرتبة بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللَّبس ، وقد يؤدّي ذلك إلى أنْ تنعكس الرّتبة بين الجزأين المرتبين بها .

ـــ أنّ الرتبة أكثر وُرودا مع المبنيات منها مع المعربات وأنَّ ورودها مع الأدوات و الظُّروف أكثر اطرادا منه مع غيرها ،وبذلك فهي تتقدم بقية القرائن إذا انتفت العلامة الإعرابية كما في قولك : (ضرب عيسى موسى).

ـ الرتبة فرع عن التضام بمعناه العام ، فلا رتبة لغير متضامين .

ـ الرتبة قرينة نحوية ووسيلة أسلوبية ، فهي في النّحو قرينة على المعنى وفي الأسلوب مؤشِّرٌ أسلوبي .

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص195.

[2] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن، 1/ 91.

[3] ينظر :اللغة العربية معناها و مبناها ، ص209 . 210.

3 ـ **قرينة المطابقة:** مسرحُ المطابقة هو الصّيغ الصَّرفية فلا تطابق في الأدوات و لا في الظُّروف مثلا إلا النّواسخ المنقولة على الفعلية ،وتحصل بين أجزاء التركيب فتترابط الكلمات فيما بينها ومناط المطابقة في خمسة أمور هي[1] :

1- **العلامة الإعرابية** :

وتكون للأسماء و الصِّفات ، وللفعل المضارع ؛ فيتطابق بها الإسمان ، والاسم والصفة ، والمضارعان المتعاطفان ، ومن ذلك قول النّحاة : « الأصل في المبتدأ والخبر الرفع »[2] .

2- – **الشَّخص** (التكلم و الخطاب و الغيبة):

تختلف الضَّمائر بحسب الشَّخص متكلِّما أو مخاطَبا أو غائبا ، وبذلك تتَّضح المقابلات بحسبه في إسناد الأفعال .

3- – **العـــدد** (الإفراد و التثنية و الجمع) :

يميز العدد بين الاسم و الاسم ، وبين الصّفة و الصّفة ، والاسم والصّفة و الضّمير المبتدأ ، وإسناد الفعل الذي في جملة خبره من حيث الإفراد و التثنية والجمـع ، ثم ما يعود على ذلك من الضَّمائر يكون مطابقا له في العدد .

4- **النَّـــــوع** (التذكير و التأنيث) :

وهو خاصٌّ بالأسماء والصِّفات و الضَّمائر ، فالأفعال تتطابق مع هذه الأقسام عند إسنادها إليها ، أو إلى ضمائرها العائدة إليها كما تتطابق هذه الأقسام في ذلك في مواضع التَّطابق .

5- **التّعييـــــــن**[3](التعريف و التنكير) :

يختص التعريف و التّنكير بالأسماء ، فإذا لحقت (أل) بالصفة كانت (أل)موصولة و الصّفة الصّريحة صلتها ،وتكون (أل)في هذه الحالة من قبيل الضّمائر الموصولة لا أداة للتعريف ومع ذلك تتطابق بها الأسماء مع الصّفات .

يتضح مما سبق أنّ المطابقة قرينة لفظية تعين على معرفة العلاقات الرابطة بين المتطابقين ، وتكون بذلك دالّـــة على الباب الذي تقع فيـــه .

---

[1] ينظر :اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 211 .212.

[2] سيبويه ، الكتاب ، 126/2.

[3] جعله د. عبد الجبار توامة قرينة مستقلة بذاتها. ينظر : القرائن المعنوية في النحو العربي ، ص 253.

4- **قرينـــة الصّيغـــة:** تعبر المباني الصَّرفية على المعاني الصّرفية الوظيفيَّة ، فالاسم مبنى يعبر على معنى الاسمية و الفعل مبني يعبر عن معنى الفعلية ، والصّفة مبنى تعبر عن معنى الوصف ، وبذلك تكون الصّيغة قرينةً دالّةً على الباب ، فمن القرائن الدالة على الفاعل مثلا انتماؤه إلى قرينة الاسم .

5- **قرينـــة الرّبـــط** : الربط علاقة تؤدِّيها بعض العناصر فتكون عَوْنًا على فهم الجملة ،ومن نماذجها الربط بين الموصول و صلته وبين المبتدأ و خبره و بين المنعوت ونعته و بين القسم و جوابه و بين الشرط و جوابه ، ويكون الربط بعود الضمير مباشرة أو بواسطة أو بالحرف كالفاء في جواب القسم ،أو بإعادة اللفظ ،أو بإعـــادة المعنى [1].

6- **قرينـــة التَّضـــام** :

تنتظم الكلمات في الجملة فتنشأ فيما بينها علاقات مختلفــة ، فتكون لكلّ كلمة مع سابقتها ومع لاحقتها علاقة ربط مخصوصة ، ويرى د. تمام أنّ هذه القرينة يمكن فهمها على وجهين هما [2]:

أ- أنَّ التّضام هو الطّرق الممكنة في رصْفِ الجملة فتختلف طريقة كلّ منها عن الأخرى تقديما و تأخيرا و فصلا ووصلا وهلم جرا ، ويمكن أن يطلق عليه مصطلح (التـّوارد) .

ب - أنَّ المقصود بالتّضام أن يستلزم أحد العنصرين التَّحليليين النَّحويين عنصرا آخر فيسمى التّضام (التلازم) ، أو يتنافى فلا يلتقي به ويسمى(التنافي).

وهذا الوجه الأخير هو الممثّل للحالاتِ التي يأتي عليها التّضام باعتباره قرينةً لفظيةً من المنظور النّحوي ، أمَّا التّوارد فهو تضامٌ يتعلَّــق بمطالبَ أسلوبيَّة جماليَّة ولذلك فهو لا يعتبر قرينةً من القرائن، ويُعين التَّضام على تحديد الباب الذي ينتمي إليه العنصر التّحليلي ، بواسطة معرفة العلاقات بين العناصر المتضامَّة ، والتي تكون بالإيجاب ؛أي قبول التّجاور عن طريق استدعاء بعضها بعضًا في بيئتها التّركيبية ،وهذه العلاقة اصطلح عليها بالتَّلازم ، وقد يكون التّضام بالسّلب أي رفض التّجاور وهذه العلاقة هي التنافر ، ويتجسد التّضام باعتباره قرينة في وجهين رئيسين يجمعهما مصطلح (التَّلازم) وهما : الاختصاص والافتقار ويصطلح عليهما في موضع

[1] ينظر : نفسه ، ص 214.

[2] ينظر :نفسه ، ص 217 . 216.وينظر : التضام و قيود التوارد ، مجلة المناهل ، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية ، المغرب ، عدد: 6 ، رجب 1396هـ . 1976م ، ص 101.

آخر بالمناسبة النَّحوية [1] . وهذا النوع من التضام تعرفه د. نادية رمضان النجار بالقول : « استلزام عنصرين لغويين أو أكثر استلزاما ضروريا ، أو هو الترابـــط الأفقي الطبيعي بين الكلمات أو رفقة الكلمة و جيرتها لكلمات أخرى في السياق الطبيعي »[2].

1ـ الاختصاص : هو مظهر من مظاهر التَّضام حيث تكون العلاقة بين المتضامين هي اختصاص أحدهما بالآخر، وتشيع هذه الظَّاهرة « بين الحروف و الأدوات حتى أنها تتحول في بعض الحالات إلى افتقار متأصل ـ أي بحسب أصل الوضع ـ إلى عنصر لغوي ذي شروط خاصة بعينها »[3] ،وقد تتبع النّحاة حالات الاختصاص ومنها نذكر :

- (ال) مختصة بالدخول على الأسماء[4] .
- (إنَّ) وأخواتها مختصة بالدخول على الجملة الاسمية[5] .
- حروف الجر مختصة بالدخول على الأسماء [6].
- (رُبَّ) حرف جرٍّ مختصٌّ بالدُّخول على الأسماء [7].
- (تاء) القسم مختصَّةٌ بالدُّخول على لفظ الجلالة (الله) [8].
- (قد) مختصَّة بالدُّخول على الأفعـال[9] .

الملاحظ من هذه القواعد التي سطّرها النّحاة أنَّها حصرت طائفة المختصَّات على مداخيلها من الأسماء والأفعال فكانت عونًا على تقسيم الكلم حيث تدخل هذه الحروف و الأدوات على مدخولٍ بعينه من

---

[1] تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص 21.، وينظر : البيان في روائع القرآن ، 1/ 20.وينظر : الإفادة و العلاقات البيانية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج 54، ربيع الثاني 1409هـ . نوفمبر 1989م ، ج 65، ص84 .

[2] نادية رمضان النجار ، التضام و التعاقب في الفكر النحوي ، علوم اللغة (كتاب دوري)، مجلد 3، عدد 4، دار غريب، القاهرة ، 2000م ، ص 105.

[3] تمام حسان ، درجات الخطأ و الصواب في النحو و الأسلوب ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ع 56، 1985، ص 82.

[4] الأشموني ، شرح الأشموني ، 91/1.

[5] الكتاب ، 3/ 110. الأشموني ،شرح الأشموني، 59/1.

[6] ينظـــر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، 3/ 241.

[7] سيبويه ، الكتاب ، 108/2.وينظر : المبرد ، المقتضب ،تحقيق : عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر ، 1415هـ. 1994م ، 4/ 140.

[8] ينظـــر: المبرد ، المقتضب ، 2/ 319.وينظـــر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، 520/3.

[9] ينظـــر: الكتاب ، 98/1.وينـــظر : المقتضب ، 222/1.

الأقسام فتصبحَ من علاماته المميِّزة له ، وتُعين كذلك على رصد الأثر النَّاتج عن هذه العلاقة من حيث العمل ، فتضفي على مداخيلها معانٍ متعدِّدة كالتّأكيد و التّحقيق والنّفي والاستقبال و غيرها .

2ـ الافتقـــار : تستقلُّ العناصر اللّغوية في صورها الخطّية ، وقد لا يحصل لبعضها ذلك الاستقلال إذَا تعلَّق الأمر بالإفادة ، فتكون موقوفةً على مُضامَّةِ عنصر لغويٍّ آخر ؛ فمعنى الافتقار « أنَّ لفظًا ما لا يستقلُّ بالإفادة ولا يوقف عليه في الكلام غالبًا ، وإنما يتطلَّب في حيِّزه لفظًا آخر لا غنى له عليه »[1]، ويقسِّمه د. تمام إلى قسمين هما :

2ـ1ـ الافتقار المتأصِّـل : التَّأَصُّل معناه أنّ اللّفظ مفتقرٌ إلى لفظٍ آخر بحسب أصل الوضع ، ويرى د . تمام أنَّه يختصُّ بالكلمة من حيث هي بنيةٌ ولا يمتد إلى التَّركيب ،فهو افتقارُ العناصر التي لا يصحُّ إفرادها في الاستعمال، وإن صحَّ ذلك عند الدِّراسة و التّحليل ، وهذه الألفاظ المفتقرة تأصُّلا جامدةٌ وطابعها العام البناء ، وهي ألفاظٌ محصورة العددِ غيرٌ قابلةٍ للزِّيادة أو النَّقص[2]،ومن قواعد هذا النّوع من الافتقار نذكر :

- الضّمير يفتقر إلى مرجعه [3].
- اسم الموصول يفتقر إلى صلته[4] .
- اسم الإشارة يفتقر إلى المشار إليه [5].
- لام الابتداء تفتقر إلى المبتدأ [6].

يفهم هذا النّوع من الافتقار باعتباره قرينةً لفظيّةً بحيث يكون أحدُ المتضامَّين دالًّا على الآخر ، ويوضّح د.تمام ذلك في شرحه لافتقار الضَّمير إلى المرجع قائلا : « الضمير العائد يذكر فيكون قرينة دالة على

[1] تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص 80.

[2] ينظر : البيان في روائع القرآن ، 154/1، وينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 126، و ينظر : التمهيد ، ص 36. 42، وينظر : الأصول ، ص 122.

[3] الأشموني ، شرح الأشموني 189/1، البيان في روائع القرآن 89/1، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 111.

[4] ابن يعيش ، شرح المفصل 101/1. وينظـــر : البيان في روائع القرآن 89/1، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص111، الأصول ، 122.

[5] تمام حسان ، الأصول ، ص122،و ينظـــر : التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها ، ص 117.

[6] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 220.

الارتباط بين جملة فرعية أو نحوها وبين بقية أجزاء الجملة الكبرى ولكنه إذا قامت قرينة أخرى تفيد ما يفيده هذا الضمير أو تدل على هذا الضمير أمكن حذفه»[1] .

2ـ 2ـالافتقار غير المتأصّل : يوضّحه د. تمام بقوله : « وإنما سمّي غير متأصّل لأنَّ الافتقار هنا غير منسوبٍ إلى الكلمة فحين تقع الكلمة موقعها للتّعبير عن الباب لا يكون الافتقار للكلمة لأنَّها غير مفتقرة بحسب الأصل وإنما الافتقار للباب فكلّ كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النَّوع من الافتقار »[2] ، محصول القول أنَّ هذا النَّوع من الافتقار يحصل للكلمة من حيث هي منتمية إلى بابٍ نحويٍّ ،كأن تكون فاعلا أو مبتدأ أو مفعولا ...الخ ، وبذلك فالافتقار غير المتأصل خاص بالأبواب النحوية مرتبط بالتركيب لا بالإفراد ، ومن هذه الأبواب:

- المبتدأ يفتقر إلى الخبر[3] .
- جملة الصّلة تفتقر إلى رابط [4].
- كان و أخواتها تفتقر إلى اسم و خبر[5].
- الفعل يفتقر إلى فاعل[6] .
- الحال تفتقر إلى صاحبها [7].
- المضاف يفتقر إلى المضاف إليه[8] .

ويقترب قول د. تمام في حديثه عن الافتقار المتأصّل و غير المتأصّل من قول السُّيوطي وهو يعرض للوجوه المعتبرة في شبه الحرف : « بأن يكون الاسم **لازم الافتقار** إلى ما يتمم معناه كالموصولات والغايات المقطوعة عن الإضافة ، وإذا ، ونحوها ، بخلاف ما لا يلزم الافتقار كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها و الفاعل

[1] نفسه ، ص118.
[2] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن، 1/ 89.
[3] ينظـــر : الكتاب ، 23/1. المقتضب 95/3. اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 118.
[4] ينظـــر : المقتضب، 199/3.
[5] ينظـــر : الكتاب، 23/1. وينظـــر : المقتضب 116/4. وينظـــر : شرح المفصل ، 354/3.
[6] ينظـــر : الكتاب، 1 / 23.و ينظـــر : المقتضب ، 59/2.
[7] ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 2/ 303.،
[8] ينظـــر : المبرد ، المقتضب، 143/4.

للفعل و المبتدأ للخبر ... »[1] . وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى هذه القرينة بقوله : «إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتفرق بين معانيها في أنفسها ، ولكن لأنه **يضم** بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد ».[2]

يمثل هذين الفرعين (الافتقار و الاختصاص) الصّورة الإيجابية لقرينة التّضام ، التي يقع في مقابلها الصّورة السّلبية ممثّلة في التنافي أو التنافر ،وهو قرينة « يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافِيَيْنِ عند وجود الآخر ، فإذا وجدنا (أل) استبعدنا معنى الإضافة المحضة »[3]، وقد توسّع د. تمام في كتابيه (البيان في روائع القرآن) و (اجتهادات لغوية) في فروع التّضام فتحدث عن العلاقات التقليبية (المعاقبة و التضاد و التكامل) و العلاقات التركيبة (التتابع)[4]، وترتبط بالتضام الكثير من الأفكار المنهجية التي عالجها النحاة ، كفكرة الحذف،وفكرة الفصل وفكرة الاستتار[5]،وفكرة الرتبة (بين المتلازمين)وفكرة التقدير (ما غاب من المتلازمين) .

7- **قرينـــة الأداة** : هي القرينة اللّفظية المستخدمة في التّعليق ، وتعتبر الأدوات دوالًّا على المعاني الصّرفية العامّــة ، لذلك فكلُّ أداة تعدُّ قرينة لفظية على المعنى الذي وضعت له ، وهي نوعان [6]:

ـــ الأدوات الدّاخلة على الجمل ، ورتبتها الصَّدارة في العموم (النّواسخ ، وأدوات : النّفي ،و التّأكيد ، و الاستفهام ،و النّهي ،والتّمني ،و التّرجي ،و العرض ،و التّحضيض ،و القسم ،و الشّرط ،و التّعجب و النّداء) .

ـــ الأدوات الدّاخلة على المفردات نحو :(حروف الجر ، و العطف ، و الاستثناء ، و المعية ، والتّنفيس ، و التّحقيق ، و التّعجب ، والتّقليل ، والابتداء ، و النّواصب ، و الجوازم التي تجزم فعلا واحدا)،

[1] السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، 64/1.
[2] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 539.
[3] اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 221.
[4] ينظر : البيان في روائع القرآن، 151/1. 154
[5] يرى د. تمام أن النّحاة أصابوا في التّفريق بين الحذف و الاستتار؛حيث قصدوا بالاستتار الوجود مع الاختفاء ؛ لأنّ جميع حالات الاستتار يوجد فيها الدّليل على خصوص الضمير ماثلا في صيغة الفعل من خلال (المطابقة ، حروف المضارعة ، خصوص الإسناد) وهو في ذلك لا يوافق دعاة المنهج الوصفي الذين وقفوا عند هذه الأسباب ولم يقفوا عند الضمير الذي استتر بسببها وهم في ذلك يوافقون المذهب الظاهري. ينظر : اجتهادات لغوية ، ص 63.
[6] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 224. 225.

وتشترك في افتقارها افتقارا متأصلا للضّمائم ،فهي قرينة لفظية مهمة تدل بموقعها وبتضامها وبمعناها الوظيفي على ضمائمها .

8- **قرينـــــة النَّغَمة** : هي «الإطار الصّوتي الذي تُقال به الجملة في السِّياق»[1] ولها دورٌ في تحديد معناها حيث يحصل لها بطريقة أدائها معنى لا يمكن التّوصل إليه إلّا بهذا الاستعمال الفعلي للّغة .فالجمل العربية تقع في موازينَ تنغيميَّة هي هياكل من الأنساق النَّغمية ذات أشكال محدَّدة ، والصِّيغة التنغيمية منحى نغمي خاصّ بالجملة يعين على الكشف على معناها النَّحوي ، وتلك هي وظيفتها الدَّلالية[2] ، فعندما تقول :(هو شاعر) إذا مددته كنت مادحا و تستغني عن قولك :(هو شاعر مجيد)، وإن كسرت الصوت و رققته كنت ذامًّا مستهزئا ،إذن يختلف مدلول العبارة بحسب النّغمة الصوتية [3].

ثانيا : القرائن الحالية : هي مجموع القرائن التي تستمدُّ من ظروف أداء المقال والتي تسمى المقام.وهي « ما يحمله الموقف من حيثيات ، كأن يكون في القوم رجل شاعت عنه الشَّجاعة ، فيهرع أحدهم قائلا : إيَّاكم و الأسدَ، وقرائن الأحوال قرائن غير مضبوطة »[4] ، وهي بهذا الوصف لأنّ الأحوال كذلك متَّصفة بالتَّعدد والاختلاف ، وهي قرائن مهمّة في تحديد المعاني يجب استحضارها عند التّحليل، وقد أولاها د. تمام أهمية بالغة لما لها من خطرٍ في تحديـــــد المعنى الدّلالي.

4– مبدآ النظرية :تقوم النَّظرية على الاعتراف بمبدأين لا ينفك أحدهما عن الآخر هما :

1) مبدأ تضافـر القرائن : جاء في معجم مقاييس اللّغة : « الضّاد والفاء والرّاء أصلٌ صحيح ، وهو ضمُّ الشَّيء إلى الشَّيء نسجًا أو غيره عريضا . ومن الباب ضفائر الشَّعر ، وهي كل شَعَر ضُفِر حتى يصير ذؤابة ... »[5].

والتّضافر أحدُ مبدأين قامت عليهما نظرية القرائن بينهما صّلة وثيقة هما : مبدأ تضافر القرائن ومبدأ الترخُّص فيها، و المبدأ الأول هو المبدأ الأَسَاس الذي جاءت النَّظرية مؤَكِّدة عليه مُنَاهِضَةً الاعتماد على قرينةٍ واحدةٍ

[1] نفسه ، ص 226.

[2] نفسه ، ص 226. 227.

[3] فاضل صالح السامرائي ، الجملة العربية و المعنى ، دار ابن حزم ، لبنان ، ط1، 1421. 2000 ، ص 66.

[4] البحراني كمال الدين بن هيثم ، أصول البلاغة ،دار الشروق ، د .ت ، د. ط، ص 60 .

[5] ابن فارس ، معجم مقاييس اللّغة ، تحقيق وضبط : عبد السّلام محمد هارون ، دار الفكر ، طبعة المجمع العلمي العربي الإسلامي، 1399هـ . 1979م ، 3 / 366.

في الكشف عن المعنى، حيث رأى د. تمّام أن العَلامة الإعرابية شغلت فكر النّحاة فلم يوزّعوا اهتمامهم بين جملة القرائن بالقسطاس ،ولا ينبغي أن يُفهم ذلك بأنَّ النّحاة غفلوا على قيمة تلك القرائن في بيان المعنى النّحوي ، بل كان ذلك حاضرًا بالضَّرورة في معالجاتهم المختلفة ،ومن أمثلة ذلك ما جاء في الكشّاف في تفسير قوله تعالى :﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ءَانَـاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الآخِرَةَ ويَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّـه﴾ [الزمر 09] حيث قال : « تقديره : أمَّن هو قانت كغيره ، وإنما حذف لدلالة الكلام عليه ؛وهو جَرْيُ ذكر الكافر قبله ، وقوله بعده:﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الذِينَ يَعْلَمُوَن وَ الذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الزمر 9] »[1]، فاستدل في تعيين المحذوف بقرينتين مقاليتين : القرينة السّابقة و القرينة اللاّحقة.

لكنّ الذي غفل عنه النّحاة أنّهم « **لم يضعوا هذه القرائن التي عرفوها فُرادى في نظام شاملٍ يفسِّر علاقة التّضافر على بيان المعنى** »[2] . إذًا فالقول بمبدإ التّضافر لا يعني غَفْلَة النّحاة عن تلك القرائن إنَّما القصد أنّ تحليلاتهم النَّحوية لم تصدُر عن تصوُّر شامل قوامُه النَّظر إلى القرائن بوصفها نظامًا يحكمه رابطٌ متينٌ هو التَّضافر ، وقد أوقعهم غيابُ هذا التَّصور مواقعَ التّعليل والتّخريج والحكم بالنّدرة والشُّذوذ ، ويلحُّ د. تمام على هذا المبدأ ؛لأنّ اللّغة ظاهـــرة إنسانية و« **الإدراك الإنساني لا تُسعِفه القرنية الواحدة؛ لأنّ من طبيعة القرنية أن تدخل في تَحَالُف مع عددٍ من القرائن الأخرى تختلف كلّما اختلف المدلول**»[3]،والمعاني متعدِّدة مفتوحة لا يؤمن اللّبس بينها إلّا بمجموعة القرائن التي تعتبر بمثابة محدّدات لها، ولعلّ هذا المبدأ يطرح السّؤال عن حُدود هذا التّضافر وترتيب القرائن في تضافرها بين القوّة و الضّعف وأيّها أحقُّ بالتَّقديم وأيّها أحقّ بالتّأخير أو التّرخص، فالرّتبة مثلا مع المـُعربات أقلّ أهمية من العلامة الإعرابية،وهي المتقدّمة على كلّ القرائن مع المبنيات ،ولذلك فمبدأ التّضافر محكومٌ بأمن اللّبس ، فمتى أُمن اللّبس ولو بقرينةٍ واحدةٍ جاز الاكتفاء بها ، ومتى لم يكن ذلك وجب استحضار جملة القرائن التي تَسْعِفُ على تحديد المعني وتجنِّبُ اللَّبس. وإذا كانت العبارة خِلوًا من القرائن الموجِّهة للمعنى كانت فريسةَ اللّبس ، مثال ذلك قولك :(زرتُ فلانًا ساعةً ثم غادرته غاضبًا)، فأيُّهما صاحب الحال الزّائر أم المزُور ؟ فنعرف الغاضب منهما ، وبذلك فالعبارة ـ في غياب القرينة الحالية ـ موضع لبسٍ لعدم وجود قرينة مقالية تصرفُ حال الغضب

[1] الزمخشري ، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق و تعليق و دراسة : عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوّض ، مكتبة العبيكان ، ط 1، 1418هـ . 1998م ، 293/5.

[2] تمام حسان ، التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين ، ص 47.

[3] تمام حسّان ، مقالات في اللغة و الأدب، 2/ 205.

لأحدهما دون الآخر . ومن ثمَّ وجب ورود قرينة لفظية هي الضّمير المنفصل فتقول :(زرتُ فلانًا ساعةً ثم غادرته و**أنا** غاضبٌ) أو تقول :(زرتُ فلانًا ساعةً ثم غادرته و**هو** غاضبٌ) .

2) مبدأ الترخُّص في القرائن : هذا المبدأ وثيقُ الصّلة بسابقه، فلا يُترخّص في قرينة من القرائن إلّا إذا نابت عنها قرينة أُخرى ، فتتحقّق الإفادة بوجودها، وذلك مطلبُ اللّغة الأَسَاس؛ فالترّخص مرهونٌ بأمْن اللّبس ،وبذلك فالأساس الذي يقوم عليه التَّرخص هو تضافر القرائن « **لأن تعدّد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدة من هذه القرائن زائدة على مطالب وضوح المعنى،ولأنَّ غيرها يمكن أن يغني عنها فيكون التَّرخص بتجاهل التّمسك بهذه القرينة** »[1]،ومن أصول النّحاة « الرّخصة مرهونة بمحلّها »[2]، والرّخصة كما يعرفها السيوطي(ت911 هـ) هي : « ما جاز استعماله لضرورة الشّعر ، ويتفاوت حسنا و قبحا ، وقد يلحق بالضّرورة ما في معناها ، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج »[3] ،ويفرق د .تمام حسان بين الرّخصة والترّخص بقوله : « **شرطها ـ أي الرّخصة ـ أنْ يُؤمن معها اللّبس وأن تكون من الفصيح من عصر الاستشهاد، أما نحن الآن فترخُّصنا في قرائن النّحو يقع من قبيل الخطأ إلا أن يكون ضرورة شعرية فتلك لا تقاس بقياس الصّواب و الخطأ وإنّما ينظر إليه بمنظار الحُسن و القُبح** »[4]، والفرق بين الترّخص وبين الأُسلوب العُدولي يتلخص في أنَّ « الأسلوب العُدُولي هو خروج عن أصل أو مخالفة لقاعدة، و لكن هذا الخروج و تلك المخالفة اكتسبا من الاستعمال الأسلوبي قدرًا من الاطراد رقى بهما إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها،و كما يكون فهم التّرخص من خلال الاعتداد بالقرائن يكون فهم الأسلوب العُدولي كذلك، فكلّ قرينة من القرائن صالحة أن يترخَّص فيها و يعدل عن الاعتماد عليها ولا فرق بين الحالين،ألَّا أن التّرخص مغامرة **فردية** للفصيح من العرب القدماء لو تكرّرت من المعاصرين لعدت من قبيل الخطأ، و أن الأسلوب العُدولي أورده من شاء في القديم و يورده من يشاء في يومنا هذا»[5] ، والحديث عن الترخُّص مربوط بطبيعة النّص، فالقرآن الكريم ـ وهو النّص المنزّه عن اللّبسِ ـ يعدُّ « **أعظم النّصوص وفاءً**

---

[1] البيان في روائع القرآن ، دراسة أسلوبية ولغوية للنص القرآني ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1314هـ . 1993م ، 12/1.

[2] نفسه 230/1.

[3] جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، ضبطه وعلق عليه : عبد الحكيم عطية ، راجعه وقدم له : علاء الدين عطية دالا البيروني ، ط2، 1427هـ . 2006م ، ص 32.الازدواج يعني السجع ومنه قولهم : كثرة الشراب مبولة وكثرة الأكل مَنْوَمَة، والأصل مبالة و منامة . ينظر : هامش ص 32.

[4] البيان في روائع القرآن ، 224/1.وينظر:تمام حسان ، التمهيد لاكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ، ص84.وينظر :اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 239.

[5] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن 1/ 443

بتقديم القرائن عندما يعرض اللّبس في اللّفظ أو في التركيب»[1]، ومن أمثلة الترخّص في القرآن الكريم قوله جلَّ و علا: ﴿ **قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾ [طه 63]. في الآية الكريمة ترخّص في قرينة العلامة الإعرابية حيث جاء اسم (إنّ) مرفوعا وحقّه النّصب، ولقد كانت هذه الآية الكريمة محطّ تخريجات وتأويلات النّحاة، ذلك لعدم انضوائها تحت مظلّة القاعدة التي تُلزم اسم إن النّصب .

والــرأي عند د. تمام أنّ «**المناسبة الصّوتية هي التي دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية** ؛ لأنّ الرّتبة و اقتران الخبر باللّام أوضحا أن لفظ (هذان) لا يمكن أن يكون إلا اسم (إنّ) ولم يعد للعلامة الإعرابية ما يحتم الاحتفاظ بها »[2]. أي أنّ قرينتي الرّتبة و التّضام أغنتا عن قرينة العلامة الإعرابية .

أما «الحديث النبوي الشّريف فظاهرة الترخص فيه أقل من الشّعر و القرآن كليهما»[3] ،ومن أمثلتها قوله صلى الله عليه وسلم : « **مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثم أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ . كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ** »[4] ، وامتثالا إلى قاعدة مخالفة العدد المفرد المعدودَ في التّذكير و التّأنيث ، فإن ذلك يقتضي تأنيث (ستة) لأنَّ المعدود مذكر(أيام) ،وقد لجأ النّحاة إلى تقدير مضاف محذوف ، فقالوا : أي بأيام ستٍّ ليالٍ[5].

وأما الشّعر فهو كلام خاصّ محكوم بقواعد اللّغة من جهة ،وبقواعد الوزن و القافية من جهة ثانية، ولما كان الأمر كذلك سُوّغ للشّاعر التَّرخُّص في بعض القواعد الصّرفية و النَّحوية ، في مواضع محدَّدة هي المسمَّاة اصطلاحا الضّرورات الشّعرية ، وقد اختلف النّحاة حول الضّرورة أهي اضطرار أم اختيار؟ .

ولقد جمع الوجهتين ابن عصفور (ت 669هـ) في قوله : «اختلف النَّحويون في الضَّرائر الجائزة في الشِّعر . فمنهم من جعل الضَّرورة أن يجوز للشَّاعر ما لا يجوز في الكلام بشرط أن يضطرَّ إلى ذلك ولا يجد من بُداً ... وهذا هو الظَّاهر من كلام سيبويه ... ومنهم من لم يشترط في الضّرورة أن يضطرَّ الشَّاعر إلى ذلك في شعره ، بل جوّزوا في الشِّعر ما لم يجز في الكلام لكون الشّعر موضعا قد أُلِفَت فيه الضّرائر ، وإلى هذا ذهب ابن جني ومن أخذ بمذهبه »[6]، وعلى ضوء فهم النّحاة للضّرورة صدرت أحكامهم فقالوا بالنّدرة و القلّة و

---

[1] تمّام حسّان ، حصاد السّنين من حقول العربية ، ،ص 71.

[2] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 234، وينظر :البيان في روائع القرآن ،ص 250.

[3] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ، ص 79.

[4] أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري صحيح مسلم (المسمى المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم)،نَظر : محمد الفاريابي ، دار طيبة ،الرياض ، ط1، 1427هـ . 2006م ، مجلد 1/ 521.

[5] أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، إعراب الحديث الشريف . تحقيق : عبد الإلاه نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط2، 1407هـ . 1986م ، ص 285.

[6] ابن عصفور الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، تحقيق : صاحب أبو جناح ، د. ط ، القاهرة ، 1971، 1/ 549.

الشذّوذ ،وتلك صورة من صور تسلُّط المعيار على الاستعمال ،نجد من شواهدها ما كان من مُساجلات مباشرة بين أبي اسحاق الحضرمي (ت117 هـ)الذي قيل فيه : «أوّل من بعـج (فَتَقَ) النّحو ومدّ القياس وشرح العِلل»[1] وبين الفرزدق ت (ت114هـ)،،الذي قيل فيه « لولا شعرُ الفرزدق لذهب ثلثُ اللغة ولضاع نصف أخبار النّاس »[2]،ومن نماذج تلك المساجلات ما كان حول البيتُ الشَّهير[الطويل][3] :

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانَ لم يدعْ من المالِ إلّا مُسْحَتًا أَوْ **مُجَلَّفُ**

لقد خطَّأه ابن أبي اسحاق « لرفعه قافية البيت وكان حقُّها النّصب لأنَّها معطوفةٌ ـ كما يتبادر ـ على كلمة (مُسحتًا)المنصوبة ، أو بعبارة أدق لأنَّ القياس النَّحوي يحتِّم ذلك ويوجبه ، ويظهر أنَّ الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتى لا يحدث في البيت إقواء يخالف به حركة الرَّوي في القصيدة »[4]، وقال ابن الأنباري « رفع مجلفُ على الاستئناف ، فكأنّه قال : أو مجلفُ كذلك ، وهذا كثير في كلامهم »[5]، أمَّا في ضوء مبدإ الترخّص فالدكتور تمام حسّان ينتصر للفرزدق ، لأنَّ « **للشّعر لغة خاصة به أوضح ما يميزها هو الترخّص في القرائن حين يكون المعنى هو الذي يقتضي القرينة وليست القرينة هي التي تقتضي المعنى** »[6]، تضع هذه العبارة الأخيرة أوليَّة المعنى على القيود الصّرفية و النّحوية ، ذلك لأنّ مطلب الشَّاعر فنيٌّ جماليٌّ وبذلك سُوِّغ له التّرخص خدمةً للمعاني ووفاءً بشرط الفنِّ و الجمـال ،ويرفض د. تمام موقف أبي اسحاق لأنه يمثِّل تحكيم المعايير النَّحوية في الاستعمال ، وفي ذلك يقول : «كلام الفرزدق هنا يوحي بالفرق الضَّخم بين نوعين من المعايير ؛ أوَّلهما معايير المتكلم التي يراعيها باعتبارها مستوى صوابيًّا اجتماعيًّا ، وثانيهما معايير النَّحوي التي خلقها بنفسه ، ويريد أن يفرضها على الاستعمال و يتَّخذها مستوى صوابيًّا دراسيًّا ، **وإنَّ المنهج اللُّغوي الحديث ليعترف بالمستوى الصّوابي الأول الذي دافع عنه الفرزدق ويُنكر المستوى**

---

[1] شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، ط6، 1968، ص 23.

[2] الفرزدق ، الديوان ، شرحه وضبطه وقدم له : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط1، 1407هـ . 1987م ، ص8.

[3] نفسه ، ص 386، وينظر : أبو البركات ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، تحقيق ودراسة : جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1، 2002، ص 160.

[4] شوقي ضيف ، المدارس النحوية،ص 23.

[5] أبو البركات ابن الأنباري أ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، تحقيق ودراسة : جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1، 2002م ، ص 160.وينظر الديوان ، ص 386.

[6] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ، ص 78.

الصّوابي الثاني الذي دافع عنه ابن أبي اسحاق »[1]،وقد أدّت تلك المعيارية بالنّحاة إلى عدم الاعتراف بالتّرخص ،فكانت ميزة منهجهم[2]:

- الطّعن على العرب الفصحاء.
- كثرة القول بالشُّذوذ و النّدرة والقلة .
- اللّجوء إلى التَّخريج على أصول لا تنسجم مع الشَّواهد لبُعد متناولها منها .

وكلُّ قرينة من القرائن اللَّفظية يمكن الترخُّص فيها ، وإليك نماذج عن كلّ حالة :

1 ـ الترخص في قرينة الإعراب : قد تغني قرينة أو أخرى عن قرينة العلامة الإعرابية ، فإذا انتفت العلامة الإعرابية أو جاءت على خلاف الأصل يلجأ إلى قرائن تُعين على فهم العبارة ، ومن أمثلة ذلك[3] :

المثال	موضع الترخص	القرائن النائبة
قال تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه 63]	رفع هذان	المناسبة الصوتية هي التي دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية ؛ لأن الرتبة و اقتران الخبر باللام أوضحا أن لفظ ساحران لا يمكن أن يكون إلا اسم إنَّ ولم يعد للعلامة الإعرابية ما يحتم الاحتفاظ بها
هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ	جــر خربٍ	أمن اللبس لأن المناسبة المعجمية بين الصفة و موصوفها لأن الضب لا يوصف بالخرب ، وإما يوصف به الجحر .
خرقَ الثوبُ المسمارَ	رفع الثوب و نصب المسمار	لأن الفعل غير منتقل ؛ أي لا يجوز لفاعله أن يُظن مفعولا ولا مفعوله أن يظن فاعلا ، فاتضح معنى الإسناد ومعنى التعدية من مجرد علاقة الكلمات بعضها ببعض .

2 ـ الترخص في قرينة الرتبة[4] :

المثال	موضع الترخص	القرائن النائبة
قال تعالى : ﴿ ويَصْنَعُ الفُلْكَ وكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْه ﴾ [هود 38]	كلما مروا عليه و هو يصنع الفلك	لأنه كان يصنعها على أرض جافة قبل نزول الطوفان

[1] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 20

[2] تمام حسان ، التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ،ص 48. وينظر :البيان في روائع القرآن 1/ 224.

[3] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 234، وينظر :البيان في روائع القرآن ،ص 250. وينظر : خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، ص 57.وينظر : مفاهيم و مواقف من لغة القرآن الكريم ، ص 16.

[4] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 194 ،236. وينظر : البيان في روائع القرآن ، 1. /227

قال تعالى : ﴿ يُؤْتِ الحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [البقرة 269]	الآخذ(منْ)هو المفعول الأول والمأخوذ (الحكمة)هو المفعول الثاني	مراعاة الآخذية و المأخوذية (قرينة الإسناد)
عليك و رحمة الله السّلام	تقديم رحمة و تأخير السّلام	شهرة التعاطف على نسق واحد حفظ الرتبة بين العطف و المعطوف . توسط المعطوف بين الخبر المقدم و المبتدأ المؤخر

3 ـ **الترخُّص في قرينة الصّيغة** : يكون الترخص في مبنى الصيغة بتغيير هيكلها أو حذف بعض حروفها ،كقصر الممدود وحذف الألف من ضمير المتكلم و تخفيف المشدَّد ومن أمثلة ذلك :[1]

الحمد لله العلي الأجلل والمقصود الأَجَل

أو ألفا مكّة من وُرق الحَمى[2] المقصود الحمام

قال تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَ جِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللهَ عَدُوٌّ للكَافِرِين ﴾ [البقرة 98]

والمقصود ميكائيل .

4 **الترخص في قرينة المطابقة** : تكون المطابقة في الشخص و النوع و العدد و التعيين و العلامة ، وقد يترخص في إحداها إذا أمن اللبس ،ومن نماذج ذلك [3]:

المثال	موضع الترخص	القرائن النائبة
قال تعالى : ﴿ والملَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم 4]	ظهير و المعنى (ظاهرون)	الرتبة و المعنى التقسيمي
فإني ـ و قّيار بها ـ لغريبُ[4]	التقدير : لغريبان لأنه أراد أن يعبر عن غُربته مع جَمَلِهِ (قيار)	التَّبعية و الأداة و العلامة

[1] ينظر ،القرائن النحوية ، ص 56. وينظر ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص237 ، وينظر : البيان في روائع القرآن 225/1

[2] ابن يعيش ، شرح المفصل ، 97/4.

[3] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 237، وينظر : البيان في روائع القرآن 225/1

[4] مغني اللبيب 2/ 811. تمام البيت : فمَنْ يَكُ أَضْحَى بالمدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّـــارُ بِهَا لَغَرِيـــبُ .

5 **الترخص في قرينة التّضام** : كل ما دلت عليه قرينة أمكن حذفه ، فيمكن حذف المضاف و الموصوف و المبتدأ و الخبر و الفعل ، ومن ذلك [1]:

المثال	موضع التّرخص	القرائن النائبة
نحن الأُولى فاجْمع جمُوعَكَ [2]	حذف صلة الأولى	قرينة السياق في اجمع وجه و الضمير(نا) في (إلينا)
خبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلغِياً [3]	استغناء الوصف عن الاعتماد	العلامة و الرتبة و المعنى التقسيمي

6 **الترخص في قرينة الربط** : يتم الربط بروابط كثيرة أهمّها عَودُ الضمير ، ولكنه قد يترخص في تلك الروابط اعتمادا على قرائن أخرى ، ومن أمثلة ذلك [4]:

المثال	موضع الترخص	القرائن النائبة
قال تعالى : ﴿ أَهَذَا الّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾ [الفرقان 41].	حذف (الهاء)العائدة من الصلة إلى الموصول	قرينة التضام بين الصلة و الموصول ، والرتبة في تقديم الموصول على الصلة ، ومطابقة الموصول في الغيبة و التذكير
قال تعالى : ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾ [النحل 61] ا	الضمير في (ظهرها) للأرض و لم يسبق ذكرها	بلفظ (دابة)
قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَ إِخْوَتِهِ آيَاتٌ للسَّائِلِين إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَ أَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف 7]	الواو في(قالوا)تصلح للإخوة و للسائلين	القرينة التي تجعلها للإخوة وتحول بينها و بين أن تكون للسائلين هي قول الإخوة (أحب إلى أبينا)لأن الأب لم يكن أبا للسائلين .

7 **الترخص في قرينة الأداة** : تسقط الأداة و يبقى النّداء مفهوما بواسطة قرائن أخرى و يسقط حرف العطف ويبقى المعطوف مفهوما بقرينة النَّغَمة و تسقط (رُبَّ) ، وقد ينزع الخافض ومن أمثلة ذلك [1]:

---

[1] ينظر ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 238، وينظر ، البيان في روائع القرآن 1/ 244

[2] شرح التسهيل ، 230/1. تمام البيت : نحنُ الأُولَى فَاجْمَعْ جمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا .

[3] شرح الأشموني ، 1/ 195. تمام البيت : خبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلغِياً مقالةَ لِهَبِيٍّ إذا الطيرُ مرّت .

[4] ينظر ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 283، وينظر ، البيان في روائع القرآن 1/ 229

المثال	موضع التّرخـــص	القرائن النائبة
قال تعالى : ﴿ تالله تَفْتَأُ تَذْكُر يُوسُفَ ﴾ [يوسف 85].	حذف الأداة (لا)	التضام
ثُمَّ قَالُوا :تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ بَهْرًا [2]	أداة الاسفهام	النغمة
وليلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ [3]	حذف الأداة(رُبَّ)	التضام بين الواو و (رُبَّ).

8 **الترخّص في قرينة النغَمة** :تسقط قرينة النغمة عند أمن اللبس بدونها ، ومن ذلك [4]:

المثال	موضع الترخص	القرينة النائبة
قال تعال : ﴿ أأَنْتَ قُلْتَ للنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَ أُمِّي إِلَهَيْنِ ﴾[المائدة 116].	لو وقفت عند لفظ الجلالة في التلاوة بنغمة الاستفهام ولكن بنغمة الترتيل العادي ولا يحس السامع غرابة في ذلك كما يحسها منك في جملة (هل رأيت محمدا ؟) بنغمة التقرير التي في (قد رأيت محمدا)	الأداة

[1] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 239

[2] عمر بن أبي ربيعة ، الديوان ، تقديم : فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، ط 1 ، 1992.ص 73.

[3] الأشموني ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، 300/2.

[4] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ص 240.

5 ـ مناقشة النظـــرية : أثارت نظرية تضافر القرائن نقاشًا واسعًا من قبل المهتمين بالدّرس اللّغوي ، وسنحاول الوقوف على نقطتين هامَّتين من نقاط ذلك النِّقاش هما :

1ـ نظرية القرائن البديل:

كُثر الحديث ماضيًا وحاضرًا في نظرية العامل ، بل لم يكن لمسألة من مسائل النّحو من تجدُّد الطّرح مثلما كان لها ، وقد جاءت مرافعات النَّقض و التَّجاوز متتابعة على مرّ الزّمن، مبتدؤها دعوة محمد بن المستنير قطرب (ت206هـ) ثم دعوة ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) وصولا إلى العصر الحديث أين كُتب لتلك الآراء البعث من جديد ، وقد بسطت تلك الآراء في كتب كثيرة لا نرى من الضَّرورة أن نكرّر القول فيها . لكنّ الملاحظ أنها دعت إلى هدم الصّرح ولم تبنِ البَـدَلا ، والذي ميّز طرح د. تمام أنـّه عزّز التَّجاوز بتقديم البديل ـ في منظوره ـ وتلك ميزة حقيقة بالنقاش وخليقة بالبحث .

لم يشأ د. تمام حسّان لنظريته أن تكون نظريةً في فهم التّركيب اللّغوي فقط، بل وضعها في مقابل نظريَّة قام عليها النّحو العربي كلّه وهي نظرية "**العامل**"،وبذلك فهي «كفيلة بحِمْلِ إعادة ترتيب ذلك البناء بأكمله ،و ينبغي ألاَّ يغيب عن بالنا أن رفض فكرة"العامل" لم يكن عملا يسيراً؛ لأنّه لا يعني مجرَّد رفضٍ لرأي في مسألة فرعية من مسائل النّحو،وإنَّما هو يعني هَدْمًا للبناء النّحوي كلِّه من أساسه، و هو يحتاج بالإضافة إلى هذا إلى **حُجج قوية لتبرير الهدم و حجج أخرى أشدَ قوةً لوضع أساس جديد**»[1] .وهذا مبعث السؤال : ما الحُجج التي قدمها د. تمام لتكون مسوِّغا لتجاوز نظرية العامل ونقضها؟ .

ينتهي الاستقراءُ إلى أنَّ أهمها :

1- القول بتأثّر النّحاة في نظرية العامل بالمنطق الأرسطي،وقد عقد في كتابه (مناهج البحث في اللغة) مقابلة بين مقولاته العشر وبين تفكير النحاة العرب،فكانت نظرية العامل تأثرا بمقولتين هما: [2]

- الفاعلية : نظرية العامل تنصُّ على أن الكلمات تكون إمّا فاعلة أو..
- القابلية: الكلمات عاملا بعضُها في بعض كما في منطق الأشياء في منطق أرسطو.

2- **تأثره بالمنهج الوصفي** ،وقد ذكر في مقدّمة (كتابه اللغة العربية معناها ومبناها) قصده من الكتاب قائلا : « والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كلّه ،**وهذا منبعثا من المنهج الوصفي** ، وهذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية في هذا الكتاب يعتبر

[1] مصطفى حميدة ، نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ،ص 63. 64.

[2] ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 21 .22 .23 .

(حتى مع التّحلي بما ينبغي لي من التّواضع) أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللّغوية التي تجري بعد سيبويه و عبد القاهر ، أقول أجرأ محاولة لأنني أعرف أنها كذلك ولا أقول أخطر محاولة لأنني لا أعلم ما يترتب عليها »[1] .

3- قوله فيما يتعلَّق بقصور العلامة الإعرابية الذي مردّه إلى سببين[2]:

- أنّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير جدًا من مجموع ما يمكن وروده في السِّياق من الكلمات . فهناك الإعراب بالحذف و الإعراب المقدر للتعذر أو أقل الثقل أو لإشغال المحل و هناك المحل الإعرابي للمبنيات و المحل الإعرابي للجمل و كل هذه الاعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.
- أننا لو افترضنا أنّ كلّ الإعرابات تمَّت على أسَاس الحركة الظَّاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديري ولا إعراب محلي فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أنّ الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد و من هنا موضع لبس. و يوضح لنا ذلك بالمثال: (ضَـرَبَ زَيْـدٌ عمْـرًا) فزيد فاعل لتوفر القرائن التالية:

1 ـ ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغـة)

2 ـ مرفوع (قرينة العلامــة)

3 ـ العلاقة بينه و بين الفعل الماضي هي علاقة إسناد (قرينة التعليـق)

4 ـ ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبـــة)

5 ـ تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبـــة)

6 ـ الفعل معه مبني للمعلوم (الصيغـــــة)

7 ـ الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (قرينة المطابقة)

و بذلك فزيـد (فاعل) ليس لأنّه مرفوع ، بل هـــو فاعل بشفاعة سبع قرائن ليست العلامة الإعرابية إلَّا واحـــدة منها، و يمكن أن نقارن بين هذه العبارات و تعريف النُّحاة للفاعل فهو عندهم «اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله ، مقدَّم ، أصلي المحلّ و الصيغة »[3] ، و هو بعبارة أخرى : « المسند إليه فعل على طريقة فَعل أو شبهه وحكمه الرفع »[4]. والحاصل ما يلي :

اسم ـــــــــــــ قرينة الصيغة .

مسند إليه ـــــــــــ قرينة الإسناد .

---

[1] اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 10.وينظر : مناهج البحث في اللّغة ، ص23.

[2] نفسه ، ص 231. 232.وينظر: التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ، ص45.

[3] ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا ، بيروت ، منشورات المكتبة العصرية ، 83/2.

[4] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق ،ط2، 1985، 74/2.

فعل تام ـــــــــــ قرينة التّضام.

مقدم ـــــــــــ قرينة الرتبة .

على طريقة فعل ـــــــــ قرينة الصّيغة .

فارغ من ضمير ـــــــــ قرينة مطابقة.

حكمه الرفع ـــــــــ قرينة العلامة .

لا بدّ هنا من الإشارة إلى نقطة ذات أهمية بالغة ، تتعلق بالجدوى من هذه المقابلة ، فليس القصد منها البحث عن غفلة النّحاة عن قرينة من القرائن ، كما أنّ الغاية ليست نفي الجدّة و الاجتهاد عن نظرية د. تمام حسّان، وكثير من الباحثين إذا أصّلوا تلك القرائن وتمت لهم خطوط الوصل بينها و بين نصوص التُّراث اللُّغوي العربي اطمأنوا لذلك وطفّفوا النّظرية وزنها وكانوا في قيمتها من الزاهدين،وكأنّ د. تمام قال باكتشاف القرائن ، وهو لم يقل ذلك وما كان ينبغي له ، بل قال : **« لم يكن النّحاة غافلين عن قيمة هذه القرائن التي سوى الإعراب في إيضاح المعنى ، ولكن قصور نظرهم تمثل في أنهم لم يدركوا خطر أي قرينة إلا حيث يتعذر الترخص فيها ...والأمر الثاني الذي غفل عنه النحاة أنهم لم يضعوا هذه القرائن التي عرفوها فرادى في نظام شامل يفسّر علاقة التّضافر على بيان المعنى »**[1]، يفهم من هذا القول أنّ الذي انفردت به النّظرية ليس القرائن إنّما مكمن التّفرد في منهج الجمع الذي جعل التضافر رابطا بين القرائن المختلفة ،وليس للعلامة الإعرابية فضل على بقية القرائن إلاّ بما يقتضيه أمنُ اللّبس .

بقي لنا أن نسأل عن سبب اختلاف العلامات الإعرابية ،وقد فسر القدماء ذلك على هدي نظرية العامل ،فقالوا : « الإعراب هو تغير أواخر الكلم بدخول العوامل عليها لفظا أو تقديرا »[2]، أما د. تمام فيرفض أن يكون تغير العلامات سببه تغير العوامل، والصّواب عنده أنَّ أمر التغير معزوٌّ إلى العُرف ، فاللغة ظاهرة اجتماعية ومنظَّمة عُرفية ،و« **الفاعل مرفوع لأن العُرف ربط بين فكرة الفاعلية وبين الرفع** »[3]،ولو ربط العُرف بين فكرة الفاعلية وبين النَّصب لكان الفاعل منصوبا ، والمقصود بالعرف هنا العرف الاجتماعي العام ، لا عرف النّحاة الخاص،وللأول سبقٌ على الثاني سبقَ اللغة على المنهج ، وسبق كلام العرب على قواعد النحاة ، ولهذا الرأي ما يعضده في التراث اللّغوي العربي ،فهذا عبد القاهر الجرجاني يقول « **فلو أنّ واضع**

[1] تمام حسّان ، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها ، ص 47.

[2] محمد الشريف الجرجاني ، التعريفات ، مكتبة بيروت ، لبنان ، طبعة جديدة ، 1985، ص 31.

[3] تمام حسّان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ،ص 53.

اللغة كان قد قال ربض مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»[1] .فهذا القول وإن قال بالعُرف (الوضع) في اللّغة عموما فإنه لم يقل به في الإعراب خصوصا ، وتفسير ذلك أنَّ النّحاة قعدوا لعرف خاص هو عرف العرب الموصوفين بالفصَاحة التي حددوا مكانها وزمانها ، وبعد أن فسدت الألسن أصبحت وظيفة النحو تعليمية هدفها عصمة ألسنة اللاّحنين ، أو بتعبير آخر الرجوع إلى العُرف السّليم .

لكن الذي ينظر إلى العلامة الإعرابية ضمن بقية القرائن يساوِره السّؤال الباحث عن العلاقة بين نظرية القرائن ونظرية العامل النّحوي ، أو كيف تعامل د. تمام مع العلامة الإعرابية ؟ بل ربما تراودُه فكرةُ أن النَّظرية مسلِّمة بقواعد الإعمال النّحوي وليست مناهضةً لها، ذلك ما أشار إليه د.مصطفى بن حمزة قائلا : «وعلى العموم فإن الناظر في قرينة الإعراب لدى الدكتور تمّام حسّان يلاحظ أنَّها قائمةٌ على التّسليم بقواعدِ الإعمال و ضوابطِه، والدكتور تمّام ينقطع في كتبه عن هذه القرينة عن ربط العلامة بداعٍ سابق،فلهذا فإنّ نظرية تضافر القرائن التي أريد لها أن تكون بديلاً عن العامل هي نفسها تكرِّس النَّظرية، و تعترف بها، و تقر مشروعيتَها»[2]. وقريب منه ما ذهب إليه د. ربيع سعيد الغامدي حيث رأى أنه يمكن التعايش بين نظرية العامل و نظرية تضافر القرائن قائلا : «وعندي أن **تضافر القرائن لا يعارض العامل النحوي** وسائر الأسس المتحدث عنها في هذا البحث ،بل تعد زاوية أخرى للنظر لا يضيرها أن ترفد الزاوية الأخرى »[3]، ورأى د. عمر مصطفى أنّ « التَّعليق أمر خاصٌّ بالعملية الإعرابية التي تبين المعاني الوظيفية للكلمات في السّياق ، **ولا يعني القضاء على خرافة العمل النحوي كما ذهب الباحث إليه** ، إذ بين الإعراب و العامل فرقا كبيرا ، فقد يجري هذا الكلام على الإعراب فيصبح التعليق هو الأهم بين القرائن التي ذكرها »[4]. والذي يتتبع ما أورده د. تمام تحت قرينة العلامة الإعرابية يجد أنه ينظر إليها كقرينة لفظية من جملة القرائن ، غير أنه وضعها في مقدمتها من حيث الترتيب ،وفي ذلك إشارة إلى أهميتها ،ويمكن القول إنَّ نظرية تضافر القرائن تعد نظرة إلى الإعراب بمفهومه الواسع لا بمفهومه الضيّق المحصور في العلامة الإعرابية .

2 ـ نظرية القرائن بين العلمية والتعليمية: ارتبط الحديث عن تيسير النّحو العربي بالنّظر في نظرية العامل ، حيث خلُص دعاتُه إلى أنَّها موطنُ الدَّاء الذي يشتكي منه المعلمون و المتعلمون على السّواء ؛ فهي المسؤولة عن تعقيد المسائل النّحوية ، فكان التيسير هو الدّافع إلى نقد نظام العوامل ومسوغ النقض و

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط5، 2004 م ، ص 49.

[2] مصطفى بن حمزة ،نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية و تركيبية ،ط1، (1425هـ. 2004م)، ص 368.

[3] محمد سعيد ربيع الغامدي ، اللغة و الفكر في التراث النحوي العربي (مقال)، مجلة عالم الفكر ، ع 3، م 34، ص 12.

[4] عمر مصطفى ، جولة مع تمام حسان في العامل النحوي (مقال)، مجلة اللغة العربية ، دمشق ، المجلد 20، الجزء 4، ص 879.

التّجاوز، فهل كانت نظرية تضافر القرائن وليدة الدوافع نفسها أم أنّ لها من اختلاف النّظر ما تفارق به كل أولئك غاية ومنهجا ؟

يقف النّاظر في كتب د. تمام على مقولات لا تبتعد في دوافعها و غاياتها عن أقوال دُعاة التّيسير، من أمثال إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس و عبد الرحمن أيوب وغيرهم الذين مثَّلوا توجُّها عامًّا نظر إلى صعوبة النحو على أساس مشكلة اجتماعية حضارية تسترعي الاهتمام ومعاودة النّظر في منهج التّفكير النّحوي القديم ، وفي ذلك قال د. تمام : « ولقد مُنيت الدِّراسات اللُّغوية العربية مدّة طويلة **بسمة الصّعوبة وأحيانا بسمة التعقيد** . يشهد بذلك تلاميذ المدارس من جهة ؛ وهؤلاء الذين لم يتخصصوا في اللغة من جهة أخرى ؛ والأجانب و المستشرقون من جهة ثالثة . **ولعل نعت الدّراسات العربية هذه النعوت إنما جاءها لعدم التجديد في منهجها** »[1] ويضيف في موضع آخر « **حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه ؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الدّاء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه ؛ فتكلموا في جزئيات النّحو لا في صلب المنهج ، وشتان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل ... فاستطعت جهدي أن أحدد لنفسي موطن الداء ، وحاولت جهد الطاقة آملا أن يسهل علاجه بعد ذلك على من يريدون هذا العلاج** »[2] هذان القولان يشهدان بصلة القربى مع قول الأستاذ إبراهيم مصطفى « **أطمع أن أغير منهج البحث النّحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصْر هذا النّحو و أبدلهم من أصولا يسيرة ، تقربهم من العربية ، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها** »[3]، تتفق وجهة النّظر عند تمام حسّان ووجهة إبراهيم مصطفى في أن الجهد في تيسير النّحو يجب أن يوجّه إلى المنهج متجاوزا النّظر في التّفاصيل ، ومن مقوّمات المنهج عند تمام حسان أن تفسر العلاقات النحوية وفق مبدإ التّعليق لا وفق مبدإ العمل النّحوي ، وبذلك ينتقل النّظر النّحوي من النّظرة الشّكلية إلى النّظرة المعنوية ، وقد كان عيب الدّراسات اللغوية العربية «**أنها اتسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء** » ويقول إبراهيم مصطفى واصفا صنيع النحاة « رسموا للنحو **طريقا لفظية** ، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع و نصب من غير فطنة لما

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، (المقدمة) ، ج .

[2] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص11.

[3] إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ط2، 1992 1413هـ ، القاهرة ، المقدمة .

يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى »[1] ، وقد دفع هذا التشابه بين الوجهتين إلى القول : « **إنّ المرجع الفاعل في تفكير تمام حسان عند نقده للتراث هو صاحب إحياء النحو ومن تبعه واقتدى به فكونوا اتجاها ضاغطا على كل متناول للتراث ، ورغم ما يبدو في قولنا من غرابة فتمام حسان كان مواصلة لمدرسة التيسير وتثبيتا لغاياتها أكثر منها قطعا معها وانتسابا للسانيات في صياغة عند نقد التراث النحوي ، وإن كان استعماله للسانيات في صياغة هذه الأهداف أو صياغة بعض مآخذ الميسرين توهم بخلاف ذلك** »[2] ،ولكن النّاظر في نظرية تضافر القرائن يسارع إلى القول بأنها ابتعدت عن التيسير واتجهت إلى العُمق ، يشهد بذلك التوسع في القرائن اللفظية و المعنوية ؛ فالفاعل يتطلب سبع قرائن والمفعول يتطلّب خمس قرائن، ولا قِبل للمتعلم باستحضارها أثناء تحديد وظائف العَناصر اللّغوية ، **ذلك ما خلصت إليه قراءة أحد الباحثين فقال : « إن الكشف عن قرينة التعليق التي دعا إليها د/ تمام حسان تفوق صعوبتها بكثير صعوبة الكشف عن الحركة ؛ فالقرائن كثيرة جدا ، بحيث يبدو العامل النحوي مقارنة بها ألعوبة أطفال»**[3].

لكن الذي يُنعِم النَّظر في جملة القرائن يرى بأن سلامة الإعراب متوقفة على الالتفات إلى قرائن التّعليق التي تتفاضل في قوة استحضارها وفق مبدأي التضافر و الترخص ، ولا يمكن للمّعرب أن يعرب مفردات الجملة بقصر النّظر على العلامة الإعرابية وحدها ، فلا شك أنه يستحضر في ذهنه القرائن المعنوية و اللّفظية ،خاصة عندما يتعلق الأمر بالأبواب النحوية التي تشترك في علامة إعرابية واحدة . ومن هذه الزاوية يمكن أن توظف نظرية تضافر القرائن في تعليمية قواعد النّحو .

غير أن التّوسع في القرائن قد يكون مخالفا للتيسير الذي يقتضي الاختصار و التبسيط ، ،وبذلك يكون د. تمام حسّان قد جاوز التيسير إلى العمق ، ولم تكن الغاية منها تعليمية بقدر ما عنيت بإعادة ترتيب أبواب النّحو العربي وفق نظام القرائن ، والذي يحيل النظر في (النّظام النّحوي) وهو الفصل الخامس في كتاب (اللغة العربية معناها و مبناها) يجد نفسه أمام نموذج نحوي جديد يختلف عن النّموذج الموروث ، الوجهةُ فيه إلى المعنى والمنهج هو الجمع بين قرائن المقال و المقام والابتعاد عن التخمينات الظنية و التفسيرات الفلسفية ،

[1] نفسه ، ص8.

[2] عز الدين مجدوب ، المنوال النّحوي العربي قراء لسانية جديدة ،ص 43.

[3] محمد صاري ، تيسير النحو ترف أم ضرورة (مقال)، مجلة الدراسات اللغوية ، مجلد 3، عدد 2، ربيع الأول 1422هـ. سبتمبر 2002م، مركز الملك فيصل ، ص 165.

وقد كان لها أثر واضح في البحث اللغوي حيث أفردت الكثير من الدِّراسات لبحث القرائن وتطبيقها على نصوص متنوعة، ،وقد توصلت إلى نتائج محمودة تقرّ بنجاعة اعتمادها نظريةً في قراءة النَّص ، والاعتراف بقيمتها العلمية تقر بها أقوال الكثير من الباحثين ، وحسبُها من ذلك قول د.مصطفى حميدة : « ومع حرصي على الالتزام بالموضوعية المطلَقة في هذا البحث ،ولأنّ أفْعُلَ التَّفضيل ينبغي أنْ تُستخدم بحذرٍ في البحث العِلمي،أقول: إن نظرية"تضافر القرائن" **تعد أهمَ المحاولاتِ** لفهم النِّظام اللُّغوي للعربية وأبعدها أثرا؛ذلك لأنّها أوّل دراسةٍ في تاريخ النَّحو كلِّه تُقيم منهجًا على أساس"فكرة التعليق" فحوَّلت الدَّرس النَّحوي بهذا من **منهجه اللَّفظي** المتمثل في (الإعراب) القائم على فكرة العامل، إلى منهج (قرائن التّعليق) التي **تضع المعنى في المقام الأول** ،و لعل أهم ما قدمته تلك النظرية للدَّرس اللُّغوي و للدرس النحوي بخاصة،أنَّها نظرت إلى اللُّغة نظرةً شاملةً متكاملةً، فكشفت عن العلاقات التي تربط بين أنظمة اللغة الثلاثة (النظام الصّوتي والنّظام الصّرفي و النّظام النّحوي) »[1].

وفي الختام كلمة لا بدَّ منها تعترف للدكتور تمام بعبقرية فذَّة استطاعت أنْ تُقدم لنا هذه النظرية،التي تشهد على نفسها بمنهج مُحكَم ونظرةٍ شَاملة،وقدرة فائقة على استحضار المعاني والمباني جنبا إلى جنب و بالقِسطاس حين التّعرض للتحليل ، وذلك أمر غاب عن الكثيرين فأوقعهم القصورَ وفقدَ الشّمول ،وخلاصة هذه المباحثة نوجزها في النقاط التالية :

ـ لا تفهم نظرية تضافر القرائن إلا وفق مبدأي التّضافر و التّرخص ، وهما مبدآن صاغتهما قاعد لغوية عامة هي أمن اللبس؛ فهو شرط التّضافر ومتيح التّرخّص .

ـ يخلط كثير من الباحثين بين اكتشاف القرائن وبين منهج الجمع بين القرائن ، فينفون عن النّظرية جديدها ويركنون إلى القول ليست النّظرية إلا جمع لما تفرق في نصوص التّراث .

ـ ظلّت نظرية العامل عصيّة على التجاوز ، وما اعتبره د. تمام حسّان تجاوزا لم يكن له ذلك ؛لأنّ النظرية لا تقدم الكفاية التفسيرية التي قدمها نظام العوامل ، وقد كان للنّظرية التوليدية التحويلية أثرها في التمسك بقواعد الإعمال في التركيب اللّغوي .

[1] مصطفى حميدة ، نظام الارتباط و الرّبط في تركيب الجملة العربية ، ص67.وينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، ص 183.

ـ فارقت النّظرية جهود التّيسير وإن التقت معها في المنطلقات العامّة ،فقد اتّجهت إلى العُمق في نظرة توسّعية تبعدها عن مقتضيات التيسير وشروطه .

ـ يكمن فضل النّظرية ـ في نظرنا ـ في استيعابها فكرة النّظام ويظهر ذلك :

- على المستوى الصّوتي :الاستعانة بقرينتين صوتيتين: العلامة الإعرابية و النغمة .
- على المستوى الصّرفي:عرض تصور جديد لأقسام الكلم و تعدد المعنى الوظيفي .
- على المستوى النّحوي: النظر إلى العلاقات النّحوية بواسطة القرائن .
- على المستوى الدّلالي:استحضار المعنى الوظيفي(الصّوتي والصّرفي والنّحوي) والمعنى المعجمي دون إهمال ملابسات المقال بغية الوصول إلى تحديد المعنى الدّلالي .

ثانيا / الجملة مفهومها وأقسامها :

1ـ مفهوم الجملة :

الجملة هي المكوّن التركيبي الأساسي الذي تتّخذه الدّراسة النّحوية منطلقاً للتّحليل ، وقد اهتمَّ المحدثون بدراستها متأثِّرين بأنظارٍ لسانيَّـة مختلفة ، فكانت لهم ملاحظاتٌ و مآخذ على منهج القدماء في التَّعامل معها، وقد تتّبعت المصطلح في نصوص التُّراث دراساتٌ كثيرةٌ فتوصَّلت إلى أنَّه حصل التَّداخل بينه وبين مصطلح الكلام ،وقد انقسم النّحاة اتجاه هذه الثُّنائية إلى فريقين؛ذهب الأوَّل منهما مذهب المساواة بينهما ،وذهب الثاني مذهب التفريق ،وسنحاول الوقوف على الوجهين بشيء من الاختصار على النحو التالي:

1ـ الفريـق الأول: يرى أصحاب هذا الفريق أنَّ بين الكلام و الجملة تماثلاً، ومن ذلك قول ابن جني (ت 392هـ): «أمّا الكلامُ فكلُّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يُسمِّيه النَّحويون الجُمل ، نحو:زيد أخوك،وقام محمد،وضرب سعيد،وفي الدار أخوك ،وصه ،و مه، و رويد، وحاء و عاء في الأصوات ... فكل لفظ مستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»[1]، و من النحاة كذلك الذين أكدوا على التسوية بين المصطلحين نجد عبد القاهر الجرجاني(ت 471هـ) إذ يقول : «اعلم أن الواحد من الاسم و الفعل و الحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منهما اثنان فأفادا نحو: خرج زيد يسمى كلاماً وسُمي جملة»[2]، والأمر نفسه عند ابن يعيش الذي قال: «اعلم أن الكلام عند النّحويين عبارة عن كلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو:زيدٌ أخوك »[3] ،ولم يقتصر القول بترادف الكلام و الجملة على هذا الاتجاه التّراثي، بل امتدَّ إلى الدّرس اللّغوي الحديث فوُجد له أنصار استحضروا مفاهيمه التراثية ذاتها على الرغم مما عرفه ذلك الدرس من تطور معرفي و منهجي، و في مقدمة ذلك ما يمكن تسميته بالاتجاه الإحيائي ومن روّاده مصطفى الغلاييني الذي عرّف الكلام بقوله: «الكلام هو الجملة المفيدة معنى تامًا مكتفيا بنفسه مثل : (رأس الحكمة مخافة الله) ... »[4] ، و خلاصة القول إن

[1] ابن جني ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار،دار الهدى ، بيروت لبنان ، ط 3، د ت ، ص 17

[2] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تحقيق ، محمد عبده و آخرون ، دار المعرفة للطباعة ، بيروت لبنان ، 1978، د ط ، ص 160.

[3] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 1، ص 08.

[4] مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، مراجعة : سالم شمس الدين ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط1، ص 14.

هذه الأقوال ذهب أصحابها إلى أن الجملة و الكلام شيء واحد، و هما مصطلحان يعبر بهما النّحاة عن كل ما توفر فيه شرطان هما: الإفادة و الاستقلال

2ـ الفريق الثاني: ذهب أصحابه إلى أنّ بين الكلام و الجملة فرقا من جهة العموم و الخصوص، معتبرِين الجملة أعم من الكلام ، وذلك ما ذهب إليه الرضي الاستراباذي (ت 686 هـ) بقوله: «و الفرق بين الجملة و الكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ و سائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر و اسمَا الفاعل و المفعول ، و الصفة المشبهة و الظرف مع ما أسندت إليه الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي و كان مقصودا لذاته . فكل كلام جملة لا ينعكس»[1] ، ومن النُّحاة من تبع الاستراباذي في التفريق بين الكلام و الجملة كابن هشام (ت 761هـ) الذي اعتبر الإفادة فارقاً بينهما فقال: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، و المراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسن السكون عليه، و الجملة عبارة عن الفعل و فاعله كـ (قام زيد)،و المبتدأ و خبره كـ(زيد قائم) و ما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضرب اللّص)، و(أقائم الزيدان)... و بهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس»[2] ،فابن هشام رأى أن الكلام ما كان مفيدًا فائدة يحسن السّكوت عليها أما الجملة فهي ما تركب من مسند و مسند إليه سواء أفاد أم لم يفد .

ولايهم تفريق النّحاة بين هذا المصطلح و مصطلحات أخرى ذات صلات معه، بل المهم هو طريقة معالجة النّحاة للجملة ، أكانت الأسس المبنوية هي المسيطرة على تصوّراتهم؟ أم كانت الأسس المعنوية هي المسيطرة ؟

إذا أردنا أن نعرف رأي د.تمام في هذا السّؤال فنجده يصف جهد النّحاة بأنه« **لا يمسّ الجملة في عمومه لا في النّاحية الوظيفية العامّة كالإثبات و النّفي والشّرط و التّأكيد و الاستفهام و التّمني...الخ و لا من ناحية الدّلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى،و إن كانت تمس ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية و معنوية**

[1] الرضي الاستراباذي ، شرح الكافية في النحو ، 1 /08.

[2] ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : مازن المبارك ، دار الفكر ، بيروت ، ط 6، ص 431.وينظر : محمد بن صالح العثيمين ، مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، مكتبة الرشد ،مكة المكرمة ، ط1، 1427. 2006، ص 129.

ذكروها فرادى و لم يعنوا بجمعها في نظام كالذي فعلته في هذا البحث»[1]، و تفسير ذلك أن « دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية أي أنها كانت تُعنى بمكونات الجانب الآخر من دراسة النحو وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية ، والمباني التي تدل عليها فمن ذلك مثلاً الإسناد باعتباره وظيفة ثم باعتباره علاقة ثم تفصيل القول في تقسيمه إلى إسناد خيري و إسناد إنشائي... »[2].

يكشف هذان القولان عن وجهة نظره في دراسة الجملة ، وهي وجهة يحكمها تصوُّره للعلاقة بين النحو وعلم المعاني، ناشداً الوصول إلى أن يكون علم المعاني قمة الدراسات النحوية ، لذلك لا نستغرب أن نجد أقسام الجملة الإنشائية و الإخبارية في مبحث النَّحو ،وهي في التَّصور التراثي من مباحث علم المعاني، و لكن ما هو المفهوم الذي يصوغه د.تمام للجملة في ظل هذا الرافد الجديد ؟.

الملاحظ مما استقرأناه أنـّـه لم يقدم لنا تعريفا ضابطا للجملة ، غير ما قاله عن الجملة الاسمية بأنها جملة المبتدأ و الخبر[3] ، أو قوله : «**بأن الإسناد لا ينعقد إلا بين اسمين كعلاقة المبتدأ بالخبر أو بين فعل و اسم كالعلاقة بين الفعل و فاعله، و الفعل بنائب الفاعل و الوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله** »[4]، أو قوله في موضع آخر بأن التحديد بالاسمية و الفعلية يأتي نتيجة المعنى الوظيفي أو المعنى الأعم، و ذلك لأن كل كلمة في الجملة تتخذ معنى أعم يتضح في وظيفتها التي تؤديها ضمن الأبنية الداخلية و موقعها من النِّظام النحوي[5]. ومن المحدثين الذين حاولوا أن يخصُّوا الجملة بتعريف نجد د. إبراهيم أنس حيث قال : « إنّ الجملة في أقصر صورها هي أقل قدرًا من الكلام الذي يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فإذا سأل القاضي أحد المتَّهمين قائلاً: من معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب : زيد فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 16.
[2] نفسه ، ص 16.
[3] ينظر : الخلاصة النحوية ، ص 105.
[4] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 194.
[5] ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 234.

صورة»[1] ،و هي بعبارة أخرى : « وحدة تركيبية تؤدي معنى دلاليا واحدا ، واستقلالها فكرة زمنية نسبية تحكمها علاقات الارتباط و الربط و الانفصال في السياق »[2].

2ـ أقسام الجملة:

جرَّ الاختلاف في المفاهيم إلى النّظر في الإجراءات و نتائج العمل، ذلك أن كل تقسيم مبنى على أُسُسٍ فإذا تغيرت الأسس تغير ضرورةً معها التَّقسيم، و السّؤال عن علة إعادة التقسيم جوابُه مرهونٌ بتلك الموائز التي وُضعت أساسًا ضابطا للدُّخول أو للخروج من قسم لآخر، و لعلَّ مسوّغات إعادة التقسيم في نظر المحدثين هي ما يلخصها د.علي أبو المكارم في شكل مآخذ على القديم و متطلبات للجديد وهي[3] :

- وحدة النَّسق في التقسيم.
- الاتساق بين عناصر كل قسم.
- تقابل الأقسام و عدم تداخلها فيما بينها.
- التّكامل بين الأقسام في التّعبير عن الواقع اللّغوي.

هذه الشّروط كانت ـ في نظرهم ـ مفقودة في التّقسيم التّراثي للجملة ، فتقرّر من وجهة النّظر الحديثة أنَّـــه« لا مفرَّ إذن من إعادة النَّظر في هذا التَّصنيف النَّحوي فإنَّ الأساس الذي انبنى عليه كما رأينا – هو الرَّبط بين نوع الجملة و نوع الكلمة المصدرة– أساس واه، فضلاً عن أنه لا يطرد، و يتضمن مآخذ شتى تصل في بعض الأحيان إلى حدِّ التناقص مع واقع اللغة من ناحية، و إلى تضارب الآراء و الاتجاهات النحوية من ناحية أخرى»[4].

أ ـ من تقسيمات المحدثين : ولعل ما قدمه د.تمام في صدد تقسيم الجملة يهدف إلى الوفاء بالشّروط السّابقة الذّكر، فرآها لا تتحقّق إلاَّ في الجمع بين المعنى و المبنى، ولكي يتّضح ذلك التّقسيم نرى من المستحسن ذكر بعض التقسيمات التي قدمها المهتمون ومن أولئك :

[1] إبراهيم أنيس ،من أسرار اللغة ، ص 276.
[2] مصطفى حميدة ، نظام الارتباط و الربط في الجملة ، ص 148.
[3] علي أبو المكارم ، الجملة الفعلية ،مؤسسة المختار ، مصر ، ط 1، 1428 هـ.2007 م، ص 34.
[4] نفسه، ص 34.

1 ـ **محمد حماسة عبد اللطيف**: قسم الجملة إلى ثلاثة أقسام هي[1]:

1- **الجملة الإسنادية**: هي التي يكون فيها الإسناد مقصودًا بالذَّات، و يلزم فيها تضام عنصري الإسناد، ولا يُحذف أحدهما إلا إذا دلت عليه قرنية حالية، أو مقالية، بحيث يكون المستمع في غير حاجة إليه. بل يصبح ذكره زائدًا عمَّا يقتضيه الموقف اللُّغوي المعين، وتضم هذه الجملة ثلاثة أقسام هي: الجملة الاسمية و الجملة الفعلية و الجملة الوصفية،و مفهوم الجملة الوصفية عنده يتوافق مع مفهومها عند تمام حسان .

2- **الجملة الموجزة**: وذكر أنها على أربعة أنواع هي:

- الجملة الفعلية الموجزة و تضم :جملة المضارع المبدوء بالألف، وجملة المضارع المبدوء بالنون وجملة المضارع المبدوء بالتاء، وجملة فعل الأمر للمخاطب الواحد.
- الجملة الاسمية الموجزة: ومثل لها بأربع حالات:

ـ الاسم المرفوع بعد(لولا) الامتناعية بشرط أن تفيد مع هذا الاسم معنى مستقلا.

ـ الاسم المعطوف عليه اسما آخر بواو المعية.

ـ المصدر المضاف الواقع بعد حال لا يصلح للإخبار.

ـ المصدر الذي يُجاء به من اللفظ بفعله.

ـ الجملة الجوابية الموجــزة: وهي التي تكون جوابا لسؤال مثل :نعم.

3- **الجملة غير الإسنادية**: وتضــم:

ـ جملة الخالفة.: الجملة المتضمنة اسم الفعل .

ـ جملة التعجبية: صيغتي :ما أفعله و أفعل به .

ـ جملة المدح و الذم.:وهي المبتدئة بـــ نعم أو بئس أو حبذا .

ـ جملة خالفة الصَّوت :وهي المستعملة في خالفة الأصوات .

[1] محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، ص 78. 110

ـ الجملة النِّدائية.: وهي جمل صورِ المنادى المعروفة ، وينضم إليها جملة الاستغاثة و النُّدبة .

ـ الجملة القَسَمِيَّة.: صيغ القسم .

ـ الجملة التحذيرية والإغرائية : وتضم أسلوبي التحذير و الإغراء .

2- **تقسيم محمود نحلة:** قسّم الجملة العربية إلى قسمين رئيسين هما: [1]

الجملة البسيطة و الجملة المركّبة.ثم قسّم الجملة البسيطة إلى ثلاثة أقسام هي: الجملة الاسمية و الجملة الفعلية و الجملة الجُمليَّة . والجملة الاسمية عنده هي التي يكون طرفاها اسمين، و الجملة الفعلية هي التي يكون طرفاها الأول فعل و الثاني اسم.

و الجملة الجُملية عنده هي كلُّ جملة يكون الخبر فيها جملة إسمية أو فعلية ،بالمعنى الذي حدَّدناه للجملتين الاسمية و الفعلية .

3- **فاضل صالح السّامرائي:** قسم الجملة إلى: إسمية و فعلية و ظرفية و شرطية ،وجملة كبرى وجملة صغرى، وخبرية و إنشائية و هذه الأخيرة طلبية و غير طلبية التي لها محل من الإعراب و الجمل التي لا محل لها من الإعراب وأخيراً الجمل المحكية.[2]

4- **عبد الرحمان أيوب:**

اعتمد الإسناد أساسًا للتقسيم فانتهى: إلى جملة إسنادية و هي على نوعين: اسمية و فعلية ، و الثاني: الجمل غير الإسنادية، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع :جملة النّداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب .[3]

5- كريم حسين ناصح الخالدي: توسع في أقسام الجملة و دعى إلى دراسة الجملة القسمية و الجملة الاستفهامية و جملة النفي و جملة التمني وجملة الترجي و جملة المدح و الذم وجملة التعجب. [4].

---

[1] ينظر : محمود أحمد نحلة ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، دار النهضة العربية،ط1، 1408هـ .1988م . ص 137.

[2] فاضل صالح السامرائي ، الجملة تأليفها و أقسامها ،دار الفكر ،عمان ،ط1 ، 1423 هـ 2002 م، ص 41.

[3] ينظر:عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص 129.

[4] كريم حسين ناصح الخالدي ،نظرات في الجملة العربية ، دار صفاء ، عمان ، ط1، 1426. هـ ـ 2005 م، ص23.

ب ـ أقسام الجملة عند تمّام حسّـــان: أورد تقسيمين أحدهما أساسُه المبنى و الآخر أساسه المعنى :

أولاً:الجملة من حيث المبنى:

1 ـ **الجملة الاسميـــة:** أورد د.تمام الموائـــز التي تتميز بها هذه الجملة، عن طريق ذكر القرائن اللفظية و المعنوية المختصة بها ،ومنها نذكـر[1]:

1- **العهـــد** : وتتعلق هذه القرينة بكون المبتدأ يجب أن يكون معروفا للمتكلِّم و السّامع كليهما، أمّا الخبر فمن شأنه أن يكون مجهولاً بالنّسبة للسّامع و إنْ كان معروفا بالنّسبة للمتكلِّم .

2- **الإسنـــاد** : قال سيبويه في (باب المسند و المسند إليه) : « و هما مالا يعنى أحدهما عن الآخر و لا يجد المتكلم منه بدًّا... فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌ من الآخر في الابتداء»[2].

و يذهب د. مصطفى حميدة إلى أنّ الإسناد بؤرة أو نواة لها. والإسناد : هو نسبة المسند (و هو في الجملة الاسمية الخبر) إلى المسند إليه(و هو المبتدأ) »[3].

3- **البنيـــة**:و هي قرنية لفظية، فالمبتدأ من شأنه أن يكون معرفة أو يكون نكرة ومن شأنه أن يكون وصفا، فإذا أمن اللبس جاز الابتداء بالنكرة. و في الخبر أن يكون جامدًا أو جملة أو شبه جملة...

4- **التّضـــام** :تنشأ بين المبتدأ و الخبر مجموعة من العلاقات .

5- **الرتبـــة** : وتتعلق برتبة المبتدأ و الخبر .

6- **الربـــط** :ويكون الربط بالمطابقة أو بعود الضمير إذا كان الخبر جملة .ويحدد د. مصطفى حميدة الفرق بين الارتباط و الربط بقوله : « الربط علاقة تصنعها اللغة بطريق اللفظ ؛ لأمن اللبس في فهم الارتباط و الانفصال ، ويعني هذا أنّ الارتباط قرينة معنوية ، وأنّ الربط قرينة لفظية ، وأن الارتباط علاقة موجودة بالفعل ، وأنّ الربط علاقة موجودة بالقوة »[4].

7- **الإعـــراب** : يرفض د. تمام القول بأنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، والرأي عنده أن الخبر مرفوع على معنى الخبرية أو الإخبار عن المبتدأ أو كونه متمِّما للجملة[5] .

---

[1] ينظر : تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص 105.

[2] سيبويه ، الكتاب ، 23/1.

[3] مصطفى حميدة ، نظام الارتباط و الربط في الجملة ، ص 161.

[4] نفسه ، 152.

[5] تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص 110.

2- **الجملة الفعلية:**

لم يصبح تعريف الجملة الفعلية بأنها" ما تصدرها فعلٌ" تعريفا مقبولاً من وجهة النّظر الحديثة، بل اتجه التركيز إلى النّواة التي تتكوّن منها وهي الفعل و قد قدم د. تمام" مجموعة من المخططات التي تبين القرائن المميزة لهذا التركيب بمختلف أنماطه، فمن حيث ... الفعل و هي عنده رتبة محفوظة،وقرائن الجملة التي يكون الفعل فيها مبنيا للمفعول و من حيث العلامة،الرتبة، التضام.... .

3- **الجملة الوصفيـــــة:**

الوصف عند د.تمّام حسّان قسمٌ قائمٌ بذاته ،يتضمّن :(صفة الفاعل،وصفة المفعول وصفة المبالغة و الصفة المشبهة و صفة التفضيل) ،وقد كان لذلك انعكاساً على تقسيمات الجملة عنده، فكانت الجملة الوصفية قسمًا مستقلًا بذاته ،و يضيف د.علي أبو المكارم سبباً آخر جعل د. تمام يفردها بقسم خاصٍّ و هو« الرغبة في التّخلص من ازدواجية التّحليل ، وهي الازدواجية التي قد سلم إليها الأخذ الشائع في التراث النحوي في تحليل هذه الجملة، إذ يرى النحاة أنها تتكون (مبتدأ) و (فاعل) أو (مبتدأ) أو(نائب فاعل)، الأمر الذي قد يوهم أن الجملة مكونة من مسندين إليهما دون وجود الطرف الإسنادي الثاني وهو المسند فيها»[1].، و الجملة الوصفية هي : « الجملة المكونة من مبتدأ وقع و صفاً مشتقاً أو مفعولا به ،مفردًا قد اسند إلى مرفوعه الظاهر أو الضمير المنفصل المثنى أو المجموع الثاني له»[2].

4ـ **الجملة الشّرطية :**

قال عبد الستّار الجواري : « جملة الشّرط تستحقُّ قسما قائما بذاته بين الجمل ، لأنّ في طبيعتها وفي أداء معناها ما يميزها عن جملتي الخبر و الإنشاء وعن الجملتين الاسمية و الفعلية »[3] ، وقد جعلها د. تمام قسما مستقلا مسوّغا ذلك بمجموعة من القرائن المبنوية و المعنوية التي تميزها[4] .

ثانيا / من حيث المعنى : لقد قسّم علماء المعاني الجملة إلى خبرّية و إنشائية وحدّدوا ضروب الخبر و أنواع الإنشاء ، وذلك انطلاقا من المعنى الأسلوبي الذي يحمله التّركيب ، وقد نظر القدماء إلى إسناد الجملة كما نظروا إلى معانيها ، فكان الأوّل من اختصاص علماء النّحو وكانت النّظرة الثانية من اختصاص علماء

[1] علي أبو المكارم ، التراكيب الإسنادية (الجمل : الظرفية ، الوصفية ، الشرطية) مؤسسة المختار ، مصر ، ط1، 1428. 2007 م، ص85.
[2] تمام حسان ،الخلاصة النحوية ، ص127.
[3] عبد الستار الجواري ، نحو المعاني ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ط1، 1407هـ . 1987م ، ط 1، ص 116.
[4] ينظر : الخلاصة النحوية ، ص134 .

المعاني، أما د. تمام فلا يؤيّد هذه القطيعة بين العلمين ففي نظره يمثّل علم المعاني قمّة الدّراسات النحوية ، ولذلك نجده يقسم الجملة من حيث معناها إلى :

1ـ الجملة الخبرية :الخبر في اصطلاح علماء المعاني هو الذي يكون فيه : « قصد المخبر إفادة المخاطب إما نفس الحكم كقولك : زيد قائم لمن لا يعلم أنه قائم ، وسمي هذا فائدة الخبر، و إما كون المخبر عالما بالحكم كقولك لمن زيد عنده و لا يعلم أنك تعلم ذلك زيد عندك ، وسمي هذا لازم فائدة الخبر »[1] ، ولم يكن للدكتور تمام في هذه الجملة إضافة تستحق الذكر .

2ـ **الجملـــة الإنشائية** : تضم قسمين تحت كل قسم فروع :

أ ــ الجمل الإنشائية: و تتضمن جملة الأمر و التخضيض و العرض و الإغراء،و النهي و التحذير و الاستفهام و التمني و الترجي و الدعاء النداء.وهي عند تمام تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

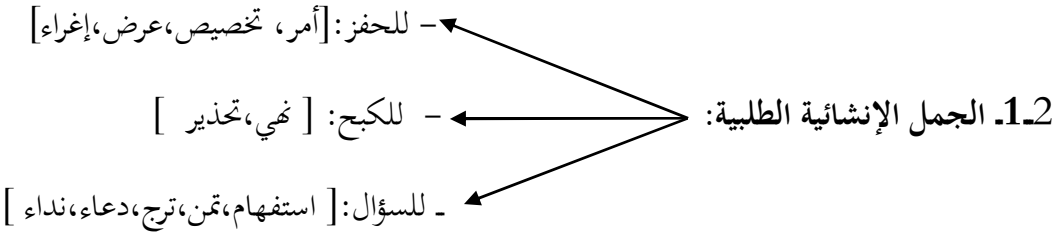

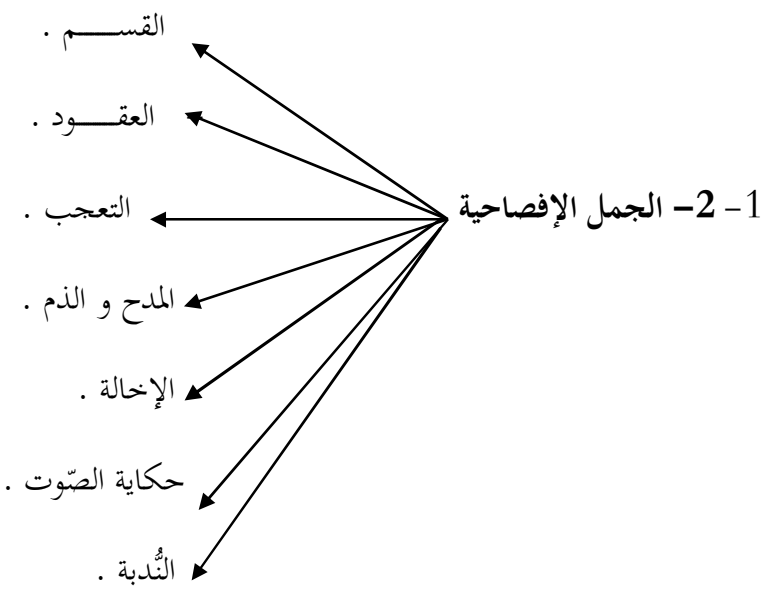

[1] الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني و البيان و البديع ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، د .ط ، د ت ، ص 22.

لعلّ هـــذا النوع من الجمـــل (الإفصاحية) حقيق بالنّقاش، فلقد عرف د. تمام حسّان الخـــوالف بأنها تستعمل في أساليب إفصاحية ؛أي أنها الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما و الإفصاح عنه»[1]،وهو يبدو هنا أقرب إلى المعنى بالمفهوم النفسي أكثر منه إلى المعنى بمفهومه الأسلوبي ، وقد جعل تحت الجمل الافصاحية كلا من (القسم،و العقود، و التعجب، والمدح و الذم و الإخالة، وحكاية الصوت) ، و واستدرك في "الخلاصـــة" أسلوب النُّدبة ،و هي في نظره أساليب الجامـــع بينها أنها تعبر عن الإفصـــاح. ولكن السُّـــؤال الذي يتبادر في هذا السيـاق :لماذا لم يدرج أساليب الاستغاثة و التحذيـــر و الإغـــــــراء تحت مظلة الجمل الإفصاحية و هو القائل: « و لربما كان من المستحسن أن يضمّ إلى هذه الإفصاحية النُّدبة و الاستغاثة و التحذير و الإغراء ، ولكن ضم هذه الأساليب إلى ما ذكرناه لا يتمُّ على المستوى الصَّرفي لأنَّ هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر عنها بالخوالف فلها الإفصاح المذكور لكن على مستوى النحو لا على مستوى الصرف»[2]،و سؤالنا متعلق بعدم إدراجها على مستوى النحو لا على مستوى الصَّرف، و نجده كذلك أدرج ضمن الأساليب الإفصاحية القسم و العقود ، أما الاستغاثة فقد أدرجها ضمن الجمل الطّلبية[3] .

2- الجملة الشّرطية :تنفصل هذه الجملة عن بقية الجمل باعتبار المبنى وأيضا باعتبار المعنى ، ذلك أن النظر إليها في الحالة الأولى من حيث هي تركيب له ما يميزه من حيث الأداة و الرّتبة والتّضام ...،أما النظر إليها في الحالة الثانية فمن حيث هي أسلوب ينفرد بمعان لا توجد في غيره من الأساليب .

وخلاصة أقسام الجملة في المخطّط التالي :

[1] اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 113، وينظر : الخلاصة النّحوية ، ص 148.

[2] السابق ،ص 117.

[3] ينظر :الخلاصة النّحوية ، ص 147، 148.

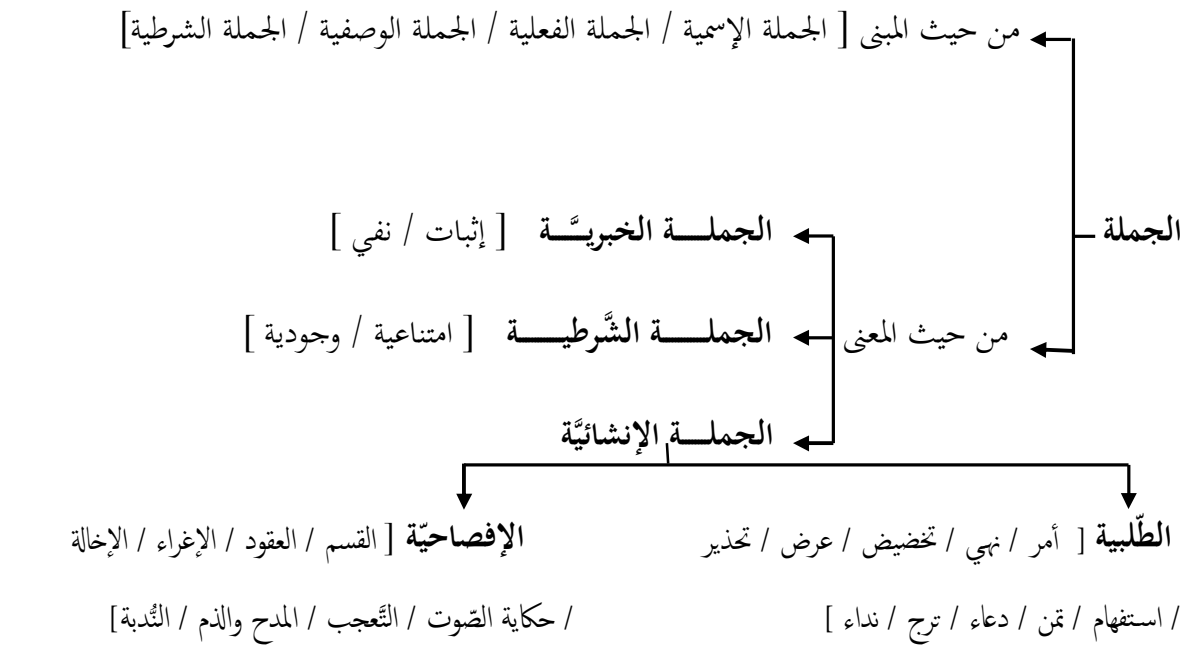

على التقسيم الملحوظات التالية:

- ❖ اعتمد د.تمام القرائن المعنوية و المبنوية موائزَ بين الجمل ، فانتهى به التقسيم إلى أربعة أقسام من حيث المبنى ، و ثلاثة أقسام من حيث المعني .
- ❖ استحدث مجموعةً من المصطلحات كجملة الحفز وجملة الكبح وجملة السّؤال ، وجملة الشّرط الوجودي ،و الإخالة و حكاية الصّوت و غيرها.
- ❖ فصل بين جملة الإغراء و جملة التّحذير ،حيث جعل الأولى جملة طلبية حافزة والثانية جملة طلبية كابحة .
- ❖ إذا قارنا بين تقسيم تمام و التقسيمات الأخرى ، وجدنا الأقرب إليها تقسيم محمد حماسة عبد اللّطيف خاصة ما ضمنه تحت قسم الجمل غير الإسنادية .

ثالثا / مقولة الزّمـــــن :

تعد فكرة الزمن في اللغة العربية من الأفكار التي عُني بها المحدثون ، وبعد النَّظر في معالجة النُّحاة القدماء لها ، رأوا فيها ما هو حقيقٌ بالتَّفحُّص والنِّقاش ،خاصَّة وأنّها مسألة كانت لها آثارها على بقيّة المسائل النّحوية ، وليس من المبالغة إذا قلنا إن د . تمام كان له السَّبق في ترصد المسألة وإثرائها بنتائج تشهد لنفسها بالتّفرد و التّجديد .

1. **الزَّمـنُ و الجِهَـــةُ** : لعلَّ د . تمام حسان هو أوَّل من استخدم مصطلح "**الجهة** " في هذا السياق ، ولم يتداول النُّحاة قديما مصطلح الجهة بالمفهوم اللِّساني الحديث،والسّبب يعود إلى أنّهم كانوا « يدرجون كلّ ما له صلة بالجهة (أو الدّلالة الزمنية) تحت مفهوم الزّمن ، وإذا وجد مصطلح الجهة عند بعضهم فهو يعبر عن مفاهيم مختلفة وغير مرتبطة بالضّرورة بالزّمن »[1].

ومصطلح الجهةترجمة للمصطلح(ASBECT)،ويؤرخ له ريدْجانوبك(M.RIDJANOVIC) قائلا : « إنَّ الجهة مصطلح نحويّ يرجع إلى لفظة(EDOS) في اللغة الإغريقية القديمة وتعني(الشكل) أو(الهيئة)، وقد استخدمه النّحاة الإغريق للدّلالة على الفروق بين الأشكال و الأصول و الأفعال المشتقة في اللغة الإغريقية ، ثم نقل النّحاة الروس هذا المصطلح بهذا المفهوم في القرن السّابع عشر ، وكان المقابل الروسي لهذا المصطلح ، وهو (VID)، مستخدما بادئ الأمر للإشارة إلى الفروق الصرفية القديمة بين الأفعال البسيطة ، والأفعال ذات السّوابق و اللّواحق في اللغة الكنسيَّة القديمة ، وسرعان ما تُوُسع في استخدام المصطلح ليشمل الفروق المعنوية الدقيقة في الأفعال البسيطة و الأفعال المشتقة منها »[2].

وقد حرص د.تمام على ضرورة التّفريق بين مصطلح الجهة ،و بين مصطلح الزمن ،فقال : « والجهة غير الزمن ومن الضروري ألا نخلط بينهما في الفهم وهذا الخلط محتمل في حالة التعبير عن الجهة بالظروف ،فهذه الظروف تختلف عن الدلالة الزمنية للأفعال »[3]،ويوضح في الصفحة نفسها قائلا : « نقصد بالجهة ما يشرح

[1] حسين علي الزراعي ، تداخل الجهة و الزمن و الحدث ، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ، الإصدار الأول ،رجب 1434هـ . مايو 2013م ، المملكة العربية السعودية ، ص 252. 253.

[2] الحاج موسى ثالث ، مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة دراسة نظرية و تطبيقية على اللغة العربية المعاصرة ، رسالة ماجستير ، إشراف : محمد لطفي الزليطي ، جامعة الملك سعود ، 1427هـ ، ص 16.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 211.

موقفا معينا في الحدث الفعلي » وهي أيضا : « تخصيص لدلالة الفعل و نحوه ،إما من حيث الزمن و إما من حيث الحدث »[1] ، والجهات في اللغة العربية تقع في ثلاثة أنواع [2]:

- جهات في فهم معنى الزمن ومنها ظروف الزمان و بعض الأدوات و النّواسخ .
- جهة في فهم معنى الحدث ومنها ما ينسب معناه إلى حروف الزيادة في الصّيغ .
- جهة في فهم علاقة الإسناد ومنها ظروف المكان و المنصوبات و حروف الجر .

2ــ أقســـــام الزّمن اللّغـــوي : لقد تحدث النّحاة في مصنفاتهم عن فكرة الزمن ، وأظهرت مقولاتهم تصوّراتهم للموضوع ، حيث يبدو أنّهم خلطوا بين الزّمن الفلسفي و بين الزمن اللغوي ، ويفرق د. تمام بينهما مصطلحا على الأول **بالزمان** وعلى الثاني **بالزمن** ،قائلا : «ويقصد بالزمان الوقت الفلسفي الذي ينبني على الماضي ، والحاضر ، والمستقبل ، ويعتبر قياسا لكمية تجربة في الرياضة أو الطبيعة ، أو الفلسفة ، ويعبر عنه بالتقويم و يقابله في اللغة الانجليزية(TIME)... ويقصد بالزمن النّحوي الوقت الذي يعبر عنه بالفعل الماضي ، والمضارع ، تعبيرا لا يستند إلى دلالات فلسفية ، و إنما ينبني على استخدام القيم الخلافية بين الصيغ المختلفة في الدّلالة على الحقائق اللغوية المختلفة ،ويقابل الزمن في الانجليزية TENSE »[3]، وعدم التفريق بينهما أوقع النحاة في تناقض تقسيماتهم مع السّياقات اللّغوية المختلفة فقد « بَنَوا تقسيمهم للفعل و اختلاف صيغه على أقسام الزمان ، وخصّوا كل صيغة بزمان معين ، فإذا حاولوا تطبيق صيغ الفعل على أقسام الزمان واجهتهم أمثلة لا تقع تحت الحصر و تستعصي على التطبيق ، فاضطروا إلى التأويل و الاعتذار عن هذا الاستعمال »[4] ، ويقسم د . تمام الزمن اللّغوي على أساس الإفراد و الدخول في السّياق إلى قسمن هما : الزمن الصّرفي و الزمن النّحوي .

أ / الزّمـــــن الصّرفي : الزمن في النّظام الصّرفي هو مِلْكُ يمين للفعل وحده ، ولا يشاركه في ذلك أي قسم من الأقسام الأخرى ، فهو يدل بصيغته المفردة ـ أي خارج السّياق ـ على الزّمن ، وهو الزّمن الذي عالج

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 257.

[2] نفسه ، ص 260.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 211.ورأى د. عبد الوارث مبروك أن هذا التفريق «كفيل بالقضاء على خرافات النحويين و تكلفهم وتعليلاتهم في هذا الجانب » . عبد الوارث مبروك سعيد ، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، دار العلم ، الكويت ، ط1، 1406هـ. 1985م ، ص 183.

[4] مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 144.

النّحاة تحته الفعل ، وقد قال ابن يعيش : « لما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقولات الأفعال ، توجد عند وجوده و تنعدم عند عدمه ، انقسمت بأقسام الزمان ، ولما كان الزمان ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركة مضت و منها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية و الآنية ، كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل و حاضر »[1] ، وقال أبو بكر بن السّراج : « الفعل ما دل على معنى و زمان ، وذلك الزمان إما ماض و إما حاضر ، وإما مستقبل »[2] ، وقال الزجاجي : « الأفعال ثلاثة : فعل ماض و فعل مستقبل و فعل دائم ، فالماضي ما حسن فيه أمس ، نحو : قام ،و قَعَدَ ،و انطلق ، وما أشبه ذلك ، والمستقبل ما حسن فيه غدا ، كقولك : أقوم و يقوم ، وما أشبه ذلك ، وأما فعل الحال فلا فرق بينه و بين المستقبل في اللفظ، كقولك : زيد يقوم الآن و يقوم أمس »[3] .هذه بعض تعريفات النحاة و التي يبدو من خلالها ربط للفعل بالزمن ، ولكنه ربط بين المباني و بين المدلولات الزمنية لكل منها ، وهو ربط مقبول إذا تعلق الأمر بالزمن الصَّرفي .

لم يجد المحدثون من النّحاة ما يضيفونه إلى هذه القسمة غير الأخذ برأي أو رد آخر ، فنجد د . تمام حسان يأخذ بتسمية المضارع و يؤيد البصريين حيث قال : « لقد كان النحاة العرب على حق في تسميتهم المضارع ؛ لأن هذه التسمية ذات دلالة شكلية لا زمانية ، فهم يقولون :إنما سمي المضارع مضارعا لمضارعته المشتق من حيث إعرابه و شكله ، ولو جرت التسمية في الماضي و الأمر على هذا النمط لخلت اصطلاحات الزمن في اللغة العربية من عدوى التفكير في الزمان ، ولكن اللاحقون من النحاة أقدر على تخليص النحو من براثن الفلسفة »[4] ، وعلى خلافه د . إبراهيم السامرائي الذي يرتضي التسميات القائمة على أساس الزمان فقد كان ــ في نظره ــ « الكوفيون أشد اتصالا بالعلم اللغوي من خصومهم البصريين في تقسيم الفعل ، فقد قسموا الفعل باعتبار دلالته الزمنية إلى ماض و مستقبل و دائم »[5] .

ويرفض د . تمام فعلية البناء (فاعل) وهو عنده يندرج ضمن قسم مستقل هو الصّفة ، كما أنه ينفي عنها صفة الزَّمن عندما تكون في حالة الإفراد ، ولا تكتسبه إلا في بيئتها السّياقية ، أما إبراهيم السامرائي

[1] ابن يعيش شرح المفصل ،4 /207.

[2] ابن السراج ، الأصول في النحو ، 41/1.

[3] الزجاجي ،الجمل في النحو ، عني بتحقيقه و شرح أبياته : ابن أبي شنب ، مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، 1926م. ، ص 17

[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 212.

[5] إبراهيم السامرائي ، الفعل زمانه و أبنيته ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2، 1980م، ص 19.

فنجده يؤيد فعلية هذه الصّيغة ، ولكنه يعترض على تسميتها بالدائم ، فقال : « ولسنا ندري لم أطلق الفراء على هذا البناء مصطلح الدائم ، ذلك أن لفظ الدائم يشير إلى الدوام و الاستمرار و الشواهد التي استقريناها من لغة التنزيل و كلام العرب لا تشير إلى أن بناء فاعل لا يعطي هذه الفائدة الزمنية ، فهو يدل على الحال و الاستقبال ، إن كانت هناك قرينة تصرفه إلى ذلك ، كما يدل على الماضي إن كان المعنى يقتضي هذا الزمن »[1] .

ب / الزّمـــــن النّحـــوي : إذا كان الزَّمن الصّرفي مقصورا على الفعل وحده ، فإنَّ الزمن النّحوي يشاركه فيه كل من : المصدر و الصّفة ، وبذلك تكون معالجة النّحاة للزمن من جهة المبنى أفقدته هذين الرافدين المهمين ، ويعرف د . تمام هذا النوع من الزمن بقوله : « وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصّفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى من الكلم كالمصادر و الخوالف »[2]ويضيف في موضع آخر : « الوظيفة السياقية لا ترتبط بصيغة معينة دائما وإنما تختار الصيغة التي تتوافر لها الضَّمائم و القرائن التي تعين على تحميلها معنى الزمن المعين المراد في السياق ، فلا يهم إن كان الزمن الماضي آتيا من صيغة فعل أو من صيغة يفعل ما دام يمكن التفريق بالضّمائم و القرائن بين الأزمنة المختلفة أن نختار من بين الصيغتين أصلحهما للدلالة على المعنى الزمني المراد في سياق بعينه »[3] ،ولذلك يعيبُ على النُّحاة أنَّهم « لم يحسنوا النّظر في تقسيمات الزمن في السّياق العربي ، إذ كان عليهم أن يُدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النّظام و مطالب السّياق ، ثم ينسبوا الزَّمن الصّرفي إلى النّظام الصّرفي ،وينسبوا الزّمن النّحوي إلى مطالبِ السّياق ، وهذه المطالب هي التي اصطلحنا على تسميتها بالظواهر الموقعية ، وما دام الزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل و الصفة الخ . فلا بدّ أن تلعب القرائن الحالية و المقالية دورها كاملا في تحديد هذا الزَّمن »[4]، وتقر هذه الأقوال بأن السياق هو المجال الأمثل لتحديد الدَّلالات الزَّمنية المختلفة ؛ لأن « وقوع هذه الصّيغ المتغايرة في مستوى تركيبي واحد يعني تفريغ صيغة ما دون غيرها من الزّمن ، حيث تشير إلى وجه من وجوه دلالتها الحديثة ، ومن هنا يكون من الخطإ إسناد الزّمن إلى مثل هذه الصِّيغ بوصفها شكلا زمنيا ؛ لأن الزمن

[1] إبراهيم السامرائي ،في سبيل تنمية اللغة العربية ، ص 37.

[2] اللغة العربية معناها و مبناها ،ص 243.

[3] نفسه ، ص 248.وينظر : ص 16.

[4] اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 243.

يكتسب من قرائن السّياق اللفظية و المعنوية[1] ،والزّمن النّحوي كما سبق القول تشترك فيه ثلاثة أقسام هي الفعل و الصفة و المصدر.

1. **الفعـــل** :يتضمن الفعل بصيغته معنى الزمن ،و إذا انتظم في بيئته اللُّغوية صُرف إلى جهات زمنية متعددة ، وقد عالج د. تمام في جداوله الزَّمنيه مختلف تلك الجهات التي تتجاوز كونه ماضيا فقط أو حاضرا فقط أو مستقبلا فقط ، وكانت تلك المعالجة منطلقة من نوع الجملة الواقع فيها من حيث هي خبرية أو إنشائية .

1.1ـ الفعل في الجملة الخبرية :

- **في الجملة الخبرية المثبـــــة** ، ومن نماذجها :
- **جملة (فعـــل)**: قال سيبويه : «أمّا بناء الماضي فذهب ، وسمع و حمد »[2] ، وقال ابن يعيش : « هو الدّال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك »[3]، وحدد د. تمام جهة مُضيه بالماضي البسيط [4].
- **جملة (كان فعـــل)**: أدرج د .تمام هذه الجملة في خانة الماضي المنقطع البعيد [5] ، وينفي د . مهدي المخزومي عن (كان) الدّلالة على الزمن قائلا : «فليس لكان مع فعل دلالة على شيء ، ولكنها ضميمة تدل هي و الفعل بعدها على انقطاع الحدث في الماضي »[6] .
- **جملة (كان يفعل)**: يرى د. مهدي المخزومي أنها « تستعمل للتعبير على استمرار الحدث في الزمن الماضي ، نحو : كان سيبويه يختلف إلى مجلس الخليل بن أحمد [7] .
- **جملة (طفق يفعل)**: تفيد دخول الفعل في حيز التنفيذ منذ وقت قصير لا يبعد عن الحاضر أو لحظة الكلام [8]، وقد أدرج د . تمام حسان هذه الصيغة في خانة الماضي الشّروعي [9].

---

[1] مالك المطلبي ، الزمن و اللغة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1986، ط1، ص84.

[2] سيبويه ، الكتاب ، 12/1

[3] ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، تقديم : بديع إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1، 1422هـ .2001م ،4/ 207..

[4] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 245 .

[5] نفسه ، ص 245

[6] مهدي المخزومي في النحو العربي قواعد و تطبيق ، ص 131.

[7] اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 158.

[8] ينظر ،كمال رشيد ،الزمن النحوي في اللغة العربية ، دار عالم الثقافة ، عمان الأردن ، 1428 ،2008، د ط،ص 246.

[9] اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 245

- **جملة (سوف يفعل)** : قال النُّحاة عن السين وسوف : « فإذا دخلا على مضارع خلصاه للاستقبال و أزالا عنه الشياع الذي كان فيه ، كما يفعل الألف و اللام بالاسم إلا أن سوف أشد تراخيا في الاستقبال من السين وأبلغ تنفيسا »[1] . ويدرج د . تمام هذا البناء ضمن خانة المستقبل البعيد ، وأدرج السين ضمن المستقبل القريب [2]. بينما نجد د.مهدي المخزومي يشير إلى ترادفهما وتعاقبهما [3].

2.1ـ الفعل في الجملة الخبرية المؤكدة :يقول د. تمام : « الجملة الخبرية المؤكدة و المثبتة لا فرق فيها بين دلالة الصيغة على الزمن في نظام الصرف وبين هذه الدلالة في السياق ، ولعل هذا هو ما غرر بالنحاة فلم يعنوا برصد الفروق الزمنية الدقيقة إلا في أضيق الحدود »[4].

3.1ـ الفعل في الجملة الخبرية المنفية : « جملة النفي هي الجملة الوحيدة التي لا تتفق فيها الصيغة مع الدلالة الزمنية باطراد ، وفي جملة النفي نسب النحاة الزمن إلى الأداة ، فقالوا : في لم دخلت على المضارع فخلصته للماضي »[5]، وسنحاول أن نعرض بعض النماذج منها :

- **جملة (ما فعـــل)**:جاء في الجني الداني أنّ "ما ": « إذا دخلت على الماضي بقي على مضيه »[6] ، وقد أشار د. تمام إلى أن ما النافية مع الفعل الماضي توجهه توجيها زمنيا فتقربه من الحال[7] ، معتمدا في ذالك على قول سيبويه : « و إذا قال قد فعل فإن نفيه ما فعل »[8] .
- **جملة (لم يفعـــل)** : "لم" عند النحاة تنفي المضارع و تجزمه وتقلب زمنه إلى المضي[9]، وهي عند تمام ضمن الماضي المستمر [10].

---

[1] ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، 5 / 95، وينظر الكتاب ، 4/ 233.وينظر : شرح الكافية ، 248/2.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 245.

[3] مهدي المخزومي ،في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 145.

[4] اللغة العربية معناها و مبناها ،ص 248 .

[5] نفسه، ص 249.

[6] الحسن بن قاسم المرادي ، الجني الداني في حروف المعاني ،تحقيق : فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1. 1413 هـ.1922 م، ص 329.

[7] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 247.

[8] الكتاب 117/3.

[9] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 5، ص 34.وينظر الجني الداني في حروف المعاني ، ص 266.

[10] نفسه ، ص 247.

- **جملة (ما يفعل):** "ما " عند النُّحاة إذا دخلت على المضارع خلصته للحال ، وجاء في شرح المفصل : « أما ما فهي تنفي ما في الحال ، فإن قيل :هو يفعل وتريد الحال فجوابه ونفيه ما يفعل »[1] .
- **جملة (لا يفعل):** قال ابن يعيش : « وأما لا فتكون نفيا لقول القائل : هو يفعل و لم يقع الفعل ، لا لنفي المستقبل في قولك لا يفعل »[2] ، ولا يراها د . إبراهيم مصطفى مقتصرة على الاستقبال وإنما يراها يراها تتضمن معنى الشمول و الاتساع ،و أنها تستوعب الأزمنة الثلاثة [3].أما د. تمام فيدرجها في خانة المستقبل البسيط [4].
- **جملة (لمّا يفعل)** : "لما " عند النحاة تنفي الفعل المضارع و تجزمه و تقلب زمنه المتصل بالحال ، نحو لما يحضر سعيد أي لم يحضر إلى و قت المتكلم وهي لنفي فعل [5] ،ويدرجها د. تمام ضمن خانة الحال التَّجددي [6].وإليك ملخص جهات الزَّمن لكل من الجملة الخبرية المثبتة و المؤكدة :

	الجملة الخبرية المثبـــــة			الجملة الخبرية المنفيـــــة		
الزمن	الجهة	فعل	يفعل	الجهة	فعل	يفعل
الماضي	البعيد المنقطع	كان فعل		البعيد		لم يكن يفعل
	القريب المنقطع	كان قد فعل		المنقطع		لم يكن يفعل
	المتجدد	كان يفعل				ما كان يفعل لم
	المنتهي بالحاضر	قد فعل				لم
	المتصل بالحاضر	ما زال يفعل				لما يفعل
	المستمر	ظل يفعل				لم يفعل
	البسيط	فعل				لم يفعل
	المقارب	كاد يفعل				لم يكد يفعل
	الشروعي	صفق يفعل				
الحال	العادي		يفعل			ليس يفعل

[1] ابن يعيش ، شرح المفصل ، 5/ 32 .
[2] نفسه ،5 /33.
[3] ينظر :إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص 72.
[4] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 247
[5] سيبويه ، الكتاب 1/ 460.
[6] اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 247.

	التحددي		يفعل			ما يفعل
	الاستمراري		يفعل			ما يفعل
الاستقبال	البسيط		يفعل			لا يفعل
	القريب		سيفعل			لن يفعل
	البعيد		سوف يفعل			ما كان يفعل
	الاستمراري		سيظل يفعل			لن يفعل

2. ـ الفعل في الجملة الإنشائية :

2ـــ 1ـ الجملة الاستفهامية : : « هي الوحيدة بين الجمل الإنشائية التي تتوافق فيها دلالة الصّيغة صرفيا و نحويا على طول الخط فيدل فيها **(فَعَلَ)** على الماضي ويدل فيها يفعل على الحال و الاستقبال بحسب الضمائم و القرائن »[1]، وقد توسّع د. تمام في جهات زمن الفعل فوصل بها إلى ست عشرة جهةً ممثّلة في الجدول التّالي :

الزمن	الجهة	فعل	يفعل
الماضي	البعيد المنقطع		ألم يكن فعل
	القريب المنقطع		ألم يكن قد فعل
	المتجدد		ألم يكن يفعل
	المنتهي بالحاضر	أما فعل	ـــــ
	المتصل بالحاضر		ألما يفعل
	المستمر		ألم يفعل
	البسيط		ألم يفعل
الحال	المقارب		ألم يكد يفعل
	الشروعي		أليس يفعل
	العادي		أما يفعل
الاستقبال	التّجددي		أما يفعل

[1] ينظر :اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 248.

	الاستمراري		أما يفعل
	البسيط		ألا يفعل
	القريب		ألن يفعل
	البعيد		ألن يفعل
	الاستمراري		ألن يفعل

- **الجمل الإنشائية الطلبية الأخرى** :وهي جملة الأمـــر بالصّيغة و الأمر باللاّم ،و النّهي ، والعرض ، و التّحضيض ، والتّمني ، والترجي ، والدّعاء ،و الشرط ، وهي جمل قاصرة على إفادة الحال أو الاستقبال بحسب القرائن ، لأن الحال و الاستقبال هما معنى الأمر ، والمضي لا يخطر في معنى هذه الجمل فصيغة فعل تدل باطراد على الحال أو الاستقبال ،ويستغرب ذلك د.عبد المجيد جحفة قائلا : « ولعل حديث تمام و آخرين عن زمنية الأمر إنما سببه ما يربطونه من علاقة بين الأمر والأثر الذي يخلفه في المخاطب المأمور ، وهذا الأثر لا يدل عنه الفعل سواء بمعناه أو بصيغته »[1]،وذهب د. مهدي المخزومي إلى نفي الزمن على صيغة (افعل) فقال : وبناء (افعل)خلو من هاتين الميزتين فلا دلالة له على الزمن بصيغته ، ولا إسناد فيه ، أما كونه خلوا من الزمن فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يلتبس فيه الفاعل بالفعل ، ولا دلالة له على شيء من هذا [2]، وملخّص الجهات الزمنية لهذه الجمل في الجدول التالي : [3]

نوع الجملة	الزمن	الجهة	فعل	يفعل	افعل
الأمر بالصيغة	الحال	كل الجهات			افعل (الآن)
	الاستقبال				افعل(غدا)
الأمر باللام	الحال			ليفعل(الآن)	
				ليفعل(غدا)	
النهي				لا تفعل(الآن)	
				لا تفعل غدا	
العرض	الحال	كل الجهات		ألا تفعل(غدا)	
	الاستقبال			ألا تفعل(غدا)	

[1] عبد المجيد جحفة ،دلالة الزمن في اللغة العربية دراسة النسق الزمني للأفعال ، دار توبقال ، الدار لبيضاء ، ط 1، 2006، ص 52.

[2] ينظر :مهدي النخزومي ، في النّحو العربي نقد و توجية ، ص 120.

[3] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 250. 251. 252.

التحضيض	الحال		هلا فعلت(الآن)		
	الاستقبال		هلا فعلت(غدا)		
التمني	الحال		تمنيت أن	أتمنى أن...	
	الاستقبال				
الترجي	الحال		عساه يفعل(الآن)	لعله يفعل(الآن)	
	الاستقبال		عساه يفعل(غدا)	لعله يفعل(غدا)	
الدعاء	الحال		رحمه الله	يرحمه الله	
	الاستقبال				
الشرط	الحال		إن قام زيد(الآن)	إن يقم زيد (الآن)	
	الاستقبال		إن قام زيد(غدا)	إن يقم زيد(غدا)	

2. **الصّفة** : قد أفرد لها د.تمام قسما خاصًّا نظرا لما بين الصِّفة و الاسم من فروق الزمن واحد منها ، وقد لاحظ النحاة دلالة اسم الفاعل على الزمن ، فذهب الكوفيون إلى عده قسما من أقسام الفعل سموه الفعل الدائم ، قال ابن يعيش : «ويشترط في اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال ، فلا يقال : زيد ضارب عمرا أمس ، ولا وحشي قاتل حمزة يوم أحد ، بل يستعمل ذلك على الإضافة ، إلَّا إذا أريدت حكاية الحال الماضية كقوله تعالى: (**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيد**) أو أدخلت عليه الألف واللام كقولك الضارب زيدا أمس [1]، ويرى د.تمام أن (ضارب) في جملة (أضاربٌ أخُوك زميلَه ؟) مرشَّحة في هذه العلاقة الإسنادية للدّلالة على الحال و الاستقبال ، ولا يصرِفها لأحدهما إلّا القرائن ، فهي للحال بمعونة قرينتين هما [2]:

- القرينة الحالية : كأن تقال الجملة أثناء وقوع الضرب فتكون القرينة هي المقام .
- القرينة اللفظية :بواسطة الظرف كأن يقال : أضارب أخوك زميله الآن ؟ فتكون القرينة هي المقال .

وهي للدّلالة على الاستقبال بمعونة قرينتين هما :

- القرينة الحاليـــة :كأن تقال الجملة و قد شاع في الناس أن الأخ عازم على ضرب زميله ، ولكن الضرب لم يحصل ، فالمقام هنا قرينة حالية .

[1] ابن يعيش ،شرح المفصل ، 4/ 99.

[2] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 253.

- القرينة اللفظيــة : بواسطة ذكر الظرف كأن يقال :(أضارب أخوك زميله غدا ؟) فتكون القرينة هي المقال .

وإذا أضيف الوصف إلى ما بعده ففي معناه من جهة الزّمن احتمالان[1] :

- الدّلالة على الماضي : بقرينة حالية أو مقالية كقولك : أبو بكر قاهر المرتدين .
- الدّلالة على مطلق الوصف مثل: الحمد لله واهب النِّعم .

3. **المصدر** :قال ابن السّراج : « المصدر كسائر الأسماء إلا أنه معنى غير شخص ، و الأفعال منفصلة منه ، و إنما انفصلت من المصادر بما تضمنت من معاني الأزمنة الثلاثة »[2] ، وقال ابن مالك[3] :

المصدرُ اسم ما سوى الزّمان من مدلولي الفعـــل كأمن من أمن .

ولقد تنبه د. إبراهيم أنيس إلى دلالة المصدر على الزمن فقال : « وفي الحق أن المصدر يرتبط بالزّمن في صورة لا تقل وضوحا عن ارتباط الفعل به .. »[4]

والمصادر والصّفات تدل على الزمن في بيئتها الجُملية وذلك يعنى أنها « ليست لها دلالة على الزمن كما يدل الفعل أي أن النّظام الزمني في الصّرف يأخذ في اعتباره الأفعال دون الصفات و المصادر، أما في الاستعمال حيث يكون النص مسرح القرائن فإن القرائن الحالية و المقالية تضيف إلى الصفات و المصادر معان جديدة لم تكن لها في الصّرف ،وهو مظهر من مظاهر التعدد الوظيفي للمبنى الواحد [5] .

وخلاصة ما توصل إليه د .تمام في دلالة المصادر على الزمن ، أنها تأتي إما على معنى الإنشاء كقولك : ضربًا زيداً، فهو كقولك :(اضرب زيدا) من حيث الإسناد إلى المخاطب غير الظّاهر في الكلام وهو الصّالح للدّلالة على الحال أو الاستقبال بقرينة مقالية أو مقامية ، وهنا يختلف عن فعل الأمر ،وإما على معنى الإضافة فهو محتمل الدلالة على الماضي و الحال و الاستقبال و يتعين ذلك بإحدى القرائن[6] .

---

[1] اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 254.

[2] ابن السراج ، الأصول في النحو ، 1 /137.

[3] شرح ابن عقيل ،ج 3، ص123.

[4] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص 174.

[5] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص ، 255

[6] ينظر : نفسه ،ص 254،255 .

ونتوصّل من خلال ما سبق إلى الملحوظات التّاليـــة :

- ❖ يعتبر د .تمام من الأوائل الذين عالجوا فكرة الزَّمن بهذه الطّريقة ،فقدم لنا ستَّ عشرة جهة يدلُّ عليها الفعل ،منها تسع للماضي هي (البعيد المنقطع ، والقريب المقطع ، والمتجدد، والمنتهي بالحاضر ، والمتصل بالحاضر ، والمستمر ، والبسيط ، و المقارب ،و الشّروعي)،و ثلاث للحال هي : (العادي ، والتجددي ،و الاستمراري)،ومنها أربع للمستقبل هي : (البسيط ،و القريب ،والبعيد والاستمراري).
- ❖ اعتمد في تحديد الفروق الزَّمنية للفعل انطلاقا من تقسيم الجملة باعتبار الخبر و الإنشاء .وتوصَّل إلى فروق دقيقة ، أهمها أنَّ دلالة الصِّيغة على الزَّمن في الجملة الخبرية المثبتة و المؤَكَّدة لا فرق بينهما في نظام الصّرف أو في نظام النّحو .وأنَّ الجملة الاستفهامية هي الوحيدة من بين الجمل الإنشائية التي تتوافق فيها دلالة الصيغة صرفيا و نحويا على طول الخط .
- ❖ اعتمد على القرائن المقالية و الحالية في ترشيح الدّلالات الزّمنية إلى جهاتها المحدَّدة .

الفصل السادس :

آراء تمّام حسّان في الدلالة العربيّة

أولا / أطر التّصور الدّلالي عند تمّام حسّان .

ثانيا / تشقيق المعنى الدّوافع و الغايات .

ثالثا / فكرة المقام بين الرّافد البلاغي العربي و الوافد اللّساني الغربي .

رابعا / اللّبس في اللّغة العربية مسالكه و سبل أمنـــــــه .

توطئـــــــة :

علم الدّلالة في أبسط تعريفاتــه هو علم دراسة المعنى ، وكلمة (Semantique) مشتقةٌ من الكلمة اليونانيَّة semaino (**دلّ على**) والمتولِّدة هي الأخرى من الكلمة (sema) أو العلامة و هي بالأساس الصّفة المنسوبـــة إلى الكلمة الأصل (sens) أو المعنى [1].

والذي يتتبع جهود الدَّارسين العرب المحدثين في البحث الدّلالي يلحظ أنَّ أوّل إشكال عرضَ لهم هو اختلافهم حول إيجاد مقابلٍ لمصطلح (sementics) ؛ فترجمه بعضهم إلى علم الدّلالة أو علم المعنى أو نظريّة المعنى[2]، وآثر البعض الآخر التَّعريب فقال: السّيمانتيك ، وذهب العقاد إلى استعمال مصطلح (السِّيميَّـــة) ،بعد أنْ استوقفَه تقارب اللَّفظ والمعنى في كلمة (سيما) اليونانيّة والعربيّـــة ، ووجد أنّ هذه الكلمة العربية (**سيما**) مستعارة من اليونانية ؛ لأنَّ مادة الكلمة في اللّغة العربية متمكِّنة متشعِّبة ففيها الوَسْمُ و الوَشْمُ و الوَصْمُ [3] .

أما د. تمام فنجده يطلق على سبيل التَّرادف المصطلحات التّاليـــة : علم الدّلالة وعلم المعنى وعلم السيمانتيك[4] ،ورأى في موضع متأخِّر أن يترجم مصطلح (semiology) إلى **سيماء** معلّلا سبب اختياره لهذه الكلمة بانتفاعه بقوله تعالى : ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ ﴾[الفتح من 29] وهو منسجمٌ مع المعنى المطلوب [5].

وفيما يلي من الصّفحات محاولةٌ للوقوف على أهمِّ مباحث الدّلالة عند د. تمّام حسّان ، تلك التي كان له فيها ضربٌ من الاجتهاد وسَهمٌ من الرّأي ضمن جُملة الآراء قديمِها و حديثِها ،أصيلِها و دخيلِها .

---

[1] ينظر : بيار جيرو ، علم الدلالة ، تر: أنطوان أبو زيد ، منشورات عويدات ، بيروت ـ باريس، ط1، 1986، ص 06. وينظر: فايز الداية ، علم الدلالة عند العرب ، ص6.

[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 251.وينظر :اللغة العربية معناها ومبناها ص 325 ، وينظر :مقالات في اللغة و الأدب 329/1 .

[3] ينظر : عباس محمود العقاد ، السّيمية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، المطبعة الأميرية القاهرة ، 1957، 14/9.وقد ألقي هذا البحث في الجلسة الثالثة لمؤتمر المجمع في دورته الثامنة ، وقرر مجلس المجمع في جلسة 5/22/ 1952استعمال كلمة السيمية في مقابل sementics.

[4] مناهج البحث في اللغة ص 240.وينظر : مقالات في اللغة و الأدب، 329/1.

[5] الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ، ص 335. وقد رأى د.كمال بشر أنّ هناك من أخطأ في التّمييز بين semiology علم الرموز الذي هو جزء من علم كبير واسع لم يتطور بعد وبين علم المعنىsementics . ومن هؤلاء الذين أخطؤوا الأستاذ فيرث والزميل. تمام حسان وغيرهما .ينظر :كمال بشر ، التفكير اللغوي بين القديم والحديث ،ص 87 .

أولا/ أُطُـــرُ التَّصَوُّرِ الدَّلَالِيِّ عند تمَّام حسَّان :

لقد كان للدكتور تمام حسّان إسهامٌ واضحٌ في البحث الدّلالي ، ويكتسي ذلك الإسهامُ صِفاتِه المميِّزة من عدَّة نواحٍ ؛منها ما له من سبقٍ مـــن حيث الزَّمن ؛إذْ تُعدُّ اجتهاداته من الأوّليّات المنظِّـــرة للدّرس الدّلالي العربي الحديث ، ولم تكن المكتبـــــة اللُّغوية العربية حين صدور كتاب (مناهج البحث في اللغة) سنة 1955م بمتوفِّـــرة على الكثير من الدِّراسات المجسِّـــرة للمسافة بين الدّرس الدّلالي العربي وبين النّظريات اللّسانية الحديثة في الغرب ، ومن بين الصّفات المميّزة لتلك الجهود أنَّها تجاوزت حيِّز التّنظير إلى رِحـــابِ التّطبيـق، وقد كانت في الحالين بيّنَـــة الاجتهاد متّسمة بنظرةٍ شُموليَّـــة إلى النّظام اللّغوي وتوظيف كلِّ معطياته لخدمة المعنى .

1ـ منهـــــجُ الدّلالـةِ عند تمَّام حسَّان :

يعدّ البحثُ في المعنى نقطة الالتقاء التي توجّهت صوبَها وجهاتُ نَظَـرٍ مختلفـة ،ومردُّ الاختلافِ إلى اختلافِ منهجِ كلِّ فرعٍ من فُروع المعرفـة ، ومُنتهى الأمـــر أنْ تفرَّعت مسألةُ بحث المعنى مدارسَ ونظرياتٍ .فكان لِزامًا ـ والحال هذه ـ أنْ يقف الباحث في النَّتاج الدّلالي على المنهج الضّابط قبل فحص المقـــــولات الواصفَة ، وليس يخفى ما للمنهج من الأثـــر البالغ في رسم ملامحِ التَّفكير ، بل وله النّصيب الأوفر في بيان منطلقاته الأولى وتحديد غاياتـه .

وكلُّ ذلك ينسحب على البحث الدّلالي عند د. تمام ، فيجب أنْ يحدِّد موقعه ضمن ثنائيـــة التّراث اللّغوي وما انطوى عليه من تصوّرات دلاليـّة وبين البحث الدّلالي الحديث ، ولتحديد الموقع ضمن تلك الثُّنائية أهميته الأساس في معرض الحديث عن المنهج ،ومما يتطلّبه فحص الأسس المنهجيَّة مع التزام النّظرة الشّموليَّـــة لذلك النّتاج الذي لا يَعدِم النَّاظر فيه تطوّرا في الرَّأي له أسبابه المختلفـــــةُ .

لقد كان د. تمام من أوائل التّلاميذ الذين وفَـدُوا إلى انجلترا،والذين تتلمذوا على يد الأستاذ **جون فيرث** زعيم **المدرسة الانجليزية** ،وكان أنْ شكَّل تلاميذ هذه المدرسة توجُّهًا خاصًا في مصرَ،حيث رسموا لأنفسهم منهجًا خاصًّا في البحث اللُّغوي عامَّـــةً وفي البحث الدّلالي بصورةٍ خاصَّة ؛إذ تكاد جهود د.محمود السّعران ود.أحمد مختار عمر و د.كمال محمد بشر وغيرهم ، كلّها تلتقي في مضمارٍ واحدٍ ، تَجْمَع بينهم المنطلقات الأساسيَّـة التي تلقَّوها على يد الأستاذ **فيرث** ،الذي كان جلُّ اهتمامه منصبًّا على بحث قضايا المعنى ،وقد استطاع أن يجد

لنفسه منهجًا خاصًّا في الدّلالة هو أنموذج تصوّره الذي استفاد فيه من النّظريات السَّابقة له متجـــاوزًا ما وقعت فيه من هفواتٍ منهجيَّة .

جاء كتاب (مناهج البحث في اللغة) منظِّرا للمنهج الوصفي ، وقد كان همُّ صاحبه أن يتَّبع ـ ويتَّبع الباحثون معه ـ منهجًا خاصًّا في البحث اللّغوي، فكان دعوةً صريحةً إلى بحث مسائل اللُّغة وفق منهجٍ علميٍّ يدرس اللّغة في ذاتها ومن أجل ذاتها ، ،وقد أفرد فصلا لمنهج الدّلالة قال فيه : « **سنحاول في الصّفحات التّاليـــة تلخيصَ نظريَّة أستاذنا ج. ر. فيرث في منهج الدّلالـــة** »[1]. هذا القول مدخلٌ أساس من مداخل بحث المنهج عند د. تمام حسّان ،يفضي إلى طرح جملةِ أسئلةٍ منها ، هل التزم د. تمام بمقولات المدرسة السِّياقيَّـــة أم أنه تنّكب على بعضها ؟ وما موقف د. تمام من التّراث اللُّغوي في ضوء المعطيات الوافـــدة ؟ وهل سلكت آراء د. تمام مسلكًا واحدًا عبر مسار التّأليف أم أنَّ فيها من التّطور ما يلزم الوقوف عنده لبيـــان أسبابه ؟.

تقتضي معالجةُ الأسئلة السَّابقة الوقوفَ على بعض المحدِّدات المنهجيَّة التي تمثِّل الإطار العام الذي اعتمده د. تمام ، ولعلَّ من أهمِّ تلك المحدّدات وأجلِّها خطرًا ما يتعلَّق بتصوّره للظّاهرة اللُّغوية في حدِّ ذاتها ؛فهي مناطُ البحث ومدارُ المدارســـة ، والمنهج في الأساس ثنيُّ ذلك التّصوُّر ؛ فاللُّغة هي موضوع البحث ،وهي مادة الوصف ، ولا بدَّ للباحث بادئَ الأمـــرِ أنْ يتساءل عن مادة بحثِـــه ، ذلك هو السّؤال عن ماهية اللُّغـــة .

1ـ 1 ـ اللغـــةُ ظاهـــرةٌ اجتماعيَّـــة :

من نافِلـــة القول الحديث عن علاقة اللغة بالمجتمع، فتلك العلاقة من البدهيّات التي لا تحتاج إلى فضلِ بيان؛لأنّ اللّغة في جوهرها شكلٌ من أشكال السُّلوك الاجتماعي ، ذلك أنَّها لا تكون إلّا حيث يكون المجتمع ،ولها من بين وسائل التّواصل بين الفرد والمجتمع من الأهمية ما لا يتأتّى مثلُه لغيرها ، « **ولو رُمنا استغراقَ البُعدِ الأنطولوجي لقلنا إنَّ اللُّغـــة هي العامل الجوهري في إخراج الفرد من عزلته الوجوديَّـــة** » [2] ،ذلك أمرٌ جليٌّ في التَّواصـــل اليومي ولا يمكن أن يتصوَّر جمعٌ من النَّاس بلا لغة ،وحتى أولئك الذين حُرموا نعمةَ الكلام فإنّ

[1].تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة، ص 251 . ولقد تكرر هذا القول عند أصحاب هذا الاتجاه ، قال أحمد مختار عمر : «سنحاول فيما يلي أن نرسم خطوط طريقة يرتضيها كثير من علماء اللغة في انجلترا خاصة ، وهذه الطريقة صالحة للتطبيق على أية لغة من لغات الحية لدراستها دراسة وصفية » . أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص 25.

[2] عبد السلام المسدي،اللسانيات و أسسها المعرفية ، ص 36.

الواحد منهم يحاول جاهدًا أن يستعيض عن الكلمات بالحركات والإشارات ، لكي يخرجَ من قيود القطيعة ،تلك القطيعةُ ذاتها التي يحسّها الإنسان إذا كان في مجتمع لا يحسن لغته فتعتريه مرارة الإقصاء من مقامات الكلام المختلفة ،ذلك مكمن خطر اللُّغة بالنِّسبة للفرد في علاقته بالمجتمع .

لقد كان للعرب سبقُ وعيٍ بالصِّبغة الاجتماعية للُّغة،ومن اليسير على النّاظر في مقولاتهم أنْ يلمح حضورَ ذلك في تصوُّرهم أثناء تعرُّضهم للظَّاهرة اللّغوية ،وحسبُك من ذلك قول الجاحظ (255هـ) : « واللّغات إنّما تشتدّ ، وتعسُر على المتكلِّم بها على قدر جهله بأماكنها التي وضعت فيها ، وعلى قدر كثرة العدد و قلَّته ، وعلى قدر مخارجها وخفتها وسلسها ،وتعقّدها في أنفسها، كفرق ما بين الزنجي والخـــوزي ، **إنّ الرّجل يتنخّس في بيع الزّنج فيتكلّم بعامّة كلامهم ، ويُبايع الخوز ويحاورهم فلا يتعلّق منهم بطائل . ولولا حاجة النّاس إلى المعاني وإلى التّعاون و التّرافد و التّقصير عنها لما احتاجوا إلى الأسماء** » [1]،في هذا القول وعيٌ واضح بالعلاقة بين اللُّغة و المجتمع ، فمعرفة اللّغة لا يكون إلّا بعد درايـةٍ بالمجتمع الذي يتكلّمها ، فهُم الذين تعارفوا على مفرداتها و تواطؤوا على معانيها ، وبذلك توطدّت صّلة اللغة بمتكلميها ، وقد اختلف النَّاس مجموعات لاختلاف لغاتهم ، ومثال ذلك ما ذكره الجاحظ من فرق ما بين الزّنجي و الخوزي ، فمن خالط الزّنوج اكتسب لغتهم ، وخاتمة القول تأكيدٌ على الخاصية الاجتماعية للّغة ، وما وضعُ الأسماء إلَّا لحاجة النّاس إلى المعاني التي تعتبر رابطة بينهم ،بها يحصل التّعاون و التّرافد وبتعبير أدقّ هي روابطُ الفرد بمجتمعـــه.

ومن الشّواهد المعروفة في التّدليل على الوعي بالصبغة الاجتماعية للُّغة ، ما قاله ابن جني (392 هـ) حيث حدُّ اللّغة بأنّها « أصواتٌ يعبِّر بها كلُّ **قومٍ** على أغراضهـــم » [2]،فمن لفتات الدّقة في هذا التّعريف ذكر لفظة **القوم** ، فهي بديل عن كلمة المجتمع .

ويتردَّدُ في كتاب لويس (**اللغة في المجتمع**) مصطحان هامَّان هما في رأيه خير تعبيرٍ على وظيفتي اللّغة في الفرد وفي المجتمع [3]:

[1] الجاحظ ،كتاب الحيوان ،تحقيق و شرح : عبد السلام محمد هارون ، شركة و مطبعة: مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط2، 1384هـ . 1965م ، 2/ 89. 201.

[2] ابن جني ،الخصائص ،1/ 31 .

[3] ينظر : لويس ، اللغة في المجتمع ، ص 6. 7.

الوظيفة الأولى : (Manipulaive) هي أن تكون اللغة بمثابة الصّلة التي يتخذها النّاس وسيلة في تبادل المنافع ، فكلما احتاجوا إلى أمر يستعينون به على قضاء حوائجهم الدنيوية لجأوا إلى اللغة فقضت لهم حوائجهم وحققت لهم أغراضهم .

والوظيفة الثانية : Manipulative تلك هي التي تتمثَّل بوضوحٍ في كثيرٍ من أحاديث النَّاس التي لا يراد بها قضاء الحوائج ، وإنَّما تنطلق من الأفواه رغبة في الكلام لذات الكلام .وقد ترجمها د. إبراهيم أنيس في تقديمه للكتاب بالوظيفة التَّنفيسية .

كلّ ما قيل في ذلك إنّما هو شيء من بديهيات النّظر ،مرمـــاه تركيزٌ على الصّبغة الاجتماعية للظّاهرة اللّغوية ، إنمّا المهم من وراء ذلك هو ما يمكن أن يترتَّب عن ذلك في توجيه منهج الدِّراسة ، أو بتعبير آخر كيف يتمُّ دراسةُ اللُّغة باعتبارها ظاهرةً اجتماعيَّـــةً ؟

جاء الاعتراف باللغة ظاهرة اجتماعية في البحث اللّساني الحديث ثمرة للثّالوث الذي ميّز دي سوسير بين اصطلاحاته الثلاثة : اللغة والكلام واللسان ،وحدّد العلاقة بين اللّغة واللسان ،في قوله: « صحيحٌ أنْ ليست اللّغة سوى جزءٌ جوهريٌّ محدّد منه ، **وهي في وقت واحد نتاجٌ اجتماعيٌّ لملكة اللّسان ،و تواضعات ملحَّـــة و لازمة يتبناها الجسم الاجتماعي لتسهيل ممارسة هذه الملكة لدى الأفراد** ... » [1]، لقد كانت هذه هي الفكرة التي ألحّ عليها إلحاحًا شديدًا ، وكلّ ما قام به كان خدمةً لذلك المطلب الأساس ؛ لأنَّ اللُّغة عنده « **لا تكتمل في أيّ فردٍ وحده ولكنَّها توجد لدى الجماعة بدرجة الكمال** » [2]،ومنه كان لزاما أن تكون **اللُّغة المعينة** هي موضوع البحث اللّساني من حيث هي ظاهرة اجتماعية ، ويجب أن تدرس على أنَّها كذلك .

إنَّ الاعتراف باللُّغة ظاهرة اجتماعية يقع في مقابل الاعتراف باللّغة كائنًا حيًّا ،تقع المقولة الأولى شعارا للدِّراسة الوصفية ،أمّا الثَّانية فتصلح شعارًا للدّراسة التّاريخية ، تعكف الأولى على تتبُّع خصائص الظّاهرة ثم إخضاعها للوصف ،وتعكف الثّانية على رصْدِ مظاهر التّطور والبحث عن أسبابه ، ويمكن القول إنّ اعتراف دي سوسير باللّغة ظاهرةً اجتماعيّةً يعد النقطةَ الفارقةَ بينه وبين اللّسانيات التّاريخية التي « **كانت منهمكةً في البحث عن**

[1] فردينان ده سوسر ، محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة: يوسف الغازي ومجيد النصر ، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة ، السداسي الثاني ، 1986، ص 21.

[2] روي هاريس و توليت جي تيلر ، أعلام الفكر اللّغوي التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير ، تعريب : أحمد شاكر الكلابي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، ط 1، 2004م ، ص 260. 261 .

أسباب التَّحولات التَّاريخية في انحرافات النُّطق ، والرّبط العفوي ، وتأثير القياس والتي كانت بالتالي لسنيات الفعل الفردي » [1].

والاعتراف باللّغة ظاهرة اجتماعية على مستوى البحث هو في الأصل قطيعة مع توجّه آخر كان للّغة أن تدرس على منواله في زمن مضى،ذلك التّوجه الذي بحث اللغةَ في ضوء علاقتها بالفكر ،فنظر إليها على أنّها وسيلة لتوصيل الأفكار والتّعبير عنها ،وقد جاءت اللسانيات لتخرجُ باللّغة من تلك الزّاوية فتضعها في إطارها الأدائي داخل المجتمع ، وعيًا بوظيفتها الأساس باعتبارها وسيلةَ تواصلٍ غايتها الفهم والإفهام ،وفي ذلك انتقال بها لتصبح ظاهرةً بشريَّـة شأنها شأن الظَّواهر الإنسانية الأخرى ،وقد أصبحت : « **دراسة الوظيفة الاجتماعية للغة من أهم أبواب الدّراسة اللغوية الحديثة قضاء على بعض التَّصورات اللُّغوية الخاطئة ،أو غير المجدية التي رسبت في عقول الكثيرين غربًا وشرقًا نتيجةً للفلسفات اللُّغوية التي كانت سائدة قبل أن تصبح الدّراسة اللّغوية علمًا وقبل أن تتّضح هذه الدّراسة** » [2].

ومن أهمّ ما ترتّب عن الاعتراف باللغة ظاهرة اجتماعية في الدّراسة الوصفية هو تحديد **موقع الباحث من اللّغة** ،من خلال ضبط علاقته بها ؛فهي بالنسبة له موضوع وصفٍ،كما أنّها بالنّسبة للمتكلِّم أداةً مستعملةً، والدّور المنوط بالباحث إنّما هو الملاحظة والوصف وفقَ آلياتٍ منهجية محدَّدة ، واللُّغة في ذلك خاضعةٌ للمعايير الاجتماعية ولا يمكن أن تخضع لمعايير الباحث ؛ لأنّ العــرف أقوى من المعيار .

لقد جاءت آراء د. تمام حسان في عمومها متّفقةً مع ما استقر في اللّسانيات الحديثة التي أصبح من مسلماتها النّظر إلى اللّغة من حيث هي ظاهرةٌ اجتماعية،ولم يعد من وَكَدِها تِردادُ السُّؤال عن طبيعة اللّغة،غير أنّ الذي نرمي إليه من خلال تتبع آراء د. تمام هو معرفة الأُسس المنهجيَّـة التي اتّبعها في دراسة المعنى رغم وحدة المنطلق التي تنظر إلى اللّغة نظرة اجتماعية ، ثم معرفة مدى تمثُّله لمختلف المقولات اللّسانية في صدد البحث الدّلالي ، وكل ذلك يكشف عن منهجه في البحث الدّلالي بصفة عامة .

إنّ المنهج الصّالح في نظر د. تمام « **لا بدَّ أنْ يعترف بطبيعة اللُّغة باعتبارها ظاهرةً اجتماعيَّةً كالعادات والتّقاليــد والدّين و الملابس وطريقة المعيشة في عمومها ، ولا بدَّ والحالة هذه أن تدرس على نحو ما**

[1] رولان بارت ، مبادئ في علم الدلالة ، ص 47.

[2] محمود السعران ، اللغة والمجتمع رأي ومنهج ، الإسكندرية ، ط2، 1963م .

تدرس الظّواهر الاجتماعية ... ينظر الباحث إلى اللّغة باعتبارها مسلكا اجتماعيا يجري في نماذجَ معيّنة من الأداء ،وإن المجتمع هو الذي يحدد هذه النّماذج بطريق العُرف ،وينظر الباحث إلى اللُّغة باعتبارها كبرى الحقائق الثقافية ، بل باعتبارها أهم مجرى للسُّلوك الإنساني ،وبوصفها وعاءً للتّجارب في كلّ مجتمعٍ من المجتمعات » [1]،في هذا القول تأكيدٌ إلى حدِّ المبالغة على الطَّبيعة الاجتماعية للّغة ، فجعلها وغيرها من سلوكات المجتمع على صعيدٍ واحدٍ ، فـــلا فرق بين اللّغة في نظره وبين مختلف العادات و التّقاليد ، وما الفرد في كلامه واختيار ألفاظه بمختلف عنه في ما تعوَّده من مظاهر حياته اليوميَّة من مأكلٍ وملبسٍ وطقوسٍ وغيرها ، وما انفك يعاود الإلحاح على ذلك المطلب في كتبه و مقالاته ، وكلُّ ذلك تأكيدٌ منه على ضرورة الأخذ في الحسبان أثنـاء بحث اللّغة تلك الصِّبغة الاجتماعية التي تعد أخصَّ خصائصها .

ويرتكز البحث الدّلالي عند د. تمام على توليـة الأهمية الكبرى للعناصر الاجتماعية التي تمثُّل بيئة ميلاد الحدث الكلامي ،حيث قال: « **إغفال العنصر الاجتماعي من اللّغة يحرم الدّراسة من أقوى خصائص هذا الموضوع المدروس ، ويجعل الوصف في هذا المنهج الوصفي يتناول وجهًا شكليًّا من المسألة و يهمل وجهها الآخر الذي يمثّل جوهرها وروحها** » [2]، ويبرز عنده في صدد البحث عن المعنى الدّلالي مصطلح **الثّقافة** ، الذي يستخدمه بمعناه **الانثربولوجي**،فهو يعني كيفية التنشئة ، ويشمل العادات والتّقاليد والمعتقدات وطرق السُّلوك المحدِّدة وهلم جرًّا [3] .

لقد اعترفت اللّسانيات البنيوية باللّغة ظاهرةً اجتماعيـةً ، وحدّدت منهج دراستها على أساس اختيار مساعد للبحث ، يكون مثالا للّهجة موضوعَ الوصف ،ألا يعتبر ذلك خلطًا منهجيًّا بين الاجتماعي والفردي ؟، ثم ألم يحـــرم دي سوسير اللغة المعينة معناها الفـــردي ؟ .

ذهب د. تمام إلى أنّ « **النّظرة إلى اللّغة المعينة باعتبارها ذات وظيفةٍ جمعيَّة تتنافى بعض التَّنافي مع فكرة اختيار متكلّم بلهجة ما ليتّخَذ موضوعا لدراسة هذه اللّهجة،كما أنّ الفكرة القائلة بالاعتراف بفرد متكلِّم غير معين sujefparlant تتنافى مع الاعتراف بشخصية الفـــرد** » [4].، وقد حدّد دي سوسير كيف أنّ

[1] تمام حسان ،اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 22.
[2] نفسه ، ص 23.
[3] ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص 263.
[4] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص 36.

الكلام الفردي يكون مثالا للّغة الجماعية في قوله : « توجد اللغة لدى المجموعة النّاطقة بها على شكل مجموعة آثار مرتسمة في كلّ دماغ على شكل معجم تقريبًا ، وتكون جميع نسخه المتماثلة موزَّعة بين الأفراد ، فهي إذا أشبه ما تكون بشيء موجود عند كلّ فرد وهي مشتركة بين الأفراد جميعا و متموضعة خارج إرادتهم ، ويمكن تمثّل طريقة وجودها بالصّيغة التالية : 1+1+1+1.....= ج نموذج جمعي » [1] ، وبذلك فاللغة المعينة موجودة في الوعي الكلامي للفرد ، كما أنّ ظاهر الكلام الفردي يعدُّ نموذجا للّغة الجماعية ، أي أنّ هناك انسجامًا من حيث المبدأ بين ما يجري على لسان الفرد المتكلِّم الذي أصبح مثالًا للّهجة وبين ما تشتمل عليه لغة الجماعة .

وبذلك يطمئن د. تمام إلى القول : « **وعلى الرّغم من كون اللغة حقيقة اجتماعية فإن الباحث يأخذها عن الفرد المتكلم ، والذي يسمى حينئذ مساعد البحث ، ذلك بأن هذا الشّخص المتكلم يمثل نموذجا من نماذج هذه اللغة ، بل إن طريقته الخاصة في الكلام تعتبر بمفردها إحدى لهجات هذه اللغة المدروسة** » [2].

وتظهر أقوال و تحليلات د. تمام تأثُّـــره بمنهج أستاذه فيرث الذي اهتم بالمكوّن الاجتماعي Sociological (Component)في بحث الدلالة متأثّرا هو الآخر بالأنثروبولوجيا تأثُّرا شديدًا ،وقد أكدّ ذلك قائلا : « إنَّ اللغة ينبغي أن تدرس بوصفها جزءًا من المسار الاجتماعي(Social Process) أي كشكل من أشكال الحياة الإنسانية ،وليس كمجموعة من العلامات الاعتباطية(arbitrary signs) أو الإشارات(signal)» [3].

1ـ 2ـ اللغة منظَّمـــة عُرفيـــة :

الاعتراف بالطّابع العُــرفي للّغة هو وليد الاعتراف بها ظاهرةً اجتماعيَّةً ، فالعُرف المقصود هو العُرف الذي تبنّاه المجتمع وصدرت ألفاظُ اللّغة وعباراتها على منواله ، واللّغة لا تعترف في بنيتها الأساسية صوتًا و صرفًا وتركيبًا ودلالة إلّا بما أقـــرَّه المجتمع من أعراف لُغوية ،وتثير هذه الخاصية مبحثا من مباحث الدَّلالة الأساسية هو مبحث العلاقة بين **اللفظ والمعنى** أو بين **الدال و المدلول** ، بل إنّ البحث الدّلالي في الأساس هو محاولة لضبط العلاقة بين هذا الزوج المصطلحي الذي يستوعب اللغة في مجملها ،«**فالارتباط بين الشّكل و الوظيفة هو اللّغة**

[1] فردينان ده سوسر ، محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة: يوسف الغازي ومجيد النصر ، ص32.

[2] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 22.

[3] أحمد مومن ، اللسانيات النشأة و التطور ، ص 174. 175.

وهو العُرف وهو صلة المبنى بالمعنى »[1] تلك الصّلة هي المشْغَلة التي عكفت على مباحثتَها جهود كثير من اللّغويين ، ومن غير اللّغويين ،والحديث عنها داعٍ إلى بسط القول في مقولة المواضعة والاصطلاح في التُّراث اللغوي العربي ،ومقولة الاعتباطية في الدّرس اللّساني الحديث ،وكلّ ذلك خدمة للغرض الأساس وهو معرفة رأي د. تمام في المسألة تنظيـــرا وإجـــراءً .

أ ـ مقولة المواضعة في التّراث اللّغوي العربي :

لقد بحث علماء العربية لغتهم بحثًـــا مستفيضًا ،وكان سؤالُ العلاقة بين اللفظ والمعنى الفكرة التي « هيمنت على تفكير اللّغويين والنّحاة وشغلت الفقهاء و المتكلّمين واستأثرت باهتمام البلاغيّين و المشتغلين بالنَّقد نقد الشّعر و نقد النّثـــر،دع عنك المفسّرين و الشُّراح الذين تشكّل العلاقة بين اللّفظ والمعنى موضوع اهتمامهم العَلني الصّريـــح »[2]، وليس بمستغربٍ أن تنال المسألة هذا الحظَّ من الاهتمام ،لأنّها تتعلَّق باللّغة في حدّ ذاتها ،واللّغة شركة بين كلِّ تلك المعارف والعلوم لكلٍّ منها زاوية نظر خاصَّة.وقد جاءت متساوقة مع الغَايات والأسس المحرّكة التي يرمي إليها كلُّ متعاملٍ مع النَّص .

ترجع جدليَّة علاقة الألفاظ بمعانيها إلى جذورٍ موغلةٍ في القدم ، ،ولعلَّه جدلٌ موروثٌ عن فلاسفة اليونان[3]،الذين اختلفوا في طبيعة اللّغة ، أ هي اصطلاحية عرفيَّـــة؟ أم هي توقيفيَّـــة ؟ أم هي طبيعية ذاتيَّـــــة ؟ .

نقل ابن جني في الخصائص أطرافًا من ذلك الجدل ، أفرد له بابًا تحت عنوان [باب القولِ على أصلِ اللُّغة أإلهام هي أم اصطلاح ؟] ، قال في مطلعه : « هذا موضعٌ محوجٌ إلى فضلِ تأمُّلٍ ؛ غير أنَّ أكثر أهلِ النّظر على أنَّ أصل اللّغة إنَّما هو تواضعٌ واصطلاح ، لا وحيٌ وتوقيفٌ ، إلاّ أنّ أبَا عليٍّ رحمه الله ، قال لي يومًا هي من عند الله ، واحتجَّ بقوله سبحانه وعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا »[4] .

وإلى جانب القائلين بالوحيِّ و التّوقيف نجد من قال بالصّلة الطَّبيعية الذّاتية بين الألفاظ ومعانيها ، من أولئك عبّاد بن سليمان الصّيمري (ت245هـ) ، فيما نقله السيوطي(911هـ) في قوله : « نقل أهل أصول

---

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 6.

[2] محمد عابد الجابري ، اللفظ و المعنى في البيان العربي ، ص21.

[3] إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص 62.

[4] ابن جني ، الخصائص ، 40/1.يقصد أستاذه أبا علي الفارسي السّني . ينظر : المزهر في علوم اللغة و أنواعها ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، شرحه ووضع فهارسه : محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ،ط 3 ، د.ط ، د. ت ، 8/1 .

الفقه عن عبّاد بن سليمان الصّيمري من **المعتزلة** أنَّه ذهب إلى أنّ بين اللّفظ ومدلوله **مناسبةً طبيعيَّـــةً** حاملةً للواضع على أن يضعَ ، قال: وإلَّا لكان تخصيصُ الاسم المُعيَّن بالمسمَّى المُعيَّن ترجيحًا من غير مُرجِّحٍ . وكان بعض مَنْ يرى رأيه يقول : إنّه يعرف مناسبةَ الألفاظِ لمعانيها ؛ فَسُئِل ما مُسمَّى إذغاغ وهو بالفارسية : الحجر ،فقال: أجد فيه يُبْسًا شديدًا،وأراه الحَجَر » [1] ، ويصف شيخ الإسلام بن تيمية (ت 728هـ) مذهب عبّاد بالشّذوذ ، فقال : « ذهب الجمهور إلى أنَّ الألفاظَ دالّـة على المعنى بالوضع لا لذواتها ، وشذَّ عباد بن سليمان الصّيمري ، فزعم أنَّ دلالتها لذواتها ، وهذا باطلٌ باختلاف الاسم لاختلاف الطَّوائف مع اتحاد المسمَّى »[2].وقال آخر : « المحقِّقون متّفقون إلاّ في مذهب عبّاد ، ودليل فساده أنَّ اللَّفظ لو دلَّ بالذَّات لفهم كلُّ واحدٍ منهم كلَّ اللُّغات ، لعدم اختلاف الدَّلالات الذاتية واللاّزم باطل ، فالملزوم كذلك »[3].

ولا نريد أن نسترسل في عرض ذلك الجدل بين أهل النّظر في طبيعة العلاقة بين الألفاظ و المعاني ، فقد كان لكلّ فريق منهم رأيه الذّي يرافع من أجله ويسوق له من الحجج ما يراه مسوِّغا للتّمسك والبقاء، ولمن أراد تفصيل القّول ففي (المزهـــر) يجد ما يرمي إليه[4] .

وما دام « **أنَّ أكثر أهل النّظر على أنّ أصل اللّغة إنّما هو تواضعٌ واصطلاح** » على حدّ قول ابن جني ، ولصِلة ذلك بما استقرّ عليه الرّأي في الدَّرس اللُّغوي الحديث ، فلا بدّ من معرفة بعض جوانب مقولة الوضع والاصطلاح في التّراث اللّغوي العربي ، من أجل معرفة الفَارق بين ذلك التّصور وبين ما تناولته اللِّسانيات تحت مسمَّى الاعتباطيَّـــة .

قال الرضي الاستراباذي (688هـ): « والمقصود بقولهم وضع اللّفظ : **جعله أوّلا لمعنى من المعاني** مع **قصد** أن يصير **متواطئا عليه بين قوم** ،... ولا يقال لكلِّ لفظة بدرت من شخص لمعنى إنها موضوعة له من دون اقتران **قصد التَّواطؤ بها** » [5]، يشير قوله إلى خصائص **مميّزة** للوضع اللّغوي ، أوّلها أنّ وضع اللّفظ إنّما يكون لمعنى ،وفي ذلك إقرارٌ منه بأسبقيَّة المعنى على اللّفظ ؛ لأنَّ الوضع إنّما يكون لحاجة من المتكلّم للتَّعبير عن معنى من المعاني

---

[1] نفســـه ، 47/1. هو عباس بن سليمان الصيمري من كبار المعتزلة توفي نحو 245هـ ..

[2] هادي أحمد فرحان الشخيري ، الدراسات اللّغوية و النّحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية ،دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1422هـ . 2001م ، ص 64.

[3] عبد العال سالم مكرم ، جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1، 1409هـ .1989م، ص 347.

[4] ينظر :المزهر 7/1وما بعدها .

[5] الرضي الاستراباضي ، شرح الكافيه في النحو ،دراسة و تحقيق : يحيى مصري ، جامعة الملك محمد بن سعود ، ط1، 1417هـ . 1996م ، 2/1.

التي تحُــول في خاطره وفي خاطر من معــه ، وثاني خصائص الوضع التّواطؤ الذي هو انتقال بالوضع من الحالة المفردة إلى الجماعة اللّغوية ، وقد أصاب الحقيقة في قوله : قوم للدّلالة على الخاصية الاجتماعية للّغة ، ويؤكّد ذلك بأنّ اللّفظة لا تنال صفة الوضع إلّا إذا قصد بها التّواطؤ بين النّاس وحصل لها التّداول بينهم ، ويطالعنا الفارابي في هذا الصّدد بمصطلحات ثلاثة هي : الاتفاق والاحتذاء والاتساع ، حيث قال : « **فيتّفق** أن يستعمل الواحد منهم تصويتًا أو لفظة في الدّلالة على شيء ما عندما يخاطب غيره ، فيحفظ السَّامع ذلك . فيستعمل السّامع ذلك بعينه عندما يخاطب المنشئ الأوّل قد **احتذى** بذلك ينفع به فيكونا قد **اصطلحا وتواطئا** على تلك اللّفظة فيخاطبان بها غيرهما إلى أن تتسع » [1]، في قوله تتبع لمسار توالد العلامات اللّغوية من منطلق ضيق (بين شخصين) إلى منتهى متسع (بين أفراد المجموعة)، فالعلامة اللّغوية تواصل رحلتها عبر محطات ثلاث لتستقر جزءا من اللّغة حمّالةُ دلالةٍ متواضعٍ عليها .وتوضيح ذلك فيما يلي :

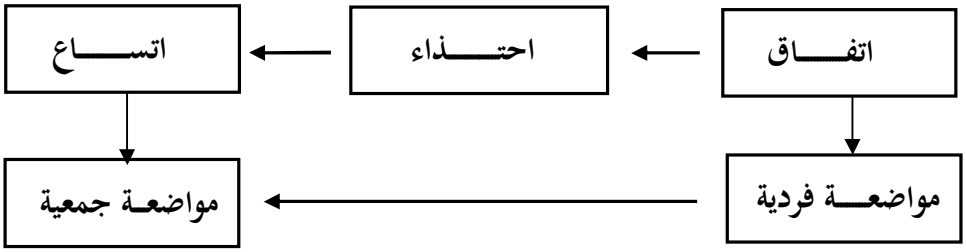

وقد انتقلت مقولةُ الوضعِ من عُمومِ النّظر إلى خصوص التّصور المقترن بفروع المعرفة ،فدخل ذلك النّظر مضاميرَ مختلفة صيَّرته وفق أهدافها وغاياتها ،من تلك علم أصول الفقه ، ، والأصوليُّ ناظرٌ في النّص لاستنباط الأحكام منه ، وذلك قرين البحث في الألفاظ ودلالاتها فهي مناط الاستنباط ،وقد بنى الأصوليُّون بحثهم في الألفاظ والمعاني على أساس نظرية الوَضعِ ، والوضعُ عندهم هـو : « كلّ لفظ وضع لمعنى فيخرج ما ليس بلفظ من الدّوال الموضوعة وما ليس بموضوع من المحرفات و المهملات ، ويدخُل في اللّفظ المفردات والمركبات الستة وهي : الاسنادي والوصفي والإضافي والعددي والمزجي والصّوتي » [2].

[1] الفارابي، كتاب الحروف ، حققه و قدم له و علق عليه : محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، د. ط ، د. ت ،ص127 .

[2] محمد بن علي الشوكاني ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، تحقيق : أبي حفص سامي بن العربي الأثري ، تقديم : عبد الله بن عبد الرحمن السعد و سعد بن ناصر الشثري ، دار الفضيلة ، الرياض ، ط1، 1421هـ . 2000م ، ص 104.

وتجدر الإشارة هنا إلى رأي رآه د. تمام موازنا بين دراسة المعنى عند الأصوليين ودراسته عند المناطقة ،و حاصلها قوله : « ولكن المعنى في الحالتين ـ حالة الأصوليين وحالة المناطقة ـ (حكم) أي أنَّه ليس عرفيًّا ولا اجتماعيا وإنَّما هو عقليٌّ فني لا صلةَ له بالعرف العام وإن اتَّصل بعرف خاص هو عرف الأصوليين أو عرف المناطقة . وكما نظر المناطقة في المطابقة والتضمن و اللزوم و الماجرى و الماصدق والحدّ والمقولة والجنس والنوع و الفصل والخاصة و العرض وفي المقدِّمة الصُّغرى و الكبرى وفي الكليّة و الجزئية وفي السَّالبة و الموجبة نظر الأصوليون في مفاهيم اقتضاها منهجهم سواء من حيث العلاقة بين الكلمة ومدلولها أو من ناحية القواعد الأصولية العامة أو من ناحية الحكم ... ومثَل القواعد الأصولية في استخراج الأحكام مثَل الترتيبات الشكلية للقضايا المنطقية وكما يكون الحكم المنطقي بالصواب أو الخطأ يكون الحكم الأصولي بالوجوب أو بالإباحة أو التحريم فالمعنى الأصولي إذا من قبيل المعاني العقلية لا العرفية ومن الفنية لا الاجتماعية ... » [1] ، وقد عرض لتقسيم الحنفية والشافعية لدلالة اللفظ ملخصين في المخططين التاليين [2]:

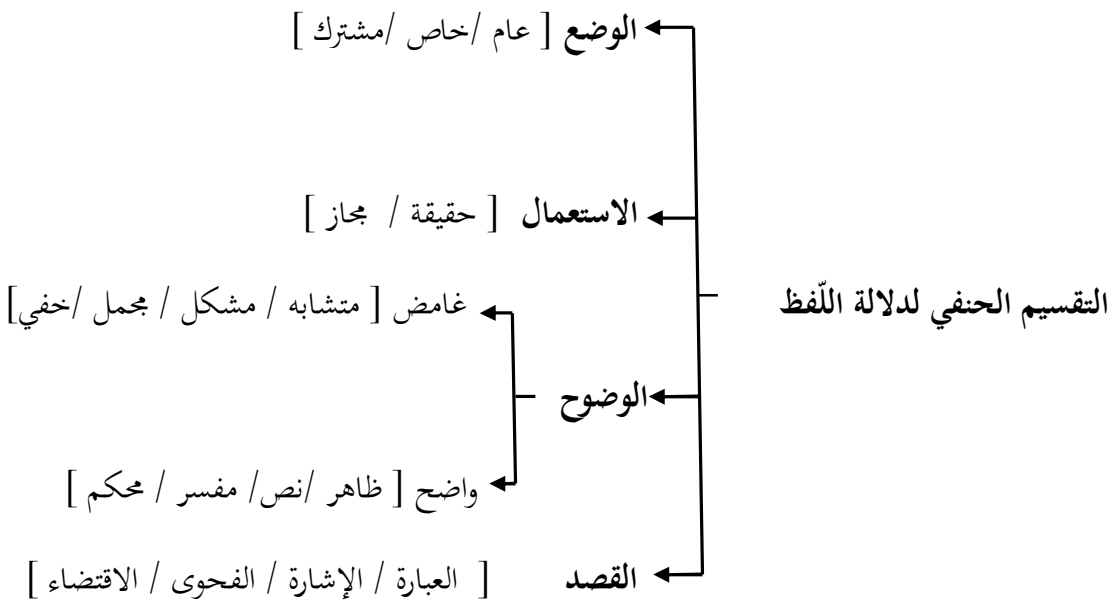

[1] تمام حسان ،اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 21. 24.

[2] نفسه ، ص 22.

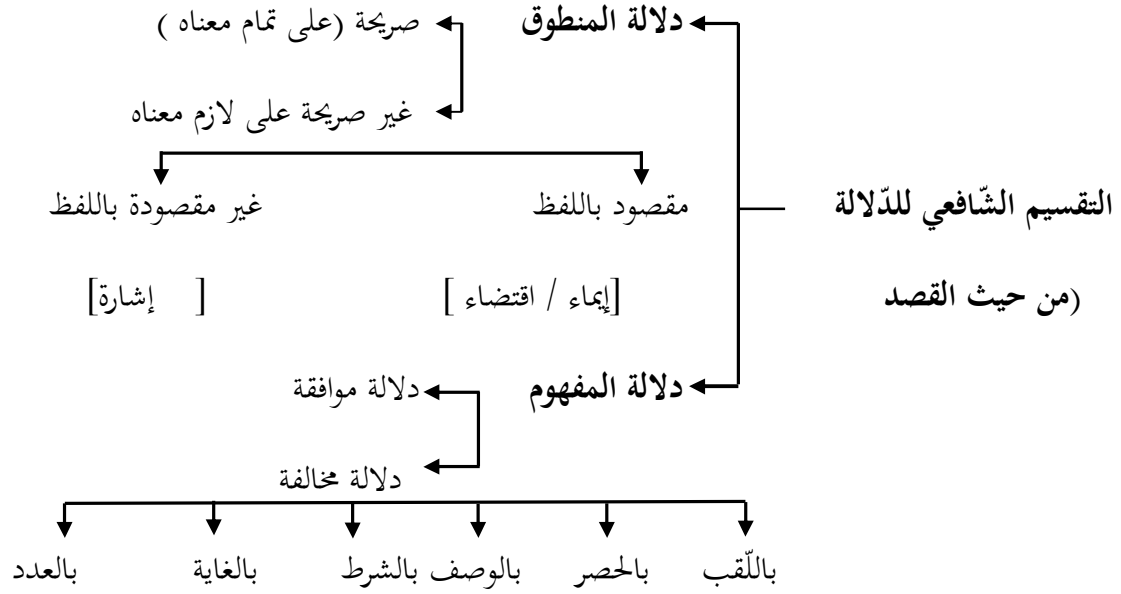

لقد انتهت موازنة د.تمام ـ في قوله السّابق ـ إلى المساواة بين تصور علماء أصول الفقه وبين المناطقة فكلاهما ـ في نظره ـ نظر إلى المعنى باعتباره حُكمًا عقليًّا مردُّه إلى العرف الخاص لا إلى العُرف الاجتماعي العام ، ويقابل الحُكم بالخطإ أو بالصّواب عند المناطقة الحكم بالتّحريم أو بالإباحة أو بالوجوب عند الأصوليين ، ولم يوافقه الرّأي د. مصطفى جمال الدّين الذي نظر في ممارسات الأصوليين فوجدها لا تؤيّد ما قال به د.تمام ، فكان أنْ حمَل رأيه على محملِ الغرابــة فقــال : « ووجه الغرابة في ذلك أنّ (**الحكم**) الذي يستنبطه الأصوليون من النّصوص الشّرعية ليس هو(**المعنى**) الذي يبحثون عن دلالة الكلمة أو الجملة عليه ، فهذا المعنى الذي فيه يبحثون يساوي عندهم في الدّلالة عليه نصّ الشارع وقول الشاعر ، أما **الحكم** الذي منه يستنبطون فهو **النّتيجَة** التي يبنونها على **الفهم العرفي العام** لدلالة النّصوص ـ ومن نصّ الشارع ـ فأين هذا من ذاك ؟» [1] ، ومحصول الاعتراض أنّ د. تمام أخلط بين الحكم والمعنى فرآهما سواء وهما في متصوَّر علماء الأصول ليسَا كذلك ، إذِ المعنى عندهم هو دلالة النّص ، أما الحُكم فهو النَّتيجة التي يستمدونها من الفهم العُرفي العام للنّصوص .

ب ـ مقولة الاعتباطية في اللّسانيات الحَديثة :

لقد درس الوصفيُّون المعنى « بطريقةٍ وصفيَّة محضة ترتكز على المعنى أو المعاني التي تدلّ عليها الكلمات اليوم أو عند أيِّ لحظة زمنيَّة معينة من غير إشارة إلى كيفيَّة اكتساب الكلمة لمعناها هذا بمرور الزَّمن » [2].

[1] مصطفى جمال الدين ، البحث النحوي عند الأصوليين ، ص 7. 8.

[2] علي زوين ، منهج البحث اللغوي بين التراث و علم اللغة الحديث ، ص 176.

وإنّ الحديث عن العلاقة بين الدّال و المدلول هو حديث عن تصوّر للغة في ربطها بين مكونيها الأساسيين ، وبيان طبيعة كل منهما هو بيان لطبيعة اللّغة، ولقد انطلق دي سوسير في علاج هذا الإشكال من رفضه للتّصور القائم على أن اللّغة مدوَّنة تقع فيها الكلمات (العبارات) متناظرة مع مجموعة الأشياء ، أو تقع فيها مجموعة الأسماء في مقابل مجموعة من المسميات ،فذلك تصوّر قابل للنّقد من جوانب عدَّة [1]:

1ـ إنه يفترض أفكارا مهيأة سابقة على الكلمات .

2 ـ لا يفيد بشيء فيما إذا كان الاسم ذا طبيعة صوتية أو نفسية .

3 ـ يجعلنا نفترض أن الرّابط الذي يجمع بين اسم وشيء إنما هو عملية بسيطة جدًّا ، وهذا بعيد عن الحقيقة ، ويقيم دي سوسير في مقابل هذا التّصور تصوّرا آخر ممثَّلا كما يلي[2] :

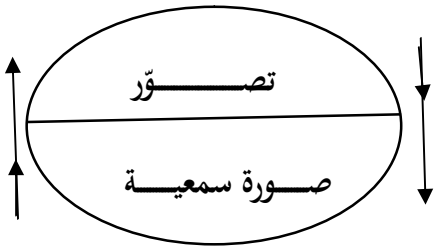

[تصوّر العلامة اللّسانية عند سوسير]

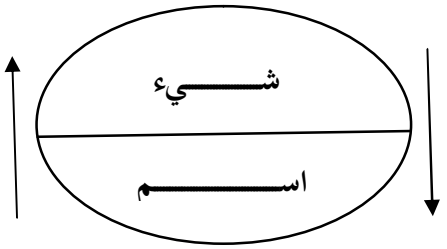

[تصوّر العلامة اللسانية قبل سوسير]

يقوم تصوّر العلامة اللّسانية (الدّليل) عند دي سوسير على مفهومين أساسيين هما : الصُّورة السَّمعية و التَّصور ، ثم طبيعة العلاقة بينهما ، أمّا التَّصور القائم على الرّبط البسيط بين الاسم و الشَّيء فهو مرفوضٌ عنده للأسباب التي سبق ذكرها ، ويجمل ذلك في قوله : « **إنّ العلامة اللغوية لا تربط شيئا باسم بل تصوّرا بصورة سمعية ،** وهذه الأخيرة **ليست الصّوت المادي ، الذي هو شيء فيزيائي صَرْف ، بل هي الدّفع النفسي لهذا الصوت، أو التّمثل الذي تهبنا إيَّاه شهادة حواسنا . إنّ الصّورة السّمعية هي حسيَّة** ،وإذا ما دعوناها ماديَّة فإنما تكون في هذا المعنى فضلا عن مقابلتها مع التّصور الذي هو العبارة الأخرى للتّرابط **الأكثر تجريدا** بشكل عام وعندما نلاحظ لساننا ، فإن الصّفة النّفسية لصورنا السّمعية لتبدو جيدا ... »[3] ومن هذا القول يمكن أن نحدّد المفاهيم الأساسيَّة التي ينبني عليها مفهوم العلامة اللّسانية :

[1] ده سوسير ،محاضرات في الألسنية العامة ، ص 87 . 88

[2] ينظر : حنون مبارك ، مدخل إلى لسانيات سوسير ، سلسلة توصيل المعرفة ، فاس ،المغرب ، ط1، 1987م ، ص 42، 86.

[3] ده سوسير ،محاضرات في الألسنية العامة ، ص .88

الصُّورة السّمعية : ليست هي الصّوت المادي الفيزيائي الصّرف ،وإنَّما هي البصمة النَّفسية للصّوت ، وتتَّضح الطَّبيعة النَّفسية للصُّورة السَّمعية عندما نكلِّم أنفسنا دون تحريك الشّفاه أو اللّسان ،أي أنَّ الصُّورة السَّمعية هي الإدراك النَّفسي للكلمة الصَّوتية ، وهي ما اصطلح عليه بالـــدّال .

التّصـــوُّر : هــو الفكرة الأكثر تجريدًا بالنِّسبة للصّورة السّمعية المجرَّدة ،أو هو جملةُ الأفكار التي بينها وبين الصُّورِ السَّمعيَّة (الدال) علاقةُ ترابطٍ وتداعي ،وبذلك فالتّصور هو المدلول الذي يشير إليه الدَّال .

ـ **العلامـــة اللِّسانيَّـــة** : يشير السّهمان في الرّسم المبين أعلاه إلى العلاقة الرَّابطة بين مكوّني العَلامة اللِّسانية ، حيث يُظهر التَّشابك والتَّداعي بين الصّورة السَّمعية وبين التّصور ،وذلك هو العلامـة اللِّسانيَّة التي هي النَّسقُ بين التّصور وبين الصّورة السّمعية .وممَّا سبق نصل إلى تحديد المعادلات التي أقامها دي سوسير في صدد حديثه عن العلامة اللِّسانية : **الصّورةُ السّمعيَّـة =** أثر نفسي (المدلول)/ التّصوّر **=** الفكرة (الدال)

العلامةُ اللِّسانيَّـــة = (المدلول **+** الدليل) .

ـ **العلاقـــة الرَّابطـــة** : بعد أن حدَّد دي سوسير المقصود بالصّورة السَّمعية ذات الطَّبيعة النَّفسية ، وحدَّد المقصود بالتَّصورِ ذي الطَّبيعة المجرَّدة ،وجماع هذين العنصرين هو العلامـة اللّسانية ،كان لا بدَّ له من توضيحِ طبيعة العلاقة بين الدّوال و المدلولات انطلاقا من هذا االتّصـور ، فقال مؤكِّدا : « إنّ الرّابط الجامع بين الدّال و المدلول هو **اعتباطي**،وببساطة أكثر يمكن القول أيضا : إنّ العلامة الألسنية هي اعتباطية ، وذلك لتعريفنا العلامة إنّها مجموع ما ينجم عن ترابط الدّال بالمدلول وهكذا ففكرة (أخت)لا ترتبط بأيّ صلة داخليّة مع تعاقب الأصوات أ.خ. ت . تلك التي تقوم مقام الدّال بالنسبة لها »[1] ، لقد جعل العلاقة بين الفكرة (أخت) وهي فكرة (**موجودة في كلّ الألسنة**) وبين المتوالية الصّوتية (**وهي رمزٌ تختلف فيه الألسنة**) ،علاقةً اعتباطيَّةً أي أنَّه لا توجد رابطة طبيعية أو عقلية بين الفكرة والرّمـــز ،أي أنّ الكلمات ليست معللّة ،وإنما محض علامات لغوية وقع عليها عرف و تواضع الجماعة الناطقة بها فاستحالت رموزا دالّة معبرة عن صور ذهنية كامنة في مخيال الفرد والجماعة .

ـ **الاعتباطية بين الحريَّـــة و القسريَّـــة**: الاعتباطية عند دي سوسير لا تخضع للاختيار الفردي ، و«ليس للفرد القدرة على تغيير أي شيء في علامة ما وذلك عند ثبوتها وتمكنها في مجموعة لغوية ... »[2] .وبذلك فالعلامة اللّغوية اعتباطية بالنّسبة لوضع المجموعة اللّغوية ، والفرد وإن كان مشاركًا في الوضع فإنّه ليس له القدرة على تغيير

[1] نفســـــه ، ص89. 90.

[2] نفســـــه، 91.

ما استقر عليه وضع أيّ كلمة من الكلمات ، وذلك ما عبر عنه دي سوسير بمصطلحي : الثبوت والتّمكن ، وهما مصطلحان يقابلان ما سبق إيراده ضمن قول الرضي معبرا عنه بالاتّســـاع .

وفي ضوء مناقشة الحرية و القسريَّــة بالنِّسبة للعلامة اللُّغوية ،يضع سوسير مبدأ الاعتباطية على محكّ الزَّمن ليفحص العلامة اللّسانية على خطّي الآنية و الزمانية ،ليفحصها من حيث هي تنتمي إلى اللُّغة الإرث ، ومن حيث هي تنتمي إلى اللُّغة في الحقبة الرَّاهنـــة ،ومن ثم يتمُّ الكشف عن صفتي الثَّبات و التَّبدل في هذه العلامة ، وفي ذلك يقول دي سوسير : « ومهما أوغلنا في الزّمن فإنّ اللُّغة تبدو دائما ميراثا للحقبة السَّابقة أيًّـا كانت ... وفي الواقع ليس هناك من مجتمع إلَّا ويعرف اللّغة أنها نتاج إرث الأجيال السَّابقة ، كما لا بد من تناولها بما هي عليه ولهذا فليس لمسألة أصل اللغة تلك الأهمية التي دارت حولها بشكل عام ... إنَّ الغرض الحقيقي والوحيد للألسنية إنما هو الحياة الطَّبيعية والمنتظمة للُّغة مكوّنة ومشكلة ، وحالة لغة ما هي دائما نتاج عوامل تاريخية ، وهذه العوامل هي نفسها التي تفسر ثبات العلامة »[1] ، إذًا فالعلامة اللّغوية لها من الثّبات الذي هو وشيجةُ اتِّصالها بالماضي من حيث هي ممثال اللّغة في طابعها الاستمراري الذي يضمن انتقالها عبر سيرورتها الزّمانية محافظة على حمولتها الدّلالية ، ولكن ذلك لا يعني جمودَ اللّغة ، فاللُّغة قابلة للتّغير بفعل المجموعة الناطقة عبر الزّمن ، ولا يمكن تسجيل أي تغير بالاعتماد على الزمن وحده ،« فالزّمن لا يؤثّر فيها ـ اللغة ـ وعلى العكس فإذا ما قدرنا المجموعة الناطقة من غير دخول عنصر الزمن ، فإننا نلاحظ **تأثير القوى الاجتماعية الفاعلة في اللغة** ... »[2].

يثير الحديث عن مقولة الوضع والاصطلاح ومن بعده الحديث عن الاعتباطية في تصوُّر دي سوسير إلى بيان موقع هذه من تلك ، وذلك أمر يتطلب تتبع مقولات القدماء على تعدّد توجهاتها ، والوقوف على مبدإ الاعتباطية كما عرضه صاحب مصنف (**محاضرات في الألسنية العامة**) في المصنف كلّه ، ولعلَّنا نطمئن إلى ما قدّمه د. عبد السّلام المسدّي الذي فصَّل القول في المسألة في الفصل الثَّاني من كتابه (التّفكير اللساني في الحضارة العربية) [3]، وقد وجد كوامن التّصور الاعتباطي للحدثِ اللّساني ماثلةً في التّراث العربي شاهدةً سبق واضحٍ ووعي بيِّن الملامح ،تناقله الدّارســون جيلًا بعد جيــلٍ ، شواهد ذلك مقولات أبي نصر الفارابي 339 والقاضي أبي الحسن عبد الجبار(ت 415هـ) وابن سينا(ت 428هـ) وابن حزم الأندلسي (456هـ)ابن سنان الخفاجي(466هـ) وعبد القاهر الجرجاني (471هـ) وأبي حامد الغزالي(505هـ) وغير هؤلاء وهؤلاء .

[1] نفســـــه، 94.

[2] نفســـه، 100.

[3] ينظر:عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص 106وما بعدها .

وقد كان للعالمين الانجليزيين **أوجدن وريتشارد اللذين** تنسب إليهما الصّياغة العلمية للنّظرية **الإشارية** (Refernrrial Thory)، في كتابيهما **معنى المعنى**the mening of mening الصادر سنة 1923م ، رأي في تصور العلاقة بين الألفاظ و معانيها ، فهو عندهم يتكون من ثلاثة عناصر ممثلة في المثلّث التالي[1]:

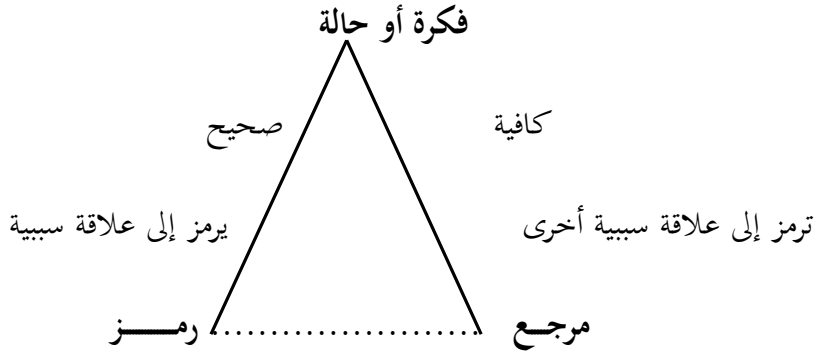

يرمز إلى علاقة منسوبة صادق

تمثل أضلاع المثلث العلاقات بين العناصر ، والملاحظ أنَّ العلاقة بين الرَّمز (الكلمة) و المرجع (المشار إليه) الممثَّلة في الضِّلع السُّفلي علاقة إشارية غير مباشرة ، وتلك العلاقة هي التي يهتم بها باحث اللّغة ، والحديث عن المعنى في هذا الطّرح لا يتم « إلا بعد تشقيقه إلى عناصر أربعة هي (**القصد و القيمة و المدلول عليه و العاطفة**)وعندهما أنّ معنى الكلمات لا يرى إلَّا حيث يتوسَّع في الرّموز بوضعها في سياقات مختلفة contextualizationفما يمكن أن يسمى حاصل جمع معنى الكلمة ، إنما هو وظيفة مركبة من القصد نغمة الإحساس و الفكرة »[2] .

ويوضح د. تمام ذلك قائلا : « وتوجد العلاقات السببية بين الفكرة و الرمز ، فالرمز الذي نستعمله حين الكلام مسبب من ناحية عن الفكرة ، ومن ناحية عن عوامل اجتماعية و نفسية ، كالغرض الذي سبب الفكرة ، وأثر الرمز في الآخرين وموقفنا نحن . وحين نسمع ما يقال ، تسبب الرموز لنا أن نقوم بعملية تفكير ، وأن نتخذ موقفا مشابها لموقف المتكلم و نشاطه »[3] ، والعلاقة بين الكلمة ومعناها يفهم على وجهين[4]:

[1] أوغدن و ريتشاردز ، معنى المعنى (دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية) قدم الكتاب و ترجمه : كيان أحمد حازم يحيى ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ليبيا، ط1، 2015 م، ص 70.

[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 242. 243.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 248.

[4] أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 55.

1ـ **معنى الكلمة هو ما تشير إليه** : دراسة المعنى هنا تقتضي الاكتفاء بدراسة جانبين من المثلث ، وهما جانبا الرمز ، و المشار إليه .

2ـ **معنى الكلمة هو العلاقة بين التعبير و ما يشير إليه** : دراسة المعنى هنا تتطلب دراسة الجوانب الثلاثة ، لأن الوصول إلى المشار إليه يكون عن طريق الفكرة أو الصورة الذهنية .

ولم تسلم هذه النظرية من الانتقادات ولعلّ أهمها أنها «اهتمت بالكلمات التي تشير إلى أشياء ،ولا تهتم بالكلمات مثل (لا) (لكن) (أو)كما أن معنى الشيء غير ذاته فمعنى كلمة تفاحة ليس هو التفاحة ، التفاحة يمكن أن تؤكل والمعاني لا يمكن أن تؤكل »[1].

وقد جاءت **معاجة أوجدن وريتشارد** على طريقة الفلاسفة ،لذلك نجد د. تمام بعد التنويه بما تضمنه كتاب "**معنى المعنى**" يردف قائلا: إنّ « طريقة الفلاسفة في علاج المعنى لا تفيد الدّراسات اللّغوية منها إفادة مباشرة لأنّ الفلاسفة يهتمُّون بالعلاقات الذِّهنية بينما يهتم اللُّغويون **بالعلاقات العرفيَّـــة التي تربط بين المبنى و المعنى ، وإذا اهتمَّ الفيلسوف بكنه العلاقة اهتم اللّغوي بشكل العلاقة بين الرمز وبين مدلوله** ، ويهتم اللغوي فوق ذلك بنوع من المعاني ينسب إلى الأجزاء التحليلية يسمى المعنى الوظيفي ، **كما يربط بين المقام وبين المعنى ربطا مقصودا** وهما أمران لا يهتم بهما الفيلسوف كثيرا ... »[2] .

أما ليونارد بلومفيلد Leonard Bloomfield[1887 ـ 1949م]، فهو من الذين تبنّوا المنهج السّلوكي في دراسة اللغة ،القائم على مخالفة النّظرية التصوّرية في كثير من المفاهيم الذِّهنية مثل : العقل و التّصور و الفكرة ، وقد جاءت نظرته إلى العلاقة بين الكلمة ومعناها مستمدة من النّظرة السّلوكية ،القائمة على المثير و الاستجابة ،ومن هذا المنطلق عرف معنى الصّيغة اللّغوية بأنّها « **الموقف** الذي ينطقها المتكلم فيه و**الاستجابة** التي تستدعيها من السّامع ، فعن طريق نطق صيغة لغوية معينة يحث المتكلم سامعه على الاستجابة لموقف . **هذا الموقف وتلك الاستجابة هما المعنى اللغوي للصّيغة** »[3] ،وقد رأى في هذا التّصور تفسيرًا علميًّا قائمًا على أشياء واقعة تحت الملاحظة ، فالبحث في معاني الصيغ اللغوية لا يكون إلا عن طريق معرفة ما يحيط بالمتكلم من جملة المواقف ، ويوضح أكثر في قوله : « إنّ **المواقف** التي تدفع النّاس للكلام تشمل كلّ شيء وكل حدث في هذا الكون ، فإذا أردنا أن نعطي تعريفا علميا دقيقا لمعنى أي شكل من أشكال اللغة فيجب أن تتوفر لدينا **معرفة علمية دقيقة عن كل شيء في عالم المتكلم** ، ولكن مدى المعرفة البشرية محدود جدًّا بالنِّسبة لهذا الأمر ؛

[1] نفسه ، ص56.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 26.

[3] أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ،ص 60.

فنحن نستطيع ـ مثلا ـ أن نعرف معنى أحد الأشكال اللغوية بشكل دقيق عندما يتعلق الأمر بإحدى المواد المحسوسة التي توفرت لدينا المعرفة العلمية عنها ـ فنستطيع مثلا ـ أن نعرف أسماء المعادن بالرجوع إلى الكيمياء أو علم المعادن كأن نقول : معنى كلمة (ملـــــح) هو كلوريد الصوديوم ، ولكن ليست لدينا طريقة أخرى لتعريف معاني كلمات مثل الحب والكره ... لأنها تتعلق بمواقف لم تصنف تصنيفا علميا دقيقا وأمثال هذه **الكلمات تكون الأغلبية العظمى من مفردات اللّغة** ... »[1]،وبذلك يقيم بلومفيلد دراسة المعنى على أساس المواقف الدَّافعة وهو السبيل المتوخّى لتحقيق العلمية في تحديد المعنى ، وقد جعلها قرينة المعرفة العلمية بحيثيات المتكلم ، وقد اعترضه عارض المعرفة البشرية المحدودة التي لا تقدم المعطيات الوافية مضافا إليه أنّ أكثر مفردات اللغة عصية على التصنيف العلمي الدقيق ، ويمثل الترابط بين (الصّيغة(مثير) ومعناها(استجابة)في نظر السّلوكيين في الشّكل المعهود :

(م ^{1} ←——— س ^{1}) (م ^{2} ←——— س ^{2}) (م ^{3} ←——— س ^{3}) ....

أما جون فيرث فقد نظر إلى المسألة نظرةً سياقيَّــة ، التي تلخَّصت في القول : « لا تبحث عن معنى كلمة ، ابحث عن استعمالاتها »[2] ، وقد نأت بهم هذه النّظرة عن جدل العلاقة بين اللّفظ و المعنى ؛لأنّ المفردات في المعجم متعددة الدّلالة و لا يكبح انفتاحها إلّا السّياق،ولذلك استقر الرأي عند فيرث أن المعنى هو حصيلة العمل اللّغوي كلّه بلا استثناء ، ليس المعنى عنده شيئا يبحث عنه في العقل أو المنطق أو حتى في القاموس ، إن المعنى عنده مجموعة الخواص اللُّغوية للحدث الكلامي [3].

ج ـ مقولة العُرف عند تمام حسّان :

يكاد يتفق غالبية اللّغويين العرب المحدثين على أنَّ العلاقة بين الدّال ومدلوله علاقةٌ عرفيَّةٌ اعتباطيَّةٌ[4] ، ولكنّ الذي يستحق التّوضيح هو ضبط مقولة العُرف والاعتباط ، ومعرفة إلى أيّ مدى يمكن تحديد تلك العلاقة العرفية بين الدَّوال و مدلولاتها . وتحسن الإشارة إلى أنّ د. تمّام عبر عن هذه الثّنائية بمجموعة من الاصطلاحات،حيث ذكر (الكلمة / المعنى)، (والرّمز /المعنى)، و (المبنى / المعنى) ،(السّمة /الموسوم) (الشّكل / المضمون) .

[1] علي زوين ، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، ص173.

[2] ستيفن أولمان ، دور الكلمة في اللغة ،ص62. وينظر : فندريس ، اللغة،ص 231، . وينظر : بالمر ، علم الدلالة ، ص51 .

[3] كمال بشر ، التفكير اللغوي بين القديم و الحديث ، ص 148.

[4] وُجد من الدّارسين المحدثين من قال بالصِّلة الطبيعية من أمثال : الشدياق و جرجي زيدان و العلايلي و العقاد . ينظر : عبد القادر أبو شريفة و حسين لافي و داود غطاشة ، ينظر : عبد القادر أبو شريفة وآخران ،علم الدلالة والمعجم العربي ، دار الفكر ، عمان ، ط1، 1409هـ . 1989م ، ص32.

يفتتح د. تمام حديثه عن الرّموز اللّغوية مستشهدًا بأقوال اللّغوي لويس التي يعبّر فيها عن علاقة اللّغة بالمجتمع ، ثم عن طبيعة الرّموز اللّغوية ، ومن ذلك قوله : « ثمة ثلاث نقاط مشتركة بين المحاولات المتعدّدة المتشعّبة في هذا القرن لوصف طبيعة العقل : تلك هي : أولا :أنّ العقل نوع من السّلوك والنشاط . ثانيا : أنّ الفرد نفسه يغلب أن يكون إلّا شاعرا بنشاطه العقلي . ثالثا : أنّ الطّابع الجوهري لهذا النشاط هو استعمال الرّموز ، والرّموز اللّغوية بصفة رئيسية» [1] ، وبذلك فاللّغة نظامٌ رمزيٌّ يستعمله الفرد في التّواصل مع العالم الخارجي ،وهو سلوك عقليٌّ ذو طابع ترميزيٍّ دالٍّ من حيث هو خاضعٌ لوعي منشئه، وتتفرع العلاقات بين الرُّموز ومعانيها إلى ثلاثة أنواع[2]:

1ـ **العلاقة الطبيعيـــة** : هذه العلاقة يكون فيها الرّبـط بين الرّمز ومعناه ربطا طبيعيًّا ، ولا يدخل المنطق ولا العرف في تحديد هذه العلاقة ،ومثالها أن تحسَّ في معدتك بتقلص فتعلم أنّك جائع ، وقد جاءك العلم عن طريق علاقة طبيعية بين الرّمـــز (الإحساس) وبين معناه (الجوع) .وهذا النوع من العلاقة لا توجد في اللّغة إلا عند الكلام عن صنف الكلمات المحاكية للأصْوات مثل : الفحيح و الحفيف والخرير و الزئير ... [3] ،ويعرفها د.عادل الفاخوري بقوله : « هي الدّلالة التي يجد العقل بين الدّال و المدلول علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه ،كدلالة الحُمرة على الخجل والصُّفرة على الخوف » [4] ،ويحسن هنا أن نورد تجربة قام بها د. إبراهيم أنيس مع طلبة الليسانس في كلية دار العلوم وطلبة التوجيهية في إحدى المدارس الثانوية ، حيث عرض عليهم مجموعة من الكلمات النّادرة هي : (**الهبلع** ، **الجرفاس** ، **الخيتعور** ، **النعثل** ،، **القهبلس** ، **القذعملة** ، **الطربال** ، **الشنعوف** ، **العثلط** ، **القفندر**)وبعد عرض هذه الكلمات طلب منهم تسجيل ما تُوحيه كلُّ لفظة من دلالة ، وقد ألمح إليهم بما يحصر تخمينهم في نطاق محدود ؛ فقال لهم : إنّ **الهبلع** ،**و الجرفاس** ،**و الخيتعور** ،**و النعثل** ، صفات للرجل ،**والقهبلس والقذعملة** ،**من صفات المرأة** ، **و الطربال** صفة للبناء ،و**الشنعوف** جزء من الجبل ، و**العثلط** صفة للبن ،و**القفندر** لواحد من الجمال أو القبح فأيهما تختار ؟.

ومن ملاحظاته بعد التجربة ما يلي :

[1] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 107.وينظر : الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللّغوي العربي ، ص 319.

[2] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ص 110. وينظر : مقالات في اللغة و الأدب ، 1/ 415. 416.

[3] ينظر : نفسه ، ص 110 .

[4] عادل الفاخوري ، علم الدّلالة عند العرب (دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة)، دار الطليعة ، بيروت ، ط2، 1994، ص 42.

1ـ بعض الطلبة دار العلوم لم يجيبوا بشيء عن بعض الكلمات ، لأنه طلب منهم عدم الإجابة عندما يكون على علم بمدلول الكلمة .

2 ـ إن مجموعة من الطلبة الذين ينتمون إلى وسط اجتماعي واحد ويشتركون في الثقافة و البيئة التعليمية استنبطوا دلالات مشتركة بنسبة 60 % في المتوسط ، ولا تكاد الدلالة المعجمية الصحيحة تتجاوز 42% عند طلبة دار العلوم ، أمّا عند طلبة التّوجيهي فلم تجاوز 30% لأنّهم أقلّ اتّصالًا بالثّقافة اللّغوية من طلبة دار العلوم .

3 ـ إنّ نسبة كبيرة من الاشتراك في استيحاء الدّلالات تتمُّ في الوسط الموحّد الثّقافة والمتقارب في التّجارب .

وقد انتهت به نتائج التّجربة إلى القول : « لا شكّ أنَّ الذين ينكرون الصّلة بين الأصوات والمدلولات هم أقرب الفريقين إلى فهم الطبيعة اللّغوية ، فهم الذين يجرّدون الظواهر اللّغوية من كلّ غموض » [1] .

2ـ **العلاقـــة المنطقيَّـــة** :يكون الرَّبط بين الرّمـــز ومعناه ربطًا منطقيًّا عقليًّا فكريًّا ، مثاله الذي ينظر إلى سحابة داكنة حافلة(الرمـــز) فيتوقع المطر (المعنى) ، والربط هنا ربطٌ منطقي عقلي[2] .

3ـ **العلاقة العُرفية** : هذه العلاقة هي التي تحكم العلاقة بين الرّموز اللّغوية وبين مدلولاتها ،وقد بسط د . تمام القول فيها في معرض الحديث عن ما اصطلح عليه **بالرّمـوز اللغوية** ، فأفرد لها فصلا كاملا استغرق ما يقارب أربعين صفحة من كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية، وذهب إلى أنّ القول بالعلاقة العرفية هو قرين القول باللّغة ظاهرة اجتماعية ، فإذا « كان العُرف هو الذي يحدّد المقاييس الاجتماعيَّة في كلِّ أولئك ، **فالصّحيح أنّ العُرف هو الذي يحدِّد معايير الاستعمال في اللّغة وإذا كان الفرد خاضعا لما يحدّده العرف من المقاييس الاجتماعية ،فهو خاضع لما يحدّده العرف من اللّغة** ، فالمتكلم الذي يستعمل لغة المجتمع الذي نشأ فيه يستعمل أصواتها وصيغها ومفرداتها وتراكيبها حسب أصول استعمالية معينة،يحذقها بالمشاركة في التّخاطب ويمرن عليها ويطابقها دون تفكير في جملتها أو تفصيلها ... » [3]. ويضيف : « **فالعلاقة بين الاسم والمسمى غير طبيعية ولا منطقية** ، ولكنها **عرفية** ، ونتيجة من نتائج **الوضع** ، وإن العرف ليختلف باختلاف المجتمعات وباختلافه تختلف اللّغات ولو كانت العلاقة بين الاسم و المسمّى طبيعية أو منطقية لكان الكلب كلبا والحمار

[1] إبراهيم أنيس ،دلالة الألفاظ ، ص129.

[2] ينظر : تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ص 110. **111**.

[3] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 18. 19.

حمارا في كل لغات البشر ، ولكن اختلاف العرف من مجتمع إلى مجتمع آخر جعل أولهما كلبا في اللغة العربية و dog في اللّغة الانجليزية وهلم جرا »[1]، ويضيف شارحا وموضّحا : « ومعنى تحكُّم العرف في استخدام الرّموز أنّ **الرّبط بين الـرّمز الذي يستخدم في الاتّصال وبين مدلوله ربط اعتباطي** ،لا سبب له من الطَّبيعة أو المنطق ،ومرجعه الوحيد هو اتّفاق المجتمع عليه لا أكثر ولا أقل »[2] ،وقد تضافرت أقواله مؤكّدة على أنّ اللّغة في عمومها لا تعترف إلّا بالعلاقة العرفية رابطةً بين دوالها ومدلولاتها ، ولا يكتسب النّظام اللّغوي الرّمزي شحنته الدّلالية إلا من طريق عرف الجماعة اللّغوية الذي ينقله من اللّغو المبهَم إلى الكلام المفهِم.

وصوغ تعريف للغة من هذا المنظور الرّمزي لا يكفي أن يقال بأنّها : « نظام من الرّموز الصّوتية الاعتباطية التي يتم بواسطتها التّعاون بين أفراد المجتمع »[3]،و وجه النّقص فيه أنّه لم يعترف بالرّموز اللّغوية المكتوبة ،فاللّغة تتجسد في نوعين من الرموز :

1. **الرَّمـز السّمـعي** : قال عبد القاهر الجرجاني(ت 471هـ) : « ولا في العقل أنّ شيئا يلفظ أن يكون دليلا عليه أولى منه بلفظ لاسيما في الأسماء الأول التي ليست بمشتقة ،وإنما وِزان ذلك وِزان أشكال الخطّ التي جعلت أمارات لأجراس الحروف المسموعة في أنَّه لا يتصوّر أن يكون العقل اقتضى اختصاص كلّ شكل منها بما اختص به بدون اصطلاح وقع وتواضع اتفق ولو كان كذلك لم تختلف المواضعات في الألفاظ والخطوط ولكانت اللُّغات واحدة »[4]، يوازن القول بين الرّمـز المسموع (اللفظ) وبين الرّمز المكتوب (شكل الخط) فكلاهما من إقرار العُرف الاجتماعي ،ولا شك أن للرّمز المسموع سبق على الرمز المكتوب من حيث الزّمن ،قال سابير : « لكنّ التّاريخ العقلي للإنسان بالرغم من هذا يدل بوضوح لا غموضَ فيه ، كما تدلُّنا جمهورة من البينات المستخرجة من

[1] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص111 ، في التراث اللغوي العربي وعي واضح بالاعتباطية بهذا الفهم ، قال الاسفراييني(418هـ): فالثوب «يسمى في لغة العرب باسم ، وفي لغة العجم باسم آخر ، ولوسمي الثوب فرسا ،والفرس ثوبا فإن سلسلة الأصوات التي تتكون منها كلمة كلب ليست أفضل سلسلة صوتية للتعبير عن المعنى " المزهر، 1/ 365 .

[2] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية، ص 113 .وينظر : الأصول ، ص 290. ، وينظر :اللغة العربية معناها ومبناها ، ص.19. 20. 342 .341.

[3] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ،ص 114.

[4] عبد القاهر الجرجاني ،، أسرار البلاغة ،قرأه و علق عليه : محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، ط1، 1412هـ . 1991م ، ص 409 ..

الدّراسات الشعبية ، على أن اللغة الصّوتية سابقة على كلّ هذه الأنواع الأخيرة إما ثانوي كالكتابة أو إضافي كالإشارات التي تصاحب الكلام » [1].

والأصوات المفردة « تخضع في ورودها و استعمالها وعلاقة كل صوت منها بالأصوات الأخرى خضوعا تاما لنظام رمزي تتميز به اللغة التي تستخدم هذه الأصوات عن كل لغة أخرى من لغات العالم » [2]، ويشبه د. تمام الأصوات المفردة في تمايزها وتناغمها داخل منظومة اللّغة الواحدة بالسّمفونية حيث قال: « **مثل السمفونية كمثل اللغة تمامًا** ؛ فكما أنّ نغمات السمفونية ذات مخارج معينة فكذلك أصوات اللغة ، وكما تختلف النّغمات علوًّا وانخفاضًا وطولا وقصرًا ، وقوّة وضعفًا ،تختلف الأصوات شدّة ورخاوة وجهرا وهمسًا ،وتفخيمًا وترقيقًا ، وحركةً ومدًّا ، وإفرادًا وتشديدًا وصحةً وعلّـةً وهلم جرا . وكما أن بين هذه النغمات علاقات رياضية نجد بين الأصوات اللغة علاقات من التّماثل و التّخالف والادغام والفك بحسب قرب المخرج وبعده ،وكما ينبني تركيب النغمات على اعتبارات جمالية وذوقية نرى تركيب الأصوات ينبني كذلك على مراعاة عدم التنافر اللّفظي ، والحوشية في السّمع ، وتضع اللغة لذلك نظامًا معيَّنًا من تجمعات المخارج وترتيبها في الكلمة الواحدة » [3] .

والأصوات المفردة ذات دلالات تكتسبها في بيئتها الصّوتية ، فيمنحها التّجاور مع بقية الأصوات داخل الكلمة الواحدة قسطا من الدّلالة ، وقد تنعدم الدلالة العرفية للكلمة لانعدام ذلك الصّوت ،فمثلا :

كَتَبَ	كـ / تَبَ
↓	↓ ↓
1	0 0

فكتب ذات دلالة عرفيَّــة هي نتيجة ائتلاف أصواتها وفق نَظْمٍ خاصٍّ ، فإذا حذفت الكاف أصبحت الكاف خِلوًا من الدَّلالة وكذلك بقية الكلمة (تب) أصبحت مفرغة من محتواها الدّلالي الذي هو للفعل(كتب)، وبذلك فـ (الكاف) ذات دلالة في الكلمة .

2 ـ **الرّمز المكتوب** : تتَّخذ كلّ لغة من لغات العالم نظامًا أبجديًّا خاصًّا بها، تسعى من خلاله إلى تمثيل المنطوق وفق رموز كتابيّــة ، و« العلاقة بين الرّمز الكتابي وبين مدلوله **علاقة عرفية** ، وأنه لو فرضنا أنّ العرف

[1] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية، ص 115.
[2] نفســـه ، ص115.
[3] نفســـه ،ص 116 .

تغير في الكتابة ، و توخّى المجتمع رموزا أخرى تكتب في اتجاه معاكس ، فلن يغير ذلك من وضوح المعاني ، ولن يؤثر على اللّغة بالغموض والإبهام ولا بالعُجمة في النّطق » [1] ، ويميز د. تمام بين ثلاثة أنواع من الكتابة[2]:

ـ **الكتابة الصّوتية** : وهي نظامٌ صوتي هجائي يجعل لكلّ صوت ينطق به المتكلم رمزا كتابيًّا ، وهذه الكتابة يحتاجها الباحث الوصفي في تدوين الظّواهر النّطقية المختلفة من تفخيم وترقيق وإظهار ... .

ـ **الكتابة التّشكيلية** :وهي نظامٌ أبجديٌّ يتخذ لكلّ حرف رمزا كتابيًّـــا ، فوحدتها الحرف وليس الصّوت ،ومن المعلوم أنّ الحروف أقلّ عددا من الأصوات ، إذ يندرج تحت الحرف الواحد جملة من الأصوات .

ـ **الكتابة الإملائية** : وهي نظام أبجدي وحدته الكلمة ، حيث تأخذ كلّ كلمة رمزا كتابيًّا .

وبعد أن استطرد د. تمام الحديث عن تاريخ الخط العربي، رأى بأن النّظام الإملائي للغة العربية يتسم ببعض النّقائص ، كالعناية بالحروف الصّحيحة اهتمامًا كاملا وإهمال حروف العلّة و الحركات ، والأقرب للصّواب أن يُعنى اللّغوي بهذين النّوعين معا ، ومن نقائص النّظام الإملائي العربي أيضا أنّــه يستخدم العلامات الإضافية (النّقط ـ الشّكل) في الكتابة يعيق انسياب يد الكاتب[3] .

ومع الوعي بالمعيقات المالية و القومية يقترح د. تمام إصلاحًا للنّظام الأبجدي للّغة العربية ، فرأى بأنّ الكتابة التّشكيلية هي أوفى أنواع الكتابة بأغراض النّظم الأبجدية ، ويمكن لهذه الكتابة الأبجدية أن تتمَّ بأيِّ نوع من أنواع الرّموز ، وقد مال إلى الأخذ باشتقاق رموزٍ عربيَّةٍ من الأبجديتين الإغريقية و اللاتينية ، وذلك لأنَّ ثمَّة أصواتًا مشتركة بين العربية و الإغريقية كالخاء والثاء وهما لا يوجدان في اللاتينية ، فاستخدام الرموز الإغريقية كما هي أو مع بعض التّعديل يوفي بالغرض المطلوب ، ويسعفنا من اللّجوء إلى اتّخاذ رمزٍ مركَّب للدّلالة على صوت مفرد th أو kh كما أن اختيار مجموعتين رمزيتين الإغريقية و اللاتينية يفسح المجال للاختيار ، وفي هذا الاختيار تغيير لاتجاه الكتابة وذلك يجعلنا نساير التيار الفكري العالمي بوضوح وسهولة[4] . لكنّ د. تمام رجع عن رأيه وقد ذكر في مقدمة الطبعة الرابعة للكتاب (2001) أن المعيقات المالية و القومية و الاجتماعية و الثقافية حالت دون الانتفاع بهذا المقترح وأبقت على الأبجدية العربية في صورتها الموروثة [5].

---

[1] نفسه 127 . وينظر : مقالات في اللغة و الأدب 413/1 .

[2] ينظر : نفســـه ، ص 126. 127. 128. 129

[3] اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 138 . وينظر : كمال بشر ،اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ،ص 171. 172 . 173.

[4] الســـابق ،ص 145.

[5] ينظر : نفسه،ص 9.

ثانيا /تشقيق المعنى :

تقتضي مسيرة البحث عن المعنى الدّلالي سلوكَ مسارٍ تتابعيٍّ تتماهى محطّاته بعضها في بعض، وتظهر المعطيات الصّوتية بشقيها الأصواتي و التّشكيلي نقطة البدء، ويتحدّد مرساه على ضفاف المعنى الدّلالي ، وبين المبتدإ والمنتهى تترافد المعطيات الصّرفية و النّحوية ليستجمع الباحث لبناتِ المعمار اللّغوي التي بها بعضها فوق بعض في تشابكٍ وتماسكٍ يبلغ تمامَـــه ، ويتحقَّق للبحث اللّغوي غايته وقصده ، وما تلك الغاية و ذلك القصد إلَّا الوصول إلى المعنى الدلالي ،والمسألة بهذا التّصور تسمح بتمثيل النّظام اللّغوي في صورة تشبه الهرم الآتي :

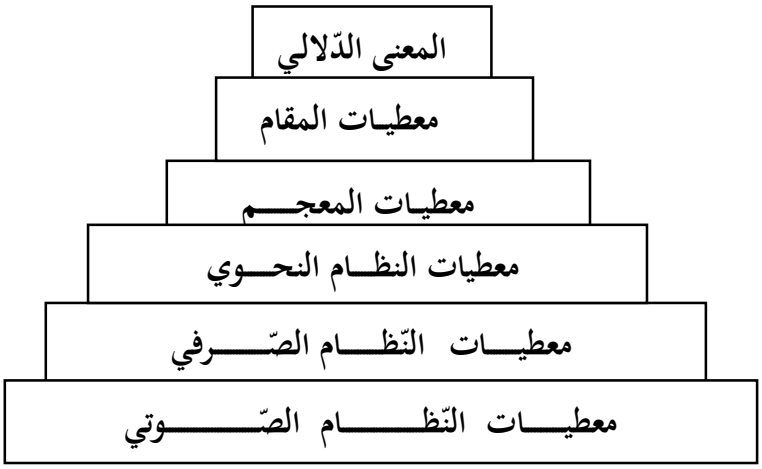

يصوّر المخطّط العلاقةَ الهرميّـــة التي تبيِّنُ مسيرةَ التَّدرج للوصول إلى المعنى الدَّلالي ، ويكشف درجة التّعقيد التي أحاطت ببحث ذلك المعنى الذي هو في النِّهاية بمثابة الرّتـــق الذي جرّ إليه بالضَّرورة ذلك الفَتْـق في النَّواة الدّلاليَّة ،ولقد أضحى ذلك التّعقيد إشكالًا اكتَنف المعنى الدّلالي الذي ظلّ عصيًّا عن الضّبط و التّقنين ،ذلك لأنّ« تصدُّعًا حصل في النّواة الإبستيمية الأولى لموضوع الدّلالة ، وتفرّعت شظايا المعنى بين فروع البحث اللّساني ، ولما جيء إلى إرساء البحث في الدّلالة وتسويته علمًا قائمًا بذاته ، تعذّر جمع أشتاته دون أن يهتزّ المعمار المعرفي لكبريات المسائل اللّسانية ،نعني البَحث في الصّوتيات والصّرفيات و النّحويات »[1].

[1] عبد السلام المسدي ، العربية و الإعراب ،ص 35.

ومن هنا تنبع فكرة تشقيق المعنى التي هي بمثابة الإشكال والحلّ في الوقت ذاتِــه ، إشكالٌ لا مفرّ منه فرضته طبيعة النِّظام اللّغوي ، وحلّ لا سبيل إلى تجاهله امتثالًا إلى الدّقة المنهجيّة التي لا تقبـل التّغافل عن جزئيات المعنى الوظيفي في غمرةِ البحث عن المعنى الدَّلالي .

ولقد كان د. تمام من أوائل المنادين بهذه الخطَّة في مقال نشره سنة (1959م)تحت عنوان (**تشقيق المعنى**)[1]، وفيما يلي عرضٌ لتصوّره لهذه الفكرة وبيانٌ لحدود اجتهاده فيها في ضوء ما وفد من المعطيات اللِّسانية الغربية وما رفَد من معطيات التّراث اللّغوي العربي .

تعد فكرة تشقيق المعنى من الأفكار اللّسانية الوافدة التي حظيت بالتَّمثل بعد التّقبل عند د. تمام ، وقد وضّح ذلك في طليعة مقاله المذكور آنفًا فقال : «**وهدفي في هذا المقال أن أصنع تخطيطًا جديدًا لتشقيق المعنى ينبني في أساسه على ما قال به هؤلاء اللّغويون وينفرد بمنهجٍ خاصٍّ في تحديد بعض المصطلحات العربية وفي الانتفاع بها في الأغراض العمليَّــة لهذا المقال** »[2]،في هذا القول تحديد للهدف الذي يتحدَّد في ضرورة وضع مخطّط يتمُّ من خلاله تحديد المقصود بالوظيفة الأصواتية والوظيفة الصّرفية و الوظيفة النّحويـة ، وفيه أيضًا تنبيه إلى أنّ الفكرة تأتي من منابعَ غربيَّــة بإشارته إلى أنَّها في الأساس تنبع من مقولات اللُّغويين الذين اكتفى بذكرهم وتنكّب عن تحديدهم ، وقد وضع حدودَ اجتهاده في تحديد بعض المصطلحات العربية وتوظيفها لخدمة المعنى في اللُّغة العربية بما يتماشى وخصوصياتها .ولعلّ خاتمة قوله توحي بأنّــه سيسلك مسلك التّأصيل للمسألة من خلال تحديد المصطلحات العربية وتلقيحها بالمعطيات اللّسانية[3] .

1 ـ دوافع التشقيق وغاياته : يقصد د. تمام باللّغويين في قوله السّابق روّاد المدرسة الانجليزية وعلى رأسهم أستاذه فيرث ،الذي « أكّد أنّه لا أحد يستطيع معالجة معضلة المعنى دون **تشقيقه** إلى المكوِّنات التي يمكن أن تفرز في

[1] ينظر : مقالات في اللغة و الأدب، 329/1.

[2] نفســـــه ، 1/ 320.

[3] يعدُّ بحث الجذور التراثية لازمةً تصاحب كلّ فكرة من الأفكار اللِّسانية الوافدة ، والأمر نفسه يصدق على فكرة تشقيق المعنى ، فهل غابت الفكرة عن علماء العربية ؟ أم أنّهم تفطنوا إليه في أبحاثهم فكان لهم في ذلك ضربٌ من النّظر أفصحوا عنه قولًا و عملًا ، إنّ ذلك ما سنبحث عنه مرفوقا تحت كل شق من تشقيقات المعنى ،ويكفي هنا ما قاله د. عبد الكريم مجاهد: « إذا كان فيرث يرى في نظريته الدّلالية أنّ المعنى هو المحصِّلة النّهائية لتحليل الحدث اللغوي تدريجيا على مستويات اللّغة كافة الاجتماعية و الصّوتية و الصّرفية و النّحوية ، والمعجميَّة ... فإن ابن جني قد سبقه إلى هذه الرؤية ، وإن جاءت متعثِّــرة تفتقر إلى التنظيم في إطارٍ شامل » عبد الكريم مجاهد ، الدلالة اللغوية عند العرب،دار الضياء ، د. ط ، 1985م ، ص 157.

مقولات وتصنَّف ويوضع كلّ واحد منها في علاقة مع الآخر » [1] ،ويظهر من قوله أنّ الدّافع إلى التشقيق هو تذليل معضلة المعنى باصطلاحه،الذي به ـ بالتّشقيق ـ يمكن تصنيف المقولات وهي غاية منهجيَّة ،مع التّأكيد على العلاقات وهي الفكرة الجوهريَّة في مسألة التّشقيق ، إذ لا ينبغي أن ينظر إلى كلِّ شقٍّ في صورةِ انفصالٍ عن غيره ، بل الغاية منه قائمة على لحظِ العلاقات الرّابطة قبل الفواصل الفارقــة ، وقد حذَّر أولمان بعد ذِكر أنواع المعنى عند اردمان وعند ريتشاردز من الانخداع بنحو هذه الخطط فـ « نحاول فصل هذه الجوانب بعضها عن البعض ، إذ إنها في حقيقة الأمر **غير قابلة للفصل أو العـزل** » [2] ، فالتشقيق خطَّــةٌ « ترشد إلى الجوانب المختلفة للمعنى ، فالمنطوق اللّغوي لا تنفصل وحداته أو أجزاؤه في الواقع ، فليس ثمّة فاصلٌ قاطعٌ بين الكلمات التي تتألَّف منها الجملة ،ومن ثمَّ فالمنطوق اللُّغوي أشبه ما يكون بجدول من الماء المتدفِّق لا بالعِقد الذي تتوالى حبَّاته حبَّةً حبَّةً » [3] .

لقد أدّت معضلة المعنى بالأستاذ فيرث إلى اقتراح « تقسيم المعنى إلى سلاسل من الوظائف الجزئية ،وسوف تعرف كلّ وظيفة بحسب استعمالها شكلًا أو عنصرًا في لغة معينة من خلال علاقتها بنصٍّ ما . ويمكن القول بأنّ المعنى عبارة عن علاقات سياقية معقّدة ، وعلم الأصوات و القواعد والمعاجم والدلالة ، كل واحد من هذه الأقسام يأخذ أجزاءه من النّص المناسب المعقد» [4] ،وخلاصة النّظر عنده أنّ المعنى يمكن أن يشقَّق إلى خمس وظائفَ أساسيةٍ مكوِّنــة هي [5] :

1 ـ **الوظيفة الأصواتية** للصّوت باعتباره مقابلا استبداليا ، فالأصوات لها مواضعها في السّياق ، ونظام العلاقات أو البنية الأصواتيـــة ./ 2 ـ **الوظيفة التّصريفية** ./ 3 ـ **الوظيفة التركّيبية** .

4 ـ **الوظيفة المعجمية** للمبنى أو الكلمة بوصفها مقابلا استبداليا .

5 ـ **الوظيفة الدّلالية** ولا تتأتّى هذه الوظيفة إلّا بالتّحقق السّياقي في المنطوق في موقف علميٍّ معيّن ،ويسمّى ذلك السّياق سياقَ الموقف .

---

[1] محمد يونس ، المعنى و ظلال المعنى ، ص181. 182.

[2] ستيفن أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ص95.

[3] محمد حسين عبد العزيز ، مصادر البحث اللغوي ، دار الثقافة العربية ، 2000 م، ص 9.

[4] علي زوين ، منهج البحث اللغوي بين التراث و علم اللغة الحديث ، ص 174.

[5] محمد يونس ، المعنى و ظلال المعنى ، 119. 120.وينظر : محمود السعران ، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص 312.

وقد أدّى الدّافع نفسه بالدّكتور تمّام إلى اقتراح تشقيق للمعنى مقتَبس من أفكار أستاذه فيرث ، والاجتهاد في توضيح ما تقتضيه عملية الكشف على مستوى كلّ شقٍّ ،« فنحن نشقّق المعنى إلى نسقٍ من **الوظائف المكوِّنة له** ، ونجد كلّ وظيفة بأنّها استعمال شكل لغويٍّ معيَّن ، أو عنصر لغويٍّ معين في سياق ، ومعنى هذا أنّنا ننظر إلى المعنى باعتباره مركبا من علاقات الماجريات ، والجراماطيقا (بفروعها) و المعجم والدّلالة ، وكلّ من هذه الجهات يتناول نصيبه الدِّراسي من هذا المركب بالبحث في ماجرياته المناسبة » [1].

وتأتي مدعاةُ التَّشقيق من مشكلة تشابك العناصر المكوِّنة للمقام « ومن هنا دعت الحاجة المنهجية إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعية ؛ أحدها : المعنى الوظيفي وهو وظيفة الجزيء التحليلي في النِّظام أو في السِّياق على حدّ سواء . والثاني : المعنى المعجمي للكلمة وكلاما متعدِّد ومحتمل خارج السّياق ،وهو واحد فقط في السّياق . والثالث المعنى الاجتماعي وهو معنى المقام ، وهو أشمل من سابقَيه ، ويتّصل بهما عن طريق المكامنة ؛ لأنّه يشملهما ليكوّن بهما و بالمقام معبرا عن معنى السّياق في إطار الحياة الاجتماعية ... وهذا التشقيق هو ما أسهمت به **الدّراسات اللغوية الحديثة في محاولة الكشف عن المعنى** » [2] ،مفاد هذا القول وسابقه أنّ المعنى مكوَّن من مجموعة من الوظائف ،والوظيفة هي ما يكتسبه الشّكل اللّغوي في سياق معيّن مركِّزا على العلاقات بين النّحو والدّلالة و المعجم ، ولكلِّ مستوى من مستويات اللّغة ماجرياته الخاصّة به .

ويؤكِّد على ضرورة دراسة الصّوت قائلا : «إنَّ دراسة الصّوت الإنساني وقت عمله لمهمَّة خطيرة جدّا ، لدرجة أنّنا يجب أن نشقِّق الكلام باعتباره نمطًا سلوكيًّا مترابطًا ، وأن نطبّق على كلّ شقّ منه منهجًا مختصًّا بوصف انقسام عناصر الكلام التي نعزلها للتّحليل فنجعل منهجًا للأصوات ، وآخر للتَّشكيل الصَّوتي ، وللصّرف ، وللنّحو وهلم جرا »[3]، ويضيف في موضع آخر : « فكلّ هذه وظائف تؤدّيها الجزيئات التّحليلية التي في المنطوق و لا مهرب من جعل هذه الوظائف جزءا من المعنى العام لأنّنا لو تجاهلنا لم نستطع تحديد هذا المعنى ولساد الغموض في المنطوق تماما ولكان مثلنا مثل من يتصدّى لتشريح الجسم وهو جاهل تماما بوظائف الأعضاء » [4].

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ص253 .

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، 28. 29.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 254 .

[4] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ،1/ 334 وينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص342 .

يصدر هذا التّصوّر عن فكرة أساسية تتعلّق بموقَعَةِ مسألة المعنى ضمن النّظام اللّغوي ،حيث يحتلُّ المركزَ الذي ترتبط به فروعه اللّغوية المكوّنة له ،فتتمثَّل الدَّلالة محصّلةً للفروع الأخرى ،، وكلّ دراسة لغويّة يجب أن تتَّجه أوَّلا قبل كلّ شيء إلى المعنى ، مفيدًا منها ومستفادةً منه ، ويوضح ذلك د. تمام في المخطط التالي[1] :

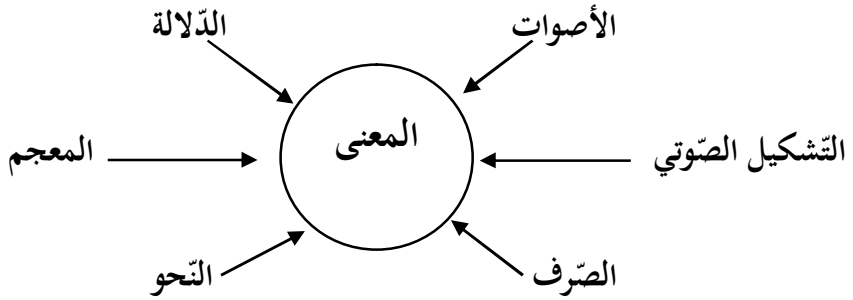

2 ـ أقسام المعنى (المكوّنات ومنهج الكشف):

إنّ المعنى المقصود تشقيقه هو المعنى الدّلالي الذي يمثّل عند د. تمّام شعبةً واحدةً من ثلاثِ شعبٍ يتفرَّع إليها المعنى اللّغـــوي ،وهي شعبة المعنى العُرفي ، أمّا الثّانية فهي المعنى الذِّهني بشقَّيه المعنى المنطقي والمعنى الاستدعائي والثّالثة هي المعنى الانطباعي الذي يتفرّع إلى المعنى الانفعالي والمعنى الحسّي [2].

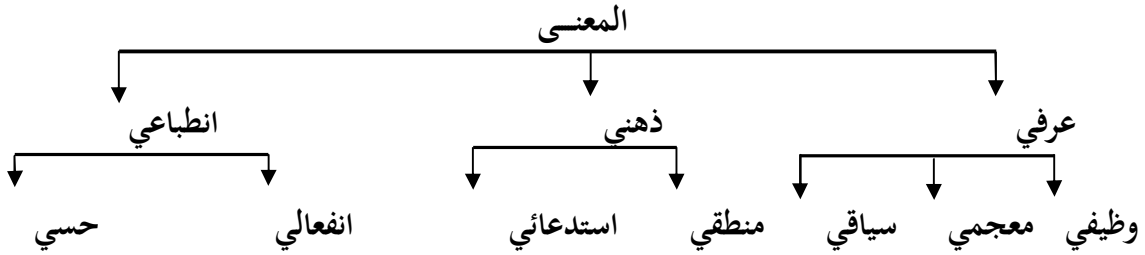

1ـ المعنى الوظيفي(functional mening): يصطلح عليه في موضع آخر بالوظيفة ، وهي : «**معنى الصّوت ومعنى الحرف ومعنى المقطع ومعنى الظاهرة الموقعية من ظواهر الكلام ثم هي معنى الأدوات والملحقات و الصيغ ثم هي معنى الأبواب النحوية** »[3]،وذلك ما ينطبق على تعريف المعنى الوظيفي الذي« **هو معنى الجزيء التّحليلي الذي يخضع للضّبط و التّقعيد ، فالأصوات تخضع لتقعيد سلوكها إدغامًا و إخفاءً**

[1] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، 117.

[2] ينظر : تمام حسان ، اجتهادات لغوية ،ص151. **تمام حسّان** ، ظلال المعاني في القرآن الكريم ، مؤتمر اللغة العربية و التنمية البشرية ، وجدة ، المغرب 15/04/ 2008م ، منشورات عبد السلام حامد . www.youtube.com 06. 01. 2017.

[3] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ، 331/1 .

وإقلابًا ...الخ والعناصر الصّرفية تخضع لقواعد الصّرف، كما تخضع العناصر النّحوية لقواعد النّحو »[1]، فالمعنى الوظيفي وفق هذا المنظور هو وظيفة الأجزاء التّحليلية الصّوتية منها والصّرفية و النّحوية ،وينفرد المعنى الوظيفي عن المعنى المعجمي في كون الأوّل معنى الجزيء التّحليلي ذو الطّبيعة الوظيفيّة، أمّا الثّاني فهو معنى الكلمة وهو ذو طبيعة عرفية ،و« يفرق غالبا بين المعنى الوظيفي الذي يكشف بواسطة المناهج الأربعة و بين المعنى المعجمي بأنّ المعنى الوظيفي يكشف غالبا بوسائل سلبية هي ما سميناها من قبل القيم الخلافية ، أمّا وسيلة المعنى المعجمي فإيجابية تقوم على تعيين الهِجاء و النُّطق »[2]،وفيما يلي عرض للفروع الثّلاثة الممثِّلة للمعنى الوظيفي .

1ـ 1 ـ المعنى الصّوتي : يهتم منهج الأصوات ببحث المخارج والصّفات،ويبحث التّشكيل الصّوتي في وظائف الأصوات فيطرق للفونيم و المقطع والنّبر والتنغيم و الفواصل الصّوتية ويقف عند الوظيفة التي يؤدّيها كلّ عنصر من تلك العناصر الصّوتية ،وتلك الوظائف هي النواة الإبستيمية الأولى التي يتشكَّل منها المعنى الدّلالي ،وبذلك تنعقد الصّلة بين الصّوت والمعنى ؛ بين الصّوت الذي هو أوّل سمات اللّغة في سياقها الأدائي ، وبين المعنى الذي هو لبّها ومعقد سرّها،وتتحقّق الدّلالة الصّوتية « في نطاق تأليف مجموع أصوات الكلمة المفردة وتسمى **بالعناصر الصّوتية الرئيسة** و التي يرمز إليها بالحروف الأبجدية أ . ب . ت ... ويشكل منها مجموع حروف الكلمة التي ترمز إلى معنى معجمي ، وتتحقَّق كذلك من مجموع تأليف كلمات الجملة وطريقة أدائها الصَّوتي ومظاهر هذا الأداء ، **وتسمّى بالعناصر الصّوتية الثانوية** ، وتعدُّ هذه العناصر أكثر إسهامًا في الدّلالة من العناصر الصّوتية التي تصاحب الكلمة المفردة »[3].أي أنَّ المعنى الصّوتي يستفاد من الأصوات المفردة في سياق الكلمة ، ومن الأصوات في سياقها الجُمـــلي .

- **معنى الصّوت** : يبحث الفونيم في تحوُّل العنصر الصّوتي إلى عاملٍ محدِّد للمعنى ومدقِّق لفوارقه ، ويؤكد د. تمام على دور القيم الخلافية في تحديد المعنى الصّوتي ،فمن القيم الخلافية اختلاف العناصر المكوِّنة لكلِّ نظامٍ من النُّظم ،ويقوم النِّظام الصّوتي أولًا وقبل كلِّ شيء على التّفريق بين طائفتين من الأصوات هما :

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 354، وينظر : إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص 14.

[2] ينظر : تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ،ص 120.

[3] محمود عكاشة ، التّحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، دار النشر للجامعات ، مصر ، ط1، 2005، ص 18.

الصّحاح و العِلَل [1]، والتّفريق بينهما على أساسِ الوظِيفة يعني أنّ كلّ طائفة تنفرد بوظائف تميّزها عن الطّائفة الأخرى ، وخلاصة ذلك[2] :

- **وظائف الصِّحاح التي لا تشاركها فيها العلل:**

ـ أنّها تكونُ أصولًا للكلمات العربية من حيث الاشتقاق فتكوّن فاء الكلمة أو عينها أو لامها أي تكون حروف مادّتها من وجهة نظر المعجم ، ولا تكون العلل (المد و الحركة) كذلك . أمّا الواو و الياء من بين الصّحاح فإنّهما قد تكونان حرفي لين لهما هذه الوظيفة ،التي للصّحاح وقد تكونان حرفي مد فتعتبران من العلل ولا تقومان بهذه الوظيفة .

ـ أنّ الحروف الصّحيحة تكون في بداية المقطع في اللّغة العربيَّة ولا تكون العلل كذلك ... وأمّا نهاية المقطع فقد تكون حرفًا صحيحًا وقد تكون حرفَ علَّـة (مدا و حركة).

ـ أنّ الحروف الصّحيحة تقبل التّحريك و الإسكان أمّا حروف العلّة فلا تقبل تحريكًا و لا إسكانًا .

ـ الجهر و الهمس باعتبارهما قيمتين خلافيتين يفرّقان بين الصّحيح و الصّحيح ولا يفرّقان بين العلّة والعلّة لأنّ العلل جميعها مجهـــورة في اللّغة العربيـّــة الفصحى .

ـ أنّ الحروف الصّحيحة إذا طالت كمّيتها أي إذا شدِّدت دلَّت إمّا على تعدّد المقاطع أو على الوقف .

- **وظائف العلل التي لا تشاركها فيها الصِّحاح :**

ـ أنَّ العلل تؤدِّي وظيفة جليلة في اللغة العربية حيث تعتبر أساسًا لقوَّة الإسماع sonotrity في هذه اللغة الراسخة القدم في تاريخ المشافهة .

ـ تعتبر مناطًا لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادَّة الواحـــدة .

[1] اختلف المحدثون في اصطلاحاتهم على هذه الثنائية ، فهي عند د. إبراهيم أنيس (الأصوات الساكنة و أصوات اللين) ، عند د. أحمد مختار عمر (السواكن و العلل) وعند الطيب البكوش (الحروف و الحركات) وعند د. كمال بشر (الصوامت و الحركات) . ينظر على الترتيب :الأصوات اللغوية ، 28. دراسة الصوت اللغوي ، 161.الطيب البكوش ، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ،ص49. وينظر : علم الأصوات ،293.

[2] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 68 ـ 72.

ـ بما أنّها لا تأتي في بداية المقطع ، فهي بلا شك مركز المقطع العربي حتى لتبدو بينها صِلات معيّنة بين الكميّة وبين النّبر والتّنغيم ، ومن ثَمَّ فهي من العناصرُ الضّرورية في بناء نظام النّبر في الصّرف و التّنغيم في النّحو .

ـ أن حرف العلّــة (حركة كان أو مدّا)يصلح بمفرده أن يكون علامة إعرابية فيكون مفيدا إيجابا بالذكر و سلبا بالحذف ولا يكون الحرف الصّحيح كذلك إلا ما رآه النُّحاة من أنّ النون تكون علامة رفع في المضارع .

لعلّ سؤالا جديرا بالطرّح هو : هل تحمل الأصوات معنى في نفسها ؟

يجيب د. تمام عن ذلك بقوله : « **لا شكّ أنّ الصّوت ذو معنى في نفسه وهذا المعنى هو وظيفته التي يؤدِّيها في المنطوق ويمكن تحديد هذا المعنى سلبيًّا بذكر نواحي الخلاف بين الصّوت و شبهه كما يمكن أن يحدّد إيجابيًّا بذكر مخرجه وصفاته مع ربط ذلك ربطا تاما بالنّظام الصّوتي في اللُّغة التي ينتمي إليها هذا الصّوت** »[1]، ويوضِّح طريقة الكشف عن معنى الصّوت باستخدام القيم الخلافية أو المعاني السِّلبية في قولــه: « المعنى الصّوتي سلبي فارق بين الكلمات كما في بعض حالات الجناس الناقص نحو : قام ،نام ، سام ، رام ، حام ، نام ، هام ،وكمن في قال ، قيل وكما في ساح ، ساد ، سار ، ساغ ، ساق ، سال ، سام الخ . ولا يمكن في هذه الحالة أن ننسب إلى الحروف الأوائل في المجموعة الأولى (قام الخ) ولا إلى المتوسطة في الثانية (قال ، قيل ، ولا إلى الأخيرة في المجموعة الثالثة ساح الخ أي معنى إيجابي إذ لا يجوز أن نقول : إنّ الحاء في (ساح)مثلا تدل على شيء معين . بل إنّ قصارى ما ننسبه إلى القاف من معنى في (قام)أنها تقف بإزاء النون في (نام)، فيتعلق بها التّفريق بين الكلمة التي هي فيها والكلمة الأخرى . وكون القاف فارقة بين معنى الكلمتين **هو ما يعتبر معنى لها ، وإن كان معنى سلبيا قوامه الفرق** ... » [2] ، فالمسؤول عن الفرق بين المعاني في الأمثلة المذكورة إنّما هو حرف من حروف الكلمة ، أدَّى استبداله إلى تغيّر الكلمة إلى كلمة أخرى لها دلالتها الخاصة ،التي تختلف عن دلالة الكلمة التي تشاركها في بقية الحروف.

ويرى د. تمام أنّ الصّوت فيما يتّصل بنظام اللّغة لا ينسب إليه إلاّ أحدُ معنيين [3]:

[1] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب، 331/1 .

[2] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ، ص 291 .

[3] ينظر: تمام حسان ، التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ، ص 19. 20 .

1 ـ معنى المعاقبة وذلك من حيث يصحّ له أن يعاقب في الكلمة أحد أصواتها فيغيِّر معناها بذلك ، نحو صوت القاف في (قام) والنـــون في (نام) .

2 ـ معنى القرينة على صوت آخر لاحقٍ له ، كدلالة صوت النُّون الذي مخرجه الطَّبق على ورود القاف بعده مباشرةً ، وصوت النُّون الذي ينطق في الأسنان يخرج فيه اللسان على ورود التّـاء أو الذّال أو الظّاء بعده ، فهو قرينة على ذلك .

والإعراب في حالاته المختلفة قرينةٌ صوتيةٌ ، سواء كان حركة أو كان حرفا ،أو حذفا ، كان تقديرًا أو محلًّا ؛ لأنّ «الحركة صوت والتّفريق بين الحركات تفريق بين الأصوات ، والحرف صوت و التفريق بين الحرفين تفريق بين صوتين كذلك ،والحذف غياب صوت يعترف به أصل الوضع من موقع هو مظنته ،والتّقدير إنما لتعذّر النّطق بالصّوت ، أو لثقله أو التقاء السّاكنين ، أو غير ذلك من موطن طلب الخفَّـة »[1] .

- **معنى المقطع الصّـــوتي** : للمقطع الصّوتي وظيفته في كشف المعنى الصّوتي والتي تظهر في «تحديد حدود **الصّيغة الصّرفية** وفي خلق **الإيقاع الخاصّ الذي يمتـاز** به النُّطق بلغة أخرى فأما وظيفته في تحديد حدود الصّيغة الصّرفية فتتّضح في التفريق بين فعل و فاعل مثلا إذ أن الفرق بين الصيغتين فرق بين المقطع الأول في هذه وبينه في تلك إذ هو قصير في فعل متوسط في فاعل ... وأما وظيفة المقطع في خلق إيقاع خاص باللغة تتميز به عن غيرها فذلك متّصل بالنّبر لأنّ النبر مرتبط أساسا بترتيب المقاطع في النطق » [2] .
- **معنى الظّاهرة الموقعية** : والمقصود بها تلك « الظّواهر النّطقيه التي يتوقَّف ورودها على الموقع الذي يقع فيه المنطوق ... »[3]،ومردُّها إلى « كراهية التقاء صوتين أو مَبْنَيَيْنِ يتنافى التقاؤهما مع أمن اللَّبس أو مع الذَّوق الصِّياغي للفصحى ، فتحدث الظّاهرة لعلاج موقف اِلتقى فيه هذان الأمران فعلا وذلك نتيجة لما خصّ به أحد أنظمة اللغة للمباني خارج السّياق »[4] .

لقد عرض د. تمام للظواهر الموقعية في مواضع كثيرة من كتبه ومقالاته ،ففي كتابه ((مناهج البحث في اللغة)) ، تناول بعضها تحت مسمَّى الموقعية ، ويقتبس في مستهل حديثه من أقوال فيرث قولَه : « أمّا إذا نظرنا إلى

[1] تمام حسان ، التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ، ص 30.
[2] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ، 332/1.
[3] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب 332/1 ، وينظر : التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ، ص 26.
[4] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 263.

المادة اللُّغوية من وجهة النَّظر السِّياقية فسيكون صوابا أن نقول إنَّنا لو وجدنا أيّة ظاهرة أصواتية خاصّة بموقع أو نقطة اتّصال بين الأصوات فمن المفيد أو ربما من الأكثر إفادة أن نعبر عنها بأنّها موقعية في الجملة أو الكلمة » [1] ، وأساس هذه الظواهر إنّما هو المخارج التي تخضع إلى اعتبارات تطريزيّة في حال تجاورها في السِّياق ، موجهة إلى الكلمة غير ذات الملحقات باعتبارها نواة الدلالة ؛لأنّ الملحقات يقصد بها معنى الوظيفة الصرفية أو النحوية ، وإليك تلك الظاهر وتفريعاتها ملخصة في المشجر التالي[2]:

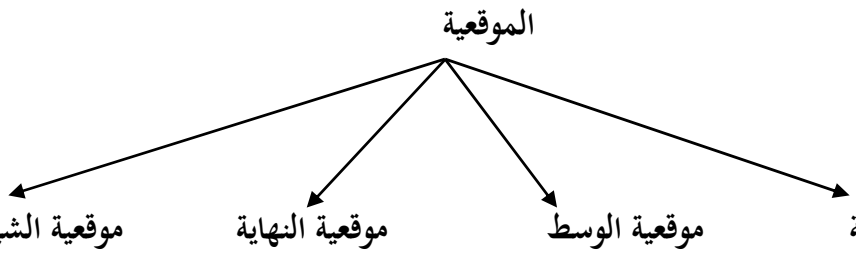

أما في ((اللغة العربية معناها ومبناها)) فقد أفرد لها فصلًا كاملًا ، ولم يجعلها ضمن مباحث التّشكيل الصّوتي ، لأنها ليست من النّظام الصّوتي؛فهي ظواهر سياقيّة لا تستجيب لمقرّرات النّظام بل هي من مطالب الاستعمال، وليس كل ما يقرّره النّظام (وإن كان أساسه الاطراد) يصدق على الاستعمال ، وخلاصة النّظر رصدُ ثلاث عشرة ظاهرة هي[3] :

1ـ ظاهرة التّأليف . 6 ـ الإدغام . 11 ـ الإشباع و الإضعاف.

2 ـ ظاهرة الوقف . 7 ـ التخلص . 12 ـ النّبـــــر.

3 ـ المناسبـــــة . 8 ـ الحذف . 13 ـ التنغيـــم .

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، 147. نقلا عن : firth.sound and prosodles. TPS. 1948 , pp.127-50

[2] نفسه ، ص 132.

[3] ينظر:اللغة العربية معناها و مبناها الفصل السادس.

4 ـ الإعلال و الإبدال . 9 ـ الإسكان .

5 ـ التوصُّـــل . 10ـ الكمية .

ترجع هذه الظّواهر الموقعية في الأساس إلى مطلبين أساسين يسعى الاستعمال العربي إلى الوفاء بهما على حساب النّظام ، **مطلب الخفة و مطلب أمن اللبس** ،وقد اصطلح د. الطّيب البكوش على ظواهر تفاعل الأصوات المتجاورة وتغيرها بمصطلح الظواهر التّعاميلة،وهي عنده الإدغام والتقريب والتباين و التبادل والقلب [1]،وفيما يلي إيجاز لأهم ما أورد د. تمام تحت بعض الظّواهر فيما له علاقة بإسهامها في المعنى الصّوتي [2] :

ـ ترتبط ظاهرة التّأليف أشدَّ الارتباط بدراسة المستعمل و المهجور من مواد اللغة ، وهي بذلك ترتبط بمعنى الكلمة العربية الفصحى .

ـ يدلُّ الوقف بوسائله المتعدِّدة على موقع هو في طابعه (مِفْـصَل) من مفاصل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النُّطقية chain of utterace فينقسم السِّياق إلى دفعاتٍ كلاميَّة speeke groups تعتبر كلّ دفعة منها إذا كان معناها كاملا واقعة تكلُّمية speech event منعزلة ،أمَّا إذا لم يكن معناها كاملا كالوقف على الشَّرط قبل ذكر الجواب فإنَّ الواقعة التَّكلُّمية حينئذ تشتمل على أكثر من دفعةٍ كلاميةٍ واحدةٍ ، والحركة مظهر من مظاهر الاستمرار ، والصّمت الذي يأتي عند تمام المعنى جزئيًّـــا أو كليًّـــا .

ـ تفرِّق الكميَّة (وهي جزء من النّمطية اللُّغوية) بين الصّيغة و الصّيغة ، وبين الكلمة والكلمة مثل الفرق بين فَعَّل و فَاعَلَ ، ومن ثم تعدُّ الكميَّة ذات صلة بالمعنى أو على الأصح بالجانب السّلبي العَدَمي من هذا المعنى .

ـ الإيقاع الذي لا يعطي اللُّغة موسيقاها الخاصّة لا يحدّد معنى وظيفيًّا ولا معجميًّا و لا دلاليًّا في السِّياق الكلامي ،ولو أنَّ وظيفة النَّبر اقتصرت على إعطاء هذا الإيقاع الخاص ما استطعنا أن نربط ربطا مباشرا بين النّبر و المعنى ،واللغة العربية لا تفرق بين الأسماء و الأفعال بواسطة النّبر كما في اللغة الإنجليزية ، ولكنّها تمنحه معنى وظيفيًّا في الكلام أي معنى الجملة .

ـ يعد التَّنغيم من الظَّواهر الموقعيَّة إذا تعلَّق بالجمل الإفصاحيَّـة ذات الطّابع التأثُّري exclamatory التي قد يغيِّر فيها المتكلِّم وظيفة الجملة من التَّعامل إلى الإفصاح ، وذلك حلٌّ صوتيٌّ لمشكلة من مشكلات النِّظام ، ومن

[1] الطيب البكوش ، التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، ص67.

[2] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 265 وما بعدها .

الحالات التي يكون فيها التّنغيم ظاهرةً موقعيَّةً في السّياق أن يعمد المتكلم إلى التّظاهر بأمر هو عكس ما يتطلَّب الموقف من تنغيمٍ .

تعدُّ الظَّاهرتين الأخيرتين (النبر و التنغيم) أشهر هذه الظواهر لوجودهما في جميع اللغات ، فمن الوظائف التي يؤدِّيها التنغيم الوظيفة الدّلالية السّياقية ، حيث يبنى اختلاف النّغمات وفقا لاختلاف المواقف الاجتماعية ، يظهر ذلك في حالات الرضا والقبول و الزجر والتهكم و الغضب،وأنماط التّنغيم المختلفة تقود إلى الاختلاف أو التباين في المعنى السّياقي (contextual mening) للعبارة الواحدة [1] .

وفي ((البيان في روائع القرآن)) ذكر د. تمام مجموعة من القيم الصّوتية في القرآن الكريم ،ومدار البحث على خمس هي : الإيقاع والفاصلة والحكاية والمناسبة وحسن التأليف ،وقصده بهذه القيم « **الخصائص التي تمتاز بواسطتها الأصوات ويتعلق بها نوع من المعاني الطَّبيعية التي لا توصف آثارها بأنَّها عُرفية أو ذهنية** » [2] ، والملاحظ من قوله أن المعاني التي تؤديها هذه القيم تقع خارج حدود المعاني العرفية ، لأنها ذات طبيعة أسلوبية غايتها التّأثير.

1 ـ 2 ـ المعنى الصّرفي : يلي المعنى الصّوتي في خطّة االتّشقيق المعنى الصّرفي ، والصّلة بينهما ضرورية ، فقد كان مما قاله فيرث : « لا وجود لعلم الصّرف دون علم الأصوات » [3] ، وقد أكَّد د. تمام ذلك في مواضع كثيرة منها قوله : « **ينبغي أن نؤكِّد ضرورة الدِّراسة الصّرفية الصَّحيحة ، باعتبارها ضمانًا لدراسة الدَّلالة ، من النَّاحية التَّاريخية ، يجب أن نقول إنَّ أيَّة دراسة دلالية وصفية للكلام لا يمكن أن يعتمد عليها إذا لم تأخذ في اعتبارها الأصوات والتنغيم داخل هنا . ونحن لا نستطيع أن نبدأ الصّرف بلا دراسة الأصوات** ... » [4] يأتي هذا القول ليعزز مقولة أقرتها اللسانيات الحديثة مؤدّاها أنه ليس هناك علم دلالة بلا صرف ولا علم للصّرف بلا أصوات ،والإلمام بالمعنى الصّرفي وليد الإلمام بالوحدات الصرفية الصّغرى المكونة للبنية اللغوية ،المصلح عليها بالمورفيم(Morphem) ،وهو في أحد تعريفاته: « أصغر وحدة صرفية ذات معنى على مستوى التركيب » [5]

[1] ينظر : كمال بشر ، علم الأصوات ، ص 540.

[2] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن،ص 257. 258.

[3] سميح أبو معلى ، في فقه اللغة و قضايا العربية ،دار مجدلاوي ، عمان الأردن ، ط1، 1407 هـ . 1978 م ، ص 75.

[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 252.

[5] سميح أبو معلى ، في فقه اللغة و قضايا العربية ، ص79.

والعناصر المؤدِّية للمعنى الصّرفي مختلفة و متعددة يجملها د. تمام في قوله : « المعنى الوظيفي على مستوى الصّرف ذو أنواع : منها المعنى الذي ينسب إلى أقسام **الكلمة** كالاسمية والوصفية و الفعلية و الظرفية الخ . ومنها المعنى الذي ينسب إلى **عناصر التّصريف** كالتكلّم و الخطاب و الغيبة ،والتذكير و التأنيث ، والإفراد والتثنية و الجمع ، والتعريف و التنكير ، ومنها المعاني المتعلقة **بالصيغ المجردة** ، كالطّلب والصّيرورة والمطاوعة والتكلف و اعتقاد الشيء على صفة والاتخاذ و المبالغة و التفضيل و التعجب و الأدواء و الألوان و الحركة ، والزمان و المكان و الآلة ، والمرة و الهيئة الخ ، ومنها معاني **الزوائد و اللواصق** كالتّوكيد و التّصغير و التّعدية الخ . » [1] ويمكن الخروج من هذا القول بمخطّط المعنى الصرفي على النّحو التّـــالي :

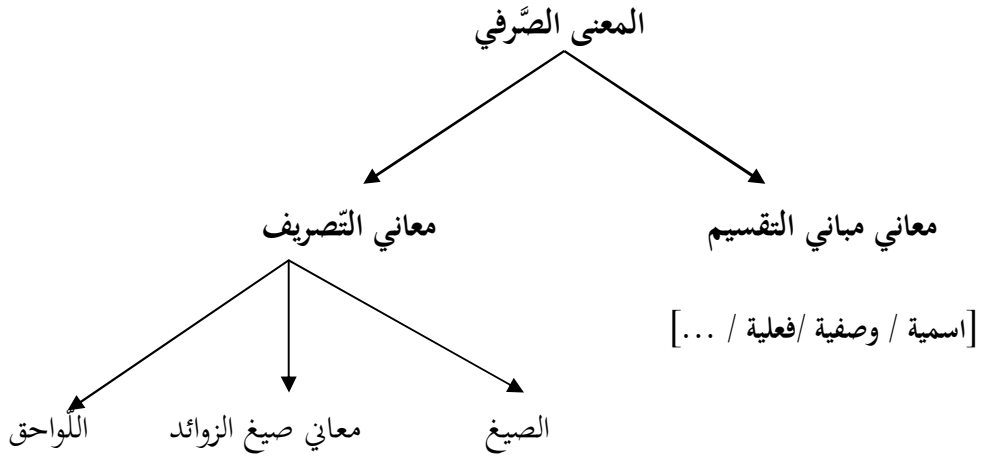

1ـ معاني مباني التّقسيم : هي المعاني التي يمكننا بواسطتها تحديد معنى الكلمة ، وتلك المعاني هي التي تؤدّيها المباني التقسيمية التي عبرت عنها القسمة السَّباعية للكلم وهي: الأسماء و الصّفات و الأفعال والضّمائر و الخوالف و الظروف و الأدوات، وتنفرد الثلاثة الأولى بأنَّها ذواتُ صيغٍ صرفيةٍ ،أمّا الأربعة الأُخر فلا صيغةَ لها ،وشرح طبيعة العلاقة بينها وبين علاماتها يختلف عن سابقاتها ، إذ الحديث عن المعنى الصّرفي لكلّ من الاسم والصفة والفعل حديث عن معاني صيغها ، أما المباني غير ذوات الصيغة فمفتاح علاقتها بالعلامات هو « فكرة العموم و الخصوص أو بعبارة أخرى فكرة الإطلاق والتّقييد ، فضمير الرفع للمفرد المتكلم أنا على إطلاقه هو المبنى وأما العلامة التي يتحقق بها هذا المبنى في أنا من قولي : أنا أكتب فلفظ أنا بخصوصه في هذه الجملة علامة

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ،ص291.

يتحقق بها أنا على إطلاقه أي أنا الموصوفة بأنها ضمير الرفع للمفرد المتكلم و المفهومة من هذا العنوان و التي لا تنطق لأنها مطلقة و تندرج تحتها ملايين العلامات » [1].

وقبل الحديث عن معنى الصّيغة ،لا بدّ من الإشارة إلى مسألة مهمة سبق التنبيه إليها ،هي التّفريق بين اصطلاحات ثلاثة هي :(الصّيغة و المثال والميزان)،حيث إنَّ الصّيغة هي المسؤولة عن المعنى الصرفي الوظيفي ، أما المثال فهو مظنّة المعنى المعجمي ، والميزان مفهوم صَوتيٌّ لا صرفيٌّ ، ويظهر الفرق بين الثّلاثة على النّحو الآتي :

المعنى	المبنى	المثال	الميزان
الطلب	استفعل	استخرج	استفعل

ولا شك أنّ البحث في دلالة الصّيغ يشكل محطّة أخرى من محطّات الإشكال المعرفي في مجال الدّلالة ،فهو نواة أخرى من المعنى الدّلالي ، وقد نالت هذه المسألة حظها من البحث في التراث اللغوي العربي ،من ذلك ما ذكره ابن جني تحت عنوان مساوقة الصّيغ للمعاني [2]، ويجمل د. تمام معاني الصّيغ العربية في [3] :

1ـ الفعلية 2 ـ الزَّمـــن .3 ـ التّجرد و الزّيادة . 4 ـ كون الكلمة رباعية أو ثلاثية . 5 ـ التكلم أو الخطاب أو الغيبة .6 ـ الإفراد أو التثنية . 7 ـ التذكير أو التأنيث . 8 ـ الإعراب أو البناء .

2 ـ معاني مباني التّصريف :لما كانت مباني الكلمات و الصيغ اللغوية مدار الحمل إلى« معرفة الأصول و الزوائد وبيان المشتق و الجامد وتحديد أشكال الصيغ من إعلال أو إبدال أو قلب أو حذف» [4]، وهو بعبارة أخرى : «**المعنى الذي نجم عن تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة من أجل تحقيق أغراض و مقاصد يهدف إليها الخطاب** » [5] .

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ،ص 146.

[2] ابن جني ، الخصائص ، 155/2.

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 155.

[4] نفســـه ، ص 15.وينظر : الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ،ص 291.

[5] عباس حسن ،النحو الوافي ،747/4 . وينظر : الشريف الجرجاني ،التعريفات ، ص 63.

معاني صيغ الزّيادة: من المعلوم أنّ كل زيادةٌ في المبنى زيادة في المعنى ، وتدخل على الفعل ما يسمى **بحروف الزيادة** ، تلك التي « جمعها الناس في أنواع من الكلام **كقولهم** : (**سألتمونيها**) **و** (**اليوم تنساه**)، **و** (**أمان و تسهيل**) **و** (**تسليم و هناء**)»[1] ، وهي التي حواها في قول النّاظم [2]:

هناءٌ و تسليمٌ ، تلا يوم أُنْسِهِ نهايةُ مسؤول ، أمان و تسهيلٌ

ويرى د. تمام أنّ النّحاة كانوا على صواب حين نسبوا المعاني إلى الصّيغ ولم ينسبوها إلى الزّوائد ،فقالوا :(**معاني صيغ الزوائد**) بإضافة كلمة الصيغ إلى المعاني ، وبذا يجعلون المعاني الوظيفية التي هي فروع على معاني التقسيم مما تفيده الصيغ لا الزوائد ، وهذا ـ حسب رأيه ـ هو المنهج الأمثل لعلاج الموضوع لسببين[3] :

1 ـ أننا لو أسندنا هذه المعاني الوظيفية للزوائد لخرجنا بها عن طابع الزّيادة إلى طابع الإلصاق ؛ لأنّ العنصر الوحيد من عناصر ما دون الصّيغة الذي ينفرد بالدّلالة على معنى وظيفي عام هو اللّاصقة ، أمّا الزّوائد فلا يمكن أنْ ننسب إليها بمفردها معانٍ صرفية عامة وغاية ما يمكن أن ننسبه إليها هو الدّلالة على معنى الجهة في الحدث .

2 ـ أنّ استخلاص الزّائد وعزله عن الكلمة إن كان مقبولا في السّين والتاء وفي تاء الافتعال فليس مقبولا في عناصر أخرى كالتضعيف و التكرار الذي يصعب معه نسبة الزيادة إلى أحد المكررين وهلم جرا . ومن هنا لا تستقل هذه العناصر بمعاني مستقلة ، وإنّما تكون جهات في فهم الحدث . المنهج السليم إذا أن ننسب المعنى الوظيفي في الصّرف للصّيغة إلى الصّيغة المزيـــدة كلّها لا إلى زوائدها .

فالمعنى الصّرفي الوظيفي في صيغ الزيادة لا ينسب إلى حروف الزيادة (وهي غير مقصورة على حروف سألتمونيها)، كما لا ينسب إلى الصّيغة وحدها ، بل هو المعنى المستفاد من الصّيـــغ و زوائدها مجتمعين .

- **اللّواصق والمُلحقات:** تعتبر اللّواصق مورفيمات دالـــة على معانٍ وظيفية مختلفة ، وتنقسم تقسيما موقعيا إلى ثلاثة أقسام هي [1]:

[1] السيوطي ،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،412/3.وينظر :الرضي الاستراباذي ، شرح الشافية ، 330/2.

[2] :أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصَّرف ، خرج شواهده ووضع فهارسه :أبو الأشبال أحمد سالم المصري ، دار الكيان ، د.ط ، د. ت . ص 193.

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، 161.

ـ **الصدر**(prefixe): ما ألحق بأوّل الكلمة ليؤدّي معاني صرفية معينة مثل :حروف المضارعة . همزة التعدية .الحركة في أوّل الافتعال. الحركة و النون في أول الانفعال . الحركة و السين والتاء في الاستفعال ، والتاء المفتوحة في تفعّل وتفاعل ، والتاء و الميم في تمفعل كتمنطق .

ـ **الحشو**(lnfixe):ما جاء في وسط الكلمة ليؤدِّي معنى صرفيا معينا مثل : تاء الافتعال و التضعيف ، و إلغاء المكررة ... .

العجز(suffixe) :ما ألحق بآخر الكلمة فأدَّى معنى وظيفيًّا نحويًّا أو صرفيًّا مثل : الضّمائر المتّصلة ، نون الوقاية ، حركات الإعراب وحروفه ، علامة التأنيث ...

وجُملة ما تؤديه اللّواصق من معانٍ صرفيةٍ وظيفيةٍ نوجـــزه في الجدول التّالي [2]:

المعنى	في الأسماء و الصّفـــات	في الأفعـــال
الشَّخـــص		**الماضي** : ضمائر الرفع المتصلة . **المضارع** : حروف المضارعة : الهمزة تعين المتكلم أكتب / النون تعين المتكلمين نكتب / التاء تعين المخاطب تكتب . تكتبين . تكتبون . تكتبن / الياء تعين الغائب يكتب / **الأمر** : المخاطب دائما .لا يحتاج إلى لواصق .
العـــدد	يؤدى بالمعنى باللواصق الحرفية : الواو و النون أو الياء و النون في الجمع. الألف و النون أو الياء و النون في المثنى.	يؤدى بالضمائر المتصلة : **الماضي** :يتضح داخل التكلم من الفرق بين التاء المضمومة للمتكلم الواحد(**تُ**)، وضمير المتكلمين(**نا**) ،وداخل الخطاب يتضح من الفرق بين تَ ، تُما ، تُم . وفي الغيبة من الفرق بين الاستتار وبين ألف الاثنين وواو الجماعة . **المضارع و الأمر** :يتضح من مقابلة الاستتار في الخطاب بألف الاثنين وواو الجماعة . ويتضح داخل التكلم :بواسطة على حروف المضارعة (**أ ن،ي ، ت**)

[1] مناهج البحث في اللغة ، ص 187.

[2] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 156. 157.

التّعييـــــن	لا يكون إلا للأسماء بواسطة (ال) التعريف ، فإذا وردت (ال) مع الصّفات فهي ضمير موصول ، و الفرق بين النكرة في الأسماء في حالة التنكير وبينها في حالة التعريف هو إلصاق (ال) بها في حالة التعريف .	
النّـــوع	التاء للمؤنث والألف المقصورة و الهمزة بعد الممدودة ، وبعدم ذلك في المذكر . وفي الجمع بالألف والتاء للمؤنث في مقابل علامات أخرى يتعرف بها على الجمع في حالة التذكير .	تاء التأنيث ونون النسوة
المضارعــة	/	حروف المضارعة
التّوكيـــــد	/	نون التّوكيد الخفيفة و الثقيلة
النّسبـــــة	ياء النسبة	/

وخلاصة القَول في المعنى الصّرفي أنّه وثيق الصّلة بالمعنى الصّوتي ، وقد جاءت معالجة د. تمام حسّان لهذا الفرع من المعاني الوظيفية متميزة بتصوّر واضح متأثر بمعطيات الدرس الحديث ومستفادة من نصوص علماء التراث و تصوراتهم وقد خصّوا هذا الجانب من الدّراسة بجهد لا بأس به ، من خلال رصد المعاني التي تؤدّيها الصيغ مجردة و مزيدة وتتبُّع ما يطرأ عليها في حالاتها المختلفة .

1 ـ 3 ـ المعنى النّحـــوي : إذا كان المعنى الصّرفي مستفادًا من مباني التّقسيم من جهةٍ ومن مباني التَّصريف من جهةٍ ثانيةٍ ، فإنّ المعنى النَّحوي موكولٌ أمـرُه إلى نوعٍ ثالثٍ من المباني هي المسمّاة مباني القرائن ،وتعكس هذه القرائن العلاقةَ القائمةَ بين المعنى النّحوي وبين المعنيين الصّوتي والصّرفي ،حيث تتطلّب مُعاينة المعنى النّحوي التّوسلَ بقرينتين صوتيَّتين هما : الإعراب و التّنغيم ، وبثلاثِ قرائن صرفيَّة هي : الصّيغة و الأداة و المطابقة.ومع هذه الخمسة تتضافر القرائن النّحوية ـ التضام و الربط و الرتبة ـ لتكتمل عدَّة القرائن ثماني ، ثمرة تضافرها هو المعنى النّحوي .

وهذا النوع من المعاني هو ما « يدرس في علم اللّغة الحديث في إطار ما يسمى بعلم الدّلالة النّحوي(syntactic semantics) ويوضع في مقابل علم الدّلالة المعجميlexical semantics ... ويلتقي في كثير من جوانبه مع نظرية النَّظم عند عبد القاهر الجرجاني ، إذ كلاهما يجري في الأساس على تجلية المعنى ودراسة مشكلاته عن طريق النّظر في النّحو وقواعده » [1].

ويفرّق د. تمام بين صنفين من المعاني النّحوية من حيثُ العمومُ و الخصوصُ فيصطلح على معاني الأبواب المفردة **بالمعاني الخاصة** ،وعلى معاني الجُمل **بالمعاني العامة** ، ملخصها في الشكل التالي[2] :

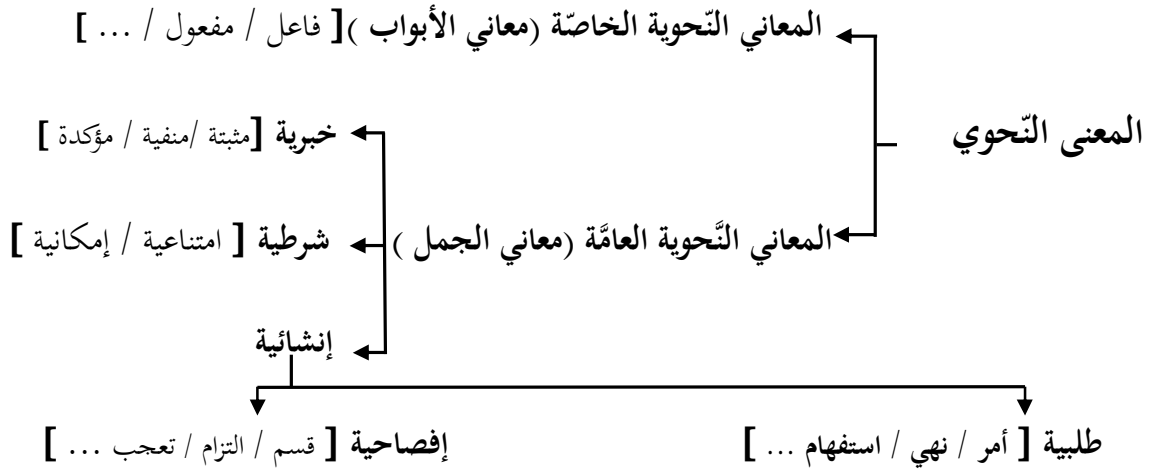

ــ **المعاني النَّحوية الخاصَّـة:** تحلّ الكلمة في موقع معين من التّركيب الإسنادي وعلاقاتها الوظيفية هي الفاعلية أو المفعولية أو الحالية ،ويرى أحد الباحثين أنّ مدلول مصطلح المعنى النّحوي عند القدماء لم يكن واحدًا ، ومن ذلك أنّهم أحيانا كانوا يقصدون به المعنى الصّرفي ، وأحيانا أخرى كانوا يقصدون به المعنى الدّلالي بصفة عامّـــة، وأحيانا ثالثة كانوا يقصدون به المعنى النّحوي ، أي وظيفة الكلمة في الجملة كالفاعلية و المفعولية و الإضافة [3] .

ـ **المعاني النّحوية العامَّـــة** : يظهر أنّ المقصود بهذا النّوع من المعاني هو ما عالجه القدامى ضمن مباحث علم المعاني ، فيما يتعلّق بالأسلوب ،وقد اقتضى المنهج الذي سلكه النّحاة أن يتركوا النّظر في هذه المعاني إلى ذلك الفرع من فروع البلاغة العربية(علم المعاني) ،وذلك يكشف منهجهم في بحث المعنى النحوي ،حيث: « **اتّخذ النّحاة الكلمة المفردة وحدةً تحليليَّةً للجملة فحمَّلوها وظيفة الأبواب النّحوية المفردة ...، فإذا وضعنا**

[1] كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق2 ،ص 153.

[2] ينظر : اجتهادات لغوية ،ص160.

[3] عبد السلام حامد السيد ، الشكل و الدّلالة (دراسة نحوية للفظ و المعنى)،دار غريب ، القاهرة ، 2002م ، ص27. 28 .

الكلمة في ضوء هذا الاعتبار عند النّحاة ،فلم يتناولوا وحدةً أكبر منها حتى حين كان النّحاة يتكلّمون عن عطف الجمل أو عن الاستدراك أو الإضراب » [1] .وقد حاولنا حصر الحديث عن المعنى النّحوي في تصوّر د. تمام في نقطتين هامّتين هُمـــا :

- **الاستقامة النّحويـــة والسّلامة الدّلاليـــة :**

لقد لفتَ النّظرَ إلى هذه الثّنائية سيبويه في فاتحة كتابه حين أشار إلى ضروب الكلام من حيث الاستقامة والإحالة ، فقـال : « فمنه مستقيمٌ حسنٌ ، ومحالٌ ، ومستقيمٌ كذبٌ ،ومستقيمٌ قبيحٌ ، وما هو محالٌ كذبٌ

فأما المستقيـــمُ الحسنُ ؛ فقولك : أتيتُك أمس ، وسآتيك غدًا .

وأما المحـــــالُ ؛فأن تنقض أوَّل كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غدًا ، وسآتيك أمس .

وأما المستقيمُ الكذبُ؛ فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه .

وأما المستقيمُ القبيحُ ؛ فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكي زيدا يأتيك

وأما المحالُ الكذبُ ؛ فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس »[2] .

باتخاذ الثنائية المضمَّنة في العنوان أساسا في النّظر ، تفرّع الكلام إلى فرعين رئيسين هما : المستقيم و المحال ، وتفرع المستقيم بدوره إلى ثلاثة فروع مستقيم حسن و مستقيم محال ومستقيم كذب ،وأما المحال فمنه محال ومنه محال كذب ،ولقد مثّل سيبويه لهذه الضّروب الخمسة بأمثلة تفسِّر الحكم عليها ،ولعلّ صنيعه هذا يدلّل على نظرةٍ فاحصةٍ تعكس تصوّره للعلاقة بين الاستقامة النّحوية وبين السّلامة الدّلالية ،أو بين المعنى النّحوي الذي تمثّله وظائف التّركيب من خلال العلاقات ، وبين المعنى الدّلالي الذي يتجاوز العلاقات النّحوية إلى العلاقات المعجميّة ، ويمكن القول إنَّ «في هذا النّص القصير تكمن بذور نظرية نحويّة دلالية ، حيث تندمج في تواؤُم حميم قوانين النّحو مع قوانين الدّلالة ،أو بعبارة أخرى قوانين المعنى النّحوي الأولى وتمثّله الوظائف النّحوية المختلفة مع قوانين دلالة المفردات المعجمية للكلمة ؛ وتمتزج فيما يمكن أن يسمى المعنى النّحوي الدّلالي » [3].

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ، ص 317.

[2] سيبويه ، الكتاب، 1/ 25.

[3] محمد حماسة عبد اللطيف ،النحـــو و الدلالـــة ، 65.

ولسنا في هذا المقام نريد تفصيلا لما ألمح إليه سيبويه في تشقيقه للكلام ، وإنّما القصد أن نعرض لتصوّر د. تمام للعلاقة بين المعنى النّحوي والمعنى المعجمي ،ومن ثم للمعنى الدّلالي ،ولئن كان سيبويه قد مثّل للحالات المختلفة بجمل عربية الوضع ، فإنّ تمام حسّان ساق أمثلته في شكل أنساق هرائية لا معنى لمفرداتها من حيث الوضع ، والذي حمله على ذلك سؤال مؤدّاه : هل الإعراب ثمرة فهم العلاقات النّحوية أم أنّه ثمرة فهم المعنى ؟ أو بتعبير آخر هل كسْرُ دلالة الألفاظ الأوليّة يؤدّي إلى الخطإ الدّلالي مع الصّحة النّحويـــة ؟ .

لقد صاغ د. تمام في سبيل التّدليل على موقفه جملا و نصوصا وأبياتا من الشّعر من قبيل قوله : « حنكف المستعص بسقاحته في الكمظ »[1] ، هذا النّسق انتفت الدّلالة المعجمية في مفرداته ، ولكنَّ إدراك العلاقات (**التّعليق**) يوصل المعرب إلى تّحديد وظائف عناصره المكونّة له ،وبذلك فقول النّحاة: (الإعراب فرع المعنى) يمكن الحكم عليهم بأنّهم «كانوا في منتهى **الصّواب في القاعدة وفي منتهى الخطأ في التّطبيق** لأنّهم طبّقوا كلمة معنى تطبيقًا معيبًا حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حينًا و الدّلالي حينًا آخر، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي »[2]، والسّلامة من العيب تقتضي تحديد المعنى فيقال :(الإعراب فرع المعنى الوظيفي).

هذا كان رأيه الذي أورده في كتاب اللغة العربية معناها و مبناها (1973م) ورافع مدافعا عنه في مواضع كثيرة،ومردّ ذلك فكرة وقرت في تصوُّره هي أنّ المعجم قائمة من الكلمات وليس نظاما، وفكرة النّظام قائمة عنده في الأساس على شبكة العلاقات، وقد ظهر له ـ بادئ النّظر ـ أنّ العلاقات على مستوى المعجم علاقات إيجابية فقط على خلاف النّظام الصّوتي والنّظام الصّرفي والنّظام النّحوي، ولكنّه عاد واستدرك الأمر بعد مضي اثني عشر عاما من تاريخ صدور الكتاب سابق الذِّكر،في مقال يحمل عنوانا استفهاميا (المعجم أنظام هو أم رصيد ؟) وما كان أجاب عنه بالنّفي سابقا أكدّه مستندا إلى جملة مبرِّرات هي[3] :

1 ـ ترابط المفردات بواسطة أصول الاشتقاق . 2 ـ التّمايز بواسطة الصّيغة الصّرفية للكلمات .

3 ـ بيان معنى الكلمة بواسطة هذين المحورين . 4 ـ النّظر إلى أصل وضع الكلمة لبيان الأصلي وغير الأصلي من المعاني . 5 ـ أثر المسموع في بيان الأصلي من غيره . 6 ـ الحقول المعجمية و أثرها في تكوين السّياق .

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 183.وينظر : الظاهرة اللغوية (مقال)، مجلة المناهل ، ص 80.

[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، 227. اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 372.

[3] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ، 2/ 89.

7 ـ المناسبة المعجمية بين ألفاظ من حقل و ألفاظ من حقل آخر 8ـ فكرة النّقل و أثرها في مرونة النّظام المعجمي .

جاءت غرابة الطّرح الذي قدَّمه د. تمام من تصوُّر ماثل في الأذهان قوامه أنّ النّحو والمعنى بينهما علاقة لا تقبل الانفصام ،لكنّ الفارق بين النّحو و المعنى كما أراد تأتي من النّاحية التّحليلية حيث يرتبط النّحو بالنّاحية الشّكلية للجملة ،ثم بواسطة معاني مفرداتها تحصل للجملة دلالتها ،وتكمن ميزة المعنى النّحوي في أن إمكانية الوصول إليه وقفٌ على النّاحية الشّكلية ،إذ من الممكن أن يتعامل الإنسان مع جملة نحويًّا فيحدّد لكلّ عنصر وظيفته ، وهي خلو من المعنى تماما .

وما دام البحث« في بناء الجملة هو بحث في علاقة النّظم بالسّياق وهو بالتّالي ربط وثيق بين علاقة الألفاظ و مردودها الدّلالي ، وهذا ما يجسّمه مفهوم الوظيفة النّحوية » [1] ، فإن الاستقامة النّحوية والسّلامة الدّلالية لا يتوصَّل إليها إلّا بتحقُّق شرطين يوجزهما د. محمد حماسة عبد اللّطيف في قوله : « الجملة التي يكون فيها المعنى النّحوي الدّلالي صحيحًا هي التي يتوافق فيها الاختيار بين جانبي الدّلالة النّحوية ودلالة المفردات الأوليَّة ولذلك قد يعبّر عنها أيضا بالاختيار الصّحيح » [2].

- **القرينة النّحوية و المعنى النّحوي** :لقد وضع د. تمام خطّته للقبض على المعنى النّحوي من خلال القرائن المتضافرة التي تقوم حارسة على الأبواب النّحوية ،وبالتّالي فالقرائن تعدّ بمثابة الرّمـــوز التي يُسلِم الاعتماد عليها إلى معرفة المعنى النّحوي ،ثم يصبح المعنى النّحوي (وهو محصِّلة القرائن) قرينة يعتمد عليها لمعرفة المعنى الدّلالي ، فالعلاقة وفق هذا التّصور تظهر على النّحو الآتي :

القرائـــن ← المعنى النحوي .

المعنى الدّلالي ← القرينـــة .

ولكنْ أَلَا تفهم العلاقة بين القرائن و المعنى النّحوي على أنّها علاقة منطقية تستلزمها القرينة الواحدة أو جملة القرائن ؟ .إنّ الحُكم على العلاقة يفرض تحديد طبيعة القرائن ، ولا شكّ أنّ القرائن النّحوية هي جزء من المنظَّمة

[1] عبد السلام المسدي ، العربية و الإعراب ، ص35.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف ، النّحو و الدّلالة ، ص59.

اللُّغوية ذات الطّبيعة العُرفيّـــة ، وذلك رأي د. تمام في قوله : « إنّ العلاقة بين الرّمز "القرينة "و معناه (وهو الباب النّحوي) علاقة عرفية من صنع المجتمع العربي صاحبِ اللّغة ومنشِئها » [1] .

ويذهب أحد الباحثين إلى أنّ د. تمام قد خلط بين القرينة المعنوية و بين المعنى النَّحوي وذلك حين « زجَّ معنى **الإسناد ومعنى التّعدية** في جملة القرائن الدَّالة على الفاعل و على المفعول في العبارة ،والحاصل هو أنَّ حسّان خلط بين القرينة المعنوية و بين المعنى النّحوي فجعلهما واحدا ، وجعل المعنى النّحوي دالّا على الموقع الإعرابي للكلمة ،مع أنّ الموقع الإعرابي هو نفسه المعنى النّحوي ... والذي أراه السَّبب في تخليط حسّان في مفهوم القرينة المعنوية ... هو عمله على قطع العلاقة بين المعنى المعجمي للكلمات والمعاني النّحوية التي تؤلّف بينها ، حتى زعم أننا نستطيع أن ندرك العلاقات النّحوية بين الكلمات حتى لو لم نفقه معانيها المعجمية ... » [2]. يظهر من القول أنّ الحجّة التي اعتمد عليها في رمي د. تمام بالخلط بين المعنى النّحوي وبين القرينة المعنوية هو عدّه قرينة الإسناد دالّـةً على الفاعل وقرينة التّعدية دالّـةً على المفعول ،ثم تصوُّره للعلاقة بين المعنى النّحوي و الموقع الإعرابي ، ومردُّ ذلك كلِّه ـ حسب رأيه ـ إلى ما ذهب إليه د. تمّام من إعراب للنَّسق الهرائي مع انتفاء المعاني المعجميَّـــة .

ووجه الصّواب أنّ د. تمام لم يجعل القرينة المعنوية و المعنى النّحوي واحدًا؛ بل المعنى النّحوي عنده هو محصِّلة القرائن لفظيِّها و معنويِّها ،وقرينة الإسناد ليست قَصرًا على الفاعل وحده بل هي علاقة محدّدة لأبواب نحويّة مختلفة كنائب الفاعل والمبتدأ ، وبالتَّالي يحتاج تحديد المعنى النّحوي (الفاعل مثلا) إلى مضامَّة قرائن أخرى تتطلَّبها دواعي أمن اللبس ،وذلك ما ضمنه في قوله : « **ولكن علاقة الإسناد لا تكفي بذاتها للوصول إلى هذا القرار لأنَّها يمكن أن تكون إسنادًا في جملةٍ اسميَّة أو إسنادًا في جملة فعليَّة ويمكن أن يكون الإسناد إسنادًا خبريًّا أو إنشائيًّا وهلم جرا** » [3]، فعلاقة الإسناد محكومة مثلها مثل بقية القرائن بمبدأ التّضافر وتقع بدورها ضمن مبدأ أعم هو تعدُّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد .

ويعكس توزّع القرائن النّحوية بين النُّظم الثلاثة طريقة د. تمام في كشف المعنى النّحوي ، والتي تظهر في شكل ترابطي يهدف إلى الشّمولية التي تتطلّبها عملية الكشف،وهذه طريقة أستاذه فيرث الذي اعتمد في تحليله النّحوي على إدراك « شبكة من العلاقات السّياقية المقالية أو اللّفظية تبدأ من الفونيمات ثم المورفيمات وتنتهي إلى

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ، ص 292.

[2] أيمن صالح ، القرائن و النص دراسة في المنهج الأصولي في فهم النص ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ط1، 2010م .ص 254. 255. 257.

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 192.

التركيب في وحدة أكبر . وهذه العلاقات اللفظية أو المعنوية تقوم على مبدإ توزيعيٍّ تنشأ منه علاقات توافق أو اختلاف أو تناظر بين العناصر اللُّغوية المكوّنة للتّركيب . وهي جزء من هذه العلاقات السّياقية » [1] .

2 ـ **المعنى المعجمي**(**lexical mening**):إذا كان المعنى الوظيفي أساسه الجزيء التّحليلي على مستوى الصّوت و الصّرف والنّحو ،فإنّ المعنى المعجمي أساسه الكلمة ، فمناط الاهتمام على مستوى المعجم إنّما هو الإجابة عن سؤالِ العلاقة بين الكلمة المفردة ومعناها ،ذلك الذي يحمل الباحث على العودة إلى المعاجم التي تضمّنت قوائمَ الكلمات وحاولت سـرْد معانيها ، وقد عني علماء اللّغة بوضع المعاجم خدمةً للُّغة وحفاظا عليها ، وهو جهد تابعه خلَف عن سلفٍ متتبِّعين ما اعترى الكلمات من معانٍ جديدة بفعل التّطور عبر الزّمن الذي يتبعه تطورٌ في الدّلالات وبذلك تكون المعاني المعجميَّة موصوفة بالتّطور في معانيها ، ويطرح البحث عن المعنى المعجمي أسئلــة كثيرة منها : ما طبيعة المعنى المعجمي ؟ ما الكلمة باعتبارها مناط المعنى المعجمي ؟ وكيف يمكن أن نحدِّد الكلمة فنقف على ما يفصلها عن سابقها وعن لاحقها ؟ والكلمات واقعة تحت الحصر أما المعاني فعصية عنه . فكيف يتعامل المعجم مع هذا الإشكال .

- **طبيعة المعنى المُعجمي** :يرى د. تمام أنَّ المعنى المعجمي هو« **المعنى العُرفي الذي أُعطي للكلمة بالوضع ويصلح لأن يسجله المعجم** » [2]، ويطلق عليه معنى الإطلاق ؛ لأنه «معنى عام جدًّا يقوم على فرض استقلال الكلم و الكلمة وحدة اللّغة ونقصد باللّغة هنا مجموع الأنظمة النّحوية و الصّرفية و الصّوتية و المعجمية أمّا الكلام فوحدته المنطوق لا الكلمة وإنّ نسبة أيّ كلمة لا بد أن يكون على أساس دراسي لغوي بحت **محروم من العنصر الاجتماعي** » [3] ،ويضيف في موضع آخر : « أن هذا **المعنى المعجمي ذا العلاقة العرفية** يتَّصف بالتّعدد و التّنوع والاحتمَال من ارتباط الإفادة (وهي الوصول إلى المعنى التام الذي يحسن السّكوت عليه)بالكلام دون الكلم ، فلا فائدة إلا مع الجملة و بها . أمّا الكلم المفردات فلا تتعلق بها الفائدة »[4] .

[1] حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 237.

[2] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ، ص 334 .

[3] نفسه ، ص335 ، وينظر :اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 337.

[4] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ، ص 292 .

يستند هذان القولان إلى الوجهة السّياقية التي ترى أنّ معنى الكلمة هو ما تكتسبه في الاستعمال ،وما يقدّمه المعجم من معانٍ إنّما هي معانٍ فارغة من محتواها الاجتماعي، وهنا تجدر الإشارة إلى نقطة الخلاف بينه و بين د.إبراهيم أنيس الذي لا يفرق بين المعنى الاجتماعي و المعنى المعجمي وكذلك د. أحمد أبو الفرج[1].

لكن ألا يتعارض القول بعُرفية المعنى المعجمي مع حرمانه من العنصر الاجتماعي ؟

لقد وضح د. تمام طبيعة العلاقة العرفية بين الكلمات ومعانيها ، من خلال صفتين يمتاز بهما المعنى المعجمي هما[2]:

أ) **المعياريـــــة** : أي أنّ تحديد الكلمة لا يتعدَّاه في الاستعمال ولو أراد الإنسان أن يخاطر باستعمالها استعمالا غير عُرفيٍّ فسوف يجد نفسه وجهًا لوجه مع سلطة المعايير المعجميّة التي لا ترحـــم .

ب) **عدم التّخصّص** :بالرغم من كون العُرف هو الذي يربط بين الكلمة وبين معناها نجده يسمح للكلمة الواحدة بعدد من المعاني ، ولهذا كانت الدّلالة المقصودة في حاجة إلى تحديد العنصر الاجتماعي في الاستعمال .

تَظهر هاتان الخاصيتان بأنّهما متعارضتان؛ لكن تفسير ذلك يكمن في معرفة مصدرهما الذي هو العرف الاجتماعي، فالمعيارية مردّها إلى عرف المجتمع، فهو الذي حدّد للكلمة معناها الذي لا يستطيع الفرد الخروج عنه ، ومردّ عدم التّخصص كذلك إلى العرف الاجتماعي الذي لم يخصّص للكلمة معنى واحدًا ، وإنما جعل لها عدة معان فخرج بها من الخصوص إلى العموم .

- **الكلمـــة :ما هي ؟**

يبدو من المستغرب أن يطرح السّؤال عن ماهية الكلمة ،ذلك أنّها تبدو للوهلة الأولى من البديهة التي لا تثير السُّؤال،غير أن المتتبِّع لمقولات القدماء والمحدثين يجد الحديث عن مفهوم الكلمة ضربًا من ضروب الاختلاف الذي يلفت الانتباه إلى ضرورة إعادة النّظر وقوفًا على أسبابه ومحاولة الخروج بتعريف للكلمة يسلَم من قصور التّعريفات التي صاغها الباحثون العرب وغير العرب ، تعريف يكون منطلق الحديث عن المعنى المعجمي وذلك ما حاول د. تمام حسّان أن يقدّمه في مواضع متعدّدة من كتبه .

[1] أحمد أبو الفرج ، المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث ،دار النهضة العربية ، بيروت ، د.ط ، 1966م ، ص 12. 18 .

[2] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص124.

ولا شك أنَّ الحديث عن تعريف الكلمة مرتبط باللغة التي تنتمي إليها ، ومن ثمَّ كان لزامًا أن يأخذ مفهوم الكلمة خصوصيَّة تلك اللّغة ،والنّاظر في التراث اللُّغوي العربي يقف على تعريفات اتّحدت حينًا وتفرّقت حينا آخر ،غير أنّها تكشف في مجملها عن التّصور الذي صيغت على أساسه تلك التّعريفات ،ومنها نذكر :

صاحب التعريف	التعريف	المرجع
ابن الخشاب (467ه)	« الكلمة **المفردة** وإن شئت قلت **الجزء المفرد**»	المرتجل في شرح الجمل 4. 5.
الزمخشري (538ه)	« الكلمة هي **اللفظة** الدالة على **معنى مفرد بالوضع**»	شرح المفصل 8/1
ابن الحاجب (646ه)	« الكلمة **لفظ وضع لمعنى مفرد**»	شرح الكافية 1267/2
ابن مالك (672ه)	« لفظ مستقل ، دال **بالوضع** تحقيقا أو تقريرا أو **منوي** معه كذلك ،وهو اسم و فعل وحرف»	شرح التسهيل 3/1
ابن هشام (791ه)	« **الكلمة قول مفرد** »	شرح شذور الذهب 10.
السيوطي (911ه)	« **قول مفرد مستقل** ، أو **منوي** معه »	همع الهوامع 4/1

والذي ينظر في هذه التّعريفات يجد الشّركة قائمةً بينها في بعض المفردات التي تعدّ بمثابة الأسس التي انبنى عليها تعريف الكلمة ،ولا تفهم هذه التّعريفات إلا بمعرفة المقصود من تلك الأسس الممثَّلة في النّقاط التّالية :

- **اللَّفـــظ** :يخرج «باللفظ والقول غيره من الدّوال كالخطّ و العقدة و النّصبة و الإشارة ، فإنّها دلّت بالوضع على معنى مفرد ، وليست بكلمات » [1].
- **الإفـــراد** : ورد في التّعريفات السّابقة المفردة منسوبة إلى الكلمة و المفرد منسوبا إلى الجزء في قول ابن الخشاب مساويًا بين اصطلاحي الكلمة والجزء ، ونسب الزمخشري وابن الحاجب الإفراد إلى المعنى ، أما السّيوطي فنسبه إلى القول ويضع في مقابله مصطلح مستقل ، فما الذي يعنيه النّحاة بالإفراد وهم في صدد تعريف الكلمة ؟ يرى السيوطي أنّ الإفراد يخرج « ما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلعم ونحوه من الهذيانات كما يخرج ما يدلّ جزؤه على جزئ معناه كالمركب » [2] أما الاستقلال فيخرج « أبعاض الكلمات الدالة على معنى ،كحروف المضارعة،ياء النسبة ، وتاء التأنيث وألف ضارب،فليست بكلمات لعدم استقلالها » [3].

يتوجه د. تمام بالنّقد للقدماء في ضوء تصوّرهم للإفراد حيث قال معلقا على قول ابن عقيل « فهذا يصدق على باء الجر التي وضعت لمعنى مفرد هو المصاحبة ، مع أنّها ليست كلمة » [4] .

---

[1] رضي الدين الاستراباذي ، شرح الكافية في النحو ، 22/1 .

[2] السيوطي ،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، 4/1.

[3] نفسه ، 4/1.

[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 226.

- **النيّـــة** : يوضّحها ابن مالك في قوله : « ولما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة ، وكان بعض الأسماء لا يلفظ بها كفاعل أَفْعُل ، وتَفْعلُ دعت الحاجة إلى زيادة في الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللّفظ ... » [1]، ويرى د. تمام أنّ إدخال النّية في تعرف الكلمة « زاد الطين بلة بأن أدخل ـ يقصد السيوطي ـ في تعريف الكلمة أفكارًا منقوصة كفكرة التّقدير ... فنية اللفظ إنما تكون عند عدم وجوده ، وتكون في صورة تقديره في الكلام » [2].
- **الوضـــع** :سبق الحديث عن مقولة الوضع والوقوف على النّصوص الشّارحة والموضّحة لذلك التّصور ،والوضع على المستوى الإفرادي يخـــرُج به ما دلَّ على « **على معنى بالطّبع كاح الدال على السعال ، ويخرج ما كان مهملا (كديز مقلوب زيد) فإنه يدل سامعه على حضور الناطق به وغير ذلك ، دلالة عقلية لا وضعية** » [3] .

وخلاصة نظر د. تمام حسّان في تعريفات القدماء أنّها لم تسلم من عيوب ثلاثة هي[4] :

1/ أنّها لا تفرق بين الصّوت و الحرف ، أي بين عملية النّطق والنّظام الذي تجري عليه .

2/ أنّها تخلط بين الوظيفة اللّغوية ، والمعاني النّطقية والوضعية .

3/ أنّها لا تفرق بين وجود الكلمة وعدمها في تعريفها ، وهذا ما يؤدّي إلى الخلط في التّفكير .

وبمجاوزة نقاط النّقد السّابقة يصوغ د.تمام حسان تعريفه للكلمة قائلا : « فالكلمة العربية في تعريفها صيغة **ذات وظيفة لغوية** معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم ، **وتصلح لأن تفرد ، أو تحذف ، أو تحشى ، أو يغير موضعها ،أو يستبدل بها غيرها ، في السّياق** ؛ وترجع في مادتها **غالبا إلى أصول ثلاثة** ، وقد تلحق بها زوائد » [5].والملاحظ من هذا التّعريف ـ على طوله ـ أنّ د. تمام حسّان بناه على مجاوزة القصور الذي أشار إليه في تعريفات الكلمة عند اللغويين العرب وغير العرب ،وقد بناه على أساس وظيفي حيث إنّه من خصائص الكلمة أن تؤدّي وظيفةً ، كما أنّ التّعريف يلخّص نظرته السّياقية للكلمة فمن خصائصها:

---

[1] ابن مالك ، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكملة المقاصد ، 1/ 5، وينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،6/1 .

[2] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 226.

[3] ابن مالك ، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكملة المقاصد ، 1/ 4.

[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، 226.

[5] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 232.

1 ـ الإفراد في السّياق 2 ـ الحذف في السّياق 3 ـ الإبدال في السّياق (إبدال الموضع أو إبدال الكلمة) .

ومن الإشكالات التي عرضت للدارسين هي كيفية وضع حدود للكلمة في السياق ، وقد اقترح د. تمام طرقًا ومثّل لكل حالة ، وإيجاز ذلك في النقاط التالية[1] :

1ـ الإفراد في السّياق :

هـــــم ←——— لا تفرد في السّياق إلّا في حالة الرّفع .———→ (جزء من كلمة)

2 ـ الحذف في السّياق

هـــــم أنفُـــوا **منـهـــــم**

ضمير مرفوع يمكن استخراجه من الجملة . ضمير متّصل (جزء من كلمة)

3ـ الحشو في السّياق :

كان المسلمون في القرن التاسع الميلادي **هـــــم** أصحاب أكبر ملك الدنيا .
أمكن حشو الضمير (كلمة)

خاف العالم في القرن التاسع الميلادي المسلمين / أصحاب أكبر ملك في الدنيا
لا يمكن حشو الضمير(جزء من كلمة)النصب و الجر

هـــم : كلمة في حالة الرفع وجزء من كلمة في حالتي النصب و الجر .

4ـ الإبدال في السّياق :

إبدال الموقع : **هـــــم** السَّادة الأخيار ←——— السَّادة الأخيار **هـــم**

منـــ**هم** السّادة الأخيار ←——— لا يمكن تغيير الموقع [2]

إبدال الكلمة :يمكن إبدال الضّمير هم بكلمة في حالة الرفع مثل :

المسلمون أخيار؛ بل **هم** خير أمة أخرجت للناس/ المسلمون أخيار؛بل **المسلمون** خير أمة أخرجت للناس

[1] ينظر : نفسه ،ص 229. 230.

[2] لا يمكن تغيير الموقع ؛لأن تغير موقع حرف الجر تبعا لتغير موقع الضمير ، وهذا ينفي أن يكون الضمير كلمة مستقلة ، وأن تغير موقع الضمير فحسب ، وذلك يغير المعنى المقصود لأن الجملة تصبح (من السادة الأخيار هم) .

5 ـ **استخدام العلامات الموقعية في الكلام** : من العلامات الدّالة على الموقع واو العطف ؛ فهي فاصلة بين كلمتين ،وبذلك يمكن استخدامها في تحديد حدود الكلمة ، مثل :

نحن و **هـــم** ↓ كلمة

لنا و لـ**هـــم** ↓ جزء من كلمة

وباعتماد الأسس الستّة السّابقة ينتهي إلى أنّ الضّميرَ المنفصلَ كلمةٌ مستقلةٌ كالاسم الصّريح ، وأنّ الضّميرَ المتّصل جزءٌ من كلمة .

- **التّـــــوارد المعجمي :**

تحمل الكلمة معنى معجميًّا هو المعنى الذي اكتسبته من العُرف ، وبذلك المعنى تدخل في علاقات مع غيرها من الكلمات في التّركيب ،فتكون الحُمولة المعنوية العرفية للكلمة ضابطًا للتّـوارد ، بها تقبل المجاورة مع طائفة من الكلمات و بها ترفضها مع طائفة أخرى ،ولقد اصطلح د.تمام على هذه الظّاهرة بـ (**ضوابط التّوارد**)، وأشار إلى أنّه مصطلح يقابل ما يسمّيه التحويليون (قيود التّـوارد) Selection Restricion[1] ،وتلك الضّوابـط هي : « **ما يقوم بين مفردات المعجم من علاقات تجعلها في أصناف متميِّزة ، يلتقي صنف منها بصنف آخر فيصبح للكلمة من هذا ،والكلمة من ذاك أن يجتمعا في الجملة الواحدة فيستقيم المعنى باجتماعهما ، ويتنافر صنف منها مع صنف فلا يستقيم المعنى بالجمع بين مفرداتها في الجملة الواحدة ،ويحسن أن نسمي صلاح الكلمة للاجتماع في الجملة باسم "المناسبة المعجمية "أو "الملاءمة" ونسمي عدم الصلاحية باسم " المفارقة المعجمية "**» [2].

وبذلك يمكن القول : إنّ ضوابط التّـوارد تنتظم الكلمات على منوالها في شكل عائلات بين مفردات كلِّ عائلة من علاقات النّسب المعنوي ما يتيح لها بالتّوارد في جملة مفيدة ، فالمناسبة المعجمية هي منبع الإفادة ، والمفارقة المعجمية منبع عدم الإفادة على مستوى الحقيقة ، ومنبع البيان بطريق المجاز ، وهذه الأخيرة تفضي بنا إلى النقطة الموالية .

[1] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب 1/ 138.

[2] نفســـه ، 1/ 137.

- **الدّلالة و العلاقات البيانيّــة :**

انتهى النّظر في الكلمات والمعاني إلى القول : « **دلالة الأسماء و الصّفات متناهية ،فأمّا دلالة التّأليف فليس لها نهايــة** »[1]،وقد كانت هذه النّقطة دافعَ بحثٍ عن الكيفية التي تتعامل بها اللُّغة مع هذه الظّاهرة ،حيث تقتضي طبيعتها أن يكون بإزاء كلِّ لفظٍ معنى يختصُّ به، لكي لا تكون اللغة فريسة اللّبس، غير أنّ وضع معنى لكلِّ لفظ يعدُّ تصوّرا مثاليا لا يقرُّه التَّحليل اللُّغوي الذي يبيِّن أنّ لكلّ لفظٍ تفريعاتٍ من المعاني يمكن التّمثيل لها ولا يمكن حصرُها ،وتلك هي الخدمة التي تقدِّمها المعاجم للباحث عن معاني الألفاظ،ويبقى ما يتضمّنه المعجم من معاني الألفاظ بالقياس إلى ما يتيحه الاستعمال قليلاً جدًّا ،ومردُّ هذه الظَّاهرة حسب د. تمام حسان إلى نقطتين هما[2] :

1/ تخضع الألفاظ في تأليفها لضوابط صوتيّة تلغي تأليف المتنافرات و المتماثلات .

2/ تخضع الألفاظ لفكرة أمن اللَّبس في عدم التَّأليف بين التّتابعات الصّوتية ، والنّظر إلى إحصاء التّتابعات الصّوتية في مواد أحد المعاجم وليكن الصِّحاح مثلا ـ يوقفنا على فراغات في احتمالات التّأليف ، ولا يجد لها تفسيرا غير الإهمال الاعتباطي أو أمن اللّبس .

ومن منطلق اختصاص علم البيَان ببحث المعنى على مستوى جمل أهدرت فيها العلاقات المعجمية ، بوضع الألفاظ في غير ما وضعت له، وتلك نقطة يلتقي فيها علم البيان مع البحث في المعاني المعجمية ،وقد أدى هذا الملمح بالدّكتور تمام إلى عقد الصّلة بين هذين الفرعين من فروع الدّراسة ، وذلك ما ضمّنه قولــــه : « وأما علم البيان فأكثر صلةً بالدّراسة المعجمية منه بالقواعد التي تبحث عن المعاني الوظيفية. فمجال علم البيان كمجال المعاجم هو النّظر في العلاقة بين الكلمة وبين مدلولها ولقد كان البيانيّــون دائما على ذكر الطّبيعة العُرفية لوضع الكلمة ومن تخصيص كلّ كلمةٍ بمعنى تدل عليه بحسب الوضع فلا تكون أوسَع منه ولا أضيقَ في الدَّلالة ... وإذا نظرنا إلى المعاني المتعدِّدة للفظ الواحد في أحد المعاجم فسنجد أحدها يفهم من اللفظ بطريق الحقيقة العرفية ونجد بقيتها مجازات عن هذه الحقيقة ... ولكن الذي لا بدّ أن أشير إليه هنا أن العناية في علم البيان إذ تتجه إلى دراسة اللفظ في دلالته على معناه العرفي (المطابقي) أو الدّلالة على (بعض معناه) أو على(لازم معناه) تجعل **علم البيان قمّة علم المعجم** كما كان علم المعاني قمة علم النّحو . ومن هنا يصبح علم البيـــان في إطار

[1] ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي و عبد القاهر الجرجاني ، في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي ، حققها وعلق عليها : محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام دار المعارف بمصر ، ط3، د. ت، ص 107.

[2] اللغة العربية معناها و مبناها ، 320، وينظر : طلب الخفة في الاستعمال العربي ، ص 286.

الثَّقافة العربية هو النَّظرية الوحيدة التي تصلح نواةً لغرس علم جديد في تربة هذه الثَّقافة يسمَّى علمَ المعجم Lexicology» [1]،وخلاصة القول أنّ ما يرصده علم البيّان من استعمالات مجازية ممثلا بذلك شبكة العلاقات التي هي تفريعات للفظ في استعمالاته المجازية ، يقدم خدمة للمعجم من حيث هي تطوّرات لاستخدامات الكلمة في سياقات مختلفة يحسن بالمعجم أن يوردها جنبا إلى جنب مع ما لها في أصل وضعها ، غير أنّ د.حلمي خليل يعقب عن هذه الوِجهة بقوله : « وما من شكٍّ في أنّ تصوّر الدكتور تمّام حسّان لهذا العلم هو تصوّر دقيق وواضح ، إلا أنّ علم البيان في حدود مفهومه في البلاغَة العربية لا يصلُح أساسًا إلا لجزء يسير من هذا العلم . وذلك بما فيه من تحديد لجوانب الكلمة العربية وفي حديثه عن الحقيقة و المجاز ، أي يستطيع المساعدة فيما يتّصل بالتّطور الدّلالي وحده ،أمَّا بقية النّواحي الأخرى فلا نجد لها أثرًا في علم البيان وحده ،وإنّما هي في ضوئه في الدّراسات اللّغوية التي قام بها العرب ، سواء في الأصوات أم النّحو أم الصّرف أم المعاجم أم فقه اللّغة . ولا شكّ أنها تحتاج إلى جهدٍ علميٍّ يجمعها وينسّق بينها لكي تنتهي إلى علم معاجم عربي » [2] .

و تأتي مباحثة مسألة المجاز عند د. تمام باعتباره ظاهرةً دلاليَّةً ضمن نظريته الأسلوبية المصطلح عليها **بالأسلوب العُدولي** ، وضمن مبدأ أوسع من مبادئ اللغة هو **نقل المبنى من معناه إلى معنى آخر** ،وبذلك فالمجاز عدول عن أصل الوضع لدواعٍ أسلوبيةٍ وهو كذلك نقل لمبنى من المباني التي توفِّرها اللّغة لمعنى من المعاني التي يتطلَّبها الاستعمال ودور هذه المعاني يكمن في أنّـه « لو اكتفى ـ المجتمع ـ باستخدام الكلمات في معانيها الحقيقية لأصبحت تجاربه التي تعبر اللّغة عنها محدودة ولضاع معظم تجارب المجتمع في متاهات النِّسيان ؛ **لأنّ الكلمة عقال المعنى ، والمعنى الشّارد بلا عقال لا بد له أن يضل ويختفي ويضيع إلى الأبد** » [3] .

وأمر اللّغة بين محدودية كلماتها وانفتاح معانيها اقتضى « **تصريفًا مزدوجا للألفاظ بين دلالة بالوضع الأول وهي الدلالة الحقيقية ودلالة بالوضع الطارئ وهي الدّلالة المجازية التي تعتبر دلالة منقولة أو محوّلة** » [4]، وبهذا التّصريف المزدوج تخرج اللّغة من حيِّز التَّناهي في الألفاظ إلى فُسحة اللاتناهي في المعاني بترشيد استعمال المباني عن طريق النّقل ضمن منظومتها الدّلالية . ومستهل الحديث عن المجاز مرتبط بالحديث عن اللفظ من خلال تحديد العناصر المعنوية المرتبطة به ، فكلُّ كلمة من كلمات المعجم تقف بإزَّائها مجموعة من المعاني ولا شك أن

[1] اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 16.

[2] حلمي خليل ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ص 103.

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 320.

[4] عبد السلام المسدي ، اللسانيات و أسسها المعرفية ، ص96.

عملية النقل (المجاز)تحتم النّظر في تلك المعاني الواردة مع كلّ لفظٍ ،وتأتي ضرورة النّظر من تلقاء ما يتطلبه المجاز من علاقة الشّبه التي هي مأْمَن النّجاح ، ويمثّل د. تمام لهذه الفكرة بالمثال التّالي [1]:

❖ **الأم** :

ـ البلوغ / الحمل / الولادة / الأنوثة /فارق السن بالنسبة للولد... [عناصر لا يتحقق اللفظ بدونها]

ـ التّغذية بالإرضاع / العطف / الزواج / تبادل المحبة / الإشراف على التربية. [عناصر يتحقق اللفظ بدونها]

تمثّـــل عناصر المجموعة الأولى مكوّنات المعنى التي لا يستغني المعنى المُطابقي عنها ، أمّا عناصر المجموعة الثّانية فهي عناصر قد يتحقّق المعنى بدونها فهي ليست جزءًا من بنيـــة الكلمة .بل هي لازمة مرتبطة بها ، والمجاز يختار من بين هذه العناصر و اللّوازم أوجه الشّبه التي تربط الأم المجازية بالأم الحقيقية ، حيث تقوم علاقة الشبه علاقة على وجه من الوجوه أو على الوجهين معًا :وقد يقع الاختيار على أحد هذه الأمور بمفرده أو يقع على أكثر من واحد.والشّرط أن لا تخرج أوجه الشبه عن هذه العناصر بحال من الأحوال ومثال ذلك الاستعمالات المجازية التالية [2]:

الخمر **أم** الخبائث ـــــ العنصر المختار [الولادة] ـــ العلاقة ـــ الأم مصدر المولود الخمر مصدر الخبائث .

الأم كتاب للشّافعي ـــ العنصر المختار [الحمل و الولادة] العلاقة ـــ يحمل الأصول التي تتولد عنها الفروع.

لِتُنْذِرَ **أُمَّ** القُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا ـــ العنصر المختار [فارق السّن والعطف والرعاية] العلاقة ـــ علاقة مكة بمن حولها .

وبما أنّ إجراء المجاز قائمٌ في الأساس على إهدار العلاقات المنطقيَّة بين الألفاظ و معانيها ، وفي سبيل معرفة حدود ذلك الإهدار قام د. تمام بالفصل بين المقبولية النّحوية و المقبولية الدّلالية ، أو بالأحرى لتشخيص الجملة المجازية ضمن ثنائية الملاءمة النّحوية و الملاءمة المعجمية ، وملخص ذلك في المثال التّالي :

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ،ص 330.

[2] نفســـه ،ص 331.

(1)

ضرب زيد عمـرا

زمن + حدث + تعدية + قيود التّوارد

(2)

قــد زيد عمرا

ـ الحدث ـ الزمن ـ قيود التّوارد

(3)

جلس زيــد عمـــــرا

زمن + حدث ـ تعدية ـ قيود التوارد

(4)

أكـــل زيد عمرا

زمن + حدث + تعدية ـ قيود التوارد

جاءت الجملة (1) ملتزمة بالخصائص النّحوية للفعل (ضرب)، وبالمحافظة على قيود التّوارد المعجمي ،وبذلك كانت مقبولة نحويا و دلاليًّا .أما الجملتين (2) و (3) فقد أهدرت فيهما الخصائص النّحوية والخصائص المعجمية فكانتا جملتين غير مقبولتين نحويا ولا دلاليا ، وأما الجملة (4) فقد التزمت بالخصائص النحوية جميعا وأهدرت فيها الخاصية المعجمية ، فكانت الجملة مقبولة نحويًا ،وهي غير مقبولة دلاليا بسبب المفارقة المعجمية بين الفعل أكل والمفعول به عمرا ؛ لكنّ المجاز يتدخّل لإنقاذها بعد أن تحقّقت لها الصّحة النّحوية فيقال مثلا : إنّ الأكل مجازا هو غمطُ الحقوق ...

ولكن يتبادر السّؤال عن حدود المفارقة المعجمية التي بها يمكن حمل الجملة على المجاز ،أو بها تكون الجملة عديمة الدلالة ، جواب ذلك أنّها على قسمين هما[1]:

1ـ **المُفَارَقَةُ المُعْجَمِيَّةُ المَفْتُوحَةُ** التي تخضع للتّأويـــل البَيَـــانِي .

2 ـ المُفَارَقَةُ المُعْجَمِيَّةُ المُغْلَقَةُ التي تستعصي على التّأويل البياني **وهي الإحالة عند سيبويه** .

فالمقياس الضّابط للمفارقة المعجميّة هو إمكانية التّأويل (وهو الوجه الآخر للمجاز) ، وممّا سبق بيانُه نخلص إلى أنّ أمر المجاز اللّغوي يتلخص عند د. تمام في المعادلة التاليـــة :

قرائن المجـــاز = قرينة المفارقة المعجميـــة + قرائن حاليـــة .

[1] ينظر : تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ،ص 336.

تأتي القرائن الحالية احترازا من بعض أنماط المجاز التي لا تقوم على المفارقة المعجمية مثل :(طلع البدر علينا)، كأن تقال الجملة في التّرحيب بصديق جاء بعد طول سفرٍ ، غير أنّ أساس المجاز قائـم على اعتبار المفارقة المعجمية قرينة بها تحلُّ العلاقات المجازيــة محل العلاقات المعجمية ،ويظهر ذلك على وجه الخصوص في الاستعارات التّبعية والمجازات العقلية الذي هو بحكم التّعريف (**إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير من هو له)** ؛ لأنّ المسند إليه لم يكن صالحا للفعل أو ما في معناه؛ بسبب المفارقات المعجمية المذكورة ، ولولا الاعتماد على هذه العلاقة ما صلح التركيب » [1] .

الملاحظ أنّ د. تمام يعتبر المفارقة المعجمية قرينة يصدق عليها ما يصدق على مفهوم القرينة في النّحو ، ذلك أن وظيفة القرينة هي الإعانة على أمن اللبس ، سواء أكان ذلك في حقل النّحو أو في حقل البيان أو في حقل آخر من حقول السّيماء (علم الرموز) semiology إذ لا حذف إلّا بدليل (أي قرينة تدل على المحذوف) ونحن نعلم أنّ الاستعارة تقوم على الحذف ، والمحذوف في التّصريحية هو المشبه ، وفي المكنية هو المشبه به ،وإذا قام المشبه به مقامه عند حذف المشبه من التركيب ، فإن العوض عن المحذوف في الحالتين سيصبح مسرحا للمفارقات المعجمية وتصبح المفارقة المعجمية قرينة لفظية مانعة من إرادة المعنى الحقيقي وصارفة إلى المعنى المجازي [2].

و اعتبار المفارقة المعجمية قرينةً رأيٌ لا يُوافقُه فيه د.مصطفى حميدة وحجته في قولـه: « يبدو لي أنّ المفارقة المعجميّة **ظاهرة وليست قرينة** فهي تحتاج من الباحث إلى تفسير وليست قرينة تعين على فهم المعنى المقصود والدّليل على ذلك أنّنا نسمعُ أديبا يقول : (البحر يضحك) فنتقبل الجملة معجبين . ثم نسمع الجملة ذاتها في سياق آخر من محموم أو ثَمل فننكرها متّعجبين ، ونقول إنه يهذي إذ يتكلم كلاما عديم المعنى ، والمفارقة قائمة في كلا السياقين »[3]،يقابل القول بين القرينة التي وظيفتها الإرشاد إلى المعنى وبين المفارقة المعجمية التي هي نقل للألفاظ يحتاج إلى ردٍّ عن طريق التّأويل وهو المقصود بالتّفسير، والتّفسير هنا بيانيٌّ يتعلق بأسلوب خاصٍّ هو المجاز ،ومنه يصبح إدراك تلك المفارقة هي نقطة البِدء في مسلك الرّد الذي يهدف إلى غرض بلاغي خاص ، وأمَّا الحكم على الجملة بأنّها من البيان أو من الهذيان بحكم مصدرها فهي حجَّة غير قائمة؛ لأنّ الحديث عن المجاز

[1] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي ، ص 327.

[2] ينظر : نفسه ، ص 335.

[3] مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط في الجملة العربية ، ص 88.

يكون ضمن لغة فنّية خاصَّة هي لغة الأديب ، وحال المتكلِّم داخل ضمن معطيات القرائن الحالية التي هي جزء من معادلة المجـــــاز .

والعلاقة بين اللّفظ ومعناه في الاستعمال المجازي القائم على المشابهة علاقة عُرفية تخييلية أي أنها«ربط بين أمرين ربطًا غير بديهي ، ومن ثم يصبح الكشف عنها عملًا فنيًّا ،لهذا لا تعدُّ علاقة التَّشابه بين الكرة والبرتقالة علاقة فنية ، فهي واضحة وضوحًا بديهيًّا حسيًّا... ومعنى هذا أنَّ شرط العلاقة الفنية ألا يكون الجامع بين الطرفين مبتذلا **للحواس وأن يكون استحضاره بحاجة إلى قدر من التغلغل تحت الأسطح الحسية للأشياء أو بعبارة أخرى بحاجة إلى التخيُّل** ... »[1].

أما في الاستعمال المجازي الذي لا يقوم على أساس المشابهة ،كما في المجاز المرسل فالعلاقات « عقلية تنتمي إلى المنطق الطّبيعي المادي ، وهي لا تخرج عن أربعة محاور كا منها يتفرع إلى فروع ، فهناك الغائية وتحتها السببية والمسببية ، وهناك الكمية وتحتها الكلية و البعضية وهناك الزّمان وتحتـه ما كان وما يكون وهناك المكان وتحته الحالية و المحلية » [2].

وأمّا الكناية فالعلاقة فيها كما حدّدها البيانيُّـون قائمة على محور القرب والبعـــد ، وهي علاقة عقلية لزومية ، حيث يتم بواسطة روابط الاستلزام الوصول إلى المعنى البعيد،ويلحق د. تمام بهذه الدّلالة اللزومية بعض الأساليب التي جعلها علماء البلاغة ضمن مباحث البديع وهي التورية و الاستخدام و التوجيه و الإيهام .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ د. تمام يرى أن المكان المناسب للمجاز العقلي هو علم المعاني وليس علم البيان وحجته في ذلك أن المعنى البياني مفرد ، والمجاز العقلي قائم على الإسناد والإسناد يقتضي تعدُّد الألفاظ و لا يكون مع اللّفظ المفرد .

وينتقل د. تمام إلى توضيح العلاقة بين الرمـــز اللّغوي ومعناه على مستويين من الاستعمال يختلفان عن المستوى العرفي العام هما : الاستعمال الأدبي و الاستعمال العلمي ، فالاستعمال الأدبي هدفه التّأثير الذي مناطه الذّوق وهو من اختصاص البلاغة ،أمَّا الأسلوب العلمي فهدفه نقل الحقيقة و مناطه الدّقة ،وهو من اختصاص العلم ،وقد قسّم السيميائيون العلاقة بين الرمز والمعنى إلى طبيعية وذهنية وعرفية ، و تتموقع العلاقة العرفية في مركز

[1] الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي 331. 332.وينظر : التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ، ص 119.

[2] نفســـه ، ص 333 .

النّمط التعبيري العادي متوسِّطةً بين النّمط التّعبيري الأدبي و النّمط التّعبيري العلمي كما هو موضَّح في الخطاطة التالية[1]:

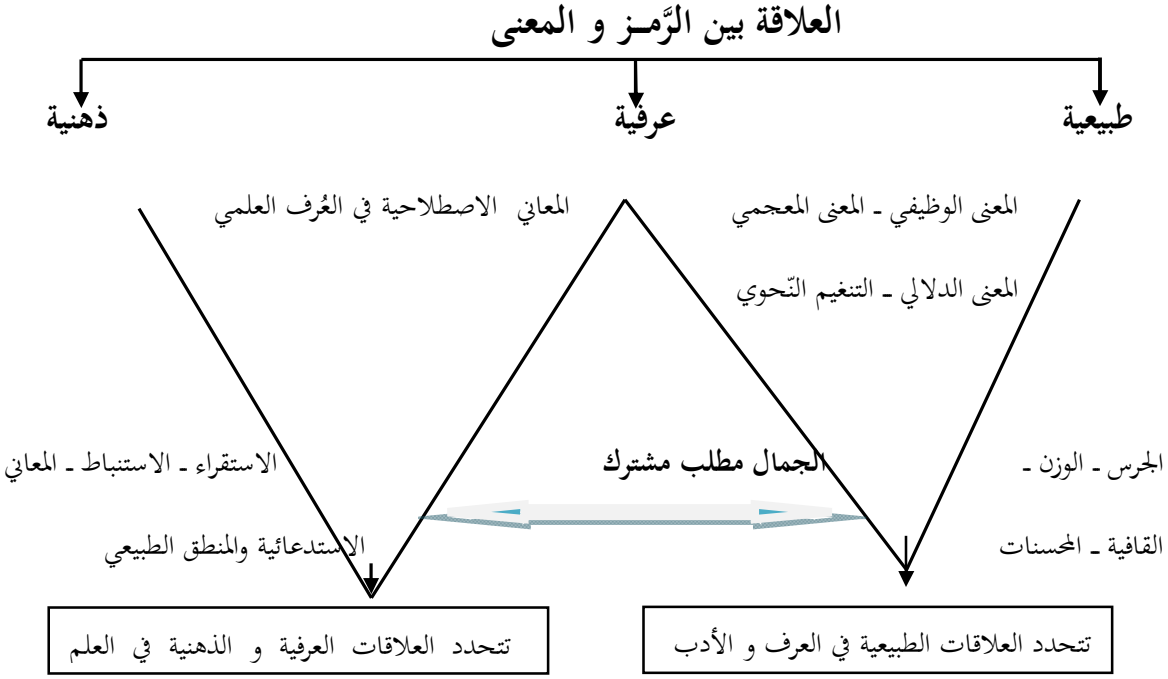

يظهر أنّ«العلاقة العرفية تمد ذراعيها في الرّسم ليتّصل أحدهما بمحورِ العلاقة الطَّبيعية ، فتنشأ عن هذا الاتِّصال الرَّوابط الضَّرورية للاستعمال الأدبي وما ينبغي له من صدق إذ تضيف العلاقة العُرفية إلى أختها الطّبيعية ما تشتمل عليه من معانٍ وظيفية ومعجمية و دلالية ، وتمد الذراع الأخرى إلى حيث تلتقي بالعلاقة الذهنية ذات الاستقراء والاستنباط الأدبي في حالة الاستدعاء،وهكذا تصبح **العلاقة العرفية مركزا للاستعمال اللّغوي الصّرف فإذا مال هذا الاستعمال عن طابعه العرفي إلى ناحية الطبيعة أو الذهن خرج إلى الأدب أو العلم** »[2] .

3 ـ المعنى الدّلالي(sementic mening):

ويشتمل على مكونين أساسيين : الأول المعنى الوظيفي ومعناه وظيفة المبنى على مستوى النِّظام الصَّوتي و النِّظام الصّرفي و النِّظام النَّحوي (حصيلة الأنظمة الثلاثة)، والمعنى الثاني هو المعنى المعجمي وهو معنى الكلمة المفردة كما تحدد في المعجم وقد سبق بسط القول في كلّ أولئك ، وكل ذلك يصطلح عليه بالمعنى المقالي؛ أي أنه يُستشف من العناصر اللّغوية التي في المقال ، وهي فرع من المعنى الدلالي ، وفرعه الثاني هو المعنى المقامي الذي

[1] نفســـه ، ص 285 .

[2] تمام حسان ، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي العربي، ص 290.

يقصد به قرائن الحال أو ظروف أداء المقال (وبسط القول فيه في المبحث الموالي)، وقد أوجـــز د. تمام ذلك في المخطّط التالي[1] :

وفكرة التَّشقيق ـ كما سبقت الإشارة ـ فكرةٌ مستوردة من الدَّرس الغربي ، غير أنّ د.تمام استطاع أن يلتقطها من منابعها الغربية وينتفع بها في بحث المعنى الدّلالي ، فيحيلها نظريةً عربية في تطبيقاتها المختلفة ، وقد كان من ثمارها وضع المعنيين الوظيفي (الصّوتي و الصّرفي و النّحوي) والمعجمي في مكانهما المناسب أثناء كشف المعنى الدّلالي ،الذي هو محصِّلة كلّ تلك المعطيات اللّغوية ، ومعها جنبا إلى جنبٍ ما يقدِّمه المقام من ماجريات مختلفة ، ولعلّ أهمّ ما أدلى به د. تمام في هذه المسألة هو بيان العلاقـــة بين المعنى النّحوي و المعنى الدّلالي،وبذلك يكون قد أعطى للنحو مفهوما آخر جاعلا المعنى النُّقطة التي تنتهي إليها كلّ دراسة لغويَّـــة ، وقد كانت نظريةُ النَّظم الملهمَ له في العديـــــد من الآراء .

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص339 .

ثالثا /فكرة المقام عند تمّام حسَّان بين الرّافد البلاغي العربي و الوافد اللساني الغربي :

توطئـــــة :

إذا كان البحث في المعنى قد شكّل نقطة التقاء الكثير من فروع المعرفة ، فإنَّ فكرة المقام كانت تَبَعًا لذلك ذات حضور مُصَاحِبٍ ، فلا يستغني عنها المفسِّر للقرآن ولا الأصولي المستنبط للأحكام الفقهيّة ،وكذلك أهل اللُّغة و النّحو و البلاغة وغيرهم ، كلّ أولئك متعاملٌ مع النّص ضروري عنده استصحاب المقام في فكّ مغاليقه وتعرُّف مجاهيله، ولقد كان للمسألة في البلاغة العربية حضورها الخاص وشواهد ذلك كثيرة متضافرة ، حيث شكلت عندهم مدارَ البحث عن المعاني ، فجاءت عبارة (لكل مقام مقال) منهجَ عملٍ وضابطَ تصوُّرٍ .

تعدُّ البلاغة العربية ـ من بين علوم العربية ـ الأكثر مجاذبةً مع النَّظريات اللّسانية الحديثة ، وقد أردنا أن نوجِّه الاهتمام إلى فكرة المقام التي مثّلت أحد قطبي التّصور البلاغي العربي الجامع بين المقام والمقال، ومقابلته بسياق الموقف(context of situation) الذي صاغه الانثروبولوجي البولندي مالينوفسكي (Malinowski) ،ثم التقط الفكرة فيرث (j.firth) وجعل منها نظرية قائمة بذاتها تُفاخر بها مدرسة لندن وتعدُّها كَشْفًا من كُشوفاتها غير المسبوقةِ إليها ،ثم الوقوف على ما قدَّمه د. تمام حسّان في هذه المسألة ،ومدار الحديث محاولة الإجابة عن أسئلة تلحّ بطرحها ،من ذلك كيف كان تصوُّر علماء البلاغة لفكرة المقام تنظيرا وإجراء ؟ ما الذي أضافه فيرث لما ورد عند البلاغيين العرب حتى يكون ميزة لجهوده ؟ وما المنهج الذي تعامل به د. تمام حسّان في التّوفيق بين الوجهتين ؟ ومتابعة ذلك في الصّفحات التَّالية :

1/ مدارات المقام في البلاغة العربيـــــة :

إنّنا إذْ نتحدّث عن المقام في تصوُّر علماء البلاغة إنّما نبحث المسألةَ قصد ترسُّم المنهج الضّابط لذلك التَّصوُّر ، وليس الحديث عن الاستعمال العربي الذي أقرَّ به إقرار السّليقة قبل أن يطرقَ أسماعَه شرطُ البلاغةِ ، والمسألة في ذلك مسألةُ سبقِ اللُّغة عن المنهج ، وسنحاول فيما يلي معالجة المسألة آخذين في الحُسبان وضعَها في سياقها التّاريخي وربطًا لها بالأهداف التي ترمي إليها وجهات النّظر المختلفة .

1.1ـ المقام تحديد وضبط :

جاء في العين «قُمْتُ قِيَامًا ومُقَامًا، وأقَمْتُ بالمكَانِ إِقَامَةً ومُقَامًا .والمَقَامُ :مَوْضِعُ القَدَمَيْنِ، والمُقَامُ و المُقَامَةُ المَوْضِعَ الذي تُقِيمُ فيه»[1] ، والمَقام من حيث الصِّيغةُ اسمُ مكانٍ على وَزْنِ (**مَفْعَـــل**) من الفعل الأجوف قام الذي عينه واو (يقوم) [2].

أما في الاصطلاح فيمكن القول إنّ مُصطلح المقام تلبسَّه إشكالٌ مفهومي؛ فلا نكاد نقف على مفهومٍ جامعٍ مانعٍ له، والنَّاظر في مقولات البَلاغيين في هذا الصّدد يُلاحظ أنَّها اعتمدت التَّمثيل أكثر من اعتمادها على الحدّ ، وكثرةُ ترداد الحديث عن المقام قد يكون ـ في إحدى جوانبه ـ مُشيرَ عدم اطمئنانٍ منهم في تحديد مفهومه ، ومما زاد الإشكالية تعقيدًا متاخمتـه لكثير من المصطلحات؛منها الحال و الموقف و السِّياق ، وأوّل الثّلاثة أكثرها تداخلا مع مصطلح المقام ،وإذا بحثنا عن تعريف للمقام نجد «المقام في اصطلاح أهل الحقيقة هو عبارة عمَّا يوصل به بنوع من تصرف ويتحقّق به بضرب تطلب مقامات تكلّف فمقام كلّ واحد موضع إقامته عن ذلك»[3] ، أما الحال فهو : « الأمر الدّاعي إلى المتكلم على وجه مخصوص ـ أي الدّاعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدّيه أصل المعنى خصوصية ما هي المسمّاة بمقتضى الحال »[4]، ويظهر التّداخل بين المصطلحين فكلاهما متصرّفٌ وموجّهٌ للكلام وجهةً مخصوصةً ،وقد اهتمت ببيان العلاقة بينهما دراساتٌ كثيرةٌ ،ومحصول النَّظر أنَّ الرَّأي فيهما ذو مسلكين مختلفين ؛ أمَّـــا الأول فانتهى إلى المفارقة بينهما معتمدًا معيار العموم والخصوص،قال الخطيب القزويني (ت 739هـ): « ومقتضى الحال مختلف ، فإنَّ مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام التَّنكير يباين مقام التَّعريف ، ومقام الإطلاق يباين مقام التَّقييد ... »[5] ، وذهب التفتازاني (ت 792هـ)إلى أنّ التّغاير بينهما اعتباري لأنّ التّغاير بينهما « إنما هو بحسب الاعتبار ، وهو أن يتوهّم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه ، وفي المقام كونه محلا له »[6] ويضيف شارحًا « التغاير بينهما اعتباري ، فإن الأمر الداعي (مقام) باعتبار توهم كونه

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم ،ترتيب وتحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ،ط1، 2003م. 1424هـ ، 3/ 444.

[2] ينظر : محمد السّعيد النادري ، نحو اللغة العربية كتاب في قواعد النحو و الصرف ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط2، 1418هـ .1997م ، ص 178.

[3]. محمد الشريف الجرجاني ، التعريفات ، مكتبة لبنان بيروت ، طبعة جديدة ، 1985، ص 244 .

[4] التهناوي ، كشف اصطلاحات الفنون ، الهيئة المصرية العامة ، 1977م، 125/2.

[5] الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ،دار بيروت الكتب العلمية ، د. ت ، ص 42.

[6] التفتازاني ، مختصر التفتازاني ، ضمن شروح التلخيص ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، 125/1 .

زمانا له . وأيضا المقام يعتبر فيه إضافته إلى المقتضى ؛ فيقال مقام التأكيد و الإطلاق و الحذف و الإثبات ، و الحال يضاف إلى المقتضى فيقال حال الإنكار و حال خلوّ الذّهن ، وغير ذلك . فعند تفاوت المقامات **تختلف** مقتضيات المقام ضرورة أن الاعتبار اللّائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك . واختلافها عين اختلاف مقتضيات الأحوال» [1] ، يظهر من القول أنّ التّفريق بينهما أساسه ما خصّصه المضاف إليه في كلٍّ منهما ، ذلك أنَّه يقال مقام التّأكيد ، وحال الإنكار ؛ فالمقام بذلك هيئة في التَّركيب اقتضتها حال الإنكار وهي هيئة المخاطَب ، أمّا الرأي الثّاني فمؤدَّاه أنّ المقامَ والحالَ مصطلحان مترادفــان ، من أولئك أبو يعقوب المغربي الذي أكّد « أنّ المقام و الحال شيء واحد ، وكذا الاعتبار ومقتضى الحال كما يأتي ، وأنّه لا فرق بين المقام و الحال في الحقيقــة ؛ بل الفرق بينهما بالوهم» [2] ،ويشايعه الرأيّ أبو يعقوب الطيبي (ت743هـ) الذي عرّف علم المعاني بقوله: « هو تتُّبع خواص التَّركيب في الإفادة تفاديا عن الخطأ في التطبيق» [3]،ثم شرح التطبيق بقوله : « وبالتَّطبيق إيراد الكلام على ما يقتضيه المقام » [4] ، ويخرج المتتبع لتلك الاختلافات بملاحظة مهمة هي أن عدم حدّ علماء البلاغة للمقام بحد جامع مانع لا يعد موطن نقد ، ذلك أن الجمع و المنع في حد المقام مطلب لا يتأتى انطلاقا من الخصوصية المفتوحة التي يتميز بها ،ولذلك فعبارة لكل مقام مقال جاءت عبارة تحمل سمة العموم محاولة استيعاب كل ما يحيط بظروف أداء المقال ، وهو ما اشترك فيه المحدثون والقدماء ،وسنأتي إلى اضطراب المحدثين من العرب و غير العرب في تحديد مفهومه.

1ـ 2 ـ المقام وفروع البلاغة العربية : يكفي من التّدليل على عناية علماء البلاغة العربية بالمقام ، جعله من متضمنات حدّ البلاغة وفروعها فبلاغة الكلام هي: «مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته » [5] ، وقد جاءت فنون البلاغة متساوقة مع تلك النظرة ؛ولعلّ علم المعاني أكثرها إلحاحًا على تحقيق الموازنة بين المقام و المقال إذ الغاية منه هي« تتبُّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة ، وما يتَّصل بها من الاستحسان وغيره ؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما **تقتضي الحال** ذكره » [6] ، وبذلك فالفصل و الوصل والذِّكر و الحذف

[1] سعد الدين التفتازاني ، المطول في شرح تلخيص المفتاح ، مصور في المكتبة الأزهرية للتراث ، استانبول ، 1330هـ ، ص 25.نقلا عن: ضياء الدين القالش ، القرائن في علم المعاني ،رسالة دكتوراه ، إشراف : أحمد محمد نتّوف ، جامعة دمشق ، 2010 ـ 2011م .

[2] ابن يعقوب المغربي ، مواهب الفتاح في تلخيص المفتاح ضمن شروح التلخيص ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه د. ت ، 1/ 126.

[3] الطيبي ، التبيان في علم المعاني و البديع و البيان ،ص49.

[4] نفسه ص 49.

[5] الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ،ص 11. 12.

[6] نفسه ، ص 23 .

و التّقديم و التّأخير وغيرها من مباحث علم المعاني إنمّا هي «أحوال اللفظ العربي التي **بها يطابق مقتضى الحال** »[1]،وبذلك فتراكيب اللغة ذات طبيعة مرنة تتيح اختيار العبارة في بنيتها و معناها بما يتلاءم ومقتضى الحال.

أما علم البيان فهو «معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزّيادة في وضوح الدّلالة عليه ، وبالنّقصان ليحترز على ذلك عن الخطأ في **مطابقة الكلام لتمام المراد**»[2]، وهو ما ذهب إليه الخطيب القزويني مع تعديلٍ في العبارة قائـــلا : « علم يبحث في **الطرق المختلفة** للتعبير عن المعنى الواحد ويتألف من التّصريح و المداورة و التّشبيه والمجاز و المجاز المرسل و الاستعارة و الكناية »[3]، ولا شك أن مطابقة الكلام لتمام المراد تتعلق في علم البيان بكيفية الإفادة وهي الطريقة التي يسلكها المتكلم في إجراء التّشبيه أو الاستعارة أو الكناية على وجهها المستحسن ، فقد تحسُن الكناية في مقام و تقبُح في مقام آخر يكون التّصريح فيه هو البلاغة ، وفي ذلك قال ابن سنان: « ومن هذا الجنس حُسن الكناية عما يجبُ أنْ يُكنَّى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التَّصريح ، وذلك أصل من أصول الفصاحة ، وشرط من شروط البلاغة وإنما في الموضع الذي لا يحسن فيه التَّصريح ، لأنّ مواضع الهزل و المجون وإيراد النّوادر يليق بها ذلك ، ولا تكون الكناية فيها مرضية ، فإن لكل مقام مقالا ، ولكل غرض فنا و أسلوبا »[4] ، ويذهب أحد الباحثين إلى أنَّ« مسوّغ تصنيف القول ضمن المجازي هو عدم تلاؤمه مع السياق أو المقام ... لا يكون الاختلاف في وضعية القول و مجازيته إلا إذا رأى بعض المتقبلين معنى القول متلائما مع المقام بينما يراه البعض الآخر غير متلائم معه . والأس المشترك لهذا الاختلاف الممكن هو غياب المعرفة المشتركة بالمقام عاما كان أو خاصا»[5]

وثالث أقسام البلاغة البديع ، فبعد أن صُرف النّظر في علم المعاني إلى إفادة التراكيب ، وتكفل علم البيان ببحث كيفية تلك الإفادة ، يكتمل العمل البلاغي بتحسينها وتنميقها ، فعلم البديع هو« علم يعرف به وجوه تحسين الكلام ، بعد رعاية مقتضى تطبيقه على مقتضى الحال ، ووضوح الدّلالة »[6] .ولعلَّ هذا القول يلخّص نظرة علماء المعاني إلى البديع حيث جعلوه مختصا بإضفاء الصّبغة الجمالية على العبارة ، فيُأتَى بالجناس و السّجع

[1] الخطيب القزويني ، التلخيص في علوم البلاغة ، ضبطه و شرحه : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الفكر العربي ، ط1، 1904، ص 37. 38.

[2] السّكاكي ، مفتاح العلوم ، ،مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، ط2، 1411هـ 1990م ص 162.

[3] نفسه ص 5.

[4] ابن سنان الخفاجي ، سر الفصاحة ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1982م . 1402هـ 163.

[5] ألفة يوسف ، تعدد المعنى في القرآن (بحث في أسس تعدد المعنى في اللغة من خلال تفاسير القرآن)، دار سحر للنشر ،كلية الآداب ، منوبة ، ط2، 2002م ، ص 239

[6] الإيضاح في علوم البلاغة المعاني البيان البديع ،دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، د ط د ت ، 384 .

نغمين موسيقيين يمتّعان أذن السّامع ،وبالألفاظ متقابلة في المعنى فيكون ذلك من المحسنات المعنوية التي تزيد الدّلالة جمالا لم تكن بالغته بدونها ، ولا يعني التّحسين عدم النظر في المقام ؛« إذ العناية في المقام الأول موجَّهةٌ إلى المرسل إليه ،حتى فيما يعرف بالمحسنات البديعية ، بوصفها تحقق هدف المرسل من الخطاب ، وذلك بالتأثير فيه ، فالعناية بالمحسنات البديعية ليست من قبيل الزخرفة اللفظية ،أو إبراز قدرات المرسل اللغوية كما يشاع عن ذلك »[1].

يمكن القول إنّ تلك الطّرق المتاحة في اللُّغة جاءت تِبعا للاختلاف في المقام ،فالتّأكيد ومضاعفة التّأكيد طريقتان في التّعبير عن المعنى التّحكم في الاختيار بينهما حال التَّردد والإنكار ، وكذلك التّشبيه و الاستعارة طريقان في بيان المعنى لكلٍّ منهما مقامه الذي يحسن فيه .ولا شكَّ أنّ القياس الذي انتهجه البلاغيون هو قياس يهدف إلى بيان درجات البلاغـــة في القول و التي بها تكون المفاضلة بين قول و قول ، وليست مطابقة الكلام مقتضى الحال هي الشّرط الوحيد للارتقاء بالقول حتى يوصف بالبلاغة ، وليس الإفهام وحده هو الذي يحقق البلاغة ، وذلك ما نلاحظه في تعقيب الجاحظ على قول العتابي الذي قال فيه : «كل من أفهمك حاجته فهو بليغ» فقال: «... وإنما عنى العتابي إفهامك العرب حاجتك على مجاري كلام العرب الفصحاء»[2].

1ـ 3 ـ منهج المطابقة في تصوّر البلاغيين العرب :

تعد المقولة التلازمية (لكلِّ مقامٍ مقالٌ)[3]،الضّابط المنهجي الذي صدر عنه تصوّر البلاغة العربية ،وفي ضوئه عولجت فروعها ؛فالبلاغة كما هو معروف هي« **مطابقة الكلام مقتَضى الحال مع فصاحته** »، ويكاد يكون هذا التّعريف مطابق للعبارة السّابقة ، والملاحظ من نسجَيهِما تقديم المقام ومقتضى الحال على المقال والفصاحة ، وذلك لأنّ الثّاني يحصل بمقتضى الأوّل ويوجهه توجيها مخصوصا فاستحق التَّقديم ، والسّؤال الذي يطرح هنا هل كان منهج علماء البلاغة مطابقا لمنصوص تلك المقولة ؟ أم أنهم انطلقوا من المقال وصولا إلى المقام ، ويقول أحد

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري ، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت لبنان ، ط1، 2004،

[2] الجاحظ ، البيان و التبيين ، 1/ 113 .

[3] وموردها الأول كان بيتا من قصيدة للحطيئة في مديح عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ حيث قال:

تحَنَّنْ عَلَيَّ ـ هداك المليكُ ـ فَإِنَّ لكلِّ مَقَامٍ مَقَالَا .ينظر : الحطيئة ، الديوان ،اعتنى به و شرحه : حمدو طمّاس ،دار المعرفة ، بيروت ، لبنان،ط2، 1426هـ. 2005م، ص109.

الباحثين : « البلاغيين تبدأ فكرتهم بالمقال و تنتهي بالمقام بشرط المطابقة و الفصاحة والغربيون تبدأ نظريتهم بالحال أو الموقف المقام و تنتهي بالنص عن طريق التحليل للوصول إلى المعنى »[1]، ويوضح ذلك بالخطاطة التالية :

فكرة مقتضى الحال: المقال ← مطابقة ← المقام = البلاغة

فكرة سياق الحال: الحال ← تحليل ← النّص = المعنى

إنّ القول بأن علماء البَلاغة انطلقوا من المقال و صولا إلى المقام يحتاج إلى تحديد وضبط ، فهل يصدق ذلك على طلائع الجهود البلاغية ، أم أنّه وصف لها بعد أن استقام الصّرح واكتملت البِنية ،وهما مرحلتان من البحث مختلفان ،يصدق على الأولى وصفها بالوصفية ، والثانية بالمعيارية ، والأخيرة هي التي قصدها د.حسن طبل «بالنزعة التقنينية التي سادت البحث البلاغي لا سيما في عصوره المتأخّرة ، والتي نجد آثارها واضحة في تقنين ظواهر الأداء من ذكر و حذف وتنكير بحسب الأغراض »[2] ،وصحيح القول بأن علماء البلاغة ـ بادئ الأمر ـ جرَّدوا أنماطا من التركيب بحسب المقامات المختلفة ،وهم في ذلك اعتمدوا المقام منهج الإقتضاء ، وربما تغيرت الوجهة فيما بعد فصارت التراكيب منطلقات معيارية للتّعبير عن الحالات .

ويصف أحد الباحثين أيضا إلى أنَّ مطابقة الكلام لمقتضى الحال عند البلاغيين ، تتصف بالنّظرة الجزئية ، حيث لم تتجاوز نطاق الجملة الواحدة ، أو في كثير من الأحيان الظّاهرة التّعبيرية الواحدة ـ أي أنَّها لم تتّسع لتشمل العمل الفني كلَّه بوصفه بناءً لغويا أو مقالا خاصّا تتآزر عناصره و تتكامل في تجسيد مقام خاص [3] .

1ـ 4ـ عناصر المقام في البلاغة العربية :

1ـ**مراعاة حال المخاطِب** : لقد اهتم علماء البلاغة بحال منشىء الكلام ، فعدَّدُوا فيه شروطا تجعله موصوفا بالبلاغة ، قال الجاحظ (255 هـ) : «أول آلة البلاغة اجتماع آلة البلاغة ،وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش ، ساكن الجوارح ، قليل اللَّحْظ ،متَخيِّر اللَّفظ ،لا يكلِّم سَيِّد الأَمَة بكلام الأَمَة ، ولا الملوك بكلام السُّوقة . ويكون في قُوَاه فَضْلُ التَّصرُّف في كل طبقة ،ولا يدقق المعاني كل التّدقيق ، ولا ينقح الألفاظ كل التنقيح ، ولا يُصَفِّيها كل التصفية ولا يهذبها غاية التهذيب ،ولا يفعل ذلك حتى يصادف حكيماً ، أو فيلسوفا عليما ...

[1] أسعد خلف العوادي ، سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو و الدلالة ، دار الحامد ، عمان الأردن ، ط1، 1432هـ. 2011م، ص 28.

[2] حسن طبل ، علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل و تقييم ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، مصر، ط2، 1425هـ . 2004م ، ص 19.

[3] نفسه ، ص 20.

ويكون تصفحه لمصادِرِه في وزن تصفُّحه لموارِدِه ، ويكون لفظه مونِقًا ، ولِهَوْلِ المقامات معاودًا ، ومدار الأمر على إفهام كلِّ قوم بمقدار طاقتهم ، والحمل عليهم على أقدار منازلهم »[1] ، يظهر من العبارات السّابقة أن وجهة الحديث ليست هي المتكلّم العادي إنَّما يوجّه الجاحظ المقولة إلى الخطيب وهو متكلم من نوع خاص يشترط في وصفه بالبلاغة توافر مجموعة صفات هي آلة البلاغة ، منها ما يتعلق بالخطيب ومنها ما يتعلق بالمخطوب فيهم ، فأما الأولى فتميزه بالهيأة المخصوصة والنباهة المحيطة بظروف أداء المقال في غير إدامة نظر ولا اضطراب ، وأما الثانية فمعرفتها شرطُ تخير الألفاظ ،الذي هو تبع لأقسام المخاطبين وفق طبقية اجتماعية لكل منها طريقة تخاطب بها ،وليس التدقيق و التنقيح و التهذيب من سمات البلاغة إلا إذا كان المخاطَب حكيما أو فيلسوفا فتحصل المطابقة بين الكلام ومقتضى حال المخاطب وبها يحقّق شرطَ البلاغة الأساس ، ويضيف الجاحظ مؤكدا بقوله : « **ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ، ويوازن بينها وبين أقدار السّامعين ، وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ، ولكل حالة من ذلك مقاما ، حتى يقسم أقدار المتكلمين على أقدار المعاني ، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات** ... »[2] تطالعنا عبارات الجاحظ بمصطلح الموازنة بين أقدار المعاني وأقدار السامعين ، وتقتضي هذه الموازنة التقسيم الذي يمس السامعين والحالات فيكون لكل طبقة من السّامعين كلام مخصوص ، ولكل حالة مقام مخصوص ، ويمكن أن نوضح ذلك كالآتي :

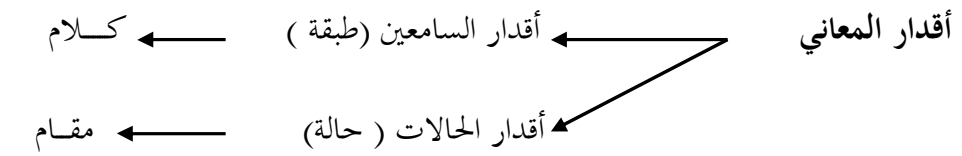

ويذهب الجاحظ إلى أبعد من ذلك حين يقرر أنّه « **من تمام آلة البيان أن يكون القاص أعمى ويكون شخصا بعيد مدى الصّوت ... ومن تمام آلة الشّعر أن يكون الشّاعر أعرابيا ، ويكون الدَّاعي إلى الله صوفيا ...** »[3] ،في هذا القول تأكيد صريح على تناسب الكلام مع قائله ، إذ من تمام آلة البيان تخيّر المتكلم حسب طبيعة الكلام ، وأحوال المتكلم تعتبر قرائن على مقاصد كلامه ، ومن ذلك قولهم« **قرائن أحوال المتكلمين** »[4] ،

[1] الجاحظ ، البيان و التبيين ، 1/ 92. 93.
[2] نفســـه ، 1/ 138. 139.
[3] نفسه ، 93/1. 94.
[4] ابن يعقوب المغربي ، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص ، دار الإرشاد الإسلامي ، د. ت د .ط ، 4/ 247.

وقولهم : « **بواسطة قرينة المتكلم**»[1] ، وأحوال المتكلم متعددة منها ما يتعلق بالأمور النفسية الباطنة ومنها ما يتعلق بهيئته الظّاهرة ،التي تعتبر مشاركة في الخطاب ،وقد ذكر الجاحظ أنَّ « **حسن الإشارة باليد والرأس من تمام حُسْن البيان مع الذي يكون مع الإشارة من الدَّل و التشكل و التثقل و التش ...** »[2].

وما استحضُر من شواهد على حضور حال المتكلم في متّصور البلاغيين وبخاصة منهم علماء المعاني لقليل جدا ، غير أن محصول النّظر أن علماء البلاغة العربية لم يغفلوا عن حال المتكلم في تحديد المعاني المختلفة بحيث يكون كلامه مؤشِّرا على مخبوءات النفس ،وتكون الحركات و الإشارات دلائل على ما يريد بيانه ،ويذهب بعض الباحثين إلى أن أغلب اهتمام علماء المعاني كان موجها إلى المخاطَب، ولم يكن الاهتمام نفسه عندما تعلق الأمر بأحوال المتكلم ، وقد يكون سبب ذلك « أنَّ الدِّراسات البلاغية قد اهتدت بالقرآن الكريم وهو كتاب هداية و تبشير وإنذار يضع في اعتباره بالدرجة الأولى حال المخاطبين في هدايته و تبشيره و إنذاره ، وكذلك الأمر في خطب الرسول و الخلفاء و الولاة ، وفي كثير من شعر الشعراء الأقدمين . ولذلك بحث دارسوا البلاغة أكثر ما بحثوا خصائص أحوال المخاطبين ولكنهم نصوا على أن الأحوال ومقتضياتها لا تقف عند هذا الحد و لم تستقص بعد فرخصوا بالاستزادة منها للآتين من بعدهم . ولكننا وقفنا حيث انتهوا ولم نسترد جديدا من الأحوال و مقتضياتها»[3] .

2ـ **مراعاة حال المخاطَب** : إليه يوجَّه الخطابُ ،وإذا كان شرط هذا الأخير هو الوفاء بمعايير البلاغة ، فإن المخاطب موكول إليه أمر الفَهم ، وقد تعدَّدت تصنيفات علماء البلاغة لأحوال المخاطبين ، فتارة نجدها تتم وفق معيار الانتماء ، ثم تخصص أكثر داخل الانتماء الواحد فتكون المقايسة بالنظر إلى مستوى الذكاء والغباء ، وتارة أخرى ينظر إلى الانتماء المعرفي لهذا المخاطب فيكون اختيار الكلام بمقتضى الصناعة التي برع فيها ، و في باب اختيار اللفظ وصوغ الكلام ، وسنحاول ذكرها في النقاط التالية :

- **الانتماء الاجتماعي** : قد دلّل الجاحظ على ذلك من سياقات القرآن الكريم ، فقال : « **ورأينا الله تبارك و تعالى إذا خاطب العرب و الأعراب أخرج الكلام مخرج الإشارة و الوحي و الحذف ، وإذا خاطب**

[1] موسى العالمي البامياني ، المفصل في شرح المطول، منشورات جامعة حلب ، ط2، 1937م ، 393/3.

[2] الجاحظ ،البيان و التبيين ، 119/3.

[3] منير محمد خليل ندا ، التجديد في علوم البلاغة في العصر الحديث ، رسالة دكتوراه ، إشراف : علي العمّاري ، جامعة الملك عبد العزيز ، مكة المكرمة ، د. ت ، ص 156.

بني إسرائيل أو حكى عنهم ، جعله مبسوطا وزاد في الكلام»[1] ، وقد علّل أبو هلال العسكري سبب البسط مع بني إسرائيل فقال : « **لبعد فهمهم كان ، وتأخُّر معرفتهم»**[2] ، وقال ابن سنان الخفاجي : « **وليس يحسن أن يخاطب الملوك فيقال لبعضهم ـ وحق يا فوخك أو قمحدوتك أو أخادعك أو قذالك أو قفاك ـ قياسا على أن يقال له ـ وحق رأسك ، لأن الاستعمال يختلف في الألفاظ ، وإن كان المعنى فيها غير مختلف** »[3]، ويشير في موضع آخر في معرض حديثه عن المواضعة والاصطلاح على مستوى الخطاب النَّثري فقال بأنه « يتغير بحسب الأزمنة والدول ، فإن العادة القديمة قد هجرت ورفضت ، واستجد الناس عادة بعد عادة حتى إن الذي يستعمل اليوم في الكتب غير ما كان يستعمل في أيام أبي إسحاق الصّابي ، مع قرب زمانه منَّا ، وإذا كان الأمر على هذا جاريا فليس يصح لنا أن نضع رسوما نوجب اقتفاءها ، لأنا نحن في هذا الزمان قد غيرنا الرسم المتقدم لمن قبلنا ، وكذلك ربما جرى الأمر فيما بعدنا »[4] .

- **الانتماء المعرفي** : قال الجاحظ : « وأرى أنْ أَلْفظ بألفاظ المتكلمين ما دمتُ خائضا في صناعة المتكلمين مع خواصِّ أهل الكلام ، فإن ذلك أفهم لهم عنِّي ، وأخف لمؤنتهم عليَّ. ولكل صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها فلم تلزق بصناعتهم إلا بعد أن كانت مُشاكلا بينها وبين تلك الصناعة . وقبيح بالمتكلم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلمين في خطبة أو رسالة ، أو في مخاطبة العوام و التجار ، أو في مخاطبته أهله وعبدِه و أمته أو في حديثه إذا تحدث ،أو خبره إذا أخبر . وكذلك فإنه من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب و ألفاظ العوام وهو في صناعة الكلام داخل . ولكل مقام مقال ، ولكل صناعة شكل»[5] ،وخاتمة القول تعميم لما لم يستوف التّمثيلُ الإحاطةَ به ، وتنبيه إلى ضرورة معرفة أحوال المخاطب فيصاغ الكلام على هديها ، ويخاطب كل أهل صناعة بالذي يتواءم ومقتضاها ، ويحفظ لكل منهم مراعاة حاله ، ففي كلام المتكلمين مثلا عبارات خاصة بهم : « **مثل الكيفية و الكمية و المائية و الكمون و التولد و الجزء والطفرة و أشباه ذلك . فمتى كلّم المتكلم مخطئا ومن الصواب بعيدا ، ومتى خرج عنها في خطابهم**

---

[1] الجاحظ ، الحيوان ، 1/ 94.وينظر :أبو هلال العسكري ، الصناعتين الكتابة و الشعر ، تحقيق : علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط1، 1371، 1952م ، 193.

[2] أبو هلال العسكري ، الصناعتين الكتابة و الشعر ، تحقيق : علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار إحياء الكتب العربية ، ط1، 1371هـ .1952م ، ص 193.

[3] ابن سنان الخفاجي ، سر الفصاحة ، ص 163 .

[4] نفسه ، ص 256.

[5] الجاحظ ، الحيوان ، 3/368. 369.

كان في الصناعة مقصّرا»[1] ، وقال ابن سنان : « ألا يستعمل في الشّعر المنظوم و الكلام المنثور من الرسائل والخطب ألفاظ المتكلمين و النحويين و المهندسين ومعانيهم ، والألفاظ التي يختص بها أهل المهن و العلوم ؛ لأن الإنسان إذا خاض في علم و تكلم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ ذلك العلم ، وأصحاب تلك الصناعة»[2] ، ويشير أبو يعقوب السّكاكي إلى ذكاء وغباء المخاطب باعتبارهما جزءا من المقام ،قائلا : « **مقام الكلام مع الذّكي يغاير مقام الكلام مع الغبي** »[3] .

- **الحالة النفسية** :نقصد بالحالة النفسية هنا إقبال السّامع ورغبته في استقبال الكلام ، أو إدباره ورغبته عنه ، لأن العملية التواصلية تتطلب الأخذ بعين الاعتبار تلك الحالة التي يتخذها المستقبِل ، وقد نقل الجاحظ في البيان و التبيين قوله : « **لا تطعم طعامك من لا يشتهيه** »[4] ، ويقصد من ورائها « **لا تقبل بحديثك على من لا يقبل عليه بوجهه** »[5]، وقد حاول ضبط تلك الحالة فاستعان بقول عبد الله ين مسعود ﷺ:« حدِّث النّاسَ مَا حَدَجُوكَ بِأَبْصَارِهِمْ ، وأَذِنُوا لَكَ بِأَسْمَاعِهِمْ ، وَلَحَظُوكَ بِأَبْصَارِهِمْ ، وَإِذَا رَأَيْتَ مِنْهُمْ فَتْرَةً فَأَمْسِكْ»[6] ، وفي هذا القول مؤشرات الاستعداد لاستقبال الرسالة فيكون المتلقي موصولا بالمتكلم بأن يلقي إليه بالسمع و البصر وإلاّ فالصّمت أحسن و أفضل .
- **الموقف من الرسالة** : الذي ينظر في باب الخبر و الإنشاء يجد المتصرّف في التقسيم هو حال المخاطب ، ذلك أن عدم التّأكيد ، والتأكيد ، ومضاعفة التأكيد ، وهي ضروب متناسبة مع حال المخاطب في تلقي الخبر بين خلو ذهنه أو تردده أو إنكاره كما هو موضح فيما يلي:

المخاطب ـــ **الحال** .
- خالي الذِّهن ـــ المقتضى ـــ الخلو من المؤكِّدات .
- متردِّدا ـــ المقتضى ـــ التّأكيد بمؤكِّد واحد .
- منكِرا ـــ المقتضى ـــ التأكيد بمؤكِّدين أو أكثـــر .

[1] قدامة بن جعفر ، نقد النثر ، تحقيق: طه حسين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982 م ،ص 134.
[2] ابن سنان الخفاجي ،سر الفصاحـــــة، ص 158.
[3] أبو يعقوب السّكاكي، مفتاح العلـــوم ، ص256 .
[4] الجاحظ ، البيان و التبيين ، 1/ 103.
[5] نفسه ، 104/1.
[6] نفسه ، 104/1.

والأمر نفسه يصدق على الأسلوب الإنشائي يقول السّكاكي : « والنهي محذوٌّ به حَذْوَ الأمر في أنَّ أصل استعمال(لا تفعل) أن يكون على سبيل الاستعلاء... ثم إن استعمل على سبيل (التضرع)كقول المبتهل إلى الله : (لا تكلني إلى نفسي) سمي دعاء وإن استعمل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء سمي (التماسا)»[1]،وكذلك اختصاصهم لأدوات النّداء بحال المخاطب من حيث البعد و القرب ، والانتباه وعدمه ، فالهمزة تستعمل في نداء القريب المصْغِي إليك الذي لا يحتاج إلى مدِّ الصّوت في ندائه [2] ، والياء« تستعمل في نداء البعيد حقيقةً أو حُكمًا ؛ لأنّهم يستعملونها في نداء الإنسان السّاهي أو الغافل أو النّائم وإنْ كان قريبا منهم تنزيلا له منزلة من بعُد ؛ لأنهم يرون أنَّه لا يقبل عليهم إلاّ بالاجتهاد و رفع الصّوت ومدِّه»[3].

3ـ قصد الكـــــلام : لا شك أنّ اللّغة في تداولها منوطة بالقصد ، وهو الباعث على العملية الإرسالية بين طرفي الرسالة [المتكلم و السّامع] ، ويعد القصد من عناصر المقام المتحكمة في توجيه العبارة وجهة مخصوصة ، حيث تصدر موافقة لما يرمي المتكلم إليه من ورائها ، وقد عني علماء البلاغة بذلك الملمح في مضمار البحث عن بلاغة الكلام ،قال الجاحظ : « لا خير في كلام لا يدلُّ على معناك ، ولا يشير إلى مغزاك ، وإلى العمود الذي إليه قصدت ، والغرض الذي إليه نزعت»[4] ،وقال عبد القاهر الجرجاني : « الخبر و سائر معاني الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ، ويصرفها في فكره ، ويناجي بها قلبه ، ويرجع فيها إليه ، فاعلم أن الفائدة في العلم بها واقعة في المنشىء لها صادرة عن المقاصد إليها»[5]، ومن ذلك تستحيل المقاصد التي يروم المتكلم بلوغها و إبلاغها موجهًا للكلام بما ينسجم و مكنونات النفس خدمة لتحقيق القصد و الفائدة ، والذي يجيل النظر في كتاب دلائل الإعجاز يجد العناية واضحة المعالم بمقاصد المتكلّم فهي المحور الرئيس الذي دارت عليه مباحث الكتاب ، ويضيف السّكاكي في السّياق ذاته قائــلا : « من المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللّسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة في حكمه بالمسند إلى المسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار»[6] ، ومن نفس النّظرة تصدر عبارة حازم القرطاجني (684 هـ) حيث يقول : « المعاني و إن كانت

[1] السّكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 152. 153.وينظر : الإيضاح في علوم البلاغة المعاني البيان البديع ، 1/ 145.

[2] سيبويه ، الكتاب، تحقيق و شرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3، 1408هـ . 1988م ، 299/2.

[3] نفسه 230/2.

[4] الجاحظ ، البيان و التبيين ، 116/1.

[5] الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تصحيح :محمد عبده ، تعليق : محمد رشيد رضا ، دار المعرفة للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان ، ط1، 1415هـ . 1994م ، ص 347.

[6] السّكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 96.

أكثر مقاصد الكلام ومواطن القول تقتضي الإعراب عنها و التصريح عن مفهوماتها، فقد يقصد في كثير من المواضع إغماضها و إغلاق أبواب الكلام دونها»[1] .

ثانيا / سياق المـــوقف عند فيرث:

لقد تعدَّد النّظريات التي أنتجها الفكر الغربي في مجال الدّراسة الدّلالية ، تعدَّد أوجده اختلاف التَّصورات والمناهج في دراسة المعنى ،حيث تحاول كلُّ نظرية منها جبر النقص الذي وجد في سابقتها ، فكانت النَّظرية الإشارية REFERENTIAL THEORY التي تطوَّرت على يدي أوجدن و ريتشارد ، في كتابيهما THE MENING OF THE MEANNG وتعني النّظرية الإشارية أن معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها[2]،ومن تلك النظريات أيضا النظرية السّلوكية Bechavioral Theory ، وهي نظرية بحثت المعنى ضمن ثنائية المثير و الاستجابة ، والمعنى عند بلومفيلد هو : « الموقف أو المقام الذي يقوم فيه المتكلم بقول كلمة أو جملة ورد الفعل أو الاستجابة التي يتطلبها ذلك المستمع»[3] ،وظهرت في لندن النظرية السياقية contextual Approach التي تزعمها فيرث ، وقد تلخّصت هذه النّظرية في أنّ المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللّغوية، محاولا بحث المعنى باعتماد آليات منتمية إلى المنهج اللغوي ، وبذلك سلم من النّقد الموجّه إلى جميع المناهج السّابقة على فيرث [4]،وينقسم السّياق في تصوّره إلى قسمين : السياق اللُّغوي ،والسياق غير اللغوي أو سياق الموقف ، هذا الأخير هو موضوع اهتمامنا في هذا المقام .

1ـ سياق الموقف عند فيرث المفهـــوم والتصنيف :

ينسب المصطلح الشّهير context of situation إلى الانثروبولوجي البولندي مالينوفسكي ،الذي أصدر مقالا عام 1923م ضمن كتاب معنى المعنى للناقدين المشهورين أوجدن و ريتشارد بعنوان : the proplem of mening in primitive languages مشكلة المعنى في اللغات البدائية[5] ، حيث

[1] حازم القرطاجني ، منهاج الأدباء و سراج البلغاء ، تقديم و تحقيق : محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط3، 1986م ، ص 172.

[2] ينظر : أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، دار عالم الكتب ،القاهرة ، ط5، 1998 م ، ص 54. 55 .

[3] نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، عالم المعرفة ، الكويت ، د.ط ، 1978م ، ص 321 .

[4]: أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 68. 73.

[5] ينظر : نفسه ، ص71، وينظر : بالمر ،علم الدلالة،ص 61 ، وينظر :كريم زكي حسام الدين ، اللغة و الثقافة ، ص 41.42.

عبَّر عن فشله في إيجاد ترجمة مُرضية لمفردات وجمل من النُّصوص الاثنوغرافية في الجزر التروبرايندية شرقي غينيا الجديدة ، ومن ثم بدأ التّأكيد على ضرورة الاهتمام بعناصر سياق الموقف التي تعين على تحديد معاني الأشكال اللغوية المختلفة ، وتقرَّر عنده «أنّ اللغة تعمل كأداة تواصل ضمن نشاط إنساني متعارف عليه ، فهي ضرب من النشاط و ليست أداة تفكير ... وما الكلمات إلا أدوات ولا يكمن معنى الأداة إلا في **استعمالها** »[1] .وقد جاءت نظرة مالينوفسكي لسياق الموقف متماشية مع المنهج الانثربولوجي، ولم يضع المسألة على أساس مسألة لغوية ، وتلك نقطة الاختلاف بينه و بين فيرث ،فكان اختلافهما صادرا عن اختلاف في المنهج ،حيث إنَّ «**مالينوفسكي كان عالمًا انثربولوجيا أفضت به دراسته للأجناس البشرية إلى الاهتمام العارض باللغة ، بينما كان فيرث عالما لغويا مهتما بالثقافة الإنسانية بالدرجة التي تعينه غلى تكوين نظرية لغوية** »[2]، وبذلك وقع الاختلاف بينه و بين الناظرين إلى سياق الموقف باعتباره فكرة تدخل ضمن صميم البحث عن المعنى الدلالي ، فكانت آراؤه بذلك موصوفة بأنها « **لا توفر أسسا لأية نظرية دلالية عملية ، إنه لا يناقش حتى الطرق التي أن يعالج بها السياق بصورة منتظمة لغرض إصدار بيان عن المعنى** ... »[3] . أما فيرث فقد كان تصوره لسياق الحالة جزءا من أداة اللساني تماما مثل التّصانيف القواعدية التي يستعملها [4] ،وقد أبدى رأيه في المناهج السّابقة له ، ورأى بأنها وجَّهت اهتمامها إلى العناصر اللُّغوية ، ولم تهتم بعناصر الموقف في خطّة البحث عن المعنى الدّلالي ، فانتهى إلى القول بأنّ « **المعضلة الحقيقية التي تواجه اللغويين هي تتمثل في تركيزهم الزّائد على الكلمات** »[5] ، وبذلك يضع نقطة المفارقة لنظرته عن غيرها من الرؤى اللّسانية الأخرى ، مركزا على الجانب الاجتماعي للحدث اللّغوي ، ممثّلا في عناصر الموقف التي تعدّ من الضّرورة التي لا يُتسامح في استصحابها للوصول إلى المعنى الدّلالي ، وقد حاول توسعة مشمولات الموقف لتضمَّ كلَّ العناصر المصاحبة التي تعين على التّحديد و الضّبط قدر الإمكان ، وتلك العناصر هي: «**مجموع العناصر المكوّنة للحدث الكلامي ، وتشمل**

[1] أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط4، 2008م ، ص 177 .

[2] علي عزت ، اللغة و نظرية السياق مقال مجلة الفكر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر ، ع 76، 1971م، ص 23، و ينظر: ردة الله بن ردة ضيف الله الطلحي ، دلالة السياق ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط1، 1424هـ ، ص 190.

[3] أف . آر . بالمر ، علم الدلالة ،ترجمة :مجيد الماشطة ، الجامعة المستنصرية ،1985، ص 63.

[4] نفسه ، 63

[5] محمد أبو زيد ، اللغة في الثقافة و المجتمع ، دار الكتب العلمية ، 1988م ، د. ط، ص 142.

هذه العناصر التكوين الثقافي للمشاركين في هذا الحدث ، والظروف الاجتماعية المحيطة به ، و الأثر الذي يتركه على المشاركين فيه »[1] ، ومفاد قوله تصنيفٌ لعناصر سياق الموقف على النَّحو التالي[2]:

أ ـ السِّمات المهمة للمشاركين الأشخاص و الشخصيات

1 ـ الجهد اللّفظي للمشاركين . 2 ـ الجهد اللّالفظي للمشاركين

ب ـ الأشياء ذات العلاقة .

جـ ـ أثر الجهد اللّفظي .

والملاحظ من التصنيف جعل الكلام وأثره من عناصر سياق الموقف ، وتمثيلا لذلك درس فيرث حدثا باللّهجة الكوكنية (لهجة أحياء عدن الشَّعبية) ضمن الجملة :

AHNG GUNNA GI WUNTER BER (أنا ذاهب لجلب واحد لبرت)

يسأل فيرث السّؤالات التالية :

ـ ما الحد الأدنى للمشاركين ؟ ثلاثة ؟ أربعة ؟ .

ـ أين يمكن أن يحدث ذلك ؟ في بار ؟ في الخارج ؟ أم يلعب لعبة السّهام داخل البار ؟ .

ـ ما الأشياء ذات العلاقة ؟ .

ـ ما تأثير الجملة ؟ .

2 ـ تصوُّر فيرث لسياق الموقف في ميزان النَّقـــد :

لقد حظي التّصور الذي قدمه فيرث لسياق الموقف بإعجاب الكثير من الدَّارسين ، الذين اعترفوا لآرائه بالفضل في بلورة نظرية دلالية تُعنى بالعناصر الاجتماعية ،وقد ذهب جيفري إلى أنّ «مفهوم سياق الموقف يعدّ من أهمّ إسهامات فيرث في نظريته السّياقية »[3]، ويقول د. كمال بشر : « كان فيرث منطقيا مع نفسه و مبادئه حين

[1] محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص 311، حلمي خليل الكلمة دراسة لغوية معجمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، 1980م . ص 213. 214.

[2] بالمر، علم الدلالة ، ص 64. 65.

[3] محمد محمد يونس علي ، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت لبنان ، ط1، 2004م ، ص 31.

جعل فكرة السّياق غير اللّغوي (أو الاجتماعي) أو ما سميناه بالمسرح اللغوي أساس نظرته في التّحليل اللّغوي ، فعنده أن الكلام ليس ضربا من الضوضاء يلقى في فراغ ، ومدار فهم الكلام و القدرة على تحليله إنّما يكون بالنّظر إليه في إطار اجتماعي سمّاه سياق الحال »[1]، ولعل أهم ما تميزت به نظرة فيرث لسياق الموقف يمكن إيجازه استنادا إلى الأقوال السابقة فيما يلي :

ـ اعتماد فيرث على سياق الموقف جعله يسلم مما وجّه من نقدٍ للنَّظريات السَّابقة التي بحثت المعنى بآليات غير لغوية ، غير مركّزة على الجانب الاجتماعي للغة ، وهو ما ركَّز عليه فيرث بالتفاته لعناصر الموقف الذي نظر إليها نظرة موسَّعة استوعبت الكلام والمشاركين و الأثر .

ـ سياق الموقف عند فيرث جزء من الآلة اللّسانية ، مثل بقية الأدوات الإجرائية الأخرى .

ـ جعل فيرث سياق الموقف المنطلق الأساس في تحديد المعنى الدَّلالي ، ويعكس ذلك فهمه لثنائية المقام و المقال ، حيث يكون المنطلق المنهجي السَّليم هو عناصر الموقف ، وليس العكس .

وبالرغم مما حظيت به نظرة فيرث لسياق الموقف من قبولٍ و تمثُّلٍ ، إلّا أنّها لم تسلم من النّقد ، ولعلّ من منافذ النقد إليها أنها « صعبة التّطبيق لاختلاف و تعدّد المواقف ممّا يؤدي إلى وصفها بأنّها نظرية دلاليّة ناجحة و لكنّها غير عملية »[2] ، ومردّ ذلك إلى أنّ عناصر الموقف عصيَّة على الحصر ، فهي ذات طبيعة متعدِّدة يجعل اعتمادها أساسًا للتّحليل ذو طبيعة يعزوها الضّبط ، و « الانتقاد الأكثر جدية لرأي فرث أنه ذو قيمة محدودة جدًّا ، فقد يكون سياق الحالة ملائما لمثال اللّهجة الككنية أو لإيعاز الضّابط لجنده (قف بارتخاء) لكنّه غير ملائم للغالبية العُظمى من العمل التي نواجهها »[3].

وقد توجّه كثير من الدّارسين العرب المحدثين إلى تقييم صنيع علماء البلاغة في ضوء نظرية فيرث ، من اعترافهم بأن صياغة النظرية صياغة علمية تختلف في المنهج و التطبيق و التحليل كان من صنيع فيرث [4] ،ويذهب د. كمال بشر إلى أنَّ : « البلاغيين قد وقفوا على إدراك شيء مهمّ في الدرس اللغوي وهو المقام ، ولكنهم ـ كعادتهم ـ طبقوه بطريقتهم الخاصة ، لقد كانت عنايتهم بالمقام موجهة نحو الصِّحة و الخطأ أو نحو الجودة وعدمها ، ولذا كانت نظرتهم إلى المقام أو مجريات الكلام أو ما سميته المسرح اللغوي نظرة معيارية لا وصفية » [5].

[1] كمال محمد بشر ، التفكير اللغوي بين القديم و الجديد ، ص 154.

[2] بالمر ، علم الدلالة ، ص 80.

[3] نفسه ، ص 65.

[4] ينظر:حلمي خليل ، العربية و علم اللغة البنيوي ، ص 132.

[5] كمال محمد بشر ، دراسات في علم اللغة ، دار المعارف ، مصر 1968 م ، 2/ 53.

ثالثا / سياق الموقف عند تمّام حسّان بين التّقبل و التّمثل :

لقد كان د. تمام أحد المتتلمذين على يد رائد المدرسة السّياقية الانجليزية ،فمثّلت آراء أستاذه فيرث المرجعيةَ التي استند إليها في البحث اللّغوي عامة و الدّلالي خاصّة ، والناظر في أرائه وتحليلاته من أولية التأليف إلى نهايته يتبين له التأثر في كثير من الجوانب واضحَ الصّلات موصولَ الجسور ، وقد صرّح قائلا : « سنحاول في الصّفحات الآتية تلخيص نظرية أستاذنا فيرث في منهج الدلالة ، وأن نشرح الظروف التي مر بها اصطلاح من اصطلاحات هذه النظرية وهو الماجريات أو context of situation» [1] ، ويمكن القول إنّ آراء د.تمام في هذا المجال لها ما يميزها في الدّرس العربي الحديث ،فإذا أخذت في سياقها الزّماني فهي من الطلائع المنظِّرة الحاملة عبءَ التّجسير بين معطيات النظرية في نموذجها الغربي وبين التّصور العربي في الموروث اللغوي ،ولها كذلك ما يميزها لكونها تجاوزت حدود التّنظير متطلِّعةً إلى رحاب التّطبيـــــــق .

1ـ مفهوم سياق الموقف عند تمّام حسّان :

إذا بحثنا عن مفهوم السّياق عند د. تمام حسان نجده في قوله : « المقصود **بالسّياق التّوالي** ، ومن ثم يمكن أن ننظر إليه من زاويتين : توالي العناصر التي يتحقق بها السّياق الكلامي ، وفي هذه الحالة نسمّي السّياق سياقَ النّص ، والثّانية توالي الأحداث التي هي عناصر الموقف الذي جرى فيه الكلام ، وعندئذ نسمّي السّياق سياقَ الموقف » [2]،وسياق الموقف ترجمة للمصطلح context of situation ، وأوّل ما يلاحظ اختلاف الدّارسين في ترجمته ،حيث نجد د. تمام يترجمه تارة بسياق الموقف ، وتارة بالماجريات، وتارة ثالثة يرتضي له المصطلح البلاغي العربي المقام [3] ،ويطلق عليه د.كمال بشر المسرح اللغوي أو المقام أو ماجريات الحال[4] ،ويسمّيه د.محمود السّعران الماجرى أو سياق الحال [5] .

ويذهب د. تمام حسان في كتابه (مناهج البحث في اللغة) إلى أنّ الماجريات « تدلّ ـ بأحد معانيها ـ على مجموع عناصر محيطة بموضوع التّحليل ، تشمل حتى التّكوين الشخصي ، والتّاريخ الثّقافي ، للشّخص ،ويدخل في حسابها الماضي ، والحاضر ، والمستقبل . وهذا الاصطلاح ـ بالنّسبة لعلم اللغة ـ قصد به دائما سياق النّص ،

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 262.

[2] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 237.

[3] ينظر :مناهج البحث في اللغة ، ص 251.وينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 351.

[4] كمال محمد بشر ، التّفكير اللغوي بين القديم و الجديد ، ص 154.

[5] محمود السّعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص252.

أما في السلوك العادي فكل وضع ـ مهما كان ـ يعتبر عنصرا من عناصر الماجريات » [1] ، والواضح من التعريف أن دائرة الماجريات تسعى إلى احتواء كلّ ما له علاقة بالنّص موسَّعةً قدر الإمكان قصد الانتفاع بكلّ بمعطياتها في تحديد المعاني ، وهذا التَّعريف يكاد يكون مطابقا لما قال به أستاذه فيرث الذي يستعمل المصطلح «باعتباره دالًّا على عناصر موقف كلامي كامل ، كالمتكلم و السَّامع أو السامعين ، والكلام ، وكل ما يحدث في أثناء الكلام من انفعالات ، واستجابات ومسالك ، وكل ما يتصل بالموقف ويؤثر فيه من قريب أو بعيد» [2] ، وقد صرح بتأثره بالعالم الانثربولوجي برونسلو مالينوفسكي حيث قال : « وأول من استخدم المصطلح بالمعنى الذي نستخدمه في هذا البحث هو العالم البولندي الانجليزي برونسلو مالينوفسكي في الملحق الذي دبجه في كتاب the meaning of meaning» [3] .

ويتجه في "كتابه اللغة العربية معناها و مبناها "اتجاهًـــا يهدف إلى تأصيل المسألة في التّراث اللغوي العربي ،متطلعا إلى جهود علماء البلاغة العربية؛ ولم يخف شهادته بسبقهم على ما توصّل إليه أصحاب سياق الموقف وقال في ذلك قولته الشّهيرة : « وحين قال البلاغيون العرب إن لكل مقام مقال ولكل كلمة مع صاحبتها مقام وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم ، تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط ، وتصلحان للتطبيق في إطار الثقافات على حد سواء .ولم يكن مالينوفسكي وهو يصوغ مصطلحه الشّهير context of situation ـ أي المقام أو سياق الحال ـ لم يكن يعلم أنه مسبوق إلى هذا المصطلح بألف سنة فما فوقها » [4].

وقد ارتضى (المقامَ) مقابلا اصطلاحيا لمصطلح (الماجريات) ،مع اختلاف في المفهوم الذي يحمله المصطلح عند علماء البلاغة ، فالمقام عند د. تمام هو : « مجموع الأشخاص المشاركين في المقال إيجابا أو سلبا ثم العلاقات الاجتماعية ، والظروف المختلفة في نطاق الزَّمان و المكان هو ما أسميه **المقام** وهو بهذا التّعريف يختلف بعض الاختلاف عن فهم الأولين الذين رأوه حالة ثابتة state، ثم جعلوا البلاغة مراعاة مقتضى الحال . ويؤخذ المقام ـ كما فهمناه هنا ـ دائما من نسيج الثّقافة الشّعبية زمانيا في تطوّرها من الماضي إلى الحاضر إذ يرثها جيل عن جيل فتكون عنصرَ ربطٍ بين هذه الأجيال ومن ثم تكون الضّمان الوحيد لاستمرار المجتمع في التّاريخ ، ثم مكانيا حيث

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 251. 252

[2] نفسه ، ص 275.

[3] نفسه، ص 261 .

[4] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها 372 .

يترابط بها أفراد الجيل الواحد في هذا المجتمع ما دام كلّ منهم قد نشأ في خضمّ هذه الثّقافة وجعل منها مجرى لسلوكه لا يملك التّحول عنه ... »[1] ، ويضيف في موضع آخر أن المقام «يضمُّ المتكلِّم و السّامع أو السّامعين و الظروف و العلاقات الاجتماعية و الأحداث الواردة relevant في الماضي و الحاضر ثم التراث و الفلكلور و العادات و التّقاليد و المعتقدات و الخزعبلات » [2]، يحمل هذان التعريفان وصفا لتصور علماء البلاغة للمقام ، حيث وصفه بالثّبوت، والمقصود بالثبوت ـ في نظره ـ أنّهم حصَروا المواقف الاجتماعية المختلفة وسمّوا كلّا منها مقاما فمقام الفخر غير مقام المدح وهما يختلفان عن مقام الدّعاء أو الاستِعْطاف أو التّمني أو الهجاء[3]، كما يظهر في التعريف مصطلح الثقافة الشعبية، وهو يستخدمه هنا بمدلوله الانثروبولوجي لا بمدلوله التّربوي ،فالثّقافة هنا ليست مستوى معينًا من التَّعليم بل هي: «مجموع التّركة التي يرثها جيل عن جيل من تقاليد وعادات ونظم معيشة ودين وفن ولغة وهلم جرا ، والمقصود بأن السلوك الاجتماعي ذا نماذج أن الفرد حين يقوم بأداء هذا النوع من السلوك يفعل ذلك بطريقة معينة محددة اجتماعيا بواسطة العرف » [4] .

2 ـ تصنيف عناصر سياق الموقف :

التَّوسع في مفهوم الثقافة الشّعبية أوقع د. تمام وغيره من أتباع المنهج السّياقي في إشكالية تصنيف هذه الماجريات الاجتماعية ؛ وهي لا تصلح معيارًا لتحديد المقام إلّا بعد التّبويب والتّنظيم ، وهو أمر رآه د. تمام ممكنا ؛لأنّ «نسيج الثّقافة الشّعبية تلتقي فيه أوضاع مقررة و تجارب ذات أنواع محددة و مسالك معيارية لا حرية للفرد في تطبيقها أو عدمه ومطابقتها أو عدمها، فمثل حرية الفرد في مثل هذه الجبرية الاجتماعية كمثل ما يراه المعتزلة من حرية إرادة الفرد في مجالها الضيق في نطاق إرادة الله سبحانه و تعالى ... »[5]، ويقترح في كتابه (مناهج البحث في اللغة) حلّا للمشكلة بذكر عدة تصنيفات هي [6]:

1ـ **تصنيف أساسه أنواع الاستعمال** : يمكن أن تقسم الماجريات على أساس أنواع الاستعمال ، ومثَّل لذلك بكلمة (set) في معجم أوكسفورد فهي تغطي ثماني عشرة صفحة ، وتنقسم إلى 154مدخلا ، ولكن يمكن

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 351.
[2] نفسه ،ص 352.
[3] ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 337.
[4] تمام حسّان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ،، ص 171.وينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 351.
[5] اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 355
[6] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 265.

أن تنتظم في أبواب اجتماعية للاستعمال المختلفة نحو : عامي ،سوقي ، طارئ ، أدبي ، فني ، علمي ، تخاطبي ، خاص بلهجة ، فهذه الطريقة نحصل من ورائها على كلمات لا تستعمل إلّا في ماجريات نوعية بصفة تقريبية .

2ـ **تصنيف أساسه الأدوار الاجتماعيَّة** :يمكن تحديد أنواع الجمل واستعمالاتها في الأدوار الاجتماعية المختلفة ، فالفرد في المجتمع له دور في المجتمع ، ففي العائلة قد يكون أبا أو أما أو أخا أو أختا وفي العمل قد يكون سيدا أو مسودا ، وقد يكون في الملعب لاعبا أو حكما أو مناصرا ، وبذلك يختلف دوره بحسب الفئة التي ينتمي إليها .

3ـ **تصنيف أساسه المواقف العامة** : مثل : التّكلم السماع الكتابة القراءة المحادثة التخاطب الرسمي، لغة المدارس ، و القانون و الدين ، والمونولوج ، وبعض الواقف العامة كالخطاب و التحية و المواقف الإلزامية .

4ـ **تصنيف أساسه الوظائف اللغوية** : يمكن تقسيم الماجريات انطلاقا من الوظائف اللغوية ، وهو ـ في رأيه ـ أسهل من تقسيم المواقف ، ومن أنواع الوظائف : الاتفاق ، والتشجيع ، والمصادقة ، والاختلاف ، والتثبيط ، والشتم ومنها : التمني ، والدعاء ، والفخر ، االتحدّي ...الخ . والملاحظ على هذه التصنيفات أنها مقترحات يمكن أن توصف بالتقريبية ؛ وذلك لعدم وصولها إلى أساس جامع ، ويبقى العمل بأحدها وإهمال الآخر إخلال باستحضار عناصر الثّقافة الشّعبية ،ويحاول د. تمام أن يخرج بطريقة تحليل ممثلة في الجدول التالي[1]:

النص الكلامي	الخصائص اللغوية	الماجريات	نوع الوظيفة	الأثر أو النتيجة
يذكر النص	تحليل النص على المستويات المختلفة	المتكلم و السامع و الظروف	إغراء / إلتزام /	أثر الكلام من استجابة سلمية إلى عدوان إلى ضحك..

وسعيا إلى وجود طريقة موصلة إلى المعنى الدّلالي ،أعاد الحديث في كتابه "اللغة بين المعيارية الوصفية" معدّلا في الجدول السّابق مستبدلا النّـــص بالمنطـــوق ؛ لأنَّ المعنى الدَّلالي ليس إلَّا معنى المنطوق ،ويمثل لذلك بعبارة (**قولوا له يسكت**) :

المنطوق	الخصائص اللغوية	الماجريات	نوع المناسبة	الأثـــــر
نصٌّ حيٌّ	تحليل النَّص لغويًّا	الملابسات المادية و الاجتماعية	مناسبة النَّص مدح.. ذم ..الخ	نوع الاستجابة
قولوا له	تحليل المنطوق	كل الظروف المحيطة	رجل يتطاول على	لا يستطيع أحد أن

[1] نفســـه ، ص 269.

يسكت	تحليلا كاملا صوت ساخر	بالمنطوق	رجل آخر بمحضر جماعة ولم يكن حقّه أن يتطاول المفاخرة فردّ عليه ساخرا	يسكتني أو أسكتوني إن كنت أقل منه شأنا أو السّكوت

ويذكر سبب عدوله عن مصطلح الجملة قائلا : « أريد أن أتوقّى استخدام لفظ الجملة لأن هذا اللفظ محمل بحمل ثقيل من تقاليد الاستعمال في النّحو و البلاغة و المعجم ... ولهذا سأستخدم لفظ المنطوق ليدلّ على مفهوم الجملة وليدلّ كذلك على أنّ المعنى الذي ندرسه هنا هو معنى نص حيّ يجري على اللسان ولا يستخرج من كتاب فكلّ ما يلفظه المتكلم مقصود بقصد الاستعمال اللّغوي منطوق بالمعنى الذي نطلقه هنا »[1]، والملاحظ من هذين التّبويبين اللّذين قدّمهما د. تمام أنّ فيهما نوع من الصّعوبة ، ليهتدي في اللّغة العربية معناها و مبناها إلى بناء التّبويب على ثلاثة أسس متضافرة هي[2]:

1ـ **دور الفرد في المجتمع** :لكل فرد من أفراد المجتمع دور محدَّدٌ من حيث الأداء الكلامي و الحركي ،وتختلف الكلمة باختلاف الدور الذي يؤديه الفرد في المجتمع،ومثال ذلك عبارة : إنه يشرب كثيرا ، إذا قيلت في طفل صغير دلّت على نوع من المشروبات أمّا إذا قيلت في رجل مشهور بمعاقرة الخمر دلت على نوع آخر من المشروبات ، وقد أفاض في شرح هذا الأساس معددا الكثير من أدوار الفرد في المجتمع مدللا على دورها في اختلاف معاني النصوص المتحدة العبارة باختلاف الأدوار .

2ـ دور الفرد في الأداء : في الأداء اللّغوي ينقسم الأفراد بحسب الأدوار ، فيكون الفرد متكلما أو كاتبا أو سامعًا أو قارئًا أو مناقشًا أو خطيبًا ...، واللغة تعتد بدور الفرد في الأداء الكلامي فميزت بين معاني التكلم ومعاني الخطاب و معاني الغيبة والإفراد و التثنية و الجمع و البناء للمجهول و البناء للمعلوم وهي أدوار مختلفة للفرد في مقامات اجتماعية ، كاستعمال الواعظ ضمير المتكلم فيقول : ينبغي لنا أن نعود إلى حياض الدين ،ويعدل عن استخدام ضمير المخاطبين فلا يقول :(ينبغي أن تعودوا إلى حظيرة الدين)

3ـ غاية الأداء :وأكبر غايات الأداء **اللغوي على الإطلاق غايتان هما:**

أ- **التعامل** :وهو استخدام اللغة بقصد التأثير في البيئة الطبيعية أو الاجتماعية المحيطة بالفرد مثل : البيع و الشراء والتعليم والبحث العلمي و التأليف والخطابة ...

[1] تمام حسان ،مقالات في اللغة و الأدب ، 230/1.

[2] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 356.

ب- **الإفصاح** : هو استعمال اللغة بقصد التعبير عن موقف نفسي ذاتي دون إرادة التأثير في البيئة .

ورأى بأنّ النُّحاة لم يفطنوا إلى هذه المقابلة بين الإفصاح و التّعامل ومن ثم جعلوا الجملة الإفصاحية تارة من قبيل الخبر وتارة من قبيل الإنشاء . ويورد نماذج لغايات الأداء نجتزئ منها :

- **عبارات غايتها الوداع** :

مع السلامة	يقولها كل الناس لكل الناس .
إلى اللقاء	وداع من مثقف لآخر
باي باي	وداع أطفال
ربنا يجمع فرقتنا	وداع من أم أو زوجة

عبارات غايتها النصح :

أنصحك نصح مع التخويف وبهذه الأسس الثلاثة متضافرة يُتوصل إلى المعنى الدّلالي .

اسمع كلامي يقال للعنيد المندفع .

الدّين النّصيحة تقال عند توقّع الشّك أو عدم الانتصاح

والله أنا خايف عليك للنُّصح و التّهديد .

وسياق الموقف بهذا التّصور يبدوا مبالِغا في النّظرة الاجتماعية ، حتى إنّه ليمكن القول إنّه خروج بالبحث من المنهج اللغوي إلى المنهج الاجتماعي، كما أن العبارات التي مثل بها د. تمام لغايات الأداء تعد عبارات معيارية ومنها ما ينسب إلى الفصيح ومنها ما هو من لغة الاتصال اليومي .

3 ـ قرائن سياق الموقف :يقسم د. تمام قرائن سياق الموقف تقسيما يختصره المخطط التالي[1]:

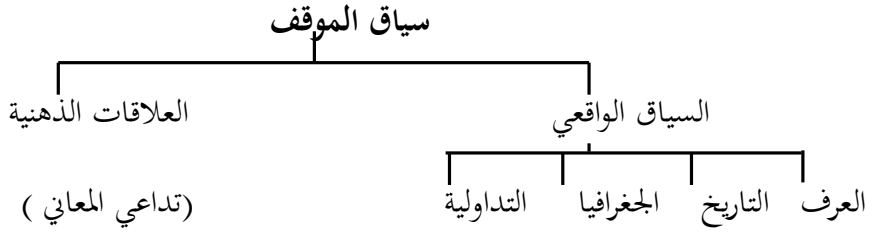

[1] ينظر: مقالات في اللغة و الأدب 65/2.وينظر : اجتهادات لغوية ، 248. 249. 250.251.253.254 .

1ـ **السيـــاق الواقعي** :

1.1ـ العُــرف : جاء في التّعريفات العُرف: «ما استقرت النُّفوس عليه بشهادة العقول ، وتلقته الطّبائع بالقبول »[1] ،واللغة تحكمها مجموعة من المعايير العرفية الاجتماعية ،وهي مرجعية أساسية لإنجاح عملة التّواصل بين المجموعة ،فتكون موجّهًا للدّلالات وفق عقد التّعارف الذي يربط تلك الدّلالات بمدلولاتها ، فيكون من العسير معرفتها دون معرفة العُرف السَّائد الذي يمدّ العبارة بما هو ضروري من الأعراف السّائدة في مكانها وزمانها ، وتحمل آيات القرآن الكريم الكثير من أعراف شبه الجزيرة العربية آنذاك ، فيكون لزاما على المفسر العَوْدُ بها إلى وجوه استعمالها ، فما البحيرة والسّائبة والوصيلة و الحام ؟ في قوله تعالى:

﴿ ما جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَاحَامٍ وَلَكِنَّ الَّذينَ كَفَرُواْ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ وأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [المائدة 103]

جاء في التّحرير و التّنوير : « البحيرة هي النّاقة ، كانوا يشقون أذنها بنصفين طولا علامة على تخليتها ، أي أنها لا تُركب ولا تُنحر ولا تُمنع عن ماءٍ ولا عن مرعى ولا يجزرونها ويكون لبنها لطواغيتهم ، أي أصنامهم ، ولا يشرب لبنها إلاّ ضيف و الظّاهر أنّه يشربه إذا كانت ضيافة لزيارة الصنم أو إضافة سادنه ، فكل حيّ من أحياء العرب تكون بحائرهم لصنمهم ... وإنَّما يجعلونها بحيرة إذا أنتجت عشرة أبطُن على قول أكثر أهل اللغة ... و السّائبة : البعير أو الناقة يجعل نذرا عن شفاء أو مرض أو قدوم من سفر ، فيقول أجعله لله سائبة ... والوصيلة : من الغنم هي الشاة تلد أنثى بعد أنثى فتسمى الأم وصيلة لأنها وصلت أنثى بأنثى ... والحامي هه فحل الإبل إذا أنتجت من صلبه عشرة أبطن فيمنع أن يركب أو يحمل عليه ولا يمنع من مرعى ولا ماء ، ويقولون إنه حمى ظهره ، أي كان سببا في حمايته فهو حام .. »[2] ،ويظهر من التّفسير أن العُرف جزء من سياق الموقف وهو قرينة على معنى السّياق .

1.2ـ **التّاريـــخ** : يتوقف فهم النّص في كثيرٍ من الحالات على معرفة الوقائع و الأحداث ، فيصبح التّاريخ قرينة « يعتمد عليها فهم النص عندما يفتقر هذا الفهم إلى الإلمام بأحداث بعينها وقعت في الفترة التي يشير إليها

[1] محمد الشريف الجرجاني ،كتاب التعريفات ،ص 154.

[2] محمد الطاهر بن عاشور ، تفسير التحرير و التنوير ، الدار التونسية للنشر ، تونس 1984، د. ط ، 72/7. 73. 74.وينظر : البحر المحيط ، دراسة وتحقيق و تعليق : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 .1413هـ. 1993م، 33/4. 34.

النص »[1]، ويسوق د. تمام آيات من سورة التوبة تتحدث عن طوائف من الناس دون أن تحدد أسماءهم فلا نعرف عمن تتكلم الآية إلا بالإلمام بتفاصيل أحداث السّيرة النّبوية المطهّرة [2] ، ولم يكن ذلك غائبا على مفسّري القرآن الكريم ، « فالنّظر لسياق الآيات ، مع العلم بأحوال الرسول وسيرته مع أصحابه وأعدائه وقت نزوله ـ أي القرآن ـ من أعظم ما يعين على معرفته ، وفهم المراد »[3] ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ عَفَا اللهُ عَنْكَ لم أَذِنْتَ لهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الكَاذِبِينَ﴾ [التوبة 43]، جاء في التفسير : «وقال مجاهد نزلت هذه الآية في أناس قالوا : استأذنوا رسول الله ،صلى الله عليه و سلم ، فإن إذن لكم فاقعدوا ، وإن لم يأذن لكم فاقعدوا »[4].

1ـ 3ـ **الجغرافيا** :ويقصد بها د. تمام المكان الجغرافي الذي تعين معرفته على تحديد المعنى ، ويمثل لذلك بآيات من القرآن الكريم منها قوله تعالى : ﴿وتَنْحِتُونَ مِنَ الجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِيَن ﴾[الشعراء 149]. معرفة الموقع الجغرافي لمدائن صالح في شمال الساحل للمملكة العربية السعودية تعين على فهم ما تقصه الآيات بتصور كيف بنى هؤلاء النّاس من الجبال بيوتا .

1ـ 4ـ **التّداولية** :والمقصود بها عناصر الكلام من المتكلم و السامع و الأثر الذي تركه في بيئة الاتصال .

2ـ العلاقات الذهنية : يعرفها د. تمام بقوله : « المقصود بالعلاقة الذهنية ما يدعو الذهن إلى صرف المعنى عن ظاهر النص إلى فهم آخر لولاه لتعذر قبول النَّص لما يترتب على الظاهر من مفارقة عقلية »[5] ، ومن شواهد ذلك :**قوله تعالى** : ﴿ يَا أَيُّهَا الذِّين آمنوا اتقوا الله حقَّ تُقَاتِهِ ولَا تموتُنَّ إلَّا و أنتم مسْلِمُوَن ﴾ [آل عمران 102].يقول د. تمام : « ظاهر النّص نهي عن الموت إلا في حالة خاصّة ، ولكن الموت و الحياة بيد الله ولا خيار لامرئ فيهما فينهى عن أحدهما . وما دام الأمر كذلك فإن ظاهر النّص يستعصي على القبول العقلي . ومن هنا يبدأ العقل عمله في التوفيق بين الظاهر و القصد فينتهي الأمر إلى أن المقصود ليس هو النهي عن الموت وإنما هو التمسك بالإسلام حتى الموت»[6] .

---

[1] تمام حسان اجتهادات لغوية ،ص 249.وينظر : مقالات في اللغة و الأدب، 78/2.

[2] ينظر :تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب،78/2.

[3] عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، تيسير الكريم المنان في تفسير القرآن (المقدمة) ، 4/1.

[4] إسماعيل بن كثير . ، تفسير القرآن العظيم ، تحقيق : مصطفى السيد و آخرون ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، ط1، 1421هـ . 2000م ، مجلد 7/ 211.

[5] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 253.

[6] نفسه ، ص 253 .

4 ـ **إعادة بناء المقام** :إذا كان الكلام المنطوق واضح المجريات ؛فإنّ النّص المكتوب يعدّ مُفرغًا من الدّلالة الاجتماعية ، ويستلزم تحديد معناه الدّلالي إعادة بناء المقام « في صورة وصف له مكتوب حتى يمكن للنص أن يفهم على وجهِه الصّحيح ، وفي بناء هذا المقام الأصيل بناء جديدا بواسطة وصفه كما كان لا بدّ من الرّجوع إلى الثقافة عموما و التاريخ بصفة خاصة ، وكلما كان وصف المقام أكثر تفصيلا كان المعنى الدلالي الذي تريد الوصول إليه أكثر وضوحا في النهاية »[1] .وقد تحدث د. تمام عن نوع آخر من المقام وهو الذي يعوزه الطابع الاجتماعي ، والأصح عنده تسميته بـــ**"الموقف"** لأنه كلام الإنسان مع نفسه وبالتالي فهو فردي لا اجتماعي ، وهذا النوع من المقام سبق وأن تحدث عنه ابن رشيق (ت456هـ) فقال : «وقد قيل : لكل مقام مقال ، وشعر الشاعر لنفسه وفي مراده وأمور ذاته ـ من مزح ،و غزل ، ومجون ، وخمرية ، وما أشبه ذلك ـ غير شعره في قصائد الحفل التي يقوم بها بين السماطين : يقبل منه في تلك الطرائق عَفْوَ كلامه ، وما لم يتكلف له بالا ، ولا ألقى به ، ولا يقبل منه في هذه إلا ما كان محككا ، ومعاودًا فيه النظر جيدًا ، ولا غثَّ فيه ، ولا ساقط ، ولا قَلِقَ... »[2] ، يظهر من القول التفريق بين المقامين المقام الفردي (الشاعر مع نفسه) و المقام الاجتماعي (الشاعر في الحفل) مركزا في ذلك على ما يتطلبه كل منهما من انتقاء العبارة موازنة بين المقام و المقال .

في الختام هذه مثاقفة معرفية مدارها فكرة المقام ، مبتدؤها الموروث البلاغي العربي ، وواسطتها تصور فيرث الذي تنسب إليه النّظرية السّياقية الحديثة ، ومنتهاها طرح د. تمام حسّان مثالَ موازنةٍ بين الوجهتين السَّالفتين ، ومن ثمارها :

- حضورُ فكرة المقام في البلاغة العربية واضحُ المعالم بيِّن القسمات ، ويكفي تدليلا على ذلك أنْ جعلوه طرفًا في حدّ للبلاغة ، ومن ذلك حدّا لعلم المعاني و علم البيان بدرجة أولى ، ثم علم البديع بدرجة ثانية ، ولكنْ يجب التمييز بين نوعين من الحضور ، أولهما حُضور إجراء ، وثانيهما حضور تنظير ، أما الأول فقد بلغوا فيه الغاية ، فجعلوا مطابقة المقال للمقام مقياس مفاضلة بين ضروب القول حُسنا و قبحًا ، أما الثّاني فيمكن القول إن أقوال علماء البلاغة لم تجمعها نّظرية واضحة الأسس ،فجاءت أقوالهم موزّعة على مباحث علمي المعاني و البيـان .وكذلك علم البديع .

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 346 .

[2] ابن رشيق القيرواني ،العمـــدة في محاسن الشّعـــر ، وآدابه ، ونقده ، 1/ 199 .

- تميز تصور فيرث في عرضه لسياق الموقف بأن جعله أداة من أدوات اللّساني مثلها مثل بقية الأدوات اللغوية لديه ،وتلك نقطة الاختلاف بينه و بين مالينوفسكي الذي نظر إليه نظرة انثروبولوجية .
- توسَّع فيرث في مفهوم سياق الموقف فجعل الكلام و الأثـــر من مشمولاته .
- معالجة البلاغيين لفكرة المقام ومعالجة فيرث له ، تصدران عن اختلاف في المنهج ، حيث كان طموح أهل البلاغة متطلعا إلى معارج البيان و الحسن ،وهو مطلب جمالي فني ، أما الثانية فكانت تهدف إلى بناء نظرية دلالية غايتها الفهم و الإفهام .
- نظر د . تمام إلى فكرة المقام في البلاغة العربية في ضوء نظرية فيرث السياقية ، ولم يكن منهجه في ذلك إسقاط المعطيات الحديثة على مقولات البلاغيين ، بل كان يرمي إلى توفيق معرفي بين الوجهتين و الاجتهاد في تصنيف الماجريات المختلفة ، ومن أهم النقاط التقييمية للبلاغة العربية من وجهة نظره :

ـــ اعترف د. تمام بسبق البلاغيين إلى مصطلح سياق الموقف ، وذلك ما أفصحوا عنه في عبارة لكل مقام مقال . بيد أنه تحفظ بادئ الأمر في استخدام مصطلح المقام ، ثم ارتضاه مقابلا اصطلاحيا مع تعديل مفهومي ، قوامه التوسع في عناصر المقام .

ـــ رأى د. تمام أن المقام كما فهمه البلاغيون حالة ثابتة ، ويقصد بالثّبوت عدم مجاراة المقام للتغير الحاصل زمانيا و مكانيا ، وبذلك تحدثوا عن مقامات خاصة وجعلوا المقال تبعا لها .

ـــ اجتهد د. تمام في تصنيف عناصر المقام وفصل القول فيها ، وأفاض في تطبيقها في كتابه البيان في روائع القرآن ، فكان بذلك جامعًا بين التَّنظير و التَّطبيق .

رابعا / اللَّبْسُ في اللُّغَــةِ العربيَّةِ مَسَالِكُهُ وَ سُبُلُ أَمْنِـــهِ

مـنَ المُسلَّم به أنَّ اللّغــةَ أداةُ التّواصُل وآلـةُ البيـان ، تلك هي الغايةُ الأساس الموكولة إلى البِنيةِ اللُّغوية باعتبارها جسرًا موصــولاً بين طرفي العملية التَّواصليَّة ، غير أنَّ المهتمين بدراسة المعنى تقرَّر عندهم أنَّ العلاقـة بين المباني و المعاني لا توصف بتلك المثاليَّة المطلقـة ، فهي تنحو في بعض الأحيان مناحيَ مُلبِسَةٍ ، وينتهي حاصل النَّظر إلى انشطار تلك العلاقة شطرين : أولهما شطر المعاني التي لا لبس فيها ، وثانيهما شطر المعاني الملبسة ، ومردُّ المسألة إلى ثنائية المباني الموصوفة بالثُّبوت والمحدوديَّة و المعاني الموصوفة بالتّغير و التّعدُّدية ، فتقف القرائن بأنواعها مرجِّحاتٍ و موجِّهاتٍ لأحد المعاني المحتملة ،وإذا كان اللَّبس تتجاذبـه ثلاثية العملية التّواصلية (المتكلّم ،السّامع ،الكلام) فإنَّ علم اللّغة يوجِّه الاهتمام إلى الكلام في ذاته أي إلى الحدث اللّغوي فيعمدَ إلى تحليلـه على جميع مستوياته صوتًا و صرفًا ونحوًا و معجمًا بغيةَ كشف مسالك اللَّبس، وقد كان د. تمام أحد المهتمين بالمسألة تنظيرًا و تطبيقًا محاوِلًا رصْدَ مسالكِ اللّبس في اللّغة العربية وسبلِ أمنِه مستفيضًا في تقديم الشّواهد الشّارحة المنتقاة في أغلبها من القرآن الكريم ، لكونه أوفر النَّصوص تقديمًا للقرائن المزيلة للبس ، فاللّبس « **جائز على كل نصّ عربي إلّا على القرآن فإنه إذا بنى جملة سمح تركيبها باللبس سارع إلى رصد القرائن الدّالة على المعنى سواء أكانت هذه القرائن لفظية أم معنوية أم خارجية إلا إذا كان اللبس مقصودا لذاته** »[1]، ومن الأبحاث التي أفردها لمعالجة مسألة اللّبس نذكــر :

.1ـ مسالك اللّبس وسبل أمنـه في اللُّغة العربية .(بحث منشور ضمن مجلة كلية الآداب) .

2ـ الفرق بين أمن اللَّبس واحتمالِ وجوه المعنى .(ضمن كتاب اجتهادات لغوية /175) .

3ـ كيف يتم التَّغلب على أمن اللَّبس في السّياق العربي . (ضمن كتاب اجتهادات لغوية 18) .

4ـ احتمالات اللَّبس في نظام اللُّغة (دراسة و تطبيق) ضمن كتاب مقالات في اللغة و الأدب، 32/2).

5ـ الإفادة والعلاقات البيانيَّـــة (ضمن كتاب مقالات في اللغة و الأدب ،2/ 182).

6ـ ظاهرة التَّرخُّص عند أمن اللَّبس على المستويات المختلفة.(ضمن كتاب مقالات في اللغة و الأدب ،218/2).

7ـ إباء اللّبس في القــرآن (ضمن كتاب البيان في روائع القرآن / 395).

[1] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص 397 .

وإلى جانب هذه الأبحاث التي تعدّ مسألة اللّبس موضوعَها الأساس نجد تناولا للمسألة في مواضع كثيرة من كتبه ، وإذا وضعت جهود د. تمام في هذا الباب في سياقها الزّمني فإنها من الأوّليات التي اهتمّت بالمسألة تنظيرًاوإجراءً[1]، وذلك ما أدّى بالدكتور عبد الفتاح الحموز إلى القول : « أمّا المحدثون فتناسَوا هذه المسألة تماما إلّا ما طالعنا به الدكتور تمام حسان من حديثٍ عامٍّ من حيث تحقيق أمن اللبس بالقرائن المختلفــة »[2] .

1ـ مفهـــوم اللّبـــس :

درج البحث في المفاهيم على الوقوف أوّلا على ما أدرجتـه معاجم اللغة تحت مادتها ،وقد قال ابن فارس(ت395 هـ) :« اللَّامُ و البَاءُ والسِّينُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مُخَالَطَةٍ وَمُدَاخَلَةٍ من ذلك : لَبَسْتُ الثَّوبَ ألبَسُه ، وهو الأصْلُ ومِنْهُ تَتَفَرَّعُ الفُرُوعُ »[3]، ويوافق ذلك ما جاء في لسان العرب « اللَّبْسُ بالفَتْحِ : الخَلْطُ وهو مصدر قولك : لَبَسْتُ عليه الأمرَ إذا خلطت بعضَه ببعضٍ »[4] ، ومفاد هذين التّعريفين أن اللبس هو الخلط بين أمرين خلطا لا ينماز به أحدهما عن الآخر.

أما في الاصطلاح فيعدّ اللّبس من المصطلحات التي شكّل صــوغُ مفهومها إشكالًا، ومردّ ذلك من جهة إلى طبيعة الحقل الذي يستعمله و الذي يصوغ المفهوم بما يتساوق وطبيعة النّظـر،ومن جهةٍ ثانيةٍ استخدامه مع مصطلحات ذاتِ قرابة معـه ،فلا تتضح الفوارق بينه و بينها ، ومن طبيعة البحث دائمًا العــودُ إلى كتاب سيبويه باعتباره الأثرَ الأوّلَ ،فقد ورد أنّــه سأل الخليل عن منع قولهم : (والله تفعل) في الإثبات فقال : « لِـمَ لَـمْ يجُزْ : (والله تفعل)، يريدون بها معنى ستفعل ؟ فقال : من قِبَل أنَّهُم وضعوا (تَفْعَلُ ها هنا محذوفَةً منها (لا) ، وإنما تجيء في معنى (لا أَفْعَلُ) فكرهوا أن **تلتبس** إحداهُما بالأخرى ، قلت فلم ألزمت النُّون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قولَه إنَّه لَيَفْعَلُ ، لأنّ الرّجل إذا قال هذا فإنّما يُخْبِرُ بفعلٍ واقعٍ فيه الفاعِلُ،كما ألزموا اللّام : إنْ كان

---

[1] قدَّم أحد الباحثين مسردًا لمجموعة من البحوث التي عنيت بمسألة اللَّبس في اللغة العربية مرتبة ترتيبًا زمنيًّا ،كان أولها مقال د . تمام المعنون بـ : **أمن اللبس ووسائل الوصول إلية في اللغة العربية** ، الصّادر في مجلة كلية دار العلوم سنة 1969م ،ثم وليه بحث د. عبد الفتاح الحموز المعنون بـ: مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها الصادر سنة 1987م في مجلة جامعة مؤتة للبحوث و الدراسات ، الأردن . ينظر : بكر عبد الله خورشيد ، أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن ، أطروحة دكتوراه ، إشراف : حسين سليمان حسين ، جامعة الموصل ،كلية التربية، 1426هـ . 2006م ، ص22.

[2] عبد الفتاح الحموز ، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، مجلد 2، ع 1، 1987، ص13.

[3] ابن فارس معجم مقاييس اللغة ، تحقيق و ضبط : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر والطباعة والنشر و التوزيع ، 1399هـ . 1979م د. ط ، 5/ 230.

[4] ابن منظور ، لسان العرب ، ط دار المعارف ، م5/ 3987.

ليقول ، مخافة أن **يلتبس** بما كان يقول ذاك، لأنَّ إنْ تكون بمنزلة ما »[1]،الواضح من إجابات الخليل أنّ اللّبس هــو الشّبه الذي يؤدّي إلى الخلط بين التّعبيرين فتلزم المخالفةُ سبيلًا لأمن اللّبس ، ويفرّق الحضري بين اللّبس والإجمال في قوله : « إنَّ اللَّبس تبادُر خلافِ المراد ... وهو ممنوع لإيقاعه في الخطأ ، والإجمال احتمالُ اللَّفظ لهما على السّواء كقوله للأعور : ليت عينيه سواء ، وهذا هو الذي من مقاصِد البلغاء دون الأول ...، وأنّ الأول ـ أي اللبس ـ تبادر فهم غير المراد ، والثّاني الإجمال احتمال اللَّفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما وأنَّ الأوَّل مُضِرٌّ دون الثّاني ... لعدم تبادر شيء إليه »[2] ، مفاد قول الحضري أنَّ اللَّبس خروج اللَّفظ إلى غير المراد ،وهو من قبيل الخطأ الذي يتنافى مع القصد ، على خلاف الإجمال الذي يجمل فيه اللَّفظ بين المعنيين المراد وغير المراد ، فيجمل قولك للأعور: (ليت عينيه سواء) بأن تكون التّسوية أمنيةَ السّلامة ، وأن تكون الأمنية الدّعاء عليه بالعمى ،وقد ربط ابن جني في حديثه عن الحقيقة و المجاز بين الإلباس والإلغاز قائلا : « ألا ترى أنْ لو قال : رأيت بحرا ، وهو يريد الفرس لم يُعْلَم بذلك غرضه ، فلم يجز قوله لأنه إلباس وإلغاز على الناس »[3] ،في قوله هذا تسويةٌ بين الإلباس و الإلغاز ويستخدم في موضع آخر مصطلح الإشكال[4] .

ومن المحدثين الذين حاولوا صوغ مفهوم للّبس نجد د. أحمد المتوكل فذهب إلى أنّ « العبارة الملْبِسَة هي كلّ عبارة محتملة لأكثر من تأويلٍ واحدٍ . ويمكن أن تكون مفردةً واحدةً ، أو جملةً ، أو نصًّا كاملًا ؛ على أن التباس الجملة ناتج عن التباس إحدى المفردات التي تتضمَّنها ، وأنَّ التباس النّص يكمن عامَّة في التباس إحدى جمله أو التباس جمله جميعها »[5] ، يظهر الربط بين اللّبس وبين البنية اللّغوية في شكل توسُّعي انطلاقا من المفـردة مرورا بالجملة انتهاء إلى النّص بأكمله ، فتلتبس القراءة بقراءات أخرى رجيعة احتمال المكوّن اللّغوي للتّعدد ، ونجد د. حلمي خليل يرادف بين اللبس و الغموض معتبرا أنّ الأصل في اللغات أن يكون كلّ لفظ إزاء دلالة واحدة محدّدة ، حتى

[1] سيبويه ، الكتاب، 3/ 106. 107.

[2] محمد بن مصطفى بن حسين الحضري ، حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق: تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط4، 2011م ، ص 374. 375.

[3] ابن جني ، الخصائص ، 442/2 .

[4] نفسه ، 2/ 193.

[5] أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)دار الأمان ، الرباط ، 1995، ص 125. 126.

لا يحدث الغموض أو يقع اللّبس في الكلام ، ومن ثم تنتفي وظيفة اللّغة وهي الاتّصال[1]، ويضيف في موضع آخر : « إنَّ البِنَاء اللُّغــوي الذي يقالُ عنه إنّه غامضٌ هو البناء الذي يحتملُ أو يرتبطُ به أكثر من معنى »[2] .

إذا وضعنا التّعريفين السّابقين في مقابل تعريف د. تمام فنجد أنّهما يصدران عن تصوّر واحد حيث اعتبر « **المقصود باللبس تعدّد احتمالات المعنى دون مرجح** »[3] ،فاللّبس توصف به البنية اللّغوية في حال احتمالها لأكثر من معنى ،وخلوّها من المرجّح وهو القرينة التي تقوم بالحيلولة بين المعاني التي يُسمح بورودها ،و« **يرجع هذا التّعدد إلى عدم التّوازي بين المعاني التي تسعى اللُّغة إلى التّعبير عنها و المباني التي تشتمل عليها اللُّغة لأداء هذا التّعبير ، فالمعاني لا حدود لها ولا يمكن إحصاؤها ولكن المباني محدودة العدد** »[4] .

2 ـ مسالك اللّبس في اللّغة العربية :لقد أشار علماء العربية إلى المسالك التي يتسرب منها اللّبس إلى التّركيب اللّغوي ،وقد جاءت تلك الإشارات موزّعةً على مباحثِ كتبهم ، وكان للدكتور تمام فضل الاجتهاد في جمع تلك المسالك والوفاء بتوضيحها تنظيرا و إجراء ، ذلك ما سنعرض له كما هو ممثّل في المخطط التّـــالي :

مسالك اللّبس في اللّغة العربيّة

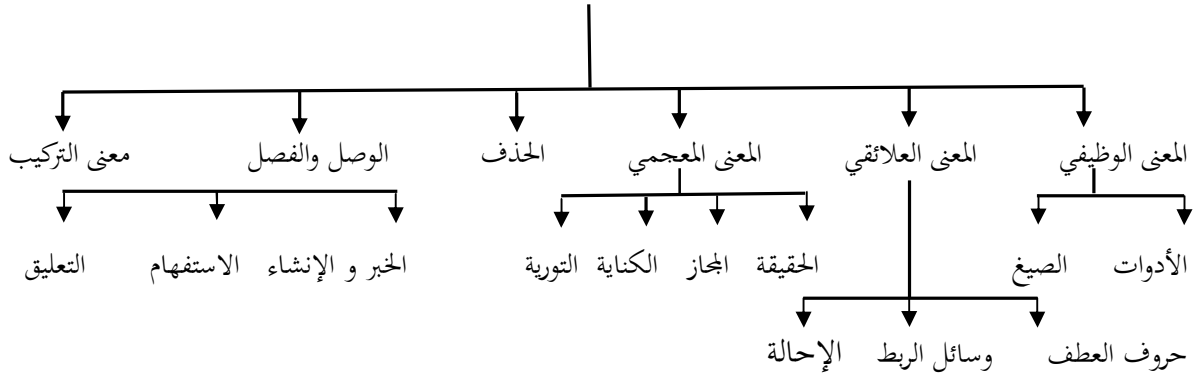

1ـ تعدُّد احتمالات المعنى الوظيفي : يذهب د. تمام إلى أنّ المقصود بالمعنى الوظيفي «ما يقابل المعنى المفرد المعجمي والمعنى المفيد ، وذلك في عرف النّحاة . وكان النحاة يصفون هذا المعنى الوظيفي بقولهم : (معنى عام

[1] حلمي خليل ، العربية و الغموض ، ص 15.
[2] نفســـه ، ص 24.
[3] تمام حسان ،اجتهادات لغوية ، ص 185.
[4] نفسه ، ص 185.

حقه أن يُؤَدَّى بالحرف) غير أنّ الذي أقصده بهذا المعنى يشمل معاني الأدوات و الصّيغ الصّرفية ولا يشمل معاني **التّعليق و الرّبط** »[1].

أ ــ احتمالات في تعدّد معاني الأدوات :تتبعت كثير من كتب التراث اللّغوي العربي تعدّد معاني الحروف ، محاولة رصد جملة الاختلافات التي تكتسبها في ظلّ السّياق فتشكل جملة تفريعات تلتقي في المبنى الواحد ذي الصّورة الثابتة ،والنّاظر في كتاب (**الجني الداني في حروف المعاني**)أو في (**كتاب مغني اللبيب في كتب الأعاريب**) يجد القول المفصّل في بيان تلك المعاني في مواطنها المختلفة ، وقد يقع اللّبس في بعض الأحيان بين معنيين لحرف واحد ، فيقف النّحاة موقف القائل بتعدّد الإعراب أو أنّ القول حمّال أوجه ،ففي قولك : (اشتريت مزرعة لزيد) ،كان اللّبس هنا في معنى اللّام فإن كانت بمعنى التّعليل فالمزرعة من أجل (زيد) ، وإن كانت للملكية فإنّ المزرعة كانت (لزيد) ثم اشتراها منه المتكلّم[2] .

ومن نماذج ذلك ما نجده في معنى (**ما**) في قوله تعالى : ﴿ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ [يس 35]، جاء في التفسير : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ (ما) في موضع خفض على العطف على من ثمره أي : ومما عملته أيديهم ، ... **ويجوز** أن تكون (ما) نافية لا موضع لها . فلا تحتاج إلى صِلة ولا راجع أي : ولم تعمله أيديهم من الزَّرع الذي أنبته الله لهم ، وهذا قول ابن عباس والضّحاك و مقاتل ، وقال غيرهم : المعنى ومن الذي عملته أيديهم أي : من الثّمار ومن أصناف الحلاوات و الأطعمة ، ومما اتخذوا من الحبوب بعلاج كالخبز والدّهن المستخرج من السِّمسِم والزيتون وقيل يرجع ذلك إلى ما يغرسه الناس ،روي معناه عن ابن عباس أيضا أفلا يشكرون نعمه ؟! »[3] ، حيث يسمح التركيب النحوي هنا بفهم ما في (وما عملته أيديهم) بأحد معنيين :

- معنى الموصولية : ليأكلوا من ثمره ومن **الذي** عملته أيديهم .
- معنى النّـــفي : ليأكلوا من ثمره و**لم** تعمله أيديهم .

[1] اجتهادات لغوية ، 186،وينظر : مصطفى فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، ص 282.

[2] ينظر : تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص 396.

[3] عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمنَّه من السنة و آي الفرقان ، 440/17 .441

ويذهب د. تمام إلى أنّ في الآية قرينةً قائمةً على إرادة المعنى الثاني هي عبارة : ﴿ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ لأنّ من يأكل طعاما لم يصنعه بيده أَوْلَى بأن يعبِّر عن شكره لمن أطعمه ممَّن يأكل طعامًا صنعه بنفسه ومما يرشِّح هذا المعنى أيضا قوله تعالى في سورة النَّمل : ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمواتِ وَ الأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ﴾[النَّمل 60] . فقوله تعالى ﴿ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ﴾يتفق في معنى النّفي مع قوله تعالى : ﴿ولم تصنعه أيديهم ﴾ فالقرينة هنا مزدوجة بالنّص أوّلًا حيث تكون القرينة هي المناسبة المعجمية بين ما النّافية وقوله تعالى ﴿ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ و بالتّناص ثانيا بالنّظر إلى آية النّمل 60 »[1].

قال تعالى : ﴿ونَادَى أَصْحَابُ الأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَى عَنْكُم جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُم تَسْتَكْبِرُونَ۞ أَهؤُلَاء الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمْ الله بِرَحْمَةٍ ﴾[الأعراف 48. 49].

لو نظرنا إلى عبارة ﴿ مَا أَغْنَى عَنْكُم جَمْعُكُمْ ﴾لوجدناها صالحة للنَّفي و الاستفهام ولكنْ هناك قرينة على إرادة المعنى الثاني من جهتين :

ـ الأولى معنوية هي أنّ النّداء يناسِبُه الاستفهام أمَّا النَّفي فيأتي ابتداء دون نداء في الأغلب الأعم .

ـ والثانية لفظية وهي ما بعد ذلك من استفهام بقوله: ﴿ أَهؤُلَاء الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمْ الله بِرَحْمَةٍ ﴾ فدلّ على أن ما قبل ذلك كان استفهاما أيضا.[2]

وتحتمل الواو معنى القسم كما تحتمل معنى العطف كما في قوله تعالى :

﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءنَاَ مِنَ البَيِّنَاتِ والّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ [طه 72].

[1] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 187.وينظر: البيان في روائع القرآن ، ص 401. وينظر : مفاهيم ومواقف من لغة القرآن الكريم ، ص 155.
[2] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ،ص 398. 399.

جاء في الكشّاف ﴿ والّذِي فَطَرَنَا ﴾ عطف على ما جاءنا أو قسم[1]، وقال أبو حيان (ت 745هـ): «واو عطف على ما جاءنا ، أي ، وعلى الذي فطرنا لما لاحت لهم حجة الله في المعجزة بدؤوا بها ، ...وقيل الواو للقسم وجوابه محذوف ولا يكون لن نؤثرك جوابًا لأنّه لا يجاب في النّفي بلن إلا في شاذٍّ الشّعر »[2].وقد ذهب د. تمام إلى أنّ الواو تفيد العطف ومرجّح ذلك القرينة الحالية وهي أنّهم كانوا في حالة اعتراف بالدّخول في دين موسى فلم يسبق لهم عهد بأنَّ الله فطرهم وإذا لم يسبق لهم ولا لفرعون هذا العهد فإنّ القسم حينئذ غير مراد وإنّما المرادُ إعلان الدُّخول في دين موسى و أنّهم لن يفضلوا فرعون على الإلاه الذي خلقهم[3].

ومن نماذج احتمال الواو لمعنيين أيضا قوله تعالى :

﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[يوسف من8]، فالواو في قوله تعالى ﴿ ونحن عصبة ﴾ تحتمل أن تكون **للاستئناف** وذلك على إرادة معنى التّحريض أي إذا كنَّا عصبة فنحن قادرون على الكيد فلا ينبغي أن نصبر على حبِّ أبينا إياهما ، كما تحتمل أن تكون **للحال** ،والمعنى أنّ حبه لهما وهما فردان فقط أكثر من حبه إيانا ونحن عصبة و القرينة على إرادة المعنى الثّاني نسبة أبيهم إلى الضّلال بقولهم : ﴿إنَّ أبانا لفي ضَلالٍ مُبين ﴾[يوسف من8]، أي أن عاطفته مختلّة المعايير في زعمهم إذا كان مطلبهم أنْ يقسِّم حبَّه كتقسيم الميراث[4] ، وذلك ما ذهب إليه الزمخشري (ت 538هـ)حيث قال : « واو الحال ، يعني : أنّه يفضلهما في المحبة علينا وهما اثنان صغيران لا كفاية فيهما ولا منفعة ، ونحن جماعة عشرة رجال كفَأة تقوم بمرافقته فنحن أحقّ بزيادة المحبّة منهما لفضلنا في الكثرة و المنفعة عليهما إنّ أبانا لفي ضلال مبين أي: في ذهاب عن طريق الصّواب في ذلك »[5].

[1] الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، 97/4.

[2] ينظر :أبو حيان ، البحر المحيط ،دراسة و تحقيق و تعليق : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيوت ، لبنان ، ط1، 1413هـ . 1993م ، 243/6.

[3] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص 401.

[4] ينظر :نفســـه ، ص 402.

[5] الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، 243/3.

ب ـ احتمالات اللّبس في معاني الصّيغة الصّرفيّـــة : تعبِّر الصّيغ الصّرفية عن معانٍ مختلفةٍ ،فالاسم يدلُّ على مسمّى ، والصّفة تدل على الموصوف بالحدث ،والفعل يدل على اقتران الحدث بالزّمن ،وهي بذلك مبانٍ تقسيميَّة دالَّة على المعاني النّحوية ، ولكنْ قد يحدث أحيانًا أن تخرج الصّيغة الصّرفية للدّلالة على غير مدلولها الأصلي ،وقد تتشابه الصّيغتان في النّظام نطقًا وخطًّا وتفترقان في الاستعمال معنًى ودلالةً ، فتكون الصّيغةُ محتملةً لأحد المعنيين ولا يُجزَم بأحدهما إلّا بمعونة القرائن السّياقية التي تصرفها لأحدهما ، ومن نماذج ذلك :

ـ قال تعالى : ﴿ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ ﴾ [النّمل من 39] . جاء في التفسير « آتيك يجوز أن يكون **فعلا مضارعا** من أتى ، وأنْ يكون **اسم فاعل** منه »[1]،فهو محتملٌ ـ في حالة الإفراد ـ هذين المعنيين من التّأويل ،الأوّل بمعنى الاستقبال أي :سوف آتيك ، والثّاني بمعنى المضيّ بدلالة اسم الفاعل المضاف إلى كاف المخاطب أي : أتيتك به ، والقرينة القائمة على إرادة المعنى الأوّل ،هي قول سليمان قبل ذلك : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾[النمل من 38] »[2] .

وقد يتعدد المعنى الوظيفي للفعل فيكون مسلكًا من مسالك اللّبس ، ذلك بأنْ تتطابق الصّيغتان كما في المضارع من ضرب : تضربان ـ تضربان فتصبح القرينة ضروريةً لمعرفة أيّهما مسند إلى المخاطب المذكر و أيّهما مسند إلى المخاطب المؤنث ،وكذلك صيغتي : تضرب ـ تضرب حيث يلبس التطابق بينهما في الإسناد للمخاطب المذكر المفرد ، أو للغائب المؤنث المفرد ،ويكون الأمر أكثر إلباسًا إذا كانت فاء الفعل تاء ، حيث تتدخل قاعدة كراهية توالي الأمثال ، ويمثل د. تمام لذلك بالفعل تولى ، وإليك جدوله الإسنادي [3]:

	الماضي	المضارع	الأمـــــــر
أنا	تَـــوليتُ	أتـــولّى	/
نحن	تـــولينَا	نَـــتولى	/
أنتَ	تـــوليْتَ	تـــتولى (1)	تـــولّ
أنتِ	تـــوليْتِ	تـــتولين(3) في حالة النصب أو الجزم	تـــولَيْ

[1] الطاهر ابن عاشور ،تفسير التحرير و التنوير ،الدار التونسية للنشر ، تونس ،د. ط ، 1984م ، م19/ 271.
[2] ينظر : اجتهادات لغوية، ص 190. 191
[3] ينظر : نفســـه ، ص193. 194.

أنتما	تولَّيتما	تتوليان (4) في حال النصب أو الجزم	تـــــولَّيا (4)
أنتما	تولَّيتما	تتوليان (4) حال النصب أو الجزم	تـــــولَّيا (4)
أنتم	تولَّيتم	تتولون (2) في حالة النصب أو الجزم	تـــــولوا (2)
أنتن	تولَّيتن	تتولَّين	تـــــولين (3)
هو	تـــولى (1)	يتولى	/
هي	تولت	تـــتولى(1)	/
هما	تـــوليا (4)	يتوليان	/
هما	تولتا	تتوليان(4)	/
هم	تـــولوا (2)	يتولون	/
هن	تولين (3)	يتولين	/

وبتطبيق قاعدة كراهية توالي الأمثال ، وبالنّظر إلى بعض الأفعال في حالة النّصب أو الجزم نحصل على أربع مجموعات :

المجموعة (**1**) كلُّها على صيغة تولى .

المجموعة(2)كلُّها على صيغة تولوا .

المجموعة(3)كلُّها على صيغة تولين .

المجموعة (4)كلُّها على صيغة توليا .

والاشتراك في الصّيغة مُلبس في حالة الإفراد خارج السّياق ، فإذا وضعت في بيئتها السّياقية زال اللّبس وتحدَّد المعنى ، ومن نماذج ذلك في القرآن الكريم ـ وهو المنزَّه عن اللبس ـ قوله تعالى :

﴿ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا ﴾ [الكهف من 24].

تحتمل صيغة (**أقرب**) أن تكون فعلا مضارعا ، كما تحتمل أن تكون فعل تفضيل ، جاء في التفسير « وانتصب رشدًا على تمييز نسبة التّفضيل من قوله (لأقرب من هذا) ويجوز أن يكون منصوبا على أنه مفعول مطلق

مبين لنوع الفعل (أن يهديني) لأنّ الرّشد نوع من الهداية »[1]، **وهي من أفعل التفضيل لأنّ اللام بمعنى إلى وليست بمعنى التّعليل بدليل ذكر الأقرب إلى الرّشد بعد ذلك وهو (ولبثوا في كهفهم)**[2].

2ـ **تعدد احتمالات المعنى العلائقي** : الجملة العربية وحدةٌ تركيبيةٌ مؤتلفَة المعاني بواسطة العلاقات النّحوية بين عناصرها ، والرّبط بين تلك المكونات هو أساس نظامها التّركيبي الذي به يتحدّد معناها الدّلالي ،وللُّغة وسائلُ متعددةٌ تقوم بوظيفة الرّبط ، فالمعنى الأساسي الذي تشترك فيه الأدوات هو التّعليق ، وقد يكون الرّبط بالإحالة بمختلف أشكالها ، وقد يكون بالمطابقة بمختلف مستوياتها ، وقد تنبه قدماء النّحاة إلى ذلك العقد وثيق الصّلة داخل الجملة العربية ، من ذلك ما أورده ابن السّراج (ت 316هـ) في وظيفة حروف الجر بأنّها « تصلُ ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ... فأما إيصالها الاسم بالاسم : فقولك : الدار لعمرو ، وأمّا وصلها الفعل بالاسم فقولك : مررت بزيد ، فالباء هي التي **أوصلت** المرور بزيد »[3] ومن وسائل الربط عَوْدُ الضَّمائرِ إلى مراجعِها [4]،و« إنَّما صار الإضمار معرفة لأنَّك تُضمر اسما بعدما تَعْلَم أنَّ مَنْ يحدِّثُ قد عرف مَنْ تعني وما تَعْني ، وأنَّك تريد شيئا يعلمه »[5] ،وقد يحصل اللّبس في فهم التّعليق، وقد أورد د. تمام نماذج من القرآن يظهر للناظر فيها ـ من جهة الصّناعة ـ اللبس ولكن القرينة تأتي في موضعها المناسب مؤمنة من اللبس بشكل يزيد التّعبير القرآني بيانا [6].

3ـ **احتمالات الحذف**: لقد وضع النّحاة للحذف شروطًا ، وعلى ضوئها صدرت أحكامهم فيه ، فقالوا بالجواز في المواضع التي توافرت فيها الشّروط ، وقالوا بالمنع فيما دون ذلك ، ومن بين تلك الشّروط أمن اللبس ،فلا حذف إلا إذا أُمن اللبس[7]، فمسوِّغ الحذف أن يترك الدّليل أو القرينة التي بها يُتَوصَّل إلى المحذوف قال ابن جني : « لا يكون الحذف إلا عن دليل وإلا كان فيه ضرب من تكيف علم الغيب في معرفته »[8] .

---

[1] الطاهر ابن عاشور ،التحرير و التنوير، 299/15.

[2] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص 409.

[3] ابن السراج ، الأصول في النحو ، 408/1.

[4] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ،ص195.

[5] مصطفى حميدة ، نظام الارتباط و الربط ، ص196.

[6] ينظر ، تمام حسان ،مفاهيم و مواقف في اللغة و القرآن ص ، 329.

[7] طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998م ، د. ط ، ص 115.

[8] ابن جني ، الخصائص ، 2/ 362.

قال تعالى : ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام من 108]

« إنّ من لا يفطن لدواعي الحذف في هذه الآية ليظن أنّ المعنى : ولا تسبوا الكفّار الذين يدعون آلهة من دون الله عدوا بغير علم ، ولكن هذا التّقدير يهمل عنصر التقابل الذي ينبغي أن يكون بين طرفي السّب ، ولو طبقنا مبدأ التّقابل هنا لكان جواب النّهي بحسب هذا الفهم "فيسبوكم " أما الصّحيح فإنّه يستدعي تقدير ضمير يعود على الذين أي على آلهتهم ؛ والتقدير : ولا تسبوا الذين يدعونهم من دون الله فيسبوا الله »[1] .

4 ـ تعدد احتمالات المعنى المعجمي : المعنى المعجمي هو معنى الكلمة في حالة الإفراد ، وهي بذلك علامة لغوية موسومة بالتّعدد و الاحتمال ،وقد ذهب أصحاب النّظرية السياقية إلى القول بقصور المعنى المعجمي في فرضه القيمة المعنوية للكلمات ،وصدر عن ذلك قولهم : « **لا تبحث عن معنى كلمة ،بل ابحث عن استعمالاتها** »[2] ، ولذلك حاول المعجميون في تحديهم معنى الكلمة إيرادها في شاهد أو مثال ، وراحوا يتتَّبعون للكلمة الواحدة جملة من الشّواهد المستقراة من استعمال العرب ، والذي ينظر في لسان العرب يجده يسوق للفعل (ضرب) جملة من المعاني التي جرت في الاستعمال، ومنها [3]:

ضرب الوتد يضربه ضربا دقّه حتى رسب في الأرض / ضرب الدّرهم طبعه/ ضربت العقرب لدغت .

ضرب في الأرض خرج فيها تاجرا /يضرب المجد أي يكسبه ويطلبه /ضربت الطَّيرُ ذهبت/ضرب على يده أمسك .

ضرب عنه الذِّكر صرفه / ضرب النّجاد المضربة إذا خاطها / ضرب اللّيل عليهم طال .

ومن هذه الأمثلة يتعين أخذ الشّاهد الاستعمالي قرينةً محدِّدَةً للمعنى ،وقد قسَّم علماء البيان استعمال الكلمة باعتبار أصل وضعها والخروج عن الأصل إلى قسمين هما : الحقيقة والمجاز ، و« **الحقيقة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة ، والمجاز ما كان انزياحا عن المتعارف عليه من أصل الوضع** »[4] ، وسنبين مسلك اللّبس على المستوى المعجمي في الاستعمالين المذكورين :

[1] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ،ص 205، .

[2] ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة ، ص 62،وينظر : بالمر، علم الدلالة 51، وينظر : جون ليونز، علم الدلالة ، ص 23.

[3] ينظر : لسان العرب ، طبعة دار المعارف ، ص 2565. 566 2 .2597.

[4] ابن جني ، الخصائص ، 444/2 .

أـ **المعنى الحقيقي** :تقوم بين الكلمات في بيئتها الجُمليَّة علاقة حقيقية يصطلح عليها د. تمام بالمَناسبة المعجمية،فالفعل (**قــرأ**) مثلا يستدعي فاعلا عاقلا فإذا قلنا : قرأ محمد الصّحيفة ، وصفت العلاقة بين الفاعل والفعل بالمناسبة المعجمية، والجملة بذلك مستعملةٌ استعمالا حقيقيًّا، ومن المفارقة المعجمية القول : قرأ القمرُ الصّحيفةَ ، فيكون تفسير العلاقة تفسيرا بيانيًّا قائمًا على المشابهة ، والذي يهمنا في هذا المقام كيف يكون تعدد المعنى الحقيقي على المستوى المعجمي مسلكا من مسالك اللّبس ،لقد مثـّل د. تمام لذلك بمجموعة من الكلمات التي تعدّدت معانيها بتعدّد سياقاتها القرآنية ، ومن تلك :

كلمة "وسط ":

ـ قال تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة 238].

ـ قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[البقرة من 143] .

ـ قال تعالى : ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾[المائدة من 89]

ـ قال تعالى: ﴿ قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ ﴾ [القلم من 28].

قال القرطبي في تفسيره : « اختلف النّاس في تعيين الصّلاة الوسطى على عشرة أقوال »[1].

[1] عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمنَّه من السنة و آي الفرقان ، 4/ 175. وقد أورد تلك الأقوال مفصَّلة ويمكن أن نوجزها فيما يلي :

1ـ أنّها الظّهر ؛ لأنّها وسط النّهار ، على الصّحيح من القولين أنّ النّهار أوّله من طلوع الفجر كما تقدّم .

2ـ أنَّها العصر؛ لأنّه قبلها صلاتا نهارٍ وبعدها صلاتا ليلٍ .

3ـ أنَّها المغرب ؛ لأنّها متوسطة في عدد الرّكعات ، ليست بأقلِّها ولا بأكثرها ، ولا تقصر في السّفَر ، وأنّ الرّسول صلى الله عليه وسلم لم يؤخّرها عن وقتها ولم يعجّلها ، وبعدها صلاتا جهرٍ ، وقبلها صلاتا سرٍّ .

4ـ أنّها صلاة العشاء ؛لأنّها بين صلاتين لا تقصران ، وتجيء في وقت نوم ويستحبُّ تأخيرها ، وذلك شاقٌّ ، فوقع التّأكيد في المحافظة عليها .

5ـ أنّها الصّبح ؛ لأنّ قبلها صلاتي ليل يجهر فيهما ، وبعدها صلاتي نهار يُسَرُّ فيهما ...

6ـ أنّها صلاة الجمعة ؛ لأنّها خُصَّت بالجمع لها والخطبة فيها وجعلت عيدا .

وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة 143].وسط الشّيء خيرُه و أعدلُه ، مستشهدًا بقول أعرابي في مدح النَّبي صلى الله عليه وسلم [1]:

يا أوسط النَّاس طُرًّا في مفاخرهم وأَكْـــرَم النَّاسِ أمًّا برَّةً و أبَا

وقال زهير : **همو وسط يرضى الأنام بحكمهم إذا نزلت إحدى اللّيالي بمعظم**

وقد علَّق د. تمام على تفسير القرطبي قائـلا : « ولقد كان يمكن قبول هذا الاختلاف الذي أورده القرطبي في شرح معاني الوسطية لو قامت قرينة سياقية على كل معنى نسب إلى اللّفظ. لكنّ القرينة قائمة فعلا على أنّ المعنى واحد في جميع الشّواهد السّابقة على النّحو التّالي :

حافظوا على الصّلوات و على إتقانها / وكذلك جعلناكم خير أمّة أخرجت للنّاس / قال أفضلهم ألم أقل لكم قولوا إن شاء الله / من أفضل طعام أهليكم أو كسوتهم ، فالأفضلية هي المعنى في جميع الحالات»[2] .

ب ـ المعنى المجازي : مفردات اللّغة لها في الاستعمال مسلكان : أولهما الاستعمال حسب أصل وضعها في اللُّغَة ، وهو ما أقـرَّه العُرف ،فهي بذلك مستعملة استعمالا أطلق عليه البيانّيون الاستعمال الحقيقي،وثانيهما الانزياح بالكلمة عن أصل وضعها لغاية إبداعية ،وهو المصطلح عليه بالمجاز ،وقد عرفه القزويني بقوله:«هو الكلمة المستعملة في **غير ما وضعت له في اصطلاح التّخاطب** ،على وجه يصحّ ،مع قرينة عدم إرادته »[3] ، وأورد في

7ـ أنّها الصّبح والعصر معا ؛ روى جرير بن عبد الله قال : كنّا جلوسًا عند رسول الله صلى الله عليه و سلم ،إذ نظر إلى القمر ليلة البدر ، فقال : (أَمَا إنَّكم سَتَرَوْن ربَّكم كما تَرَوْن هذا القمر ، لا تُضَامُّونَ في رُؤْيَتِهِ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُم أَلَّا تُغْلَبُوا على صَلاةٍ قبل طُلوع الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا) يعني العصرَ و الفجـــرَ.

8 ـ أنّها العتمة و الصبح ؛ قال أبو الدّرداء رضي الله عنه في مرضه الذي مات فيه : اسْمَعُوا وبَلِّغُوا مَنْ خَلْفَكُمْ : حَافِظُوا عَلَى هَاتَيْن الصَّلَاتَيْنِ ـ يعني في جماعة ـ العِشَاء و الصُّبح ،ولو تَعْلَمُونَ ما فيهما لأتيتموهما ولو حَبْوًا على مَرَافِقِكم وَرَكَبِكُمْ ...

9ـ أنّها الصّلوات الخمس بجملتها ؛ قال معاذ بن جبل ﷺ ؛ لأنَّ قوله تعالى : (حافظوا على الصّلوات) يَعُمّ الفرض و النَفْل ثم خَصَّ الفرضَ بالذِّكْـــرِ .

10 ـ أنَّها غير معينة ؛ قاله نافع عن ابن عمر ، وقاله الربيع بن خُثيْم : فخبأها الله تعالى كما في الصّلوات كما خبأ ليلة القدر في رمضان ، وكما خبأ ساعة يوم الجمعة ، وساعات الليل المستجاب فيها الدّعاء باللّيل في الظّلمات لمناجاة عالم الخفيَّات .

[1] ينظر : تفسير القرطبي ، 174/4. وينظر : البحر المحيط ، 2 /248. وينظر : التحرير و التنوير ،2/ 245وما بعدها .وينظر ، الكشاف ، 465/1.

[2] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 212.

[3] الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 202 .

بيان تضاعيف هذا التّعريف أنّ المجاز يطلق على الكلمة في حال الاستعمال ، ولا توصف به الكلمة في حال إفرادها ، وقوله فيما وضعت له في اصطلاح التّخاطب على وجه يصحّ احترازٌ من الغلط،واحترازٌ مما وضعت له في اصطلاح غير اصطلاح التّخاطب، كاستعمال كلمة الصّلاة بعرف الشّرع مجازًا بالدّعاء ،وقوله مع قرينة عدم إرادته ،احتراز من الكناية [1]؛ لأنّ القرينة « هي الأمر الذي يجعله المتكلّم **دليلا** على أنّه أراد باللّفظ غير ما وضع له »[2] ، ومردّ اللّبس في نظر د. تمام هو وَهَنُ القرينة ، ويمثل لذلك بالقول :(**ركبت الدّبَّ**)،على سبيل القصد بالدّب الكرسي الضّخم الوثير التّجليد ، فالعلاقة بين الكرسي والدّب غير كافية لاستعارة أحدهما للآخر مهما اشتركا في الضّخامة والسّمنة ، لأنّ وجه الشّبه ليس مما يختص به المشبّه به ، ومن هنا تكون الاستعارة مُلْبِسَة »[3].

ج ـ الكناية : قال ابن منظور (ت711 هـ) : « الكناية أن تتكلم بشيء وتريدَ غيرَه ، وكنَّى عن الأمر بغيره يكنِّي كناية،يعني: إذا تكلَّم بغيره ،مما يُستدلُّ عليه ،واستعمل سيبويه في علامة المضمر »[4] . وذكر القزويني في تعريفه للمجاز أنّ قوله **مع قرينة عدم إرادته** ، احتراز من الكناية ؛ لأن قرينة الكناية لا تمنع من إرادة المعنى الأصلي ،فهي « لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ»[5] ،والعلاقة بين المعنى القريب (المكنّى به) والمعنى البعيد (المكنّى عنه) هي علاقة عقلية قوامها لزوم المعنى الأول للثّاني ، وهي كما قال السّكاكي: « انتقال من اللّازم إلى الملزوم»[6] ، ويرى د. تمام أنّ اللّبس في الكناية يرجع إلى ضعف علاقة اللّزوم فيكون للمعنى القريب أكثر من معنى بعيد مثال ذلك [7]

فلان عنده مكتبة قيمة
- عالِمٌ .
- بائعُ كتبٍ .
- هاوٍ لجمعِ الكتبِ .

[1] ينظر ، نفسه ص 203. 204.

[2] السيد أحمد الهاشمي ، جواهر البَلاغة في المعاني و البيان و البديع ، ضبط و تدقيق و توثيق : يوسف الصميلي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، د.ط ، د.ت ، ص 252.

[3] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب 2، ص 40.

[4] ابن منظور ، لسان العرب ، طبعة دار المعارف ، ص 3944.

[5] الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ،ص 241.

[6] نفسه ، ص 242.

[7] ينظر :مقالات في اللغة و الأدب ، 40/2.

وبذلك يكون تعدّد المعنى البعيد مسلكًا من مسالك اللّبس ، لأنَّ علاقة اللُّزوم سمحت للعقل بفهم المعنى البعيد على أكثر من وجــهٍ .

د ـ التّوريـــة : إذا كانت علاقة الملازمة هي العلاقة التي تربط بين المعنى القريب و المعنى البعيد في الاستعمال الكنائي ، فإنّ العلاقة في التّورية على خلاف ذلك ؛لأنَّ القصد منها هو الإيهام ،وفي ذلك قال الخطيب القزويني : « التَّورية ويسمّى الإيهام أيضا ؛ وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريبٌ وبعيدٌ ويرادَ البعيد »[1] ، ومنه فاللّبس في التّورية مقصدٌ بلاغيٌّ يهدف إلى مراوغة ذهنِ القارئ ودفعه إلى إنعام النّظر في العبارة قصد الظّفر بقرينة تعينه على الوصول إلى المعنى البعيد ،و« ما تثيره التّورية من متعة يرجع في الأساس إلى ما يحسُّه من انتصار على اللَّبس »[2].

5ـ احتمالات الوصل و الفصل :نظر النّحاة إلى تركيب الجملة العربية في ضوء منهجهم العام الذي يفارق منهج النّظر الذي تبناه علماء المعاني ، وكان حاصل ذلك رسم حدود العناية في الوجهة الأولى داخل أطر العناية اللفظية ، وتمثّلت الثانية في العناية بالمعنى ، فكان بذلك الوصل و الفصل مبحثًا من مباحث علم المعاني ، «**والوصل عطف بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه** »[3]،ويوضح د. عبد المتعال الصعيدي المقصود بالوصل قائلا : «الوصل هو العطف بالواو لجملة على جملة أخرى لا محلّ لها من الإعراب ، فلا يأتينَّ في المفردات ولا في الجمل التي لها محلّ من الإعراب ، ولا في العطف بغير الواو من حروف العطف »[4] وعدم معرفة مواضع الفصل و مواضع الوصل مسلك من مسالك اللّبس ،فمتى وقع الوصل في غير موضعه تسرَّب إلى الكلام اللّبس ، وقد ورد في الأثر أنّ أبا بكر (رضي الله عنه) سأل رجلا هل تبيع هذا الثَّوب قال : لا عافاك الله .فقال أبو بكر: لقد علمتم لو كنتم تعلمون قل: لا وعافاك الله» [5]، فعدم الفصل بالواو بين الجملة المنفية وهي جواب الاستفهام والجملة الدُّعائية جعل العبارة تنصرف من الدُّعاء له إلى الدُّعاء عليه ،و هو ما لا يقتضيه المقام ، والفصل بالواو يزيل احتمال اللَّبس ، وقد أشَـار عبد القاهر الجرجاني إلى خطورة الفصل و الوصل في بناء الجملة العربية ، فقال : « اعلم أنّ العلم بما ينبغي أن يُصْنَع في الجمل من عطف بعضها على بعض . أو تركِ العَطف فيها و المجيء بها

[1] الخطيب القزويني ، التلخيص في علوم البلاغة ، ص360.

[2] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب 2/ 41.

[3] الخطيب القزويني ، التلخيص في علوم البلاغة ، ص 175.

[4] عبد المتعال الصعيدي ، البلاغة العالية علم المعاني ، قدم له وراجعه وأعد فهارسه : د. عبد القادر حسين ، المطبعة النموذجية ،مصر ، ط1411،2هـ .1991م، ص 104.

[5] الجاحظ ، البيان و التبيين، 1 /261. وينظر : التلخيص في علوم البلاغة ، ص175.

منثورة ، تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة ، وممَّا لا يتأتَّى الصّواب فيه إلّا الأعرابُ الخُلَّص ، وإلاّ قومٌ طُبعوا على البلاغة ، وأوتوا فَنًّا من المعرفة في ذَوْقِ الكلام هم بها أفراد . وقد بلغ من قوَّة الأمر في ذلك أنّهم جعلوه حدًّا للبلاغة فقد جاء عن بعضهم أنّه سئل عنها فقال (معرفة الفصل من الوصل)»[1]، وبذلك يصيره عبد القاهر سرّا من أسرار البلاغة ، وسمةً من سمات العرب الخُلَّص المطبوعين على معرفة مواطن البلاغة المنتقين من الكلام أبدعه في البلاغة وأروعه في البراعة ، وقد قصر علماء المعاني في الحديث الوصل و الفصل في العطف بالواو دون غيرها من حروف العطف ، وذلك لأنَّ « الإشكال يعرض في الواو دون غيرها من حروف العطف ، لأنّ الواو تدلّ على مطلق الجمع والاشتراك ، أما غيرها من حروف العطف فتفيد معاني زائدة كالتّرتيب مع التّعقيب في الفاء و التّرتيب مع التّراخي في ثم وهلم جرا »[2] ،ويرى د. مصطفى حميدة أنّ قانون الوصل و الفصل أوسع من أن يقتصر على العطف بالواو بل « هو القانون الذي يحكم الجملة العربية في كلّ أحوالها ، وفي كلِّ أبواب النّحو ، وليس باب عطف الجمل بالواو فحسب »[3] .

ومن شواهد اللبس التي ساقها د. تمام جملة (ذهبت إلى أبناء زيد وعمرو) ، فليس في التّركيب ما يعين على تحديد ما إذا كنت ذهبت إلى أبناء زيد أو أبناء عمرو أو أنّك ذهبت إلى أبناء زيد وإلى عمرو [4]،وقد يكون بادئ النَّظر في مجرَّد التَّركيب النَّحوي لبعض آيات الذّكر الحكيم مسارعا إلى وسمه باللّبس ولكنَّ التّفتيش في القرائن المتوفِّر عليها يرفعه إلى مصاف الوضوح والبيان ومن شواهـــد ذلك :

قوله تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ **وَمَا عَلَّمْتُم** مِنَ الجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيكُمْ وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة من 4].

جاء في التّحرير و التّنوير : « يجوز أن يكون عطفا على الطيِّبات عطف المفرد ،على نيَّة مضاف محذوف ، والتقدير (وصيد ما علمتم من الجوارح) ، يدل على ذلك قوله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيكُمْ ﴾ فما موصولة وفاء

[1] ينظر : دلائل الإعجاز ، ص 224. وينظر :علي الجارم ومصطفى أمين ، البلاغة الواضحة البيان و المعاني و البديع ،دار المعارف ، د.ط ، 1999م ، ص 229.

[2] نفســه ، ص 224.

[3] مصطفى حميدة ، نظام الارتباط و الربط ، ص 145.

[4] ينظر :مقالات في اللغة و الأدب ، 44/2 .

فكلوا للتفريع ، ويجوز أن يكون عطف جملة على جملة وتكون ما شرطية وجواب الشرط فكلوا مما أمسكن﴾ [1] ، ورأى د. تمام أنّه لا يمنع مانعٌ نحوّي من عطف ما علمتم على الطّيّبات والوقف على لفظ الجلالة ، ثم الاستئناف بقوله : فكلوا ولكن يمنع من ذلك تحريم لحم الجّوارح من جهة و عدم استعمال الطّيّبات في الصّيد من جهة أخرى ، من هنا يكون الاستئناف على قوله وما علمتم وتصبح الفاء في فكلوا واقعة في جواب الشّرط [2] .

6ـ **احتمالات التّركيب**: يرجع اللّبس في التّركيب في الأغلب الأعم إلى اثنتين من القرائن اللّفظية هما : **قرينة التضام وقرينة الربط** ،فأما التّضام فيشمل ما يسمى الاختصاص ودخول اللّفظ على اللّفظ وامتناع ذلك ، كما يشتمل على ما يسمى شروط الأحكام النّحوية حين تتعلّق هذه الشّروط بصورة تركيب الجملة أو الضّميمة .وأمّا المقصود بالرّبط فهو ما نلاحظه من عود الضّمير ووظائف حروف المعاني الدّاخلة على المفردات والجمل من عطف أو استثناء أو استدراك... [3]،وقد تتبّـع د. تمام مواضع فضفاضة في التّركيب العربي تعدّ عرضةً للّبس ، وأورد عشرين موضعا يلتبس فيها المعنى لتعدد الاحتمالات الممكنة في ضوء معطيات التركيب ، وقد أوجزنا بعضها في الجدول التالي [4] :

موضـــــع اللبس	مثـــــال اللبس
الخبــر و الإنشاء	الخبر والإنشاء معنيان مختلفان ، ولكنهما قد يتفقان في التركيب النّحوي ؛ ففي قولك : (بارك الله فيك) يحتمل التركيب الخبر و الإنشاء معًا .
الاستفهام والإنكار و التقرير	في تركيب مثل (**ما هـــــذا**) لبس ،فلا ندري هل المقصود طلب العلم أو الكف عن العمل؟ لأنّ العبارة محتملة للاستفهام وللإنكار وللأمر .
الاستفهام والتعجب	يلتبس الاستفهام والتّعجب في تركيب(ما أفعل) ،ففي قولك :(ما أسعدك) يسمح مجرّد التركيب باحتمال الاستفهام عن سبب السّعادة و احتمال التّعجب من درجة السّعادة .
العطف بالـــــواو	قد يسبق الواو لفظان كلّ منهما صالح من حيث التركيب أن يعطف عليه ما بعده ، كقولك :(ذهبت إلى أبناء زيد وعمرو) ليس في التركيب ما يعين على تحديد ما إذا كنت ذهبت إلى أبناء زيد وأبناء عمرو ، أو أنك ذهبت إلى أبناء زيد وإلى عمرو .

[1] الطاهر ابن عاشور ، التحرير و التنوير 114/6. وينظر : الكشاف 2/ 197. وينظر : البحر المحيط، 445/3.

[2] ينظر : تمام حسان ، اجتهادات لغوية 220.

[3] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب 42/2 .

[4] ينظر : اجتهادات لغوية ، ص222 وما بعدها .وينظر : مقالات في اللغة و الأدب ، 42/2 وما بعدها .

معاني الـــــلاّم	في مثل قولك :(اشتريت مزرعة لزيد) لبسٌ فيحتمل التركيب أن يكون الشّراء لصالح زيد بمعنى اشتريت المزرعة من أجل زيد أو أنك اشتريت مزرعةَ زيدٍ .
احتمالات التعليق	في مثل قولك :(استشهد المجاهد في سبيل وطنه) لبس فلا ندري إنْ كان المقصود أنْ يتعلق الجار و المجرور بالفعل فيكون قد استشهد في سبيل وطنه ، أو أن يتعلَّق الجار و المجرور باسم الفاعل فيكون المقصود أنَّ الذي استشهد هو المجاهد في سبيل وطنه .
تقدير الحرف المحذوف	في مثل قولك :(رغب زيد أن يرانا) لبس حيث يحتمل التّركيب أن نقدر في فيكون زيد راغبٌ **في** رؤيتنا ،أو أن نقدر عن فيكون زيد راغب **عن** رؤيتنا
عود الضّمير	من قواعد النّحاة أنّ الضّمير يعود على الأقرب ، ولكنّها قاعدة غير مطّردة في كلّ الاستعمالات ؛ ففي قولك :(أخبر زيد عمرا أن أباه مريضا) . هل المريض أبا زيد أم أبا عمرو ؟
احتمالات صاحب الحال	في مثل قولك :(**غادرته غاضبًا لما حدث**)، لا ندري إن كان الغاضب هو مدلول تاء الفاعل أو ضمير المفعول ولقد تحقق شرط صاحب الحال في كليهما .
احتمالات المفعولين	في تركيب(أحببت يوم الجمعة) لبس ، فلا ندري إن كان المعنى أنَّك أحببت يومَ الجمعة نفسه ، أو أنّ الحبَّ وقع في قلبك في يومِ الجمعة ، فتحتمل الجمعة أن تكون مفعولا به أو أن تكون مفعولا فيه .
نعت أحد المتضايِفين	يتقدم النعتُ المضاف و المضاف إليه في مثل : (في دار الكتب المصرية) تصلح لفظة المصرية نعتًا للكتب كما تصلح نعتًا للدار .
احتمالات مقول القول	في تركيب (**قال زيد : لقد أعنت عمرًا أكرمه الله**)فلا ندري إن كانت الجملة الدّعائية (**أكرمه الله**) دعاء لزيد فتكون مما قاله زيد ، أو كانت دعاء لزيد فتكون مما قاله الرّاوي وهي حينئذ جملة مستأنفة .
احتمالات الاسم المنصوب	في تركيب (إنّني رأيت أصدقائي قليلا) هل المقصود رأيتهم قليلين أم تراهم في مناسبات قليلة ، يصلح الوصف المنصوب حالا كما يصلح نائبا عن المفعول المطلق ، ولا دليل مرجّح لأحد الاحتمالين .

ويذكر د. تمام مسالك أخرى تؤدّي إلى اللّبس على المستوى الدّلالي منها [1]:

[1] تمام حسان ، أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية ، ص 138. 139. 140. وينظر : اجتهادات لغوية ، ص 179.وينظر : مقالات في اللغة و الأدب، 2/ 41.

1ـ أن يكون صاحب النّص غير فاهمٍ لما يقوله ، كقول النّحاة : إنّ العلامة الإعرابية أساس المعنى في حين أنَّها وسيلة مـــن وسائله .

2ـ عدم تحديد دلالة اللَّفظ في الجملة ؛ لأنَّ الكلمة في الجملة لها معنًى واحدا على عكس المعجم ، فإذا لم يحدِّد السِّياق هذا المعنى فذلك منبع اللَّبس .

3 ـ عدم مراعاة المعنى العُرفي للكلمة ، كأن يعمد الشّاعر إلى بعض الكلمات فيسبغ عليها معانٍ لا تتَّفق مع معانيها المعجمية المتعارف عليها في المجتمع ، مما ينتج عنه فوضى في الفهم ولبسًا لا يستقيم معه النّـــص .

4 ـ عدم مراعاة التّحول في دلالة المفردات ، فبعض الكلمات تكون ذات دلالة معيَّنة في عصر معيَّن ثم تتحوَّل عنها إلى دلالة أخرى في عصر آخر ، وحينئذ يجب على المنشئ أن يراعي هذا التَّحول ، فلا يستخدم المعنى القديم بالمعنى الحديث لئلا يلتبس المعنيان .

5 ـ عدم وضوح الظُّروف المحيطة بالنَّص ؛لأنَّ ذلك من شأنه أن يورث اللَّبس ، ومثاله حمل المعنى على إطلاقه دون الرُّجوع إلى أسباب النُّزول ومراحله في قوله تعالى: ﴿ يا أيُّها الذِينَ آمنُوا لا تقربُوا الصَّلاة وأنتُم سُكَارَى ﴾[النساء من 43]

6 ـ الخطأ في ترقيم الجملة بالوصل في مكان الوقف و الوقف في مكان الفصل .

7 ـ قصد التَّعمية كما في قول الشّاعر :

خَـــاطَ لي عَمْرو قبـــــاء ليتَ عَيْنَيْـــهِ سَـــــوَاء

فلا يعرف إذا كان الشّاعر يمدح عمْرًا أو يهجوه .

8 ـ التّلاعب بالألفاظ ، كما في قول الشّاعر :

يا أيُّها العطّــار أعْرِبْ لَنَا عن اسْمِ شَيْءٍ قــلَّ في سَوْمِكَ

تَراهُ بالعَيْنَيْــن في يقَظَــه كما يُـرى بالقلبِ في نَومِـــكَ

والمراد هو (كمون) لأنّــه مقلوب (نومك) والتّلاعب جرى على لفظ (القلب) .

9 ـ الإغراق في استخدام الأساليب المجازية ؛ لأنّه يؤدّي إلى الابتعاد عن الحقيقة ، فيكون مزلقًا من مزالق اللَّبس والغُموض .

10 ـ الإخلال بالإيجاز والتزيد بالإطناب ، فالأولى تؤدّي إلى الإخلال بالفهم ، والثانية إلى تشويش الفهم وكلاهما من مصادر اللّبس .

ثانيا ـ أمن اللبس غاية الاستعمال وقـوام النّظام:

من المعلوم أنّ الوظيفة الأساس للغة ـ أيَّ لغةٍ ـ إنّما هي الفهم و الإفهام ، وليست بمتأتِّيةٍ لها إلا إذا سلِمَت مفرداتها و تراكيبها من اللّبس ، إذ اللّبس إبهامٌ ، والإبهامُ نقيض الإفهام ،من ذلك تظهر خطورة اللّبس فبعد أن تحدّدت مسالكُه التي سبق إيرادها على سبيل الاقتضاب ،كان لا بدَّ للُّغة أن تواجه تلك المسالك فتخلق لذاتها سبلًا للنَّجاة حتى لا تكون فريسة اللّبس ، وذلك غرض من الأغراض المهمَّة التي راعتها العرب في كلامها فتتبَعت مسالك اللّبس بالوسائل المزيلة له.

وقد عني العلماء منذ القدم بوضع الكلام في مضمار الإفادة و الإفهام ، وجعلوا ذلك أصلا من أصول البحث في اللّغة ، ففي ذلك المضمار يكون الكلام كلاما ، وتكون اللغة لغة ، وفيه تتفاضل صنوف القول في معارج الفصاحة والبيان،وقد جعل النّحاة أمن اللبس من العلل النّحوية المعتبرة ،فمن «أكثر العلل صلة بوضوح المعنى وغموضه تلك العلل التي يعلل بها سيبويه لأمن اللبس أو لخوفه» [1] ، والذي يجيل النّظر في منظومة الألفية يجد أمن اللّبس مطلبا حاضرا في كثير من أبياتها ،حيث جعل ابن مالك أمن اللبس ضابطا متحكِّما في الخروج عن الأصول إذ لا إخبار باسم الزّمان ولا تقديم لما كان حقّه التّأخير ولا حذف ولا إسقاط إلا مع أمن اللّبس ،فهو الغاية الكبرى المتحكّمة في صوغ التّراكيب ،وهو الرّباط الذي يتحكّم في الاستعمال جوازا ومنعا[2] .

[1] شعبان عوض محمد العبيدي ، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه ، بن غازي ، منشورات جامعة قان يونس ، ص 295.

[2] ومن شواهد ذلك: ولا يكون اســـم زمـــان خبرا عن جثة **وإن يفـــد** فأخبرا

والأصـــل في الأخبار أن تؤخّرا وجـوزوا التّقديم **إذ لا ضـــررا**

وفي جـــواب كيف زيد دنف فزيد استغنى عنه **إذ زيد عـرف**

وشاع في ذا الباب إسقاطُ الخبر إذ المـراد مـــع **سقوطـه ظهـر**

ـ **مفهـــوم أمـن اللبس** :يقع مصطلح أمن اللّبس في مقابل مصطلح اللّبس ، فكلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى وصف البنية اللّغوية باللبس ، يؤدي انتفاؤه إلى وصفها بأمن اللّبس، والقائم على السّلامة من اللبس هي جملة القرائن ، حيث إنّ القرينة هي «الدّلالة اللّفظية أو المعنوية التي تمحضُ المدلول و**تصرِفُهُ** إلى المراد منـه،مع منع غيره من الدّخول فيه » [1]، فأمن اللبس حاصل إذا كان الاتجاه الدّلالي من المبنى إلى المعنى مصروفا في مسلك لا يخالطه غيره فيه ، ويقول د. أحمد المتوكل : « نقصد برفع الالتباس عملية انتقاء قراءة من بين القراءات المتعدِّدة التي تحملها العبارة الواحدة ... وتتمّ عملية الانتقاء هذه بوجه عام عبر وسيلتين اثنتين : السِّياق القَبْلي أو البَعْدي أو هما معا و المقام »[2] .

أما د. تمام فقد كرّر القول مؤكِّدا على أنّ أمن اللبس هو الغاية القصوى التي يسعى الاستعمال اللغوي إلى تحقيقها،وذلك تماشيًا مع الغاية الأساسية للغة ،فإذا « **أسلمنا بأنّ الإفادة هي المطلب الأوَّل لاستعمال اللّغة في أغراض الاتّصال أدركنا أن أمن اللّبس هو أعلى ما تحرص عليه اللغة** »[3]،ويذهب إلى أنه إذا كان من قواعد الأصوليين **لا ضرر ولا ضرار** فإنه يصلح أن يقابلها عند النّحاة **لا خطأ ولا لبس**[4] ،وتلك هي الغاية التي يجب أن تحكم التّعامل مع اللّغة ، فإذا كان المتكلِّم قد أدركها مستعملًا ، كان لزامًا على الباحث أن لا تغيب عنه واصفًا ومنِّظرًا .

وإذا كان اللّبس في منظور د. تمام هو احتمال القول للدّلالات متعددة مع غياب القرائن الموجِّهة و المرجِّحة ، فإنّ أمن اللَّبس عنده هو ما قامت القرائن على ترجيحه ، وقد عرفه مرادفا بينه وبين وضوح المعنى قائلا : « **وهذا**

وأخّر المفعول **إنْ لَبْسٌ حـــذر** أو أَضْمِـــرِ الفَاعِلَ غير منحصر

ومـــا بإلا أو بإنما انحصـــر أخِّــر وقد يسبق إن **قصد ظهــر**

وَإِنْ بِشَكْلٍ **خِيــفَ لَبْسٌ** يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَـاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْـــوِ حَبّ

وباتفاقٍ قَـــدْ يَنُوبُ الثَّان مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا **التِبَاسُـــه أُمِـنْ**

ينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ،دار المسلم ، ط1، 1998م . 1/ 175. 179 . 186. 284. 334. 344. 351 .

[1] محمد سمير نجيب اللّبدي ، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ،مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان، بيروت ، ط1، 1405هـ . 1985م ، ص 186.

[2] أحمد المتوكل ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدّلالي ، ص 146. 147.

[3] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص346.

[4] ينظر : تمام حسان ، الأصول ، ص 189.

الوضوح هو الذي يسمى أمن اللبس ، ومن أجله قامت قرائن المعنى النّحوي . فإذا قلنا : ذهب زيد إلى بيته ، عرف السّامع أنَّ زيدا هو الفاعل بواسطة القرائن »[1].

ـ سبـل أمن اللبس :لا شك أنّ كلَّ لغة من اللّغات قائمة في الأساس في بنيتها الإفرادية والتركيبية على تقديم الوسائل الكفيلة بأمن اللّبس، والمستعمل للّغة يسعى إلى الإفهام فيقدّم الكلام مشفوعًا بقرائن الإفادة ، ولا يخرج عن ذلك إلَّا لغايةٍ أسلوبيةٍ مقصودة لذاتها ، كأن يعمَد إلى التّعمية أو الإلغاز الذي يستعصي معه الوصول إلى المعنى بواسطة حَجْبِ القرائن ، والنّاظر فيما قدّمه د. تمام من خلال تتبع مسالك أمن اللبس يمكن أن يحصرها في نقطتين متداخلتين هما :

1/ القِيَـــمُ الخِلَافِيَّـــةُ[2] :

لقد حثّ على دور القيم الخلافية في الوصول إلى أمن اللّبس ، وما انفك في مواضع كثيرة يلحّ على ذلك ،فإذا كانت **القيم الوِفاقيـــة** مدعاةً لبسٍ مردُّه إلى التَّشابه بين المباني والمعاني ، فإنّ القيم الخلافية تأتي في اتجاهٍ معاكسٍ ساعية إلى تحقيق أمن اللَّبس،يقول في ذلك : « والقيم الخلافية المفرقة فهي عناصر هامّة جدًّا في نظام اللّغة بعامة ، على أنّ القيم الخلافية وهي المقابلات أو نواحي الخلاف بين المعنى و المعنى أو بين المبنى و المبنى أهم بكثير جدا من العلاقات الرابطة لأنها أقدر من تلك العلاقات **على تحقيق أمن اللبس ، وهو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي ، فإنه ليمكن الزعم أن كل نظام لغوي ينبني أساسا على مجموعة من القيم الخلافية التي بدونها لا يكون اللبس مأمونا ولا الكلام مفهوما** ... »[3] ،ومرمى القول تأكيدٌ على القيم الخلافية باعتبارها المقابلات التي يوظّفها النِّظام اللّغوي في الوصول إلى الغاية القصوى له وهي أمن اللّبس ، وذلك أساسه الذي يقوم عليه ولموقع هذه من تلك جاز القول بأنَّ القيم الخلافية هي أساس كلِّ النّظم اللّغوية ، ويضيف عنها قائلا بأنها: « **تطبيق بارز من تطبيقات أمن اللبس في العربية ،يقوم على تخصيص علامة مذكورة أو محذوفة للدلالة على حال الكلمة أو عددها أو وظيفتها النحوية أو حكمها الإعرابي فرقا بين ما تشابه من الألفاظ و التراكيب**

[1] تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص17. 24. وينظر : مفاهيم ومواقف من لغة القرآن الكريم ، ص 123.

[2] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ،ص 118.وينظر : ص 52 من هذا البحث .

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 34.هناك فرق بين القيم الخلافية وبين المخالفة باعتبارها قرينة معنوية ، حيث تعد المخالفة من قبيل القيم الخلافية ، ولكن القيم الخلافية أعم من أن تكون قرينة معنوية فقط؛ لأنّها قد تكون بين المبنى و المبنى فتصبح قرينة لفظية ، أي أنّ العلاقة بين قرينة المخالفة والقيم الخلافية علاقة خصوص وعموم . ينظر : تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص 201.

وفصلا بين ما يلبس منها »[1]،وليس دور القيم الخلافية بمنحصرٍ في مستوى بعينه ، بل هي محقّقة لأمن اللّبس على المستويات المختلفة صوتًا وصرفًا ونحوًا ودلالةً .

1ـ1. **على المستوى الصّوتي** : يرى تروتسكي أحد المؤسّسين لمدرسة براغ أنَّ الفونيمات ليست أصغر الوحدات بل هي ملامح تمييزية ومرد إقامة هذه الفروق المعنوية عائد إلى ملحظ الملامح التمييزية التي هي المدخل العريض لتمايز الأصوات [2] ؛ فعند « تحليل كلمة ما من وجهة نظر جانبها الصَّوتي ، فنحن نحلِّلها إلى سلسلة من الوحدات أو الفونيمات المتميِّزة ، وعلى الرَّغم من أنَّ الفونيم عنصر مساعد على إبراز المعنى ، إلَّا أنّه هو ذاته خِلْوٌ من المعنى ـ إنّ ما يميزه عن كلّ العناصر اللّغوية الأخرى ، وبصورة أكثر عموميّة من كلّ القيم السيميوطيقة ـ هو كونه رمزًا سلبيًّا »[3] .

والقيم الخلافية في نظر د . تمام تضمّن للصّوت انفصاله عن غيره من الأصوات المجاورة له ، ويكون التّمايز بين الأصوات من جهة المخارج أولا ، فالتي اتّفقت في مخرج واحد ،اعتُمد على الصّفات للتّمييز بينها ،و« **هذا التفريق بواسطة القيم الخلافية من حيث المخارج أو من حيث الصفات ،هو أهم ما تحرص عليه اللُّغة لتصل به إلى أمن اللبس** »[4] ،وذلك التّفريق مرتبط أساسًا بالاختلاف في المعنى ، فالأصوات تختلف عن بعضها البعض وما يحتفظ به كلّ صوت من خصائص مميزة تضمن له استقلاله عما عداه هي المسؤولة عن معناه الوظيفي ،حيث « يتميَّز كلُّ صوت عن صوت آخر في اللُّغة التي يتَّجه إليها الدَّرس بما بينهما من أوجه الخلاف التي تبرِّر جعل كلٍّ واحد منهما بموضع التَّباين في الوظيفة هو الذي يطلق عليه علماء الغرب اسم القيم الخلافية differectial values أو الفروق ، فإذا صحّ هذا كانت الوظيفة التي يؤدِّيها الصّوت في نطاق المنظّمة الصّوتية هي معناه »[5] .ويضيف في موضع آخر : « يأخذ المعنى في الأصوات صور القيم الخلافية بين الصّوت و الصّوت ، وفي التّشكيل صورة هذه القيم بين الحرف والحرف ، وبين المقطع و المقطع ، وبين النّبر و النّبر ، وبين

[1] اللغة العربية معناها و مبناها ، 34.

[2] مهدي أسعد عرار ، ظاهرة اللبس في العربية ، جدل التواصل و التفاصل ، ص 15.

[3] نفســـه ، ص 16.

[4] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص78.وينظر : التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ،ص 17.

[5] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص118.

النّغمة و النّغمة ، وفي النحو بين الباب و الباب أما في المعجم فالأمر يختلف لأنّ المعنى المعجمي قلما يتم بيانه على نمط سلبي وإنما يشرح دائما على نمط إيجابي »[1] .

ورأى د. تمام أنّ مبدأ المخالفة بين المقاطع الصّوتية المتمثلة بالنبر والتنغيم من أهم القرائن التي تمنع اللّبس،فالمخالفة بين نغمات الجملة النّحوية مفيدٌ جدًّا في التّمييز بين المعاني النّحوية العامّة كالإثبات و التّأكيد و الاستفهام وغيرها ،لأنّ لكلِّ لغة نظامًا تنغيميًّا معينًا يتكوّن من وظائف وعلامات ، ويشترط في هذه العلامات من التّخالف و التّباين ما يشترط في غيرها من أصواتٍ وحروفٍ ومقاطعَ ، وهذا التّخالف و التّباين هو الضّمان الوحيد لأمن اللّبس في الكلام[2] .

وقد طرح د.تمّام في مجال الأصوات مجموعةً من الأفكار الفرعيّة عن فكرة القيم الخلافيـة ، منها :

أ ـ المقابلات الصّـوتية : يبرز مفهوم المقابلات الصّوتية بوصفه فكرة فرعية عن فكرة القيم الخلافية حين يبني الوصف الفونولوجي على إيجاد المقابلات الصّوتية الكامنه في اللّغة والتفريق بين معانيها [3].

ب ـ التّخـــارج :وهو ظاهرةٌ صوتيـّة موقعيَّة ، فبعد وصف الأصوات يجب على الباحث أن « يحدِّد أقسامها بعد ذلك عن طريق **التّخارج** في الموقع ، بمعنى أنّ الصّوتين اللّذين يقعان في موقع واحد كالفاء من (فلق) و العين من (علق)، ينسبان لحرفين مختلفين إذا اختلف معنى إحدى الكلمتين عن الأخرى »[4] ،والتّخـارج هو « أن يتعذر على أحد الصّوتين أن يحل من اللّفظ محلّ الصّوت ولو أجبرنا الموقع على قبوله لبُنِيَت الكلمة على صورةٍ لا تعترف بها اللغة »[5] ، ويتعلق التّخارج بأعضاء العائلة الفونيمية الواحدة ، حيث إنّ « أعضاء العائلة الفونيمية متخارجون ، فالنونات المختلفة متخارجة من حيث الموقع ، ولهذا التّخارج أهمية خاصّة في نهاية الخطورة ، من جهة الدّلالة . لأنّ الصّوتين إذا انتميا إلى فونيمين مختلفين انتفت عنهما فكرة التّخارج ، وصحَّ أن يحلّ أحدهما محلّ الآخر ليحدث تعديلا في الدّلالة أو في المعنى المعجمي »[6] .

---

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 232. 233.

[2] تمام حسان ، أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية ، ص 126.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ،ص 120.

[4] نفســـه ،ص 120 . ليس صوابا ما ذهبت إليه د. فاطمة الهاشمي بكوش حين قالت بأن مصطلحي (التخارج و التداخل) لم يكن قد طرحهما في المرحلة الأولى (تقصد في كتاب مناهج البحث في اللغة)، والصّواب أنهما مذكوران فيه. ينظر :نشأة الدرس اللساني العربي ، ص 127.

[5] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ،ص 75 .

[6] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 127.

ج ـ التّداخل :وهو عكس التّخارج أي « أن يصحّ أن يحل أحد الصّوتين محلّ الآخر في اللّفظ فيتغير معنى الكلمة بحلوله »[1] .

د ـ الاستبدال : خضوع كلّ صوت من أصوات الكلام للاختبار بوضعه بإزاء صوت آخر[2].

هـ ـ التّطريـــز اللّغوي: هو أحد المصطلحات الأجنبية التي نقلها د. تمام مترجمة إلى العربية دون أن يذكره مقابله في لغته الأصلية (**Languge prosodic**)، وهو أحد المصطلحات الفنولوجية التي استخدمها فيرث [3] . « واصطلاح التّطريز مستعارٌ من فنّ الزُّخرف الذي يقوم على أساس وحدات زخرفيّة ، يحتلّ كلٌّ منها مكانا في المجموعة التّطريزيــة ، متكاملا مع أمكنة الوحدات الأخرى ، ومختلفا عنها. و يؤدّي المجموع غرضًا زخرفيًّا ؛ ولشرح ذلك نقول : إنَّ أيَّ حرفين في النِّظام التَّشكيلي في أيِّ لغةٍ لا بدَّ أن تقوم بينهما جهة اختلافٍ واحدةٍ على الأقل .. »[4] ،و« أهمّ شيء في هذا الصّدد أن يكون مجموع الخلافات الصّوتية بين كلمةٍ و كلمةٍ كافيًا لأن يبرِّر دعوى اختلافهما ... وإنما نقول مجموع الخلافات لأنّ هذه الخلافات باعتبارها فُرادى قد لا يكفي واحدٌ منها للتفريق ، بنفسه فحسب ، ولكنها مجتمعة قد تكفي لذلك »[5] .ولكي يجعل د. تمام من مجموع الحروف منظمة تطريزية يستخدم ثلاثه سبل هي : المخارج و العلاقة و الميول .

أمَّا المخارج فالمقصود بها مخارج الأصوات ،والقصد من العلاقة : « جهة الشّركة أو التّخالف بين صحيحٍ وصحيحٍ ، كعلاقة الجهر المُدركة إيجابيًّــا بين د ـ ز ، وسلبيًّا بين د ـ ت ، أي أنّها جهة شركة بين الزَّوج الأوَّل ، وجهة اختلاف بين الزَّوج الثَّاني »[6] ، والميل « ظاهرة لم يخلق لها اصطلاح فيما كتب من علم اللغة ، تلك هي الميل بالمخرج الأصلي أثناء النطق إلى تدخل مخرج آخر ... والميول صفات في الموقع أكثر مما هي صفات في الحرف وذلك كلام يصدق على اللّهجات العاميّة على وجهٍ خاصٍّ »[7] .

---

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ،ص 75 .

[2] نفســـه ، ص75.

[3] عبد الرحمن حسن العارف ،في المصطلح اللغوي عند تمام حسان ، ص 87.

[4] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ،ص 123.

[5] نفســـه ، ص 128.

[6] نفســـه ، ص 122.

[7] نفســـه ، ص 123 .

1 ـ 2ـ على المستوى الصّرفي : يحتوي النّظام الصّرفي للّغة العربية على من منظَّمة من الوحدات الصّرفية ، ممثلة في مجموعة الصّيغ وحروف المعاني وغيرها ،ويشير د. تمام إلى أهمية الاعتماد على القيم الخلافية للوصول إلى أمن اللبس على المستوى الصّرفي قائلا : « **ولا بدّ لضمان أمن اللّبس على المستوى الصّرفي أن تقوم القيم الخلافية بدور التّفريق بين المباني من ناحية الشّكل ليكون هناك فارق بين المعنى الصَّرفي و أخيه أو بين الباب النّحوي و أخيه ... وقد تكون القيمة الخلافية مقابلةُ الحركة بالمدّ أو مقابلةُ الإفرادِ بالتَّشديد ، أو مقابلة التّجرد بالزِّيادة وهلم جرا** »[1] ، وتظهر القيم الخلافية بين الصّيغ الصّرفية في صور متعددة [2]:

فعل	**فاعل**	قيمة خلافية تعود إلى الكمية
فعل	**فعّل**	الإفراد والتّشديد
فعل	**فعيل**	الكميّة
فعل	**استفعل**	التجرد والزيادة .

كما أنَّ الاختلاف بين أقسام الكلم مُعين على أمن اللّبس ، وذلك لما يتوافر عليه كلُّ قسمٍ من سمات مميزة عن القسم الآخر ،و« **لولا الفصل بين أقسام الكلم لكانت اللّغة فريسةَ اللّبسِ ، من جهة أنَّ الأقسام قد ينقل بعضها إلى استعمال بعض ، فقد ينقل الفعل و الوصف إلى العَلَمية وقد ينقل الاسم إلى الظّرفية** »[3] ، وبذلك يتضح دور القيم الخلافية في بيان المعنى ، ويشير د. تمام إلى أن المعنى الصّرفي الذي يدلّ عليه إيحابا بوجود مجموعة من الوسائل كحروف الزِّيادة التي تدلُّ على المطاوعة أو الطّلب أو الصّيرورة ،**فإنه قد يدل عليه سلبًا بعدمها ويمثل لذلك بحالتي المفرد الغائب و المفردة الغائبة في تصريف الفعل الماضي ، فإن غياب العلامة الصّرفية تدل بتركيبها على المفرد الغائب في (فَعَلَ) والمفردة الغائبة في (فَعَلَتْ)**[4] .

1 ـ 3 ـ على المستوى النّحوي :يظهر دور القيم الخلافية على المستوى النّحوي من خلال المقابلة بين الأبواب النّحوية ، ويرى د. تمام أنّ رفع الفاعل جاء لعلّة الخلاف بينه وبين المفعول الذي تميز عنه بالنَّصب ،حيث قال :

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص146.

[2] ينظر : نفسه ، ص 147.

[3] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص138.

[4] تمام حسان ، أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية ، ص 126. 127

« **فإذا جاء الاسم منصوبا فنصبه على الخلاف بينه وبين الفاعل ،وليس القول بأثر القيم الخلافية في السياق قولا بنظرية جديدة للعامل ؛ لأن القيم الخلافية لا تعمل ، وإنما تراعى وعي فروق سلبية ، لا عوامل إيجابية** »[1] ويضيف : « ولقد ذكرنا العلاقات المتبادلة بين الفعل والفاعل والمفعول في (ضرب محمد عليا ونحبُّ أن نضيف هنا **التّطريز اللّغوي أو القيم الخلافية** التي تميز كلّ باب في السياق عن الأبواب الأخرى) مسؤول إلى حدٍّ كبيرٍ عن رفع محمَّد ، ونصب علي ،و يعنى ذلك أنّ القيم الخلافية بين أبواب النّحو سببٌ في اختلاف حركات الإعراب فالاختلاف بين وظيفة الفاعل و وظيفة المفعول في الجملة أدَّى إلى رفع الأوَّل ونصب الثّاني »[2] .

1 ـ 4 ـ على المستوى المعجمي :يختلف أمرُ القيم الخلافية في تحديد المعنى على المستوى المعجمي عن غيره من المستويات اللغوية الأخرى؛ لأنّ «**المعنى المعجمي قلّما يتمُّ بيانُه على نمطٍ سلبيٍّ وإنّما يشرح دائما على نمطٍ إيجابيٍّ** »[3] .

1 ـ 5 ـ على المستوى الدّلالي :تلعب القيم الخلافية دورها على المستويات السّابقة لتمدَّ للمعنى الدّلالي بما يؤمِّنه من اللَّبس ، غير أنَّ الجملة تبقى غامضةً من النّاحية الدّلالية « ولا تتَّضح وظيفتها الدَّلالية إلَّا بتحليلها في نطاقِ الماجريات ، أوَّلًا : إيجابيًّا باستعمال الكلمات بالنِّسبة للظُّروف المحيطة بالحدث الكلامي ، وثانيًا : سلبيًّا باستخدام ما يسمى الاستبعاد من الماجريات . فوجود(chess board)في هذا الظّرف الذي تم فيه النُّطق ربما يتسبَّب في استبعاد اعتبار(commercicial borad) أو (bord of studies) . فهذا داخل فيما سمَّيناه من قبل استخدام القيم الخلافية في تحديد المعنى »[4].

2 ـ تضافر القَرائـــــن :

لقد استجمع د. تمام جملة القرائن المقالية و المقامية والعقلية وربطها برباطِ نظريةٍ واحدةٍ ، وغايته من ذلك استحضارها عند النّظر في التَّركيب للوصول إلى المعنى وتحقيق المطلب الأساس الذي به يؤمن اللَّبس ،فإذا عرض للتركيب عارضٌ من الغموض والإبهام قامت القرائن بدورها المعين على فكِّ اللّبس ، ومسلكُ القرينةِ في تحقيق

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 207 .
[2] نفســـــه ، ص 207.
[3] نفســـــه ، ص 232. 233. وينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ، ص313.
[4] نفســـــه ، ص 261.

ذلك أن تتحالف مع غيرها من القرائن ،و المتحكّم في عددها على الإطلاق إنّما هو أمنُ اللّبس،فإذا استغلقت العبارة وانعدمت القرائن خرجت من الإفهام إلى الإبهام وعُدَّت ضربًا من الإلغاز والتَّعمية .

إنَّ شائبة اللّبس مدعاةٌ إلى الوفاء بالقرائن المزيلة لها،وقد صيَّر القدماء ذلك شرطا لا ينبغي التّساهل معَه ،فهذا حازم القرطاجني (ت 684هـ) بعد أن نبَّـه على أسباب غموض المعنى واستغلاق العبـــارة قال : « ويحتاج في موضع التّصريح و الإبانة أن يتحفّظ من وقوع وجه من هذه الوجوه في لفظ أو عبـارة ،ومن اضطره وزن أو قافية أو انحصار كلام في مجال غير متّسع له من مقادر الأوزان وقوع شيء من ذلك **فليجتهد في ما يرفع الإبهام أو اللّبس الواقع بذلك من القرائن المخلِّصة للكلام إلى ما نحي نحوه** »[1] . وثمرة قوله أنّ الذي جعل التّصريح و الإبانة مقصدا لزم عليه التحفّظ ، وذلك هو المسلك السّليم والمنهج القويم على مستوى التّعبير العادي الذي فيه فسحة التخيّر على الطريقة الملائمة، أما إن ضيِّق عليه الاختيار (وهو ما عبر عنه بالاضطرار) لمطلب فنيٍّ اقتضته الضّرورة سُوّغ له الخروج عن مألوفِ العبارة مع لازمةِ الاجتهادِ في تقديم القرائن التي تَسُوق المعاني في مساقها الذي وضعت له .وما قاله القرطاجني لا يخرج عن جملة الأقوال التي نبهت إلى دور القرائن في رفع اللبس ، فهي مناطُ الصّياغة منه تنطلق وإليه تؤول ،من ذلك مبعث قول محمد بن علي الجرجاني(729هـ) : « يعرض للمسند الحذف كما يعرض للمسند إليه ، لوجود داعي التخفيف **وزوال مانع الالتباس بالقرينة** »[2]، ومنه قـــول الكفوي(1094هـ):« اتَّفق النَّحويون على أنَّ المبتدأ و الخبر إذا كانا معرَّفين لم يجز تقديم الخبر ، بل أيّهما قدِّمت كان هو المبتدأ والآخر الخبر ، لكن بنوا ذلك على أمرٍ لفظي هو خوف **الالتباس،حتى إذا قامت القرينة أو أمن اللَّبس جـاز** »[3].

وقد جعل د. تمام أمن اللّبس الغايةَ من تضافر القرائن، بل هو القرينةُ الكبرى التي لا يعرف المستعمل غيرها ،ولا غرو في أنّه « **إذا صحَّ أن تسمّى مفردات القرائن عند إرادة التّحليل ، فإنّ الاستعمال اللّغوي لا يعرف من أمر ذلك شيئا ،ولا يعرف إلّا قرينةً كبرى واحدةً يسمِّيها وضوحَ المعنى،ويسمِّيها اللُّغويون أمنَ اللَّبس،وتقوم هذه القرينة الكبرى من قرائنها مقام ناتجِ التّفاعل الكيميائي من العناصر التي نتج عنها ؛إذ لا يشبه واحدًا**

[1] حازم القرطاجني ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تقديم و تحقيق : محمد الحبيب بن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، ط3،1986م ، ص 175.
[2] محمد بن علي الجرجاني ،الإشارات و التنبيهات في علم البلاغة ، تحقيق : عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب ، 1418هـ . 1997م ، ص 53.
[3] أبو البقاء الكفوي ، الكليات (معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية) ، مقابلة : عدنان درويش و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ،ط2، 1419هـ . 1998م ، ص 1013.

بمفرده »[1] ، فالقرائن التي يعرفها المحلِّل على صعيد البحث كلّها تلتقي في مركزٍ واحدٍ يلخِّصه الاستعمال في أمن اللّبس ؛ لأنَّ المستعمل لا يعرف مفردات القرائن المختلفة وإذا سئل عنها لا يعرف لها وجها ، ولكنّه يدرك الغاية التي من أجلها بثَّ العبارة ،وصرّفها على وجه مخصوص لغاية مخصوصة .

ولقد عرَّف القدماء الكلام فقالوا : « **الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع** »[2]، وهذا التّعريف متضمِّن الضّوابطَ التي تبيِّن حدودَ الكلام وتميِّزه عن غيره ، فليس كلُّ مَقُولٍ بمنضوٍ تحت مظلّةِ الكـلام ،حتى يمتثل للضّوابط المذكورة ، وهي **اللفظ مقيد بالتّركيب** ، **والإفادة مقيدة بالوَضْـع** ،وقد وضّحوا مفردات التّعريف وبينُّـوا القَصْدَ منها ،فأمَّـا: « المراد **باللَّفظ** الصّوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقا أو تقديرا . والمراد **بالمفيد** ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه »[3] ،وأما « **المركَّب** معناه المكوّن من كلمتين فأكثر »[4] و" **الوضع** معناه القصد ، يعني أن يكلم بالكلام قاصدا له »[5] ، هذه هي الضوابط الأربعة التي وضعها النّحاة للكلام ، وكلّ منها له علاقة بأمن اللبس ، إذ من شروط الكلام الإفادة ، ولا تكون الإفادة إلا إذا أُمِنَ اللّبس .

وقد ناقش د. تمام مقولة الإفادة في تصوّر النّحاة ، وقدَّم جملة قرائنها التي بها يتحقق شرط الكلام ويؤمن اللبس ،وإليك أصولها وتفريعاتها ممثلة في المخطط التالي[6] :

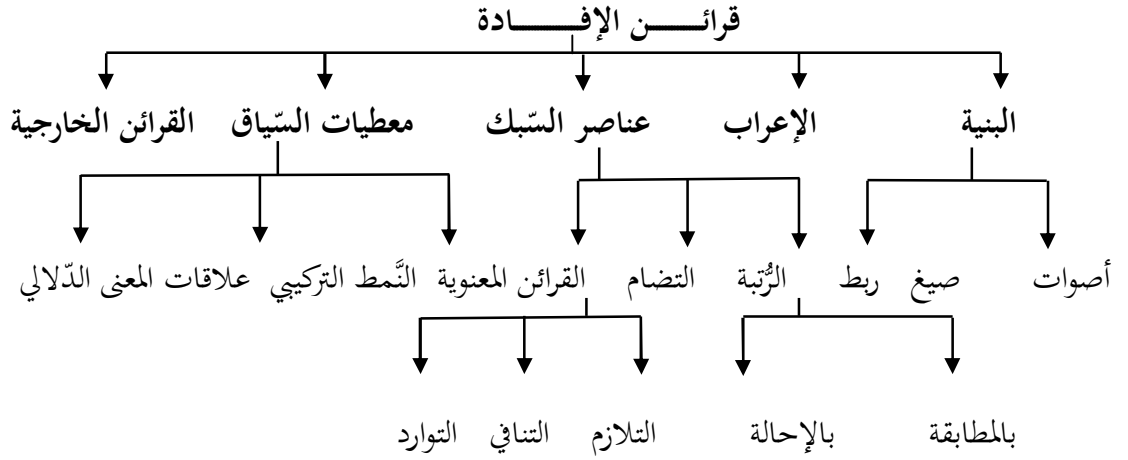

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، 231.

[2] خالد بن عبد الله باحميد الأنصاري ، شرح المقدمة الآجرومية ، دار الاعتصام ، الرياض ، ط1، 1424 هـ ، ص9.

[3] ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص 11.

[4] خالد بن عبد الله باحميد الأنصاري ، شرح المقدمة الآجرومية ، ص10.

[5] نفســـه ، ص11.

[6] ينظر : تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب ، 2/ 184.

هذه جملة القرائن، وهي مؤشِّرات مساهِمة في أمن اللَّبس وقد بيَّن د. تمام ذلك موضِّحًا ومستشهدًا من نصوص مختلفة وقد سبق إيراد بعضها في معرض الحديث عن مسالك اللَّبس ، والقصد هنا أن نقدم تمثيلا لكلّ قرينة على حده على محمَـــلِ الاقتضاب:

2 ـ 1 ـ قرينـــة البِنْيَـــة : تنقسم الكلمات من حيث الجمودُ و الاشتقاقُ إلى قسمين هما: الجوامد والمشتقات ،**أما** المشتقَّات فترجع إلى أصول اشتقاقيَّة هي جزء من معناها ،وتتمثَّل في مجموعة الصِّيغ الممثِّلة لبنيتها ، وكلُّ صيغة من الصّيغ يُنسج على منوالها عددٌ غير منتهٍ من الكلمات .

و أمَّا الجوامد فكلماتٌ ذاتُ صورٍ جامدة لا تتغيّر ،ويفرِّق د . تمام بين البِنْيَة وبين الصّيغة الصّرفية ، فالبِنْية هي « **إطارٌ ذهنِي للكلمة المفردة ، وليست هي الكلمة ذات المعنى المفرد، وربما قرب ذلك أنَّ نقول إنَّ البنية مفهومٌ صرفيٌّ لا ينطق ،وإنّ الكلمة مفهوم معجمي منطوق بالقوة ،وإن اللّفظ مفهوم استعمالي يتحقق به الكلمة بالفعل بوساطة النطق أو الكتابة في محيط الجملة** »[1]،يظهر مفهوم البنية أوسع من مفهوم الصّيغة؛ إذِ البنية هي الإطار الذّهني للكلمة المفردة،أمّا **الكلمة** ذات المعنى المفرد (والمقصود بها الكلمة المشتقة التي هي وحدة المعجم) فبنيتها هي صيغتها الصّرفيـــة ،وبذلك تشمل قرينة البنية الكلمات الجامدة والكلمات المشتقَّة، ويجعل د. تمام قرينة البنية ـ ضمن قرائن الإفادة ـ ذات فرعين هما: **الأَصوات والصّيغ** . فكيف تعين هاتين القرينتين على أمن اللبس ؟.

أ ـ قرينـــة الأصوات :

تعد قرينة التنغيم من أهم القرائن الصّوتية التي تصرف المعنى إلى قصد محدّد ،وبذلك يتحكم النّمط الأدائي للتعبير اللّغوي في أمن اللّبس،وللتنغيم من النّاحية الدّلالية «وظيفتين متداخلتين: لغوية وأخرى غير لغوية . أمّا اللّغوية فباستحضار التَّنغيم يكون بمُكْنَةِ السَّامع أن يميز المعنى المراد ؛ ذلك أنه يستعمل لرفـعِ الغموض النَّحوي ، أمَّا الأخرى غير اللّغوية فهي مبنيَّة على الأولى ؛ ذلك أنّ التّنغيم يهيِّء للمتكلّم (على مستوى صوتي) أن يبدي ما يعتمل في نفسه من مشاعر ، وبهذا يكون التنغيم في سياقه الحيّ محمَّلاً بمعانٍ غير لغوية تتضافر مع قرينتها اللّغوية لتمثيل المعنى المراد »[2].

[1] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص17.

[2] مهدي أسعد عرار ، ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل و التفاصل ،ص 22.

ذكر د. تمام أنّ «**الوظيفة الدّلالية للتّنغيم لا يمكن رؤيتها في اختلاف علوّ الصّوت وانخفاضه فحسب ولكن في اختلاف التّرتيب العام لنَغَمات المقاطع في النّموذج التّنغيمي الذي يقوم من الأمثلة مقام الميزان الصّرفي من أمثلته،اختلافا يتناسب مع اختلاف الماجريات العامّة التي تمَّ فيها النُّطق** »[1]، ومن أمثلة الاعتماد على قرينة التنغيم لتحقيق أمن اللبس البيت المشهور (الخفيف):

قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ بَهْرًا عدَدَ النَّجْمِ والحَصَى و التُّرَابِ

حيث أغنت النَّغَمة الاستفهامية في قوله : تحبها ؟ بما لها من وسيلة للتّعليق عن أداة الاستفهام [2].

وذكر د. تمام أنه يمكن الاعتماد على النّبر في فهم معنى الجملة ،كما في ،(اذكرِ اللهَ) ، (واذكرِي اللهَ) ، الذي يتخلّص من التقاء السّاكنين فيهما بكسر الرّاء في الأولى، وحذف التاء في الياء في الثّانية ، فلبس فيهما خطاب المذكر بخطاب المؤنث ، فالضغط يكون على همزة الوصل في الجملة الأولى ، وعلى الكاف في الجملة الثانية ليدلّ على طول الياء فيتحقّق أمنُ اللّبس عنده [3].

ب ـ قرينـــة الصّيغة الصَّرفيــة : الصّيغة الصّرفية من المباني التّقسيمية ، وهي متعلِّقة بالاسم و الصّفة و الفعل من دون أقسام الكلم الأخرى ، ولا شكَّ أنَّ تميز كلّ قسيم من الأقسام الثّلاثة بصيغ محفوظة يكون كفيلا بتحديد المعنى ، ومن ثم تحقيق أمن اللبس .

2 ـ قرينـــة الإعـــــراب: ليس من سبيل إلى إنكار دور العلامة الإعرابية في الدّلالة على المعاني ، حيث تلعب العلامات الإعرابية دورها باعتبارها قيما خلافية مؤمِّنَةٍ من اللّبس ،قال السيوطي : «إنما وضع الإعراب في الأسماء **ليزيل اللبس** الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها ... ولما كان الفعل المضارع قد يعتوره معاني مختلفة كالاسم ،دخل فيه الإعراب **ليزيل اللبس** عند اعتوارها،ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فإن ذلك **لخوف اللبس** منها لو استويا في الرفع أو في النصب ، **ثم وضع للبس ما يزيله إذا خيف** ،واستغنى عن لحاق نحوه إذا أمن »[4]، ولقد أبان د. تمام عن موقفه من نظر القدماء إلى العلامة الإعرابية وتحميلها من ثقل الدّلالة على المعاني ما لا

[1] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 164.

[2] ينظر : تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 227 .

[3] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 308 .

[4] السيوطي ،الأشباه والنظائر في النحو ،337/1. وينظر :فاضل صالح السامرائي ، الجملة العربية و المعنى ، ص 81. 82.

تطيق ،والرَّأي عنده أنها على صعيد سواء مع بقية القرائن الأخرى التي يتوفر عليها التركيب ،ولا فضل لها إلا بما يقتضيه أمن اللبس .

3 ـ قرينـــة عناصر السَّبك :تعين العلاقات الرّابطة بين عناصر التركيب اللغوي على فهم المعنى، وتقوم تلك العلاقات بجملةٍ من العناصر يصطلح عليها د . تمام بعناصر السّبك أو ما يسمَّى بالرّصف ، ويعد الرّصف Collocation من المفاهيم التي اهتم بها أصحاب مدرسة لندن، قال أولمان(Ullmann): « هناك تطور هام للمفهوم العلمي للمعنى ، تمثل في دراسة طرق الرَّصف أو النَّظم Collocation وهو ما ركز عليه فيرث و أصحابه[1]،وقد عرّفه في قولــه : « **الارتباط الاعتيادي لكلمة ما، في لغة ما ،بكلمات أخرى معينة** »[2].

تتبع د.تمام مصطلح الرّصف في التّراث اللّغوي فانتهى إلى أنّه هو مصطلح يقابل ما قصده عبد القاهر الجرجاني باصطلاح التّأليف[3]،ويتحقق السّبك أو الرّصف بواسِطة ثلاثِ قرائـــنَ هي:

أـ قرينـــة الرّبـــــــط : جعل د. تمام هذه القرينة وهي فرع عن عناصر السّبك من القرائن المعينة على التَّغلب على اللَّبس ،وقد ذهب أحد الباحثين إلى أنَّ العلماء العرب الأوائل ـ يقصد الخليل وسيبويه والكسائي والفراء ـ لم يشيروا وهم يتناولون الحروف بأنواعها : الجارة والعاطفة والأدوات على اختلاف وظائفها ، من شرط أو توكيد أو استثناء ونحوها ، إلى دورها كقرينة لفظية تفيد أمن اللبس في فهم الانفصال[4].

ـ المطابقة : بالمطابقة « **تتوثَّق الصّلة بين أجزاء التّركيب التي تتطلبها ، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراصة منعزلا بعضها عن بعض وتصبح المعنى عسير المنال** »[5]،وكما أن المطابقة تعد قرينة تمنع اللبس فإن عدم المطابقة يعتبر« أيضا علاقة من العلاقات ، إذ أنّ العلاقات لا يشترط فيها أن تكون كلّها إيجابية

---

[1] ستيفن أولمان ، دور الكلمة في اللغة ،ترجمه وقدم له و علق عليه : كمال محمد بشر ، مكتبة الشباب ، ص111.

[2] عامر فائـل محمد بلحاف وناصر عمر مبارك التميمي،من مظاهر الالتقاء بين فكر عبد القاهر في نظرية النظم وبعض المبادئ اللغوية لمدرسة لندن (دراسة تحليلية)، مجلة الدراسات اللغوية و الأدبية ،ع2، ديسمبر 2012م، ص 26 .

[3] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، 46.ينظر في هذا الصّدد المقاربة التي أقامها الباحثان : عامر فائل محمد بلحاف وناصر عمر مبارك التميمي ،وقد كان من نتائجها أن مصطلح الرّصف يتقارب إلى حدّ ما مع قول عبد القاهر في تأليف الكلمات ، والجمل متوالية الألفاظ،متناسبة الدلالات مرتبة المعاني حسب ما يقتضيه العقل ، أما عناية اللندنيين في الرّصف بالقواعد النحوية فهو أمر قد سبقهم إليه عبد القاهر. ينظر: عامر فائـل محمد بلحاف وناصر عمر مبارك التميمي،من مظاهر الالتقاء بين فكر عبد القاهر في نظرية النظم وبعض المبادئ اللغوية لمدرسة لندن (دراسة تحليلية)، ص 31 .

[4] حسام البهنساوي ، أنظمة الربـط (دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة و النظرية التوليدية التحويلية)، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ط1، 1423هـ . 2003م، ص 8.

[5] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 213.

، بل قد تكون أيضا سلبية ، ولا يهم سلبيتها طالما أن المقصود بالعلاقة بين عنصرين هو تحديد موقف كلّ منهما بالنّسبة للآخر ، في ظلّ اعتبار معين »[1] .

ـ **الإحالة** :هي « إشارة الدّال إلى المدلول بصورة ما من صور اللفظ ، وهذه الإشارة الذهنية متنوعة و متعددة ، فمنها إعادة الذكر و الضمير و الإشارة و الموصول و (ال) و الوصف »[2].

ب ـ قرينـــة الرتبـــة : قال الجرجاني : « والواضع كلامه على المجازفة في التقديم والتأخير ... زائغ عن الصّواب متعرِّض **للتَّلبيس والتَّعمية** »[3]، ولقد ربط د. تمام بين الرتبة والمعنى حيث قال عن الرتب المحفوظة « **لو اختلت لاختلال التركيب باختلالها ، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها** ... »[4] ، وبذلك تعد الرتبة مؤشّرا على أمن اللبس حيث تحفظ مراعاتها اختلال معنى التركيب ، ويظهر ذلك أكثر مع المبنيات التي يشترط معها حفظ الرتبة ولا ترخُّص في الشرط إلا لوجود قرينة أخرى تمنع اللبس ،فإذا قلت: (ضرب موسى عيسى) علم بالاعتماد على الرتبة أن موسى هو الفاعل وعيسى هو المفعول ، وذلك بالاعتماد على مجرد الترتيب ويكون التركيب موضع لبسٍ إذا كان قصد المتكلم أن يكون الضّرب صادرا من عيسى، إلّا أن تقوم قرينة حالية على أمن اللبس ،ولا يكون ذلك في مثل قولك:(أكلت الكمثرى سلمى) لمعرفة الفاعل من المفعول بقرينة عقلية.

ومن شواهد تحكم الرُّتبـــة في أمن اللبس قوله عز وجل :

﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾ [الأنعام من 158].

يذيِّل د. تمام الآية الكريمة مبيِّنا دور الرُّتبة بقولـــه : « إذ يجب تقديم المفعول به نفسًا على الفاعل إيمانها؛لأنّ الفاعل لو تقدّم لعاد الضّمير الذي فيه على متأخِّر لفظًا ورتبةً ... والحقُّ أنَّ الفاعل في هذه الآية وضع موضعًا لا يمكن معه تقديم أو تأخير مع فصل بين المفعول به وصفته ، أما عدم إمكان التقديم فلما مر من عود الضمير على متأخر ، وأما التأخير مع الفصل الذي يأتي الفاعل بحسبه بعد انقضاء صفة المفعول به نفسا من الطول بحيث

[1] جلال شمس الدّين ،الأنماط الشكلية لكلام العرب نظرية وتطبيقا دراسة بنيوية ، 177/1.

[2] تمام حسان ، اجتهادات لغوية ، ص 53.

[3] عبد القاهر الجرجاني ،أسرار البلاغة ،قرأه و علق عليه : محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، ط1، 1412هـ . 1991م ، ص 73.

[4] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 207.

تضعف العلاقة الإسنادية والسياقية بين الفعل و الفاعل تأمل ما يعود إليه التركيب عندئذ إذ يكون على الصّورة الآتية : [يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خير إيمانها]

ومن ثم يمكن القول إنه لا يمكن أن يتغير تركيب الكلام في هذه الآية على رغم ما فيها من الفصل بين الموصوف وصفته ـ وما أحسنه وما أوجبه ! »[1] .

ج ـ قرينـــة التّضام : من سبل أمن اللّبس أن يجري التّركيب وِفْقَ مطالب التّضام ، فلا يعمل فيه تقديم أو تأخير ،أو فصل أو حذف إلا بما يبعده عن التّعقيد والفَساد ، فإنْ حاد عن تلك المطالب كان الوصول إلى المعنى عَسِرا يتطلّب تقليب النّظر وإمعَان الفكر ، ومن شواهد ذلك قول الشّاعر[2] :

ومَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكاً أَبـُو أمِّهِ حيٌّ أبـُوهُ يُقَارِبُـهْ

لقد أخلَّ الفرزدق بمطالب الرُّتبة والتَّضام ، فكان قولـــه« ممَّا وصفوه بفسادِ النَّظْمِ أَو عَابُوه من جهةِ سُوءِ التَّأْلِيفِ ، أنَّ الفَسَادَ والخَلَلَ كانا من أنْ تَعَاطَى الشَّاعر ما تعاطاه في هذا الشّأن على غير الصّوابِ ، وصنعَ في تقديمٍ أو تأخيرٍ ،أو حذفٍ وإضمارٍ ،أو غير ذلك **مما ليس له أن يصنعه ، وما لا يسوغُ ولا يصحُّ على أصول هذا العلم** »[3] ، وما كان للفرزدق أن يصوغ بيته على منوال هذا النّظم الذي خالف فيه أصول العلم التي تقتضي خلاف ذلك لغياب القرينة التي تبرِّئُه من التّعقيد والفساد . ومردّ ذلك كلِّه إلى ضعف السّبك فيه للأسباب التالية[4] :

ـــ الفصل بأجنبي بين المبتدأ (أبو أمّه) والخبر أبـــــوه على عكس مطالب التّضام بالوصل .

ـــ الفصل بين الموصوف (حي) وصفته الجملة يقاربه على عكس مطالب التضام أيضا .

ـــ تأخير المستثنى منه (حي) على المستثنى (مملك) على عكس مطالب الرتبة .

[1] تمام حسان ، البيان في روائع القران ، ص 94. 95.

[2] الفرزدق ، الديوان ، شرحه وضبطه وعلق عليه : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ،لبنان ، ط1، 1407هـ . 1987م ، 108/1.

[3] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 83. 84.

[4] تمام حسان ، مقالات في اللغة والأدب، 2/ 183.

4 ـ قرينـــة السّياق : هي : « ما يكشف السّياق من قيود تركيبية أو أشراط إفادة أو هما معا »[1] ، فالتركيب يمثل متوالية تترابط فيما بينها ، فتكون سياقا ذا معطيات موجهة يشير بعضه إلى بعض ، ويمثل د. تمام لذلك بقول الشّاعر[2]:

أنا ابن أُباة الضَّيم من آلِ مَالِك وإنْ كانت مالكٌ كرام المعادن

حيث يتم بالاعتماد على معطيات السياق تحديد معنى (إنْ)،« **إذ يمتنع أن تكون نافية لئلَّا يقع البيت في التناقض ولا شرطية لئلا يقع في تحصيل الحاصل ، إذ لا يقال : زيد كريم وإن كان جوادا ، فلم يبق إلا أن تكون إنْ مخففة من الثقيلة ويستقيم المعنى** ... »[3].وبذلك فاللبس الذي وقع نتيجة تعدد احتمال معنى (إنْ) تُغُلِّب عليه باعتماد قرينة السّياق التي صرفت المعنى عن النّفي والشّرط .ومن شواهد أمن اللبس اتكالا على قرينة السّياق في النّص القرآني قوله تعالى :

﴿ قَال عِلْمُهَا عِنْد رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ۞ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا ﴾ [طه 52.من 53]

جاء في تفسير القرطبي « الذي في موضع **نعت** لربي أي لا يضلُّ ربي الذي جعل ، ويجوز أن تكون **خبرا** ابتداء مضمر أي هو الذي ، ويجوز أن يكون **منصوبا** بإضمار معين»[4]، ويرى د. تمام أن قرينة السّياق صرفت المعنى عن المفعولية إلى التبعية بالنسبة للموصول ،«فلقد فصل الفعل المنفي (ينسى)بين لفظ (ربي) ونعته وهو الذي فجعل هذا الموصول من حيث التركيب كأنه مفعول (ينسى)،ولكنّ قرينة السّياق حالت دون هذا الفهم ودون أن يكون الذي في محلّ نصب،وأكَّدت كونه نعتا للفظ (ربي) في محل رفع ، ومعنى حيلولة قرينة السِّياق دون فهم المعنى على المفعولية أنَّ المعنى لا يستقيم معها عند ذلك سيؤول إلى لا يضلُّ ولا ينسى ذاته »[5] .

[1] تمام حسان ، البيان في روائع القران (المقدمة) .

[2] أباة : ج آب . كقضاة و قاض اسم فاعل من أبى يأبي أي امتنع . الضيم : الظلم . مالك : اسم قبيلة الشاعر . كرام المعادن : كريمة الأصول شريفة النسب . ينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، 1/ 263.

[3] تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب 67/2.وينظـــر: البيان في روائع القرآن ، ص8.

[4] عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمنَّه من السنة و آي الفرقان ، 14/ 78.

[5] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص209.

5 ـالقرائن الخارجية (المقام): من الوارد أن يستكمل التركيب كلّ القرائن اللّغوية، ومع ذلك يبقى مُلبِسًا لا يُفصَلُ في معناه إلّا بمعونة معطيات المقام ، فتكون إفادة المقال عاجزةً على بيان المعنى، ويمثّل د. تمام لذلك بمقولة الخوارج (**لا حكم إلا لله**) التي فصل فيها علي بن أبي طالب (**رضي الله عنه**) بين المعنى الحرفي المطلق وبين المعنى المقامي المقيّد ،فهي من حيث معناها الحرفي (**كلمة حق**) ، وأما من حيث معناها المقامي فقد (**أريد بها باطل**) ، وقد صاغ عبارته في ضوء ما عنَّ له من القرائن الخارجية[1].

ومحصولُ النَّظر أنَّ د. تمّام حسّان أولَى مسألةَ اللّبسِ في اللّغة العربية عنايةً خاصَّة، إيمانًا منه بأهميَّة هذا المبحث من مباحث الدّلالة،وقد انتهى به الاجتهادُ إلى تقديمِ تصوُّرٍ واضحٍ للمسالكِ التي يتسلَّلُ منها اللَّبس إلى التّركيبِ العربي ،وبالموازاة معهَا السُّبُـل التي بها يتحقَّق أمنُ اللَّبسِ، محاولًا ضبط المسألة من خلال استحضار جُملة القرائن التي يتضمنّها المقـال،ومعها جملة القرائن التي يفيد بها المقـام ،مركِّزا على هذه الأخيرة التي لا يخفى خطرُها في توجيهِ المعنى وجهةً مخصوصةً ترفعُ عنـهُ اللَّبس و تبرِّئـه مِنَ الاحتمـال .

[1] ينظر : مقالات في اللغة و الأدب ، 2/ 185 .

خاتمـــــــــة

وبعدُ ، هذه النقطةُ القَافلــة من جولــة النّظر في **الدَّرس اللِّسانيِّ عند تمّام حسّان** ،كان فيها تفكير هذا العلَم المركــزَ الذي تنطلق منــه و تؤوبُ إليه كلُّ الآراء التي حفَل بها البحثُ عبر مباحثه وفصوله ؛إمّا موافقة وإمَّا مفارقــة ،وهي في الحالتين ذاتُ جَدوى ؛إذ للرّأي في الأُولى التّأييدُ بالتّقليد وله في الثّانيةِ المجاوزة بالتّجديد ، ونرجو أن نكون قد وُفِّقنا في رسم مقاربة صحيحة لآراء د. تمام حسّان بها يكون الوفاء بما وعدَ به البحث في مقدمته ، ومحصول النّظــر نُجمله في النّقاط التّاليــة :

❖ **في عموم المنهج** :

1. تكشفُ مؤلَّفات د. تمام عن سماتٍ هامَّةٍ في تفكيره اللُّغـوي ، أوَّلها أنّها جاءت تنشد غاية غابت عن كثيرٍ من الدَّارسين ، هي ضرورةُ الاهتمام بالمنهج اللّغوي الذي يفضي النَّظر فيه إلى النَّظر في النِّظام اللغوي كلِّه ، وثانيتها أنَّ تفكيره جاء مُنسجمًا ، فعلى الرّغم من تباعُد المسافة الزَّمنيــة ، وعلى الرغم من توافد المناهج اللِّسانية الجديدة فإنَّنا لا نكاد نَظفرُ منه بما يعارض أوّلَه آخرُه إلّا في مسائلَ محدودةٍ ، وثالثة السِّمات أنه وفِّق إلى حدٍّ بعيد في التّوفيق بين الرّافد التّراثي العربي و الوافد اللِّساني الغَــربي ؛حيث قام تفكيره على الدّعامتين جامعًا بين الأصالة و الحداثة .
2. أقام تفكيره على فكرة النّظام فجاء شموليا ينظر في اللّغة عبر مستوياتها المختلفة ، فلم يهتم بمستوى دون غيره ، ولم يُغفِل العلاقة بينها ،وبذلك كان تَصوُّره غير مُجَــزِّءٍ ولا مغيِّبٍ وتلك غاية منهجيَّة هامَّة .
3. إذا أردنا أن نصف د. تمام حسّان في كلمة قلنا : إنّه لغوي البدائل ، فما انفك يجتهد وبالاجتهاد تمكَّن من مُجاوزة الجرحِ و التّعديلِ إلى الطّرح و التّبديل ، وهي سمةٌ بارزةٌ لا تخفى علَى النّاظر في هذا التّفكير، ومبعث ذلك كلّه فكرة وقرت في النّفس مؤدَّاها أنَّ كلَّ نقدٍ موجَّــه إلى التُّراث اللُّغوي العربي لا حظَّ له من الأخذ ما لم يأتِ مشفوعًا ببديلٍ يحمل في ذاته الحُجَجَ الكافية مسوِّغات للتَّجاوز ، وحُجَجًا أقوى منها محفِّــزاتٍ على التّمثُّل في ميدان النّظر و الإجـــــراء على حدٍّ سواء .
4. تُعد المواءمة بين زوجِ (المبنى / المعنى) النُّقطةَ المنهجيَّةَ التي استصحبها في وصف النّظام اللّغوي صوتًا وصرفا و نحوًا و دلالةً ،وقد جعله ذلك يسلَم من كثيرٍ من الهفَوات التي أوقع فيها عدم الموازنة بين طرفي هذه المعادلة،من خلال تَغْلِيبِ أحدهما و تَغْيِيبِ الآخر أثناء فحص اللغة وصفًا تحليلًا .
5. المعيارية عنده هي خلاصة عيوب التُّراث اللُّغوي عامَّة و النَّحوي خاصَّة ، فلقد كان من عيوب منهج النُّحاة العرب أن جعلوا المعيارَ سلطةً على الاستعمال،جعلوا عرف النُّحاة (وهــو عرف خاص

)متحكِّما في عرف المجتمع (و هو عرف عام)،وكلّ ذلك لأنّهم لم يضبطوا العلاقة بين(النّظام / السِّياق)، حيث إنَّ إصرار النِّظام لا يقابله دائمًا إقـــرار السِّياق ،لأنَّ الأوّل مناطُه الثّوابت والثّاني ذا صفة حركية مفتوحة انفتاحَ الاستعمال .

❖ **في الأصوات :**

6. اتَّفق مع المحدثين في وصفهم للقاف والطّاء ، واختلف معهم في التّعليل حيثُ رجَّح أنَّ السَّبب الذي دفع سيبويه و تابعيه إلى القول بجهرها هو وقوعهم تحت سُلطان القاعدة القياسيَّة بأنَّ كلَّ صوت من أصوات القلقلة صوت مجهور، فكان ذلك علَّة حُكْمهم .
7. تُنسب إليه أوليَّــة استنباط موازين التَّنغيم ،وقد ذكر أنَّه استنبطها بادئَ الأمر من لهجة عدن ثم قام بالتّعديل على اللّغة العربية الفصحى فكانت النتيجة أنَّ اللغة العربية تجري على ستَّــةِ موازين تنغيميَّة هي : (النّموذج الإيجابي الهابط ،والنّموذج الإيجابي الصّاعد ،والنّموذج النّسبي الهابط ،والنّموذج النسبي الصّاعد،و النّموذج السّلبي الهابط ، والنّموذج السّلبي الصّاعد) وهي موازين أساسها الجمع بين الشّكل و المعنى وقد ربـــط كلَّ نوعٍ بالهيكليَّــة الجُمَلِيَّـــة التي يظهرُ فيها .

❖ **في الصّرف :**

8. نظر إلى المستوى الصّرفي ضمن فكرة النّظام حيث جاءت الأُسُسُ الثَّلاثـة : مباني التقسيم ـ مباني التصريف ـ العلاقات معبِّرَةً عن رؤيَــة واضحةٍ وعلى منهجٍ مُؤَسَسٍ قِوَامُه الجمعُ بين المباني و المعاني ، وقد كان هذا التَّصور محطَّ استحسانٍ عند البعض ومحطَّ نقدٍ عند البعض الآخـــر.
9. قدَّم مفهومًا للمورفيم يعدُّ من أشملَ التَّعريفات التي قدِّمت لهذا المعطى اللِّساني ، كما فرَّق بدقّــة بين اصطلاحات ثلاثة هي : الباب و المورفيم و العلامة وضبط العلاقة بينها ضبطًا واضحًا .
10. الصّيغ عنده مبان فرعيَّــة أصولها مباني التّقسيم التي تتمايز بها أقسام الكلم ، وهي جمهرة من العلامات التي لا حَصْرَ لها ، وهي أيضا علامة دالَّة على المورفيم .
11. أكّد على ضرورة التّمييز بين الصّيغة و الــوزن ، حيث رأى أنّهما متقابلان ، ذلك أنّ الصّيغة مبنى صرفيًّا تُقاس عليه الكلمة في بُعدِها النَّظري ، بينما الـــوزن هو المبنى الصَّوتي الذي تُقاس عليه الكلمة في بعدها الاستعمالي .

12. اقترح بديلًا عن أصل الاشتقاق رافضا النّظر المسألة على هدي مقولة الأصل و الفرع في الصّيغ ، معتبرا ذلك خارجًا عن المنهج اللُّغوي السَّليم ، والصَّواب عنده الانتفاع بطريقة علماء المعاجم ، فنعتبر أصل الاشتقاق هو المادة المعجمية للكلمة ،وقد أدّى ذلك إلى تغيير بعض المفاهيم كالجامد و المشتق وتصنيف الكلمات على هذا الاعتبار.وهو رأيٌ سبق أنْ قال به بعضُ علماء الأصـــول .

13. اقترح بديلًا عن القِسمة الثُّلاثيّــة للكلم العربي التي كان إجماع القُدماء على هيكلها العام ،ولكنَّهم اختلفوا في تصنيف بعض المفردات ،ومن المسوِّغات التي ساقَها لإعادة التَّقسيم عن طريق الإخراج أنَّ القسْمةَ الثُّلاثيَّةَ قاصرةٌ عن دراسة تعدُّد المعنى الوظيفي دراسةً شاملةً ، ولا يكون ذلك إلَّا في ضوء القسمة السّبـــاعية التي تقف فيها الصِّفة و الضَّمير و الخالفة و الأداة أقسامًا مستقلّةً.

❖ **في النّحـــــو :**

14. جاءت آراؤه مقـرَّة بمرجعيتها للمدرسة الوصفية البنيوية ، التي تعترف بالكلام مسرحًا للملاحظة و ميدانًا للوصف ،فأقرَّ بالصَّوغ القياسيِّ ظاهرةً من ظواهرِ الاستعمال الفعلي ، و معياريته معترفٌ بها انطلاقًا من مصدرها الذي هو المتكلم .

15. اعتبر القياس النّحوي بادئ الرَّأي خاضعًا لمنطق أرسطو ، ثم عَدَلَ عن رأيه فنفى التَّأثر عن النَّحو العربي ،مصرِّحا بأنَّ التَّأثُّــر قد حصل بعد تأسيس البِنْيَة واكتمال الصّرح،وبطريقة كان أصول الفقه واسطةً فيها .

16. يعتبر القياس نقطةَ خلافٍ أساسيَّةٍ بين الوصفيين والتّوليديين ، ذهب الفريق الأوَّل إلى الثَّورة عليه مُعتبرًا إيَّاه خارج اهتماماتِ البحث اللُّغـوي ، وجدّد الفريق الثّاني الدَّعوة إليه وعدَّه ركنًا ركينًـا في دراسة اللُّغة تحليلًا و تفسيرًا .

17. التَّمييز بين نوعي القياس : الصّوغ القياسي و القياس النَّحوي أعطى فهمًا جديدًا لفكرة القياس في ضوء ثنائيَّتي : اللغة و الكلام و التّزامنية و التّعاقبية التي تقرُّها المدرسة الوصفية .

18. لا تفهم نظرية تضافر القرائن إلَّا وفق مبدأي التّضافر و التّرخُّص ، وهما مبدآن صاغتهما قاعدةٌ لغوية عامَّـــة هي أمنُ اللَّبس؛ فهو شرطُ التَّضافر ومُتِيح التّرخّص .

19. ـ يخلطُ كثيرٌ من الباحثين بين اكتشاف القرائن وبين منهج الجمع بين القرائن ، فينفون عن النّظرية جديدها ويركنون إلى القول : ليست النّظرية إلَّا جمع متفرِّق في نُصُوص التّراث .

20ـ ظلّت نظرية العامل عصيَّة على التجاوز ، وما اعتبره د. تمام حسّان تجاوزا لم يكن له ذلك لأنّ النَّظريَّة لا تقدِّم الكفاية التَّفسيرية التي قدَّمها نظام العوامل ، وقد كان للنّظرية التَّوليدية التَّحويلية أثرها في التَّمسك بقواعد الإعمال في التركيب اللّغوي .

21ـ فارقت النّظرية جهودَ التّيسير وإنِ التقت معها في المنطلقات العامَّة ،حيث اتّجه د. تمام حسَّان إلى العُمق في نظرة توسُّعية تبعِدُها عن مقتضيات التّيسير وشروطه .

22.اعتمد د.تمام القرائنَ المعنوية و المبنوية موائزَ بين الجمل ، فانتهى به التّقسيم إلى أربعة أقسام من حيث المبنى ، و ثلاثة أقسام من حيث المعني .

23.استحدثَ مجموعة من المصطلحات كجملة **الحفز** ،وجملة **الكبح** ،وجملة **السّؤال** ، وجملة **الشّرط الوجودي** ،و **الإخالة** ،و حكاية الصّوت و غيرها.

24.فصل بين جملة الإغراء و جملة التّحذير،حيث جعل الأولى جملةً طلبيَّة حافزةً ،والثّانية جملةً طلبيةً كابحةَ .

25.يعتبر د .تمام من الأوائل الذين عالجوا فكرة الزَّمن بطّريقة منهجيَّة خاصَّـة ،فقدَّم لنا ست عشرة جهةً يدلّ عليها **الفعل** ، منها تسع للماضي هي: (البعيد المنقطع ، والقريب المقطع ، والمتجدِّد، والمنتهي بالحاضر ، والمتَّصل بالحاضر ، والمستمر ، والبسيط ، و المقارب ،و الشّروعي)،و ثلاث للحال هي (:العادي ، والتجدُّدي ،والاستمراري)،ومنها أربعٌ للمستقبل هي:(البسيط ،و القريب ،و البعيد والاستمراري)

26.اعتمد في تحديد الفروق الزّمنية للفعل انطلاقا من تقسيم الجملة باعتبار الخبر و الإنشاء .وتوصل إلى فروقٌ دقيقة ، أهمها أنّ دلالة الصِّيغة على الزَّمن في الجملة الخبرية المثبتة و المؤَكَّدة لا فرق بينهما في نظام الصّرف أو في نظام النّحو .وأنّ الجملة الاستفهامية هي الوحيدة من بين الجمل الإنشائية التي تتوافق فيها دلالة الصِّيغة صرفيًّـــا ونحويًّـــا على طول الخطِّ ،ولم يغْفل جملة القرائن المقالية والحالية التي ترشِّح الدّلالات الزّمنيَّـــــة إلى جهاتها المحدّدة .

❖ **في الدّلالـــــــة :**

27.منهج الدّلالة عند تمَّام حسَّان قائم على الأسس التي أرستها المدرسة الانجليزية ، جاعلًا مباحثَـةَ المعنى الغايـةَ من كلّ دراسة لغويَّة ،ناظرًا إلى اللُّغة من حيث هي ظاهرةٌ اجتماعيَّـةٌ ،مستنِدًا إلى فكرةِ السِّياقِ وخطَّة التَّشقيـــقِ منهجًا في التَّعامل مع احتمالاتِ المعنى وتعدُّدِ الدَّلالات .

28. معالجة البلاغيين لفكرة المقام ومعالجة فيرث له ،تصدران عن اختلاف في المنهج ، حيث كان طموح أهل البلاغة متطلِّعا إلى معارج الحُسن و البيان ،وهو مطلب جماليٌّ فنيٌّ ، أمّا الثّـانية فكانت تهدف إلى بناء نظرية دلاليَّة غايتها الفهم و الإفهام .

29. نظر د . تمام إلى فكرة المقام في البلاغة العربية في ضوء نظرية فيرث السِّياقية ، ولم يكن منهجه في ذلك إسقاط المعطيات الحديثة على مقولات البلاغيين ،بل كان يرمي إلى توفيقٍ معرفيٍّ بين الوجهتين و الاجتهاد في تصنيف الماجريات المختلفة ، ومن أهم النّقاط التَّقييمية للبلاغة العربية من وجهة نظره :

ـــ اعترف بسبق البلاغيين إلى مصطلح سياق الموقف ،وذلك ما أفصحوا عنه في عبارة (لكلِّ مقامٍ مقالٌ) . بيد أنَّـه تحفَّظ بادئ الأمر في استخدام مصطلح المقام ، ثم ارتضاه مقابلًا اصطلاحيا مع تعديلٍ مَفهوميٍّ ، قِوامُه التَّوسُّـــع في مشْمُولاتـــه .

ـــ رأى أنَّ المقام كما فهمه البلاغيون حالة ثابتَـةٌ ، ويقصد بالثّبوت عدم مجاراة المقام للتَّغير الحاصل زمانيًّا ومكانيا ، وبذلك تحدَّثوا عن مقامات خاصَّة وجعلوا المقال تبعًـا لهـــا .

ـــ اجتهد د. تمام في تصنيف عناصر المقام وفصَّل القول فيها ، وأفاض في تطبيقها في كتابه البيان في روائع القرآن ، فكان بذلك جامعًا بين التّنظير و التّطبيق .

30. اهتم بمسألة اللبس من حيث هي مسألةٌ مهمَّة من مسائل المعنى ، وقدَّم تصوُّرًا واضحًا لمسالك اللَّبس في اللُّغة العربيَّة ، ثم قدَّم بالمُوازاة تصوُّرا واضحًا لسبل أمنِـــه ، ممثّلا بشواهدَ من آيِ القُرآن الكريم ، الذي يعتبر أوفى النُّصوص تقديمًا للقرائن الموجِّهة للمعنى وجهةً مخصوصةً تبرّئ من اللّبس وتحقِّقُ البيـــانَ .

الفهارس العامة

﴿ كُلَّما أضَاءَ لَهُم مَّشَوا فِيه ﴾ [البقرة من20]..... 201.

﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَ جِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللهَ عَدُوٌّ للكَافِرِين ﴾ [البقرة 98]..... 28

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة من 143].....453. 454

﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَ الصَّلاةِ الوُسْطَى وقُوموا لله قَانِتِينَ ﴾ [البقرة 238].....26ـ453

﴿ يُؤْتِي الحِكْمَةَ مَنْ يَشَاء ﴾ [البقرة 269] .....304ـ .322

﴿ يَا أَيُّهَا الذِّين آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حقَّ تُقَاتِه ولَا تموتُنَّ إلَّا وَ أَنْتُمْ مُسْلِمُوَن ﴾ [آل عمران 102].....439

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ [النِّساء 43].....455

﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْهِمْ و اذْكُرُوا اِسْمَ اللهِ عَلَيهِ ﴾ [المائدة من4] 457

﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة من 89] 453

﴿ ما جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَاحَامٍ ولكِنَّ الذِّينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [المائدة 103.] 438

﴿ ءأنْتَ قُلْتَ للنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَ أُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ الله ﴾ [المائدة من 116].....324..352

﴿ وَلَا تَسُبُّوا الذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَـدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام من 108] 452

﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَه ﴾ [الأنعام من 124]..... 202.

﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾
[الأنعام من 158] 474

﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ۞
أَهَؤُلَاءِ الذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالهُم اللهُ بِرَحْمَةٍ [﴾ الأعراف 48. من49] 447

﴿ سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ الذِينَ كَذَّبُوا بآياتنا وأَنْفُسَهُم يَظْلِمُونَ ﴾[الأعراف177] 200

﴿ ويَصْنَعُ الفُلْكَ وكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْه ﴾ [هود من 38]..... 321

﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَ إِخْوَتِهِ آيَاتٌ للسَّائِلِين ۞إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَ أَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ
إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يوسف 7 /8] 323. 448

﴿ لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّـهِ ﴾ [يوسف 24]..... 27 . 448

﴿ قالوا تالله تَفْتَأُ تَذْكُر يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الهَالِكِينَ ﴾ [يوسف من85].... 324

﴿ أو يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فإنَّ ربَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [النَّحل 4] ..... 249.

﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾ [النَّحل من 61] 321

﴿ فأذاقها اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ وَ الخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ [النَّحل 112] 26

﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف 5] .....199 ـ 200

﴿ قال عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي ولا يَنْسَى۞ الذِي جَعَلَ لَكُمْ الأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا ﴾ [طه 52.من 53] 476

﴿ قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه من 63] 319

﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ البيِّناتِ وَ الَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ [طه 72].....447

﴿ أَهَذَا الّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾ [الفُرقان 41].....323

﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ الجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ ﴾ [الشُّعراء 149].....439

﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشُّعراء 195] 251

﴿ أَنَاْ آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَّقَامِكَ ﴾ [النَّمل 39].....449

﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَواتِ وَ الأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ﴾ [النَّمل من 60] 447

﴿ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِم أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ [يس 35].....446

﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ءَانَــاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الأخِرَةَ ويَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّــه ﴾ [الزُّمـر من 09]..317

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الذِينَ يَعْلَمُوَن وَ الذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر 9] .....317.

﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُم اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَكُمْ فِي العَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزُّخرف39].....201

﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَ لَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ [الممتحنة من 10] 170

﴿ والملَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التَّحريم من 4] 322

﴿ فانْطَلَقُوا و هُمْ يَتَخَافَتُونَ ﴾ [القلم 23] 120

﴿ قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ ﴾ [القلم 28].....453

﴿ فَهَل تَرَى لَهُم مِنْ بَاقِيَة ﴾ [الحاقَّة8] 198

﴿ فَإِذَا بَرِقَ البَصَر❁ وَخَسَفَ القَمَر❁ وَجُمِعَ الشَّمسُ والقَمَر ❁يَقُولُ الإنْسَانُ يَومَئِذٍ أَيْنَ المَفَرُّ﴾
[القيامة 7 . 8 .9 . 10] 130

﴿ و التِّينِ وَ الزَّيْتُونِ❁ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ [التِّين 1 .2].....264 .....

فهرسُ الأحاديثِ النَّبوية الشَّريفة

(مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ . كَانَ كَصِيامِ الدَّهْرِ) 319

(أَمَا إِنَّكُمْ سَتَرَونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ ، لا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ ، فَإِنْ اِسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا).....456

فهرس الآثـــــار

لَقَدْ عَلِمْتُمْ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ قُلْ :(لَا وَ عَافَاكَ اللهُ).....456.

(مَا كَانَ رَسُولُ ﷺ يَسْرُدُ كَسَرْدكم هَذَا ، ولَكِنْ كَانَ يَتَكلَّم بِكلام فصْلٍ ، يَحفَظُه من جَلسَ إليه) .. 240

(أيُّها النّاس عليكم بديوانكم ـ شِعْرِ الجَاهِلِيَّة فإنَّ فيهِ تَفْسِيرَ كِتَابكم ، ومعانِيَ كلامكم) 249

(كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بها بَاطِلٌ) 477

(حدِّث النّاسَ مَا حَدَجُوكَ بِأَبْصَارِهِمْ ، وأَذِنُوا لَكَ بِأَسْمَاعِهِمْ ، وَلَحَظُوكَ بِأَبْصَارِهِمْ ، وَإِذَا رَأَيْتَ مِنْهُمْ فَتْرَةً فَأَمْسِكْ).....426

ـ ء ـ

خَـاطَ لي عَمْرو قبـــاء ليتَ عَيْنَيْـهِ سَـــوَاء 460

ـ ب ـ

يا أوسط النَّاس طُرًّا في مفاخرهم وأَكْـرَم النَّاسِ أمًّا برَّةً و أبَا 454

ومَا مِثْلُهُ فِي النَّـــاسِ إِلَّا مُمَلَّكاً أَبُـو أمِّهِ حيٌّ أبُـوهُ يُقَارِبُـــهْ .....475.

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وذُو الشَّيب يَلعبُ ..... 126.

فمَنْ يَكُ أَضْحَى بالمدِينَةِ رَحْلُـــهُ فَإِنِّي وَقَيَّـــارُ بِهَا لَغَرِيـــبُ 322

أَبْرَزُوهَا مِثْـــلَ المَهَـاةِ تَتَهَادَى بَيْنَ خمَس كَـــوَاعِبٍ أَتْـــرَابِ 126

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَـــا ؟ قُلْتُ بَهْـرًا عَدَدَ البِّحَارِ و الحَصَى و التُّرابِ 324/ 472

ـ ت ـ

خبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلغِيـــاً مقالةَ لِهَبِيٍّ إذا الطيـــرُ مرّت 323

ـ ر ـ

ولا يكون اسم زمـــــانٍ خبرا عن جثَّـــــة ، وإن يفد فأخبِرا 269

ـ ف ـ

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانَ لم يدعْ من المال إلا مسحتًا أو مجلَّفُ 318. 461

ـ م ـ

همو وسط يرضى الأنام بحكمهم إذا نزلت إحدى اللَّيالي بمعظم 454

يا أيُّها العطّـار أعْرِب لنا عن اسم شيء قـلَّ في سَوْمِكَ 460

تراه بالعينيـن في يقظـه كما يـرى بالقلب في نومــك ..... 460.

ــ ف ــ

أدنَاهُ غَيْنٌ خَـــــــاؤُهُ وَ القَافُ أَقْصَى اللِّسَان فَوْقَ ثُمَّ الكَـافُ 88

ــ ل ــ

تحَنَّنْ عَلَيَّ ـ هـــــــداك المليكُ ـ فَإِنَّ لكلِّ مَقَـــامٍ مَقَـــالَا .....421.

هناء وتسليـــــم تلا يوم أنســـه نهاية مسؤول ، أمان و تسهيل 395

وليلٍ كَمَوْجِ البَحْـــرِ أَرْخَى سُدُولَهُ علي بأنـــواع الهُموم ليبتلي 324

ــ ن ــ

أنا ابن أُباة الضَّيم من آلِ مَالِك وإنْ كانت مالكٌ كرام المعادن .....476.

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكاً قَرِدًا كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَة السَّفَنُ ..... 249.

وليسَ الخُلْـدُ مَرْتَبَـــــةً تُلَقَّى وتُؤْخَـذُ من شِفَـــاهِ الجَاهِلينَـا ..... 12.

ولكـــنْ مُنْتَهَى همَمٍ كِبَـــــارٍ إذا ذَهبَتْ مَآثِرُهَـــــا بَقِينَـــا

وآثارُ الرِّجَـــــالِ إِذَا تَنَاهَتْ إلى التَّارِيـــــخِ خيرِ الحَاكِمينَـا

وأخْذُكَ مِنْ فَمِ الدُّنْيَا ثَنَـــــاءً وتَرْكُكَ في مَسَامِعِـــهَا طَنِينَـا

نَحَنُ الأُولَى فَاجْمَعْ جمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُـــــمْ إِلَيْنَـــــا 323

المصدر اسم ما سوى الزّمان من مدلولي الفعـــل كأمن من أمن 354

❖ **المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم .**

ـ أ ـ

ـ إبراهيم أنيس

1. ـــــــــــ ، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط6، 1978م .
2. ـــــــــــ ، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د. ط ، 1997م .
3. ـــــــــــ ، الأصوات اللغوية ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، مصر ، د. ط ، د . ت .
4. ـــــــــــ ، اللغة بين القومية و العالمية ، دار المعارف ، مصر ، د. ت .
5. ـــــــــــ ، موسيقى الشعر ، مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة ، ط2، 1952م .
6. ـــــــــــ ، في اللهجات العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية،،القاهرة ، د.ط ، 2003م .

ـ إبراهيم السامرائي

7. ـــــــــــ ، ـ الفعل زمانه و أبنيته ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2، 1980 م .
8. ـــــــــــ ، من سعة اللغة العربية ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1414هـ . 1994م .
9. **إبراهيم الدوسري** ، شرح المقدمة الجزرية ،دار الحضارة ، الرياض ، ط1، 1425هـ . 2004م.
10. **إبراهيم مدكور**، في اللغة و الأدب، دار المعارف، سلسلة إقـــراء، 1970م .
11. **إبراهيم مصطفى** ، إحياء النحو ، القاهرة ،تقديم : طه حسين ، ط2 ، 1413هـ . 1992م .

ـ ابن الأثيـــــر(مجد الدين ت 606هـ) ،

12. ـــــــــــ ، جامع الأصول في أحاديث الرسول ، جزء:11. ، تحقيق : عبد القادر أرناؤوط ، مكتبة دار البيان ، ط1، 1389هـ . 1969م .
13. ـــــــــــ ، المثل السائر في أدب الكاتب و الشّاعر ، قدمه وعلق عليه : أحمد الحُوفي وبدوي طبانه ، ق1، دار نهضة مصر للطبع و النشر ، القاهرة ، د .ط .
14. . **أحمد البايبي** ، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية ـ دراسة لسانية في الصّواتة الإيقاعية ،جزء :1 ، عالم الكتب الحديثة ، الأردن ، ط1 ، 2012م .
15. **أحمد الحملاوي** ، شذا العرف في فن الصَّرف ، خرَّج شواهدَه ووضع فهارسه :أبو الأشبال أحمد سالم المصري ، دار الكيان ، د.ط ، د. ت .

. ـ أحمد سليمان ياقوت ،

16. ـــــــــــ ، ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقها في القرآن الكريم ،شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض ، ط1، 1981م .

17. ـــــــــــــــ ، دراسات نحوية في خصائص ابن جني ،دار الناشر الجامعي ، الإسكندرية ، ط1، 1980م .
18. **أحمد شوقي** ، الشّوقيات، مجلد 1، دار العـــودة ، بيروت ، 1983م .
19. **أحمد عبد العزيز دراج** ، الإتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية ، مكتبة الرشيد ناشرون ،القاهرة د. ط ، 1424هـ . 2003م،
20. **أحمد كشك** ، من وظائف الصوت اللغوي ـ محاولة لفهم صرفي و نحوي و دلالي ، دار غريب ، القاهرة ، ،ط1،2007م .
21. **أحمد أبو الفرج** ، المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د. ط. 1966م .
22. **أحمد المتوكل** ، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي) دار الأمان ، الرباط ، 1995 م.
23. **أحمد محمد عبد الدايم** ، قضايا و بحوث في النحو والصرف و العروض للشريف الإسنوي ، مكتبة الألوكة ، القاهرة ، 1423هـ . 2002م .
24. **أحمد محمود نحلة** ، أصول النحو العربي ،دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1407هـ. 1987م
ـ أحمد مختار عمر،
25. ـــــــــــــــ ، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1421هـ . 2001م .
26. ـــــــــــــــ ، دراسة الصّوت اللغوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1418هـ . 1997م .
27. ـــــــــــــــ ، علم الدلالة ، دار عالم الكتب ،القاهرة ، ط5، 1998م .
28. ـــــــــــــــ ، البحث اللغوي عند العرب ،عالم الكتب ،القاهرة ، ط6 ،1988م .
29. **أحمد مومـــن**، اللسانيات النشأة و التطور ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط4، 2008م .
30. **أسامة عبد الله** ، الدُّرر البهية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد ، مكتبة الإيمان ، ط2، 1425هـ . 2005م .
31. **أسعد خلف العوادي** ، سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو و الدلالة ، دار الحامد ، عمان الأردن ، ط1، 1432هـ. 2011م،.
32. **الأشموني** (أبو الحسن نور الدين ت 929هـ)،منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، حققه وشرح شواهده : محيي الدين عبد الحميد ، محمد مطبعة مصطفى بابي الحلبي ، مصر ،ط2 . 1358هـ . 1939م .
33. . **أف . آر . بالمر** ، علم الدلالة ،ترجمة :مجيد الماشطة ، الجامعة المستنصرية ، د. ط ، 1985 م .
34. **ألفة يوسف** ، تعدد المعنى في القرآن (بحث في أسس تعدد المعنى في اللغة من خلال تفاسير القرآن)، دار سحر للنشر ،كلية الآداب ، منوبة ، ط2، 2002م .

35. **الآمدي** (علي بن محمد 631هـ)، الإحكام في أصول الأحكام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1400هـ.

36. **أمين الخولي** ، فن القـــول ، تقديم : صلاح فضل ، مطبعة دار الكتاب المصرية ، القاهرة ، 1996م

ـ ابن الأنباري (أبو البركات ت 577هـ)،

37. ـــــــــــــــــ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، تحقيق : حمودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، 2002 م .

38. ـــــــــــــــــ ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النَّحو ، قدم له و عني بتحقيقه : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، د. ط ، 1377هـ . 1957م . .

39. **أنيس فريحة** ، نظريـــات في اللغـــة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط2، 1981م .

40. **أوغدن و ريتشاردز** ، معنى المعنى (دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية) قدم الكتاب و ترجمه : كيان أحمد حازم يحي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ليبيا ط1، 2015 م .

41. . **أيمن صالح** ، القرائن و النص دراسة في المنهج الأصولي في فهم النص ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ط1، 2010 م

. الاستراباذي (رضي الدين ت 686هـ)،

42. ـــــــــــــــــ، شرح الكافية في النحو ، ج1، دراسة و تحقيق : يحي مصري ، جامعة الملك محمد بن سعود ، ط1، 1417هـ . 1996م .

43. ـــــــــــــــــ، شرح الشافية ، ج 1،حققها و ضبط غريبها و شرح مبهمها : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1402هـ . 1982م .

ـ ب ـ

44. **البحراني(كمال الدين بن هيثم)**، أصول البلاغة ،دار الشروق ، د .ت ، د. ط .

45. **برتيل مالبرج** ، الصّوتيات ، تعريب و دراسة : عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشهاب ، د .ت، د . ط .

46. **برجستراسر** ، التطور النّحوي للغة العربية ، إخراج وتصحيح و تعليق : رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ،ط2، 1414هـ . 1994م .

47. **بوهاس ـ جيوم ـ كولوغلي** ، التراث اللغوي العربي، ترجمة : محمد حسن عبد العزيز ، و كمال شاهين ، دار السلام مصر ، ودار الوعي ، الجزائر ، ط2، 1433هـ . 2012م .

48. **بيار جيرو** ، علم الدلالة ، ترجمة : أنطوان أبو زيد ، منشورات عويدات ، بيروت ـ باريس ، ط1، 1986م.

ـ ت ـ

ـ تمـــــام حسان ،

49. ـــــــــــ ، مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلـــو المصرية ، د.ط ، 1990م .
50. ـــــــــــ ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ،دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط4،1421هـ . 2001م
51. ـــــــــــ ، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو ، فقه اللغة ، البلاغة) ،دار عالم الكتب ، القاهرة ، د.ط ،1460هـ. 2000م .
52. ـــــــــــ ، التمهيد في اكتساب اللغة لغير الناطقين بها ،معهد اللغة العربية مكة المكرمة،سلسلة تعليم اللغة لغير الناطقين بها،جامعة أم القرى معهد اللغة العربية ، مكة المكرمة ، د.ط .1404هـ . 1984م .
53. ـــــــــــ ، اللغة العربية معناها و مبناها ، دار الثقافة ، المغرب ، طبعة 1994م ،
54. ـــــــــــ ، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرآني ،دار عالم الكتب ، ط1، 1413هـ . 1993م.
55. ـــــــــــ ، مقالات في اللغة و الأدب ، ج1، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1427هـ. 2006م.
56. ـــــــــــ ، مقالات في اللغة و الأدب، ج2، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1427هـ. 2006م .
57. ـــــــــــ ، اجتهادات لغوية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 2007 م .1428هـ .
58. ـــــــــــ ، الخلاصة النحوية ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1420هـ . 2000م .
59. ـــــــــــ ، خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، دار عالم الكتب ،القاهرة ، ط1 ،1427هـ . 2006م.
60. ـــــــــــ ، مفاهيم و ومواقف في اللغة و القرآن ، دار عالم الكتب ،القاهرة ، ط1 ، 2010م .
61. ـــــــــــ ،الفكر اللغوي الجديد ، دار عالم الكتب ،القاهرة ، ط1، 2011م .
62. ـــــــــــ ، حصاد السّنين من حقول العربية ، دار عالم الكتب ،القاهرة ، ط1، 2012 م.
63. **التهنـــــاوي**(محمد بن علي ت 1158هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون ، الهيئة المصرية العامة ، د . ط ، 1977 م.

ـ التفتازاني (سعد الدين ت 792هـ)،

64. ـــــــــــ ، مختصر التفتازاني ، ضمن شروح التلخيص، ج1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
65. ـــــــــــ ، ، المطول في شرح تلخيص المفتاح ، مصور في المكتبة الأزهرية للتراث ، استانبول ، 1330هـ

ـ ج ـ

ـ الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر ت 255هـ)،

66. ـــــــــــ ، الحيوان، بتحقيق و شرح : عبد السلام محمد هارون ، شركة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط2، 1384هـ. 1965م.
67. ـــــــــــ ، البيان و التبيين ، تحقيق و شرح : محمد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط6 ، 1418هـ . 1998م .

68. **جان كانتينو** ، دروس في علم أصوات العربية ، تعريب : صالح القرمادي ، مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية تونس ، 1966م .

69. **الجرجاني(عبد القاهر** ت 471هـ) ، دلائل الإعجاز ، تحقيق ، محمد عبده و آخرون ، دار المعرفة للطباعة ، بيروت لبنان ، د ط ، 1978م .

70. ـــــــــــــــ، دلائل الإعجاز ، قراءة و تعليق : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، ط5، 2004 م.

71. ـــــــــــــــ، المفتاح في فن الصرف ، تحقيق : محسن بن سالم العميري الهذلي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، 1424هـ

72. .ـــــــــــــــ، أسرار البلاغة ،قرأه و علق عليه : محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، ط1، 1412هـ . 1991م .

73. **ابن الجزري (محمد بن محمد ت751هـ**) ، النشر في القراءات العشر ،ج 1، تصحيح : علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية مصر ، (د.ت) . (د.ط) .

74. **ابن الجزري (أحمد بن محمد بن محمد ت835هـ**) ، شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، ضبطه و علق عليه : أنس مهران ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2، 1420هـ . 2000م .

75. **جلال شمس الدّين** ،الأنماط الشّكلية لكلام العرب نظرية وتطبيقا دراسة بنيوية ، ج1 ،مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ،د . ط ، 1995م .

. ابن جني (أبو الفتح عثمان ت 392هـ)،

76. ـــــــــ ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار،دار الهدى ، بيروت ، لبنان ، ط 3، د. ت .

77. ـــــــــ ، المنصف ـ شرح تصريف المازني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، ط1، 1954م .

78. ـــــــــ ، سر صناعة الإعراب، دراسة و تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، بيروت ، 1413هـ . 1993م .

79. **جوزيف فندريس** ، اللغة ، ترجمة : عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص ، تقديم : فاطمة خليل ،المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، طبعة 2014م .

- ح -

80. **حازم القرطاجني** ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تقديم و تحقيق : محمد الحبيب بن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، ط3،1986م .

81. **حافظ إسماعيل علوي** ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي و إشكالاته)دار الكتاب الجديد المتحدة ، ليبيا ، د. ط ، 2009 م .

82. **حافظ إسماعيل علوي** ، وليد أحمد العناتي ، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات ، حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية ، دار الأمان ، الرباط ، ط1، 1430هـ .2009م ،

83. **حافظ إسماعيل علوي** و احمد الملاخ ، قضايا ابستمولوجية في اللسانيات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، ط1، 1430هـ . 2009م

84. **أبو حامد محمد بن محمد الغزالي** ، المستصفى في علم أصول الفقه ، دراسة و تحقيق : حمزة بن زهير حافظ ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ،د. ط ، 1413هـ .

85. **ابن حزم** أبو محمد علي بن أحمد بن ، الإحكام في أصول الأحكام ،قدم له : إحسان عباس ،دار الآفاق الجديد، بيروت ، 1979م .

86. **حسام البهنساوي** ، أنظمة الربط (دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة و النظرية التوليدية التحويلية)، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ط1، 1423هـ . 2003م .

ـ حسام سعيد النعيمي ،

87. ـــــــــــ ، أصوات العربية بين التحول والثبات ، سلسلة بيت الحكمة ، جامعة بغداد . د .ط ،د.ت .

88. ـــــــــــ ، الدّراسات اللّهجية و الصّوتية عند ابن جني ، دار الرشيد ، العراق ، د .ط ، 1980م.

ـ حسن خميس الملخ ،

89. ـــــــــــ ، التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء ـ التحليل ـ التفسير)، دار الشروق ، عمان ،ط1، 2001م .

90. ـــــــــــ ، نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان الأردن ، ط1، 2001م .

91. ـــــــــــ ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ط1، 2000م .

92. **حسن طبل** ، علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل و تقييم ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، مصر، ط2، 1425هـ . 2004م .

93. **حسين رفعت حسين** ، الموقعية في النحو العربي (دراسة سياقية)، تقديم : تمام حسان ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1426هـ ، 2005 م ،.

94. **أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري** ، صحيح مسلم (المسمى المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم)،نَظر : محمد الفاريابي ،دار طيبة ،الرياض ، ط1، 1427هـ . 2006م .

ـ حلمي خليل ،

95. ـــــــــــ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ،ط2، 1998م.

96. ـــــــــــ ، العربية و علم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، د. ط ، 1996م .

97. **أبو حيان** الأندلسي (محمد بن يوسف ت 745هـ) ،البحر المحيط ، دراسة وتحقيق و تعليق : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 .1413هـ. 1993م

98. **أبو حيان التوحيدي** (ت 922هـ)، الإمتاع و المؤانسة ، تحقيق : أحمد جاد ، دار الغد الجديد ، القاهرة ، ط1، 1430هـ . 2009م .

99. **الحطيئة** ، الديوان ،اعتنى به و شرحه : حمدو طمّاس ،دار المعرفة ، بيروت ، لبنان،ط2، 1426هـ. 2005م.

100. **حنون مبارك** ، مدخل إلى لسانيات سوسير ، سلسلة توصيل المعرفة ، فاس ،المغرب ، ط1، 1987م .

ـ خ ـ

101. **خالد بن عبد الله باحميد الأنصاري** ، شرح المقدمة الآجرومية ، دار الاعتصام ، الرياض ، ط1، 1424هـ

ـ خديجة الحديثي

102. ـــــــــــــ ، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث النّبوي الشّريف ،دار الرشيد ، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام ، الجمهورية العراقية ، 1981 م .

103. ـــــــــــــ ، أبنية الصّرف في كتاب سيبويه ، معجم و دراسة ، مكتبة ناشرون ، لنبان ، ط1، 2003م .

104. ـــــــــــــ ، المدارس النّحوية ، دار الأمل ، الأردن ، ط3، 1422هـ . 2001م .

105. **خديجة محمد الصّافي** ، أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية و توجيهها في السياق ، دار السّلام ، القاهرة، ط2، 1433هـ . 2002م.

ـ الخطيب القزويني (جلال الدين محمد ت 739هـ) ،

106. ـــــــــــــ، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني و البيان والبديع ،دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، د .ط ، د ت.

107. ـــــــــــــ ، التلخيص في علوم البلاغة ، ضبطه و شرحه : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الفكر العربي ، ط1، 1904م .

108. **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت 170هـ)، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم ،ترتيب وتحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ،ط1، 1424هـ . 2003م .

109. **خليل إبراهيم العطية** ، في البحث الصوتي عند العرب ،منشورات دار الجاحظ ، بغداد ، د. ط ، 1983م.

110. **خليل بنيان الحسون** ، النحويون و القراء ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان ، ط1 ،2002م .

ـ د ـ

111. **داود عطية عبده** ، دراسات في علم أصوات اللغة العربية ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، ط1، 1979م .

112. **ديزيرة سقال** ، الصّرف و علم الأصوات ، دار الصّداقة العربية ، بيروت ، ط1، 1996م.

113. **ديلاسي أوليري** ، الفكر العربي ومكانه في التاريخ ، ترجمة : تمام حسان ، مراجعة : مصطفى حلمي ، سلسلة الفكر ،د . ط ، 2007 م.

ـ ذ ـ

114. **الذّهبي** (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ت1374هـ) ، سير أعلام النبلاء ، مؤسسة الرسالة د.ط ، د .ت .

ـ ر ـ

115. **راضي عبد الحليم** ، مدخل في قراءة التراث ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط2، 1426هـ . 2005م .

116. **عبد الرحمان الحاج صالح** ،

117. ـــــــــــــ ، السّماع العلمي اللغوي ومفهوم الفصاحة عند العرب، موفم للنشر ، الجزائر، 2012م .

118. ـــــــــــــ ، عبد الرحمان الحاج صالح ، منطق العرب في علوم اللسان ، موفم للنشر،الجزائر،2012م.

119. **عبد الرحمن حسن العارف** ، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر(1932، 1985 م) ، دار الكتاب الجديد المتحدة ط1، 2013م .

120. ـــــــــــــ ، تمام حسان رائدا لغويا كتاب تذكاري بحوث و دراسات مهداة من تلامذته و أصدقائه ،دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1422هـ . 2006م .

121. **عبد الرحمن محمد أيوب**، محاضرات في اللغة ، مطبعة المعارف ، بغداد ، د.ط ، 1966م .

122. ـــــــــــــ ، . أصوات اللغة ، مطبعة الكيلاني ، القاهرة ، ط 2، 1986م .

123. ـــــــــــــ ، دراسات نقدية في النحو العربي، تقديم : إبراهيم مصطفى ،مؤسسة الصباح ، الكويت ، د.ط ، 1957م .

124. **ابن رشـــــد** ، تلخيص كتاب المقولات ، تحقيق : محمود قاسم ،مراجعة : شارلس بتروث ،وأحمد عبد المجيد هريدي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، د.ط ، 1980م .

125. **ابن رشيق القيرواني** (أبو علي الحسن 456هـ) ،العمدة في محاسن الشعر ، وآدابه ، ونقده ، حققه ، وفصله وعلق حواشيه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، سوريا ، ط5، 1401هـ. 1981م .

ـ **الرماني والخطابي و عبد القاهر الجرجاني** ، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي ، حققها وعلق عليها : محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام دار المعارف بمصر ، ط3، د. ت،

126. **رمضان عبد التواب** ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ،ط3، 1417هـ . 1977م .

127. **روي هاريس وتوليت جي تيلر** ، أعلام الفكر اللّغوي (التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير تعريب : أحمد شاكر الكلابي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ،بيروت ، ط1، 2004م .

ـ ز ـ

الزجاجي(أبو القاسم ت 337هـ)،

128. ـــــــــــ ، الإيضاح في علل النحو ،تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس ، د. ط ، د . ت .

129. ـــــــــــ ، الجمل في النحو ، عني بتحقيقه و شرح أبياته : ابن أبي شنب ، مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، د.ط ، 1926م.

130. **الزركشي** (بدر الدين محمد 794هـ)، البرهان في علوم القرآن ،تحقيق : محمد أبو الفضل ، دار إحياء الكتب العلمية، ط1، 1958م .

131. **الزمخشري** (جار الله محمود ت 538هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق و تعليق و دراسة : عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوّض ، مكتبة العبيكان ، ط 1، 1418هـ . 1998م .

132. ابن الزملكاني (كمال الدين ت 651هـ)، التبيان في علم البيان المُطلع على إعجاز القرآن ،تحقيق : أحمد مطلوب و خديجة الحديثي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط1، 1383هـ . 1964 م.

ـ س ـ

133. **عبد الستار الجواري** ، نحو المعاني ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ط1، 1407هـ. 1987 م .

134. **ستيفن أولمان** ، دور الكلمة في اللغة ، ترجمه و قدم له و علق عليه : كمال محمد بشر ، مكتبة الشباب ، د. ط ، د. ت .

ـ سعد عبد العزيز مصلوح

135. ـــــــــــ ، دراسة السّمع و الكلام صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك ، عالم الكتب ، القاهرة ، (1420هـ . 2000م) .

136. ـــــــــــ ، في اللسانيات العربية دراسات و مثاقفات ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1425هـ . 2004م .

137. **سعيد الأفغـــاني** ، في أصول النحو، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، 1414هـ . 1994م .

138. **السكاكي** (**أبو يعقوب ت 626هـ**) ، مفتاح العلوم ، ،مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، ط2، 1411هـ 1990م .

139. **عبد السلام السيد حامد** ، الشكل و الدلالة (دراسة نحوية للفظ و المعنى)، دار غريب ، القاهرة ،د. ط ، 2002م.

140. **عبد السلام المسدي** ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدار العربية للكتاب ،ط2،1986م .

141. ـــــــــــــــ، اللسانيات و أسسها المعرفية ، الدار التونسية ، تونس ، د. ط، 1986م .

142. ـــــــــــــــ، العربية و الإعراب، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، ط1، 2010م .

143. ـــــــــــــــ، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح ، الدار العربية للكتاب، د. ط ، د. ت

144. ـــــــــــــــ، مراجع اللسانيات ، الدار العربية للكتاب ، د. ط ، 1989م .

145. **سلمان حسن العاني** ، التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية ، ترجمة ياسر الملاح ، مراجعة: محمد محمود غالي ، النادي الأدبي الثقافي ، المملكة العربية السعودية ، ط 1، 1403هـ. 1983م .

146. **سميح أبو معلى** ، في فقه اللغة وقضايا العربية ،دار مجدلاوي ،عمان الأردن ، ط1، 1407 هـ. 1978م.

147. **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان ت 180هـ)**، الكتاب ،تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 2، 1402. 1982م

ـ السيوطي (جلال الدين ت 911هـ)،

148. ـــــــــ ، الاقتراح في أصول النحو ، ضبطه وعلق عليه : عبد الحكيم عطية ، راجعه وقدم له : علاء الدين عطية دالا البيروني ، ط2، 1427هـ . 2006م .

149. ـــــــــ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1413هـ . 1992م .

150. ـــــــــ ، المزهر في علوم اللغة و أنواعها ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، شرحه ووضع فهارسه : محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ،ط 3 ، د.ط ، د. ت .

151. ـــــــــ ، الإتقان في علوم القرآن ،ج 1، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، د . ط 1984م.

152. ـــــــــ ، سبب وضع علم العربية ، حققه و شرحه و علق عليه : مروان العطية ، دار الهجرة ، دمشق ، 1409هـ . 1988م .

ـ ابن سينـــا (علي الحسين ت 427هـ) ،

153. ـــــــــ ،الخطابة ، تحقيق: محمد سليم سالم ، القاهرة ،د . ط ، 1954م .

154. ـــــــــ ،أسباب حدوث الحروف ، تحقيق : محمد حسان الطيّان و يحيى مير العلم ، تقديم ومراجعة : شاكر الفحام و أحمد راتب النفَّاخ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1403هـ. 1982م .

155. **ابن سنان الخفاجي** ، سر الفصاحة ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،1402هـ. 1982م .

ـ ش ـ

156. . **الشاطبي (أبو إسحاق ت 790هـ)**،الموافقات في أصول الشريعة، جزء : 2، شرح : عبد الله دراز ، ضبط : محمد عبد الله دراز ، دار المعرفة ، بيروت .

157. **الشريف الجرجاني ت 816هـ)**،التَّعريفات ،دار الكتب العلمية ،،بيروت،طبعة جديدة ،1985م .

158. **شعبان عوض محمد العبيدي** ، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه ، بن غازي ،منشورات جامعة قان يونس .

159. **الشوكاني (محمد بن علي**1255 هـ)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، تحقيق : أبي حفص سامي بن العربي الأثري ، تقديم : عبد الله بن عبد الرحمن السعد و سعد بن ناصر الشثري ، دار الفضيلة ، الرياض ، ط1، 1421هـ . 2000م

160. **شوقي ضيف** ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، ط7 ، 1968م .

ـ ص ـ

161. **صباح عطيوي عبود** ، المقطع الصوتي في العربية ، دار الرضوان ، عمان ، ط 1، 2014م .

162. **صبحي إبراهيم الصالح** ، دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط16 ، 2004م .

ـ عبد الصبور شاهين ،

163. ـــــــــــــ، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ، د . ط، 1966م ،.

164. ـــــــــــــ ، دراسات لغوية ، القياس (في الفصحى ـ الدخيل في العامية) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 2 ،1986م .

165. ـــــــــــــ ، المنهج الصّوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصّرف العربي، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، د . ط ، 1400هـ . 1980م

166. ـــــــــــــ ، في التطور اللغوي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1405هـ . 1985م .

ـ ط ـ

167. **الطاهر ابن عاشور** ،تفسير التحرير و التنوير ،الدار التونسية للنشر ، تونس ،د. ط ، 1984م .

168. **طاهر سليمان حمودة** ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، د. ط ، 1998.

169. **الطيب البكوش** ،التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث تقديم : صالح القرمادي ، ط3 ، 1992م .

170. **طــه عبد الرحمان** ، تجديد المنهج في تقويم التراث ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، ط2، د. ت ، 1414هـ . 1993م .

ـ ع ـ

171. **عادل الفاخوري** ، علم الدلالة عند العرب دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة ،دار الطليعة ، بيروت ، ط2، 1994م .

172. **عادل نذير بيري الحساني** ، التّعليل الصّوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث . قراءة في كتاب سيبويه ، العراق ، ط1، 2009م .

ـــ عبد العال سالم مكرم ،

173. ـــــــــــــ ، جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1، 1409هـ .1989م .

174. ـــــــــــــ ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو ،مؤسسة الرسالة ، ط2، 1413هـ . 1993م .

175. **عباس حســـــن** ، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة و الحياة اللغوية المتجددة ،جزء :4 ، دار المعارف ، ط3، د. ت .

176. **عبده الراجحي** ، النحو العربي و الدس الحديث بحث في المنهج ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د. ط ، 1979م .

177. **عمر بن أبي ربيعة** ، الديوان ، تصحيح : بشير يموت ، المكتبة الأهلية ، بيروت ، ط1، 1353هـ 1934م .

178. **أبو عمر بن العلاء** ، خزانة الأدب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، القاهرة ، مصر ، 1979م .

179. **عبد العزيز عبد الدايم** ،النظرية اللغوية في التّراث اللّغوي العربي، دار السلام ، القاهرة ،ط1، 1427هـ 2006م .

180. **عزيزة فوّال بابتي** ، المعجم المفصّل في النحو العربي ، جزء: 1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1992م .

181. **عز الدين مجدوب** ،المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)،دار محمد علي الحامي ،تونس ،ط1، 1998م .

182. **عبد العزيز الصيغ**، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، دار الفكر ، ط1، 2007م .

العُكبــري (**أبو البقاء 610هـ**)،

183. ـــــــــــــــ ، إعراب الحديث الشَّريف . تحقيق : عبد الإلاه نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط2، 1407هـ . 1986م .

184. ـــــــــــــــ ، اللباب في علل البناء و الإعراب ، تحقيق : عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ،لبنان ، ، ط1، 1416 هـ. 1995م .

185. **ابن عصفور الإشبيلي** (ت 688هـ)،

186. ـــــــــــــــ ،شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، تحقيق : صاحب أبو جناح ، د. ط ، القاهرة ،1971م.

187. ـــــــــــــــ ، الممتع في التّصريف ،تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1407هـ . 1987م .

188. ـــــــــــــــ ، المقرّب ، تحقيق :أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري ،ط1، 1392هـ.1972م .

189. **علي الجارم و مصطفى أمين** ، البلاغـــــة الواضحـــــة ، دار المعارف ، د.ط ، 1999م .

190. **علي زوين** ، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ط1 ،1986م .

191. **علي سامي النشار** ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي عي العالم الإسلامي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط3، 1404هـ . 1984م .

192. **علي بن محمد الجرجاني** (ت 739هـ)،الإشارات و التنبيهات في علم البلاغة ، تحقيق : عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب ، د. ط ، 1418هـ . 1997م .

ـ **علي أبو المكـارم** ،

193. ـــــــــــــ ، أصول التفكير النحوي، دار غريب ، القاهرة ، ط1 ، 2006 م .

194. ـــــــــــــ ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ،دار غريب ، القاهرة ، ط1، 2006م .

195. ـــــــــــــ ، التراكيب الإسنادية (الجمل : الظرفية ، الوصفية ، الشرطية) مؤسسة المختار ، مصر ، ط1، 1428هـ . 2007 م.

196. ـــــــــــــ، الجملة الفعلية ،مؤسسة المختار ، مصر ، ط 1، 1428 هـ.2007م .

197. ـــــــــــــ ، مدخل إلى تاريخ النحو العربي و قضايا و نصوص نحوية ، دار غريب، القاهرة ،2008م.

198. **علي عبد الواحد وافي** ، فقـــه اللغـــة ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط8، د. ت .

ـ غ ـ

199. **غانم قدوري الحمد** ، المدخل إلى علم أصوات العربية ،دار عمار ، عمان ، الأردن ، ط1، 1425هـ . 2004م .

ـ ف ـ

200. **فؤاد حنا ترزي** ، في أصول اللغـــة والنحـــو ، دار الكتب ، بيروت ، (د. ط)، (د . ت) .

201. **ابن فارس** ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق و ضبط : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر والطباعة والنشر و التوزيع ، د. ط ، 1399هـ . 1979م .

202. **فاطمة الهاشمي بكوش** ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث (دراسة في النشاط اللساني العربي) ،ط1، 2004م .

ـ **فاضل صالح السامرائي** ،

203. ـــــــــــــ ، ابن جني النحوي ، تنسيق و فهرسة :مصطفى قرمد ، دار النذير ، بغداد ، د. ط ، 1389هـ . 1969م .

204. ـــــــــــــ ، الجملة العربية و المعنى ، دار ابن حزم ، لبنان ، ط1، 1421هـ. 2000 م .

205. ـــــــــــــ ، الجملة تأليفها و أقسامها ،دار الفكر ،عمان ،ط1 ، 1423. هـ . 2002 م،

206. **فاضل مصطفى الساقي** ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، تقديم : تمام حسان ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط1 ، 1397هـ . 1977م .

207. **فايـــز الدَّايـــة** ، علم الدَّلالة ، النظرية و التطبيق ، دراسة تاريخية ، تأصيلية ، نقدية ، دار الفكر المعاصر لبنان ، دار الفكر دمشق ، ط2، 1996م ، .

208. **فردينان ده سوسر** ، محاضرات في الألسنية العامة ، تر: يوسف الغازي ومجيد النصر ، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة ، السداسي الثاني ، 1986 م.

209. **الفرزدق** ، الديوان ، شرحه وضبطه وقدم له : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط1، 1407هـ . 1987م.

ـ ق ـ

210. **عبد القادر أبو شريفة و حسين لافي و داود غطاشة** ، علم الدلالة والمعجم العربي ، دار الفكر ، عمان ، ط1، 1409هـ . 1989م .

211. **عبد القادر عبد الجليل** ، الأصوات اللغوية ،دار الصفاء ، عمان ، ط1، 1994م .

212. **عبد القادر المهيري و آخرون** ، الصرف العربي ، الشركة التونسية ، تونس ، 1981م .

213. **عبد القادر المهيري** ،نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ،ط 1، 1993م.

214. **قدامـــــة بن جعفر** ، نقد النثر ، تحقيق طه حسين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982 م.

215. **القرطبي** (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر ت 671هـ) ، الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمنه من السنة و آي الفُرقان ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1، 1427هـ . 2006م .

ـ ك ـ

216. **ابن كثير (إسماعيل بن عمرو ت 774هـ)** ، تفسير القرآن العظيم ، مجلد: 7 ، تحقيق : مصطفى السيد و آخرون ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، ط1، 1421هـ . 2000م.

217. **الكفوي (أبو البقاء 1094هـ)**، الكليات (معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية) ، مقابلة : عدنان درويش و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ،ط2، 1419هـ . 1998م .

218. **كريم حسين ناصح الخالدي** ،نظرات في الجملة العربية ، دار صفاء ، عمان ، ط1، 1426هـ. 2005م.

219. **عبد الكريم مجاهد** ، الدلالة اللغوية عند العرب،دار الضياء ، د. ط ، 1985م .

ـ كمـــال محمد بشر،

220. ـــــــــــــــــ ، علم اللغة العام ـ الأصوات ، دار غريب القاهرة د. ط ، 2000م،.

221. ـــــــــــــــــ ، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، دار غريب ، القاهرة ، د.ط ، 1999م .

222. ـــــــــــــــــ ، التفكير اللغوي بين القديم و الجديد ، دار غريب ، القاهرة ، د. ط ، 2005 م .

223. **كمـــــال رشيـــد** ، الزّمن النحوي في اللغة العربية ، دار عالم الثقافة ،عمان الأردن ، د . ط ، 1428 هـ ،2008م.

224. **الكميت بن زيد** ، الديوان ،جمع و شرح و تحقيق :محمد نبيل طريفي ،دار صادر بيروت ، ط1، 2000م .

ـ ل ـ

225. **عبد الله سليمان الجربوع** و آخرون ، تعليم العربية للناطقين بغيرها الكتاب الأساسي ، معهد اللغة العربية للناطقين بغيرها وحدة البحوث و المناهج ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط2 ، 1429هـ . 2008م .

ـ م ـ

226. **ماريو باي** ، أسس علم الغة ، ترجمة و تعليق : أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ط8 ، 1419هـ . 1998م .

227. **مالك المطلبـــي** ، الزّمن و اللّغة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1،1986 م.

228. **ماهر عبد القادر محمد** ،محاضرات في المنطق ،جزء1،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ، د.ط ، 1985. 1986م .

229. **المبرد** (**أبو العباس محمد ت 685هـ**) ،المقتضب ،تحقيق :عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب ،القاهرة ،ط3، 1994م .

230. **عبد المتعال الصعيدي** ، البلاغة العالية علم المعاني ، قدم له وراجعه وأعد فهارسه : د. عبد القادر حسين ، المطبعة النموذجية ،مصر ، ط2،1411هـ .1991م .

231. **عبد المجيد جحفة** ، دلالة الزمن في اللغة العربية دراسة النسق الزمني للأفعال ، دار توبقال ، الدار لبيضاء ، ط 1، 2006م .

232. ـــــــــــــــ ، معجم مصطلحات النّحو و الصّرف و العروض و القافية ، مكتبة الآداب ، ط2، 2001 م.

ـ **محمد إبراهيم عبادة** ،

233. ـــــــــــــــ ، النحـــــو التعليمي في التراث العربي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، د.ط .

234. ـــــــــــــــ ، عصور الاحتجاج في النحـــــو العربي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1980م .

235. **محمد أحمد عرفة** ، النحـــــو و النُّـــــحاة بين الأزهر والجامعة ، د.ط ، د.ت .

236. **محمد بلحاف** ، الخلاف النّحوي في الأدوات ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ط1، 2001 م.

237. **محمد حسن حسن الجبل** ، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع و دلالته ، دار الفكر . د.ط ، 1986م.

238. **محمد حسين آل ياسين** ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، دار مكتبة الحياة ، لبنان ، ط 1، 1980م .

239. **محمد حسين عبد العزيز** ، مصـــــادر البحث اللغـــــوي ، دار الثقافة العربية ، 2000 م .

240. **محمد حماسة عبد اللطيف** ، النّحو و الدّلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي ـ الدّلالي) ، دار الشّروق ، القاهرة ، ط1، 1420هـ .2000م .

241. **محمد الخضر حسين** ، دراسات في اللغة العربية و تاريخها ، المكتب الإسلامي و مكتبة دار الفتح ، دمشق ، ط 2، 1380هـ . 1960م .

محمد خير الحلواني ،

242. ـــــــــــ ، الخلاف النحوي بين البصريين و الكوفيين وكتاب الإنصاف ، دار العلم العربي ، حلب ، 1974م .

243. ـــــــــــ ، أصول النحو العربي ، إفريقيا الشَّرق ، المغرب ، ط2، 2011م .

244. **محمد بن عبد الرحمن السبيهين** ، اعتراض النحويين للدليل العقلي ، المملكة العربية السعودية ، ط1، 1426هـ . 2005م .

245. **محمد أبو ريان** ، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام ، المقدمات العامة ، علم الكلام ، الفلسفة الإسلامية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1410هـ . 1992م ،

246. **محمد أبو زيد** ، اللغة في الثقافة و المجتمع ، دار الكتب العلمية ، د. ط، 1988م .

247. **محمد سالم المحيسن** ، المهذب في القراءات العشر ، دار الأنوار، ط2، 1987م .

248. **محمد السعيد النّادري** ، نحو اللغة العربية كتاب في قواعد النحو و الصرف ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط2، 1418هـ .1997م .

249. **محمد سمير نجيب اللّبدي** ، معجم المصطلحات النحوية و الصّرفية ،مؤسسة الرّسالة ، دار الفرقان، بيروت ، ط1، 1405هـ . 1985م .

250. **محمد شندول** ،الصرف العربي بين المقاربات القديمة و المقاربات اللسانية الحديثة ،مركز النشر الجامعي ، تونس ، د. ط ، 2015 م .

ـ محمد عابد الجابري ،

251. ـــــــــــ ، نحن و التراث ،قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي ، المركز الثقافي العربي، بيروت ، ط6، 1993م .

252. ـــــــــــ ، مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة و تطور الفكر العلمي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الدار البيضاء بيروت ، ط1. 1976م .

ـ محمد عبد العزيز عبد الدايم :

253. ـــــــــــ ، نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم و المنهج ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية 21، 2000.2001م .

254. ـــــــــــ ، النظرية اللغوية في التراث العربي ،دار السلام ، القاهرة ، ط1، 1427هـ . 2006م .

255. **محمد عزيز نظمي سالم** ، تاريخ المنطق عند العرب ،مؤسسة الجامعة ، الإسكندرية ،د.ط ، 1983م . .

256. **محمد بن سلام الجمحي** (ت 231هـ)، طبقات الشّعراء ،دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط2 ، 1408 هـ .1988م .

257. **محمد بن صالح العثيمين** ، مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، مكتبة الرشد ،مكة المكرمة ، ط1، 1427. 2006م .

258. **محمد الطنطـــــاوي** ، نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النّحاة ،دار المعارف ،القاهرة ، ط2 .د. ت .

259. **محمد عبد العظيم الزرقاني** ، مناهل العرفان في علوم القرآن ، بيروت ، ج 1، ط 1، 2004 م .

260. **محمد علي عبد الكريم الرديني** ، مباحث لغوية ، دار الهدى ، الجزائر د ت . د ط .

261. **محمد بن مصطفى** بن حسين الحضري ، حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق: تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط4، 2011 م .

262. **محمد مهران** ، مدخل إلى المنطق الصوري ،دار الثقافة ، القاهرة ،د. ط ، 1994م .

263. **محمد ابن يالوشة الشريف** ، الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة ،المطبعة التونسية ، تونس ط4، 1357هـ . 1938م.

ـ محمد محمد يونس علي ،

ـــــــــــــــــ ، المعنى و ظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية ، دار المدار الإسلامي ،بيروت ، لبنان ، ط2، 2007 م .

264. ـــــــــــــــــ ، مقدمة في علمي الدّلالة والتّخاطب ، دار الكتاب الجديد المتّحدة ، بيروت لبنان ، ط1، 2004م .

265. **محمود أحمد نحلة** ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، دار النهضة العربية،ط1، 1408 .1988م .

266. **محمود السعران** ، اللغة والمجتمع رأي ومنهج ، الإسكندرية ، ط2، 1963م.

267. ـــــــــــ ، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1417هـ . 1997م.

268. **مجمود عكاشة** ، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، دار النشر للجامعات ، مصر ، ط1، 2005م .

269. **محمود فهمي حجازي** ، علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث و اللغات السامية ، دار الثقافة ، القاهرة ، د . ط. د.ت .

270. **محمود فجـال** ،الإصباح في شرح الاقتراح ، دار القلم ، دمشق ، ط1، 1409هـ . 1989م .

ـ المرادي (الحسن بن قاسم ت 749هـ)،

271. الجني الداني في حروف المعاني ،تحقيق : فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1. 1413 هـ.1922 م

272. ـــــــــ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ،شرح و تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط1، 1422هـ . 2001م ..

273. **مصطفى جمال الدين** ، البحث النّحوي عند الأصوليين ، منشورات دار الهجرة ، إيران ، ط2، 1405هـ .

274. **مصطفى بن حمزة** ،نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية و تركيبية ،ط1، (1425هـ. 2004م)،

275. **مصطفى حميدة** ، نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، دار توبقال للطباعة ، القاهرة ، ط1، 1997 م .

276. **مصطفى صادق الرافعي** ، تاريخ آداب العرب ، مراجعة و ضبط : عبد الله المنشاوي و مهدي الدحقيري ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ،ط1، 1997 م .

277. **مصطفى الغلاييني** ، جامع الدّروس العربية ، مراجعة ، سالم شمس الدين ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط1. 1425هـ. 2005م .

278. **المنصف عاشور** ،

279. ـــــــــــــ ، دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات أو لوبية الوسم الوضعي ، مركز النشر الجامعي ، د.ط ، 2005م .

280. ـــــــــــــ ، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي (بحث في مقولة الإسمية بين التمام و النقصان) جامعة منوبة ، تونس ، 1999م .

281. **منصور بن محمد الغامدي** ، الصّوتيـــات العربيّـــة ، مكتبة التوبة ، الرياض ، ط 1، 2001م .

282. **ابن مضاء القرطبي** 592هـ)، الردّ على النحاة ، تحقيق :شوقي ضيف ،دار الاعتصام ، القاهرة ،ط1، 1399هـ. 1989م .

283. **مهدي أسعد عرار** ، ظاهرة اللبس في العربية ، جدل التواصل والتفاصل ،دار وائل للنشر عمّان ، ط1 ، 2003م .

ـ **مهدي المخزومي** ،

284. ـــــــــــــ ، في النحو العربي قواعد و تطبيق على المنهج العلمي الحديث ، القاهرة ،ط1، 1966م .

285. ـــــــــــــ ، في النحو العربي نقد و توجيه ،تصدير : مصطفى السقا ، دار الرائد العربي بيروت لبنان ، ط2، 1406هـ . 1986م .

286. ـــــــــــــ ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة و النحو ، دار المعرفة ، بغداد ، 1374هـ . 1955م .

287. **موسى العالمي البامياني** ، المفصل في شرح المطول، منشورات جامعة حلب ، ط2، 1937م ،

288. **ميلكا فيتش** ، اتجاهات البحث اللساني ، ترجمة : سعد عبد العزيز مصلوح و وفاء كامل فايد ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط2، 2000م .

289. **ابن منظور (محمد بن مكرم 711هـ)**، لسان العرب ، تحقيق : عبد الله علي كبير وآخران ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ط ، د. ت .

ـ ن ـ

290. **نادية رمضان النّجار** ، اللغة و أنظمتها بين القدماء و المحدثين ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، 2004م .

291. **نايف خرما** ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، عالم المعرفة ، الكويت ، د.ط ، 1978م .

292. **ابن النديم** (أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب ت 380هـ)، الفهرست المقالة السابعة ، تحقيق : رضا تجدّد ، د.ط ،د.ت.

ـ الفارابي (أبو نصر ت 339 هـ) ،

293. ـــــــــــــ ، كتاب الحروف ، حققه وقدم له وعلق عليه : محسن مهدي ، دار المشرق ، لبنان ، ط2، 1990م .

294. ـــــــــــــ ، الموسيقى الكبير ، تحقيق و شرح : غطاس عبد الملك خشبة ، مراجعة و تصدير : محمود أحمد الحفنى ،دار الكاتب العربي ، القاهرة ، د. ط ، د. ت .

295. **نور الدين عصام** ، تاريخ النحو (المدخل ـ النشأة و التأسيس)،دار الفكر اللبناني ، ط1، 1995م.

ـ هـ ـ

296. **هادي أحمد فرحان الشخيري** ، الدراسات اللغوية و النحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1422هـ . 2001م .

297. **عبد الهادي بن ظافر الشهري** ، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت لبنان ، ط1، 2004م .

298. **هادي نهر** ، علم اللغة الاجتماعي عند العرب ، الجامعة المستنصرية ،د . ط ، 1985م .

299. **ابن هشام** (عبد اللع بن يوسف ت 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : مازن المبارك ، دار الفكر ، بيروت ، ط 6

300. ـــــــــــــ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا ، بيروت ، منشورات المكتبة العصرية .

ـ أبو هلال العسكري ت 395هـ)،

301. ـــــــــــــ ، الفروق اللغوية ،حققه و علق عليه : محمد إبراهيم سليم ، دار العلم و الثقافة ، القاهرة ، د. ط ، د.ت .

302. ـــــــــــــ ، ، كتاب الصناعتين الكتابة و الشعر ، تحقيق : علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ، ط1، 1371هـ. 1952م .

ـ و ـ

303. **عبد الوارث مبروك سعيد** ، في إصلاح النَّحو العربي دراسة نقدية ، دار العلم ، الكويت ، ط1، 1406هـ. 1985م .

304. **وليد عاطف الأنصاري** ، نظرية العامل في النحو العربي عرضا و نقدا ، دار الكتاب الثقافي، الأردن ،ط2، 1427هـ.2006م،

305. **عبد الوهاب خـــــلاف** ، علم أصول الفقه ، دار الحديث ، القاهرة ، 1423هـ . 2003 م .

– ي –

306. **ابن يعقوب المغربي** (ت 1128هـ) ، مواهب الفتاح في تلخيص المفتاح ضمن شروح التلخيص ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ط ، د. ت .

307. **ابن يعيش** (موفق الدين 642هـ)، شرح المفصل للزمخشري ، تقديم : بديع إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1، 1422هـ .2001م .

308. **يوسف كاظم المحياوي** ، الدَّرس الصّوتي عند ابن الجزري ، دار صفاء ، عمان ، ط 1 ، 2010م .

الرسائل

309. **أحمد طالب علي الخلوف** ، وجوه من الدَّرس ا الصَّوتي في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير ، إشراف : عبد القادر مرعي خليل ، جاعة مؤتة ، 1422هـ. 2001 م .

310. **الأمين ملاوي** ،جدل النَّص و القاعدة (قراءة في نظرية النحو العربي بين النَّموذج و الاستعمال)،رسالة دكتوراه ،إشراف :السعيد هادف ،جامعة باتنة ، الجزائر ، 1430هـ . 2009م.

311. **بكر عبد الله خورشيد** ، أمن اللّبس في النحو العربي دراسة في القرائن ، أطروحة دكتوراه ، إشراف : حسين سليمان حسين ، جامعة الموصل ، كلية التربية، 1426هـ . 2006م .

312. **جميل إبراهيم علوش** ، ابن الأنباري وجهوده في النّحو ، رسالة دكتوراه ، إشراف : الأب ميشيل ألار ، معهد الآداب الشرقية ، جامعة القديس يوسف ، بيروت ، 1977م .

313. **الحاج موسى ثالث** ، مفهوم الجهة في اللسانيات الحديثة دراسة نظرية و تطبيقية على اللغة العربية المعاصرة ، رسالة ماجستير ، إشراف : محمد لطفي الزليطي ، جامعة الملك سعود ، 1427هـ .

314. **حسن بن حسين بن شماس المالكي** ، ما اختلف في اسميته و فعليته و حرفيته ، بحث دكتوراه ، إشراف : رياض بن حسن الخوّام ،المملكة العربية السعودية ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا ، 1423هـ . 1424هـ.

315. **ردة الله بن ردة ضيف الله الطلحي** ، دلالة السياق ،رسالة دكتوراه ، إشراف : تمام حسان ،جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط1، 1424هـ .

316. **صلاح الدين ملاوي** ، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي ،مذكرة دكتوراه ، إشراف : محمد خان ،جامعة بسكرة ، 2007م .

317. **ضياء الدين القالش** ، القرائن في علم المعاني ،رسالة دكتوراه ، إشراف : أحمد محمد نتّوف ، جامعة دمشق ، 2010 ـ 2011م .

318. **علي محمد حسين العمَّاري** ،قضية اللفظ و المعنى و أثرها في تدوين البلاغة إلى عهد السّكاكي (555ـ 626هـ) رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر ، أميرة للطباعة ، ط1، 1420هـ . 1999م .

319. **منير محمد خليل ندا** ، التجديد في علوم البلاغة في العصر الحديث ، رسالة دكتوراه ، إشراف : علي العمّاري جامعة الملك عبد العزيز ، مكة المكرمة ، د. ت .

320. **يحيى علي يحيى مباركي** ، المقطع الصّوتي العربي بين الكمية والمدة الزمنية دراسة أكوستيكية تطبيقية ، رسالة دكتوراه ، إشراف : د .تمام حسان ، 1413هـ،1993م .

المقـــــــالات :

321. **أبو أوس إبراهيم الشمسان** ،مراجعة لموضوع الاستصحاب ، مجلة الدراسات اللغوية ، مج : 2، ع: 1، 1421هـ .2000م .

ـ تمـــام حســـان ،

322. ـــــــــــ ، نشأة النحو العربي ، مجلة الأزهر ، جزء 1، مجلد 32 ، 1960م .

323. ـــــــــــ ، النحو و المنطـــق ، مجلة الأزهر ، جزء 7.، مجلد 32، 1960م .

324. ـــــــــــ ، القرائن النحوية و اطراح العامل و الإعرابين التقديري و المحلي ،مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية ،مجلد 11، ع 1، 1974م .

325. ـــــــــــ ، التضام و قيود التوارد ، مجلة المناهل ، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية ، المغرب ، عدد: 6 ، رجب 1396هـ . 1976م..

326. ـــــــــــ ، أصول النحو وأصول النحاة ، مجلة المناهل ، المغرب ـ الرباط عدد : 10.السنة الرابعة ذو الحجة 1397هـ . نوفمبر 1977م .

327. ـــــــــــ ، قضايا اللغة ، مجلة المناهل ، المغرب ، عدد: 14،السنة السادسة ،ربيع الثاني 1399هـ. مارس 1979م .

328. ـــــــــــ ، اللغة العربية و الحداثة ، مجلة فصول ، مجلد : 4 ، عدد : 3 ، 1984م .

329. ـــــــــــ، درجات الخطأ والصّواب في النحو و الأسلوب ، مجلة مجمع اللغة العربية ،عدد: 56، 1985م.

330. ـــــــــــ ،لغة الإعلام ، مجلة المجمع العلمي ، دورة 54، جزء: 62، رمضان 1408هـ . ماي 1988م.

331. ـــــــــــ ، ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، جزء : 63، ربيع الأول 1409هـ .نوفمبر 1988م .

332. ـــــــــــ ، الإفادة و العلاقات البيانية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، جزء : 65، ربيع الثاني 1409هـ . نوفمبر 1989م .

333. **حافظ اسماعيل علوي** ، اللسانيات القرآنية ، بحث في ابستمولوجيا اللسانيات عند الدكتور أحمد العلوي ، مجلة الساتل ، جامعة ابن زهر ، كلية الآداب ، أكادير ، المغرب .

334. **حيدر محمد جبر** ، التفكير المورفولوجي عند تمام حسان ، مجلة كلية الآداب ،جامعة بغداد ، ع 102.

335. **حسين علي الزراعي** ، تداخل الجهة و الزمن و الحدث ، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ، المملكة العربية السعودية، الإصدار الأول ،رجب 1434هـ . مايو 2013م.

336. **عبد الحسين معتوق الصكر ، وسهير كاظم حسن** ، أصوات الإطباق و الصفات المشتركة بينها ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مجلد : 14، العدد : 11، كانون الأول 2007 **م.**

337. **عبد الرحمن حسن العارف** ، في المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام حسان ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ، مجلد : 6، عدد : 1، 2009 م .

338. **داود عبـــده** ، حركة الفعل الماضي الأجوف ، مجلة كلية الآداب و التربية ، عدد : 13، 1978م .

339. **عبد السّلام المسدي** ، المواضعة والعقد في النظرية اللغوية عند العرب ، مجلة المورد ، بغداد ، مجلد 14، عدد:1 ، 1985م .

340. **عاطف فضل محمد خليل** ، استصحاب الحال بين أصول النحو و أصول الفقه ، مجلة جامعة أم القرى ، جزء :18، عدد : 36، ربيع الأول 1427هـ .

341. **عامر فائــل محمد بلحاف وناصر عمر مبارك التميمي**،من مظاهر الالتقاء بين فكر عبد القاهر في نظرية النظم وبعض المبادئ اللغوية لمدرسة لندن (دراسة تحليلية)، مجلة الدراسات اللغوية و الأدبية ،عدد: 2، ديسمبر 2012م .

342. **عباس محمود العقاد** ، السِّيميَّة ، مجلة مجمع اللغة العربية ، المطبعة الأميرية القاهرة ،جزء: 9، 1957م .

343. **عدنان محمد سليمان** ،الإستقراء في النحو (مقال) ، كلية الآداب ،بغداد.

344. **عز الدين إسماعيل** ، تقديم ، فصول مجلة النقد الأدبي ، جزء:1، مجلد : 6، عدد : 1، 1985م.

345. **علي عـــــزت** ، اللغة و نظرية السياق مقال مجلة الفكر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر ، عدد: 76، 1971م.

346. **عمر مصطفى** ، جولة مع تمام حسان في العامل النحوي ، مجلة اللغة العربية ، دمشق، المجلد 20، الجزء4 .

347. . **غانم قدوري الحمد** ، فكرة الصّوت السّاذج وأثرها في الدّرس الصّوتي العربي ، مجلة معهد الإمام الشّاطبي للدراسات القرآنية ، عدد : 4، 1428هـ .

348. **عبد الفتاح الحموز** ، مواضع اللَّبس في العربية وأمن لبسها ، مجلة مؤتة للبحوث والدِّراسات ، مجلد 2، عدد : 1، 1987م .

349. **عبد الرحمن الحاج صالح** ، القياس على الأكثر عند نحاة العربية ، بحوث و دراسات في علوم اللسان ، موفم للنشر ، الجزائر ، د. ط ، 2007م .

350. **سعد عبد العزيز مصلوح** ، (مثله لا يموت)، ضمن كتاب عاشق اللغة العربية العالم الجليل أحمد مختار عمر (شهادات و دراسات)، إعداد : عبد العزيز السّريع ، ماجد الحلواني ، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشّعري ، الكويت ، ط1، 2004 م .

351. **عبد الله الجهاد** ،منهج تمام حسّان و الحركة اللسانية في المغرب ، مجلة جذور ، ج 30،محرم 1431، يناير 2010 م.

352. **محمد سعيد ربيع الغامدي** ، اللغة و الفكر في التراث النحوي العربي ، مجلة عالم الفكر ، ع 3، م 34.

353. ـــــــــــــــــــ ، الدرس الصّرفي العربي طبيعته و إشكالاته ، مجلة التراث العربي ،دمشق .

354. **محمد صاري** ، تيسير النّحو ترفٌ أم ضرورة (مقال)، مجلة الدراسات اللغوية ، مركز الملك فيصل ، مجلد 3، عدد 2، ربيع الأول 1422هـ. سبتمبر 2002م،.

355. **محمد صالح عمر** ، حداثة مفهوم السياق الصوتي وكونيته عند العرب ، مجلة المعرفة ، وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، سورية ، عدد : 28، 1986م .

356. **محمد صلاح الدين الشّريف** ، النّظام اللغوي بين الشكل و المعنى من خلال كتاب اللغة العربية معناها و مبناها،حوليات الجامعة التونسية ، عدد : 17، 1979م .

357. **عبد الرحمن أيوب**، المفهومات الأساسية للتّحليل اللغوي عند العرب ،مجلة اللسان العربي ، مجلد :16، جزء : 1 مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي ، الرباط ، المغرب.

358. **محمد عابد الجابري** ، اللفظ و المعنى في البيان العربي ، فصول مجلة النقد الأدبي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، جزء1: ، عدد :1، 1985م .

359. **نادية رمضان النجار** ، التضام و التعاقب في الفكر النحوي ، علوم اللغة (كتاب دوري)، مجلد 3، عدد 4، دار غريب، القاهرة ، 2000م .

الندوات :

360. **أحمد المتوكل** ، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني ، مجلة لسانيات و سيميائيات ، ندوة 16. 18. أبريل ، 1976م .

361. **تمام حسان** ، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا ضمن أشغال ندوة اللسانيات و اللغة العربية ، منشورات مركز الدراسات و الأبحاث الإقتصادية و الإجتماعية ، الجامعة التونسية ، 1981م .

362. **تمام حسّان** ، ظلال المعاني في القرآن الكريم ، مؤتمر اللغة العربية و التنمية البشرية ، وجدة ، المغرب 15/04/ 2008م .

363. **عبد القادر الفاسي الفهري** ، لسانيات الظّواهر و باب التعليق ، البحث اللساني و السيميائي ، ندوة 7.8.9، كلية الاداب و العلوم الإنسانية ، الرباط ، ماي1980 م .

364. **الطيب دبّـــــه** ، مفهوم النّظام وإعادة بنائه المنهجي في تاريخ اللسانيات الحديثة ،ضمن ندوة أعمال ندوة اللسانيات و إعادة البناء ، إعداد ومراجعة : المنصف عاشور و سرور الليحاني ، كلية الآداب و الفنون و الإنسانيات ، منوبة ، أفريل 2014 م .

فهرس الموضوعات

مقدّمـــــــة ..... (أ ..... ز)

الفصل الأول : الدَّرس اللِّساني عند تمَّام حسَّان قراءةٌ أوليَّة و مقاربةٌ منهجيَّة ....(9 ـ 70)

أولا ـ تمَّام حسَّان سِيرَةُ عَلَمٍ ومَسِيرةُ عِلْمٍ 9

ثانيا ـ قراءةٌ أوليَّة في النَّتاج الفكري عند تمَّام حسَّان 13

1ـ الكتب المؤلَّفة ..... 13.

2ـ الكتب المترجمة 29

3 ـ البحوث و المقالات 31

ثالثا ـ معالم الدَّرس اللِّساني عند تمّام حسّان 33

1 ـ موقع التُّراث العربي من مشروعه اللُّغوي..... 32

2 ـ تمثُّل اللِّسانيات 41

2ـ 1ـ اللُّغةُ و الكلامُ 42

2 ـ 2 ـ اللُّغة نظـــامٌ 46

2 ـ 2 ـ 1ـ النِّظام علاقاتٌ 49

أـ العلاقاتُ داخل النِّظام الواحِد 50

ب ـ العلاقات بين النُّظم الفرعيَّة 55

2 ـ 2 ـ 2ـ الثَّوابت مَنَاطُ النِّظام.....56

2 ـ 2 ـ 3ـ النِّظَامُ بين الشَّكل و الوظيفة 57

2 ـ 2 ـ 4 ـ اللُّغةُ بين إصرار النِّظامِ وإقرار الاستعمال .....58.

2 ـ 3 ـ طبيعةُ التَّجديد 61

2 ـ 3 ـ1ـ التَّجديد في المنهجِ 62

2 ـ 3 ـ2 ـ التَّجديد بين العُمق و التَّيسير 64
2 ـ 3 ـ3 ـ التَّجديد بين النَّقد و طرحِ البَدائِل 66
2 ـ 3 ـ4 ـ الآراء بين الثَّبات و التَّغير 67
خلاصةٌ و نتائج 70
الفصل الثاني :آراء تمّام حسّان في الأصوات و النّظام الصَّوتي.....(72 ـ 135)
1ـ مفاهيمٌ أساسيـــّـة 72
ـ الفوناتيك و الفنولوجيا (phonetics/ phonology)..... 72
ـ الصَّوت و الحرف(sound / phoneme) 76
ـ الفونيـــــم(phoneme) 77
2ـ مخارج أصوات العربيَّة (الصِّحاح) 80
ـ مفهوم المخرج 80
ـ عدد المخارج و ترتيبها 80
3 ـ صفات أصوات العربيَّة (الصِّحاح) 94
ـ مفهومُ الصّفة 94
1ـ الجهرُ و الهمسُ 95
2ـ الشِّدة و الرَّخَاوة 106
4ـ المقطع الصوتي عند تمام حسان.....112
ـ مفهوم المقطع الصَّوتي 112
ـ المقطع الصَّوتي في التُّراث العربي 114
ـ عدد المقاطع..... 115
5 ـ التَّنغيم وظائفُه و موازينُه عند تمّام حسّان.....126

ـ مفهومه 126

ـ وظائفُ التَّنغيم 129

ـ موازِنُ التَّنغيم 129

ـ خلاصةٌ و نتائج ..... 134.

الفصل الثالث : آراء تمّام حسّان في النّظام الصّرفي.....137 ـ 205

1 / الصَّرف العربي بين القدماء و المحدَثِين **137**

1 ـ 1ـ الصَّرف في التُّراث اللُّغوي العربي 137

1ـ 2 ـ الصَّرف من المنظور الوصفي 139

1ـ3 ـ موقع النِّظام الصَّرفي من النِّظام اللُّغوي 140

1ـ 4 ـ حدودُ النَّظر الصَّرفي 141

1 ـ 5 ـ مباحثُ الصّرف 142

1 ـ 6 ـ دعائمُ النِّظام الصَّرفي عند تمّام حسّان 143

2/ **الوحدة الصّرفية (المورفيم)عند تمام حسان**.....**148**.

1 ـ مفهوم المورفيم .....148.

2ـ المورفيم و الباب و العلامة 149

3 /الصّيغة الصّرفية عند تمّام حسّان.....**152**

1ـ المفهوم 152

2ـ الصّيغة و الــوزن 153

3 ـ الصّيغة و التوليـد 154

ـ الصّيغة والزّيـــادة 154

4 /النَّبـــــــر **156**

1ـ النَّبر في التُّراث اللغوي العربي 156

2ـ النَّبر عند تمَّام حسَّان 157

2 ـ 1ـ مفهومه 157

2 ـ 2ـ ـ أقسام النَّبر و قواعده ..... 158.

5 /الاشتقاق عند تمام حسان..... 163

ـ مفهومه 163

ـ الاشتقاق ومقولة الأصل و الفرع 163

6 / أقسام الكلم العربي 167

ـ توطئة (دواعي القسمة الثُّلاثية) 168

2 ـ من تقسيمات المحدَثين 167

3ـ القسمة السُّباعية عند تمّام حسّان 172

1ـ مسوِّغات تجاوز القسمة الثُّلاثية 172

2ـ أسس القسمة السّباعية 173

أـ المبـــــاني 174

ب ـ المعــاني 175

3 ـ أقسام الكلم عرضٌ و تحليلٌ 176

أولا ـ الاسم 176

ثانيا ـ الصِّفة 179

ثالثا ـ الفعل 181

رابعا ـ الضمير 183

خامسا ـ الخالفة 185

سادسا ـ الظّرف 188

سابعا ـ الأداة 191

4 ـ مبدأ تعدُّد المعنى الوظيفي لأقسام الكلم 196

ـ مناقشة و تحليل 201

ـ خلاصة ونتائج 205

الفصـــــــل الرابع: آراء تمّام حسَّان في أصول النُّحاة العرب ..... 201 ـ 291

أولا /النَّحو العربي قراءةٌ ابستمولوجيةٌ :..... 201

1ـ **عوامـــــل النشأة**.....201

2ـ **مراحل التَّفكير النَّحوي** 211

3ـ **فكرةُ المدرسة في النَّحو العربي** 213

3 ـ 1ــ بواعثُ الخلاف النَّحوي 214

3 ـ 2 ـ الخلاف النَّحوي بين المسائل الفرعيَّة و الأصول المنهجيَّة 215

4 ـ **النَّحو العربي بين العلميَّة و التّعليميَّة** 217

5 ـ النَّحو العربي و علم المعاني 218

6ـ **التَّفكير النَّحوي العربي و المنطق الصُّوري** 221

أ ـ أسباب مناهضة المنطق الصُّوري في النَّحو العربي 221

ب ـ موقف تمام حسان من أصالة التفكير النَّحوي العربي 225

ثانيا / أصول النّحاة العرب عرضٌ ومناقشة 233

ـ توطئة 233

1 / السَّمـــــاع..... 235

1ـ مفهوم السّماع : 235

2 ـ مشمولات السَّماع 236

2 ـ 1 ـ القرآن الكريم (القراءات القرآنية) 236
2ـ 2 ـ الحديث النَّبوي الشَّريف 240
2ـ 3 ـ كلامُ العربِ 243
1 ـ 1 ـ المسموع / الانتماء 243
أـ الانتماء المكـــاني 244
ب ـ الانتماء الزَّمـــاني 246
2 ـ 2 ـ المسموع / النَّوع 248
أ / الشِّعر و النَّثـــر 248
ب / الفصحى و اللَّهجات 250
2 ـ 3 ـ **المسموع / الكيفيَّة** 252
مناقشةٌ و تحليلٌ 256
2 / الاستصحاب **257**
1ـ المفهوم 257
2ـ حُجية الاستصحاب 258
3ـ أصل الوضع 260
أ ـ أصل وضع الحرف 261
ـ العدول عن الأصل 262
ـ الرد إلى الأصل 263
ب ـ **أصل وضع الكلمة** (التركيبة / الإشتقاقية).....263
ـ العدول عن الأصل ..... 264.
ـ الرد إلى الأصل ..... 265.
ج ـ **أصل وضع الجملة** 265

ـ العدول عن الأصل 266

ـ الرد إلى الأصل 266

ـ أصل وضع القاعدة 267

ـ العدول عن الأصل 270

ـ الرد إلى الأصل 270

3 ـ القيـــــــاس..... 272

1ـ المفهوم 272

2 ـ **أركان القياس** 272

2 ـ1ـ المقيس عليه (الأصل) 272

2 ـ 2ـ المقيس (الفرع)..... 273

2 ـ 3ـ العلـّــة 274

ـ العلة و المتكلم 276

ـ العلَّة و طبيعةُ العلم 277

ـ العلَّة و طبيعةُ العمل 279

2 ـ4ـ الحكـــم 280

3 ـ أقسام القياس : 280

أ /القياس الاستعمالي 280

ب / القياس النَّحوي 282

4 ـ القياس / المعياريَّة 284

ـ نقد ومناقشة..... 288

الفصل الخامس : آراء تمَّام حسَّان في النِّظام النَّحوي 293. 355

ـ توطئة .....293.

أولا / نظرية العامل التَّجاوز و البديـــــل ..... 295.

ـ من مواقف المحدثين 396

ـ نظرية تضافر القرائن عرضٌ و مناقشـــــة : 397

1ـ مفهوم القرينة 397

2ـ المرجعيَّات الفكريَّـــة ..... 398.

أ /نظريَّـــة النَّظم 398

ب /النَّظرية السِّياقية 302

3ـ عَرضُ النَّظريـــة 303

أولا **ـ قرائنُ التَّعليـــــــــق** 303

1ـ القرائنُ المعنويَّـــة 303

1ـ قرينة الإسناد 304

2ـ قرينة التَّخصيص 305

3ـ قرينة النِّسبة 305

4ـ قرينة التَّبعية 305

5ـ قرينة المخالفة .....306.

2 ـ القرائن اللَّفظيَّـة 307

1ـ قرينة العلامة الإعرابية 307

2ـ قرينة الرُّتبـــــة 307

3ـ قرينة المطابقة 310

4ـ قرينة الصِّيغة 311

5ـ قرينة الرَّبط 311

6ـ قرينة التَّضام 311

7ـ قرينة الأداة 315

8ـ قرينة النَّغَمة ..... 316.

ثانيا **ـ القرائنُ الحاليَّـــــة ..... 316.**

4ـ مبدآ النَّظريـــــــة 316

أ ـ مبدأ تضافـــــــر القرائن.....316.

ب ـ مبدأ التَّرخُّص في القرائن 318

5 ـ مناقشة النَّظريَّـــــة 325

أ ـ نظريَّـــة القرائن / البديل 325

ب ـ نظريَّة القرائن بين العلميَّة و التّعليميَّة 328

ثانيا / الجملـــــة مفهومها و أقسامها 333

1ـ مفهوم الجملة 333

ـ أقسام الجملة..... 336

أ / من تقسيمات المحدثين 336

ب / أقسام الجملة عند تمام حسان 339

1 ـ من حيث المبنى : 339

1 ـ1 ـ الجملة الاسمية 339

1 ـ2 ـ الجملة الفعلية 340

1 ـ3ـ الجملة الوصفيَّة 340

1 ـ4 ـ الجملة الشَّرطية 340

2 ـ من حيث المعنى : 340

2ـ 1. الجملة الخبريَّـة 341

2ـ 2. الجملة الإنشائية 341

أ ـ الطلبيـــة 341

ب ـ الإفصاحيَّـــة ..... 341.

2ـ 3. الجملة الشَّرطية 342

ثالثا / مقولة الزَّمـــــن 344

ـ الزَّمـــن و الجِهَةُ 344

ـ أقسام الزَّمن اللُّغوي 345

أ ـ الزَّمـــن الصّـــرفي 345

ب ـ الزَّمن النَّحوي 347

1ـ الفعـــــل 348

2ـ الصّفـــــة 353

ـ المصـــــدر .....354.

الفصل السادس : آراء تمَّـــام حسَّان في الدّلالـــــة :..... 357. 477

ـ توطئـــــة : 357

أولا / أطر التَّصور الدَّلالي عند تمَّام حسَّان : **358**

1. منهج الدَّلالة عند تمام حسَّان : 358

1 ـ 1 ـ اللُّغةُ ظاهرةٌ اجتماعيَّةٌ : 359

1 ـ 2 ـ اللغة منظَّمةٌ عُرفيّـــة 364

1 ـ مقولة المواضعة في التُّراث اللُّغوي العربي 365

2 ـ مقولة الاعتباطية في اللسانيات الحديثة 369

3 ـ مقولة العُرف عند تمام حسان 375

ثانيا / تشقيق المعنى 381

ـ دوافع التشقيق و غاياته 382

ـ أقسام المعنى (المكونات ومنهج الكشف)..... 385

1 ـ المعنى الوظيـــــفي : 385

1ـ 1 ـ المعنى الصَّوتي: 386

1 ـ 2 ـ المعنى الصَّرفي : 392

1 ـ 3 ـ المعنى النَّحوي : 397

- المعاني النَّحوية الخاصَّة : 398
- ـ المعاني النَّحوية العامَّة : 398
- ـ الاستقامة النَّحوية و السَّلامة الدَّلالية : 399
- القرينة النَّحوية و المعنى النَّحوي : 396

2 ـ **المعنى المعجمي** : : **403**

- طبيعة المعنى المعجمي : 403
- الكلمة ما هي ؟ 404
- التَّوارد المعجمي : 408
- الدَّلالة و العلاقات البيانيَّة : 409

3 ـ **المعنى الدَّلالي** : : **415**

ثالثا : فكرة المقام عند تمَّام حسَّان بين الرَّافد البلاغي العربي و الوافد اللِّساني الغربي 417

توطئـــــة : 417

1ـ مدارات المقام في البلاغة العربية : 417

1ـ 1 ـ المقام تحديدٌ و ضبط : 418

1ـ 2 ـ المقام وفروع البلاغة : 419
1ـ 3 ـ منهج المطابقة في تصور البلاغيين العرب : 421
1ـ 4 ـ عناصر المقام في البلاغة العربية : 422
2ـ سياق الموقف عند فيرث : **428**
2ـ 1 ـ المفهوم و التصنيف : 428
2ـ 2 ـ تصوُّر فيرث في ميزان النَّقد : 430
3 ـ سياق الموقف عند تمَّام حسَّان بين التَّقبُّل و التَّمثُّل : 432
3 ـ 1 ـ مفهوم سياق الموقف عند تمام حسّان: 434
3 ـ 2 ـ تصنيف عناصر سياق الموقف: 434
3 ـ 3 ـ قرائن سياق الموقف : 437
أ ـ السياق الواقعي 438
ـ العُـــــرف 438
ـ التَّاريخ 438
ـ الجغرافيا 439
ـ التَّداوليــة 439
ب ـ العلاقات الذِّهنيـَّة 439
3 ـ 4 ـ إعادة بناء المقام : 440
رابعا / اللَّبس في اللُّغة العربيَّة مسالكُه وسبلُ أمنِه 442
- مفهوم اللَّبس في اللُّغة و الاصطلاح 443
أولا / **مسالكُ اللَّبس في اللُّغة العربيَّة** 445
1ـ تعدُّد احتمالات المعنى الوظيفي 445
أ ـ تعدُّد احتمالات معاني الأدوات 446
ب ـ احتمالات اللَّبس في الصِّيغة الصَّرفيَّة 449

2 ـ تعدُّد احتمالات المعنى العلائِقي 451
3 ـ تعدُّد احتمالات الحذف 451
4 ـ تعدُّد احتمالات المعنى المعجمي 452
أ/ المعنى الحقيقي..... 453
ب/ المعنى المجازي 454
ج /الكنايـــــة 455
د / التَّوريَّـــــة 456
5ـ احتمالات الوصل و الفصل 451
6ـ احتمالات التَّركيب 456
ثانيا / **أمنُ اللَّبس غايةُ الاستعمال و قِوَامُ النِّظام** : 461
ـ مفهوم أمن اللَّبس 462
ـ سبلُ أمن اللَّبس **463**
1 ـ القيم الخلافيـَّـــة 463
1 ـ 1ـ على المستوى الصَّوتي 464
1 ـ 2 ـ على المستوى الصَّرفي 467
1 ـ 3 ـ على المستوى النَّحوي 467
1 ـ 4 ـ على المستوى المعجمي 468
1 ـ 5 ـ على المستوى الدّلالي 468
2 ـ **تضافر القرائـــن** : **468**
2 ـ 1ـ قرينة البِنْيَـــة 471
أ ـ قرينة الأصوات 472

ب ـ قرينة الصّيغة الصّرفيَّة 472

2 ـ 2 ـ. قرينة الإعراب..... 472

2 ـ 3 ـ قرينة عناصر السَّبك 473

2 ـ 4 ـ قرينة السِّيـــاق..... 476

2 ـ 5 ـ القرائن الخارجية (المقام) 477

ـ خاتمـــة 479

الفهارس العامَّـــة :.....484

❖ فهرس الآيات القرآنيَّة 485
❖ فهرس الأحاديث النَّبوية الشَّريفة 488
❖ فهرس الآثـــار 488
❖ فهرس الأبيات الشِّعرية 483
❖ فهرس المصادر و المراجع 491
❖ فهرس الموضوعات 514
❖ ملخص باللُّغة الإنجليزية 528

Abstract :

This research has bein folded on a study that hardly tried to achieve an important purpose which is the surrounding about linguistic thinking of "Tammam Hassan " ,throughout standing on the main methodological land marks that released like . then following the places of regenerative subtraction in the languages issues ,voice , grammar , indication , and this inclusive view in processing the efforts of this science is so necessary for the methodology safety , and this property is missed – withis our checkout limits – on most researches that made from the thinking of " Dr. Tammam Hassan" a study model since it restricted on the grammar level without others . It is devided into six chapters ,the first chapter tries to see that thinking through a primary reading of its different sources ,and then standing on the main methodological land marks, which were regulations of description and limits of imagination the second chapter contains the opinions of "Tammam Hassan "about voices and their (outlets and qualities) and the oudio system (toning and syllables) the third chapter tries to follow the opinions of " Dr. Tammam" in the mosplological system , so he took through study and analysis sow morphological researches (morphim , morphological formula ,and the division or the section of the Arabic word) then it was followed by another fourth chapter released in the reading research the " Espistemology for the Arabic grammar , then we showed his opinions about the origins of the Arabic grammarians (Acquiring , measurement) . the fifth chapter was taken care of the opinions of " Dr. Tammam" in the Arabic grammar system , and the

most important thing in it was an essay and a discussion about the combined clues which was the central idea that he built his imagination on for the Arabic grammar system, and it contains also a shou of the sentence division and also his view about the language time division in the arabic formats and structures .

As for the sixth chapters, it followed the opinions ofDr.Tammam" in the Arabic significance through four researches , the first was an attempt to draw the general frames for his semantic perception ,the second was a shou to the idea of slipping the meaning as a plan to reveol the semantic meaning the third was to extract the idea of the context in the Arabic rhetoric and showing his diligence limits in the issue , theoretically and practically , however , the fourth , stopped at an important issue from the issues of the meaning which purpose the benefit from what" Dr. Tammam" presented in it from the observation of the conflict s pathways and the ways of its safety .